المُكمَّل في شرح المُفصَّل
قسما الأفعال والحروف "لمُظهر الدِّين الزَّيدانيّ"
دراسةٌ وتحقيقٌ

إعداد

عاطف عبدالكريم محمد السلامات

المشرف

الأستاذ الدّكتور كمال جبري عبهري

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدّكتوراه في اللّغة العربية وآدابها

كلية الدِّراسات العُليا

جامعةُ العلومِ الإسلاميَّةِ العالميَّةِ

2011

جامعةُ العلومِ الإسلاميَّةِ العالميَّةِ

تفويـــــــض

أنا عاطف عبدالكريم محمد السلامات ، أفوض **جامعةَ العلومِ الإسلاميَّةِ العالميَّةِ** بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

International Islamic Science University

Authorization form

I,m Atef Abdel Karim Muhamad Al Salamat, AUTHORIZE THE INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY TO SUPPLY COPIIES OF MY THESIS TO LIBRARIES OR Establishments or individuals upon request.

Signature;

Date;

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:-

{ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ }

صدق الله العظيم

التوبة105

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة(المكمل في شرح المفصل – دراسة وتحقيق) وأجيزت
بتاريخ ٢٠١١/٦/٢

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- الدكتور كمال جبري عبهري، مشرفاً أستاذ النحو العربي- جامعة العلوم الإسلامية العالمية	....
- الأستاذ الدكتور دريد حسن العبيدي ، رئيساً أستاذ النحو العربي- جامعة العلوم الإسلامية العالمية	....
- الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ، عضواً أستاذ النحو العربي- الجامعة الأردنية	....
- الدكتور عودة أبو عودة ، عضواً أستاذ النحو العربي- جامعة العلوم الإسلامية العالمية	....

الإهداء

- إلى أبي ..... الذي علمني أن الحياة صبر وكفاح.
- وإليك يا أمي .... يا نبع الحنان الذي لا ينضب.
- إليك يا "أم محمد"........ أنتِ أيَّتها الزوج الصبور المخلصة.
- إلى ابنيَّ الغاليين: محمد وأحمد، وابنتيَّ بعمر الزهور: مجد ومنى.
- إلى إخوتي.... الذين أشدّ بهم دائما أزري

شكر وتقدير

إنَّ مَنْ لا يَشْكُر النَّاس، لا يشكر الله ، فكان لزاماً عَلَيَّ أن أتقدَّم بجزيل الشّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي، الدّكتوركمال جبري عبهري الَّذي لم يألُ جهداً في هذه الأطروحة منذ أن كانت فكرةً حتَّى وصلت إلى ما هي عليه الآن ، فجزاه الله عَنِّي وعن العربيَّة كلَّ خير.

كما أتوجَّه بجزيل الشكر والعِرفَان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد عضواً
- الأستاذ الدكتور: دريد حسن العبيدي رئيساً
- الدكتور: عودة أبو عودة عضواً

على ما بذلوه من جهد في قراءة الأطروحة وإثرائها بما سيقدمونه من ملحوظات.

والشكر موصول أيضاً لكلِّ مَنْ قَدَّم إليَّ يدَ العَون والمساعدة.

عاطف السلامات

فهرس المحتويات

مفاتيح الكتاب

الرمز : م مخطوطة المكتبة المركزية الرياض.
الرمز: ص مخطوطة معهد المخطوطات العربية مصر.
الرمز: ر مخطوطة معهد المخطوطات العربية مصر.
الرمز: ك مخطوطة مركز ودود.
الرمز: [ ] تدلاّن على أن ما بينهما زيادة من نسخة أو أكثر.
الرمز: ( ) يشيران إلى أن العبارة أو العبارات بينهما ساقطة من نسخة أو أكثر.
الرمز: = يشير إلى استمرار الحاشية في الصفحة التالية.
الرمز: هـ التاريخ الهجري.
الرمز: ق هـ قبل الهجرة.
الرمز: م التاريخ الميلادي.
الرمز: د م دون مكان نشر.
الرمز: د طـ دون طبعة.
الرمز: د ت دون تاريخ نشر.
الرمز: خ مخطوطة غير محققة.
الرمز: ن نسخة

المُكمَّلُ في شرحِ المُفصَّلِ، قسما الأَفعالِ والحروفِ

لمُظهرِ الدين الزيدانيِّ

دراسةٌ وتحقيقٌ

إعداد:

عاطف عبدالكريم محمد السلامات

إشراف:

الأستاذ الدكتور كمال جبري عبهري

المُلخص

تتناول هذه الأطروحة كتاب المكمَّل في شرح المفصّل بالدِّراسة والتحقيق، والكتاب لمُظهر الدِّين الزَّيدانيّ من علماءِ القرنين السَّابع والثَّامن الهجريين.

وقد جاءت الأطروحة في قسمين، الأول قسم يُعنى بدراسة الكتاب من حيث مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه، وشواهده ومصادره، ومنهجه في تأليف الكتاب، وموقفه من النُّحاة المتقدّمين ومنهم صاحب المُفصّل الزَّمخشري، كما تتضمن منهجه النحويِّ، وموقفه من مسائل الخلاف ، ومقدِّمة التحقيق التي تضم محورين: وصف المخطوطات المستخدمة في التحقيق ، وعملي في التحقيق، وقد تبيَّن أثناء الدِّارسة أن مُظهر الدين الزَّيداني صاحب المكمَّل قد اختطَّ لنفسه في تأليف الكتاب منهجاً تعليمياً صرفاً ابتعد فيه عن العبارة الفلسفية المبنيّة على المنطق والغلو في التعليل. فجاءت ألفاظه سلسةً بسيطةً تؤمن حَدّاً لا بأس به من المعرفة النحوية لطالب العلم النحوي.

والقسم الثاني وهو النَّص المحقق، وَفْقَ ما تقتضيه طبيعة التحقيق الذي تناول قسمي الأفعال والحروف وهما يكوِّنانِ نصفَ الكتاب تقريباً ، ويبدأ بالقسم الثاني في الأفعال وينتهي بأصناف الحرف "حرف التذكر"، أمَا القسم الأول من المخطوط وهو قسم الأسماء فقد تناوله الدكتور علي الشروش دراسةً وتحقيقاً

كما تَضمّنت الأطروحة بعد النَّص المُحقّق مجموعة من الفَهارس تُسهِّل عملية الرجوع إلى أي شاهدٍ ، أو علم من الأعلام في الكتاب.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

"المقدمة"

الحمدُ لله أحمده حمد عبد معترف بالعَجز والتقصير، وأصلي وأسلم على البشير النذير المبعوث رحمة للعالمين ، وبعد:

فحين عقدت العزم على أخذ مسار التحقيق في أطروحتي ، رُحت أبحث في فهارس المخطوطات العربيّة ، وبعد التِّطواف في عناوين المخطوطات العربية ، وخاصةً النَّحوية منها، استقر لي الأمر على أنْ أختار مخطوطة في النّحو العربي. فوقعت على كتاب المكمَّل في شرح المفصَّلَ لمُظهر الدين الزَّيداني من علماء القرنين السَّابع والثَّامن الهجريين.

وبعد التأكّد من عدم وجود نسخةٍ محقّقةٍ من الكتاب فيما اتيح لي من مصادر، عقدت العزم على تحقيقه، ولأنّ الكتاب المشروح، أعني كتاب "المُفصَّل" مقسومٌ إلى أربعة أقسام كما هو معروف، فلا يخفى بالتالي حجم شرحه، لذلك وبعد الاتفاق مع المشرف الأستاذ الدكتور كمال جبري أخذت القسم الثاني والثالث من الكتاب وهما الأفعال والحروف أما القسم الأول وهو قسم الأسماء فقد تناوله الدكتور علي الشروش دراسة وتحقيقا ، وهو يشكل تقريباً نصف المخطوطة من حيث عدد الأوراق.

فبحثت عن نُسخ المخطوطة، واستطعت الحصول على خمس نسخ منها، كما سيأتي وصفها لاحقاً، واخترت من بينها ما جعلته أصلاً أعرض عليه بقيَّة النَّسخ.

ونسخ كتاب المُكمَّل كما يقول بروكلمان كثيرة، وكنت أتمنى أن أجمعها كُلَّها ، للخروج من خلالها بنَصٍّ مثالي، كما أراده مُظهر الدين الزيدانيّ، ولكن حالت بعض الصعوبات دون ذلك، فلم أتمكن من الحصول إلاَّ على خمس نسخ فقط:

نسختان حصلت عليهما من جمهورية مصر العربيّة، من معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية.

ونسختان أحضرتهما مكتبة الجامعة الأردنية ، مركز الوثائق والمخطوطات، مشكوراً من المملكة العربية السعودية.

والنسخة الخامسة من مركز ودود للمخطوطات في دولة الكويت، وقد حصلت عليها من خلال موقعهم الإلكتروني.

وقد حاولت جاهداً، رسمياً من خلال مركز الوثائق، وشخصياً من خلال مراسلة المكتبات التي تحتفظ بنسخة من المخطوطة كمكتبة جامعة برينستون في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتبة الأوقاف بجمهورية تونس الحصول على النسخ في هذه المكتبات ولكن دون جدوى.

لذا اكتفيت بما تجمَّع عندي من نسخ، وشرعت في العمل عليها.

وكان الشرح مليئاً بالآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، وزاخراً بأعلام النّحو والشعر، وغير ذلك ممّا ألجأني للمكتبة العربية باحثاً عن كتب التفسير والقراءات ، وكتب النَّحو والدواوين الشعرية، وكتب التراجم، للوقوف على ما قاله أهل القراءة والنحو، والوقوف على الشواهد النحوية، ونسبتها إلى أصحابها بعد تخريجها وإكمالها، ثم لجأت إلى كتب التراجم والمعاجم مترجماً للأعلام الذين ورد ذكرهم في متن المخطوطة.

وقد جاءت الأطروحة في قسمين ومقدمة للتحقيق .

جعلت القسم الأول للدِّراسة: ضبط اسم الكتاب، وزمن تأليفه وشواهده، ومصادره، ومنهج المؤلف في تأليف الكتاب، وموقف المؤلف من النَّحاة المتقدمين ، ومنهجه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف.

أمّا القسم الثاني من الأطروحة فهو النَّص المحقَّق.

أمّا مُقدمة التحقيق، فقد اشتملت على قسمين: وصف المخطوطات، ثم عملي في التحقيق.

والحقيقة التي لا بُدَّ من ذكرها، أنني ما توصلت إلى ما توصلت إليه إلاّ بفضل وتوجيه أستاذي الدكتوركمال جبري ، الذي وضع بين يدي رسالته وهي في تحقيق ودراسة كتاب المفصل، وقد كان لي أباً وأستاذاً ومرشداً ، فإليه أتوجه بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، اعترافاً بأنَّ الخير عائد إليه، وأنَّ النَّقص عائدٌ لعجزي، وحداثة عهدي بالتحقيق، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والحمدُ لله رب العالمين

القسم الأوّل

الدِّراسـة

وفيه:-

- التعريف بصاحب الكتاب
- دراسة الكتاب
- ضبط اسم الكتاب وتوثيق نسبته.
- زمن تأليف الكتاب.
- مصادر الكتاب.
- شواهد الكتاب.
- منهج المؤلف في تأليف الكتاب.
- موقفه من النُّحاة المتقدمين.
- منهجه النَّحويِّ وموقفه من مسائل الخلاف.
- قيمة الكتاب العلميّة.
- وصف المخطوطات
- عملي في التحقيق

أولاً: التعريف بصاحب الكتاب:-

لم يحظ مُظْهر الدّين الزَّيداني بشهرة تُدخله حيِّز اهتمام أصحاب التراجم خاصة مَنْ كان معاصراً له منهم.

فرحت أبحث في كتب أصحاب التَّراجم ممَّن عاصر القرنين السّابع والثامن الهجريين عَلَّي أجدُ ضالتي عندهم ، ولكنِّي لم أوفَّق فيما كنت أصبو إليه.

فلم يُذْكرمُظْهر الدّين إلاَّ في موضعين ، تناقلهما بعد ذلك مَنْ ذكروا شروح المُفصَّل ، وهما خير الدين الزركلي في الأعلام ، وحاجي خليفة في كشف الظنون في ثلاثة مواقع.

وقد جمعها الزركلي في الأعلام نقلاً عن حاجي خليفة، يقول الزركلي :- الزَّيداني ... 727 هـ، ...- 1327م.الحسين بن محمود بن الحسن، مُظهر الدين الزيدانيّ، من العلماء بالحديث ، نسبته إلى صحراء زيدان بالكوفة، له كتب ، منها :- المفاتيح في شرح المصابيح للبغوي – خ أتَمَّ تأليفه سنة (720هـ) مجلدان، ومعرفة أنواع الحديث-خ، وفوائده في أصول الحديث-خ([1]).

وأورد حاجي خليفة من مصنفاته أيضاً علاوة على المُكمَّل في شرح المفصل، كتاب شرح مقامات الحريري([2]). هذا كلّ ما وقعت عليه من ترجمة لمُظهر الدين الزيدانيّ فيما استطعت أن أصل إليه من كتب التراجم ورجال الحديث.

وما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ونقله عنه الزركلي في الأعلام هو نفسه ما يذكره محققو كتب شروح المُفصَّل عند الإشارة إلى شروح المُفصَّل، يذكر المُكمَّل ويضاف بعده عبارة ذكرها حاجي خليفة وهي أنَّه أتمَّ تأليفه سنة 659هـ([3]).

على أن قلَّة التَّرجمة لا تُقَلِّلُ من مكانة الرَّجل العلميّة ، فعلى سبيل المثال ها هو رضي الدين الأسترباذي صاحبُ قامةٍ طويلة وقدم راسخة في النحو العربي، ولا تتجاوز ترجمته في كتب التَّراجم أربعة أسطر أو خمسة .

---

[1] - الزركلي، خير الدين (2005) ، الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط6، بيروت : دار العلم للملايين . ج259/2.

[2] - خليفة ، حاجي(ت1067هـ) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، د.ط، المكتبة الفيصلية . د.ت، ص536/2.

[3] - انظر ابن يعيش ، موفق الدين (ت643هـ) ، شرح المُفصل للزمخشري ، ط1، قدم له ووضع هوامشه د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001.

- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت617هـ) شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، ط1 ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي – بيروت 1990.
- البغوي، ركن الدين الحسين بن مسعود (ت516هـ) ، مصابيح السُنة، ط1، تحقيق الدكتور : يوسف عبد الرحمن الرعشلي ؛ ومحمد سليم سمارة وجمال الذهي، دار المعرفة ، بيروت 65/1، 1987.
- بروكلمان ، كارل(د.ت)، تاريخ الأدب العربي ط5، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف 226/5.
- السامرائي ، فاضل صالح ، (1970)، الدّراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، دط، د م : دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ص104.

دراسة الكتاب:-

أولاً: ضبط اسم الكتاب وتوثيق نسبته:-

المُكمَّل: من كَمَلَ: الكَمَال: التَّمام، وَكَمَل الشيء يَكْمُل، وكَمِلَ وكمُل كمالاً وكمولاً. وتكمَّل: كَكَمل، وتكامل الشيء وأكتملْته أنَا وأكْمَلت الشيء أي أجْمَلْتُه وأتممته، وأكْمَلَه واستكمله وكمَّله : أتمَّه وجَمَله.[1]

من هنا جاء تسمية الكتاب عند مُظهر الدين الزَّيداني"بالمكمَّل"في شرح المُفصَّل" فهو لم يترك كلمةً، في مُفَصَّل الزمخشري إلاّ وتعرَّض لها شرحاً، أو إعراباً أو ذكراً – في حدود ما أنا معنيّ به من قسمي الأفعال والحروف.

وقد صَرّح مظهر الدّين الزيداني باسم الكتاب في مقدمته حيث قال:" وسميته بكتاب المكمَّل في شرح المُفصَّل.

وهكذا ورد اسم الكتاب عند مَنْ عرضوا له قصداً ، أو عرضاً، ولم أقع في حدود ما وصلت إليه على من يذكر له اسماً آخر.

كما أننَّي لم أقع في حدود ما وصلت إليه، على مَنْ ينفي نِسْبَة الكتاب "المكمّل في شرح المفصَّل" عن مظهر الدّين الزَّيداني.

فمن ذكر مُظهر الدين يذكر له كتاب المكمَّل، ومَنْ ذكر المكمَّل كأحد شروح المُفصّل يذكر أنَّه لمُظهر الدين الزيداني بلقبه ، أو يُصَرِّح باسمه فيقول وهو للحسين بن محمود بن الحسن ، مظهر الدين الزيداني .

ثانياً: زمن تأليف الكتاب

يبدو أن مُظهر الدين الزيداني قد أتّم تأليف كتاب المكمّل في شرح المفصّل في النصف الثاني من القرن السَّابع الهجري كما ورد في الصفحة الأخيرة من النُّسخ حيث ورد :- تمَّ تصنيف شرح المفصَّل بعد العصر في التاسع من جمادى الآخرة سنة تسع وخمسين وستمائةٍ"

وهذا ما نَصَّ عليه مَنْ ذكروا الكتاب بدءاً من حاجي خليفة والزركلي وصولاً إلى فهارس المخطوطات العربية([2])

([1])انظر ما كتب سابقاً في ترجمة مُظهر الدين ص(11).

([2]) انظر: الجبوري ، عبد الله (1974)، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف العامة في بغداد ، د.ط. بغداد : مطبعة العاني، 352/3.

- السواس، ياسين محمد ورياض عبد الحميد مراد (1982) ، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، قسم النحو ، دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربيّة.

- تاريخ الأدب العربي – بروكلمان: 226/5.

ثالثاً : مصادر الكتاب:-

عند الحديث عن مصادر مُظهر الدين الزَّيداني في كتابه "المكمَّل في شرح المفصَّل" لا بُدَّ من الإشارة إلى أمرين :-

أولاً: - أنَّه لم يخرج كثيراً عن الزمخشري في المفُصَّل .

ثانياً : ما خرج فيه عن الزمخشري تتجاذبه ثلاثة أقسام:-

القسم الأوّل: ما صَرّح فيه بأسماء الكتب التي أخذ عنها وهذا القسم ينحصر في مواضع، بمعنى أنَّ مظهر الدين لم يذكر من الكتب إلاّ هذه المجموعة فقط، وهي:-

- كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت.
- كتاب الحواشي للزمخشري.غير موجود.
- كتاب المفيد، لم أستطع الحصول عليه .
- كتاب المقامات ما زال مخطوطاً.
- معجم الصَّحاح للجوهري.

ويضاف لهذه القائمة كتاب سيبويه لعدم وجود كتاب آخر له، فمن الطبيعي أنَّ إحالته إلى سيبويه تعني بالضرورة الكتاب.

القسم الثاني : نقل عن كتب، ولكنّه لم يُصّرِّح بها، بل كان يذكر أسماء العلماء.

فيقول : قال الأخفش، وقال الخليل، وقال أبو البركات، وقال ابن الحاجب، وقال عبد القاهرالجرجاني...الخ.

ومعظم من ذكرهم له غير كتاب، ولا يخفى ما في هذا الأمر مِنْ مشقَّةٍ وعناء عند إعادة هذه النَّقول إلى مظانها في كتب مَنْ صرّح باسمائهم دون ذكر الكتاب الّذي نقل عنه.

فنقل عن الأخفش، ووجدت معظم نقوله في الكتاب وفي "منهج الأخفش في الدراسات النحوية"، ومعاني القرآن. ونقل عن عبد القاهر الجرجاني، ووجدت معظم هذه النقول في كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح".

ونقل عن ابن الحاجب، ووجدت نقوله تكاد تنحصر في كتاب "الإيضاح في شرح المُفصَّل.

ونقل عن الخليل، ويونس ، والمازني ، وعيسى بن عمر ، ووجدت معظم هذه النقول في كتاب سيبويه.

وقد حاولت جاهداً إعادة هذه النقول التي أخذها مُظهر الدِّين الزَّيداني إلى مَظانّ كتب النَّحو.

وقد أعدت جلَّها ؛ إلاّ ما تعذّر عَلَيَّ الوصول إليه، والسَّبب في هذا يعود إلى طبيعة نقله عن هذه المصادر، فهو لا ينقل نَصَّاً بلفظه كما هو عند صاحبه، بل كان يتصرّف في نقله ، فتجده

ينقل بالمعنى ، وأحياناً يختار ما فيه عُموميّة تنطبق على أكثر من وضع في الكتاب المنقول عنه.

والأمر أصعب عندما يقول: ومقصود كلامه ، ويلخّص ما ورد في النَّص الأصلي بلغته ، فأحار إلى أي المواضع أعيد هذه النقول.

ولولا أنّه صَدَّر العبَّارة بقوله قال ، ويذكر نحوياً لما كان فيه ما يوحي بالنَّقل أبداً.

ثالثاً: ما نقله عن نحويين ولغويين متقدِّمين، دون أن يُصَرِّح بكتبٍ لهم ، أو يعتمد ما اعتمده في القسم الثاني سابقاً ، أي أن يقول، قال ابن الحاجب مثلاً.

وقد مَثَّلت لهذا القسم بابن الحاجب؛ لأنّه كان ينقل عنه أحياناً دون إشارة.

ويتراءى لي أنّه معذور في هذا النَّقل دون الإشارة إلى كتاب، أو نحويّ، ومرّد هذا العذر أنَّ مُظهر الدين الزَّيداني من أهل القرنين السَّابع والثَّامن الهجريين، والنَّحو العربي كان قد نَضِجَ وتوقف الإبداع فيه مع نهاية القرن الرَّابع الهجري ، إلاّ ما شذَّ من هُنا وهناك، وهذا يعني أنَّ التأليف بعد القرن الرابع ، في النحو تحديداً – لم يعد إبداعا بل انتشرت الشروح والتلخيصات، والموسوعات، فما عادت للمعلومة النحوية خصوصيّة تدفع مُظهر الدّين الزيداني إلى توثيقها.

فقد نقل مُظهر الدين عن ابن الحاجب دون إشارة إليه كما نقل عن الجوهري من الصِّحاح دون إشارة، وليس هذا الأمر طعناً في ثقة المؤلف وأمانته وإنما اعتقد جازماً أنَّ هذه النقول مُبرَّرة دون توثيق لعدم خصوصيتها حتى عند مَن نقل عنهم مُظهر الدين.

ولو أَنَّه كان ينقل نقلاً حرفياً، كما ذكرت سابقاً في طريقته في النَّقل عن هذه المصادر، لأعدت كثيراً ممّا في المكمَّل إلى معظم النّحاة والمُتَقدمين، وهذا لا ينطبق على المكمَّل فحسب، بل ينطبق على معظم المؤلفات النحويّة بعد القرن الرَّابع الهجريّ. مما يثبت ما ذهبت إليه سابقاً وهو عدم وجود خصوصيّة بعد القرن الرابع الهجري في التأليف النحوي.

- شواهده :

تتبع مُظهر الدين الزيدانيّ الزَّمخشري في الشَّواهد قرآناً وشعراً ونثراً ، فحجم ما أضافه مظهر الدِّين من الشَّواهد على ما عند الزمخشري قليل لا يذكر.

وهذا يعني أن دور مظهر الدين الزيداني في مسألة الشواهد كان مقصوراً على الشَّرح والتَّوضيح والإعراب فيما يتعلق بالشواهد النثرية من قرآن وأمثال.

أمَّا الشواهد من الشّعر فأمرها مختلف، فقد كان مُظهر الدين الزيدانيّ يكمل الأبيات، ويذكر البيت السَّابق والبيت اللاَّحق، إن كان في ذكرهما فائدة ، وأحياناً يذكر مطلع القصيدة ، وأحياناً

أخرى يستطرد في قِصّة البيت فتجده يذكر أبياتاً لشاعر آخر لا يجمعها مع البيت الشَّاهد إلاّ القصة فقط.

منهجه في تأليف الكتاب

سار مظهر الدين الزَّيداني في تبويب المسائل النحوية في قسمي الأفعال والحروف على منهج الزمخشري، ولم يحد عنه قيد أنملة، فقد كان يتتبَّع كتاب المُفصّل فصلاً فصلاً من أوّل قسم الأسماء إلى آخره، ولم يُسْقط من المُفصَّل إلاَّ فصلاً واحداً وهو فصل اللامات "لام الجر". ومَرَدُّ هذا إلى أنَّه كان قد ذكره في فصل سابق عليه فلم يَرَ ضرورة في إعادته.

هذا منهجه في الكتاب، أمَّا منهجه في عرض المادة الأصلية، أعني مادة المُفَصَّل، فقد أشار في المقدمة إلى أنَّه سيكتب نَصَّ المُفَصَّل بالحمرة، ونَصَّ الشَّرح بالسَّواد ، وليته لم يفعل، فقد دفع هذا الأمر بعض النُّساخ إلى التَّمادي في استخدام المداد الأحمر الذي أصبح مع تطاول الزَّمن عليه مُجرَّد أطلالٍ، وضلال لِنصٍّ كان مكتوباً منذ زمن.

هذا ما يخصُّ كتابة نَصّ المُفصَّل ، أمّا عرض المادة، فالأمر يتفاوت من نسخة لأخرى، وأحياناً في النسخة الواحدة، فمرّة يكتب نصّ المُفصَّل كاملاً مشيراً إلى ذلك بكلمة "فصل" ويذكر بعدها بقية الفصل الذي يعرض له . ومرة يكتفي بإيراد كلمة فصل وبعدها كلمة أو كلمتان من الفصل ويقول الخ، ثم يشرع في الشرح. مما يَجعَل نَصَّ المُفصَّل غير مكتمل في المُكمَّل.

وهذا دفعني للحصول على نَصِّ الزمخشري كاملاً من شروح المُفصَّل المطبوعة، ومن المفصَّل نفسه .

وقد اعتمدت على نصّ المفصل الموجود عند الدكتور كمال جبري .

وهذا المنهج في تعامله مع نَصِّ المُفصَّل يشي بأنه كان يعتمد نسخة المفصَّل أثناء عرضه لمادة المفصَّل على تلاميذه وثمة ما يشي بأنَّه كان يعتمد أكثر من نسخة للمُفصَّل، فقد أورد غير مَرَّة عبارات توحي بهذا الأمر، فقد كان يقول : وفي بعض نسخ المفصل . ووقع في حواشي بعض النسخ فإن لم تكن بحوزته فلا بُدَّ أنَّه اطلع عليها.

أمَّا نَصّ الشَّرح فيحمل مجموعة من السِّمات ، وهي :-

أولاً: ـ ضبط العبارات وإعرابها:

وسأعرض هنا لمجموعة من النماذج تكشف عن اهتمامه بهذه المسألة.

ـ الخِيَرة : بكسر الخاء وفتح الياء: المختار، وخيرة بفتح الخاء وسكون الياء أيضاً جائز هذا المعنى والأوّل أوضح.

- "تَكَسَّرَ" بفتحِ التاءِ ماضٍ خُماسِيٌّ

- "أَنْ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ.
- "أَكرِمْ" بفتحِ الهمزةِ وإسكانِ الميمِ.
- "نَعْمَ" بفتحِ النُّونِ وسكونِ العينِ.

والأمثلة في هذا السياق كثيرة فلا يكاد فصُل يخلو منها ، وكذلك الأمر بالنِّسبة للإعراب.

- **ثانياً : تفسير الألفاظ اللغوية**
- وهذه لا تقلّ وضوحاً عن سابقتها، فما عرض مُظهر الدين لآيةٍ ، أو مثل أو بيت شعر إلا وبدأ بالدلالة قبل النحو ، حتّى إنّه عَمَّم هذا الأمر على الحدود النحوية.
- **ثالثاً : - الأسلوب التّعليمي:**
- لقد حَدَّد مظهر الدّين الزيدانيّ في مقدمة الكتاب أنَّ الهدف منه تعليمي، فقد قال : - ليكون في التَّعليم والتَّعلم أيسر[1] .

وقد بدا هذا الاسلوب التّعليمي واضحاً من أول قسم الأفعال إلى الحروف ، فقد كان يحرص دائماً على طرح القضية النحوية التي يعرض لها باسلوب سهل بعيدٍ عن التعليل المنطقي، فكثيراً ما تجده يفترض الأسئلة ، ويبدأ بالإجابة عليها ، فكثيراً ما يكرر عبارة:- فإن قيل كذا وكذا ، فالجواب كذا.

والهدف من هذا واضح يَصبُّ في المنحى التّعليمي ، الذي يروم من خلاله إيصال المعلومات إلى المُتعلِّم باسلوب واضح، وتثبيتها في ذهنه.

وأيّ فَصل من فصول الكتاب (المكمَّل) ، يكشف عن هذا الجانب التّعليمي المبنيّ على تيسير المسألة النحويّة، واختيار الوجه الأسهل الخالي من التعقيد. دون الإفراط في التّسهيل حَدَّ غياب المادة النَّحوية.

ولعل أدنى مقارنة موازنة بين شرحه للمفصّل وأيّ شرح آخر من شروح المُفصَّل المطبوعة تكشف مدى سهولة المكمَّل قياساً مع شرح ابن يعيش مثلاً ، أو ابن الحاجب.

رابعاً: الاستطراد:

وهي سمة ذات حَدّين : ايجابي، إذا نُظر لها على أنَّها توضِّح قِصَّة مَثَل، أو شاهد شعري، والأهم من هذا أنها تشكل خروجاً، ولو كان مؤقتاً، من جو النَّحو إلى الأدب. وحَدٌّ سَلبي، إذا نُظِرَ لسياق ورودها في إطار نحويّ فلن يُغَيِّر من الشاهد النَّحوي معرفة القصَّة أو عدم معرفتها كما أنها تأخذ مساحة ورقية تساهم في بتر المادة النحوية وتقطيع أوصالها.

على أنَّ هذه السِّمة لم تشغل حيزّاً في المكمَّل .

([1])انظر مقدمة الشارح.ص27

موقفه من النَّحاة المتقدمين:

عند الحديث عن موقف مُظهر الدِّين من النَّحاة، لا بُدَّ من تقسيم المسألة إلى قسمين، قسمٍ عامٍ، وهو موقفه من النَّحاة عموماً وهو في هذا الإطار يقف منهم موقف المُجلّ لهؤلاء النحاة المثمّن لمَا قَدَّموه خدمةً للعربيّة. فلم أجده يُهاجِمُ نحوياً، وإن أراد أن يعترض على رأي أحد النَّحويين كان يستخدم ألفاظاً بعيدة عن الخشونة، فكان يقول : وفي هذا تساهل. وإن لم يعجبه الرأي لضعفٍ بادٍ فيه فيدفعه هذا إلى أن يستخدم لفظةً أشَدّ قسوة، فكان يقول: وفي هذا إجهال.

وبين التَّساهل والإجهال ثمة مرحلة وهي غير صواب. المهم في هذا كله أنَّه لم يخرج في موقفه من النحّاة المتقدمين عن حدود الاحترام ، فينال من شخوصهم أبداً وهذا الموقف الموضوعي يندرج أيضاً على موقفه من القُرَّاء، فقد بَرَّر قراءة حمزة "والأرحامِ" تبريراً جميلاً يكشف عن احترامه الكبير للنَّحاة والقراءَ. (1)

فقد وَجَّه تعليق الزمخشري على القراءة توجيهاً جميلاً حيث قال:- وقول المُصَنِّف: وقراءة حمزة ليست بقوية يعني: احتجاج الكوفيين بهذه القراءة ليس بقوي، لأنَّ حمزة يحتمل أن يكون قد قرأ والأرحامِ(2).

على تقدير البَاء الجَارَّة، فأضمر الباء بدلالة ما قبلها عليها.

هذا نَصٌّ يكشف عن أمرين:

الأوّل: موقفه من القُرّاء والقراءات ، وهو موقف كما يظهره النَّص موقف المحترم ، فلم أجده يخطيء قارئاً أو ينتقد حتّى الشواذ منها.

والأمر الثَّاني: وهو القسم الثاني من موقفه من النُّحاة وهو القسم الخاص، وأعني به موقفه من الزمخشري صاحب " المفصَّل" الَّذي تصدّى لشرحه. والنَّص السَّابق يكشف أيضاً عن موقفه من الزَّمخشري، فإذا كان يدافع عنه في موقفه من قراءةٍ قرآنية من القراءات السَّبع، فهذا بالضرورة ، يَعْكِسُ موقفه منه في عرضه للمادة النَّحوية . فلم أجده يهاجم الزَّمخشري، كما كان يفعل ابن الحاجب في الايضاح مثلاً ، ولكن كان يعترض على الزَّمخشري اعتراضاً موضوعياً ، فقد اعترض على ما أورده الزمخشري في:-

قوله: ويكونُ المَخْصوصُ بالذَّمِّ محَذوفاً في هذهِ العبارةِ إشكالٌ؛ لأَنَّ المخصوصَ في التأْويلِ الأَولِ أَيضاً مَحْذوفٌ. فتخصيصُ الحذفِ بهذا القولِ مُشْكِلٌ وجوابُه: إنَّ المَخصوصَ في التأْويلِ الأَوَّلِ أَيضاً محذوفٌ، ولكنَّه ما أُضِيفَ إليهِ المَخْصوصُ قائِمٌ مَقامَهُ، وكأَنَّه لم يُحْذَفْ. فلهذا لم يَقُلْ:

---

(1)- انظر المكمل : 57.
(2)- انظر المكمل : 57.

المَخْصـوص مَحْـذوفاً فـي التأْويـلِ الأوَّلِ. وقـال: المَخْصـوص مَحـذوفاً فـي التأْويـلِ الآخَـرِ؛ لأَنَّ المَخْصوصَ في التأْويلِ الثاني محذوفٌ ولمْ يَقُمْ مَقامَه شَيءٌ يدلُّ عليهِ.

وإذا أراد أن يبـالغ فـي رفضـه لمـا جـاء بـه الزمخشـري، كـان يسـتخدم عبـارة : وفـي هـذا اللفظ إجهال ، فقد قال عند شرحه لقول الزمخشري : وشبّه حيث بالغايات ، وفي هذا اللفظ خبط، وكعادته لـم يكـن يكتفـي بهـذا فقـط ، بـل يـأتي بالبـديل حيـث قـال: ـ. قولـه: مُـوازِنٌ للربُّـاعِيِّ. فـي هـذِهِ العبـارةِ إجهالٌ؛ لأَنَّه لا يدركُ السـامعُ أَنَّـه يريـدُ بـه الرُّبـاعيّ الأَصـليّ المُجردِ أَو المَزيـدِ عليـهِ. وإِنَّمـا اقتصـرَ على ذكرِهِ مُجهلاً لأَنَّه يأْتي بعدَ هذا الفُصَيلِ. فإِنّه ذكرَ في التَّفصيلِ الرُّباعيَّ المُجَردومزيده.

ويتـراءى لـي أنَّ مُظهر الـدّين الزيـداني كـان مشـتغلاً بـالمنهج التعليمـي الـذي اختطَّـه لنفسـه ، فلـم يكن مَعنيّاً بالطَّعن فيمـا أورده الزمخشـري، كـان هدفـه الأوّل ايصـال المعلومـة النّحويـة إلـى المتلقـي بأقصر الطّرق دون الإفراط في الاعتراضـات التـي ستوصـله فـي نهايـة المطـاف إلـى التعليـل المبنـيّ على الفلسفة والمُوغِل في المنطق.

والدَّليل على ما ذهبت إليه أنَّه أحياناً يخالف الزمخشري ويـأتي بالبديل دون أدنـى إشـارة إلـى مـا يـوحي بـالاعتراض أو الخبط أو حتـى التَّسـاهل وأذكـر مثـالاً هنـا : "جـاءَتْ" بمعنـى "صـارَتْ" واسمُه فيهِ مُضْمَرٌ وهو ضَميرٌ.ما حاجَتُكَ: خَبرُه. والتَقديرُ: أنَّـه حاجتُـه جـاءَتْ حاصـلٌ أيْ: صـارَتْ حاجتُكَ. قالَ أَبو سعيدٍ: لا نعرفُ "جاءَ" بمعنى "صارَ" إلا في هذِهِ الكلمةِ، وهي كلمةٌ قالَها الخوارجُ لابنِ عباس حينَ أرسلَهُ عَليٌّ – رضي الله عنهما-إلى الخوارجِ يدعوهم إلى الطاعةِ.

دون أن يطعن فـي حكم الزمخشـري، لحرصـه علـى نقل المعلومـة فقط، لا تقِييد طعونـه علـى الزمخشري.

منهجه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف:

مـن غيـر الممكـن أن تحكـم علـى نحـويّ بعـد القـرن الرَّابـع الهجـريّ بأنَّـه بصـريّ، أو كـوفيّ المذهب، خاصّةً إذا عدِمت، أو كادت تنعدم ترجمته ونقول العلماء عنه.

كما أنَّ مُظهر الدّين الزَّيداني لم يُصرّح بمذهبـه النحويّ تحديداً فـي القسميْنِ اللذي عُنيت بتحقيقهما.

لذلك يبدو لي أنَّه صاحب مذهب توفيقي يختار فيه من المذهبين ، وهذا يبدو واضحاً في الكتـاب من خلال مصادره، فهو ينقل عن البصريين والكوفيين.

كما يتَّضح هذا المنهج التوفيقي من خلال تعامله مع المسائل الخلافية، فلم يكلّف نفسه مشقّه الخوض في تفاصيلها، وإن كان من الممكن أن يحكم ببصريته من خلال هذه المسائل فهو بصريّ، هذا في حدود المسائل الخلافية التي أشار إليها وكان يُصرِّح بموقفه من المدرستين.

وخلاصة موقفه من المسائل النحوية الخلافية تتلخَّص فيما يلي:

أولاَ:- يعرض حجة كل من البصريين والكوفيين ثم يتخذ قراره ويدافع عن رأيه (1)

ثانياً : - وافق البصريين صراحةً في بعض المسائل النحوية وأعني هنا بكلمة صراحة أَحَدُ أمرين إمَّا أن يصرح بتبنّيه لرأي البصريين بعد عرض رأي المدرستين أو أن يعرض لرأي أهل البصرة فقط دون أن يتطرق لرأي أهل الكوفة فتجده يقول : ولا يحتاج بحث مذهبهم . يقصد أهل الكوفة.

ثالثاً : - ما تبقّى من مسائل خلافية كان دوره فيها مجرَّد عرضٍ لرأي الفريقين دون أن يُرَجِّح أحدهما على الآخر.

قيمة الكتاب العلّمية

إنَّ كتاب المُكمَّل في شرح المُفَصَّل يَتَّخذ قيمته العلمّية من طريقين: الأوَّل: من قيمة الكتاب المشروح وهو كتاب المُفَصَّل، وهذه مسألة غنيَّةٌ عن الشرح والتّوضيح.
أمّا الطَّريق الثَّاني: فهو المنهج التعليميّ الَّذي اتَّبعه مُظهر الدِّين الزّيداني في شرحه لكتاب "المُفَصّل".

من خلال طريقة تناوله لمادة المُفَصَّل النَّحويَّة بإسلوب سهل، وعبارة بسيطة تخلو من التعقيد والمنطق المعهودين في كتب النحو العربي.

كما استطاع مظهر الدِّين أن يُخلِّص شرحه من سيطرة العامل والعلل الفلسفية التي تُثْقِل كاهل النَّحو وتجعله صعباً وغير مستساغٍ.
فقد كان مُظهر الدين يختار أكثر أوجه النحو سهولة ، وأكثرها بعداً عن المنطق والفلسفة وهذا دفعه إلى اسقاط تعريفات كثيرة وأوجه نحوية وخلافية تساهم في تعقيد المادة النحويّة، ولا تقدِّم شيئاً لطالب العلم .

وقد أشرت سابقاً إلى هدف مُظهر الدّين الزّيداني الَّذي صَرَّح به في مقدمته للمكمَّل وهو السُّهوله والتَّيسير من غير تفريطٍ في المضمون النَّحوي ولا إفراط في التَّعليل والمنطق. وللموضوعيَّة لا لأننَّي واقع تحت سطوة الكتاب، أو مُعْجَبٌ به ، أقول : لو أردت أن أصنِّف كتاب المكمَّل وأضعه بين شروح المُفصَّل وتحديداً شرح ابن يعيش وابن الحاجب ، والخوارزمي لقلت : يأتي المُكمَّل بَعْدَ شرح ابن يعيش وقبل شرح ابن الحَاجِب وعلى حَدٍّ سَّواء مع التخمير أمَّا لماذا؟ فهو يأتي بعد ابن يعيش، لأنَّ شرح ابن يعيش غاية في الاكتمال وسعة المادة النحويّة التي استطاع ابن يعيش أن يضعها في شرحه.

---

(1) انظر المكمل- قسم الأفعال: 122.

ويأتي المكمَّلُ قبلَ الإيضاح لأنَّ ابن الحاجب كان يرى في نفسه نِدّاً للزمخشري لذلك كان انتقائياً في شرحه، حتى في تسميته للكتاب بالإيضاح الذي كان فيه مشرِّعاً، وناقداً للزمخشري أكثر من كونه شارحاً للمفصِّل.

أمّا التَّخمير فهو قريب جداً من المكمَّل ، يَعْمَدُ إلى السُّهولة والتيسير. وكذلك يقترب من المكمَّل حجماً أعني في كم الشَّرح ، وكذلك في تعامله مع الشواهد فحجم ما أضافه من الشواهد لا يتعدّى ما هو مُضَافٌ في المُكَمَّل.

وختاماً، أقول : إنَّ كتاب المكمَّل في شرح المُفَصَّل: يَصْلُح أن يكون منهاجاً للطَّلبة في دراسة النَّحو وذلك لسهولة مادته النَّحوية في الأغلب ولبعده عن التعليل والعبارات الغامضة ، ولما فيه من ترتيب، وان كان هذا التَّرتيب مستمداً من الكتاب المشروح (المفصَّل)، ويشي بمعرفة المؤلف بالأمور التي يجب على المتعلِّم أن يقف عليها ، فكثيراً ما كنت أجد تعليقاً في هوامش وحواشي المخطوط خاصَّة نسخة الأصل : وهذا ممَّا يجبُ حفظه.

مقدمة التحقيق

أولاً : وصف المخطوطات

النسخة الأصل:ـ

وهي نسخة تحتفظ بها المكتبة المركزية في المملكة العربية السعودية ، وهي مصورة عن نسخة المكتبة الأحمدية بحلب تحت رقم (7492)، (5731)، وعن السليمانية تحت رقم (6284)، وهي تقع في 233 ورقة ، وقع قسما الأفعال والحروف منها في (65) ورقة تحوي كل ورقة على (26) سطراً. وهي المقصودة بالرمز (م) .

وقد اعتمدت النسخة السابقة أصلاً وعارضتها ببقية النسخ وذلك للأسباب التالية:

أولاً :ـ أن نسخة المكتبة المركزية التي رمزت لها بالرمز (م) هي النسخة الأقدم من بين كلّ النسخ ، فقد ورد في نهاية النسخة أنها كتبت سنة (727هـ).

ثانياً: ـ النسخة (م) هي النسخة الأكثر وضوحاً من بقية النسخ ومَرّد هذا الوضوح إلى أنها مكتوبة بالمداد الأسود ولم يستخدم كاتبها المداد الأحمر إلاّ عند كتابة نَصِّ المُفَصَّل ولم يكن يكتب منه إلاّ كلمة أو كلمتين ، ويكمل بقية النَّص في الهوامش بالمداد الأسود. كما وقع الاختيار على النسخة (ص) وهي نسخة معهد المخطوطات المصريّ وذلك لأنها:

أ – من حيث القِدَم تأتي بعد النسخة (م) ، فقد كتب تاريخ نسخها في نهاية المخطوط وهو سنة (782هـ).

ب – النسخة مكتملة من حيث العدد، ومطابقة للنسخة (م) في الوجهين أ،ب إلاّ أنَّ الخطَّ أصغر حجماً، لذلك كان عدد الأسطر في كل صفحة أكثر من عدد الأسطر في النسخة(م). وزيادة الأوراق تأتي من كتاب الناسخ لنّص المفصل كاملاً في المتن.

إلاّ أنني لم أجعلها أصلاً بدل النسخة (م) لأنها غير واضحة ، فبعض صفحاتها لا يمكن أن تقرأ ويبدو فيها أثر الرطوبة وسوء التخزين.ناهيك عن كثرة استخدام المداد الأحمر فيها مما أدّى إلى ضياع كثير من الأسطر.

كما عرضتها على النسخة (م) وأثبتُّ الفروق إن وجدت.

النُّسخ الأخرى.

(1) ويحتفظ بها معهد المخطوطات العربية جمهورية مصر العربية وهي نسخة رفاعية عن جامع إبراهيم الباشا تحت رقم (39) . وهي تقع في 235 ورقة، كل ورقة تحوي 29 سطراً وهي المقصودة بالرمز (ص).

(2) نسخة يحتفظ بها معهد إحياء المخطوطات العربيّة بمصر عن جامع الشيخ تحت رقمين (171، 39) وقد رمزت لها بالرمز(ر) وتقع في (218) ورقة في كل صفحة 31 سطراً.

وهي نسخة رديئة . لم أستطع حتى التَّأكد من اكتمالها أو عدمه فلم يبق منها على الورقة إلاّ أطلال بائدة ، فعلاوة على الرطوبة وسوء التخزين، فقد تمادى الناسخ في استخدام المداد الأحمر فيها حتى أنيّ لا أبالغ إن قلت إنه كتبها كلَّها بالمداد الأحمر مما جعلها غير قابلة للقراءة أو حتّى عرضها على نسخة الأصل. وناسخها هو : عبد المجيد بن عبد الصمَّد.

(3) نسخة يحتفظ بها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات تحت رقم (75996، 1232201، وهي مصورة عن المتحف البريطاني .

وتقع في 232 ورقة ، في كل صفحة 31 سطراً كتبها أحمد بن يوسف بن سماقي الرومي سنة (854هـ) وهي نسخة ناقصة ، فقد فقدت الصفحات الأولى منها وهي التي فيها مقدمة الشَّارح وأول جزء من مقدمة المفصل، وفقدت في آخرها قسم الحروف والمشترك إلاّ أن قسمي الأسماء والأفعال مكتملان فيها.

وقد كتب نص الزمخشري (المفصل) في الحواشي والهوامش بخط مغاير لما في المتن ، وهي مكتوبة بخط سيء، إلاّ أنه قابل للقراءة.

(4) وهي نسخة يحتفظ بها مركز ودود للوثائق والمخطوطات عن ادارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية برقم (167979-1) وهي النسخة التي رمزت لها بالرمز (ك). وتقع في (144) ورقة ، وعدد الأسطر في كل صفحة غير ثابت فهو يتفاوت من ورقة لأخرى. وواضح من خلال عدد الأوراق أنها فقدت الكثير من أوراقها ، وهي أكثر النسخ نقصاً ، فلم يبق منها إلاّ جزء كبير من قسم الأسماء وأوراق قليلة من قسم الأفعال فقط.

وهي مكتوبة بخط نسخي جميل، وعليها الكثير من التعليقات والشُّروح.ولعدم وجود الصفحة الأخيرة في النسختين (د و ك) لم استطع التَّعرف على اسمي ناسخيهما أو تاريخ نسخهما.

عملي في التحقيق (منهجية التحقيق)

أولاً : - نسخ النُّسخ المعتمدة أصلاً، مع عدم التقيّد برسم النَّص الأصلي خاصة في رسم الهمزة والرموز المستخدمة في النسخ التي سأفرد لها عنواناً مستقلاً .

ثانياً : ضبط النَّص ضبطاً صرفيّاً ونحويّاً .

ثالثاً : عرض متون النّسخ التي اعتمدتها في التحقيق على ما تمّ نسخه ، مع مراعاة الدّقة والأمانة العلمية في هذا العرض ، بقدر ما أسعف به الجهد والوسع.

رابعاً : أثبت في الهامش أوجه الاختلاف بين نسخة الأصل وسائر النسخ المعتمدة.

خامساً : إذا انفردت نسخة بزيادة حرف، أو كلمة ، أو عبارة عمّا في الأصل ، نظرت : فإن كانت الزيادة تتفق مع السِّياق ، وتثري معنى العبارة أثبتها بين المعقوفين [ ]، ونبهت على الزيادة في الهامش، وإذا كانت الزيادة تخل بالسياق أسقطتها.

سادساً :إذا سقطت عبارة من نسخة، أو أكثرمن النّسخ المعتمدة، وضعتها بين العلامتين ( )، وأشرت إلى ذلك في الهامش .

سابعاً: جعلت لون المداد أحمر في كتابه نصِّ المفصَّل ، تمييزاً بين نصِّه ، ونص الشرح كما أراد الناسخ.

وبعد الاطمئنان إلى سلامة المتن، ووصوله إلى الصورة التي صنعها مُظهر الدّين الزيداني ، قمت بما يلي :-

أولاً : الآيات القرآنية:-

1- حصرت كل آية بين العلامتين " " تمييزاً لها.

2- أتممت الآية إذا كان في الاتمام ضرورة.

3 – رسمت الآية برسم المصحف حفاظاً على ضبطها وخصوصيتها .

4- وضعت في الحاشية اسم السورة ورقم الآية.

5 – أوليت القراءات القرآنية، التي نَصَّ عليها المُصَنِّف عناية خاصّة، فرجعت إلى أمات الكتب التي تُعنى بالقراءات ككتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، وحجة القراءات لأبي زرعة ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ، والمحتسب في شواذ القراءات لابن جني وكذلك كتب التفسير ، وكتب إعراب القرآن وبيان معانيه وغيرها من كتب النحو واللغة. وأسندت كل قراءة إلى قارئها ، أو قُرّائها، وأشرت إلى حجة القاريء ، إذا اقتضى الأمر ذلك، مع ذكر المراجع التي وقفت عليها عند ورود القراءة.

ثانياً : الشعر والرجز:

1- قمت بتخريج الأبيات الشعرية والأرجاز من مظانها الأصلية ، مستعيناً بمعجم الشواهد النحوية للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، وما تتيحه الفهارس المدونة في معظم كتب النّحو، وخاصة المتقدمة منها على كتاب المُفَصَّل، ثم عرضت الأبيات على الدواوين الشعرية إن وجدت، للاطمئنان لصحة رواية الشاهد.

2- قمت بضبط الأبيات بالشكل التَّام ، بناءً على رواية الدواوين وكتب النحو حيث لا يخلّ الضبط بالوزن.

3- أعطيت لكل بيت (شاهد) رقماً على اليمين من أول بيت إلى أخر بيت، حتى تسهل عملية الرجوع إلى أي بيت في المتن من خلال فهرس الأشعار.

4- عَرَّفت بالشعراء الذين ذكرهم المُصَنَّف في متن المخطوط تعريفاً موجزاً، يُعطي تَصوراً عن الشاعر.

5- ذكرت في الحاشية الوزن الشعري لكل بيت.

6- ذكرت موطن الشاهد في بعض الأبيات التي لم يُصرّح المصنف بموطن الشاهد فيها.

7- ذكرت أسماء الكتب التي ورد الشاهد فيها في الحاشية دون إطالة.

ثالثاً : الأمثال:-

1- عرضت الأمثال الواردة في الكتاب على كتب الأمثال، التي وصلت إليها ، وكذلك على كتب النحو واللغة .

2- ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط منها.

3- ذكرت في الحاشية الكتب التي ورد فيها المَثَل.

رابعاً : الأعلام:

1 – ترجمت لسائر الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب ترجمة موجزة تعطي فكرة واضحة عن شخصياتهم دون تكرار للترجمة.

2 – لم أترجم للأنبياء وكبار الصَّحابة؛ لمعرفة الناس بهم وكذلك الأعلام الَّذين أورد مُصَنِّف الكتاب الاسم الأوّل لهم فقط ، حيث لم استطع تمييز مَنْ المقصود منهم كما كان يفعل عند ذكر القُرّاء، أو عندما يستطرد في شرح شاهد شعري، أو عندما يستفيض في ذكر قصَّة بيت، أو مثل.

3- ذكرت بعد ترجمة كل عَلَمٍ ، المصادر التي أخذت الترجمة منها.

خامساً : تنظيم الكتاب:

أولاً- بَوّ ◌َبت الكتاب بناءً على فهرس وجدته مرفقاً مع نسخة مركز ودود للمخطوطات ، وهو فهرس منقول حرفياً عن فهرس المُفَصَّل، وهي النسخة المنشورة من غير تحقيق التي تحتفظ بها مكتبة الجامعة الأردنية.

ثانياً- أرفقت عَدَّة صور من كل نسخة من النسخ التي استطعت الحصول عليها بما فيها نسخة الأصل.

ثالثاً- فهرست الكتاب على النحو التالي:

أ- فهرس المحتويات

ب- الفهارس العامة التي تضم:

1- فهرس الآيات القرآنية
2- فهرس الأمثال
3- فهرس الأقوال المأثورة.
4- فهرس أبيات الشعر.
5- فهرس الأرجاز
6- فهرس الأعلام.
7- فهرس القبائل والأيام.
8- فهرس الأماكن والبلدان.

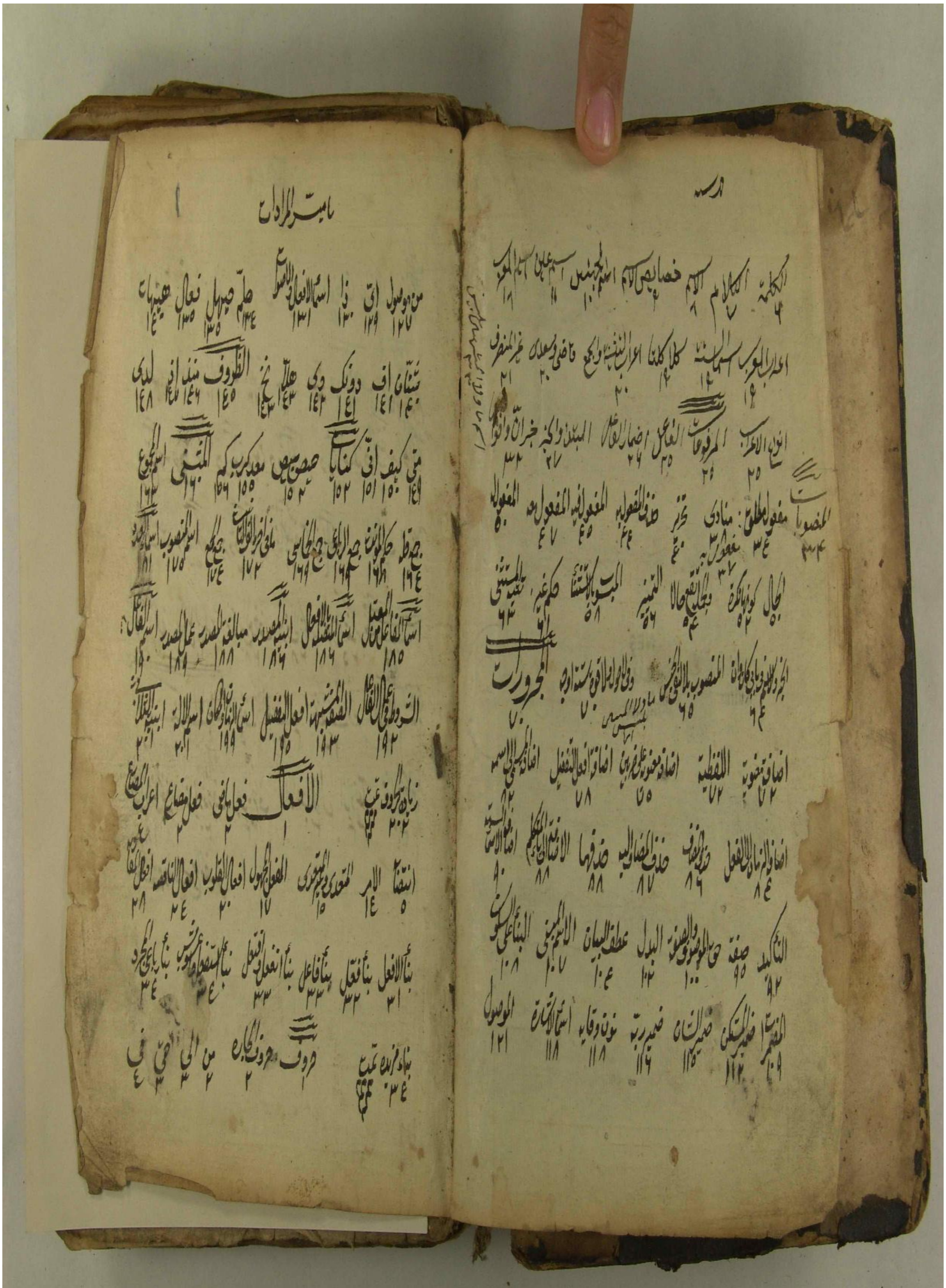
رابعاً- ثبت المصادر والمراجع.
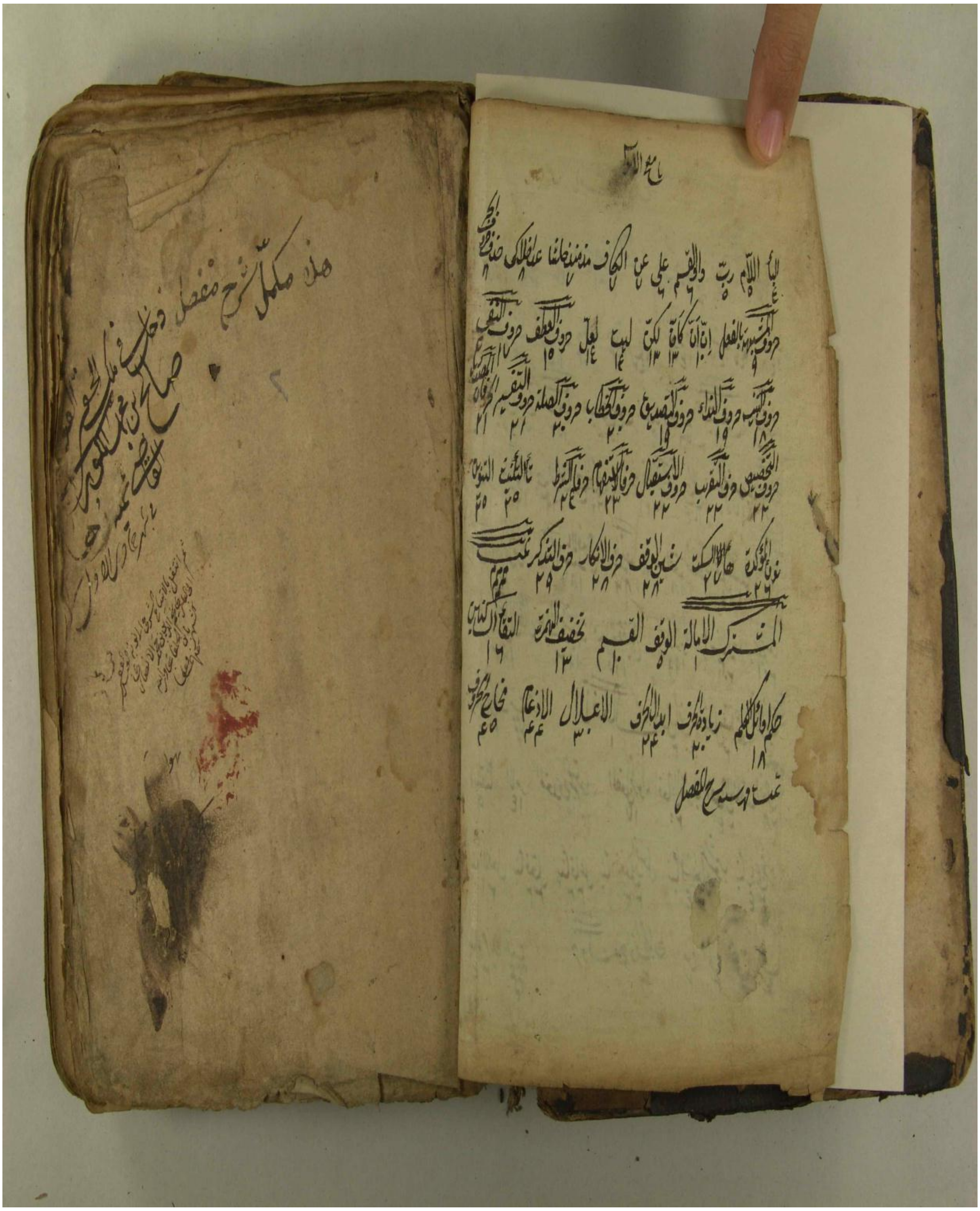


الصفحة الأولى من نسخة الأصل (م)



الصفحة الأولى من قسم الأفعال في نسخة الأصل (م)



صفحة الفهرس من النسخة (ك)



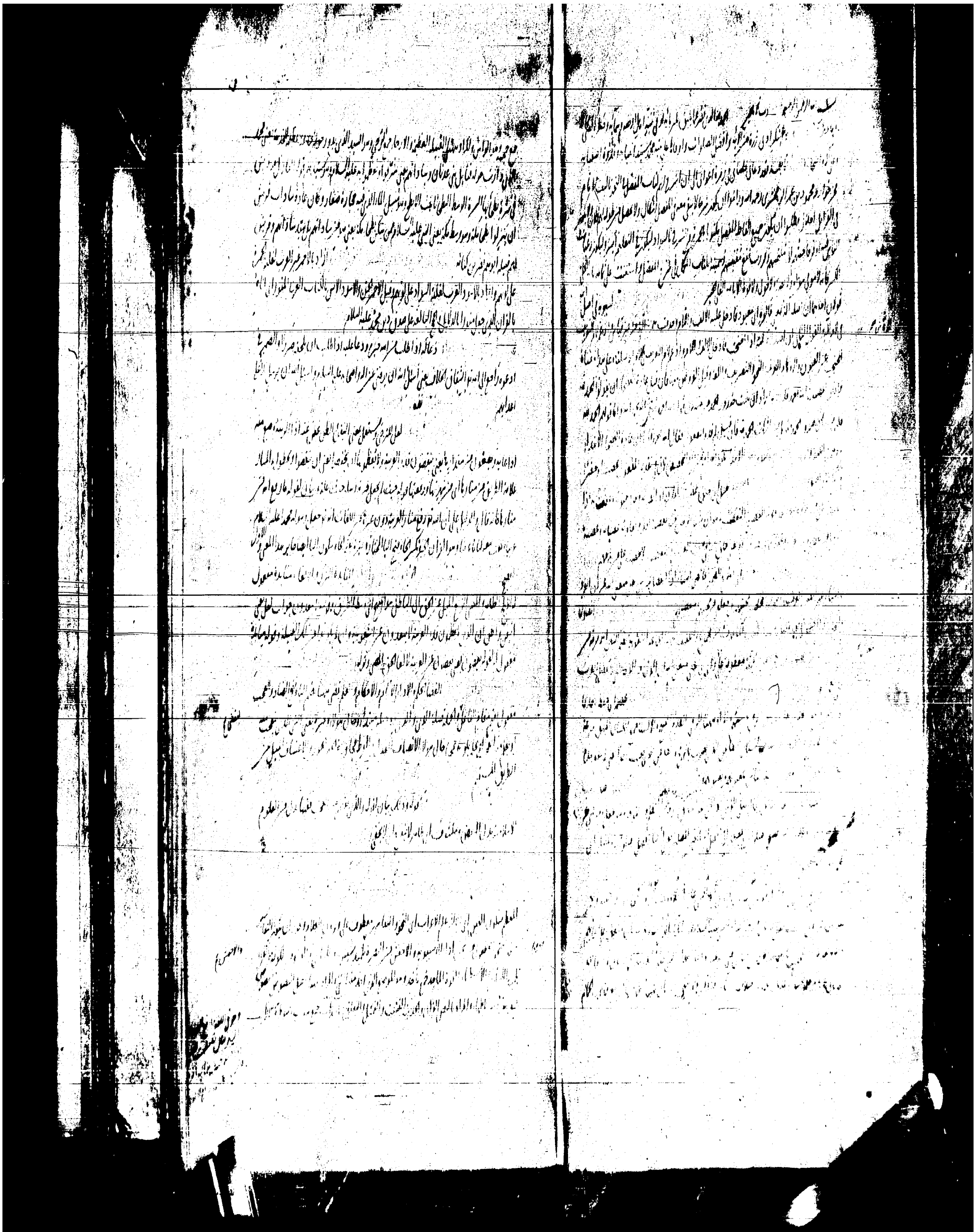
تكملة الفهرس من النسخة (ك)



الصفحة الأولى من النسخة (ك)



الصفحة الأولى من النسخة (ر)



الصفحة الأولى من النسخة (ص)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ر)

الصفحة الأولى من قسم الأفعال - من النسخة (ص)

الصفحة الأولى من قسم الحروف ـ من النسخة (ص)

الصفحة الأخيرة من قسم الحروف ـ من النسخة (ص)

- النَّص المحقق من كتاب

"المكمّل في شرح المفصّل" لمُظهر الدِّين الزَّيدانيّ

(ت 727 هـ)

قسما الأفعالِ والحروف

القسمُ الثاني: في الأفعالِ

الفِعْلُ: ما دَلَّ على اقترانِ حَدثٍ بزمانٍ، ومن خَصائصهِ: صحةُ دخولِ "قَدْ"، وحَرْفَيْ الاستقبالِ، والجَوازمِ، ولُحوقِ المُتَّصلِ البَارزِ مِنْ الضَّمائرِ، وتَاءِ التأنيثِ ساكِنَة نَحْوَ قَوْلِكَ: قَدْ فَعَلَ، وقَدْ يَفْعَلُ، وسَيفْعلُ، وسوفَ يَفْعَلُ، ولَمْ يَفْعلْ، وفَعلْتُ، ويَفْعلْنَ، وافْعَلِي، وفَعَلَتْ.

اعلمْ أَنَّ الزَّمانَ ثلاثَةٌ: ماضٍ، وحاضِرٌ، ومُستَقبَلٌ. والحاضِرُ يُسمَّى حالاً أيضاً، والدليلُ على حَصْرِهِ في هذهِ الثلاثةِ أَنَّ الفاعلَ إمَّا أَنْ يكونَ قد فَرَغَ من الفعلِ أو كانَ مستقلَّاً بهِ أو لم يدخلْ فيهِ بَعد. ما فرغَ منهُ يُسَمَّى ماضِياً، وما كانَ مُستقلَّاً به يُسمَّى حالاً وحاضِراً[1]، وما لم يدخلْ فيهِ يُسمَّى مُستقبلاً. وقيل الفعلُ ليسَ إلَّا ماضياً أو مُستقبَلاً[2]. والحالُ غيرُ مُتَصوَّرٍ؛ لأَنَّ ما مَضَى يُسمَّى ماضياً، وما[3] لم يمضِ يُسمَّى مُستقبَلاً، وليسَ بينَ المُضِيِّ وعدمِهِ درَجةٌ حتَّى يُسَمَّى حالاً. وهذا[4] القائلُ إنْ أَرادَ بالفعلِ كلَّ جزءٍ فهوَ صادقٌ؛ لأَنَّ كلَّ جزءٍ من الفعلِ -لا يخلو- إمَّا أَنْ يكونَ قد صَدَرَ أو لم يَصدُرْ. وما بينَ الوجودِ والعدمِ درجةٌ، فما صَدرَ يُسَمَّى ماضياً وما لم يصدُرْ يُسَمَّى مُستَقبلاً، فهذا القولُ بهذا التفسيرِ مُستقيمٌ، ولكنْ أكثر النحويينَ جعلَ[5] الفعلَ ماضياً وحالاً ومُستقبَلاً لا باعتبارِ كُلّ جزءٍ من الفعلِ بل باعتبارِ جميعِ أَجزاءِ الفعلِ المُسَمَّى باسمٍ كأَجزاءِ فعلِ المُصَلِّي، فإنَّ المُصَلِّي إمّا أَنْ يكونَ قد شَرعَ في أَداءِ ركعتينِ "مَثَلاً"[6] أو لم يشرعْ فيهِ أو شرعَ ولم يفرغْ من أَداءِ تلكَ الصَّلاةِ، فبهذا الاعتبارِ لا شَكَّ أَنَّ الفعلَ ثلاثةٌ، وأَمَّا إنْ قالَ القائلُ: أَمَا أُريدَ بالفعلِ كُلُّ جزءٍ من أَجزاءِ الصَّلاةِ على انفرادِهِ لا جَميعُ الصَّلاةِ المشروعِ فيها؟. فبهذا الاعتبارِ لا شكَّ أَنَّ الفعلَ لا يخلو من قسمينِ: ماضٍ ومستقبلٍ، وكذلكَ البحثُ في الأَكلِ والشُّربِ وجميعِ الأفعالِ. قولُهُ: الفِعْلُ: ما دَلَّ على اقترانِ حَدثٍ بزمانٍ. [7] اعلمْ أَنَّ حَدَّ الفعلِ أَنْ تقولَ[8]: الفعلُ كُلُّ ما دَلَّ على معنىً في نفسِهِ دلالةً مقترنةً بأَحدِ الأَزمنَةِ الثلاثةِ. والعبارةُ المختصرةُ هي ما قالَ المُصنِّفُ. إلاَّ أَنَّ قولهُ: بزَمانٍ

([1]) حاضراً وحالاً في: ر.
([2]) "مستقبلا" زيادة في: ص.
([3]) "وليس" في: ر.
([4]) "فهذا" في: م.
([5]) "جعلوا" في: ر.
([6]) ساقط في: ر.
([7]) قال صاحب الإيضاح في شرح المفصل: 7/2 ، قوله : مادلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ ليسَ بجيدٍ ؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدثِ والزمانِ جميعاً وإذا قال : ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ ، فقد جعلَ الاقترانَ نفسه هو المدلولُ ، وخرجَ الحدثُ والزمانُ عن الدلالةِ ، ولا ينفعه كونهما متعلقٌ بالاقترانِ ، لأنَّك تقولُ أعجبني اقترانُ زيدٍ وعمر دونهما ، فتثبت باعتبارِ الاقترانِ ولا تثبتُ باعتبارِ متعلقه.....، وقال: ولا شكَّ أن الحدثَ والزمانَ باعتبارِ وضعهِ فكانَ التعرضُ لَهما صناعةَ حدودِ الألفاظِ على الوجهِ الأليقِ.
([8]) انظر: علل النحو، الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبدالله- تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية: 193

معناهُ: بزمانٍ مُعيَّنٍ هو الماضي والحالُ والاستقبالُ. ومن خصائِصَها:.اعلمْ أَنَّ علاماتِ الفعلِ أَحدُ ما ذكرَهُ، ولا يلزمُ أَنْ يصحَّ دُخولُ جميعِ هذه العَلاماتِ في كلِّ فعلٍ بل كلُّ لفظٍ صَحَّ دخولُ واحدٍ من هذه العلاماتِ فيهِ فهو فعلٌ.

أَحدُ العلاماتِ: دخولُ "قَدْ" وهي لا تدخلُ إلاَّ على الماضي أو المضارعِ نحو: قَد فَعَلَ، وقَد يَفْعَلُ.

الثاني: دُخولُ حَرفَيّ الاستقبالِ عليهِ. نحو: سيفعَلُ، وسوفَ يفعَلُ.

الثالثُ: الجوازمُ. نحو: "لم يفعلْ" و"من يفعلْ"، "افعلْ". وكذلكَ جميعُ الجَوازِمِ من الأَسماءِ والحُروفِ كما يأْتي.

الرابعُ: لُحوقُ المُتَّصلِ البارزِ من الضمائرِ./ يعني: العلامةُ الرابعةُ أَن يلحقَ الكلمةَ ضميرٌ مُتَــّـصلٌ بارزٌ.

والضميرُ المُتَّصلُ البارزُ ستَّةٌ

أَحدُها: الأَلفُ، وهي للتثنيةِ نحو: "فَعَلا" و"يَفعلان" و"افعلا" و"لا تفعلا".

والثاني: الواوُ، وهي لجمعِ المذكَّرِ نحو: "فَعَلُوا" و"يَفعلون" و"افعلُوا" و"لا تَفعلوا".

الثالثُ: النُّونُ، وهي لجَمعِ المُؤَنَّثِ نحو: "فَعلْنَ" و"يَفعلْنَ" و"افعلْنَ" و"لا تفعلْنَ".

الرابعُ: الياءُ، وهي لواحدةِ المُخَاطَبةِ نحو: "تفعلينَ"، و"افعَلِي"، و"لا تفعَلِي".

الخَامسُ: النونُ والأَلفُ، وهما للمتكلِّمِ إذا كانَ معَهُ غيرُهُ نحو: "فعلْنا".

السادسُ: التاءُ المتحرِّكةُ، وهي ثلاثةُ أَنواعٍ: مَفتوحةٌ، ومَكسورةٌ، ومَضمومةٌ. فالمفتوحةُ للمُخاطَبِ المُذكَّرِ، نحوَ: "فعلْتُ"، وتُضَمُّ هذهِ التاءُ في التَّثنيةِ والجَمعِ(1) نحو: "فَعلْتُما"، و"فعلْتُم". والمَكسورةُ للمُخاطَبةِ، نحو: "فعلْتِ" وتُضمُّ هذهِ التاءُ أيضاً في التثنيةِ وجمعِهِ نحو: "فعلْتُما"، و"فعلتُنَّ"(2). والمضمومةُ لواحدِ المُتكلِّمِ، نحو: "فعلْتُ". ويستوي المذكَّرُ والمؤنَّثُ في المُتَكلِّمِ. قولُهُ: ولُحوقُ المُتَّصلِ البارزِ. احترزَ بالبارزِ عن الضَميرِ المُستترِ نحو: "فَعَلَ" لواحدِ المُذكَّرِ. فإنَّهُ لا ضَميرَ في اللفظِ حتّى يُعرفَ بهِ الفعلُ. قولُهُ: وتاءُ التأنيثِ ساكنَةً. يعني: مِنْ عَلاماتِ الفعلِ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ، وإِنَّما لم يجعلْ هذهِ التاءَ من جُملةِ الضمائرِ؛ لأَنَّها ليسَتْ ضميراً بل هي علامةٌ للتَّأْنيثِ؛ لأَنَّهُ لو كانَتْ ضميراً لما اجتَمعَ مع الفاعلِ المُضهرِ. في قولك: "فَعلَتْ هندٌ" اجتمعَتْ "التاءُ" مع "هندٍ". فلو كانَتْ ضميراً لكانَتْ هي الفاعلةُ، وحينَئذٍ لما جازَ ذكرُ "هندٍ"، وقولُكَ: "هندٌ فَعلَتْ"، فهندٌ: مبتدأٌ، وفَعلَتْ: خبرٌ(3). وفي "فعلَتْ" ضميرُ الفاعليَّةِ مُستكِنٌّ أَيْ: "فعلَتْ هيَ". و"التاءُ" ليسَتْ بفاعلةٍ.

---

(1) تثنيتها وجمعها في: م .
(2) زيادة في: ص .
(3) زيادة في: ر .

ومن أصنافِ الفعلِ

"الماضي"

وهو الدَّالُّ على اقْتِرانِ حَدَثٍ بزمانٍ قَبْلَ زَمانِكَ، وهو مبنيٌّ عَلى الفَتْحِ، إلَّا أنْ يَعْتَرِضَهُ ما يُوجِبُ سُكونَهُ، أو ضمَّهُ؛ فالسْكونُ عِنْدَ الإعْلالِ ولُحُوقِ بَعْضِ الضَّمائِرِ، والضَمُّ مَعْ وَاوِ الضَّمِيرِ.

قولُهُ: قبلَ زمانِكَ. في هذهِ العبارةِ تَساهلٌ(1)؛ لأَنَّ زمانَكَ مُبهمٌ لأنَّه يتناولُ جميعَ زَمانِك(2) "حياتِك"، بل العِبارةُ المُنقَّحَةُ أَنْ يقولَ: وهو(3) الدالُّ على اقترانِ حدثٍ بزمانِكَ قبلَ زمانٍ تَلَفُّظِكَ بالفعلِ، كما تقولُ: قامَ زيدٌ، فإنّ "قامَ" يَدلُّ على حدثِ القِيامِ من زيدٍ في زمانٍ قبلَ الزمانِ الذي قُلْتَ فيهِ "قامَ زيدٌ". وهو مبنيٌّ على الفتحِ. والدليلُ على أن الفعلَ مبنيٌّ قد ذَكرْناهُ في أَول قسمِ المُعربِ من الأَسماءِ(4). وإذا كان الفعل مَبنيّاً فينبغي أَنْ يَكونَ مَبنيّاً على السكونِ؛ لأَنَّ الأَصلَ في المبنيِّ السكونَ. وإنَّما بُنِيَ على الحركةِ؛ لأَنَّهُ يشبهُ الفعلَ المُضارعَ في وقوعِهِ شَرطاً وجَزاءً(5). تَقولُ: إنْ تضربْني أَضربْكَ، فالفعلُ في الجملتينِ مُضارعٌ، فلو وضعتَ الماضيَ مَوضعَ المُضارعِ لكانَ مُستقيماً كقولِكَ: إنْ ضَربتَني ضربتُك. فالفعلُ المُضارعُ لمَّا شابَهَ الاسمَ صارَ مُعرباً. والفعلُ الماضيُ لمَّا شابَهَ الفعلَ المضارعَ استَحقَّ الحَركةَ، وإنما حُرِّكَ بالفَتحِ؛ لأَنَّ الفتحَ أَخفُّ الحَركاتِ. والفعلُ الماضي ثقيلٌ؛ لأَنهُ مبنيٌّ. فيحتاجُ إلى تحريكِهِ بأَخَفِّ الحَركاتِ.إلَّا أَنْ. يعني: الفعلُ الماضي المبنيُّ على الفتح إذا لحقَهُ شيءٌ يُوجِبُ سكونَ "لامَ" فعلِهِ أو ضمِهِ. فالسكونُ في موضعينِ أَحدهما: أَنْ تكونَ "لامُ" فعلِهِ "واواً" أو "ياءً" متحركةً وما قبلَهما مفتوحٌ نحو: "غَزَى"(6) و"رَمَى". فإنَّ أَصلهما "غَزَوَ" و"رَمَيَ"، قُلِبَت الواوُ والياءُ "أَلفاً". فَلَمَّا قُلِبَتْ "أَلفاً" امتَنعتْ عن الحَركةِ. والثاني أَنْ تلحقَها "نُونُ" الجَمعِ(7) أو "تاءُ" الخِطابِ أو المُتَكلمِ أو"نونُ" المُتَكلمِ / نحوَ: "ضربْنَ"، "ضربْتَ"، "ضربْتُما"، "ضربْتُم"، "ضربْتُما"، "ضربْتُنَّ"، "ضربْتِ"، "ضربْنا". فإنَّهُ سُكِّنتْ "لامُ" الفعلِ في هذهِ الكلماتِ؛ لأَنَّهُ لو لم يُسكَّنْ لتوالَتْ أَربَعُ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ(8). فإن قِيلَ: لِمَ جَوَّزتُم تَوالي أَربَعِ حَركاتٍ في "ضَرَبَكَ" ولم تُجَوِّزُوا في "ضَرَبْنَ" و"ضَرَبْتَ" إلى الماضي؟

---

(1) يقول الخوارزمي:الحدث : هوالمصدر ،وقد مضى :"قبل زمانك" أي قبل زمان خطابك سكون آخر الفعل الماضي عند الإعلال. انظر التخمير 209/3.
(2) زيادة في: ص.
(3) زيادة في : ر.
(4) انظر: الشروش ، علي ، المكمل في شرح المفصل ، رسالة دكتوراه لم تنشر بعد- قسم الأسماء: 67-68.
(5) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل: 4/7.
(6) غزا في: ر
(7) جمع المؤنث في: م
(8) انظر: في شرح ابن يعيش للمفصل : 5/7 ، والدكتور كمال يتفق مع الشارح في كتاب المفصل انظر: المفصل في صنعة الإعراب 723/2- تحقيق د. كمال عبهري -مخطوط.

قُلْنَا[1]: لأَنَّ الكافَ في "ضَرَبَكَ" كلمةٌ بذاتِها[2]؛ لأَنَّها مفعولٌ، والمفعولُ ليسَ من لَوازمِ الفِعلِ؛ لأنَّهُ يوجدُ الفعلُ من غيرِ مفعولٍ كقولِكَ: خَرَجَ زيدٌ. وكذلِكَ جميعُ الأفعالِ اللَّازمةِ بخلافِ النونِ في "ضَرَبْنَ" فإنَّ النُّونَ ضميرُ الفاعلِ، والفاعلُ جُزءٌ من الفعلِ بدليلِ أنَّهُ لم يوجدْ فعلٌ من غيرِ فاعلٍ، فقد بَيَّنْتُ أَنَّ الحَركاتِ الأَربَعةِ في "ضَرَبَكَ" ليسَت في كلمةٍ واحدةٍ بخلافِ "ضَرَبْنَ" و"ضَرَبْتَ". وأما الضمُّ فعندَ لُحوقِ "واوِ" الجَمعِ بالفعلِ، فإنَّهُ يُضَمُّ "لامُ" الفعلِ لأجلِ "الواوِ"؛ لأَنَّ ما قَبلَ "واوِ" الجَمعِ يكونُ مَضموماً؛ لأنَّ الخُروجَ من "الضمَّةِ" إلى "الواوِ" أخفُّ من الخُروجِ من "الفَتحةِ" أو "الكَسرةِ" إلى "الواوِ"[3].

ومن أصنافِ الفعلِ
"المضارِعُ"

وَهْوَ ما يَعْتَقِبُ فِي صَدْرِهِ الهَمزةُ والنُّونُ والتَّاءُ والياءُ، وذلكَ قولُكَ للمُخاطَبِ أو الغَائِبَةِ: تَفْعلُ، وللغَائِبِ: يَفْعَلُ، وللمُتَكلِّمِ: أَفْعَلُ، ولهُ إذا كانَ معَهُ غيرُهُ واحداً أو جَماعةً: نَفْعلُ.

وتُسمَّى الزَّوائِدَ الأَربعَ، ويَشْتَرِكُ فيه الحَاضِرُ والمُسْتقبلُ، واللاَّمُ في قَوْلِكَ[4]: إنَّ زَيداً لَيَفْعَلُ، مُخَلصةٌ للحَالِ كالسِّينِ، أو سَوْفَ للاستقبالِ. وبِدُخُولِهما عليْهِ قَدْ ضَارَعَ الاسمَ، فأُعرِبَ بالرَفْعِ، والنَّصْبِ، والجَزْمُ مكانَ الجَرِّ.

يَعْتَقِبُ. أَيْ: تدخلُ واحدةٌ بعدَ واحدةٍ، ولا يجتمعُ حرفانِ مَعاً فِي صَدْرِهِ أيْ في أَوَّلِهِ، يعني: الفِعلُ المُضارِعُ ما كانَ في أَوَّلهِ إحدى الحروفِ الزوائدِ الأَربعِ، ومجموعُها "أَنَيتُ". وإنَّما تدلُّ هذهِ الحروفُ على المُضارَعَةِ إذا كانَتْ زائدةً على حُروفِ ماضي تلكَ الكلمةِ نحو: "ضَرَبَ يَضرِبُ". فإن لم تَكُنْ زائدةً على حروفِ ماضي تلكَ الكلمةِ تَكونُ تلكَ الكلمةُ ماضيةً لا مضارعةً نحو: "تَكَسَّرَ"، فلا يُقَالُ: هذا مضارِعٌ؛ لأَجلِ وجُودِ التاءِ في أوَّلهِ، لأَنَّه لو جَعَلتَهُ مُضارِعاً لانتَقَلَتْ الكلمةُ من الخُماسِيِّ إلى الربَاعِيِّ، لأَنَّ "تَكَسَّرَ" بفتحِ التاءِ ماضٍ خُماسِيٌّ، فَلو جَعَلْتَ التاءَ للمُضَارَعَةِ لقُلْتَ: "تُكْسِرُ" بِضَمِ التاءِ وكَسرِ السينِ، وَحينَئذٍ يكونُ ماضِيهِ "كَسَرَ". وذلكَ. وإنَّما اختصَّتْ الحُروفُ

---

[1] انظر: ابن يعيش: 5/7.
[2] "برأسها لأنه" في: ر.
[3] انظر: ابن يعيش: 209/4.
[4] قال ابن الحاجب في الإيضاح: 9/2 ، قوله: واللام في قولك: إن زيداً ليفعل ، مخلصة للحال. وانظر ابن يعيش: 210/4

الدالَّةُ على المُضَارَعةِ بهذهِ الحروفِ الأربعةِ[1]؛ لأنَّ حقَّ الحُروفِ المُضَارعَةِ أن تكونَ حروفَ المدِّ واللِّينِ؛ لكثرةِ دوارنِها واستعمالِها في الكلامِ. فالتاءُ باقيةٌ على حالِها تقولُ: "تَفْعَلُ". وأمَّا الواوُ فقلبَتْ ياءً؛ لأنَّهم كرهوا الابتداءَ بواوٍ زائدةٍ؛ لأنَّ الواوَ أَثقلُ الحروفِ. وإذا كانَتْ زائدةً تكونُ أثقلَ. وإذا كانَتْ في أَوَّلِ الكلمةِ تكونُ أَثقلَ، فقد اجتمعَ الثِّقلُ فيها من ثلاثةِ أَوجهٍ. فلهذا أُبدلَتْ بحرفٍ آخرَ وأُبدلتْ تاءٌ، كما أَبدلوها في "تِجاه" أَصلُهُ: "وجاه". ونظيرُهُ كثيرٌ. وأَمَّا الأَلفُ لم يمكنْ الابتداءُ بها، فلمَّا ابتدأوا بها صارَتْ متحركةً والأَلفُ إذا حُرِّكتْ تُسمَّى "همزةً" نحو: "أَفعلُ" فالهمزةُ للمتكلِّمِ إذا كانَ وحدَهُ، والياءُ للمذكَّرِ الغائبِ مفردةً وتثنيةً وجَمعاً نحو: "يفعلُ" و"يفعلانِ"و "يفعلونَ"، والجمعُ المؤنَّثُ للغائباتِ نحو: "يفعلْنَ". والتاءُ للمفردةِ الغائبةِ ولتثنيتِها نحو: "يفعلُ" و"يفعلانِ". ولمفردِ المُخاطَبِ وتثنيتهِ وجمعهِ نحو: "تفعلُ" و"تفعلانِ" و"تفعلونَ". ولمفردةِ المخاطبةِ وتثنيتِها وجمعِها نحو: "تفعلينَ" و"تفعلانِ" و"تفعلْنَ". فلم يبقَ حرفٌ لإخبارِ المتكلِّمِ عن نفسِهِ إذا كانَ معَهُ غيرُهُ، فاحتاجُوا إلى حرفٍ آخرَ، فلم يرَوا حرفاً أَقربَ إلى حرفِ المدِّ واللِّينِ[2] من النُّونِ؛ لأَنَّ في النُّونِ "غُنَّةً"[3] أَيْ: صوتاً في الخيشومِ يشبهُ حروفَ المَدِّ واللِّينِ. فقالوا:"نَفْعَلُ" للمتكلِّمِ إذا كانَ/ معَهُ غيرُهُ. وتُسمَّى هذه. يعني: حروفُ المضارعةِ اسمُها "الزوائدُ الأَربعُ"، وهذا الاسمُ صارَ علماً لهذه الحروفِ. ويشترِكُ. يعنى: لفظُ المضارعِ يصلحُ أَنْ يرادَ به زمانُ الحالِ، وأَنْ يرادَ به زمانُ الاستقبالِ فيحتاجُ إلى تخصيصٍ. فإذا قلْتَ: "زيدٌ يضربُ الآنَ", أو "يضربُ الساعةَ" أو "إنَّه ليَضرِبُ" اختصَّ بالحالِ. وإذا قلتَ: "سيضربُ" أو "سوفَ يضربُ" أو "يضربُ غداً" أو "ساعةً أُخرى" اختصَّ بالمستقبلِ. وإنَّما كانَت اللامُ فَخُصِّصَ المضارعُ بالحالِ؛ لأَنَّ "اللاَّمَ" في الفعلِ المضارعِ بمنزلةِ لامِ التعريفِ في الاسمِ؛ لأَنَّ هذه اللاَّمَ لامُ التأْكيدِ وإذا كانَ قبلَها لفظةُ "إنَّ" يزيدُ التأْكيدُ؛ لأَنَّ لفظةَ "إنَّ" للتأْكيدِ أَيضاً، فيجتمعُ تأْكيدان في كلامٍ واحدٍ. فالتأْكيدُ في تحقيقِ الفعلِ، والتحقيقُ إنَّما يصحُّ إذا كانَ الشخصُ شارعاً في الفعلِ في حالةِ الإخبارِ. وبدخولِهما أي بدخولِ المُمَيِّزينِ: "مُمَيِّزِ الحالِ" و"مُمَيِّزِ الاستقبالِ". عليهِ أَيْ: على المضارعِ، ضارعَ أَيْ شابَهَ يعني: من أَجلِ أَنَّ الفعلَ المضارعَ فيه شيوعٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ. فإذا دخلَ عليهِ "مُمَيِّزُ الحالِ" خَصَّصَهُ بالحالِ، وإذا دخلَ عليهِ مُمَيِّزُ الاستقبالِ خَصَّصَهُ بالاستقبالِ وزالَ عنه الشيوعُ ، فمن هذا الوجهِ شابَه الاسمَ[4]؛ لأَنَّ الاسمَ إذا كانَ فيه شيوعٌ يُزالُ عنهُ الشيوعُ بدخولِ حرفِ التعريفِ عليهِ. وقَد ذكرْنا وجهَ مشابهةِ الفعلِ المضارعِ والاسمِ في أَوَّلِ المُعرباتِ من قسمِ الأسماءِ[5]. قولُهُ: والجزمُ

---

(1) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل: 6/7.
(2) زيادة في: ر .
(3) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل: 6/7.
(4) انظر: ابن يعيش: 211/4.
(5) انظر: المكمل في شرح المفصل _ قسم الأسماء : 67-68.

مكانُ الجَرِّ. يعني: إذا شابَهَ الفعلُ المضارعُ الاسمَ استحقَّ الإعرابَ وأُعرِبَ بالرَّفعِ، والنَّصبِ، والجَزمِ. والرَّفعُ والنَّصبُ يشتركُ فيهما الاسمُ والفعلُ، و"الجَزمُ" يَختصُّ بالأفعالِ؛ لأَنَّ الجزمَ هو الإسكانُ، والفعلُ المضارعُ ثقيلٌ؛ لأنَّه فرعُ الاسمِ. فإذا كانَ ثقيلاً نحتاجُ إلى تخفيفِه بإسكانِه. والاسمُ الساكنُ ليسَ بثقيلٍ حتى يحتاجَ إلى التّخفيفِ، وإنَّما لم يدخلْ "الجَرُّ" في الفعلِ؛ لأَنَّ الجرَّ لا يكونُ إلَّا بحرفِ الجرِّ أوالإضافةِ. وهما من خواصِّ الاسمِ فلا يكونانِ في الفعلِ(1).

فصل

وهو إذَا كَانَ فَاعِلُه ضَميرَ اثنينِ أو جَماعةٍ، أو مُخاطَبٍ مُؤَنَّثٍ لَحِقَتْهُ معهُ فِي حَالِ الرَّفعِ نُونٌ مَكْسورةٌ بعدَ الألفِ، مَفتوحةٌ بَعْدَ أُخْتَيْها كقولِكَ: هما يَفْعلانِ، وأَنتما تَفْعلانِ، وهُمْ يَفْعلونَ، وأَنتم تَفْعلونَ، وأَنتِ تَفْعلينَ.

وجُعِلَ فِي حَالِ النَّصبِ كغيرِ المُتحرِّكِ، فقيلَ: لَنْ يَفْعَلا، ولَنْ يَفْعلوا، كما قِيلَ: لَمْ يَفْعلا، ولَمْ يَفْعَلوا.

وهو إذَا كَانَ فَاعِلُه. الضميرُ في "وهوَ" ضميرُ الفعلِ المُضارعِ يعني: إذا لحقَ المضارعَ أَلفُ التثنيةِ نحو: "يفعلانِ" و"تفعلانِ" وواوُ ضميرِ جمعِ المذكَّرِ نحو: "يفعلونَ" و"تفعلونَ" أو ياءُ ضميرِ المخاطبةِ المفردةِ نحو: "تفعلينَ"(2) لحقتهُ بعد هذهِ الحروفِ نونٌ مكسورةٌ في حال الرفعِ؛ لأَنَّ الفعلَ المضارعَ معربٌ، ولا يمكنُ جعلُ الإعرابِ فيما قبلَ هذهِ الحروفِ ؛ لأَنَّ الإعرابَ لا يكونُ في الوسطِ، ولا يمكنُ أَنْ يُجعلَ الإعرابُ في "الألفِ والياءِ والواوِ"؛ لأَنَّه لا يظهرُ الإعرابُ فيهنْ؛ لأَنَّهن سواكنٌ. فجعلُوا "النونَ" بدلاً عن حركةِ "لامِ الفعلِ". وإنَّما خصّوا "النُّونَ" بهذا دونَ غيرِها؛ لأَنَّ "النُّونَ" تشبهُ حروفَ المدِّ واللِّينِ- كما ذكرْنا(3)-. فالأَلفُ هي الفاعلُ في الثنيتةِ. والواوُ في الجمعِ. والتاءُ في المخاطبةِ. والنُّونُ حركةُ "لامِ الفعلِ"(4) فضميرُ الفاعلِ واقعٌ بينَ "لامِ الفعلِ" وبينَ النُّونِ التي هي حركةُ لامِ الفعلِ. قولُهُ: مكسورةٌ بعد الأَلفِ، مفتوحةٌ بعدَ أُختَيها. الضميرُ في "أُختَيها" ضميرُ الأَلفِ، وأَرادَ بأُختَيها الواوَ والياءَ. والأُختُ المُشابهةُ. وحروفُ المدِّ واللِّينِ بعضُها أُختُ بعضٍ في لحوقِها الإعلالَ والتغييرَ. وعلَّةُ تحريكِ النُّونِ لالتقاءِ الساكنينِ "النُّونِ والأَلفِ" أَو "النُّونِ والواوِ"/ أَو "النُّونِ والياءِ". وكُسِرتْ النُّونُ بعدَ الأَلفِ تَشبيهاً بأَلفِ التثنيةِ في الأَسماءِ. وفُتحتْ بعدَ الواوِ والياءِ تَشبيهاً بواوِ جمعِ المذكَّرِ في الأَسماءِ في حالِ الرفعِ. وبيانُهُ في حالِ النّصبِ

---

(1) انظر: ابن يعيش: 8/7

(2) قال ابن يعيش في شرح المفصل 7 /7 :" وكان أبو عثمان المازني وجماعة من النحويين يذهبون إلى أن الألف في " قاما ويقومان" حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين ، والواو في" قاموا ويقومون حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة....." وانظر: المفصل في صنعة الإعراب/724/2- حاشية:9 تحقيق: كمال عبهري- مخطوط.

(3) انظر: الفصل السابق.

(4) ساقط في : ر .

والجرِّ. وجُعِلَ في. أرادَ بغيرِ المتحرِّكِ المجزومَ يعني: تسقطُ هذه النُّوناتُ في النّصبِ كما تسقطُ في الجزمِ. أمَّا سقوطُها في الجزمِ؛ فلأَنَّ هذهِ النُّونَ بدلٌ من حركةِ لامِ الفعلِ المضارعِ، كما تسقطُ الحركةُ في الجزمِ. فكذلكَ تسقطُ النُّونُ التي هيَ بدلٌ منها. أَمَّا النّصبُ؛ فلأَنَّهُ لا بُدَّ وأَنْ يُحمَلَ النّصبُ على الرفعِ أَو على الجزمِ. فَحمْلهُ على الجزمِ أَولى؛ لأَنَّ النّصبَ والجزمَ كليهما بعاملٍ لفظيٍّ. والرفعُ ليس بعاملٍ لفظيٍّ، فَحمْلُ ما هو معمولُ عاملٍ لفظيٍّ على ما هو أَيضاً معمولُ عاملٍ لفظيٍّ أَولى من حَمْلهِ على ما هو معمولُ عاملٍ معنويٍّ(1).

فصل

وإذا اتَّصلَتْ بِهِ نونَ جماعةِ المُؤنَثِ رَجَعَ مَبْنياً، فلَمْ تَعْملْ فيهِ العَوامِلُ لفظاً، ولَمْ تَسْقُطْ كَما لا تَسْقُطُ الأَلِفُ والوَاوُ والياءُ التي هي ضَمائرُ، لأَنَّها مِنْها؛ وذلِكَ قولَكَ: لم يَضْرِبْنَ ولَنْ يَضْرِبْنَ. ويُبْنى أيَضاً مع النُّونِ المؤكِّدَةِ، كقولِكَ: لا تَضْرِبَنَّ ولا تَضْرِبَنْ.

وإذا اتَّصلَتْ بِهِ نونَ جماعةِ المُؤنَثِ رَجَعَ مَبْنياً. يعني: كانَ الفعلُ في الأَصلِ مبنيّاً(2) فصارَ معرباً إذا دخلَتْ(3) عليهِ حروفُ(4) المضارعةِ. فلمَّا اتَّصل بنونِ جمعِ المؤنَّثِ أَو بنونِ التأْكيدِ المشدَّدةِ أو المخفَّفةِ صارَ مبنيّاً، كما كانَ في الأَصلِ، وإنَّما صارَ مبنيّاً؛ لأَنَّ "لامَ" الفعلِ اتَّصلتْ "بنونِ" جمعِ المؤنَّثِ أَو "بنونِ" التأْكيدِ بحيثُ لا تنفصلُ هذه النُّونُ عنها، فصارَتْ لامُ الفعلِ متوسطةً كعينِ الفعلِ، فكما أَنَّ "عينَ" الفعلِ مبنيَّةٌ فكذلك "لامُ" الفعلِ في هذا الموضعِ. وإنَّما سُكِّنَتْ "لامُ" الفعلِ؛ لأَنَّ المبنيَّ ثقيلٌ، وتوالي الحركاتِ أَيضاً ثقيلٌ، فأُسْكِنتْ "لامُ" الفعلِ؛ لرفعِ بعضِ الثِّقلِ. قولُهُ: فلَمْ تَعْملْ فيهِ العَوامِلُ لفظاً. يعني: يكونُ لفظهُ في الرفعِ والنّصبِ والجزمِ سواءٌ، ولكن يختلفُ محلُّها باختلافِ العواملِ. قوله: ولَمْ تَسْقُطْ كَما لا تَسْقُطُ الأَلِفُ والوَاوُ والياءُ. يعني: هذهِ النُّونُ ضميرٌ كالأَلفِ في "يفعلانِ". والواوِ في "تفعلونَ". والياءِ في "تفعلينَ". وكما لا تسقطُ هذهِ الحروفُ فكذلك لا تسقطُ النُّونُ. قوله: لأَنَّها مِنْها. أَيْ: لأَنَّ النُّونَ من جُملةِ الضمائرِ، فلو سقَطَتْ النُّونُ لزالَ الضميرُ وبقيَ الفعلُ بلا ضميرِ جمعِ المؤنَّثِ.

ذكرُ وجُوهِ إعرابِ المُضارعِ

---

(1) انظر: الهمع: 1/36-37

(2) انظر: ابن يعيش:10/7.

(3) دخل في: م .

(4) حرف في: م .

هي: الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ، وليسَتْ هذهِ الوجوهُ بأَعلامٍ على مَعَانٍ كوجوهِ إعرابِ الاسمِ[1]، لأنَّ الفِعْلَ في الإعرابِ غيرُ أَصيلٍ، بَلْ هو فِيهِ مِنْ الاسمِ بمَنْزلةِ الأَلفِ والنُّونِ مِنْ الألِفَيْنِ في مَنْعِ الصَّرفِ[2]. وما ارتَفَعَ بِهِ الفِعْلُ وانْتَصَبَ وانْجَزَمَ غير ما استوجَبَ بِهِ الإعرابُ[3]، وهذا بَيانُ ذلكَ.

المرفوعُ

هو في الارتفاعِ بعاملٍ معنويٍّ نَظِيرُ المبتدأ وخَبرِه، وذلكَ المَعْنى وُقوعهُ بحيثُ يَصِحُّ وقوعُ الاسمِ كقولِكَ: زيدٌ يَضرِبُ، كما تَقولُ: زَيْدٌ ضارِبٌ، رَفعتَهُ لأَنَّ ما بَعْدَ المُبْتَدَا مِنْ مَظَانِّ صِحَّةِ وقوعِ الأسماءِ.

وكذلك إذا قُلْتَ: يضرِبُ الزيدانِ، لأنَّ مَن ابتَدأ كلاَماً مُنْتَقِلاً إلى النُّطقِ عَنْ الصَّمتِ لم يَلزمْهُ أَنْ يكونَ أوّلُ كَلمةٍ يَفُوهُ بها اسْماً، أو فِعْلاً، بل مَبْدأُ كَلامِهِ مَوضعُ خِيَرَةٍ في أيِّ قَبيلٍ شَاءَ.

قد تقدَّمَ قبلَ هذا أَنَّ إعرابَ الفعلِ المضارعِ هو الرفعُ والنصبُ والجزمُ، ثم اعلمْ أَنَّ الإعرابَ في الاسمِ [4]هو وضعُ كلّ واحدٍ من وجوههِ على معنىً. فالرفعُ: للفاعليَّةِ[5]. والنصبُ: للمفعوليَّةِ. والجرُّ: للإضافةِ؛ لأَنَّ المطلوبَ من الأسماءِ هذه المعاني. وأَمَّا الفعلُ فإعرابُهُ لا يدلُّ على معنىً؛ لأَنَّ المطلوبَ من الفعلِ بيانُ صُدورِ الفعلِ من الشخصِ في زمانٍ من أَزمنةِ "الماضي" و"الحاضرِ" و"المستقبلِ"، وهذا المعنى لا يتغيَّرُ بتغيُّرِ حركةِ آخرِ الفعلِ. ألا ترى أَنَّ قولَكَ: "هو يضربُ الآنَ" يدلُّ على صدورِ الضّربِ في زمانِ الحاضرِ، ولا يتغيَّرُ هذا المعنى برفعِ الباءِ ونصبِها وجزمِها بخلافِ قولِكَ : "ما أَحسنَ زيدٌ"وأَشباههِ[6]. فإنَّك لو رفعتَ "زيداً" يكون "زيدٌ" فاعلاً. وتكونُ "ما" نافيةً، فيكونُ معناه: ليسَ زيدٌ بمحسنٍ. وإنْ نصبتَ "زيداً" يكونُ "زيدٌ" مفعولَ "أَحسنَ"، وتكونُ "ما" للتعجُّبِ- كما يأْتي بحثُه[7]-. فقد بيّنتَ بهذا أَنَّ إعرابَ الأَسماءِ موضوعٌ

---

(1) قال ابن يعيش في شرح المفصل/11/7: "وقوله: وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم ، يعني أن الإعراب في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني فكل واحد من أنواعه أمارة على معنى...." وانظر : المفصل/726/2- حاشية:1 – مخطوط ، تحقيق: كمال عبهري.

(2) انظر: ابن الحاجب في الإيضاح/13/2 : "وقوله " بل هو فيه" يعني "هو" ضمير الفعل، و"فيه" ضمير الإعراب، ومن الاسم يعني : المشبه به.".وانظر:المفصل/726/2- حاشية:3– مخطوط ، تحقيق: كمال عبهري.

(3) قال ابن يعيش في شرح المفصل: 7/ 11"وقوله : وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب، يريد: أن الرفع فيه بعامل وهو وقوعه مع الاسم"..".
-وانظر:المفصل/726/2- حاشية:4– مخطوط ، تحقيق: كمال عبهري.

(4) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل:219/4، والإنصاف:549/2، مسألة:73

(5) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل: 12/7.

(6) وأقوال النحاة فيها أيضاً: ما أحسنُ زيدٍ؟، وما أحسن زيداً!

(7) المكمل – قسم الأفعال: 130.

للمعاني، وهو الأَصلُ[1]. وإعرابُ الفعلِ غيرُ موضوعٍ للمعاني، وهو غيرُ أَصيلٍ[2]؛ لأَنَّه وَجدَ الإعربُ بمشابهةِ الاسمِ. قولُهُ: بل هو. أَيْ: بل الفعلُ فيه[3] أَي: في الإعرابِ، يعني: مشابهةُ الفعلِ / في[4] الإعرابِ بالاسمِ[5] كمشابهةِ الأَلفِ والنُّونُ في "سكران". وشبَّهَهُ بأَلفي التأْنيثِ في "حمراءَ" وشَبَّهها في منعِ الصرفِ يعني كما أَنَّ الأَلفَ والنُّونَ في "سكران" تمنعُ الصرفَ لمشابهتِها[6] بأَلفي "حمرآءَ". فكذلكَ الفعلُ وجدَ الإعرابَ لمشابهتِه الاسمَ. وما ارتفعَ بهِ. استوجَبَ أَي استحقَّ أي استحقَّ الفعلُ المضارعُ مُطلَقَ الإعرابِ لمُشابهتِه الاسمَ ثم اختصَّ كلُّ واحدٍ من وجوهِ إعرابِه[7]، كما يأْتي بيانُ كُلِّ واحدٍ منها[8]. قولُهُ: وهذا بيانُ ذلكَ. يعني ما يأتي بعدَ هذا بيانُ الشيءِ الذي ارتفعَ وانتصبَ وانجزمَ. قوله: المرفوع: هو. يعني: كما العاملُ في الاسمِ معنويٌّ ولفظيٌّ، فالمعنويُّ في المبتدأ وخبرِه كما ذكرَ في اللفظِ فيما عدا ما ذكر، فكذلكَ في الفعلِ العاملُ معنويٌّ ولفظيٌّ، فالمعنويُّ عاملُ الرفعِ. واللفظيُّ عاملُ النَّصبِ والجزمِ. وذلك المعنى. يعني: علَّةُ ارتفاعِ الفعلِ المضارعِ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ، يعني إذا تلفظّتَ بفعلٍ مضارعٍ فانظرْ فإنْ كانَ يصلحُ أَنْ تُقيمَ مقامَ ذلكَ[9] الفعلِ اسماً فارفعْ ذلك الفعلَ؛ لوقوعهِ موقعَ الاسمِ؛ لأَنَّ الاسمَ الذي وقعَ الفعلُ المضارعُ موقعَهُ لا بُدَّ وأَنْ يكونَ لفظهُ مرفوعاً بالابتداءِ[10] أو الخبرِ أو يكونَ محلُّهُ رفعاً أَو يكونَ فيه ضميرٌ مرفوعٌ. مثالُ وقوعهِ خبراً: زيدٌ يضربُ. فإنَّ تقديرَه: زيدٌ ضاربٌ، "فضاربٌ" خبرُ المبتدأ. ومثالُ وقوعِهِ مبتدأ يأْتي بعدَ هذا. وأَمَّا مثالُ وقوعهِ مجروراً أو منصوباً ولكن فيه ضميرٌ مرفوعٌ ، قولك: مررْتُ برجلٍ يضربُ، "فيضربُ"[11] واقعٌ موقعَ "ضاربٍ". و"ضاربٍ" لفظهُ مجرورٌ ولكن فيه ضميرٌ مرفوعٌ بأَنَّهُ فاعلٌ أَيْ: "ضاربٍ هوَ". و"هوَ" فاعلٌ. قال ابنُ الحاجبِ[12] في هذا الحدِّ: ويُرفَعُ إذا تجرَّدَ عن

---

(1) قال ابن يعيش في شرح المفصل: 11/7 ، وقوله: وليست هذه الوجوه بأعلام على معاني كوجوه إعراب الاسم ، يعني أن الإعراب في الاسم إنما كانَ للفصلِ بين المعاني فكلُّ واحدٍ من أنواعهِ أمارةً على معنى ، فالرفعُ: علمُ الفاعليةِ، والنصبُ: علمُ المفعوليةِ ، والجرُّ علم الإضافةِ وليس في الأفعالِ كذلك، وإنّما دخلَ فيها الضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم ، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية ، ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الأسماء كذلك.

(2) أصلي في: ر ، وأصل في : ص .

(3) انظر: ابن الحاجب في الإيضاح: 2/ 13" لأن الفعل تختلف صيغته لاختلاف معانيه، فكان مستغنيا عن الإعراب بخلاف الأسماء".

(4) مكرر في : م .

(5) ساقط في : م .

(6) لمشابهته في: ص .

(7) قال ابن يعيش في شرح المفصل : 11/7 ، يريد أن الرفع فيه بعامل ، وهو وقوعه مع الاسم ، والنصب بالنواصب ، والجزم بالجوازم ، فأما الإعراب فيه وهو استحقاقه لدخول هذه الأنواع عليه فبالمضارعة.

(8) زيادة : في: ر .

(9) زيادة : في: ر .

(10) بالمبتدأ في: م .

(11) ساقط في : م .

(12) انظر: ابن الحاجب في الإيضاح : 14/2، وانظر: ابن يعيش في شرح المفصل : 13/7.

النّاصبِ والجازمِ، مثل: يقومُ زيدٌ، وهذا أقربُ إلى المتعلِّمِ من قولِهم: ويرتفعُ إذا وقعَ موقعَ الاسمِ؛ لأنَّه يَردُ عليهِ اعتراضاتٌ مُشكِلةٌ، ويحتاجُ إلى الجوابِ عنها مثلَ قولِهم: كادَ زيدٌ يقومُ. وأَوشكَ زيدٌ يجيءُ، هذا كلُّهُ لفظُ ابن الحاجب: يعني لفظُ "يَقومُ" وأشباههِ في خبرِ "كادَ وكربَ" وأشباههما مرفوعٌ مع أَنَّ الاسمَ لا يقعُ في خبرِ هذهِ الأشياءِ. قولُهُ: رَفعتَهُ لأَنَّ ما بَعْدَ المُبْتَدأ مِنْ مَظَانِّ صِحَّةِ وقوعِ الأَسماءِ. والمَظانُّ جمعُ المَظنَّةِ، وهي الموضعُ، يعني: الفعلُ المضارعُ إذا وقعَ خبرَ المبتدأ يكونُ مرفوعاً (1) ؛ لأَنَّهُ وقعَ مَوقعَ الاسمِ؛ لأَنَّ خبرَ المبتدأ كما يكونُ فعلاً يكونُ اسماً أَيضاً. وكذلِك. يعني: الفعلُ المضارعُ إذا وقعَ في أَوَّلِ الكلامِ نحو: "يضربُ زيدٌ" يكونُ مرفوعاً؛ لأَنَّ أَولَ الكلامِ كما يكونُ فعلاً يكونُ اسماً أيضاً. فإذا كانَ كذلكَ فقدْ وقعَ المضارعُ موقعَ الاسمِ. قوله: مُنْتَقِلاً إلى النُّطقِ عَنْ الصَّمتِ أيْ: مُنتقلاً عن الصّمتِ إلى النطقِ، أَيْ: مبتدئٌ بالكلامِ. قوله: مَوضِع خِيَرَةٍ. الخِيَرَةُ, "بكسرِ الخاءِ وفتحِ الياءِ والراءِ" بمعنى الاختيارِ، يعنى: مَنْ ابتدأَ بكلامٍ فهو بالاختيارِ في أَيِّ القبيلينِ من "الفعلِ والاسمِ" بأيِّهما شاءَ ابتدأَ. إنْ شاءَ يقولُ: "يضربُ زيدٌ"، أو "زيدٌ يضربُ" (2).

فصل

وقَولُهم: كادَ زيدٌ يقومُ، وجَعَلَ يَضْرِبُ، وطَفِقَ يأكلُ. الأصلُ فِيهِ أنْ يُقَالَ: قَائماً، وضَارِباً، وآكِلاً. ولكِنْ عُدِلَ عَنْ الاسمِ إلى الفِعْلِ لغَرَضٍ (3)، وَقَدْ استعملَ الأَصلُ فيمَنْ رَوى بَيْتَ الحَمَاسَةِ(4):

1- فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبَاً

= وابن الحاجب(بعد 570هـ- 646هـ) هو عثمان بن أبي بكر بن يونس العلامة: جمال الدين أبوعمرو ابن الحاجب الكردي الدويني الأصل المقريء النحوي المالكي الأصولي الفقيه ، له الكافية في النحو وشرح المفصل سماه الإيضاح.

- انظر ترجمته في الأعلام: 211/4، وفيات الأعيان: 248/3-250 والسيوطي 134/2-135.

(1) انظر: الانصاف – مسألة 74، 551/2.

(2) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل:13/7 .

(3) قال ابن الحاجب في الإيضاح/14/2" الأفعال الواقعة خبراً في "كاد وأخواتها": الأصل أن تكون أسماء، وإنما عدل عن الأسماء إلى الأفعال لغرض ، وهو : أن هذه الأفعال لما كانت لمقاربة حصول الشيء والأخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال ، ليكون تقوية للمعنى المراد" وانظر ابن يعيش/13/7.

(4) - البيت لتأبط شراً ، وهو ثابت بن جابر من بني فَهْم ، وتأبط شراً لقب عرف به فغلب عليه ، وكان من أغربة العرب المعروفين بشجاعتهم وشدة عدوهم ، وهو من الشعراء الصعاليك كان يغزو وحده على رجليه، وله شعر متناثر في كتب الأدب ، قتلته قبيلة هذيل . أخباره في الشعرالشعراء : 229، الأغاني: 21/ 149، وديوان الهذليين: 88/2.

1- البيت لتأبط شراً ، وهو من البحر الطويل ، وأورد الشارح مصراعه الثاني ، وقصته .

المعنى: رجعت إلى قبيلة فهم وما كدت أؤوب إليهم لأنه أحيط بي أشفيت على التلف ، وقاربت أن لا أرجع إليهم.وقد تركت كثيراً من القبائل مقفرة من أهلها لأني أبدتهم.

- والشاهد فيه: أنه استعمل خبر "كاد" اسما مفرداً على الأصل ، وإنما قياسه الفعل .

والبيت ورد في ديوان الحماسة لأبي تمام: 1/ 38، والإنصاف: 554/2 ، وشرح ديوان الحماسة : 81/1، وابن يعيش في شرح المفصل: 13/7، 119، 125، وابن عقيل: 278/1.

وقَولُهم: كادَ زيدٌ يقومُ . هذا جوابٌ دخلَ مقدَّرٌ كأَنَّ قائلاً قال: الفعلُ المضارعُ مرفوعٌ في خبرِ كادَ وأخواتِها مع أَنَّهُ لا يكونُ خبرُها اسماً. فلِمَ قلتُم: أَنَّ الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ؟ وهُهنا لم يقعْ موقعَ الاسمِ. قالَ في جوابِهِ: إنَّ الأَصلَ أَنْ يكونَ خبرُ كادَ وأَخواتها اسماً ولكنْ جعلَ خبرَها الفعلُ المضارعُ لغرضٍ؛ وهو أنَّ كادَ وأخواتها أفعالُ المقاربةِ فجُعِلَ خَبرُها؛ ليكونَ فيها بيانُ مُقاربةِ حُصولِ الفعلِ؛ لأَنَّ الفعلَ المضارعَ مُشتَرَكٌ بينَ الحالِ / والاستقبالِ. فإذا لم يكنْ عليهِ قرينةُ الاستقبالِ يُفهمُ منه الحالُ أَو مقارنةُ الحالِ بقرينةِ "كادَ" وأَخواتِها. فلو جُعِلَ خبرُها اسماً مثلَ أَنْ يُقالَ: "كادَ زيدٌ قائماً" لا يُفهمُ حصولُ القيامِ في الحالِ؛ لأَنَّ "قائماً" مبهمٌ لا يدلُّ على زمانٍ. وقد استعملَ. يعني: الدليلُ على أَنَّ الأَصلَ في خبرِ "كادَ" وأَخواتِها أَنْ يكونَ اسماً، قولُ "تأَبَّطَ شرّاً":

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِباً

فجُعِلَ خبرُ "كِدْتُ" اسماً. هذه روايةٌ، وفي روايةٍ أُخرى لم "أَكُ آئبا"[1]. فإنْ قِيلَ: لمَ قلتُم: إنَّ الأَصلَ في خبرِ "كادَ" وأَخواتِها أَنْ يكونَ اسماً؟، وهذا البيتُ لا يدلُّ على أَنَّ الأَصلَ في خبرِها أَنْ يكونَ اسماً بل يدلُّ على جوازِ كونِ خبرِها اسماً بل ربَّما استعملَهُ الشاعرُ اسماً؛ لضرورةِ الشعرِ. قلْنا: "كادَ" وأَخواتها أَفعالٌ ناقصةٌ "ككانَ"؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ يحتاجُ الى اسمٍ وخبرٍ. فكما أَنَّ الأَصلَ في خبرِ "كانَ" الاسمُ، فكذلكَ في أَفعالِ المقاربةِ. وقصةُ[2] قولِ "تأَبَّط شرَّاً" هذا البيتُ أَنَّه صعدَ جبلاً لأَخْذِ العسلِ الجَبليِّ، فجاءَ أَعداؤه وأَخذُوا عليهِ طريقَ الجبلِ، فلمَّا نظرَ من رأسِ الجبلِ إلى أَعدائِه وضعَ الزقَّ تحتَ بطنهِ وأَزلَقَ نفسَهُ من رأسِ الجبلِ من جانبٍ آخرَ، فزوى على وجهِ الجبلِ[3] حتّى وصلَ إلى الأَرضِ ولم ينخدشْ بطنَهُ؛ لوضعِه الزقَّ على بطِنه. فلمَّا وصلَ إلى الأَرضِ أَنشدَ قصيدةً، منها هذا البيتِ. قوله: فأُبتُ إلى فهمٍ. أَيْ: رجعْتُ إلى قبيلتي ولم أَطمعْ في أَنْ أَخلصَ من الأَعداءِ، والمصراعُ الثاني[4] من هذا البيتِ:

وكم مِثلها فارقتُها وهي تَصفِرُ

يعني[5]: وكم خَلصْتُ من مثلِ هذا الواقعةِ، وتلك الواقعةُ تصفرُ من تعجُّبِ كيفيّةِ تخلُّصي منها.

المنصوبُ

(1) يورد الشارح رواية أخرى للبيت يجعل فيها خبر "كدت" فعلا على القياس ويعترض على رأي الزمخشري وهي " لم أك آئبا" ويعزوه أيضاً إلى الضرورة الشعرية .

(2) يورد الشارح أحيانا قصة الأبيات ويقف عند أدق التفاصيل .

(3) زيادة في : ص .

(4) يذكر تمام الأبيات ويشرح معانيها .

(5) أي كلما وقع في مصيبة تتعجب من كيفية نجاته.

انتصَابُه "بأَنْ" وأَخوَاتِهِ، كقولِكَ: أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لي، ولَنْ أَبْرحَ الأَرْضَ، وجِئْتُ كي تُعْطِيَنِي، وإِذَنْ أُكرِمَكَ.

انتصَابُه أيْ: انتصابُ المضارعِ يكونُ بأَربعةِ أَحرفٍ "أَنْ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ، و"لنْ"، و"كي"، وإِذَنْ.وإِنَّما قال: "بأَنْ" وأَخواتِه؛ لأَنَّ "أَنْ" هو الأَصلُ في هذا البابِ؛ لأَنَّ "أَنْ" التي هي الناصبُ للمُستقبَلِ يشبهُ "أَنَّ" بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ النُّونِ لفظاً. وفي أَنَّ الجملةِ الواقعةِ بعد "أَنَّ" المشدَّدةِ والمخفَّفةِ على تقديرِ المفردِ. وتقولُ: بلغَني أَنَّك منطلقٌ أَيْ: انطلاقُكَ. وأُريدُ أَنْ تقومَ أَيْ: حاصلٌ. فإذا حصلَ بينَهما المشابهةُ فكَما أَنَّ لفظةَ "أَنَّ" تنصبُ الأَسماءَ. فكذلكَ لفظةُ "أَنْ" تنصبُ الفعلَ المضارعَ فقد بيَّنْتُ أَنَّ لفظةَ "أَنْ" في نصبِ المستقبلِ هو الأَصلُ. ويشبَّه به "لن" و"كي" و"إِذن" لاختصاصِ "أَنْ" بنصبِها الفعلَ المُستقبلَ ِ(1).

فصل

ويَنْصِبُ "بأَنْ" مُضمرةُ بَعْدَ خَمْسةِ أَحرفٍ، وهيَ: "حتَّى"، و"اللاَّمُ" و"أو" بمَعْنى "إلى"، و"وَاوُ الجَمْعِ"، و"الفَاءُ" في جَوابِ الأَشياءِ السِّتَّةِ: الأَمرُ، والنَّهيُ، والنَّفْيُ، والاستفهامُ، والتَّمنّي، والعَرْضُ؛ وذلكَ قولُكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدخُلَها، وجِئْتُكَ لتكرِمَنِي، ولألزمنَّكَ أو تُعطِينَي حَقِّي، ولا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ، وأتِني فَأُكرِمَكَ، وقولُهُ سُبْحانَهُ وتَعَالى: "ولا تَطْغَوْا فيه فيحلَّ عَليكُم غَضَبِي"(2). وما تَأْتِينا فَتحدِّثَنا، وأَتأْتِينا فَتُحدِّثَنا،و"فَهلْ لَنَا مِنْ شُفعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَناً"(3)، و"يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهمْ فَأفوزَ"(4) وأَلاَّ تنزل فَتُصِيبَ خَيْراً.

ويَنْتِصِبُ "بأَنْ" مُضمرةُ. معنى هذا الفصلُ ظاهرٌ. واعلمْ أَنَّ مذهبَ البصريينَ(5) أَنَّ "حتّى" لا تنصبُ المضارعَ بنفسِها بل بإِضمارِ "أَنْ" لأَنَّ "حتّى" من حروفِ الجرِّ. وحروفُ الجرِّ لا تنصبُ المضارعَ بالأَصالةِ. وكذلكَ مذهبُهم في "لامِ كي" و"لامِ الجحودِ". ومذهبُ الكوفيينَ(6): أَنَّ "حتى" و"لامَ كي" و"لامَ الجحودِ" تنصبُ المضارعَ بنفسِها لا بإِضمارِ "أَنْ". وسُمِّي "لامُ كي" بهذا الاسمِ؛ لأَنَّ معناهُ معنى "كي". وسُمِّي "لامُ الجحودِ"؛ لأَنَّه يأْتي بعدَ النَّفي. تقولُ: وما كانَ زيدٌ ليفعلَ كذا, أَو يُنصبُ بإِضمارِ "أَنْ" أَيضاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ تقديرُه: "إلى أَنْ" أَو إلا أَنَّ كلاهما والواو. وإِنَّما تُنصبُ / بإِضمارِ إِذا كانَ بمعنى الجمعِ. تقولُ: ولا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ(7) . أَيْ: وأَنْ تشربَ اللَّبنَ. فإِنْ رفعْتَ "تشربُ" وقلتَ: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبنَ. برفعِ "الباءِ" يكونُ تقديرُه:

---

(1) لم يذكر الشارح والمصنف لام التعليل مع الحروف الناصبة ربما استعاضوا عنها بأن المضمرة بعدها.
(2) سورة طه / 81 .
(3) سورة الأعراف/ 53.
(4) سورة النساء/ 73.
(5) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 15/2.
(6) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 19/7، وكتاب سيبويه: 407/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 323 -332، وشرح ابن عقيل: 275/2.
(7) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 323 ، وابن عقيل في شرحه على الألفية: 279/2. .

وأنتَ تشربُ اللَّبنَ، "فأنتَ" مبتدأٌ. وما بعدَهُ خبرُهُ، والواوُ للحالِ. فإنْ كَسَرْتَ "الباءَ" وقلْتَ: لا تأْكلِ السمكَ وتشربِ اللَّبَنَ. فالباءُ مجزومةٌ وحُركَتْ لالتقاءِ الساكنينِ. وتقديرُهُ: لا تأْكلْ السمكَ ولا تشربْ اللَّبنَ. فالواوُ للعطفِ. وأمَّا "الفاءُ" فذكرَ المصنِّفُ(1) أنَّها تنصبُ المضارعَ بعدَ ستَّةٍ، وذكرَ غيرُهُ بعدَ ثمانيةٍ. وزادَ على هذهِ الستَّةِ الدعاءَ نحوَ: اللّهمَّ ارزقْني مالاً فأُنفقْهُ، والتحضيضَ نحوَ: لولا أَخذْتَ زيداً فتضربْهُ. قال قِيلَ: لمَ يلزمْ إضمارُ "أَنْ" بعدَ هذهِ الأَحرفِ؟ قلْنا: إنَّما "حتّى" و"لامُ كي" و"لامُ الجحودِ"؛ فلأَنَّها من حروفِ الجرِّ. وحروفُ الجرِّ لا تنصبُ المضارعَ بنفسِها. وأمَّا "أَو" و"واو" الجمعِ و"الفاءِ"؛ فلأَنَّها من حروفِ العطفِ. ولا يَحسنُ أَنْ تكونَ عاطفةً في هذه المواضعِ؛ لأَنَّ معناها مخالفٌ لمعنى ما قبلَها. فلَو كانَتْ عاطفةً لم يختلفْ معنى ما بعدَها عن معنى ما قبلَها. فإنْ قيلَ: لِمَ خَصَّصَ "أَنْ" بالإضمارِ في هذهِ المواضعِ دونَ "لن" و"كي" و"إذنْ"؟. قلْنا: لأَنَّها الأَصلُ في نصبِ المضارعِ، كما بَيَنَّا. فإذا كانَتْ هي الأَصلُ تعمل مظهرةً ومضمرةً. ويأْتي استقصاءُ بحث "أَنْ" و"لن" و"كي" و"إذنْ" و"حتّى" في قسمِ الحروفِ(2).

فصل

ولِقَولِكَ: "مَا تَأْتِينا فَتُحدِّثَنا" مَعْنَيانِ أَحَدُهما: ما تَأْتِينا فَكيفَ تُحدِّثُنا، أَيْ: لَو أَتَيْتَنا لَحدَّثْتَنا. والآخرُ: ما تَأْتِينا أبَداً إلاَّ لَمْ تُحدِّثْنا، أَيْ: مِنْكَ إِتْيانٌ كَثيرٌ، ولاَ حَدِيثَ مِنْكَ. وهذا تَفْسِيرُ سِيبَويه.

ولِقَولِكَ: يعني: إذا قلْتَ: "ما تأْتِينا فتُحدِّثُنا" يحتَمِلُ معنيينَ أَحدُهما: نفيٌ لإثباتٍ يعني: ما تأْتِينا قط وإذا لم تأْتِنا قط، فكيفَ تُحدِّثُنا؟ والثاني: نفيُ الحديثِ لا نفيُ الإتيانِ يعني: قد أَتَيْتِنا مراراً كثيرةً ولكن ما حدثْتَنا. قولُهُ: أَيْ: لَو أَتَيْتَنا لَحدَّثْتَنا. هذا قطعٌ، بأَنَّهُ لو حصلَ منهُ الإتيانُ لحصلَ منهُ التحدُّثُ. وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأَنَّه رُبَّما يحصلُ منه الإتيانُ دونَ التحدُّثِ- كما ذكرَ في الوجهِ الثاني- فإِنَّ الوجهَ الثاني: إثباتُ الإتيان مراراً ونفيُ التحدُّثِ(3).

فصل

(1) يقصد الشارح بالمصنف: الزمخشري.
(2) يأتي قسم الحروف بعد قسم الأفعال .
(3) وفي كتاب سيبويه: 419/1:" وتقول : ما تأتيني فتحدثني ، فانصب على وجهين من المعاني:
- أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثني، أي : لو أتيتني لحدثتني.
- وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أي : منك اتيان كثير ولا حديث منك.

ويَمتنعُ إظْهارُ "أنْ" مع هذه الأَحْرُفِ إلاَّ "اللاَّمَ" إذا كانَتْ لامَ "كي"، فإنَّ الإظْهارَ جَائِزٌ مَعَها، وواجبٌ إذا كَانَ الفعلُ الذي تَدخلُ عليهِ دَاخِلَةُ عليه "لا" كَقولِكَ: لئلاَّ تُعْطِيَني. وأَمَّا اللام المُؤكّدِةُ فليسَ معها إلاَّ التزامُ الإضْمارِ.

ويَمتنعُ. يعني: أَقسامُ "أَنْ" بعدَ هذهِ الحروفِ ثلاثةٌ أَحدُها: ما يلزمُ إضمارُ "أَنْ" بعدَها. والثاني: ما يجوزُ إظهارُ "أَنْ" بعدَها ولا يلزمُ. والثالثُ: ما يجبُ إضمارُ "أَنْ" بعدَها. أَمَّا التي يجبُ إضمارُ "أَنْ" بعدَها، فهي "حتى" و"أَو" و"الواو" و"الفاء" و"لامُ الجحودِ". وإنَّما يلزمُ إضمارُ "أَنْ" ههنا لوجهينِ أَحدُهما: أَنَّ القرينةَ - وهي كثرةُ الاستعمالِ-(1) دالَّةٌ على إضمارِ "أَنْ" هنا. فإذا كانَ إضمارُ "أَنْ" معلوماً من غير اشتباهٍ، فإظهارُها تطويلٌ بلا فائدةٍ. والوجهُ الثاني: أَنَّ "أَنْ" وما بعدَها(2) بتقديرِ المصدرِ، فلو أَظهرْتَ "أَنْ" لعطفْتَ المصدرِ وهو اسمٌ على ما قبلَهُ وهو فعلٌ. وعطفُ الاسمِ على الفعلِ(3) ممتنعٌ. وأَمَّا "لامُ الجحودِ" وهذان الوجهانِ موجودانِ فيها. وفيها وجهٌ آخرٌ وهو أَنَّ "لامَ الجحودِ" زائدةٌ ليسَ لها معنى إلاَّ توكيدُ النفي، فإذا كانَتْ زائدةً تكون ثقيلةً فتحتاجُ إلى التخفيفِ وتخفُيفها بإطمارِ "أَنْ". وأَمَّا التي يجوزُ إظهارُ أن بعدَها فهي "لامُ كي". وإنَّما جاز إظهارُ "أَنْ" ههنا للفرقِ بينها وبينَ "لامُ الجحودِ". ولأَنَّ هذه اللامَ هي اللامُ الجارّةُ فلو لم تظهرْ بعدَها "أَنْ" لكانت داخلةً على الفعلِ والجارَّةُ لا تدخلُ على الفعلِ(4). فإذا أَظهرْتَ "أَنْ" لكانت هذهِ اللامُ / داخلةً على الاسمِ؛ لأَنَّ "أَنْ" مع ما بعدَها على تقديرِ المصدرِ، فمن أَظهَر فلهذهِ العلّةِ. ومن لم يظهرْها قاسَها على "حتّى" وأَخواتِها؛ لأَنَّ إضمارَ "أَنْ" بعدَها مفهومٌ كـ "حتّى". وأَمَّا التي يلزمُ إظهارُ "أَنْ" بعدَها فهيَ "لامُ كي" إذا كانَ بعدَها لفظةُ "لا". وإنَّما يلزمُ إظهارُ "أَنْ" ههنا لوجهينِ أَحدِهما: كيلا يجتمعَ "لا" و"أَنْ". والثاني: أَنَّه حرفُ الجرِّ. وحرفُ الجرِّ لا يدخلُ على حرفِ النفي. قولُهُ: وواجبٌ. أَيْ: واجبٌ إظهارُ "أَنْ". إذا كانَ الفعلُ الذي تدخلُ عليه. يعني: إنْ كانَ الفعلُ الذي تدخلُ عليه "لامُ كي" فعلاً دخلَتْ عليه لفظةُ "لا"، فحينئذٍ يجبُ إظهارُ"أَنْ"(5).

فصل

---

(1) ساقط في : م .
(2) بعده في : م .
(3) الاسم خطأ في: ر .
(4) زيادة في : ص .
(5) قال ابن الحاجب في الإيضاح: 18/2 : " وأوجبوا الإظهار في : "لئلا" كراهية دخول الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل : "لما" ؛ لأنّ ذلك مع ما بعده في تأويل الاسم ، فكأنه لم يدخل إلا على اسم . وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينهما وبين لام الجحود إذا قصد أول الأمر".

وليسَ بحَتْمٍ أن يُنْصَب الفعلُ في هذه المَواضِعِ، بل للعُدولِ بهِ إلى غَير ذلكَ مِنْ معنىً: وجهةٍ مِنْ الإعْرابِ مَساغ، فله بَعْدَ "حتى" حَالَتانِ: هو في إحداهُما مُستقبَلٌ، أو في حُكمِ المُسْتَقْبلِ، فَيُنْصبُ ، وفي الأُخرى حَالٌ أو في حُكمِ الحَالِ، فَيُرفَعُ، وذلكَ قَولُكَ: سِرْتُ حتى أدخُلَها، وحَتَّى أدخُلُها، تَنْصِبُ إذا كَانَ دُخولُكَ مُتَرَقَّباً لما يُوجَدْ، كأنَّك قُلْتَ: سِرْتُ كي أَدْخُلَها. ومنه قَولُهم: أَسلَمتُ حتى أدخلَ الجَنَّةَ، وكلَّمتُهُ حَتّى يَأمُرَ لي بشيءٍ.

أو كانَ مُتَقضِيّاً إلاّ أنه في حُكْمِ المُستقبَلِ مِنْ حيثُ إنَّهُ في وقْتِ وُجودِ السَّيرِ المَفْعولِ مِنْ أجلِهِ كانَ مُتَرقباً. وتَرفَعُ إذا كَانَ الدخولُ يُوجَدُ فِي الحَالِ كأنَّكَ قُلْتَ: حتى أنا أدخُلها الآنَ، ومنه قَولُهم: مَرِضَ حَتّى لاَ يَرْجُونَه، وشَرِبَتِ الإبلُ حَتّى يَجيءُ البعيرُ يَجرُّ بطنَهُ.

أَو تَقضَّى إلاَّ أنَّكَ تَحْكِي الحالَ الماضيةَ، وقُرِيءَ قولُه عَزَّ وجَلّ: "وزُلْزِلوا حتَّى يَقُولَ الرَّسولُ"[1]، مَنْصوباً ومَرْفوعاً. وتَقولُ: كَانَ سَيْري حَتَّى أَدْخُلَها "بالنَّصبِ ليسَ إلاَّ". فَإنْ زِدْتَ "أمسِ" وعَلَّقتهُ "بكَانَ"، أو قُلتَ: سَيْراً مُتْعِباً، أو أَرَدْتَ "كانَ" التَّامَّة، جَازَ فيهِ الوَجْهانِ، وتَقولُ: أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَها، بالنَّصبِ، وأيُّهم سارَ حَتّى يَدْخُلُهَا بالنَّصبِ والرَّفعِ.

وليسَ بحَتْمٍ. الحتمُ: الواجبُ المساغُ "الباءُ" في "بهِ" للتَّعديةِ. والضميرُ ضميرُ الفعلِ. إلى غَير ذلكَ. أيْ: إلى غيرِ النصبِ يعني: لا يلزمُ أَنْ يكونَ الفعلُ بعدَ هذهِ الحروفِ منصوباً بل يجوزُ نصبُه. فإنْ نصبَه فبإضمارِ "أَنْ". وإنْ لم ينصبْهُ فعلى تأْويلٍ آخرٍ- كما يأْتي-. فلهُ بعد. يعنى "حتى" تنصبُ المضارعَ إذا كانَ زمانُه مستقبَلاً بالنسبةِ إلى حالِ الإخبارِ أو مُتقدِّماً على حالِ الإخبارِ إلّا أنَّه متأَخرٌ عن حالِ الفعلِ الذي هو سببُ هذا الفعلِ الواقعِ بعدَ "حتّى". ويرفعُ إذا كانَ الفعلُ الواقعُ بعدَ "حتى" حالاً. وإذا كانَ حالاً يجبُ أن يكونَ الفعلُ الواقعُ قبلَ "حتّى" علَّةً لما بعدَ "حتّى". وإنَّما إذا نصبَ جازَ أَنْ يكونَ الفعلُ الواقعُ قبلَ "حتّى" علَّةً لما بعدَها. وجازَ أَنْ لا يكونَ علة إذا كانَ بمعنى الغاية. ويأْتي مثالُ ذلك واحدٌ منها. قولُهُ: أَو في حُكمِ الحَالِ . يعني بهذا أَنَّ الفعلَ الواقعَ بعدَ "حتّى" ماضٍ، إلّا أَنَّه أُريدَ به الحكايةَ[2] في الحالِ، وإذا حكى به في الحالِ فكأَنَّه حالٌ. وذلك. يعني: إنْ أَرِدْتَ بقولك:" حتّى أَدخلَها" أَنَّ الدخولَ لم يكن قد حصلَ في حالِ تكلُّمكَ بل مُترقَّبٌ أَو مُتوقَّعٌ ومُنتظَرٌ حصولُه بعدَ ذلك فانصبْ "أَدخلَ" بإضمارِ "أَنْ". وإنْ أَردْتَ بقولِك: "حتّى أَدخلَ"، أَنَّ الدخولَ حاصلٌ في حالِ تكلُّمك أَيْ: حتَّى أَدخلَ الآنَ، فارفعْ "أَدخلُ" لأَنَّه لا يمكنُ نصبُه؛ لأَنَّ نصبَه بإضمارِ "أَنْ". و"أَنْ" مُختصٌّ إظهارها وإضمارها بالمستقبلِ دونَ الحالِ والماضي[3]. ومنهُ. يعني:

---

(1) سورة البقرة/ 214.
(2) ساقط في : م .
(3) ساقط في : ر .

دخولُ الجنَّةِ مستقبلٌ(1)، والإسلامُ سببُ دخولِ الجنَّةِ. فلهذا نصبَ "حتّى أدخلَ الجنَّةَ". وكذلك الكلامُ في: " كلّمتُه حتّى يأمرَ لي بشيءٍ". فإنَّ التكلُّمَ لأجلِ أنْ يأمرَ أنْ تعطيه شيئاً. ولو قلْتَ: لأجلِ أطعِ اللهَ حتّى تموتَ، فالإطاعةُ ليسَتْ سبباً وعلَّةً لحصولِ "الموتِ". ومع ذلك نصبَ "تموتَ"؛ لأنَّ معناهُ: إلى أنْ تموتَ. يعني لو كانَ الدخولُ مُقتضياً في حال تكلّمك إلّا أنَّه متأخرٌ عن حالِ السيرِ الذي حَصَلَ قبلَ الدخولِ فإذا كانَ الدخولُ متأخراً عن حالِ السيرِ(2)، فكأنَّه مُترقَّبٌ أيْ: مُنتظرٌ، مُتوقَّعٌ حصولُهُ في الزمانِ المستقبَلِ. فإذا كانَ كذلكَ ينصبُ "أَدخلَ". ومنهُ قولُهُ: مرض حَتّى لاَ يَرْجُونَهُ(3). أَيْ: حتّى أقاربَهُ وأحباؤه لا يرجونَ حياتَهُ الآنَ. فإذا كانَ معناهُ الحالَ رفعَهُ وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ. وشَرِبَتِ الإبلُ حَتّى يَجيءُ البعيرُ يَجرُّ بطنَهُ(4).أَيْ: حتّى امتلأَ بطنُهُ بحيث لا يطيقُ حملَهُ كأَنَّهُ يجرُّ بطنَهُ الآنَ، فلأَجلِ أَنَّ معناهُ الحال رفعَ "يجرُّ". أو تَقضَّى. تقضَّى بمعنى "القَضي" يعني: إنْ كانَ الفعلُ الواقعُ بعدَ "حتَّى" مُتَقضِّيا(5) إلّا أَنَّك تَحكيهِ في الحالِ./ فهوَ أيضاً مرفوعٌ كأَنَّهُ كالحالِ. وقُرئَ. بالرفعِ قراءةُ نافعٍ وتأْويله: حُرِّكوا بأنواعِ البلايا حتّى قالَ الرسولُ والذينَ آمنوا معه: متى نصرُ الله؟. فالفعلُ واقعٌ بعدَ "حتَّى"، على هذا التأْويلِ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ. فهوَ كالحالِ فيرفع "يقولُ". والنصبُ "قراءةُ الباقينَ"، وتأْويلُهُ "إلى أَنْ يقولَ" يعني: اشتدّتْ وطالَتْ مُصيبتُهم إلى أَنْ يقولوا: متى نصرُ اللهِ؟. فإذا كانَ المقدَّرُ لفظةَ "إلى أَنْ" نصبَ "يقولَ". وهذا هو الفرقُ بينهما في حكمِ الاستقبالِ وبينَ ما هو في حكمِ الحالِ. فإذا قدَّرته: "إلى أَنْ يقولَ". فهو في حكمِ الاستقبالِ، فإذا(6) قدَّرتُهُ: "حتّى قالَ" فهوَ في حكمِ الحالِ، وإنْ كانَ الفعلُ في كلا التقديرينِ ماضياً. وتقولُ. يعني: ليسَ إعرابُ "أدخلَها" هنا إلَّا بالنَّصبِ؛ لأَنَّ "سيري" اسمُ كانَ، و"حتّى أدخلَها" خبرُها أَيْ: كانَ سيري إلى أَنْ أدخلَها. والتقديرُ: إلى دخولِ القريةِ أو البلدةِ. فالجارُّ والمجرورُ خبرُ كانَ. لا يجوزُ الرفعُ هنا، لأَنَّك لو رفعتَهُ تكونُ "حتّى" بمعنى "الفاءِ": كانَ سيري فأَدخلُها، وحينئذٍ لا يكونُ لكانَ خبرٌ، لأَنَّ قولَك: "فأَدخلُها" كلامٌ مُستأْنفٌ، فلا يكونُ خبراً "الكانَ". فإنْ زِدْتَ. يعني: فإنْ قلت: كانَ سيرى أَمسِ حتّى أدخلَها. وعلّقت "أَمس" بكانَ أَيْ:جعلْت "أَمس" خبرَ "كانَ"، لا ظرفُ "أَدخلَها"، جازَ رفعُ "أَدخلُها" ونصبُهُ؛ لأَنَّ خبرَ كانَ تمَّ "بأَمسِ". فلا يضرُّ كونُ "حتّى أَدخلُها" كلاماً مُستأْنَفاً. وكذلك لو قلتَ: كانَ سيري سيراً متعباً حتى أدخلَها، جازَ الرفعُ والنصبُ في

---

(1) ساقط في : ر.
(2) ساقط في : م .
(3) أي هو الآن كذلك. قال ابن الحاجب 21/2" انتفاء الرجاء عند المرض فإنه لو قدر مستقبلا، فسد المعنى من جهة : انتفاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ".
(4) قال ابن يعيش 31/7/:" وجد الشرب فيما مضى ، وهو الآن يجر بطنه، فهو منقطع من الأول ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك بأنهما يرجعان إلى شيء واحد ....."
(5) متقضي في : م .
(6) " فإذا" ساقط في : م .

"أَدخلها"[1]؛ لأَنَّ خبرَ كانَ تمَّ "بسيراً متعباً". وكذلك لو جعلْتَ "كانَ" تامَّةً فلا تحتاجُ إلى خبرٍ. وتقولُ. يعني: لا يجوزُ في "تدخُلَها"؛ لأَنَّ "كانَ" إذا كانَت تامةًّ فلا تحتاجُ الى خبرٍ بهذا الرفعِ، هنا الرفعُ لازماً إلّا ما ذكرْنا في أَولِ هذا الفصلِ: أَنَّ الرفعَ شرطَهُ كونُ فعلَها قبلَ "حتّى" علّةً وسَبباً لما بعدَها جزماً. وههُنا دخلَتْ همزةُ الاستفهامِ على "سِرْتَ". وما دخلَ عليهِ الاستفهامُ يكونُ مشكوكاً لا يكونُ علَّةً للدخولِ جزماً. وأَمَّا النصبُ فلا يلزمُ أن يكونَ ما قبلَ "حتّى" علَّةً لما بعدَها جزماً، بل يجوزُ أَنْ يكونَ علَّةً. فتكونُ "حتّى" بمعنى "كي". يجوزُ أَنْ لا تكونَ علَّةً. فتكونُ "حتّى" بمعنى "إلى أَنْ" فجازَ نصبُ "تدخُلَها". ولا يجوزُ رفعُهُ لما ذكرْنا. وأيُّهم. يعني: "سار" هنا علَّةٌ للدخولِ جزماً، لأَنَّ الشكَّ ليسَ في السيرِ بل في تعيينِ أَحدِهم؛ لأَنَّ الاستفهامَ حصلَ من لفظةِ "أَيُّ"، و"أيُّ" دخلَ على لفظةِ "هم" لا "على السيرِ"، فإذا كانَ كذلك جازَ رفعُ "يَدخُلُها" ونَصبُه.

فصل

وقُرِيءَ قولُه تَعالى: "تُقَاتِلونَهم أَو يُسْلمون"[2] بالنَّصبِ على إضْمارِ "أَنْ"، والرَّفعِ على الإشْراكِ بين "يُسْلِمونَ" و"تُقَاتِلونهم"، أو على الابتداءِ كأنَهُ قيلَ: أَو هم يُسْلِمُونَ. وتقولُ: هو قَاتِلي أو أَفْتَدِي منه، وإنْ شِئْتَ ابتدأتَهُ على: أَوْ أنَا أَفْتَدِي. وقالَ سيبويه[3] في قَوْلِ امريءِ القَيس[4]:

2- فَقلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَينكَ إنَّما نُحاوِلُ ملكاً أَو نَموتَ فَنُعْذَرا

ولَوْ رَفْعْتَ لكانَ عَربيّاً جَائِزاً على وَجْهيْنِ: على أن تُشرِكَ بَيْنَ الأَولِ والآخرِ، كأَنك قُلْتَ: إنَّما نُحاوِلُ ملكاً أو إنما نَموتُ. وعلى أنْ يكونَ مُبتدأًّ مَقْطوعاً من الأولِ، يَعْنِي: أَو نَحْنُ ممَّنْ يَموتُ.

وقُرِيءَ[1] قولُه تَعالى. هذا الفصلُ في بحثِ "أَو". اعلمْ أَنَّ "أَو" من حروفِ العطفِ، فربَّما يُعطَفُ بها ما بعدَها على ما قبلَها، وربَّما تكونُ بمعنى "إلى أَنْ". فيُنصبُ بها الفعلُ المضارعُ،

([1]) انظر: ابن يعيش/ 21/7.

([2]) سورة الفتح /16.

([3]) انظر: الكتاب: 47/3.

([4]) هو خُنْدُج بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، من بني أكل المرار، وأمه فاطمة أخت كليب، له ثلاث كنى وثلاثة ألقاب، فهو أبو الحارث وأبو وهب وأبو زيد، وهو ذو القروح والملك الضِّليل، وامرؤ القيس وهو أشهرها، من فحول شعراء الطبقة الأولى. قيل: إنه أول من قصد القصيد.

- انظر ترجمته في: الشعر والشعراء : 50 ، طبقات فحول الشعراء: 51، الأعلام: 11/2.

2- البيت من البحر الطويل .

-المعنى: إن صاحب امرئ القيس قد بكى حين وجد نفسه في بلاد غير بلاده ، فنهاه عن ذلك وقال له : إنما خرجنا نطلب ملكاً، فإما أن نصيبه أو نعذر إن فشلنا في الحصول عليه،بأننا ام نقصّر في طلبه. - الشاهد فيه: أن سيبويه جوّز رفع " نموت" على أحد وجهين : عطفه على "نحاول" ، أو قطعه : أي " ونحن ممن يموت" ، وأكد الشارح هذا الاستشهاد نهاية الفصل.

- والبيت لامرئ القيس في ديوانه: 66، المقتضب: 28/2، والكتاب: 47/3 وخزانة الأدب: 4/ 212- 544/8 وبلا نسبة في الخصائص: 263/1.

وربَّما يكونُ ما بعدَها مستأْنفَاً. وإذا أَردْت معرفةَ هذه الأقسامِ الثلاثةِ، فانظرْ فإنْ كانَ "أَو" بمعنى "إلى أَنْ" فانصبْ ما بعدَها نحوَ: لاضربنَّك أو تُعطيَني حقّي، فانصبْ "تعطيَني"؛ لأَنَّ معناهُ: "إلى أَنْ تعطيَني. فإن لم يكنْ "أَو" بمعنى "إلى أَنْ". فانظرْ فإنْ لم يحسنْ دخولُ ما بعدَ "أَو" فيما قبلَها في المعنى لا يجوزُ عطفُ ما بعدَها على ما قبلَها؛ لأَنَّ شرطَ العطفِ جوازُ دخولِ المعطوفِ / في حكمِ المعطوفِ عليه. تقولُ: أَنا ضاربُك أو تخلِّصَ نفسَك بالفداءِ، يجوزُ نصبُ "تخلّصَ" بمعنى "إلى أَنْ". ويجوزُ رفعُهُ على الاستئنافِ. وتقديرُه: أَو أَنْت تخلِّصُ نفسَك. ولا يجوزُ رفعُه على العطفِ؛ لأَنَّ الثاني فعلٌ والأَولُ اسمٌ وبينهما مخالفةٌ، وتقولُ: أريد فتعطيَني فتضربَني. لا يجوزُ عطفُ "تضربني" على "تعطيني"؛ لأَنَّك تريدُ إعطاءَهُ ولا تريدُ ضربَهُ. فلو عطفْتَ لجوَّزْتَ عطفَ شيءٍ على شيءٍ بينهما مخالفةُ الإرادةِ. وهذا لا يجوزُ. ولو قلْتَ: ضحكَ زيدٌ لا حمارٌ. لم يجزْ؛ لأَنَّ الضحكَ لا يصحُّ من الحمارِ. فلم يتفقا في صحّةِ الضحكِ. وكذلكَ جميعُ حروفِ العطفِ. فإنْ لم يكنْ "أَو" بمعنى "إلى أَنْ". ولكن يصحُّ دخولُ ما بعدَها في حكمِ ما قبلَها. فحينَئذٍ يجوزُ عطفُ ما بعدَها على ما قبلَها. ويجوزُ أَنْ يجعلَ ما بعدَها مُستأْنفاً تجعلهُ خبرَ مبتدأ محذوفٍ. ويأْتي شرحُه في الآيةِ جئنا إلى تفسيرِ هذهِ الآيةِ. وأَولُها: "قلْ للمخلفينَ من الأعرابِ ستدعونَ إلى قومٍ أُولي بأْسٍ شديدٍ"(2). يعني: قلْ يا محمدُ للذين لم يحضُروا الحديبية معك سيدعوكم النبيُّ إلى محاربةِ قبيلةِ هوازنَ وغطفانَ(3). وفي هذهِ أقوالٌ كثيرةٌ للمفسرينَ. قولُهُ:" تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ "(4). قرئَ في الشاذِّ: أو يسلموا، بحذفِ النُّونِ. بمعنى: إلى أَنْ يسلموا. والمعروفُ إثباتُ النُّونِ على أَنَّه مرفوعٌ ولرفعِهِ تأْويلان، أَحدُهما: أَنَّه معطوفٌ على " تُقَاتِلُونَهُمْ "، يعني: يلزمُ أَحدُ الأَمرينِ: إمَّا إسلامُهم أَو قتالُكم إياهم، يعني: إنْ لم يسلموا قاتلوهم. ومعنى الإشراكُ ههنا العطفُ. والتأْويلُ الثاني: أَنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أَيْ: تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ هم يُسْلِمُونَ.وتقولُ. يعني: يجوزُ نصبُ "افتديَ" على أَنْ يكونَ "أَو" بمعنى "إلى أَنْ". ويجوزُ رفعُهُ على أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ على تقديرِ:"وأَنا أفتديُ". ولا يجوزُ رفعُهُ على العطفِ؛ لأَنَّ "أَفتديَ" فعلٌ. و"قاتِلي" اسمٌ. ولا يجوزُ عطفُ الفعلِ على الاسمِ. وقال سيبويه(5). طلبَ امرؤ القيسِ(6) مُلْكَ أَبيهِ لمّا قتلَهُ "بنو أَسدٍ". وكانَ معهُ عمرو بن قميئةَ(7)، فلحقَهما مشقةٌ عظيمةٌ في سيرِهم إلى أَرضِ الرومِ؛ ليستغيثوا بجيشِ الرُّومِ، فبكى عمرو بن قميئةَ

([1]) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور ، وقرأ أبي زيد بن علي بالنصب. انظر: البحر المحيط:94/8، والكشاف:546/3، وعجم القراءات القرآنية:206/6 .

([2]) سورة الفتح/ 16.

([3]) "غطفان: وهي قبيلة عظيمة ، وغطفان : فعلان من الغطف والغطف: قلة هدب العين" انظر الاشتقاق:269

([4]) سورة الفتح/ 16.

([5]) انظر الكتاب: 47/3 .

([6]) سبقت الترجمة له انظر شاهد: 2.

([7]) هوعمر بن قميئة بن ذريح البكري، من قيس بن ثعلبة رهط طرفة بن العبد، جاهلي قديم، عدَّ من الشعراء المقلين، صاحب امرئ القيس، مات في بلاد الروم فقيل له: عمرو "الضائع" مات نحو سنة 85 هـ. ق.
انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 289، الخزانة 411/4، الأعلام 83/5 .

من المشقَّةِ. فقالَ له امرؤُ القيسِ: لا تبكِ إنَّما نحاولُ أنْ نطلبَ الملكَ إلى الموتِ، فنكونَ معذورينَ؛ لأنَّا لم نقصِّرْ في الاجتهادِ في طلبِ المُلْكِ. يعني: يجوزُ نصبُ "نموتَ" على أَنْ تكونَ "أَو" بمعنى "إلى أَنْ". ويجوزُ رفعُهُ على العطفِ أَو على خبرِ مبتدأ محذوفٍ. قولُهُ: على أَنْ تُشركَ. أَي: على العطفِ

فصل

ويَجوزُ في قَولِه عَزَّ وجلَّ: " ولا تَلْبسُوا الحقَّ بالبَاطِلِ وتَكتُموا الحَقَّ وأنْتُم تعلمون"(1) أَنْ يكونَ "تكتموا" مَنْصوباً ومَجْزُوماً كَقولِه(2):

3- ولا تَشْتُمِ المولَى وتَبْلُغْ أذاتَهُ

وتَقُولُ: زُرْنِي وأَزورَكَ بالنَّصبِ، يَعْنِي: لتجتمعَ الزِّيارَتَانِ فيه كقول ربيعةَ بنَ جُشُم:

4- فَقُلْتَ ادْعِيْ وأدْعُوَ إنَّ أنْدَى ... لِصَوتٍ أنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وبالرفْعِ، يَعْنِي: زَيارُتكَ على كُلِّ حالٍ فَلْتَكُنْ مِنْكَ زيارةٌ. كَقولِهم: دَعْني ولا أعَودُ. وإنْ أَردتَ الأمرَ أَدخلْتَ "اللاَّمَ" فقلتَ: ولأَزُركَ. وإلاَّ فلا مَحمِلَ لأَنْ تَقولَ: زُرْني وأَزُرْكَ، لأنَّ الأَوَّلَ موقوفٌ. وذَكَرَ سيبويه في قَولِ كَعبٍ الغَنَوِيّ(3):

---

(1) سورة البقرة/ 42.

(2) البيت لجرير: وهو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، من غيمه. أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، عاش عمره كله يناضل شعراء زمانه، وساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان من أغزل الناس شعراً. مات سنة (110 هـ).

- انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 374، طبقات فحول الشعراء: 297، 374، الأعلام: 119/2.

3- البيت من البحر الطويل.

- المعنى: لا تشتم ابن عمك ولا تؤذه ، فإنك إن فعلت ذلك، رماك الناس بالسفه، وكنت جاهلاً في فعلك.

- والشاهد فيه : أَنَّ "الواوَ" في "وتَبْلُغْ" للعطفِ. ولهذا جزَمَهُ أَيْ: ولا تَبلُغْ، معنى ذلكَ أَنَّ "الواوَ" تكونُ بمعنى الجمعِ، فينصبُ المضارعَ فقدْ يكونُ للعطفِ.- والبيت لجرير في شرح المفصل: 34/7 واللسان(أدى) مع خلاف في النسب وقيل: أنه لجحدر بن معاية وقيل: للخطيم العكلي أو للخطيم بن الملاص في شرح أبيات سيبويه:134/2 وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: 314/1.

4- البيت من البحر الوافر.

- المعنى: قلت لهذه المرأة : ليكن منك أن تدعي وأدعو، فإن لاجتماع صوتي وصوتك في الاستغاثة من شأنه أن يكون أبعد صوتاً ، وأشد اسماعاً للمنادى.

- والشاهد فيه: انتصاب " أدعو " بأن مضمرة ، حيث نصب الواو فيه بتقدير "أن" بعد واو الجمع ، والتقدير: وأن أدعوَ .

- والبيت لمدثار(دثار) بن شيبان النمري في اللسان (ندى) والأغاني 159/2 وسمط اللآلئ: 726، وكذلك الشارح نسبه له هنا، وللأعشى في الكتاب: 45/3 ، والمقاصد للعيني: 292/4، وليس في ديوانه. ونسبه الزمخشري في المفصل: لربيعة بن جشم: 320.

(3) هو ابن سعد الغنوي ، أحد بني سالم بن عبيد بن سعد بن عوف، شاعر جاهلي، حلو الديباجة أشهر شعره بائيته في رثاء أخ له قتل في حرب ذي قار وذهب القالي والبغدادي إلى أنه إسلامي مات نحو سنة (10ق.هـ) انظر ترجمته في مجالس ثعلب: 140 والخزانة : 621/3 وسمط اللآلئ: 771.

5-البيت من البحر الطويل .

- المعنى: لا أقول ما لا نفع لي فيه ، ولا ما يضرّ صاحبي ويؤذيه.

- والشاهد فيه : جواز الرفع والنصب في " يغضب"

5- وما أنا للشّيءِ الذي ليسَ نَافِعِي   ويغضَبُ منه صَاحِبي بِقَؤُولِ

النَّصْبَ والرفعَ. وقَالَ اللهُ عزَّ وجَلَّ: "النبينَ لكُم ونُقِرّ في الأَرحامِ ما نشاء"(1) أي: ونحنُ نُقِرُّ.

ويَجوزُ في قَولِه عَزَّ وجلَّ. يعني: بإيرادِ هذا الفصلِ أنَ الواوَ كما يجيءُ بمعنى الجمعِ وينصبُ المضارعَ يجيءُ أيضاً بمعنى العطفِ. وبمعنى أَنْ يُستأْنفَ بعدَها الكلامُ كما ذكرنا "ثلثها" في قوله: لا تأكلْ السمكَ وتشرب اللَّبنَ. وسقوطُ النُّونِ في "تكتموا"(2) علامةُ النَّصبِ أوالجزمِ. فإنَ كانَ "الواوُ" بمعنى العطفِ يكونُ مجزوماً. وتقديرُه: ولا تلبسوا الحقَّ بالباطلِ ولا تكتموا الحقَّ. وإنْ كانت "الواوُ" بمعنى الجمعِ فيكونُ "تكتموا" منصوباً أيْ: ولا تلبسوا الحقَّ بالباطلِ وأَنْ تكتموا الحقَّ. فيكونُ النهيُ عن الجمعِ / بينَ لبسِ الحقِّ بالباطلِ وبينَ كتمانِ الحقِّ. فإنْ قيلَ: إذا كانَتْ الآيةُ تنهى عن الجمعِ بينَ هذين الشيئينِ، فيلزمُ أَنْ يجوِّزَ أَحدهما. قلنا: لا يجوزُ واحدٌ منهما؛ لأَنَّا علمنا تحريمَ هذين الشيئين في الشرعِ في غيرِ هذهِ في الآيةِ(3).

كقولِهِ: وباقي البيتِ:

فإِنَّكَ إِنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتُجْهَلِ

المولى: ابن عمك الأمه والحَبيب. والسيِّد يسفَّه أَيْ: ينسبُ إلى السَّفهِ. وتُجْهَلِ: مضارعٌ مجهولٌ من "أُجْهَلَ"، إذا وجد أَحداً جاهِلاً. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّ "الواوَ" في "وتَبْلُغْ" للعطفِ. ولهذا جزَمَهُ أَيْ: ولا تَبلُغْ، معنى ذلكَ أَنَّ "الواوَ" تكونُ بمعنى الجمعِ، فينصبُ المضارعَ فقدْ يكونُ للعطفِ. وتقولُ. يعني "الواوُ" هنا نصبَ "أَزورَكَ"؛ لأَنَّ "الواوَ" هنا بمعنى "الفاءِ". قولُهُ: لتجتمعَ الزِّيارَتَانِ. تجزمُ العينَ فَحُرِكت؛ لالتقاءِ الساكنينِ. تأمرُهُ بالزيارةِ. وبعدَ مكافأتهِ بالزيارةِ. يعني: زُرْني فإنّي أَزورَكَ كما زُرتَني. وقيلَ: "التجتمعَ" بنصبِ العينِ فيكونُ اللامُ بمعنى "كي" أَيْ: زُرْني كي تجتمعَ زيارَتي إياكَ وزيارَتُكَ إيايَ. فإنِّي لا أَتركَ مكافأَتَكَ بالزيارةِ. كقول: قائلُ هذا الشعرِ: مدثارُ بن شَيبان النمريِّ(4). و"الواوَ" هنا بمعنى الجمعِ، فتنصبُ المضارعَ. و"الواوُ" إذا كانَتْ بمعنى الجمعِ، فإِنْ كانَ قبلَهُ نهيٌّ، فمعناهُ النهيُّ عن الجمعِ بينَ الفعلينِ. وإِنْ كانَ قبلَهُ أمرٌ. فمعنى الأمرُ الجمعُ بينَ الفعلينِ. وبالرَّفعِ، يعني: زيارتُكَ على كلِّ حالٍ. هذا يعودُ إلى قولِهِ: زُرْني وأَزورُكَ، يعني: يجوزُ في "وأَزورُكَ" الرَّفعُ والنَّصبُ، فوجهُ النصبِ ما ذكرَ، ووجهُ الرَّفعِ على تقديرِ: "وأَنا أَزورُكَ"، "فأَنا" مبتدأٌ. "وأَزورُكَ" خبرُهُ. وهذا ليسَ مقيَّداً بالأَولِ، يعني: ليسَ مرادُهُ

- والبيت لكعب الغنوي : وهو له في كتاب سيبويه: 46/3، والمقتضب: 19/2، وابن يعيش في شرح المفصل: 36/7 وخزانة الأدب: 573/8، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: 304/1 والمنصف: 52/3.
- والشاهد فيه : جواز الرفع والنصب في " يغضب"

(1) سورة الحج/ 5 .
(2) سورة البقرة / 42 .
(3) انظر: ابن يعيش/ 34/7.
(4) الشارح ينسبه إلى مدثار النمري، والمصنف نسبه إلى " ربيعة بن جشم" انظر شاهد: 4.

أَنَّكَ إِنْ زرْتَني أَزورُكَ، وإِنْ لم تزرْني لم أَزرْك، بل هو ثابتٌ مُستأْنَفٌ، أَيْ: فإِنِّي أَزورُك على كلِّ حالٍ سواءٌ زُرْتَني أَو لم تزرْني. ولكن زُرْني أَنتَ أَيضاً تكرماً. كقولِهم: دَعْنِي. معنى: "زُرْني وأَزورُك" بالرَّفعِ، مثلَ قولُ القائلِ: "دَعْنِي ولا أَعودُ" وتقديرُهُ: لا أَعودُ أَبداً إِلى هذا الفعلِ دَعْنِي. وليسَ معناهُ: إِنْ تَدعْنِي لا أَعودُ. وإِنْ لم تَدعْني أَعودُ. وإِنْ أَردْتَ. يعني: لا يجوزُ و"أَزورْكَ" بالجزمِ؛ لأَنَّه لا مَحمَلُ، أَيْ: لا وجهٌ لجزمِهِ؛ لأَنَّك لو جزمتَهُ فقد عطفْتَ: "أَزرْكَ" الذي هوَ معربٌ على "زُرْنِي" الذي هوَ موقوفٌ أَو مبنيٌّ على السكونِ. وعطفُ المعربِ على المبنيِّ غيرُ جائزٍ في الأَفعالِ. وإِنْ أَردْتَ أَنْ تجزِمَ "أَزرْكَ" فأَدخلْ عليهِ "لامُ الأَمرِ". وقلْ: لأَزرْكَ، ليكونَ مجزوماً باللَّامِ لا بالعطفِ. وقولنا[1]: عطفُ المعربِ على المبنيِّ غيرُ جائزٍ في الأَفعالِ. احترزْنا بهِ عن الأَسماءِ. فإِنَّه يجوزُ فيها عطفُ المعربِ على المبنيِّ، كقولِكَ: رأَيتُكَ وزيداً، لأَنَّ الأَصلَ في الأَسماءِ الإِعرابُ. "فالكافُ" في "رأَيتُك" لفظهُ مبنيٌّ ومحلُّهُ معربٌ. فإِذا كانَ كذلكَ فقدْ عطفْتَ ما هو معربٌ لفظاً على ما هو معربٌ تقديراً. بخلافِ "زرْني" وأَشباهِهِ. فإِنَّه مبنيٌّ لفظاً وتقديراً، لأَنَّ الفعلَ أَصلُهُ البناءُ. وذكرَ. فالنّصبُ على إِضمارِ "أَنَّ" أَيْ: وما أَنا بقابلٌ الشيءَ الذي اجتمعَ فيهِ عدمُ نفْعي وغَضَبُ صاحِبي. والرَّفعُ على الاستئنافِ أَيْ: ما أَنا بقابلِ الشيءَ الذي لا ينفَعني ويغضَبُ منهُ صاحبي. وقال الله عزَّ وجلَّ[2]. أَوردَ المُصنِّفُ هذه الآيةَ دليلاً / على جوازِ الاستئنافِ في البيتِ المتقدِّمِ، وليسَ قياسُ البيتِ على الآيةِ مستقيماً[3] ؛ لأَنَّ وجهَ النَّصبِ والرَّفعِ في البيتِ ظاهرٌ. وفي الآيةِ وجهُ النَّصبِ شاذٌّ، والمعروفُ الرَّفعُ. "ونُقرُّ" تقديرُه: "ونحنُ نُقرُّ في الأَرحامِ ما نشاءُ". وهو استئنافُ كلامٍ. وعطفُهُ على "نتبيَّنَ لكم" بعيدٌ. لأَنَّ التقديرَ حينئذٍ: "فأَمَّناكم حالاً بعد حالٍ ليتبيَّنَ لكم سبيلُ الرُشدِ والضلالِ وأَنواعِ نعمائِهِ ولنُقرَّ في الأَرحامِ ما نشاءُ". وهذا المعنى غيرُ ظاهرٍ؛ لأَنَّ الخلقَ لنتبيَّنَ الرشادَ والضلالَ مُتوجِّةٌ. والخَلقُ لإِقرارِ ما نشاءُ في الأَرحامِ غيرُ مُتوجِّةٌ؛ لأَنَّ الخلقَ وإِقرارَ ما نشاءُ في الأَرحامِ من جنسٍ واحدٍ.

فصل

---

(1) يهتم بالقواعد النحوية ويحترمها بذلك يميل إلى المدرسة البصرية.
(2) سبق توثيقها.
(3) لا يوافق الزمخشري في كل ما يذهب إليه ويفند رأيه .

ويَجوزُ في "ما تَأْتِينَا فَتُحدِّثُنا" الرفعُ على الاشراكِ، كأنَّك قُلْتَ مَا تَأْتِينا فما تُحدِّثُنا، ونَظيرُهُ قَولُه تعالى: "ولا يُؤْذَنُ لَهم فَيَعْتَذِرونَ"(1). وعلى الإبتداءِ كأنَكَ قُلْتَ: ما تَأْتينا، فأنتَ تَجْهَلُ أَمرَنَا. ومثلُهُ قولُ العَنْبَرِيِّ(2):

6- غَيْرَ أنّا لَمْ تَأتِنا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْمِيلا

أي: فنَحْنُ نُرَجِّي وقالَ :

7- أَلَمْ تَسألِ الرَّبْعَ القَواءَ فَينطِقُ وهَلْ يُخْبِرْنكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

قالَ سيبويه(3): لَمْ يَجعلِ الأَولَ سببَ الآخَرِ، ولكنّهُ جَعَلَهُ يَنطِقُ على كُلِّ حالٍ، كَأنَّهُ قالَ: فَهوَ مِمّا يَنطِقُ كما تَقولُ: ائْتِني فأُحَدِّثَكَ أي: فَأَنا ممن يُحدِّثُكَ على كلِّ حَالٍ.

وتَقولُ: ودَّ لو تَأتِيهِ فَتُحدِّثُه، والرَّفْعُ جَيِّدٌ، كقولِهِ تَعالى: "وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون"(4). وفي بَعْضِ المصاحِفِ: "فَيُدْهِنُوا"، وقالَ ابنُ أحمرَ(5):

---

(1) سورة المرسلات/ 36.

(2) وهو لقريظ بن أنيف العنبري. وهو شاعر إسلامي، من بني العنير بن عمرو بن غيم، قال صاحب الخزانة : تتبعت كتب الشعراء والتراجم فلم أظفر له بترجمة. الخزانة 334/3. 441/7.شرح ديوان الحماسة المرزوقي25/1.

6- البيت من البحر الخفيف.

- والشاهد فيه: أنه قطع "نرجي" عن "تأتنا" ، ولو أنه وصله به لحذف منه حرف العلة بالعطف على المجزوم.

- والبيت للعنبري ، وهو له في كتاب سيبويه : 31/3-33، وشرح المفصل لابن يعيش: 36/7، والإيضاح في شرح المفصل: 29/2، والمفصل: 322، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني:872/2، ومغني اللبيب: 480/2.

7 -البيت من البحر الطويل.

- المعنى:ألم تسأل المنزل الخالي عن أهله فينبئك بأخبارهم ، ثم أنكر ذلك على نفسه فقال: وهل تستطيع أرض مقفرة خالية من النبات أن تجيب سائلاً.

- والشاهد فيه : أنه رفع " ينطقُ" على الاستئناف والقطع.

- والبيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر في ديوانه: 137، وخزانة الأدب: 524/8، وشرح أبيات سيبويه: 201/2 وبلا نسبة في كتاب سيبويه: 3 /37، والمقاصد للعيني: 403/4 ، والخزانة: 601/3، وشرح المفصل لابن يعيش: 37/7.

* القواء: التي لا تنبت .* السَّملق: الخالية . الخزانة: 601/3.

(3) قال صاحب الإيضاح في شرح المفصل: 30/2 وقول سيبويه : "ولم يجعل الأول سبباً للآخر" ، ينفي النصب ، وقوله : "جعله مما ينطبق على كل حال" ينفي الجزم ؛لأنه قصد الاستئناف. وانظر ابن يعيش في شرح المفصل:38/7.

(4) سورة القلم/ 9.

(5) ابن أحمر هو عمرو بن أحمر بن العمرّد الباهلي ، أبو الخطاب (....- 65هـ)، شاعر مخضرم أسلم وغزا مغازي في الروم، نزل بالشام مع خالد بن الوليد ثم سكن الجزيرة، أدرك أيام عبد الملك بن مروان ، هجا يزيد بن معاوية وفرّ منه ، له ديوان ومختارات في حماسة أبي تمام انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء: 571، وخزانة الأدب : 257/6، والشعاء والشعراء: 363، والأعلام: 72/5.

8- البيت من البحر الوافر .

- المعنى: أن هذه الناقة عاقراً لا تلد ، فالفحل يطرقها مرة بعد أخرى لتحمل فتلد.

- الشاهد فيه : أن قولك "فينتجها" مضارع إما منصوب عطفاً على قوله " ليلقحها" وإما مرفوع عطفاً على " يعالج" أو على الابتداء: وهو ينتجها . وأكّد الشارح هذا الاستشهاد.

8- يُعالِجُ عاقراً أعيَتْ عَلَيهِ ليلقحَها فينتجَها حوارا

كأَنَّهُ قالَ: يُعالِجُ فَيُنْتِجُها، وإنْ شِئْتَ على الإبتداءِ.

ويَجوزُ في "ما تَأْتِينَا ". يعني: يجوزُ بعدَ "الفاءِ" في جوابِ النفي الرَّفعُ. كما يجوزُ النَّصبُ. فالنَّصبُ على إضمارِ "أَنْ". والرَّفعُ على أَحدِ التأْويلينِ أَحدُهما: على الاشتراكِ، أَيْ: على العطفِ، كأَنَّكَ قلت: "ما تأْتينا وما تُحدِّثنا". والوجهُ الثاني: على الابتداءِ. قالَ في الحواشي[1]، تقديرُهُ: "ما تأْتينا فأَنتَ تَجهلُ أَمرَنا فتحدِّثُنا بما لا يتحدثُ بِهِ العارفُ بحالِنا، يعني: لعدمِ إتيانِكَ إلينا فأَنتَ تَجهلُ حالَنا. وإذا جهلتَ حالَنا فأَنتَ تحدِّثُنا بما لا يوافقُ حالَنا، يعني: قولُكَ "ما تأْتينا فتُحدِّثُنا" بالرَّفعِ على الابتداءِ. هذا تأْويلهُ. قوله تعالى: "ولا يُؤْذَنُ لَهم فَيَعْتَذِرونَ". " فَيَعْتَذِرونَ" ليسَ جواباً للنَّفيِ؛ لأَنَّه لو كانَ جواباً لسقَطَت نونُه بل هو عطفٌ. وتقديرُهُ: ولا يؤْذنُ لهم في العذرِ ولا يعتذرونَ؛ لأَنَّه ليسَ لهم عذرٌ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى بيَّنَ لهم سبيلَ الرُّشدِ والغِيِّ بإنزالِ الكتبِ، وإرسالِ الرُّسلِ ولم يتَّبعوهم فلم يبقَ لهم عُذرٌ. فكيفَ اعتذروا؟. ومثلُهُ. الضميرُ في "ومثلُهُ" يعودُ إلى قولِهِ: على الابتداءِ. يقولُ الشاعرُ[2]: لم تأْتنا بخبرٍ يقينٍ، فنحنُ نُرجِّي ونُكثرُ التأْميلا،"فَنُرجِّي" مرفوعٌ بأَنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ وهو: "نحنُ". و"نُرَجِّي" مضارعُ الترجيةِ، وهو بمعنى الرجاءِ. وكذا التأْميلا. وإذا سأَلَ العاشقُ تلكَ المنازلَ عن أَهلِها لا تجيبُه. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه رفعَ "ينطقُ" على الابتداءِ أَيْ: فهوَ يَنطقُ بقولِهِ. وقالَ[3]: وهَلْ يُخْبِرْنكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ. اسمُ هذا الشاعرِ: جميلُ[4]. قالَ سيبويه:. يعني: لم يجعلْ الشاعرُ قولُهُ: "أَلَمْ تسألْ الرَّبعَ" سبباً للنطقِ، وإذا لمْ يجعله سبباً للنُّطقِ لا يجوزُ نصبُهُ، لأَنَّه إذا نصبَ بعدَ "الفاءِ" يكونُ ما قبلَها سبباً لما بعدَها بل جعلَهُ مرفوعاً على خبرِ المبتدأ أَيْ: فهوَ ينطقُ أبداً سواءٌ سأَلْتَهُ أَو لم تسأَلْه. قولُهُ كما تقولُ: ائْتِني فأُحَدِّثَكَ. أَيْ: إذا رفعْتَ "أُحدِّثُكَ" يكونُ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أَيْ: فأَنَا أُحدِّثُك سواءٌ أتيتَني أو لم تأْتِني. وتقولُ:. "لو" إذا كانَ معدود قيل معناهُ: "أَنْ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ. وقيلَ بل لفظةُ "أَنْ" قبلها: مقدَّرةٌ. ولفظةُ "لو" زائدةٌ. يعني: إذا قيلَ: وَدَّ فلانٌ لو تأْتيهِ فَتحدِّثهُ، جازَ نصبُ "فتحدِّثُه" أَيْ: فإنْ تحدِّثُه. وجازَ رَفعُهُ على العطفِ على "تأْتيهِ"

- والبيت لابن أحمر ، وهو له في ديوانه: 73، والكتاب :54/3، وشرح المفصل لابن يعيش: 37/7، والمفصل: 323، والمفضل في شرح المفصل:251.

- والشاهد فيه : أن قولك "فينتجها" مضارع إما منصوب عطفاً على قوله " ليلقحها " وإما مرفوع عطفاً على " يعالج" أو على الابتداء: وهو ينتجها . وأكّد الشارح هذا الاستشهاد.

(1) المقصود به حواشي كتاب للزمخشري.

(2) انظر شاهد : 6.

(3) انظر شاهد : 7 وهو لجميل بن معمر.

(4) هو جميل بن معمر، وهو مطلع قصيدة له، وهو جميل بن عبدالله بن قميئة بن معمر، شاعر غزل معروف من بني عذرة ، ويكنى أبا عمرو ، وقد اقترن اسمه ببثينة التي أحبَّها وخصَّها بكثير من شعره ، يجيد فن المديح ويغلب على فنه الغزل العذري الذي اشتهر به، وخلد ذكره وكله مقصور على بثينة وقد امتاز شعره بالرقة والبساطة والبعد عن الصناعة ، ت: 82هـ

- انظر: ترجمته وأخباره في : البيان والتبيين: 346/1، الشعروالشعراء: 166 وخزانة الأدب: 1/ 191، وابن خلكان: 115/1، وابن عساكر: 395/3.

أو على الاستئنافِ أيْ: فأنتَ تحدِّثُه. كقولهِ تعالى: ودّوا أيْ: تمنّى الكفارُ أنْ تداهنَهم أيْ: تلينَ معَهم، وتتركَ ذمَّهم، ويلينونَ معكَ، ويتركونَ ذمَّكَ. "فَيُدهِنونَ" عطفه على "تُدهِنَ". وليسَ بجوابٍ؛ لأنَّه لو كانَ جواباً لسقطَتْ نونُه. قولُهُ: / وفي بَعْضِ المصاحِفِ[1]: "فَيُدْهِنُوا". أي وجدَ في بعضِ المصاحفِ "فيدهنوا" بغيرِ النُّونِ التي بعدَ واوِ ضميرِ الذكور على أنَّه جوابُ ودّوا؛ لأنَّ الودَّ معناهُ: التمني. وقال[2]:. يعالجُ أيْ: يباشرُ ناقةً عاقراً أي جرباً شديداً. أعيَتْ أيْ: عسرَتْ عليهِ. "نُتجَتْ الناقةُ" على بناءِ المجهولِ إذا ولدَتْ ويُنتِجُها صاحبُها على نداءِ المعروفِ إذا أخذَ منها الولدَ. فأُنتجتْ إذا حان وقتُ نتاجِها فَيُنْتِجُها "بفتحِ الفاءِ وكسرِ التاءِ" أيْ: يأْخذُ منها حُواراً "بضمِّ الحاءِ" وهوَ ولدُ الناقةِ، يعني: طلبَ هذا الرجلُ أنْ يُفتحَ لهُ الحربُ ويهزمَ الأعداءَ، فجالَ كمن يريدُ أنْ يُنتجَ ولداً من عاقرٍ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه يجوزُ نصبُ "فَيَنتِجَها" عطفاً على "ليلقِحَها". ويجوزُ رفعهُ على الاستئنافِ أي: فهو يُنتِجُها.

فصل

وتَقُولُ: أُريدُ أَنْ تَأْتِيَنِي، ثُم تُحَدِّثُني، ويَجوزُ الرَّفعُ. وخَيَّرَ الخَلِيلُ[3] في قَولِ عُروةَ العُذْرِيِّ[4]:

9- وما هُوَ إلاّ أَنْ أَراها فُجَاءَةً   فَأَبْهَتُ حتَّى ما أكادُ أُجِيبُ

بينَ الرَّفْعِ والنَّصبِ في "فَأُبْهتَ".

ومما جاءَ مُنْقَطعاً قَولُ أَبي اللحَّامِ التَّغْلبِي[5]:

([1]) انظر: القرطبي في تفسيره: 18/ 231، وانظر ابن برهان في شرح اللمع: 293، وكتاب سيبويه: 422/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 38/7 .

([2]) انظر شاهد : 8 .

([3]) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري، يكني أبا عبد الرحمن، أخذ العلم عن: عيسى بن معمر، وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه، من أئمة أهل اللغة والأدب في عصره. هو أوّل من وضع العروض، وكان غاية في القياس، صاحب معجم العين، مات سنة (170هـ أو 175هـ).

- انظر ترجمته في الأوائل 139/2، مراتب النحويين: 54 ، أخبار النحويين البصريين: 30، إنباه الرواة 341/1، الأعلام: 314/2.

([4]) هو عروة بن حزام، شاعر إسلامي من قبيلة عذرة عاش في عهد معاوية بن أبي سفيان ، وكان أحد العشاق الذين قتلهم العشق، وصاحبته ابنة عمه: عفراء بنت مالك العذرية ، وكان عروة يتيماً في حجر عمه حتى بلغ ، فعلق عفراء علاقة الصبا ، فكان يسأل عمه أن يزوجه أياها فيسوّفه، وحين زَوّجها من غيره ، أخذه مرض السل حتى لم يبق منه شيئا فمات نتيجة ذلك، وقصة حبه مفصلة في الشعر والشعراء والأغاني والخزانة وغيرها من الكتب التي نقلت كتب العشاق.

- انظر الشعر والشعراء:519، والأغاني: 300/23، والخزانة: 533./1

9- البيت من البحر الطويل.

- والشاهد فيه: أنَّه يجوزُ نصبُ "فَيَنتِجَها" عطفاً على "ليلقِحَها". ويجوزُ رفعهُ على الاستئنافِ أي: فهو يُنتِجُها.

- والبيت لعروة بن خزام العذري وهو في كتاب سيبويه:430/1، والمفضل في شرح المفصل : 251/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 38/7.

([5]) التغلبي: هو أبو اللحام لقبه، واسمه حُريث شاعر جاهلي من بني تغلب وكان أبو اللحام خرج في ناس من بني تغلب فأغار على قومه فأسره كسرى ، فاحتال حتى تمكن من الفرار إلى أرض الشام .

10- علَى الحَكَمِ المَأتِيّ يَوماً إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لا يَجُورُ ويَقْصِدُ

أَيْ عَليهِ غَيرُ الجورِ، وهو يَقْصِدُ، كما تَقولُ: عَليهِ أَنْ لا يَجُورَ، وينبغي لَهُ كَذا. قالَ سيبويه: ويَجوزُ الرفْعُ في جَميعِ هذهِ الحُروفِ التي تُشرَكُ عَلى هَذا المِثالِ.

وتَقُولُ: أُرِيدُ. يعني: لفظةُ "ثم" كالفاءِ في جوازِ نصبِ ما بعدَها ورفعِهِ. فالنَّصبُ على العطفِ "أنْ تأْتِيَني". والرَّفعُ على أَنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أَيْ: ثم أَنتَ تُحدِّثُني. وخَيَّر. يعني: وخَيَّر الخليلُ[1] سيبويه بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ في "فأبْهَتُ". وقصةُ هذا البيتِ أَنَّ "عُروةَ" طلبَ أنْ يتزوَّجَ امرأةً اسمُها "عفراءُ" فلم يزوِّجْها منه أبوها. فبينما "عروةُ" يسيرُ يوماً في الباديةِ فرأى امرأةً في مَحمَلٍ مع رَكبٍ فظنَّها عفراءَ. فلمَّا قرُب منها فإذا هي عفراءُ، فوقفَ من شوقِها فتجرَّأ وأَنشدَ هذا البيتِ. قولُهُ: وما هوَ. أَيْ: وما الشأْنُ وما الحديثُ إلّا أن أرى العفراءَ بغتةً "فأُبْهَتُ" على بناءِ المجهولِ، الضمير للمتكلم، يقال: بُهتَ يُبَهتُ إذا تَحيَّرَ يعني: فلم أقدر أن أجيبها بغير التحيِّرِ. فمنْ نَصَبَ "فأُبْهتَ" فبالعطفِ على "أَنْ أَراها". ومن رفعَهُ فعلى خبرِ المبتدأ أَيْ: فأَنا أُبْهَتُ. ومما جاءَ. يجيىءُ بحثُ: "على الحكمِ المآتيِّ" أَيْ المقصودُ يحكمُ أَنْ لا يظلمَ بل يقصدُ أَيْ: يعدلُ. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه لا يجوزُ أَنْ يعطفَ "يقصدُ" على "يجورُ"؛ لأَنَّه يكونُ معناهُ: أَنْ لا يجور وأَنْ لا يقصد، بل هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أَيْ: وهو يقصدُ. قولُه: قالَ سيبويه[2]: ويَجوزُ الرفْعُ في جَميعِ هذهِ الحُروفِ . هذه ليسَ إشارةٌ إلى هذا البيتِ[3] بل إلى ما قبلَهُ من المسائلِ المذكورةِ، يعني: يجوزُ النَّصبُ والرَّفعُ في هذهِ وفيما أَشبَهها. قولُهُ: التي تُشرَكُ عَلى هَذا المِثالِ. يعني: يشبهُ ما ذكرَ من الأَمثلَةِ. يعني: إذا جاءَ بعدَ "الفاءِ" و"الواوِ" و"ثمَّ" وقبلَها مضارعٌ منصوبٌ جازَ في المضارعِ الثاني النَّصبُ والرَّفعُ إلَّا إذا أُفسدَ معناهُ بالنَّصبِ كهذا البيتِ.

المجزومُ

تَعْمَلُ فيهِ حُروفٌ وأَسماءٌ، نَحْوَ قَولِكَ: لم يَخْرجْ، ولَمّا يَحْضُرْ، ولِيَضْرِبْ، ولا تَفْعَلْ، وإنْ تُكرِمْنِي أُكرِمْكَ، وما تَصْنَعْ أَصنَعْ بك، وأيّاً تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وبِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ بهِ.

- انظر ترجمته في الخزانة: 615/3، كنى الشعراء / نوادر المخطوطات: 285/7.

10- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: واجب على كل حكم بين الناس يؤتى لفصل الخصومات أن لا يجور في في حكمه إذا قضى قضيته وحكم حكمه ، وهو يقصد ويعدل في قضاياه، وهذا فيه ارشاد للحاكم إلى العدل في الحكم.

- والشاهد فيه: أَنَّه لا يجوزُ أَنْ يعطفَ "يقصدُ" على "يجورُ"؛ لأَنَّه يكونُ معناهُ: أَنْ لا يجور وأَنْ لا يقصد، بل هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أَيْ: وهو يقصدُ.

- والبيت لأبي اللحام التغلبي في كتاب سيبويه: 431/1، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: 182/2، والمحتسب: 149/1، وشرح المفصل لابن يعيش:38/7، والخزانة: 613/3.

(1) انظر الكتاب : 430/1.

(2) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

(3) يقصد شاهد : 10.

تَعْملُ فيهِ. يعني بالمجزومِ الفعلُ المضارعِ إذا دخلَتْ عليهِ الجوازمُ. والجوازمُ حروفٌ وأَسماءٌ غيرُ ظروفٍ وأسماءٌ هي ظروفُ. فالحروفُ خمسةٌ: "لم" , "لمّا" إذا كان نفياً, ولامُ الأَمرِ, و"لا" في النَّهي, ولفظةُ "إنْ" بكسرِ الهمزةِ وسكون النون إذا كانَتْ للشَّرطِ. ويأْتي بحثُ هذهِ الحروفِ في قسمِ الحروفِ(1). وأمَّا الأسماءُ غيرُ الظُّروفِ "فمَنْ" و"ما" و"أيّ". وأمَّا الظُّروفُ "فأينَ" و"حيثُ" و"إذ ما" و"متى" و"أنّى" و"مهما". وهذهِ الكلماتُ السبعُ تشبهُ لفظةَ "إنْ" في جزمِ الشّرطِ والجزاءِ؛ لأنَّهنَّ مُتضمِّنةٌ معنى الشرطِ، نحوَ: متى تكرمْني أُكرمْكَ. وما تفعلْ أَفعلْ. أيّاً تضربْ أَضربْ. وأينَ تَكنْ أَكُنْ. وحيثُ تجلسْ أجلسْ. وإذا ما تخرجْ أخرجْ. ومتى تخرجْ أخرجْ. وأنَّى تَقمْ أَقمْ. ومهما تَأْتِني أُكرمْكَ./ ولم يذكرْ المُصنِّفُ الجوازمَ من الظُّروفِ هنا اكتفاءً بما ذكرَ في قسمِ الأسماءِ من حيثُ الظُّروفِ المُتضمِّنةِ(2) لمعنى الشَّرطِ.

فصل

ويُجْزَمُ "بإنْ" مُضْمَرةً، إذا وقعَ: جَواباً لأمْرٍ، أو نَهْيٍ، أو استفهامٍ، أو تمنٍّ، أوَ عَرْضٍ، نَحو قَولكَ: أكرمْني أُكْرمكَ، ولا تَفعلْ يكُنْ خَيراً لكَ، وألا تأْتِني أُحدِّثْكَ؟، وأَينَ بَيتُكَ أزرْكَ؟، وألا ماءً أَشربْهُ، وَلَيتَهُ عنْدَنا يُحَدِّثْنا، وأَلا تَنْزِلُ تُصِبْ خَيراً. وجَوازُ إضْمارِها لدَلالَةِ هذِه الأشياءِ عليها.

قالَ الخَليلُ: إنَّ هذهِ الأوائِلَ كلَّها فيها معنى "إنْ" فلذلِكَ انجَزم الجَوابُ.

ويُجْزَمُ "بإنْ" مُضْمَرةً. تجزمُ هذهِ الأشياءُ الخمسةُ بإضمارِ"إنْ" بكسرِ الهمزةِ إذا لم يكنْ جوابُهنَّ بالفاءِ. فإنْ كانَ جوابُهنَّ بالفاءِ يُنصَبُ جوابُهنَّ بإضمارِ "أنْ" مفتوحة الهمزةِ- كما ذكرَهُ- باقي شرحُ كلِّ واحدٍ من هذهِ الخمسةِ نحوَ: قولِكَ : أَكرمْني أُكرمْكَ. التقديرُ: وأكرمْني، فإنَّكَ إنْ تُكرمْني أكرمْكَ. ولا تَفعلْ. هذا مثال "النهيّ" والتقديرُ: لا تفعلْ الفعلَ الفُلانيِّ. فإنَّكَ إنْ لم تفعلْ يكُنْ خيراً لك. فخيراً خبرُ "يكُنْ". واسمُهُ مُضمرٌ, أَيْ: يَكُنْ عَدَمُ فعلهِ خيراً لك. "فيكُنْ" مجزومٌ بجوابِ الشَّرطِ. وأَصلُهُ "يكونْ" بسكونِ النُّونِ، فحُذفت "الواوُ"؛ لسكونِها وسكونِ النونِ. وألا تأْتِني؟.هذا مثالُ الاستفهامِ، فالهمزةُ همزةُ الاستفهامِ و"لا": للنفيِ، والتقديرُ: ألا تأْتيني فإنَّك إنْ تأْتيني أُحدِّثُك. وأينَ بيتُكَ؟. هذا مثالُ الاستفهامِ أيضاً. والتقديرُ: أينَ بيتُكَ فإنّي إنْ أعرفْ بيتَك أَزرْكَ. وأَلا ماءً. هذا مثالُ التمنّي و"الهمزةُ" للاستفهامِ أيضاً. و"لا" للنفي. و"ماءً" يُحتمَلُ أنْ يكونَ "مفعولاً" أُقيمَ مَقامَ الفاعلِ وحُذِفَ فعلُه أيْ: ألا يوجدُ ماءٌ، إنْ أَجدْهُ أَشربْ. ويُحتمَلُ أنْ يكونَ "فاعلاً" فعلُهُ محذوفٌ أيْ: أَلا حضرَ ماءٌ، فإنَّه إنْ حضرَ ماءٌ أَشرَبْه. ويُحتمَلُ أنْ يكونَ "مبتدأً" خبرُهُ محذوفٌ أيْ: أَلا ماءٌ موجودٌ. وليتَهُ. هذا مثالُ التمنّي أيضاً. والتقديرُ: ليتَ فلاناً عندَنا، فإنَّه إنْ يكُنْ عندَنا

---

(1) "بحث إنّ" باب الحروف المشبهة بالفعل ، انظر المكمل" قسم الحروف": 195.
(2) انظر المكمل- قسم الاسماء : 112.

يحدِّثُنا. وألا تنزلُ. هذا مثالُ العرضِ.الهمزةُ للاستفهامِ، و"لا" للنفي. والتقديرُ: ألا تنزلُ فإنَّكَ إنْ تنزلْ تُصبْ خيراً. وجوازُ. يعني: إنْ قيلَ شرطُ الإضمارِ أَنْ يوجد قرينةٌ تدلُّ على الإضمارِ. وأيُّ قرينةٍ ههنا حتّى جوزْتم إضمارَ "إنْ" في هذهِ المسائلِ؟. قال في جوابِ هذا السؤالِ المقدَّرِ: صيغةُ الأمرِ والنهي والاستفهامِ والنهي عن العرضِ تدلُّ على إضمارِ "إنْ" بعدَها، كما قالَ الخليلُ[1].

فصل

وما فيهِ مَعْنى الأَمرِ والنَّهي بمنزلِتهما في ذلك؛ تَقولُ: اتَّقى اللهَ امرؤٌ، وفعلَ خَيراً يُثَبْ عَليهِ، معنَاهُ: لِيتَّقِ اللهَ وليَفْعلْ خَيراً، وحَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ.

وما فيه. يعنى: إذا كانَ كلامٌ غيرَ أمرٍ ونهي يكونُ معناهُ: أمرٌ ونهيٌ لكن جوابه مجزومٌ أيضاً. فقوله: اتَّقى الله امرؤٌ. "اتَّقى" فعلٌ ماضٍ وليسَ لفظُهُ لفظُ أَمرٍ ولكن يتكلَّم بمثلِ هذا. والمرادُ بهِ الأَمرُ فلا جرمَ جزمَ "يَثِبُ". وأَصلُهُ "يثابُ". حُذِفَت الأَلِفُ؛ لسكونِها وسكونُ الباءِ، مثلَ هذا قولُهم: اتَّقى اللهُ فُلاناً يفعل خيراً. بجزمِ "يفعلْ"؛ لأَنَّ "اتَّقى" فعلٌ ماضٍ بمعنى الدعاءِ. و"الدعاءُ" لفظهُ أمرٌ أيْ: اللهمَّ أحقق يفعل خيراً. وحَسْبُكَ. حَسْبُكَ : مبتدأٌ, وخبرُهُ محذوفٌ،أيْ: حَسْبُكَ هذا الكلامُ أو هذا الفعلُ، أيْ: أكتفِ بهذا ولا تتكلم. يَنَمِ الناسُ أيْ: حتّى ينامَ الناسُ، فصارَ "ينامْ" مَجزوماً؛ لأَنَّه جوابُ الأَمرِ في التقديرِ. وحُذِفَتْ أَلفُه؛ لسكونِها وسكونِ الميمِ. وحُرِّكَتْ الميمُ بالكسرِ؛ لسكونِها وسكونِ ما بعدَهُ.

فصل

وحَقُّ المُضْمِرِ أَنْ يكونَ مِنْ جنسِ المُظْهرِ، فَلا يَجوزُ أَنْ تَقُولَ: لا تَدْنُ مِنْ الأَسَدِ يأْكُلْكَ، بالجَزْمِ. لأَنَّ النَّفْيَ لا يَدُلُّ على الإثباتِ، ولذلك امتَنَعَ الإضمارُ في النَّفْيِ فلم يُقَلْ: ما تَأْتِينا تُحدِّثْنا، ولكنَّكَ تَرفعُ على القَطْعِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: لا تَدْنُ منهُ فإِنَّهُ يأْكُلكَ. وإنْ أدخلْتَ الفاءَ ونَصَبْتَ فَحسنٌ.

وحَقُّ المُضْمِرِ. اعلمْ أَنَّ جوابَ هذهِ الأشياءِ مجزومٌ بشيءٍ مُضْمَرٍ كما ذكرَ، وشرطُ ذلكَ المُضْمَرِ أَنْ يكونَ من جِنْسِ المُظْهَرِ إنْ كانَ المُظهَرُ مُثبَتاً يجبُ أَنْ يكونَ المُضمرُ أيضاً مُثبَتاً. وإنْ كانَ المُضهرُ مَنفيَّاً يجبُ أَنْ يكونَ المُضمرَ مَنفيّاً مثالُهُ: أَكرِمْني أُكرِمْكَ. فالمُظهَرُ لفظَةُ "أَكرِمْني". والمُضمَرُ لفظةُ "أَنْ تكرمني" وكلاهما مُثبتانِ. فلا جرمَ استقامَ الكلامُ. وكذلكَ جميعُ الأَمثلَةِ. وقولُكَ: "لا تَدْنُ من الأَسدِ يأْكلْكَ". فالمُظهَرُ "لا تَدنُ" وهو مَنهيٌّ، والمَنهيُّ منفيٌّ. والمُضمرُ / يجبُ أَنْ يكونَ مَنفيّاً. قولُكَ: فإنَّكَ إنْ لم تَدْنُ من الأَسدِ يأْكلْكَ. فالمُضمَرُ والمُظهَرُ كلاهما مَنفيَّانِ. ولا يَستقيمُ بكونِهما مَنفيَّينِ ههنا الكلامُ؛ لأَنَّه إذا لم يدْنُ من الأَسَدِ كيفَ يأْكُلهُ؟ وهذا بخلافِ قولِكَ: لا تفعلْ الشرَّ

([1]) انظر الكتاب: 94/3 ، المقتضب: 46/2 ، شرح المفصل لابن يعيش: 49/7.

يَكنْ خيراً لكَ. فإنَّ المُظهَرَ مَنفيٌّ. والمُضمَرُ وهو"أن لم يفعلْ الشرَّ" أَيضاً منفيٌّ. ويستقيمُ الكلامُ هنا بكونِ المُظهَرِ والمُضمَرِ مَنفيين. فالكلامُ يتعلَّقُ بالمعاني، فحيثُ يستقيمُ المعنى يكونُ المُظهَرُ والمُضمَرُ مَنفيين جازَ جزمُ جوابِ النَّهي. وحيثُ لا يستقيمُ المعنى يكونُ المظهرُ والمضمرُ منفيين وهذا لا يجوزُ. قوله: لأَنَّ النَّفْيَ لا يَدُلُّ على الإثباتِ. يعني: قولُكَ: "يأْكُلكَ" يقتضي أَنْ يكونَ جواباً لمُضمَرٍ مُثبتٍ أَيْ: إنْ تَدنُ من الأَسدِ يأْكُلكَ. والفعلُ الظاهرُ وهو قولُك "لا تدنُ" يدلُّ على إضمارِ فعلٍ مثلُه وهو المنفيُّ. فإذا كانَ الفعلُ الظاهرُ يدلُّ على إضمارٍ منفيٍّ لا مثبتٍ. فلا يستقيمُ جزمُ "يأْكلْك". ولذلك. يعني: لا يجوزُ جزمُ جوابِ النَّفيِ؛ لأَنَّ المُضمَرَ بعدَ النَّفي يكونُ مثلَه؛ لأَنَّ المُضمَرَ يكونُ من جنسِ المُظهَرِ؛ لأَنَّ النَّفي يدلُّ على جنسِهِ دونَ غيرِ جنسِهِ. وإذا كانَ المُضمَرُ بعدَ النَّفي نفياً فَسُدَ المعنى، لأَنَّ قولَكَ: ما تأْتنا تحدِّثنا, يكونُ تقديرُه: ما تأْتينا فأُحدثُك إنْ لا تأتينا تحدثنا. وهذا فاسدٌ[1] ؛ لأَنَّه إذا لم يأْتِ فكيفَ يُحدثُك؟ فإنْ رفعْتَ "يأْكُلُكَ" في المسأَلةِ الأُولى استقامَ الكلامُ، لأَنَّه يكونُ كلاماً مُستأْنفاً وليسَ جواباً لما قبلَهُ؛ لأَنَّ تقديرَهُ: "لا تدنُ من الأَسدِ فإنَّه يأْكُلُكَ". فهذا مستقيمٌ. وإنْ أَدخلْتَ "الفاءَ". ونَصَبْتَ بعدَها جازَ. مثلُ أَنْ تقولَ: لا تَدنُ من الأَسدِ فيأْكلَك صَحَّ؛ لأَنَّ تقديرَهُ: فإنَّه يأْكُلُكَ.

فصل

وإنْ لَمْ تَقْصِدِ الجَزاءَ فَرفعْتَ، كانَ المَرفوعُ على أَحدِ ثَلاثَةِ أَوجهٍ:

إمَّا صفةً كقولهِ عزَّ وجَلَّ: " فهَبْ لي من لَدُنْكَ وليًّا يَرِثُني"[2].

أَو حالاً، كَقولهِ تعالى "ونَذَرهم في طُغْيانِهم يَعْمَهون"[3].

أَو قَطْعاً واستئْنافاً كقولِكَ: لا تَذْهَبْ به تُغْلَبُ عَليهِ، وقُمْ يَدعُوكَ.

ومنهُ بيتُ الكِتابِ[4]:

11- وقالَ رَائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلُها

ومِمّا يَحْتِمِلُ الأَمرينِ الحالَ والقَطْعَ، قَوْلُهم: ذَرْهُ يَقولُ ذَاكَ، ومُرْهُ يَحْفُرُها

وقَولُ الأَخطلِ[5]:

([1]) يطلق بعض الأحكام على المسائل النحوية من مثل: يفسد المعنى ، استقام الكلام ، ظاهر الفساد ....

([2]) سورة مريم/ 5، 6.

([3]) سورة الأنعام / 110.

([4]) بيت الكتاب للأخطل وهو غَيَّاث بن غوث بن الصَّلت التغلبي، ويُكَنَّى أبا مالك. شاعر نصراني، ينتسب إلى عشيرة بني جشم بن بكر التغلبية، والأخطل لقب غلب عليه. شارك في الخصومة بين جرير والفرزدق؛ اتّخذه عبد الملك بن مروان شاعراً لدولة بني أميّة، له ديوان.

- انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 393، المؤتلف والمختلف: 21.

11- البيت من البحر البسيط. وذكر الشارح عجزه.

- المعنى: قال رائد القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره، لا الجبن ينجيه، ولا الإقدام يرديه.

12- كُرُّوا إلى حرَّتَيْكُم تَعْمُرُونَهُما

وقَولُه عزّ وعَلاَ: "فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخافُ دركاً ولا تَخْشَى"(1).

وإنْ لَمْ تَقْصِد. يعني: جوابُ هذهِ الأشياءِ الخمسةِ المتقدِّمةِ: إنْ جزمتَهُ جازَ. وإنْ رفعتَهُ جازَ، وإذا رفعتَهُ يكونُ إمَّا حالاً لما قبلَه أو صفةً أو يكونُ كلاماً مُستأْنَفاً. فانظرْ فيما أنتَ فيهِ من المسائلِ فأيِّ هذه الأوجهِ استقامَ الكلامُ بهِ فاحكمْ بهِ. قولُه تعالى:" فَهبْ لي من لَدُنْك وليّاً يرثُني". جازَ أنْ يكونَ مجزوماً جواباً لـ"فَهَبْ لي". وجازَ أنْ يكونَ صفةً "لوليّ" كأنَّه قالَ: وليّاً وارثاً. وكلا الوجهينِ قرئَ بهما في المعروفِ(2). ولا يجوزُ أنْ تُجعل حالاً؛ لأنَّ ذا الحالِ وهو "وليّاً" نكرةٌ. ولا يجوزُ أنْ يكونَ ذو الحالِ نكرةً إلَّا على وجهٍ. أو حالاً. في خوضهم ظرف "ذرهم" ومعنى "ذَرَا" تركَ. و"يلعبونَ" حالٌ لضمير جمعِ المذكَّرِ أيْ: اتركُهم في خوضِهم لاعبينَ. ولا يجوزُ أنْ تكونَ "يلعبونَ" صفةً؛ لأنَّ "يلعبونَ" جملةٌ، وجمعُ المذكَّرِ هنا معرفةٌ والجملُ لا تكونُ وصفاً للمعرفةِ. أو قطعاً. "يُغلَبُ" على بناءِ المجهولِ مرفوعٌ؛ لأنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أيْ: أنتَ تُغلَبُ عليهِ يعني: لا تذهبْ بفلانٍ فإنَّك لا تَقدِرُ على حفظِهِ بل تُغلَبُ عليه من ذلكَ، ولا يجوزُ جزمُ "تُغلَبُ" لما ذكرَ في "لا تدنُ من الأسدِ يأْكُلكَ"؛ لأنَّه يكونُ تقديرُه: لا تذهبْ بهِ، فإنَّك إنْ لم تذهبْ بهِ تُغلَبُ عليهِ. وهو ظاهرُ الفسادِ. لأنَّه إنْ لم يذهبْ بهِ كيفَ يُغلَبُ عليه؟ قولُه: وقُمْ يَدعُوك. مرفوعٌ وعلامةُ رفعهِ سكونُ الواوِ. والتقديرُ: قُمْ فإنَّ فلاناً يدعوكَ. ولا يجوزُ جزمُ يدعوكَ؛ لأنَّكَ لو جزمتَه تكونُ جزاءً وجواباً "لقُمْ"، ويلزمُ أنْ يكونَ الدعاءُ جزاءً للقيامِ كما أنَّ الإكرامَ جزاءٌ للإتيانِ في قولِك: / اتيني أكرمْك.

- والشاهد فيه : أنَّه رَفَع "نزاولُها" على الاستئنافِ أيْ "نُزاولُها". ولم يجزمْهُ على جوابِ الأَمرِ؛ لأنَّه لم يقصدْ الجزاءَ.

- والبيت للأخطل في كتاب سيبويه: 96/3، وشرح المفصل لابن يعيش: 51/7، والإيضاح في شرح المفصل: 37/2، والمفصل: 327 وليس في ديوانه.

(5) سبقت ترجمته انظر الشاهد السابق.

12- البيت من البحر البسيط.

- المعنى: ارجعوا إلى الحجاز وإلى مواضعكم فيه، والحرار التي لكم هناك ، فليست الجزيرة وما قرب منها دياراً لكم، لأننا لا ندعوكم فيها.

- والبيت للأخطل في ديوانه: 176، وفي الكتاب: 98/3 -99 ، وابن السيرافي/شرح أبيات سيبويه: 87/2، وابن يعيش في شرح المفصل: 52/7 ، والإيضاح في شرح المفصل: 37/2، والمفصل: 328 واللسان(وطن).

- والشاهد فيه: أنَّه أثبتَ النُّونَ في "تَعمُرونَها"؛ لأنَّه جعلَهُ مرفوعاً على الحالِ أي "عامرينَها" أو على القطعِ أيْ: فإنَّكم تعمرونَ أرضَكم. ولا تقدِرونَ أنْ تعمرُوا أرضَنا.

(1) سورة طه/ 77.

(2) انظر النشر في القراءات العشر:317/2، ومعجم القراءات القرآنية: 31/4، ويقول القرطبي في تفسيره:81/11 : قرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة : يرثني ويرث" بالرفع فيهما ، وليس هما جواب : "هب" على مذهب سيبويه، إنما تقديره: إن تهبه يرثني ويرث" والأول أصوب في المعنى ؛ لأنه طلب وارثاً موصوفاً أي : هب لي من لدنك الذي يكون وارثي ، قال أبو عبيد: ورد قراءة الجزم ، قال: لأن معناه : إن وهبت ورث ، وكيف يخبر الله تعالى بهذا وهو أعلم به منه . وانظر شرح المفصل لابن يعيش: 51/7، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: 37/2

وحينئذٍ يجب أن يكونَ القيامُ متقدِّماً على الدعاءِ. كما أنَّ الإتيانَ مُتقدِّمٌ على الإكرامِ, ومعلومٌ أنَّ الدعاءَ مُتقدِّمٌ على القيام.

ومنهُ. باقي البيتِ[1]:

فكلُّ حتفُ امرئٍ يمضي بمقدارِ

"الرائدُ" الذي يطلبُ الماءَ والكلاءَ للقومِ. "أَرْسُوا" أَيْ: أقيموا. والضميرُ المؤنَّثُ في "نُزاوِلُها" للحربِ، يعني: قال مقدمةُ الجيشِ اثبتُوا وأقيمُوا في الحربِ ليسرعَ فيها ولا تخافُوا من الهلاكِ، فإنَّ الهلاكَ لا يحصلُ إلا بتقديرِ اللهِ تعالى. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه رَفَع "نزاولُها" على الاستئنافِ أيْ "نُزاوِلُها". ولم يجزمْهُ على جوابِ الأمرِ؛ لأنَّه لم يقصدْ الجزاءَ. فإنْ قصدَ الجزاءَ في "نُزاوِلُها" جزمَه؛ لأنَّه يصحُّ أن يكونَ جزاءً "لأَرْسُوا"، لأنَّه حينئذٍ يكونُ معناهُ إنْ تبتُوا، فإنَّكم إنْ تبْتمْ نحاربْ وإنْ لم تتبو لم نحاربْ، وهذا بخلافُ قولِهِ: قُمْ يَدعُوكَ. فإنَّ "يَدعُوكَ" لم تكنْ جزاءً "لقُمْ". فإنَّه لو جزمَ يكونُ معناهُ: إنْ تقمْ يدعوكَ وإنْ لم تقمْ لا يَدعُوكَ، وهذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّه يدعوهُ قامَ أو لم يقُمْ. والدعاءُ مُقدَّمٌ على القيامِ. ولا يجوزُ تقدُّمُ "الجزاءِ" على "الشَّرطِ". ومما يحتملُ. القطعُ بدلٌ من الأمرينِ يعني: النُّونُ التي يأْتي ذكرُها يجوزُ فيها الرَّفعُ بأنَّها حالٌ أو بالقَطعِ والاستئنافِ. ويجوزُ فيها الجزمُ أَيضاً جواباً للأمرِ. وأمَّا لم يذكرْ المُصنِّفُ؛ لأنَّ الأَصلَ في جوابِ الأمرِ الجزمُ إلَّا إذا فَسَدَ المعنى بالجزمِ وفي هذهِ الصّورِ لم يفسدْ المعنى بالجزمِ فبقي الجزمُ على أَصلِ جوازِه، بيانُ ذلكَ أنَّ قولَهُ: ذَرْهُ يقولُ ذاكَ، يجوزُ جَزمُه. فتقولُ: ذَرهُ يقلْ ذاكَ. والتقديرُ: ذَرْهُ فإنَّكَ إنْ لم تَذرْهُ يَقلْ ذاكَ. ويجوزُ رَفعُه على أنَّه حالٌ لضميرِ المفعولِ في "ذَرْهُ". والتقديرُ: ذَرهُ قائلاً ذاكَ. ويجوزُ رفعُه على القَطعِ غيرَ الأوَّلِ أي ذَرْهُ فإنّه ممن يقولُ ذاكَ. و"مُرْهُ يَحْفُرُها" مثلَ "ذَرهُ يقولُ ذاكَ" في الأوجهِ الثلاثةِ من غيرِ فرقٍ والضميرُ في "يَحْفُرُها" ضميرُ البئرِ. وقولُ الأخطلِ: وباقي البيتِ[2]:

كما تَكرُّ إلى أوطانِها البَقرُ

"كُرُّوا" بضمِّ الكافِ وتشديدِ الرَّاءِ وضمِّها معناهُ: ارجِعُوا. "الحرّةُ" موضعٌ فيه حجارةٌ سُودٌ يعني: لا تَقدِرون أنْ تعمرُوا أرضاً فارجِعُوا إلى بلادِكُم فأَعمرُوها. وقولُهُ: كما تَكرُّ. ارجعُوا إلى بلادِكم مُسرعينَ كما تَرجعُ البقرُ إلى أوطانِها إذا خافَتْ من شيءٍ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه أَثبتَ النُّونَ في "تَعمُرونَها"؛ لأنَّه جعلَهُ مرفوعاً على الحالِ أي "عامرينَها" أو على القطعِ أيْ: فإنَّكم تعمرونَ أرضَكم. ولا تَقدِرونَ أنْ تَعمرُوا أرضَنا. وقولُهُ عزَّ وجلَّ: "الضربُ" هو الضربُ المعروفُ والذهابُ والإظهارُ وههنا الضربُ المعروفُ. "ويبساً وصدرَ" أيْ: طريقاً ذاتَ يَبَسٍ. "الدركُ" الإدراكُ. أوحى اللهُ تعالى إلى موسى عليهِ السلامُ: أنْ يضربَ بعصاهُ البحرَ؛ ليظهرَ لهُ ولقومِهِ

(1) عجز البيت: شاهد: 11.

(2) عجز البيت: شاهد: 12 .

طريقٌ يابسٌ في البحرِ؛ ليفرَّ من فرعونَ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه قرئَ "لا تَخَفْ" بالجزمِ[1]. وهي قراءةُ حمزةَ[2] وهو مجزومٌ جواباً للأمرِ. وقرأَ باقي القُراءِ "لا تخافُ" بالرَّفعِ على الحالِ أيْ : غيرَ خائفٍ، أو على الاستئنافِ أيْ: فإنَّكَ لا تخافُ من أَنْ يلحقَكَ فرعونُ. وقولُهُ: ولا تخشى. فعلى قراءةِ "الرَّفعِ" ظاهرٌ[3]؛ لأَنَّ الأَلفَ علامةُ الرَّفعِ. وعلى قراءةِ "الجزمِ" فينبغي أَنْ يكونَ "ولا تخشَ" بغيرِ أَلفٍ، ولكن أَتَتْ فيهِ أَلفٌ لتستويَ أَواخرَ الآياتِ كما أَتَتِ الأَلفُ في "الظنونا"[4] و"الرسولا"[5] و"السبيلا"[6] في الأَحزابِ.

فصل

وتَقولُ: إنْ تَأْتِني تَسْأَلْني أُعْطِكَ، وإنْ تَأْتِني تَمْشِي أَمشِ مَعَكَ، تَرفعُ المتوسِّطَ، ومنهُ قولُ الحُطَيئةِ[7]:

13- متى تَأتِه تَعْشُو إلى ضَوءِ نَارِهِ   تَجِدْ خيرَ نَارٍ عندَها خَيْرُ مُوقِدِ

([1]) قرأ حمزة وحده " ولا تخفْ" جزماً والتاء المفتوحة، وقرأ الباقون "ولا تخفُ" رفعاً بالألف ولم يختلفوا في فتح الراء من "درَكاً" انظر: السبعة في القراءات: 421.

([2]) انظر القرطبي في تفسيره: 11/ 228، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري:150/2، والإيضاح في شرح المفصل: 37/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 52/7. – والشاهد في الآية والقراءة كما فصّل الشارح.

([3]) فإن قيل : فما حجة "حمزة في إثبات الياء في " تخشى" وحذفها عند الجزم؟ فقل له في ذلك وجهان: أحدهما: أنه استأنف" ولا تخشى" ولم يعطفه على أول الكلام فكاننت"لا" فيه بمعنى " ليس" انظر: الحجة في القراءات السبع: 147.

([4]) سورة الأحزاب/10.

([5]) سورة الأحزاب/ 66.

([6]) سورة الأحزاب / 67.

([7]) هو جرول بن أوس من بني قطيعة بن عبس ، لقب بالحطيئة لقصره وقربه من الأرض ويكنى : أبا مليكة والحطيئة شاعر مخضرم أسلم بعد وفاة الرسول – صلى الله عليه وسلم- وشارك في حروب الردة مع المرتدين ، وكان يتكسب في شعره ويتنقّل بين القبائل مادحاً أو هاجياً وكان راوية زهير في الجاهلية ، سجن في عهد عمر بن الخطاب لهجائه الزبرقان بن تميم، ت:69هـ

انظر ترجمته في الشعر والشعراء : 238، والأغاني : 157/2، والخزانة: 409/1.

13- البيت من البحر الطويل .

- المعنى:يريد :أنه ابتدأ بالنظر إلى النار على بعد شديد ، فقصدها بذلك النظر حتى قرب منها ، فأضاءت له، يمدح بغيضاً وهم من بني سعد بن زيد مناة بإكرام الضيفان وإطعامهم.

– والشاهد فيه: أنه رفع الفعل المتوسط بين فعل الشرط وجوابه ، وهو " تعشو"..

- والبيت للحطيئة ، وهو له في ديوانه: 51 من قصيدة طويلة ، وانظر: كتاب سيبويه : 86/3 ، وإصلاح المنطق: 221 ، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: 65/2.

وقالَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ الحُرِّ(1):

14- مَتى تَأتِنا تُلْمِمْ بِنَا في دَيارِنَـا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجا

فَجزَمُهُ على البَدَلِ.

وتَقولُ: إنْ تَأْتِني. حاصلُ هذا الفصلِ أنَّ الفعلَ المضارعَ الواقعَ بينَ الشرطِ والجزاءِ يرفَعُ. والمرادُ بقولهِ: ترفعُ المتوسطَ / بينَ الشرطِ والجزاءِ ذكرَ الرَّفعَ هنا، ويذكرُ الجزمَ في آخرِ هذا الفصلِ يعني: لا يجوزُ رفعُه وجزمُه في جميعِ المسائلِ بل مُقيَّدٌ بقيدٍ. وهو أنَّ الفعلَ المتَوسِّطَ لو كانَ مخالفاً لفعلِ الشرطِ لا يجوزُ جزمُه على الحالِ. ولو كانَ موافقاً لفعلِ الشرطِ جازَ رفعُه على الحالِ وجزمُه على أنَّه بدلٌ عن فعلِ الشَّرطِ هكذا قالَ أبو سعيدٍ(2)، مثالُه: إنْ تأْتني "تَسألُنِي" مضارعٌ متوسِّطٌ بين الشَّرطِ والجزاءِ. وليسَ مُوافِقاً للشَّرطِ في المعنى؛ لأنَّ السؤالَ ليسَ بالإتيانِ، فإذا كانَ كذلكَ يرفعُ "تَسألُني" وفي المسألةِ الثانيةِ: "تَمْشي" موافقٌ للشَّرطِ في المعنى؛ لأنَّ المشيَ والإتيانَ مُتقاربان. فإذا كانَ كذلكَ جازَ رفعُه على الحالِ أيْ: وإنْ تأْتِني ماشِياً. وجازَ جزمُه على أنَّه بدلٌ من الشَّرطِ وعلامةُ جزمِهِ: أنْ تحذفَ "الياءَ". ومنه. يمدحُ الحُطَيئةُ(3) بغيضَ شماس، وهو من "بني سعدٍ بن مناةَ". "متى" هنا كلمةٌ للشَّرطِ. و"خيرَ نارٍ": مفعولُ "تَجِدْ". و"تَجِدْ" هنا يقتضي مفعولاً واحداً؛ لأنَّه من وجدْتُ الضَّالةَ. و"خيرُ مُوقِدٍ" مرفوعٌ بالظَّرفِ، كما ذكرْنا في بحثِ المبتدأ النكرةَ(4)؛ لأنَّ الظّرفَ يعملُ في ثمانيةِ مواضعَ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنْ "تَعْشُو" مضارعٌ مُتوسِّطٌ بينَ الشَّرطِ والجزاءِ، فرفَعُه على الحالِ أي: تأْتِنا عاشياً أيْ: قاصداً إلى نارِه. وقال: تُلْمِمْ. أي: تنزلُ بمنزلٍ. الفحمُ تأَجَّجَ إذا اشتعلَ يعني: حطبُ نارٍ تأَجَّجَ؛ ليكونَ اشتعالُها شديداً؛ ليراها الأضيافُ من بعيدٍ؛ ليقصدونَها. ونارا، وحقُّ "تأَجَّجَ" أنْ يكونَ "تأَجَّجَتْ"؛ لأنَّ فيه ضميرُ "النارِ". ولكن قيلَ:

---

(1) هو عبيدالله بن الحر الجعفي ، شاعر فحل من أصحاب عثمان ، شهد القادسية وكان شجاعاً لايعطي للأمراء طاعة وشهد حرب صفين مع معاوية ، ثم ترك الشام إلى الكوفة وولى علياً – كرم الله وجهه- وسيَّره عبدالملك بجيش ليفتح العراق ، فانفضّ عنه الجيش، وفرق عبيدالله في الفرات سنة: 68هـ. أورد البغدادي أخباره مفصلة في الخزانة:297/1، ثم ذيلها بقوله: " جمع أبو سعيد السكري أشعاره في كتاب اللصوص بما لا مزيد عليه. انظر أخباره: البيان والتبيين: 21/1، وابن الأثير/الكامل392/3.

14- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: إنهم يوقدون الحطب الجزل الغليظ لتقوى نارهمفينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

– والشاهد فيه: جزمُ "تُلمِمْ" على أنَّه بدلُ الشَّرطِ.

- والبيت لعبيد الله بن الحر ، وهو له في كتاب سيبويه: 86/3 ، والمقتضب : 63/2، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه:66/2.

(2) "أبوسعيد" هو السيرافي انظر شرح المفصل لابن يعيش: 53/7، وكتاب سيبويه: 445/1، المقتضب: 65/2 ، والإيضاح: 37/2-38

- وأبو سعيد: هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، أخذ النحو عن ابن السّراج ، ولي القصاد ببغداد . من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه. مات في بغداد سنة 368هـ.

انظر ترجمته في إنباه الرواة: 313/1، وفيات الأعيان: 78/2، الأعلام: 195/2.

(3) سبقت ترجمته.

(4) انظر: المكمل (قسم الأسماء- المبتدأ النكرة) : 103-104.

أَلِفُهُ "أُلِفُ التثنيةِ" أَيْ: تأَجَّجَ الحطبُ والنارُ. فذكرَ الضميرُ تغليباً للمذكَّرِ وهو الحطبُ. وقيلَ: أَلِفُه لإطلاقِ الشِّعرِ. وذكرَ الضميرُ؛ لأَنَّ المُرادَ بالنارِ هنا الشهابُ أَيْ: تأَجَّجَ شهابُها. و"الشهابُ" قطعةٌ من النارِ. والمرادُ بالاستشهادِ: جزمُ "تُلمِمْ" على أَنَّه بدلُ الشَّرطِ.

فصل

وتَقولُ: إنْ تَأْتِني آتِكَ فأُحدِّثْكَ، بالجَزمِ، ويَجوزُ الرَّفعُ على الإبتداءِ، وكَذلِكَ الواوُ، وثمَّ. قالَ اللهُ تَعالى: "مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هَادِيَ لَهُ ويَذَرُهُم"[1]. وقُرِىءَ: "ويَذَرْهُم"[2]، بالجَزمِ.

وقالَ تَعالى: "وإنْ تَتولوْا يَستبدِلْ قَوماً غَيْرَكُم ثُمَّ لاَ يكونوا أَمْثَالكم"[3]، وقال تعالى: "وإنْ يُقَاتِلوكُم يُولُّوكم الأَدبارَ ثم لا يُنْصَرون"[4].

وتقولُ: إنْ تَأْتِني آتِكَ. يعني: إذا عطفْتَ فعلاً مضارعاً على فعلِ الجَزاءِ "بالفاءِ" أَو "الواوِ" أَو "ثُمَّ" جازَ جَزْمُه عطفاً على فعلِ الجزاءِ، وجازَ رفعُهُ على أَنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وتقديرُه إذا رفعْتَ: فأَنا أُحدِّثُك. ويجوزُ نصبُه بعدَ "الفاءِ" على إضمارِ "أَنْ" مفتوحةَ الهمزةِ. والجزمُ والرفعُ أَقوى؛ لأَنَّكَ إذا جزمتَه عطفتَه على الجزاءِ. وليسَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ فاصلٌ. وإنْ رفعتَهُ فعلى القَطْعِ، والقَطْعُ أَصلٌ مُطَّرِدٌ لا مانعَ منهُ. وإنْ نصبتَهُ فقد جعلتَهُ جواباً للشَّرطِ، و"الفاءُ" تنصبُ في جوابِ الأَشياءِ المذكورةِ. والشَّرطُ ليسَ من جُملةِ تلكَ الأَشياءِ ولكن تقديرُ تلكَ الأَشياءِ تقديرُ الشَّرطِ. فمن حيثُ إنَّ تقديرَ تلكَ الأَشياءِ تقديرُ الشَّرطِ جازَ أَنْ تنصبَ بعدَ الفاءِ في جوابِ الشَّرطِ. ومن حيثُ إنَّ لفظَ الشَّرطِ ليسَ من أَلفاظِ الأَمرِ والنهي وأَخواتِهما. فلا يحسنُ أَنْ تنصبَ بعدَ "الفاءِ" في جوابِ الشَّرطِ. قالَ اللهُ تعالى. وقُرِىءَ: "ويَذَرْهُم"[5]، بالجَزمِ. بالياءِ والجزمِ والنونِ والجزمِ، عطفاً على محلِّ "فلا هاديَ لهُ"؛ لأَنَّهُ جوابُ الشَّرطِ. وقُرِئَ[6]: "ويَذَرُهُم" بالياءِ والرَّفعِ على الاستئنافِ أَيْ: "وهو يَذَرُهُم". والقراءاتُ الثلاثةُ[7] من المعروفِ. وقال تعالى: أن يعرضُوا انتهاءَ الصحابةِ عن طاعةِ رسولِ اللهِ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم- في الجهادِ، يقم اللهُ مقامَكم قوماً آخرينَ. قيلَ: هم أَهلُ فارسٍ. وفيه خلافٌ كثيرٌ ثم لا يكونوا أَمثالَكم بل هم خيرٌ لكُم. وهذا بعدَ توليهم لا قبلَ

([1]) سورة الأعراف/ 186.

([2]) هذه قراءة حمزة، والكسائي ، والاعمش وغيرهم انظر: النشر في القراءات العشر:273/1.

([3]) سورة محمد/ 38.

([4]) سورة آل عمران/ 111.

([5]) انظر ابن برهان في شرح اللمع : 305، والقراءة لحمزة والكسائي على قراءة الياء والجزم ، أما قراءة النون والجزم فهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر :" نحن نذرهن" أخبر عن نفسه، انظر القيسي في الكشف:485/1.

([6]) وهي قراءة أبي عمر وعاصم وحجتهم قوله: من يضلل الله" ثم قال :" ويذرهم" أي ويذرهم الله ، إخبار عنه، انظر القيسي في الكشف: 451/1 .

([7]) قصد بالقراءات الثلاث: 1- "ويذَرْهم" بالياء والجزم. 2- "ونذَرْهم" بالنون والجزم. 3- "ويذَرُهم" بالياء والرفع.

تَولِيهم؛ لأنَّهم ما لم يَتَولُوا لم يكنْ / أحدٌ مثلَهُم في الفضلِ بل الصحابةُ خيرُ القرونِ بعدَ النَّبيينَ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه أسقَطَ النُّونَ من لا يكونُوا بالجزمِ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على "يَستبدِلْ". قولُه تَعالى: والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّهُ رفعَ "لا يُنْصَرونَ" على أنَّهُ خبرُ مبتدأ محذوف أيْ: "ثُمَّ هم لا يُنْصَرون".

فصل

وسألَ سيبويهُ الخليلَ عن قولهِ عزّ وجَلَّ: "رَبِّ لولا أخّرْتَني إلى أجلٍ قَريبٍ فَأَصَّدَّقَ وأكُنْ مِنْ الصَّالِحينَ"(1)

فقالَ: هذا كقَولِ عَمروِ بنِ مَعْدِ يَكْرِبِ(2):

15- دَعْنِي فَأَذهَبَ جانِبَاً ... يوماً وأكْفِكَ جَانِبَا

وكقولِهِ(3):

16- بدا ليَ أنّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سَابِقٍ شَيئاً إذَا كـانَ جَـائِيا

أي: كَما جَرُّوا الثَّـاني، لأنَّ الأولَ قد تَدْخُلُه البـاءُ، فَكأنَّها ثابِتَـةٌ فيـهِ، فَكذلِكَ جَزَمـوا الثّـاني؛ لأنَّ الأَوّلَ يكَونُ مَجْزوماً، ولا فاءَ فيهِ، فَكأنَّهُ مَجْزومٌ.

---

(1) سورة المنافقون/ 10 ، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي " وأكُنْ" جزما بحذف الواو، وقرأ أبوعمرو: "أكون" بواو. انظر: كتاب السبعة في القراءات: 637.وانظر الحجة: 227.

(2) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيدي(...-21هـ) فارس اليمن ، وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم – فأسلم ثم ارتدّ إلى اليمن ثم رجع إلى الإسلام فبعثه أبوبكر إلى الشام ، وبعثه عمر إلى العراق له ديوان، انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 379، والأغاني: 15/200-220، والأعلام: 5/86.

15- البيت من مجزوء الكامل.

- المعنى: اتركني أذهب في جانب الأرض، وأكفك جانباً من الجوانب التي تتوجه إليها .

- والشاهد فيه: "فأذهبَ" لفظُهُ منصوبٌ؛ لأنَّهُ جوابُ "دَعْنِي" ومَحلَّهُ جزمٌ؛ لأنَّهُ جوابُ الشَّرطِ. والتقديرُ: وإنِّي إنْ تَدَعْنِي أذهبْ وأكْفِكَ، مجزومٌ عطفاً على مَحلِّ "فأذهبْ" وعلامةُ جزمِهِ سقوطُ الياءِ.

- والبيت لعمرو بن معد يكرب جاء به المصنف تأكيداً على ما جاء في الآية السابقة له وعلق عليه الشارح، وكذلك في البيت ، والبيت ليس في ديوانه، وهو له في الرضي شرح الكافية: 2/267، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/56، والخزانة : 3/664.

(3) قائل البيت زهير بن أبي سلمى، هناك تنازع في نسبة البيت، حيث ينسبه سيبويه تارة إلى هرمة الأنصاري وتارة إلى عبدالله بن رواحة وتارة أخرى إلى زهير والشارح يثبت نسبته لزهير.
زُهَير بن أبي سُلْمَى

16 – البيت من البحر الطويل .

-الشاهد فيه: في قوله "ولا سابق" فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفاً على خبر "ليس" على توهم إثبات الباء فيه ، هذا إذا روي بالجر.

- والبيت لزهير بن أبي سلمى كما ذكر الشارح ، وفيه خلاف في النسب وهو في : كتاب سيبويه: 1/165-3/51،29 ، 100، 4/160 وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: 1/72، والإنصاف في مسائل الخلاف: 191 .

وسَألَ سيبويهُ(1) الخليلَ. أشكَلَ على سيبويه وجهُ جزمِ "وأَكُنْ" فإنَّهُ معطوف على "فأَصَّدَّقَ" وهو منصوبٌ؛ لأَنَّه جوابُ "لولا أَخَّرْتَنِي"؛ لأنَّه استفهامٌ، "فأَصَّدَّقَ" لفظُهُ منصوبٌ- لما ذكرْنا- ومحلُّهُ جزمٌ؛ لأَنَّه في التَّقدير: إنْ أَخَّرْتَني أَصَّدَّقْ. فأبو عمروٍ(2) قرأ "وأَكُونَ" بالنَّصبِ عطفاً على لفظِ "فأَصَّدَّقَ". وقرأ الباقونَ: "وأَكُنْ" بالجَزمِ عطفاً على محلِّ "فأَصَّدَّقْ". وكذلكَ في البيتِ. "فأذهبَ" لفظُهُ منصوبٌ؛ لأَنَّهُ جوابُ "دَعْنِي" ومَحلُّهُ جزمٌ؛ لأَنَّهُ جوابُ الشَّرطِ. والتقديرُ: وإنِّي إنْ تَدَعْنِي أذهبْ وأكْفِكَ، مجزومٌ عطفاً على مَحلِّ "فأَذهبْ" وعلامةُ جزمِهِ سقوطُ الياءِ، يعني: اترُكْنِي لأذهبَ إلى جانبٍ وأُقاتِلُ الأعداءَ وأدفعُ عنكَ شرَّهم فلا تحتاجُ إلى أَنْ تمشيَ إلى جانبٍ آخرٍ لقتلِهم.

وكقولِه(3): قائلُ هذا الشِّعرِ زهيرٌ(4). "بدا" أَيْ ظَهرَ، يعني: عَلِمْتُ أَنِّي لستُ مدركَ ما فاتَ عَنِّي فلن أَقدرَ أَنْ أَسبِقَ أَيْ: أقرَّ مما قَدِرَ أَنْ يختبرَ عَلَيَّ، ويأْتِي مرادُ الاستشهادِ بعدَ هذا. أَيْ: كما جَرُّوا. جَرُّوا الثَّاني أَيْ: جرُّوا سابقَ في البيتِ. لأَنَّ الأَوَّلَ أَيْ؛ لأَنَّ "مُدرِكَ" قد يدخلُه "الباءَ" أَيْ: يجوزُ دخولُ "الباءِ" في "مُدرِكَ"؛ لأَنَّه خبرُ "ليسَ". فكأَنَّها. أَي: فكأَنَّ "الباءَ" ثابتةٌ فيهِ أَي: في "مُدرِكَ". جزمُوا الثَّاني. أَي: جزمُوا "وأَكُنْ" في الآيةِ. لأَنَّ الأَوَّلَ. لأَنَّ محلَّهُ أَي: قولُه: "فأَصَّدَّقَ". ولا فاءَ فيهِ. الواوُ للحالِ يعني: "ولا سابقٍ" مجرورٌ لأَنَّه معطوفٌ على محلِّ "مُدرِكَ"؛ لأَنَّ محلَّهُ مجرورٌ على تقديرِ دخولِ "الباءِ" فيهِ وإنْ لم يكنْ موجوداً في اللفظِ. فكذلكَ محلُّ "فأَصَّدَّقَ" جُزْمٌ على تقديرِ جَزْمِ "الفاءِ". فلذا عطفَ "وأَكُنْ" على مَحلِّه.

فصل

وَتَقُولُ: واللهِ إنْ أَتَيْتَنِي لا أفعَلُ كذا، بالرَّفعِ. وأنَا واللهِ إنْ تَأْتِني لا آتِكَ بالجَزمِ؛ لأَنَّ الأولَ لليَمينِ، والثَّانِي للشَّرطِ.

---

(1) انظر: الكتاب 100/3 .

(2) انظر القرطبي في تفسيره: 131/18، كما قرأ بها ابن محيص ومجاهد.

- وأبو عمر هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني البصري ويكنّى أبا عمرو، كان علماً مشهوراً في علم القراءة واللغة والشعر، وكان أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن جماعة، وأخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي. مات سنة (154 هـ). انظر ترجمته: إنباه الرواة: 125/4، مراتب النحويين: 33، طبقات القراء: 288/1، الأعلام: 72/3.

(3) انظر شاهد : 16.

(4) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني،? - 13 ق. هـ / ? - 609 م من مُضَر.حكيم الشعراء في الجاهلية وفي أئمة الأدب من يفضّله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير من الشعر ما لم = يكن لغيره: كان أبوه شاعراً، وخاله شاعراً، وأخته سلمى شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة.ولد في بلاد مُزَينة بنواحي المدينة وكان يقيم في الحاجر (من ديار نجد)، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمّى (الحوليات)، أشهر شعره معلقته التي مطلعها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم

ويقال : إن أبياته في آخرها تشبه كلام الأنبياء.

وَتَقُولُ: واللهِ. مقصودُ هذا الفصلِ أَنَّ القَسمَ والشَّرطَ إذا اجتمعا في الكلامِ فإنْ كانَ القَسمُ صدرَ الكلامِ فارفعْ الجوابَ؛ لأَنَّ الجوابَ تعلَّقَ بالقَسَمِ لا بالشَّرطِ؛ لأَنَّ الابتداءَ بالقسمِ دليلُ شِدَّةِ اعتبارِ المتكلِّمِ بهِ. فتعليقُ الجوابِ به أَولى من تعليقِهِ بالشَّرطِ. وفي هذهِ الصورةِ وَجَبَ أَنْ يكونَ فعلُ الشَّرطِ ماضِياً؛ لأَنَّ الشَّرطَ لمَّا لم يعملْ في الجزاءِ لتعليقِ الجوابِ بالقَسَمِ جُعِلَ الشَّرطُ ماضِياً كيلا يظهرَ الجزمُ في لفظهِ؛ لأَنَّه لمَّا لم يكنْ له جوابٌ فكأَنَّه جُعِلَ عملُه مَلغيّا. وإنْ كانَ القَسمُ مُتوسِّطاً لم يكنْ القَسَمُ أَهمَّ من الشَّرطِ- ويأْتي بحثُ هذا في المثالِ الثَّاني- مثالُ الأَوَّلِ: واللهِ إنْ أَتيتَني لأَفعَلُ. بالرَّفعِ؛ لأَنَّ "أَفعلُ" لا يجوزُ أَنْ تكونَ جواباً للقَسَمِ والشَّرطِ؛ لأَنَّ الشيءَ الواحدَ لا يكونُ جواباً لشيئينِ مختلفينِ. فلا بدَّ وأَنْ يكُون جواباً لأَحدِهما، والقَسَمُ أَولى بهِ لتقدُّمِهِ. مثالُ الثَّاني: وأَنا واللهِ إنْ تأتيني لآتِكَ. وإنْ تأْتيني واللهِ لآتِكَ. فالقَسَمُ مُتوسِّطٌ هنا. فأَنتَ مُخيَّرٌ في القَسَمِ، فإنْ شئْتَ جعلتَهُ مُعترِضاً وجعلْتَ وجودَهُ وعدمَهُ سواءٌ. وجعلْتَ "لا آتكَ" جوابُ الشَّرطِ فجزمتُهُ- كما ذكرَ المُصنِّفُ- وإنْ شئْتَ جعلْتَ القَسَمَ مُفَسِّراً. وجعلْتَ الجوابَ جوابَ القَسَمِ دونَ الشَّرطِ. فرفعْتَ الجوابَ وقلْتَ: آتيك. بإثباتِ الياءِ.

ومن أصنافِ الفعلِ

"مثالُ الأمرِ"

وَهُوَ الذي عَلى طَريقَةِ المُضارعِ للفاعِلِ المُخاطَبِ، لا تُخالِف بصيغَتِهِ صيغَتَه، إلاَّ أَنْ تَنْزعَ الزائدةَ فَتقُولُ في "تَضَعُ": ضَعْ، وفي تُضَارِبُ: ضَارِبْ، وفي "تُدَحْرِجُ": "دَحْرِجْ"، ونحوِها ممَّا أَوَّلُه مُتَحَرِّكٌ.

فإنْ سَكَنَ زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ، لئلاَّ يُبْتَدَأَ بالسَّاكِنِ، فتقول في "تضرب" اضْرِبْ، وفي "تُنْطَلِقُ" و"تُسْتَخْرِج": انْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ، والأَصلُ في "تُكْرِمُ" تُأَكْرِمَ، كتُدَحْرِجَ. فَعَلَى ذلك خَرَجَ "أَكْرِمِ".

قوله : / وَهُوَ الذي عَلى طَرِيقَةِ المُضارِعِ. هذا كلامٌ مُبهمٌ؛ لأَنَّه يدخلُ في هذا الحدِّ جميعُ أَنواعِ الأَمرِ؛ لأَنَّ كلَّها على طريقةِ المضارعِ ثم فَسَّر هذا الكلامَ بقولِه: للفاعِلِ المُخاطَبِ .... الى آخره. يعني: إنْ كانَ المأْمورُ فاعلاً مُخاطَباً، ويقالُ لهذا الأَمرِ: أَمرُ المعروفِ يعني: إنْ كانَ الأَمرُ أَمرَ معروفٍ مُخاطَبٍ فاجعلْ لفظَه أَمرَ المخاطَبِ المعروفِ بلفظِ مُضارعِ المعروفِ المُخاطَبِ ثُمَّ إنْ كانَ بعدَ حرفِ المضارعِ مُتحرِّكاً فاعملْ فيه عملين أَحدهما: حذفُ حرفِ المُضارعِ، والثَّاني: إسكانُ "لامِ الفعلِ" إنْ كانَ "لامُ الفعلِ" حَرفاً صحيحاً وحَذفُ "لامِ الفعلِ" إنْ كانَ حرفَ عِلَّةٍ. تقولُ: في تَضَعُ "ضَعْ" بحذفِ التَّاءِ وبإسكانِ العينِ. وتُضَارِبُ: "ضَارِبْ" بإسكانِ "الباءِ". وفي تُدحرِجُ: "دَحْرِجْ" بإسكانِ "الجيمِ". وفي تُصلِّي: "صَلِّ" بحذفِ الياءِ، وفي يُنمّي: نَمِّ، بحذفِ الياء، ولا تتغيرُ حروفُ المُضَارعَةِ في الأَمرِ عما كانَ علَّتُه غيرَ أَن تعملَ هذين العَملين. وإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المُضارعِ ساكِناً فاحذفْ حرفَ المُضارعِ وأَدخلْ همزةَ الوصلِ ليُمكُن الابتداءُ بهِ؛ لأَنَّ الابتداءَ

بالسَّاكنِ لا يمكُن. وأسكنْ آخرَهُ أيضاً إنْ كانَ حَرفاً صَحيحاً، وأسقِطْ "لامَ" فعلِهِ إنْ كانَ حرفَ علَّةٍ، نحو قولِك في "يَضرِبُ" بسكونِ الضَّادِ "اضْرِبْ" بإسكانِ الباءِ. وفي "تغْزو" "اغْزُ" بحذفِ "الواوِ". ويأْتي بحثُ همزةِ الوصلِ وحركتِهِ في الصِّنفِ الرابعِ من القِسمِ المُشتَرِكِ(1). والأصلُ. يعني: "تُكْرِمُ" الكافُ ساكنةٌ، فعلى قياسِ ما ذكرَ نحتاجُ إلى همزةِ الوصلِ في الأمرِ. فأجابَ عن هذا الإشكالِ، وقال: "تُكْرِمُ" أصلُهُ: "تُأكرِم" بفتحِ الهمزةِ؛ لأنَّ ماضيه "أكرَمَ" على وزنِ "دَحرَجَ". فإذا كان ماضيهِ على وزنِ "دَحرَجَ" يكون مضارعُهُ "تُؤكْرِمُ" على وزنِ "تُدحْرِجُ"، إلَّا أنَّ همزتَه حُذِفَتْ في المُضارعِ كيلا يجتمعَ همزتانِ في الإخبارِ عن نفسِ المتكلِّمِ، نحو: أكرِمُ، فإنَّ أصلَهُ "أأكرِم". فحُذِفَتْ الهمزةُ الثانيةُ؛ لأنَّ اجتماعَ الهمزتينِ ثقيلٌ، ثم حُذِفَتْ الهمزةُ في "تُكرِمُ" و"يُكرِمُ" و"نُكرِمُ". وإنْ لم يجتمعْ فيهنَّ همزتانِ قياساً على "أكْرِمُ" لكونِ الجميعِ مُشتَرَكاً في المُضَارعَةِ طرداً للبابِ. قوله: فَعَلَى ذلك خَرَج..... "أكْرِمْ".. يعني فلأَجلِ أنَّ أصلَ "تُكرِمُ" "تُؤكرِمُ". تقولُ في أَمرِه: "أَكرِمْ" بفتحِ الهمزةِ وإسكانِ الميمِ. وهذهِ الهمزةُ همزةُ قطعٍ لا همزةُ وصلٍ؛ لأنَّ همزةَ الوصلِ لا تكونُ في الرُّباعِي.

فصل

وأمّا ما لَيْسَ للفَاعِلِ، فإنهُ يُؤْمَرُ بالحَرْفِ داخِلاً على المُضَارِعِ دُخُولَ "لا" و"لم"، كَقولَكَ: لتَضرِبَ أَنْتَ، وليَضْرِبَ زيْدٌ، ولأضْرِبَ أنَا. وكذلك ما هو للفَاعِلِ ولَيْسَ بمُخَاطَبٍ كَقولِكَ ليَضْرِبْ زيدٌ، ولأَضْرِبْ أنا.

وأمّا ما لَيْسَ للفَاعِلِ. يعني: إذا لم يكُنْ المأمورُ فاعلاً بل يكونُ مفعولاً، ويقالُ لهذا الأمرِ أمرُ المجهولِ. فإنهُ يُؤْمَرُ بالحَرْفِ. أيْ: تكونُ في أولِهِ "لامُ" الأمرِ سواءٌ كانَ فيه المُخاطَبِ والغائبِ والمُتكلِّمِ. قوله: داخلاً على المُضَارِعِ. يعني: تكونُ صيغةُ أمرِ المجهولِ صيغةَ مضارعِ المجهولِ من غيرِ فرقٍ إلّا في جزمِ "لامِ" الفعلِ الصَّحيحةِ وحَذْفِ "لامِ" الفعلِ المعتلَّةِ نحو: "ليَغزُ" وأصلُهُ: "ليَغزو". قوله: دُخُولَ "لا" و"لم". يعني: كدخولِ "لا" و"لم" يعني: كما أنَّ "لا" في النَّهيِ و"لم" في الجَحْدِ يدخلانِ على المُضارعِ ويجزمانِه ولا يغيِّرانه عمَّا كانَ عليهِ من الحركةِ والسكونِ. فكذلكَ "لامُ" الأمرِ. قوله: وكذلكَ ما هو للفَاعِلِ ولَيْسَ بمُخَاطَبٍ. يعني: إذا كانَ المأمورُ فاعلاً أيْ: إذا كانَ الأمرُ أمرَ مَعروفٍ ولكنَّ المأْمورَ ليسَ المُخاطَب بل هو غائبٌ نحو: ليضربْ زيداً،أو متكلِّم نحو: لأضربْ أنا، ولنضربْ نحنُ. فكذلكَ يُؤمَرُ باللّامِ، فتكونُ صيغتُه باقيةً على ما كانَتْ في مُضارعِ المعروفِ الغائبِ / أو المتكلِّمِ إلّا أنَّه يَجزمُ "لامَ" فعلِهِ الصَّحيحةَ ويَحذِفُ "لامَ" فعلِهِ المعتلَّةَ. وأمرُ

---

(1) القسم الرابع من المكمل في شرح المفصل " القسم المشترك" لم يحقق بعد.

المتكلِّمِ المعروفِ قليلٌ في الاستعمالِ؛ لأنَّه قلَّما يأْمرُ الرجلُ نفسَهُ بأمرٍ، ولهذا لم يُذكرْ أَمرُ المتكلِّمِ المَعروفِ في كثيرٍ من كُتبِ التَّصريفِ .

فصل

وقَدْ جاءَ قليلاً أَنْ يُؤْمَرَ الفَاعِلُ على المُخَاطَبِ بالحَرفِ، ومنه قراءَةُ النَّبِيِّ- صلَّى اللهُ عليه وسلَّم:" فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ"[1].

وقدْ جاءَ قليلاً. يعني: الأَصلُ في أَمرِ المَعروفِ المُخاطَبِ أَنْ يُحذَفَ منه حرفُ المُضارعةِ- كما ذكرَ[2] ولكنْ قد جاءَ في القرآنِ وغيرِه استعمالُه باللّامِ، ولم يُحذَفْ منه حرفُ المُضارَعةِ. قوله: ومنه قراءَةُ النَّبِيِّ- صلَّى اللهُ عليه وسَلَّم: "فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا". وتخصيصُ "فلتفْرَحُ[3] وا" جواباً بالتَّاءِ لقراءةِ النَّبيِّ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم- مع أَنَّ جميعَ القراءاتِ المعروفةِ قراءةُ النَّبيِّ، أَرادَ به أَنَّه قرأه يعقوبَ[4] وأُسند روايتُهُ إلى النَّبيِّ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم- ولم يقرأْهُ من اختيارِ نفسِه. وباقي القرَّاءِ يقرؤُونَ: "فليفْرحُوا" بالياءِ. وهو باقٍ على قياسِ العربيَّةِ. وإنَّما قراءةُ يعقوبَ فمخالفةٌ لِما هو مَعروفٌ ومَشهورٌ في العربيَّةِ؛ لأَنَّ قياسَهُ "افرحُوا". وقد قُرِئَ في الشَّاذِّ[5]: "إِفرحُوا" بالهمزةِ .

فصل

وَهْوَ مَبْنِيٌّ على الوَقْفِ عِنْدَ أَصْحَابِنا البَصْرِيّين. وقالَ الكُوفيُّون: هو مَجْزومٌ باللاَّمِ مُضمرةً، وهذا خَلْفٌ[6] من القَوْلِ.

وَهْوَ مَبْنِيٌّ على الوَقْفِ. الخَلْفُ "بفتحِ الخاءِ المُعجَمةِ وسكونِ اللّامِ": الرَّديءُ من الشَّيءِ من كُلِّ شَيءٍ. و"من" ههنا في "من القولِ"؛ للتّبيينِ أَيْ: وهذا القولُ رديءٌ. اعلمْ أَنَّ مَذهبَ البصريينَ أَنَّ أَمرَ المُخاطَبِ المَعروفِ مَبنيٌّ وليسَ بمعربٍ؛ لأَنَّ الأَصلَ في الأَفعالِ السُّكونُ، وصارَ الفعلُ المضارعُ مُعرباً وليسَ في أَوَّلِ أَمرِ المُخاطَبِ المَعروفِ حرفُ المُضارَعةِ حتّى يكونَ مُضارعاً.

---

(1) سورة يونس/ 58.
(2) انظر: الفصل السابق ص74.
(3) ذكر أبو علي الفارسي أن الرواية عن ابن عامر ؛ (فليفرحوا) بالياء ولم يذكر عنه ابن مجاهد في (فليفرحوا) شيء. انظر: كتاب السبعة في القراءات:321.
- والحجة لمن قرأه بالتاء :أنه أراد بها: مواجهة الخطاب للصحابة واحتج بأنه قد قرأ (فلتفرحوا) بالتاء: وهو ضعيف في العربية ؛ لأن العرب لا تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسمّ فاعله.انظر: الحجة: 102 .
(4) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة: 333 ومابعدها ، وانظر أيضاً في شرح اللمع لابن برهان: 272.
(5) انظر: الإيضاح لابن الحاجب: 44/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 7/ 61.
(6) الخَلَفُ من القول : الرديء المتخلف انظر الإيضاح: 26/2-27.

فإذا لم يكنْ مُضارعاً بقيَ على أصلِهِ من البناءِ. وقالَ الكُوفيُّون(1): هو مُعربٌ؛ لأَنَّ "لامَ الأَمرِ" مُقدَّرةٌ؛ لأَنَّ أمرَ المُخاطَبِ المعروفِ قد جازَ باللامِ، نحو: قولـه تعالى: "فلتَفْرَحُوا". وقد جاءَ في الشِّعرِ كثيراً. فإذا كانَ أمرُ المُخاطَبِ المَعروفِ مُستعمَلاً في بعضِ المَواضِعِ باللّام. فحيثُ لم يُستعمَلْ باللّام تُجعَلُ اللّامُ فيهِ مُقدَّرةً لهُ لتطَّردَ القاعدةُ. وقال البصريون : الأَكثرُ المعروفُ استعمالُهُ بغيرِ "اللّامِ". والقليلُ استعمالُهُ "باللّامِ"، فتقولُ ما هو أكثرُ استعمالاً وهو استعمالُهُ بغيرِ "اللّامِ" مَبنيٌّ. وما هو أقلُّ استعمالاً هو استعمالُ "اللّامِ"، فهوَ مجزومٌ؛ لوجودِ حرفِ المُضارعَةِ في أوَّلِهِ. ونحنُ ننظرُ في اللَّفظِ فحيثُ وجدْنا في أوَّلِ الأمرِ حرفَ المُضارعَةِ نقولُ: هو مُعربٌ. وحيثُ لم نجدْ حرفَ المُضارَعَةِ في أوَّلِ الأمرِ نقولُ: هو مبنيٌّ. والأَصلُ عدمُ إضمارِ "لامُ الأَمرِ"؛ لأَنَّ عدمَ الإضمارِ أَصلٌ في جميعِ المَواضعِ إلّا إذا دعَتْ ضرورةٌ إلى الإضمارِ ولا ضَرورةَ هنا.

ومن أصنافِ الفعلِ

"المُتعدِّي وغيرُ المُتعدِّي"

فالمُتَعدِّي على ثَلاثَةِ أَضْربٍ: مُتَعَدٍّ إلى مَفْعُولٍ به، وإلى اثْنَيْنِ وإلى ثَلاثَةٍ.

فالأَولُ نَحو: قَولِكَ: ضَرَبْتُ زَيداً.

والثَّانِي نحوَ: كَسوتُ زَيداً جُبَّةً، وعلمْتُ زَيداً فَاضِلاً.

والثَّالثُ نحوَ: أَعلمتُ زَيداً عَمراً فَاضِلاً.

وغيرُ المُتَعدِّي ضَرْبٌ واحِدٌ، وهو ما تَخَصَّصَ بالفَاعِلِ كذَهَبَ زَيدٌ، ومَكَثَ، وخَرَجَ، ونَحْوَ ذَلِكَ.

الفعلُ المُتَعدِّي يُطلَقُ باعتبارينِ أحدِهما: أَنْ يتعدَّى عملُ الفعلِ من الفاعلِ إلى المَفعولِ يعني: يَرفَعُ الفاعلَ، ويَنْصبُ المفعولَ. والثَّانِي: إن يتعدَّى الفعلُ من الفاعلِ إلى المفعولِ أَيْ: صدرَ الفعلُ من الفاعلِ ولم يَتوقَّفْ عليهِ بل تجاوزَ حدوثُهُ ووقوعُهُ إلى المفعولِ كما تقولُ: ضربَ زيدٌ عَمراً. وغيرُ المُتعدِّي يُطلَقُ أيضاً باعتبارينِ أحدِهما: أَنْ لا يتعدَّى عملُ الفعلِ من الفاعلِ إلى غيرِهِ يعني: يرفَعُ الفعلُ الفاعلَ، وليسَ لهُ مفعولٌ حتّى ينصبَهُ. والثَّاني: أَنْ لا يتعدَّى الفعلُ من الفاعلِ يعني: صدرَ الفعلُ من الفاعلِ وتوقَّفَ عليهِ، ولم يتجاوزْ منهُ إلى المَفعولِ؛ لأَنَّهُ ليسَ لهُ مفعولٌ. ويعني بالفعلِ المتعدِّي ما لهُ مفعولٌ بهِ. فبَعْضُ الأفعالِ المُتعدِّيةِ ما لهُ مفعولٌ واحدٌ، وبعضُها لهُ مفعولانِ، وبعضُها لهُ ثلاثةُ مفاعيلٍ -كما / ذكرَ المُصنِّفُ-. وغيرُ المُتَعدِّي. يعني المُتعدِّي انقسمَ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ بانقسامِ مفعولِهِ إلى واحدٍ واثنينِ وثلاثةٍ. واللّازمُ ليسَ لهُ مفعولٌ حتّى ينقسمَ بحسبِ انقسامِ

---

(1) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:45/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 61/7-62

مفعولِه، فإذا كانَ كذلكَ فلا يكونُ إلّا على نوعٍ واحدٍ وهو ما يختصُّ بالفاعلِ. أَيْ: ما لا يتجاوزُ عن[1] الفاعلِ على التَّفسيرِ المَذكورِ.

فصل

وللتَّعْدِيَةِ أَسبابٌ ثَلاثَةٌ، وهي: الهَمزةُ، وتَثْقيلُ الحَشْوِ، وحرفُ الجَرِّ.

تَتَّصِلُ ثَلاثَتُها بغَيْرِ المُتعدِّي، فَتُصَيِّرُهُ متُعَدِّياً، وبالمُتَعدِّي إلى مَفْعولٍ واحدٍ فَتُصَيِّرُهُ ذا مَفْعولَيْنِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: أَذْهَبْتُه، وفَرَّحْتُهُ، وخَرجْتُ بهِ، وأحْفَرْتُه بئراً، وعَلَّمتهُ القُرآنَ، وغَصَبْتُ عليهِ الضَّيْعَةَ. وتَتَّصِلُ الهَمْزةُ بالمُتَعدِّي إلى اثنينِ فَتَنْقلهُ إلى ثَلاثَةٍ، نَحْوَ: أَعْلَمْتُ.

وللتعدية. أَرادَ بالتَّثْقيلِ: التَّشديدَ. وأرادَ بالحشوِ: عينَ الفعلِ، يعني: إذا دخلَ واحدٌ من هذه الثَّلاثةِ على فعلٍ لازمٍ يجعلهُ مُتعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ. وإنْ دخلَ على فعلٍ[2] متعدٍ بنفسِه لهُ مفعولٌ واحدٌ يجعلهُ مُتعدِّياً إلى مفعولينِ. والمرادُ بهذا المفعولِ هو المفعولُ بهِ؛ لأَنَّ سائرَ المفعولاتِ يشتركُ فيها الفعلُ اللّازمُ والمُتَعدِّي. فالهمزةُ لا تدخلُ إلّا في أوّلِ الفعلِ والتَّشديدِ في عينِه. وحرفُ الجرِّ يدخلُ على المفعولِ وكلُّ فعلٍ يختَصُّ في التّعدِيةِ بحرفٍ من حروفِ الجرِّ. وهذا موقوفٌ على فعلِ استعمالِ العَربِ. قوله: أَذْهَبْتُه. فهذا صارَ مُتعدِّياً بالهمزةِ. و"فرّحْتُهُ" بالتَّشديدِ. و"خَرجْتُ به" بالباءِ. و"أَحفَرتُه" كانَ أَصلُهُ "حَفرْتُ بئراً"، وتقولُ بالهمزةِ: "أَحفرْتُه بئراً، أَيْ: حملْتُه على حفرِ بئرٍ. وتقولُ: عَلمْتُ القُرآنَ، بلا تشديدٍ، ومعناهُ تَعلّمْتُ القُرآنَ. فإذا قلْتَ: عَلَّمتُه القُرآنَ بتشديدِ اللّامِ، حصل له مفعولانِ. و[3]غَصَبْتُ عليه الضَّيعَةَ، صارَ مُتعدِّياً إلى مفعولينِ بحرفِ الجرِّ، ومعناهُ: غَصبْتُ منهُ الضّيعةَ، الضَّيعةُ: الأَرضُ, والأَبنيةُ والبستانُ. وتتَّصلُ الهمزةُ. أي أنَّ المُتعدِّي إلى مفعولينِ يُجعَلُ مُتعدِّياً إلى ثلاثةِ مفاعيلَ "بالهَمزةِ" دونَ التَّشديدِ وحرفِ الجرِّ- كما يأْتي بعدَ هذا-. وذُكِرَ في معرفةِ اللّازمِ والمُتعدِّي سبعُ عَلاماتٍ، أحدها: أَنَّ كُلَّ ما يُفْعَلُ بعضوٍ فهوَ مُتعدٍّ، وما يُفْعَلُ بجميعِ البَدنِ فهو لازمٌ. والثَّانيةُ: أَنَّ فِعْلَ القلْبِ والحَواسِّ الخَمسِ مُتَعدٍّ، مثالُهُ: ضَربَ بيدِهِ. وركَضَ برجلِهِ. وأَبْصَرَ بعينِهِ. وسَمِعَ بأُذنِه. وتَكلَّمَ بلسانِه. وذاقَ طعاماً. وشَمَّ رائحةً. ولَحسَ شيئاً، هذا مثالُ ما يُفْعلُ بعُضوٍ. أَمَّا ما يُفْعَلُ بجميعِ البَدَنِ فنحوَ "نامَ" و"ذهبَ" وما أَشبَهَهُما. الثَّالثةُ: أَنَّ كُلَّ فعلٍ[4] مَضمومِ العَينِ في الماضِي والغابِرِ فهوَ لازمٌ. الرَّابعةُ: أَنَّ كُلَّ ما كانَ من بابِ الفِعلِ، فهوَ لازمٌ. الخامسةُ: أَنَّ ما كانَ مكسورُ العينِ في الماضي ومَفتوحِها في الغابِرِ وكانَ لوناً وخلقةً فهو لازمٌ نحوَ: حَولَ واحمرَّ وإنَّما

---

(1) (على) في : م .
(2) ساقط في : م .
(3) الواو زيادة في : م .

(4) ساقط في : م .

كانَ هذا النَّوعُ لازماً؛ لأَنَّه قلَّما يستعملُ في الثُّلاثيِّ بل يستعملُ من "إفعلَّ" و"إفعالَّ" كليهما مشدَّدةُ اللّامِ نحوَ :إحمرَّ وإبياضَّ، وهذانِ البابانِ لازمانِ(1). السَّادسةُ: أَنَّ كُلَّ ما كانَ مُعتَلُّ الفاءِ وعينُ ماضيهِ مكسورةٌ فهو لازمٌ نحوَ(2): وَحِل ووُثِقَ. السَّابعةُ: أَنَّ كُلَّ فعلٍ يتصَّلُ بهِ ضميرُ المتكلِّمِ المنصوبِ المتَّصلِ فهو مُتعدٍّ، نحو: "ضَرَبَني" و"قُلْنا". واعلمْ أَنَّهم ذكرُوا هذه التعريفاتِ ولكنْ ليسَ فيها كثيرةُ فائدةٍ؛ لأَنَّها قاصِرةٌ ومَجهولةٌ. وتَرِدُ على أَكثرِها نقص، ولا تعرفُ معناها من أن تنظرَ إلى معنى كلِّ فعلٍ(3) وتعرفُ من معناهُ أَنَّه هل هو مُتَعدٍّ أَو لازمٍ؟.

فصل

والأَفْعالُ المُتَعدِّيَةُ إلى ثَلاثَةٍ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

ضَرْبٌ مَنْقولٌ بالهَمْزةِ عَنْ المُتَعدِّي إلى مَفْعولينِ، وَهْو فِعْلانِ: أَعلمْتُ وأريتُ.

وقَدْ أَجَازَ الأَخَفَشُ(4): أَظْنَنْتُ، وأَحْسَبْتُ، وأَخَلْتُ، وأَزْعمتُ.

وضَربٌ مُتَعدٍّ إلى مَفْعولٍ واحدٍ وقَدْ أُجرِيَ مُجرى "أعلمْتُ" لموافَقَتِهِ لَهُ في مَعْناهُ، فَعُدِّيَ تَعْدَيَتَهُ، وهو خَمسةُ أَفعالٍ: أَنبأَتُ ونَبَّأْتُ وأَخْبَرتُ وخَبَّرتُ وحَدَّثْتُ.

قَالَ الحارثُ بُن حِلِّزةَ(5):

---

(1) زيادة في : ص .

(2) ساقط في : م .

(3) اضطراب في : ص.

(4) انظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: 378.

- والأخفش: هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، مولى بني مجاشع بن دارم، قرأ النَّحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليّاً. وكان الأخفش أعلم النّاسِ بالكلامّ، صاحب معاني القرآن،مات سنة عشر، وقيل: سنة خمسة عشرة، وقيل إحدى وعشرين ومائتين.

- انظر ترجمته في إنباه الرواة: 2/36-43، ومعجم الأدباء: 11/224-230، وبغية الوعاة: 1/590.

(5) هو الحارث بن حلّزة بن مكروه اليشكري ، شاعر جاهلي مشهور معمّر من أصحاب المعلقات ، يكنى أبا ظليم ، ويقال أبا عبيدة ، وبه يضرب المثل فيقال أفخر من الحارث بن حلّزة ، شهد حرب البسوس ومجلس الصلح بين بكر وتغلب الذي عقده عمرو بن هند ملك الحيرة ، عدّه ابن سلام من شعراء الطبقة السادسة من فحول الشعراء ، انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء: 151، والشعر والشعراء: 127، والأغاني: 11/ 42، والخزانة: 1/128، والمؤتلف والمختلف: 124

17- البيت من البحر الخفيف .

- المعنى: قال التبريزي :" أو منعتم ما تسألون فيما بيننا وبينكم ، فلأي شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزّنا وامتناعنا ، فمن بلغكم أنه اعتلانا في قديم الدهر ، فتطمعون في ذلك منا" يريد إنكم إن لم تبذلوا لنا ما نطلبه منكم اختياراً ، أخذناه منكم قسراً.

- والشاهد فيه: أَنَّهُ تَعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، أَحدها: الضميرُ الذي أُقيمَ مَقامَ الفاعلِ. الثَّانِي: ضميرُ المُذكَّر الغائبِ . والثَّالثُ: لهُ علَينا العَلاءُ. و"العَلاءُ" مُبتدأ. و"لهُ" خبرٌ. و"علينا" ظرفٌ. والجُملةُ هي المفعولُ الثَّالثُ.

- وصدر البيت: إن منعتم ما تسألون فمن.

- والبيت للحارث بن حلّزة في شرح المفصل لابن يعيش: 7/66، وشرح القصائد التسع المشهورة: 574، والبحر المحيط: 1/59، وهمع الهوامع: 1/159.

17-　　فَمَنْ　　حُدِّثْتُمُوه له عَلَيْنا العَلاَءُ

وضَرْبٌ مُتَعدٍّ إلى مَفْعولَيْنِ، وإلى الظَّرفِ المُتَّسَعِ فيهِ، كقولِكَ: أَعطيْتُ عبدَ اللهِ ثَوباً اليومَ، وسرقَ زيدٌ عبدَ اللهِ الثَّوبَ الليلةَ. ومن النَّحْويينَ مَنْ أبى الاتِّساعَ في الظَّرفِ في الأفعالِ ذَاتِ المَفْعُولَيْنِ.

والأَفْعالُ المُتَعدِّيَةُ. يعني: المُتعدِّي إلى ثلاثةِ مفاعيلَ على ثلاثةِ أَضربٍ أحدها: أنّ يكونَ له مفعولانِ في الأَصلِ. فلمَّا أُدخلَتْ عليه الهمزةُ تَعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ. وهو أفعالُ القلوبِ فقد اتَّفقوا منها على أنَّ "علمْتُ" و"رأيْتُ"[1] مُتعدِّيانِ/ بالهمزةِ إلى ثلاثةِ مفعولاتٍ. تقولُ: أعلمْتُ زيداً عمراً فاضِلاً. وأريْتُ بكراً خالداً كريماً، واختلفُوا في الخَمسةِ الباقيةِ. فأجازَ الأخفشُ تَعدِّي الخَمسةِ "بالهمزةِ" إلى ثلاثةِ مفاعيلَ قياساً على "أَعلمْتُ" و"أَريْتُ". ومَنَعَ الباقُونَ تَعدِيَتَها إلى ثلاثةِ مفاعيلَ بل اقتصرُوا في تَعديتَها إلى مفعولينِ؛ لأنَّه جاءَ النَّقلُ عن العربِ في "أَعلمْتُ" و"أَريْتُ". ولم يجيءْ "أَظنَنْتُ" و"أَحسنْتُ" و"أَخلْتُ" و"أَزعمْتُ" و"أَوجدْتُ". والتَّعديةُ خلافُ القياسِ فلا يجوزُ فيما لم يُنْقَلْ. وضَرْبٌ. يعني: الضَّربُ الثَّاني ما كانَ لهُ مفعولٌ واحدٌ في الأَصلِ. ولكنَّهُ مُوافِقٌ "لأَعلَمْتُ" في المعنى، فأُجْرِيَ مُجرى "أَعْلَمْتُ". فجُعِلَ مُتعدَّياً إلى ثلاثةِ مَفْعولاتٍ، وهي ما ذكرَ المُصنِّفُ. فإنْ قيلَ هذهِ الخَمسةُ لم تكنْ مُستعملَةً إلَّا بهذهِ الصيغةِ ولم تَكُنْ مُستَعمَلَةً بصيغةٍ لها مفعولٌ واحدٌ. فلِمَ قُلْتُم أَنَّها كانَتْ بالأَصلِ مُتعدِّيةً إلى مفعولٍ واحدٍ؟. قُلْنا: لأَنَّ جَميعَها مما تَعلَّقَ باللِّسانِ. واللِّسانُ عُضْوٌ. وقد قُلْنا قُبيْلَ هذا: إنَّما يَعْمَلُ بعضوٍ لا بجَميعِ البَدَنِ فهوَ مُتَعَدٍّ. فقدْ بيَّنْتُ بهذا أَنْ هذهِ الخَمسةَ مُتعدِّيةٌ. وأَقلُّ ما يتَعدَّى إليهِ الفعلُ مفعولٌ واحدٌ، فتكونُ هذهِ الخمسةُ مُتعدِّيةً إلى مفعولٍ واحدٍ في الأَصلِ. قالَ الحارِثُ: "حِلِّزة" بكسرِ الحاءِ المُهمَلَةِ وكسرِ الَّلامِ والزَّاءِ المُعجَمَةِ. يقولُ الشَّاعرُ: يخصمانِه يحاربُكم ويأخذُ حقوقَنا منكم لو أتيتم عن ردِّ ما أَخذْتُم مِنّا إنْ مُنعتم ما تسألونَ مما انقيادِكم إيانا و"مَنْ" في:"مَنْ حُدِّثْتُموهُ" استفهامٌ أيْ: من الذي قيل لكُم أنَّ له عَلينا عُلوَّاً حتّى يَمنَعنا عنْ أَخْذِ حُقوقِنا مِنْكم؟ والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّهُ تَعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، أحدها: الضميرُ الذي أُقيمَ مَقامَ الفاعلِ. الثَّاني: ضميرُ المُذكَّر الغائبِ . والثَّالثُ: لهُ عَلينا العَلاءُ. و"العَلاءُ" مُبتدأٌ. و"لهُ" خبرٌ. و"علينا" ظرفٌ. والجُملةُ هي المفعولُ الثَّالثُ. وضَرْبٌ. يعني: بالضَّربِ الثَّالثِ، ما يكونُ لهُ مَفعولانِ، ويتَّسعُ في الظَّرفِ، فيُقامُ مَقامُ المفعولِ الثَّالثِ. ومعنى "الاتِّساعُ" أَنْ يُنصِبَ الظَّرفُ. ولم يقدِّرْ إضمارَ لَفْظِهِ في "فيهِ"؛ لأَنَّكَ لو أَضمرْتَ في "فيهِ" يكونُ حينَئذٍ منصوباً على الظَّرفِ لا على المفعولِ بهِ. وهذا المعنى في المثالينِ الَّلذينِ ذكرَهُما المُصَنِّفُ غيرُ واضحٍ؛ لأَنَّه يمكنُ أَنْ يُقالَ: "اليومَ" مفعولٌ فيهِ، وكذلكَ "الليلةَ". فإذا أَمْكَنَ أَنْ يُجْعَلا ظرفينِ، فأَيُّ ضرورةٍ في أَنْ يقولَ: هما

([1]) أرأيت في : م .

منصوبانِ بأنَّهما مفعولٌ بهِ؟، وإنَّما يُجْعَلُ الظَّرفُ مفعولاً بهِ إذا أُقيمَ مَقامَ الفاعلِ. كقولِكَ: "سَيرَوْنَهُ يومٌ". "فيومٌ" هنا أُقيمَ مَقامَ الفاعلِ، ولا يمكنُ أنْ يُقالَ: هو ظرفٌ؛ لأنَّ الظَّرفَ لا يكونُ مرفوعاً. وكذلكَ قولُ الشَّاعرِ(1): ويوماً شهدْناهُ. فضميرُ المُذكَّرِ الغائِبِ في "شَهِدْناهُ" يرجِعُ إلى "يوماً". وأُخْرِجَ عن الظَّرفيَّةِ، وجُعِلَ مفعولاً بهِ. وقد ذُكِرَ بحثُ هذا في الظُّروفِ(2). ومن النَّحويينَ. قولُهُ: ذاتَ المَفعولَينِ على التَّثنيةِ لا على الجَمعِ، يعني: أَكثرُ النَّحويين(3) على جَوازِ الاتِّساعِ في الظَّرفِ في كُلِّ فعلٍ لهُ مفعولانِ وإقامَةُ الظَّرفِ مَقامُ المَفعولِ الثَّالثِ؛ لأنَّ الفعلَ إذا كانَ لهُ من المَفعولِ بهِ ثلاثةٌ جازَ أنْ يكونَ لهُ من المفعولِ بهِ اثنان، ويُقامُ الظَّرفُ مقامَ الثَّالثِ. وقالَ بَعضُهم لا يجوزُ في كُلِّ فِعلٍ لهُ مفعولانِ أنْ يُقامَ الظَّرفُ مَقامَ الثَّالثِ؛ لأنَّ الأَفعالَ التي لها ثلاثَةُ مَفاعيلَ / قليلةٌ، وهيَ سبعةٌ. والاتِّساعُ فيما هو قليلٌ غيرُ قياسِيٌّ بل القياسُ الاتِّساعُ فيما هو كثيرُ الوُجودِ. وهيَ الأَفعالُ التي لها مفعولٌ واحدٌ. فَيتَّسِعُ في الظَّرفِ ويُقامُ مقامَ المفعولِ الثَّاني. وأَمَّا الأفعالُ التي لها ثلاثةُ مفاعيلَ لا يجوزُ أَنْ يُتَّسَعَ في الظرفِ ويُجْعَل لها مفعولٌ رابعٌ. وفيه وجهٌ بعيدٌ(4)، أنَّه يجوزُ.

فصل

والمُتَعدِّي وغيرُ المُتعدِّي سِيّانِ في نَصْبِ ما عَدا المَفْعُولِ به من المفَاعِيلِ الأربَعةِ، وما يُنْصَبُ بالفعلِ من المُلْحقَاتِ بِهِنَّ، كما تَنْصِبُ ذلكَ بنَحوِ: ضَربَ وكَسا وأعلمَ، تَنْصِبُهُ بنَحْوِ ذَهَبَ، وقَرُبَ.

والمُتعدِّي. "سِيّانِ" بكسرِ السِّينِ وتَشديدِ الياءِ أيْ: مَثيلانِ يعني: الفرقُ بينَ الفعلِ الَّلازمِ والمُتعدِّي ليسَ إلّا في المفعولِ بهِ. فإنَّ الَّلازمَ لا يَنصِبُ المفعولَ بهِ، والمُتعدِّي يَنْصِبُه. وأَمَّا المفاعيلُ الأربعةُ الباقِيةُ فيستوي في نصبِهِ الفعلُ الَّلازمُ والمُتَعدِّي(5). تقولُ في الَّلازمِ: ذهبَ زيدٌ وعمراً يومَ الجمعةِ فرامَ الأميرُ ذهاباً خدمةً لهُ. وتقولُ في المُتعدِّي: ضَرَبَ زيدٌ عمراً يومَ الجُمعةِ. ضُرِبَ بكرٌ ضَرْباً شَديداً تأْديباً له. ولا يكونُ للفعلِ المُتَعدِّي مفعولٌ معَهُ. قولُهُ: وما يُنْصَبُ بالفعلِ من المُلْحقَاتِ

---

(1) والبيت بتمامه:

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً   قليل سوى الطعن الدِّراك نوافله

- البيت من الطويل، وهو الرجل من بني عامر لم يذكر اسمه في الكتاب: 178/1، والدرر: 172/1، وبلا نسبة في المقتضب: 105/3، أمالي ابن الشجري: 7/1، 226 ، التخمير: 402/1، الخزانة: 181/7، 202/8.

- والشاهد فيه: أنَّه لم يظهر "في" حين أضمره، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً، ولو جعله ظرفاً على أصله لقال: شهدنا فيه.

- انظر: المكمل (قسم الأسماء) تحقيق ودراسة: د.علي الشروش: 152 .

(2) انظر: المكمل (قسم الأسماء- الظروف) تحقيق ودراسة: د.علي الشروش:232 .

(3) انظر: ابن الحاجب في الإيضاح: 50/2 ، وانظر أيضا ابن يعيش في شرح المفصل: 7/ 68.

(4) قال ابن الحاجب في الإيضاح: 49/2 "وسببه أنه جعل الظرف متسعاً فيه، إنما هو على التشبيه بالمفعول به، وإنما يحسن ذلك فيما كثر. والمتعدي إلى ثلاثة لم يكثر كثرة المتعدي إلى اثنين وإلى واحد، ولذلك كره بعضهم الاتساعفيه مع المفعولين، وأما المتعدي إلى ثلاثة فالأكثر أنه لا يتسع فيه ،إذ ليس في الأفعالما يتعدى إلى أربعة فيشبه به هذا. وانظر ابن يعيش في شرح المفصل:68/7.

(5) انظر: ابن الحاجب في الإيضاح: 50/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 68/7

بِهِنَّ. أَيْ[1]: المُلحقَاتِ بِالمَفعولاتِ كالحالِ والتَّمييزِ والمُستَثنى أَيضاً يَشتركُ في نَصبِهِنَّ الفِعلُ الّلازمُ والمُتَعدِّي. قولُهُ: كما تَنْصِبُ ذلكَ. أَيْ: كما تَنْصِبُ ماعدا المفعولَ به من المَنْصوباتِ "بضربَ" وغيرِهِ مما كانَ لهُ مفعولٌ واحدٌ. و"بكَسَا" وغيرِهِ مما كانَ له مفعولانِ. و"بأَعلَمَ" وغيرِهِ مما كانَ لهُ ثلاثةُ مفاعيلَ. فكذلكَ تَنصبُ غيرَ المفعولِ به بالفِعلِ الَّلازمِ: "كذَهَبَ" و"مَكَثَ" و"قرُبَ".

ومن أصنافِ الفعلِ

"المبنيُّ للمفعولِ بهِ[2][3]"

وهو ما استُغْنِي عن فَاعِلِهِ، فأُقيمَ المَفْعولُ مُقَامَهُ، وأُسنِدَ إليهِ مَعْدولاً عن صيغةِ "فَعَلَ" إلى "فُعِلَ"، ويُسمَّى "فِعْلَ ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ".

والمفَاعيلُ سَواءٌ في صِحَّةِ بنائِهِ لَها إلاّ المفعولَ الثَّاني في بَابِ "عَلِمْتُ" والثَّالِثَ في بَابِ "أَعْلَمْتُ"، والمفعولَ لَهُ، والمفعولَ معَهُ، تَقولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وسِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ، وسِيرَ يومُ الجُمُعةِ، وسِيرَ فَرْسَخانِ.

وهو ما استُغْنِي عن فَاعِلِهِ. يعني: هو الذي استُغْنِيَ عن ذكرِ فاعلِهِ، إمَّا لأَنَّ مَقْصودَ المُتكلِّمِ ليسَ إلَّا ذكرَ المفعولِ .وإمَّا لنسيانِ الفاعلِ، وإمَّا لجَهْلِ المُتَكلِّمِ بالفاعلِ مثلَ أَنْ تَرى مَعقولاً[4] في الصَّحراءِ ولم يعلمْ ما عقله ، وإمَّا لتَعظيمِ الفاعلِ بأَنّ لا يليقَ بإسنادِ الفِعلِ إلى الفاعلِ مثلَ أَنْ تقولَ: خَصُرَ بَطْنُ زيدٍ. ولا تقولُ: خَصرَ اللهُ بطنَ زيدٍ. ففي هذهِ الصُّورةِ استُغْنِيَ عن ذِكْرِ الفاعلِ ويُقامُ المفعولُ مقامَ الفاعلِ. قولُه: مَعْدولاً. هذا حالٌ من الفعلِ أَيْ: يُسنَدُ الفعلُ إلى المَفْعولِ بعدَ تَغييرِهِ عن صيغتِهِ التي كانَ عليها إلى صيغةٍ أُخرى؛ ليَكونَ تغييرُهُ فارقاً بينَ بنائِهِ للفاعلِ وبينَ بنائِهِ للمفعولِ. والضَّابطُ في صيغةِ الفعلِ للمفعولِ يعني: فعلُ المجهولِ إنْ كانَ ماضياً أَنْ تَكْسِرَ ما قبلَ حرفِهِ الأخيرِ وتَضمَّ ما عداهُ من حرُوفِهِ عَدا حرفِهِ الأخيرِ. فإنَّ الحرفَ الأَخيرَ منهُ مَفتوحٌ في المَعروفِ والمَجهولِ والسّاكِنِ يَبْقى على سكونِهِ في المَعروفِ. والمَجْهولِ مثالُهُ من الثُّلاثِيِّ: "ضُرِبَ" بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وفَتْحِ الباءِ. ومنْ الرُّباعيِّ "دُحْرِجَ" بضَمِّ الدَّالِ وسُكونِ الحاءِ وكَسْرِ الرَّاءِ وفَتْحِ الجيمِ. وكذلِكَ: "أُفعِلَ وفُعِّلَ وفُعِلّ" بتَشديدِ النُّونِ و"فُوعِلَ" فصارَ أَلِفُ فاعلَ واواً؛ لانضمامِ الفاءِ. ومن الخُماسِيِّ "أُنْفُعِلَ" بضَمِّ الهمزةِ والفاءِ وسكونِ النُّونِ وكسرِ العينِ وفَتْحِ الّلامِ ومن السداسي"أُستُفْعِلَ" بضمِّ الهمزةِ والتاءِ وكسرِ العينِ وفتحِ اللامِ. وكذلكَ جميعُ الأَبوابِ. وإنْ كانَ مُضارِعاً يُضمُّ فيه حرفُ المُضارِعةِ ويُفتحُ عَداها عدا "لامَ" الفعلِ. فإنَّ "لامَ" الفعلِ مَرفوعٌ في

(1) انظر أيضاً: شرح المفصل لابن يعيش: 69/7.
(2) ساقط في : م .
(3) وهو يقصد به ما يسمى هنا:"المبني للمجهول".
(4) معقولاً أي: بعيراً قد عقلت قوائمه أي ربطت.

المَعروفِ / والمَجهولِ ما لم يدخلْ عليه ناصبٌ أَو جازمٌ، مثالُهُ من الثُّلاثيِّ "يُضْربُ" بضمِّ الياءِ وسكونِ الضَّادِ. ومنْ الرُّباعِيِّ "يُدَحْرَجُ" بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ والراءِ وسكونِ الحاءِ. كذلكَ "يُفْعَلُ" بضمِّ الياءِ وسكونِ الفاءِ وفتحِ العينِ وأَصلُهُ: يُوفْعَلُ بفَتْحِ العين وكذلك "يُفَعَّلُ" بضمِّ الياءِ وفتح الفاءِ والعينِ وتشديدها و"تُفاعَلَ". ومنْ الخُماسِيِّ "يُنفَعَلُ" بضمِّ الياءِ وسكونِ النونِ وفتحِ الفاءِ والعينِ، و"يُفْتَعَلُ" و"تُفَعَلَلُ" و"تُفَاعلُ". ومِن السَّداسِيِّ "يُسْتَفْعَلُ" بضمِّ الياءِ وسكونِ السينِ والفاءِ وفتح العينِ، وكذلكَ جميعُ الأَبوابِ. والمفاعِيلُ. الضميرُ في "بِنائِه" ضَميرُ الفِعْلِ وفي "لها" ضَميرُ المَفاعيلِ يعني: يَجوزُ أَنْ تُقامَ جَميعُ المَفعولاتِ مَقامَ الفاعلِ إلّا أَربَعةً، أَحدُها: المَفعولُ الثَّانِي من مَفعولي "عَلِمْتُ" وإخوانِهِ، وإنَّما لا يجوزُ إقامةُ المَفعولِ الثَّاني في بابِ "عَلِمْتُ" وإخوانِهِ مَقامَ الفاعلِ؛ لأَنَّ المَفعولَ كانَ مُبتدأً قبلَ دُخولِ العَامِلِ عليهِ. والمفعولُ الثَّاني كانَ خبراً. والمُبتدأُ مُخْبَرٌ عَنه. والخَبرُ مُخْبِرٌ بهِ. فلو أَقمْتَ الثّاني مقامَ الفاعلِ وقُلْتَ: عُلِمَ مُنطَلقٌ زيداً. وعُلِمَ زيداً مُنطَلقٌ، بنصبِ زيدٍ ورفع مُنْطلقٍ، جَعلْتَ المُخبِرَ بهِ مُخبَراً عنهُ؛ لأَنَّ ما أُقيمَ مَقامُ الفاعلِ كمحلِّ مُخبَراً عنهُ، وحينئذٍ يَفسدُ المَعنى. وقِيلَ عِلَّةُ فَسادِهِ: إنَّ المفعولَ الأَوَّلَ هو المفعولُ الصحيحُ يعني: ليسَ علَّتَهُ حرفُ جرٍّ والمفعولُ الثّانِي غيرُ صحيحٍ؛ لأَنَّ علَّتَه حرفُ الجرِّ على التَّقديرِ لأَنَّ قَولَك: "عَلِمْتُ زيداً مُنْطِلقاً" تقديرُه: عَلِمْتَ زيداً على الانطلاقِ، فلو أَقَمْتَ المفعولَ الثَّاني مَقامَ الفاعلِ، لأَقَمْتَ المَفعولَ غيرَالصَّحيحِ مقامَ الفاعلِ معَ وجودِ المَفعولِ الصَّحيحِ، وهذا لا يجوزُ كما يأْتي عِلّته.الثاني. المَفعولُ الثالثُ من بابِ "أَعلَمْتُ" وإخوانِهِ لا يجوزُ أَنْ يُقامَ مَقامَ الفاعلِ. لا تقولُ: أَعلمَ زيداً عمراً فاضلٌ. بنَصبِ "زيدٍ" و"عمروٍ". ورفعِ "فاضلٍ"، كما ذكرْناه في المَسأَلَةِ المُتَقدِّمةِ؛ لأَنَّ المفعولَ الثَّالثَ من بابِ "أَعلَمْتُ" هو مُخبَرٌ بهِ كالمفعولِ الثاني من بابِ "عَلِمْتُ". الثالثُ: المفعولُ لهُ لا يجوزُ أَنْ يُقامَ مقامَ الفاعِلِ. لا تقولُ: ضَربْتُ زيداً تأْديبٌ له. بنصبِ "زيدٍ". ورفعِ "تأْديبٍ"؛ لأَنَّ "تأْديباً" مفعولٌ له. والمفعولُ له جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ كأَنَّهُ قِيلَ: لمَ ضربْتَ؟. فتقولُ: لأَجلِ التَّأْديبِ. فلامُ العلَّةِ فيهِ مُقدَّرةٌ، فلو رفعْتَه لا يُفهمُ أَنَّه مفعولٌ لهُ؛ لأَنَّ ما فيهِ حرفُ الجَرِّ. فإنْ كانَ حرفُ الجرِّ مظهراً يُجرُّ ما بعدَه ، نحو: للتَّأْديبِ. وإنْ كانَت مُقدَّرةً يُنصَبُ نحو: تأديباً، فما فيهِ حرفُ الجرِّ لا يخلُو من النَّصبِ والجرِّ. فإذا رُفعَ اختَلَّ الفَهمُ. الرابعُ: المفعولُ معَه لا يجوزُ أَنْ يُقامَ مَقامَ الفاعلِ؛ لأَنَّ قولَك: "سارَ زيدٌ وعمرواً" فإقامَةُ المفعولِ معهُ فيهِ مَقامَ الفاعلِ ممتنعٌ من وجهينِ أَحدهما: أَنَّكَ إذا حَذَفْتَ "زيداً" وقُلتَ: "سِيرَ وعمروٌ". رفعْتَ "وعمروٌ" ولا يُفْهمُ أَنَّه مفعولٌ معه بل يُفهمُ منه العطفُ. وحينئذٍ يكونُ عطفاً على غيرِ مَعطوفٍ عليهِ. الثاني: أَنَّ المفعولَ معه هو الذي يكونُ شريكاً للفاعلِ. ولو أَقَمتَ المفعولَ معه مَقامَهُ بَطُلتْ الشركةُ. هذا إذا أَقمْتَ المفعولَ معهُ مَقامَ الفاعلِ مع الواوِ، وإنْ حَذفْتَ منه الواوَ ثم أَقَمتَهُ مَقامَ الفاعلِ فَسُدَ المعنى أَيضا؛ لأَنَّ فَهْمَ المفعولِ معه مُقيَّدٌ بالواوِ، فإذا

حذفْتَ "الواوَ" فَسدَ المعنى. تقولُ. هذا مثالُ إقامةُ المفعولِ بهِ مَقامَ الفاعلِ. وسِيرَ. هذا مثالُ إقامةِ المفعولِ المُطلَقِ مَقامَ الفاعلِ. وسِيرَ/ يومُ. هذا مثالُ إقامةِ الظرفِ مَقامَ الفاعلِ.

فصل

وإذا كانَ للفِعْلِ غيرُ مَفْعولٍ فَبُنِيَ لواحدٍ، بَقِيَ ما بَقِيَ على انتصابِهِ كقولِكَ: أُعطِيَ زيدٌ درهَماً، وعُلِمَ أخَوكَ مُنْطَلِقاً، وأُعلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناسِ.

وإذا كانَ لِلفِعْلِ. تقديرُ هذا الكلامِ: وإذا كانَ للفعلِ غيرُ مفعولٍ فَحذفَ حرفُ الجرِّ ونصبَ الفعلِ، يعني: إذا كانَ للفعلِ مفعولانِ أو ثلاثةٍ، فيُقامُ واحدٍ مقامَ الفاعلِ ويُنْصَبُ الباقي؛ لأَنَّ الفاعلَ ليسَ إلّا واحداً. وإذا كانَ الفاعلُ واحداً لم يجزْ أَنْ يُقامَ مقامَهُ إلا مفعولٌ واحدٌ.

فصل

وللمَفْعُولِ به المُتعدَّى إليه بغيرِ حَرفٍ، منَ الفَضْلِ على سَائِرِ مَا بُنِيَ لَهُ، أَنَّهُ متى ظُفِرَ بِهِ في الكَلامِ، فَممتَنِعٌ أَنْ يُسْنَدَ إلى غيرِهِ؛ تَقولُ: دُفِعَ المالُ إلى زَيدٍ، وبُلِغَ بعَطائِكَ خَمْسُمائةٍ، برفعِ "المَالِ" و"خَمِسِ المائةِ".

ولو ذهبْتَ تَنْصِبُهما مُسْنِداً إلى "زَيدٍ" و"بعَطائِكَ" قائِلاً: دُفِعَ إلى زيدٍ المالَ، وبُلِغَ بعطائِكَ خَمْسَمائةٍ، كما تَقولُ: مَنحَ زَيدٌ المالَ، وبَلّغَ عَطاؤُكَ خَمْسَمائةٍ، خَرَجْتَ عَنْ كَلامِ العَربِ. ولكِنْ إنْ قَصدْتَ الإقتصارَ على ذِكْرِ المَدْفُوعِ إليه، والمَبْلُوغِ بِهِ، قُلْتَ: دُفِعَ إلى زيدٍ، وبُلِغَ بعطَائِكَ، وكَذلِكَ لا تَقولُ: ضُرِبَ زيداً ضَرْبٌ شَدِيدٌ، ولا يَومُ الجُمُعَةِ ولا أَمامُ الأَميرِ، بل تَرْفَعُه وتَنْصِبُها.

وأَمَّا سَائِرُ المَفاعيلِ فَمستويةُ الأَقْدَامِ، لا تَفاضُلَ بينَها، إذا اجتمَعَتْ في الكَلامِ، في أنَّ البناءَ لأَيِّها شِئْتَ صَحِيحٌ، غيرُ مُمتنعٍ؛ تَقولُ: استُخِفَّ بزيدٍ استِخْفافاً شَدِيداً يوَم الجمعة أَمامَ الأَميرِ، وإنْ أَسندْتَ إلى الجارِّ مع المَجْرورِ. ولكَ أَنْ تُسْنِدَ إلى "يَومِ الجُمعةِ" أو إلى غَيرِهِ، وتَتْرُكَ ما عَداهُ مَنْصوباً.

وللمَفْعُولِ به المُتعدَّى إليهِ. "المُتعدَّى" بفتحِ الدَّالِ. و"الفَضْلُ" بالضادِ المُعجَمةِ يعني: للمفعولُ به إذا كانَ بغيرِ حرفِ الجرِّ فضيلةً على سائرِ المفعولاتِ. وعلى المفعولِ به إذا كانَ بحرفِ الجرِّ يعني: إذا وُجِدَ في كلامٍ مفعولٌ به صحيحٌ وهو الذي تَعدَّى إليه الفعلُ بغيرِ حرفِ الجرِّ. لا يجوزُ عندَ البصريينَ إقامةُ غيرِهِ مقامَ الفاعلِ لوجوه، أحدها: أَنَّ المفعولَ به الصَّحيحَ أَقوى من المفعولِ به غيرِ الصَّحيحِ بينَ سائرِ المَفعولاتِ؛ لعَدمِ احتياجِ المفعولِ بهِ الصَّحيحِ إلى حرفِ الجرِّ. وسائرُ المفعولاتِ يحتاجُ إلى حرفِ الجرِّ، والثاني: أَنَّ الفاعلَ ليسَ عليهِ حرفُ الجرِّ. ولو كانَ عليهِ حرفُ الجرِّ يكونُ حرفُ الجرِّ زائداً. فإذا لم يكنْ على الفاعلِ حرفُ الجرِّ لفظاً أو تقديراً، فوجبَ إقامةُ مفعولٍ لم يكنْ عليهِ حرفُ الجرِّ مَقامَهُ. الثالثُ: أَنَّ المفعولَ بهِ أقربُ من الفاعلِ من غيرِهِ؛ لأَنَّ

المفعولَ به لا يُفْهمُ معناهُ من لفظِ الفعلِ كما أَنَّ الفاعلَ كذلكَ. أَلا ترى أَنَّك إذا قُلْتَ: "ضَرَبَ"، عُلِمَ أَنَّ لهذا الفعلِ فاعلاً أَو مفعولاً لا مَحالةَ، ولكنْ لم يكنْ ذلكَ الفاعلُ والمفعولُ مُتَّفقينِ لا جِنسَهما ولا نَوعَهما ولا ذَاتَهما حتّى يذكرَهما، فتقولُ: "ضربَ زيدٌ عمراً"، فمن هذا الوَجهِ شابهَ المفعولُ به الفاعلَ إقامَته مَقامَه. وأَمَّا المفعولُ المطلقُ والمفعولُ فيهِ إذا كانَ ظرفَ الزَّمانِ، فكلاهُما مَفهومانِ على التَّعيينِ من لفظِ الفعلِ، لأَنَّك إذا قُلْتَ: "ضَرَبَ"، عُلِمَ أَنَّ لهذا الفعلِ مصدراً من هذا اللفظِ وزَماناً مَاضياً. وإذا قُلْتَ: "يَضْرِبُ"، يُفْهمُ مِنهُ المصدرُ أَيضاً. وزمانُ الحالِ والاستقبالِ، فإذا فُهِما على التَّعيينِ من لفظِ الفعلِ لم يكونا مشابِهينِ للفاعلِ. وإذا لم يُشَابِها الفاعلَ لم يَجزْ إقامتُهُما مقامَ الفاعلِ مع وُجودِ المفعولِ به، وأَمَّا ظرفُ المكانِ فقد يُفْهمُ على التَّعيينِ بغيرِ ذكرِهِ في بعضِ الصُّورِ كقولِك: "يَضْرِبُ زيدٌ عمراً الآنَ". "فيضربه" لفظة "الآن" عُرِفَ أَنَّ المكانَ الذي استَقَرَّ وحصلَ فيهِ زيدٌ وعمروٌ في وَقتِ ذِكرِ الفعلِ فيشاهدُ المُخاطَبُ ذلك المكانَ ويعرفُهُ على التَّعيينِ. وإذا قُلْتَ: "يَضربُ زيدٌ عمراً"، عُلِمَ أَنَّ الضَّربَ لا يخلُو من مكانٍ، ولكن لا يُعرفُ ذلكَ المكانِ على التَّعيينِ. فإذا كانَ ظرفُ المكانِ يُفهمُ على التَّعيينِ في بعضِ الصُّورِ دونَ بعضٍ. فقدْ شابَه الفاعلُ بعضَ المُشابَهةِ. وأَمَّا المفعولُ به بحرفِ الجرِّ فهوَ شابَهَ الفاعلَ مُشابَهةً تامَّةً- كما ذُكِرَ قُبيلَ هذا-، ولكنْ شابَهَ هذا المفعولُ به ظرفَ الزَّمانِ والمكانِ؛ لاحتياجهِ إلى حرفِ الجرِّ. فالتَّرتيبُ أَنْ تُقيمَ المفعولَ به/ الصَّحيحَ مَقامَ الفاعلِ ثم بعدَهُ المفعولُ به بحرفِ الجرِّ ثم بعدَهُ ظرفُ المكانِ ثم ظرفُ الزَّمانِ ثم المفعولُ المُطلَقُ. وإنَّما قُدِّمَ الزَّمانُ على المفعولِ المُطلَقِ؛ لأَنَّ فَهْمَ المفعولِ المُطلَقِ يَحصُلُ من لفظِ الفعلِ سواءٌ كانَ لفظُ الفعلِ ماضِياً أَو مُضارِعاً. وفَهْمُ الزَّمانِ يَحصُلُ من تركيبِ الفعلِ الماضِي أَو المُضارِعِ. فمنْ لفظِ الماضِي لا يُفْهَمُ زمانُ الحالِ والمُستقبَلِ، ومَنْ لَفَظِ الحال لا يُفْهَمُ إلّا زمانُ الحالِ. فقد ظَهَرَ ممَّا ذكرْنا أَنَّ فَهْمَ الزَّمانِ مِنْ لفظِ الفعلِ أَبعدُ من فَهْمِ المَفعولِ المُطلَقِ. فإذا كانَ فَهْمُ المَفعولِ المُطْلَقِ على التَّعيينِ لازماً لذكر جميعِ أَلفاظِ الفعلِ فهو أَبعدُ من الفاعلِ من جميعِ المفعولاتِ. فإذا كانَ كذلكَ فلا يُقامُ مَقامُ الفاعلِ إلّا بعدَ جميعِ المَفعولاتِ. هذا التَّرتيبُ اختيارُ غيرِ المُصنِّفِ. والمُصنِّفُ جَوَّزَ عندَ تقدُّمِ المَفعولِ بهِ الصَّحيحِ أَنْ يُقالَ ثم كُلُّ واحدٍ من المفاعيلِ مَقامَ الفاعلِ. ومذهبُ الكوفيينَ أَنَّ إقامةَ المَفعولِ بهِ الصَّحيحِ مَقامَ الفاعلِ أَولى مِنْ غيرِهِ ولكنْ غيرَهُ واجبٌ، بل يجوزُ إقامةُ غيرِ المَفعولِ به الصَّحيحِ مَقامَ الفاعلِ. ودليلُهم ما وردَ في الأَشعارِ من إقامةِ المفعولِ غيرِ الصَّحيحِ مَقامَ الفاعلِ مع وجُودِ المفعولِ به الصَّحيحِ. وجوابُهم: أَنَّ ما وردَ في الشِّعرِ مما ذكرتُم، فلعلَّهُ استعملَهُ الشّاعرُ شاذّاً أَو لأجلِ تصحيحِ الوزنِ والقافيةِ فلا يكونُ دليلاً. ولو ذهبْتَ تَنصِبَهما. أَيْ: تَنْصبَ "المالَ"، و"خمسمائة" مُسْنِداً إلى زيدٍ وبعطائِكَ، مُسْنِداً بكسرِ النُّونِ، منصوبٌ على الحالِ من التَّاءِ في "ذهبْتُ" ومَفعولُ مُسنِداً محذوفٌ. وهو الفعلُ أَيْ: في حالِ إسنادِكَ إلى زيدٍ وبعطائِكَ أَيْ: أَقمْت إلى زيدٍ وبعطائِكَ مَقامَ الفاعلِ. قولُه: قائلاً. أَيْ: في حالِ كَونِكَ قائِلاً:

دُفعَ إلى زيدٍ المالَ. فتَنْصبُ "المالَ" على أنَّه المفعولُ الثاني. و"إلى زيدٍ" المفعولُ الأوَّلُ. ومحلُّه رفع، وكَذلِكَ "بُلِغَ بعطائِكَ خَمسَمائَةٍ"، بتخفيفِ "اللّامِ" وبنصبِ "خَمسَ" على أنَّه المَفعولُ الثَّاني. وإقامَةُ "بعطائِكَ" مَقامَ الفاعلِ لم يَجزْ قولُهُ- لما ذكرْنا-. قولـه: كما تقولُ: مَنحَ زيدٌ المالَ. يعني: لا يجوزُ أنْ تَقيسَ "دُفِعَ إلى زيدٍ المالَ" على قولِك: "مُنِحَ وأُعطِيَ زيدٌ المالَ" في نصبِ "المالَ" وإقامةِ "زيدٍ" مقامَ الفاعلِ؛ لأنَّ في "مُنِحَ زيدٌ المالَ" كلا المَفعولينِ أيْ: مفعولٌ بهِ، فحينَئذٍ يجوزُ إقامةُ كُلِّ واحدٍ منهما مَقامَ الفاعلِ. وفي: "دُفِعَ إلى زيدٍ المالَ" أحدهما: مفعولٌ به صحيحٌ، والآخرُ غيرُ صحيحٍ. فلا تستقيمُ إحدى المسألَتينِ على الأُخرى. وكذلكَ البحثُ في "بُلِّغَ عَطاؤُكَ خَمسَمائةٍ" بتشديدِ الَّلامِ. فلا يجوزُ قياسُ "بَلَغَ بعطائِك خَمسُمائةٍ" علَّتهِ لما ذكرْنا. ولكنْ. يعني: إنْ كانَ مقصودُكَ بيانَ المدفوعِ إليهِ، وذكرْتَ المدْفوعَ إليهِ ولمْ تذكرْ المالَ، جازَ إقامَةُ الجارِّ والمجرورِ مَقامَ الفاعلِ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ مفعولٌ بهِ صحيحٌ حتّى يُقامَ مَقامَ الفاعلِ. فإذا لم يكنْ مفعولٌ به صحيحٌ في الكلامِ تغيرَ إقامةِ الجارِّ والمجرورِّ مَقامَ الفاعلِ. وكذلك. ترفعه أيْ: ترفعُ "زيدٌ". وتَنْصِبها. أيْ: تَنْصبُ هذه المفاعيلَ، أعني المصدرَ وظرفَ الزمانِ وظرفَ المكانِ يعني: كما لا يجوزُ إقامَةُ المفعولِ به غيرِ الصَّحيحِ مَقامَ الفاعلِ مع وجودِ / المفعولِ به الصَّحيحِ، فكذلِكَ لا يجوزُ إقامةُ المصدرِ والظَّرفِ مَقامَ الفاعلِ معَ وجودِ المفعولِ بهِ الصَّحيحِ- لِما ذكرْنا-. وأمَّا سَائِرُ. الأَقدامَ لازمٌ ومُتَعدٍّ يعني بـ"الأَقدامِ" إدخال في موضعِ الفاعلِ، وإقامَته مَقامَهُ يعني: إذا لم يكنْ في الكلامِ مفعولٌ صحيحٌ جازَ إقامَةُ كُلِّ واحدٍ من المفاعيلِ مَقامَ الفاعلِ.

فصل

ولكَ في المَفْعولَيْن المُتَغايِرَيْنِ أَنْ تُسنِدَ إلى أَيِّهما شِئْتَ، تَقولُ: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرهماً، وكُسِيَ عمروٌ جُبَّةً، وأُعطِي دِرْهَمٌ زيداً، وكُسِيَتْ جُبَّةٌ عمراً.

إلاَّ أنَّ الإسنادَ إلى ما هو في المَعْنى فاعِلٌ أَحْسَنُ، وهو "زيدٌ"، لأنَّهُ عَاطٍ و"عمروٌ" لأنّه مُكْتَسٍ.

ولكَ في المَفْعولَيْن. أرادَ بالمُتغايرَيْنِ ما لمْ يكنْ المفعولُ الثاني عبارةً عن الأوَّل، والذي مفعولُه الثاني عبارةٌ عن الأوّلِ "ظَنَنْتُ" وإخوانِهِ. والمفعولُ الثالثُ في "أَعلَمْتُ" وإخوانِهِ عبارةٌ عن الثاني وما عَدا "ظَنَنْتُ" و"أَعْلَمْتُ". فلا شكَّ أنَّ المفعولَ الثاني والأولَ مُتَغايرَينِ يعني: ليسَ أَحدُهما عبارةً عن الآخر، كقولك: أَعْطَيتُ زيداً درهماً، يعني: إذا كانَ في المسأَلةِ مفعولانِ مُتَغايرانِ كلاهُما مفعولٌ بهِ صحيحٌ أيْ: ليسَ عليهِ حرفُ جَرٍّ، جازَ أنْ تُقيمَ أيَّ مفعولٍ من هذينِ المَفْعولينِ مقامَ الفاعلِ. وتَركَ المُصنِّفِ شَرْطاً وهو أنْ يلتبسَ على المُستَمِعِ مُرادُ المُتكلِّم "كزيدٍ والدرهم"، فإنَّه لا يَخْفى أنْ "زيداً" آخذٌ، و"الدّرهمُ" مأْخوذٌ. فإنَّ اليقينَ مُرادُ المُتكلِّمِ على المُستَمعِ زالَ التَّخيُّرُ، وتَغيَّرَ

بناءُ الكلامِ على وجهٍ يزيلُ اللبسَ. فقولُكَ: أَعطى زيدٌ عمراً. فإنْ كانَ "زيداً" هو الآخذُ، و"عمروٌ" هو المأْخوذُ وَجَبَ إقامةُ زيدٍ مَقامَ الفاعلِ. ولا يجوزُ التَّخيُّرُ؛ كيلا يلتبسَ الآخذُ بالمأْخوذِ. وأَمّا في مَسْأَلةِ "زَيدٍ والدّرهم" ثبتَ التَّخيُّرُ؛ لأَنَّ كليهما مفعولٌ بهِ صالحٌ لإقامتِهِ مَقامَ الفاعلِ. إلاَّ أَنَّ إقامَةَ "زيدٍ" مَقامُ الفاعِلِ أَولى؛ لأنَّه الفاعلُ في المَعْنى؛ لأَنّهُ عَاطٍ أَيْ: آخذٌ من المُعْطي ذلك الشَّيءِ، و"الآخذُ" فاعلٌ في المَعْنى، وإنْ كانَ مفعولاً في اللّفظِ. وكذلِكَ البحثُ في "عمرو والجُبَّة".

ومن أصنافِ الفعلِ

"أفعالُ القُلوبِ"

وهي سَبْعةٌ: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعمتُ، وعَلِمتُ، ورَأَيتُ، ووَجدْتُ. إذا كُنَّ بِمعْنى مَعرفةِ الشَّيءِ على صِفَةٍ، كقولِكَ عَلِمْتُ أَخاكَ كَريماً، ورأَيْتُهُ جَواداً، ووَجدْتُ زَيداً ذا الحِفاظِ. تَدْخلُ على الجُملةِ من المُبتدأ والخَبرِ إذا قُصِدَ إمْضاؤُها على الشَّكِّ أو اليَقينِ، فتنصبُ الجُزأينِ على المَفْعوليَّةِ، وهُما على شَرائِطِهما وأَحوالِهما في أَصْلِهما.

هذه الأَفعالُ تُسمَّى "أَفعالُ القُلوبِ" بمعنى أَنَّ جَميعَها يَصْدرُ ويَحْدثُ من القَلْبِ. وتُسمَّى أَفعالُ "غير الصَّلاحِ" أَيْ: تَعْملُ بالأَعْضاءِ. وما عُمِلَ بالأَعضاءِ يُسمَّى فَعلُ "الصَّلاحِ". وتُسمَّى هذهِ أَفعالُ الشَّكِّ واليقينِ أيضاً، لأَنَّ هذهِ الأَفعالَ بَعْضُها للشَّكِّ وبَعْضُها لليقينِ. قَوْلُهُ: إذا كُنَّ بِمعْنى مَعرفة الشَّيءِ على صِفَةٍ. ففي هذهِ العبارةِ تَساهلٌ؛ لأَنَّ "ظَنَنْتُ" و"حَسِبْتُ" و"خِلْتُ" و"ظننت" ليسَ بمعنى المَعرفَةِ بل بمعنى الشَّكِّ، ومرادُهُ أَنَّ هذهِ الأَفعالَ إذا كُنَّ بمعنى تَعلُّقِ القلْبِ بشَيءٍ على صفةٍ اقتضَتْ مفعولينِ، المَوصوفُ هو المفعولُ الأوّلُ، وصفَتُهُ هو المفعولُ الثَّاني. تَدْخلُ. يعني تَدْخلُ هذهِ الأَفعالُ السّبعةُ على المُبتدأ والخَبَرِ. إذا قُصِدَ إمْضاؤُها على الشَّكِّ أو اليَقين. أَيْ: إذا كانَ معنى هذهِ الأَفعالِ الشَّكَّ في "ظَنَنْتُ" و"حَسِبْتُ" و"خِلْتُ".واليقينِ في "وَجَدْتُ" و"وَهَبْتُ" و"رَأَيْتُ" و"عَلِمْتُ". فإنْ لَم يَكُنْ معناها الشَّكُّ واليقينُ لم تَدْخلْ على المُبتدأ والخبرِ. ويأْتِي بعدَ هذا معنى كُلِّ واحدٍ مِنْها. قولهُ: فَتنْصبُ الجُزأين. / أَحدُ الجُزأَينِ: المُبتدأُ، والآخرُ الخبرُ. قولهُ: وهُما على شَرائِطِهما وأَحوالِهما في أَصْلِهما. وهُما أَيْ: الجُزآنِ، وهما المُبتدأُ والخبرُ أَيْ: يراعي شَرئطَهما وأَحوالَهما في هذا الباب كما رُوعِي في أصلِهما أي: في بابِ المبتدأ والخبر[1]. وأرادَ "بشرئِطهما" عَوْدُ الضَّميرِ من المَفْعولِ الثاني إلى الأَولِ كما يعودُ من الخَبرِ إلى المبتدأ، وأَنْ تكونَ قرينةً دالَّةً على الحذفِ إذا حُذِفَ الرَّاجعُ كما في مَسأَلةِ "هو أَنْ تُدرهَمَ". وأرادَ "بأَحوالِهما" ما ذكرَ في خبرِ

---

(1) انظر: – المكمل- قسم الأسماء: 91 .

المُبتدأ، من جَوازِ تَقديمِ الخَبرِ، أَو لزومِهِ، أَوْ امتناعِ تَقْديمِ الخَبَرِ. وأَصنافُ المَفعولِ الثَّاني هنا كأَصنافِ خَبرِ المُبْتدأ من المُفْردِ والجملةِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ والشَّرطيَّةِ والظرفيَّةِ. فلا يجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ الأَولُ نكرةً والمفعولُ الثَّاني معرفةً، كما لا يجوزُ أَنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً والخبرُ معرفةً إلاَّ في ضَرورةِ الشِّعرِ.

فصل

ويسْتَعْمَلُ "أُريتُ" استعمالَ "ظَنَنْتُ" فَيُقالُ: أُريتُ زيداً مُنْطلِقاً، وأُرَى عمراً ذَاهِباً، وأَيْنَ تُرَى بشراً جَالِساً. ويَقُولُونَ في الاستفهامِ خَاصَّةً: متى تَقولُ زَيداً مُنْطلِقاً؟ وأَتقولُ عمراً ذَاهِباً، وأَكُلَّ يَومٍ تَقولُ عمراً مُنْطلِقاً، بمعنى"أتظنُّ". وقَال الشاعرُ(1):

18- أَجُهّالاً تَقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعمرُ أَبيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا

وقالَ عمرُ بنُ أَبي رَبيعةَ(2):

19- أما الرحيلُ فَدُونَ بعدَ غَدٍ فَمتى تَقولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

وبَنو سُلَيمٍ(3) يَجْعَلُونَ بابَ "قُلْتُ" أَجْمعَ مثل "ظَنَنْتُ".

([1]) البيت للكميت كما ذكر الشارح.
18- البيت من البحر الوافر .
- المعنى: يقول: أتظن بني لؤي حين استعملوا أهل اليمن في ولاياتهم ، وقدموهم على المضريين مع علمهم بأن المضريين أفضل وأصلح للولاية- جهالا أم مظهرين الجهل.
- والشاهد فيه : استعمال " تقولُ" بمعنى " تظنُّ" بعد الاستفهام.
- والبيت للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من أبيات يهجو بها الأعور الكلبي، وكان قد هجا مضر ومدح اليمنيين. والشارح ينسبه إلى الكميت وهو ليس في ديوانه ، ونسبه سيبويه وشرّاح كتابه إليه أيضاً ، كما نسبه ابن يعيش في شرح المفصل له، والبغدادي كذلك. وفي الخزانة: 4 /24 قال المستوفي : أنشده سيبويه للكميت ولم أره في ديوانه.
([2]) هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي أبو الخطاب (23-93هـ) أرق شعراء عصره ، من طبقة جرير والفرزدق ، وفد على عبد الملك بن مروان ثم نفاه عمر بن عبدالعزيز إلى (دهلك) ثم غزا في البحر فمات غرقا، كتب عنه الكثيرون وله ديوان انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 759، والأغاني: 1/70-242، وفيات الأعيان:3/436، والأعلام: 5/152.
19- البيت من البحر الكامل .
- المعنى: يقول: بأن حبيبته أبلغته بأن رحيلهم سيتم في غد، ثم تساءلت إن كان يظن صاحبها بأن الدهر سيجمع بينهما يوماً، كأنها أرادت أن تعرف كيف حاله إذا دنا رحيلها، وكيف حزنه على فقدها.
- والشاهد فيه: . أنَّه نصبَ "الدارَ" على أَنَّها المفعولُ الأولُ لـ"تقولُ" و"تَجْمَعُنَا" مفعولُه الثاني.
- والبيت لعمرو بن أبي ربيعة ، وهو له : في كتاب سيبويه: 1/63 ، والمقتضب: 2/349 ، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: 1/179 ، والأغاني : 1/ 90.
- والشاهد فيه: . أنَّه نصبَ "الدارَ" على أَنَّها المفعولُ الأولُ لـ"تقولُ" و"تَجْمَعُنَا" مفعولُه الثاني.
([3]) بنو سليم بن منصور: قبيلة عظيمة من قيس بن عيلان من العدنانية، تنسب إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس بن عيلان بن مضر ، وتتفرع إلى عدة عشائر وبطون منها : بنو ذكوان بن رفاعة ، وبنو بهثة بن سليم وغيرهما، وكانت منازلهم في عالية نجد بالقرب من خيبر ، ولبني سليم تاريخ حافل في الجاهلية والإسلام ، وقد شاركوا في فتح مكة واشتهروا بكثرة شعرائهم .
- انظر أخبارهم : جمهرة أشعار العرب لابن حزم: 249 ، ونهاية الأرب: 2/341، ومعجم قبائل العرب: 2/543.

ويسْتَعْمَلُ "أُرِيتُ". أَرىْ إذا كانَ معروفاً يقتضي ثلاثةَ مفاعيلَ. فإذا جُعِلَ مجهولاً يحذفُ فاعلُه. ويُقامُ أَحدُ المفاعيلِ مقامَ الفاعلِ، فيُرفَعُ ويُنصَبُ المفعولانِ الباقيانِ. وحينَئذٍ كانَ عملُه كظننْتُ. فقولُكَ: أَرِيْتُ زيداً مُنْطَلِقاً. فالتاءُ هو "المفعولُ الأَولُ" أُقيمَ مقامَ الفاعلِ. و"زيداً" مفعولُه الثاني بمنزلةِ المَفْعولِ الأَولِ من مَفْعولَي "ظَنَنْتُ". و"مُنْطَلِقاً" المفعولُ الثالثُ بمنزلةِ المَفْعولِ الثاني من مَفْعولي "ظَنَنْتُ". ويقولونَ. اعلمْ أَنَّ مفعولَ القَولِ يكونُ جملةً مَحكيَّةً. ولا يكونُ لفظهُ منصوباً إلاّ إذا كانَ مصدراً كقولِكَ: "قلْتَ قَولاً حَقَّاً". وربَّما يحذفُ المَصْدرَ وتتركُ صفتَه منصوبةً كقولك: "قلْتَ حَقَّاً"، مثالُ الحكايةِ، قال زيدٌ: عمروٌ مُنْطَلِقٌ. "فعمروٌ مُنْطَلِقٌ" حكايةٌ مَوْضِعُها نَصْبٌ على المَفْعوليَّةِ. وكذلك قالَ زيدٌ جاءَ عمروٌ. "فجاءَ عمروٌ" مَحلُّها نَصْبٌ. ولا يكونُ مفعولُ القَولِ مُفْرداً إلاَّ إذا كانَ "قَولاً" كما قُلْنا؛ لأَنَّ القَولَ مَصْدرٌ بمعنى الحكايةِ. فإذا قالَ أحدٌ: اللهُ أكبرُ. ويقولُ أحدٌ في جوابِهِ: قُلْتَ قَولاً حَقَّاً. فإِنَّ معناهُ قلْتَ: اللهُ أكبرُ. وهذا كلامٌ حقٌّ، فقولُكَ يدلُّ على هذا المَجْموعِ. فلهذا جازَ أَنْ يكونَ مُفْرَداً. فإذا وقعَ في مَفْعولِ القَولِ وما اشتقَّ منهُ مفردٌ فاعلمْ أَنَّهُ مرفوعٌ بأَنَّهُ مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ، كقولِكَ لأحدٍ: جاءَ زيدٌ. وأَنْتَ تقولُ: عمروٌ. "فعمروٌ" مرفوعٌ بأَنَّهُ مبتدأٌ محذوفٌ خبرُهُ أَيْ: تقولُ: عمروٌ جاءَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ تقديرُهُ: يقولُ: جاءَ عمروٌ. أو يكونُ مرفوعاً بأَنَّهُ خبرُ مُبْتدأ محذوفٌ كقولِكَ لأَحدٍ: أَخذْتُ منك عشرينَ دِرْهَماً. وأَنتَ تقولُ: ثلاثونَ. "فثلاثونَ" مفردٌ مرفوعٌ واقعٌ بعدَ "تقولُ". وتقديرُه: وأَنتَ تقولُ هو ثَلاثونَ. فإذا عرفْتَ هذا فاعلمْ أَنَّ الاستفهامَ إذا دخلَ على القَولِ خَرجَ مفعولُهُ عن أَنْ يكونَ حكايةً؛ لأَنَّ الحكايَةَ شَيءٌ مُتَحقِّقٌ عندَ المُتَكلِّمِ. والاستفهامُ مَشْكوكٌ. فإذا خَرجَ مفعولُ القَولِ عن أَنْ يُرفَعَ على الحكايةِ جُعِلَ مفعولُهُ "مُبتدأً وخبراً" مَنْصوبين على مفعولِ القَولِ؛ لأَنَّ القولَ إذا دخلَ عليهِ حرفُ الاستفهامِ صارَ مَشْكوكاً / فيهِ فأَشبَه الظَّنَّ. ويَجعَلُ القولَ بمعنى الشَّرطِ أَربعُ شرائطَ أَحدُها: دخولُ حرفِ الاستفهامِ قبلَهُ، والثانيةُ: أَنْ يكونَ بلفظِ الاستقبالِ، والثالثةُ: أَنْ يكونَ للمخاطَبِ، والرَّابعةُ: أَنْ لا يفصلَ فاصِلٌ غيرَ الظَّرفِ بينَ الاستفهامِ وبينَ الفعلِ المُسْتَفهَمِ عنهُ، مثالُه: متى تقولُ زيداً مُنْطلِقاً؟ أَيْ متى تَظنُّ زيداً مُنْطَلِقاً ؟

قالَ أَجُهّالاً. والبيتُ الذي بعدَهُ:

عن الرامي الكِنانةَ لم يردْها ‏ ‏ ‏ ‏ ولكنْ كادَ غيرَ مكايدِينَا

وقائلُ هذا الشعرِ: الكُميتُ[1]، يعني: أَتظنُّ بني لؤي[2] أَيْ: أَنَّهم جاهلونَ أَم مُتَجاهِلونَ عن هذهِ الحكايةِ، وهو قولُهم: فلانٌ كالرامِي الكنانةَ لم يردْها، يعني: من يتعرض لشتْمِ أَحدٍ يَشْتمُه بالكنانةِ، ويقولُ لم أَرْده كانْ كمَنْ يرمي إلى كنانةٍ وهو ما فيه السهمُ، وتقولُ: لم أرد الرمي إلى

([1]) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهلّ، شاعر إسلامي مشهور من أهل الكوفة، من شعراء مضر المتعصّبين على القحطانيّة المتشيِّعين لبني هاشم، وقصائده الهاشميات من جيد شعره. مات سنة 126 هـ.
- انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 485، الخزانة: 315/4، الاعلام: 233/5.

([2]) " لؤي" ساقط في : م .

صاحبهِ. ومعلومٌ أنَّ مَن رَمى كِنانةَ أحدٍ فقد رماه، يعني الكميت بهذين البيتين أنَّ بني لؤيَّ بن غالبٍ وهم قريشُ يتعرضون لهجوِ بعضِ الشعراءِ ولم يعلموا أنَّ من هجاه شاعرٌ فقد هجا نفسَهُ، لأنَّ هذا الشاعرَ يهجوهُ مكافأةً لهُ بأقبحِ ممَّا هَجاهُ. ولكن كادَ. يعني: هو لم يردْه في الظاهرِ ولكنْ مكرمةً على الحقيقةِ؛ لأنَّ السهمَ ربَّما يخطىءُ عن الكنانةِ ويصيبُ صاحبَهُ. قولـه: غيرَ مكايدِينا. هذا حالٌ من الرامي يعني مكرمةً، ويقولُ: أما غيرَ ماكدٍ، وحَقُّه أنْ يقولَ: "غيرَ مكايدٍ"؛ لأنَّهُ مفردٌ، وحالُ المُفْردِ يكونُ مفرداً ولكن جمعَه هنا للشعرِ أو لأنَّه أرادَ بالأولى جماعةً في المعنى. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّ "بني لؤي" هو مفعولُ الأولِ "التقولُ"، و"أجُهّالاً" هو مفعولُ الثاني تقدَّمَ على الفعلِ . وقال. يعني: قيلَ بعدَ غَدٍ يحصلُ فُرقَةٌ بينَنا وبينَ من نحبُّه، فمتى يظنُّ اجتماعنا في موضعٍ بعد هذا؟، والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه نصبَ "الدارَ" على أنَّها المفعولُ الأولُ لـ"تقولُ" و"تَجْمَعُنَا" مفعولُه الثاني. وبنو سُلَيم. يعني: "بنو سُلَيمٍ" بضَمِّ السينِ وفتحِ الّلامِ يعمِلونَ القولَ وما اشتُقَّ منه عملَ "ظَنَنْتُ" سواءٌ كانَ قبلَه كلمةُ استفهامٍ أو لم يكنْ. وسَواءٌ فيه المُخاطَبُ والمُستقبَلُ وغيرُهما.

فصل

ولَها ما خَلا "حَسِبْتُ" و"خِلْتُ" و"زَعمْتُ" مَعانٍ أُخَر لا تتجاوزُ عَليها مَفْعولاً وَاحِداً، وذلِكَ قَولُكَ: ظَننتُهُ، من الظِنَّةِ وهي التُّهْمةُ. ومنه قولُهُ عَزَّ وجلّ: "وما هُوَ على الغَيْبِ بظَنِين"(1). و"عَلِمْتُهُ" بمعنى "عَرَفْتهُ". و"رأيتُهُ" بمعنى "أَبصرتُهُ"، و"وجَدْتُ الضّالّةَ" إذا أَصَبْتُها. وكذلِكَ "أُريتُ الشَّيءَ" بمعنى: "بُصِرّتْهُ" أو "عُرِّفْتهُ". ومنهُ قولُهُ عَزّ وجَلّ: "وأَرِنا مَناسِكَنا"(2) وأتقولُ إنَّ زيداً مُنْطلِقٌ، أَيْ: أَتَقَوَّهُ بذلِكَ.

ولها ما خَلا. يعني: "حَسِبْتُ" و"خِلْتُ" ليس لها إلا معنىً واحداً وهو المعنى المعروفُ. وكذلك "زَعَمْتُ" ليسَ لها إلا معنىً واحدٌ وهو "ادَّعَيْتُ" وحَقيقتُه "اعتَقَدْتُ"؛ لأَنَّ من ادَّعى شيئاً مُعتقِدٌ حقيقتَه، فهذه الكلماتُ الثلاثُ يقتضي كلُ واحدةٍ منهنَّ مفعولَين البتَّةَ، وأمَّا الكلماتُ الباقيةُ فَلها معانٍ ففي بعضِها يقتَضي مفعولينِ وفي بعضِها مفعولاً واحداً كما يأتي. قوله: لا تتجاوزُ. أي: هذه الكلماتُ الأربعةُ عليها أي على تلكَ المعاني يعني: إذا كانَ معنى "ظنَنْتُ" غيرَ الظَّنِّ بمعنى الشكِّ وتعني: "عَلمْتُ" و"رَأيْتُ" غيرَ العلمِ، ومعنى "وَجدْتُ" غيرُ وجدانِ الشيءِ على صفةٍ لا تقتضي إلَّا مفعولاً واحداً وقوله: بظنين. أي بمظنونٍ أي: ليسَ مُتَّهمٌ عندَ اللهِ في صدقهِ بل هو صادقٌ فيما يقولُ من غيرِ شَكٍّ وتُهمةٍ يعني: إذا كانَ / الظَّنُّ بمعنى التُّهمةِ يقتضي مفعولاً واحداً. و"عَلِمْتُهُ". يعني: إذا كانَ "عَلِمْتُ" بمعنى"عَرَفْتُ" و"رَأيْتُ" بمعنى" أبصرْتُ" يقتضي مفعولاً واحداً ويعني

(1) سورة التكوير/ 24.
(2) سورة البقرة/ 128.

إذا كانَتْ الرؤيةُ بمعنى الإبصارِ بالعين يقتضي مفعولاً. ووجدْتُ. يعني: إذا كانَ الوجدانُ بمعنى وجدانِ ذاتٍ لا وجدانٍ على صفةٍ تقتضي مفعولاً واحداً. فإنْ قِيلَ: "زَعَمَ" أيضاً له معنيان أحدُهما ما ذكرَ، والثاني بمعنى ظن قال: ولَها ما خَلا "حَسِبْتُ" و"خِلْتُ" و"زَعمْتُ" مَعانٍ أُخُر. بحث في معانِي هذه الأفعالِ إذا كانَتْ مِنْ أفعالِ القلوبِ[1] ليسَ من أفعالِ القلوبِ. فإنْ قيلَ: "رأَى" إذا كانَ بمعنى "أبصرْتُه". و"وَجَدَ" إذا كان بمعنى "وَجَدَ الضالةَّ" أيضاً ليسا من أفعالِ القلوبِ، فإن قيلَ: رأى بمعنى "أَبصَرَ" فلِمَ ذَكرتُهما من القسمِ الذي له معانٍ؟ قلنا: إنَّ الإبصارَ ووجدان الضَّالةِ - وإنْ لم يكونا من أفعالِ القلوبِ- يحصلُ بهما للرجلِ علمٌ، فلم يخلو من معنى العلم. وإذا لم يخلو من معنى العلمِ يكونان من أفعالِ القلوبِ وكذلك معنى "أُرِيْتُه" بضمِّ الهمزةِ وكَسرِ الراءِ ماضٍ مجهولٌ من رأى بمعنى البصرِ لا بمعنى الإعلامِ، تقول: أبصرْتُ زيداً، وبَصّرْتُ زيداً عمرواً، بتشديد الصاد و"أُريْتُ الشَّيءَ" له مفعولان، الأولُ: التاءُ، وهو أُقيمَ مقامُ الفاعلِ. والثاني: "الشَّيءَ". وقوله: بمعنى. "بُصِّرْتُ" أرادَ بضمِّ الباءِ وكسرِ الصادِ وتَشديدِها. وكذلك "عُرّفْتُه" وَزنُه هكذا. قوله: ومنه[2]. أي: ومن "أَرِيَ" الذي معناه: "بَصِّرْ" بتشديدِ الصادِ. أَرِنا أي: بَصِّرْنا منَاسِكَنا أي: مواضعَ عِباداتِنا. أَتَقَوَّلُ. يَجيءُ بمعنى الحكايةِ فيكونُ مفعولُه مبتدأً وخبراً أو فعلاً وفاعلاً كقولك: قلْتُ زيداً منطلق. وقُلْتُ: جاءَ زيدٌ. ويجيءُ بمعنى "أَتفوَّهُ" وهو التكلُّمُ كقولك: قلْتُ كلاماً. وهذا يقتضي مفعولاً واحداً فههنا إنَّ زيداً منطلقٌ بمنزلةِ المفردِ وهو مفعولُ "أَتَقَوَّلُ"، لأنَّ "أنَّ" مفتوحةَ الهمزةِ واسمها وخبرها بمنزلةِ مُفردٍ بخلافِ "إنَّ" مكسورةَ الهمزةِ

فصل

ومن خَصائِصِها أنَّ الاقْتِصارَ على أَحدِ المَفْعُولَيْنِ، في نَحْوِ: "كَسوْتُ" و"أَعطيتُ"، مما تَغايَرَ مَفْعُولاهُ غيرُ ممتنعٍ. تَقولُ: أُعطيْتُ درهماً، ولا تَذْكُر من أَعطيتَهُ، وأَعطيتُ زيداً، ولا تذكرُ ما أَعطيْتَهُ. وليس لك أن تقولَ: حَسِبْتُ زيداً ولا: مُنْطَلِقاً، وتَسكتُ، لِفَقْدِ مَا عَقَدْتَ عليه حَدِيثَكَ.

---

(1) ساقط من : م .

(2) يعترض ابن الحاجب على قياسه الآية : وأرنا مناسكنا" فيقول في الإيضاح: 58/2 قوله: أو عرفته فيه نظر ، إذ لم يثبت : رأيت الشيء نفسه ، بمعنى : "علمته على صفةٍ"، وبمعنى : أبصرت بعيني ، فاستعمال " أريت" على معنى " عرفت" على خلاف ذلك ولا يستقيم الاستدلال على الآية ؛ لظهوره في بصرنا .
- وانظر أيضاً شرح المفصل لابن يعيش:72/7.

فأما المَفْعُولانِ معاً فلا عليكَ أَنْ تَسكُتَ عَنْهما في البَابَيْنِ. قالَ اللهُ تَعالى: "وظَنَنتُم ظَنَّ السَّوءِ"(1)، وفي أَمَثالِهِمْ:"من يَسْمَعْ يَخَلْ"(2). وأَمَّا قَوْلُ العَربِ: ظَنَنْتُ ذَاكَ، "فَذاكَ" إشَارةٌ إلى الظَنِّ، كأنَهّم قالوا: ظَنَنْتُ، فاقْتَصَرُوا، وتَقولُ: ظَنَنْتُ بِهِ، إذا جَعلتَهُ مَوْضِعَ ظَنِّكَ كما تَقولُ: ظَنَنْتُ في الدَّارِ فإنْ جَعَلْتَ الباءَ زائِدةً بمنزلَتِها في: "أَلْقى بيدِهِ" لم يَجُزْ السَّكوتُ عَليهِ.

ومن خَصائِصِها. يعني: كُلَّ فعلٍ له مفعولانِ غيرَ هذه الأفعالِ السبعةِ جازَ الاقتصارُ على أَحدِ المفعولينِ؛ لأَنَّ أَحدَهما ليسَ عبارةٌ عن الآخرِ. ولا تَعلُّقَ لأَحدِهما بالآخرِ، ولا يفسدُ الكلامُ بخلافِ أَحدِهما كقولك: كَسوْتُ زيداً جُبَّةً. "فالجبَّةُ" مُغَايرةٌ "الزيدِ" يعني: ليسَتْ صفتَهُ ولا خبرَهُ، ولا تعلُّقَ لها بهِ. فإذا قال: كسوْتُ زيداً ولا يذكرُ "جُبَّةً"، جازَ؛ لأَنَّهُ ربَّما يكونُ مقصودُ المُتكلم ذكرُ زيدٍ دونَ الجُبَّةِ. ولو قالَ: كسوْتُ جُبَّةً ولا يذكُر زيداً، جازَ؛ لأَنَّهُ ربَّما يكونُ مقصودَهُ ذكرُ "الجُبَّةِ" دونَ "زيدٍ". وأَمّا الأفعالُ السَّبعةُ أَعنِي أَفعالَ القُلوبِ فلا يجوزُ فيها الاقتصارُ على أَحدِ المَفْعولينِ؛ لأَنَّ المفعولَ الثاني عبارةٌ عن الأَوَّلِ؛ لأَنَّ المفعولَ الأَوَّلَ كانَ مبتدأً قبلَ دخولِ هذه الأَفعالِ عليهِ، والمفعولُ الثاني كانَ خبراً لهُ. فكما لا بُدَّ للمُبتدأ من الخَبَرِ، فكذَلكَ لابُدَّ للمفعولِ الأَوَّلِ من الثاني. قوله: وليس لكَ أَنْ تقولَ: حَسِبْتُ زيداً، ولا: مُنْطَلِقاً. / تقديرُ هذا الكلامِ: ليسَ لكَ أَنْ تقولَ حسبْتُ زيداً ولا تَذكرُ مُنْطَلِقاً، وليسَ لكَ أَيضاً أن تقول: حسبْتُ مُنْطلقاً ولا تذكرَ زيداً. قولُه: لِفَقْدِ مَا عَقَدْتَ عليه حَدِيثَكَ. يعني: عَلَّقْتَ حديثَكَ بالمفعولِ الأَوَّلِ والثاني جَميعاً. فلو حذفْتَ أَحدَهما لم يكنْ كلامُكَ مُعلَّقاً بمقيَّدٍ؛ لأَنَّ ذكرَ أَحدِ الجُزأينِ دونَ الثاني غيرُ مُقَيَّدٍ في المُبتدأ والخَبرِ. فأما المَفْعُولانِ. يعني: فليسَ عليكَ اعتراضٌ في حذفِ المفعولينِ في البابينِ يعني: في بابِ "كسوْتُ" وإخوانِه. وفي بابِ "حسبْتُ" وإخوانهِ يعني: جازَ أَنْ يحذفَ كلا المفعولينِ في البابينِ. أَمَّا لو حذفْتَ أَحدَ المَفْعولينِ جازَ في بابِ "كسوْتُ" ولا يجوزُ في بابِ "حسبْتُ"، كما قلْنا. وقيلَ: لا يجوزُ حذفُ المفعولينِ في بابِ "حسبْتُ". كما يجوزُ حذفُ أَحدِهما بل لا بُدَّ من ذِكرِهما؛ لأَنَّكَ لو قلْتَ: "عَلمْتُ" أو "حَسبْتُ". ولم تذكرَ المفعولينِ لم يحصلْ من هذا الكلامِ فائدةٌ؛ لأنَّا نعلمُ ضرورةَ أَنْ الإنسانَ لا يخلو من العلمِ أو الظَّنِّ. فليسَ الغرضُ من ذكر العلمِ أو الظَّنِّ إلا ذكرَ المعلومِ والمَظْنونِ، فإذا لم يُذْكَرِ المعلومُ لم يكنْ فائدةٌ بذكرِ العلمِ. وأَمَّا دليلُ من جَوَّزَ حذْفَ المفعولَينِ فيجيءُ حذفُهما في القُرآنِ وغيرِهِ ،كما يأْتي مثالُه. قال الله تعالى. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّهُ حذفَ المَفْعولينِ. والتقديرُ: فظَنَنْتُم عدمَ انقلابِ رسولِ اللهِ بائِساً يعني: ظَنَنْتم هلاكَ الرسولِ والمؤمنينَ، وظَنَنْتم أَنْ لن يرجعُوا أَبداً إلى المدينةِ. "فعدمُ انقلابِ الرسولِ" المفعولُ الأَولُ. و"بائساً" المفعولُ الثاني، فَحذفَهما. وقولُه: "ظَنَّ السُّوءِ" مفعولٌ مُطلقٌ. وفي أَمثالِهِمْ:"من يَسْمَعْ يَخَلْ". مجزومٌ بالشَّرطِ وهو لفظةُ "مَنْ". والفاعلُ في محلِّ مُضْمَرٍ

(1) سورة الفتح/ 12.
(2) " من يسمع يخل" انظر مجمع الأمثال للميداني : 300/2، وجمهرة الأمثال: 263/2.
والمعنى : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه.والشاهد في المثل كما فصّل الشارح.

وكِلا مفعوليه محذوفٌ، والتقديرُ: "من يسمعْ وكأنَّه يَخَلْ صدقَها ثابتاً أو يَخَلْ تلكَ الحكايةَ صحيحةً أو صِدقاً، وما أشبَه ذلك. وأمَّا قَولُ. يعني قَولُ العَرَبِ: "ظَنَنْتُ ذاكَ". "فذاكَ" ليسَ مفعولاً به لظَنَنْتُ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ الاقتصارُ على أَحدِ المَفْعولينِ في "ظَنَنْتُ". وإخوانهِ بل "ذاكَ" ضميرُ الظَّنِّ. والظَّنُّ مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ بهِ. وإنَّما يُقالُ: "ظَنَنْتُ ذَاكَ" في جوابِ مَنْ قالَ: "ظَنَنْتُ زيداً عالِماً"، فتقولُ لصدقِ جوابِهِ: "ظَنَنْتُ ذَاكَ". والتَّقديرُ: ظَنَنْتُ زَيداً عالماً ظَنَّاً مِثلَ ظَنِّكَ، فحذفَ المَفْعولَينِ والمصدرَ وأقامَ لفظةَ "ذَاكَ" مَقامَ المَصْدرِ. قولهُ: كأنَّهم قالوا: ظَنَنْتُ، فاقْتَصَرُوا. يعني: ذِكْرُ "ذَاكَ" لا يتعلَّقُ بالمَفْعولِ بهِ، بل وجُودُه وعَدَمُه سواءٌ. فكأنَّهُ قال: "ظَنَنْتُ" يعني: فكما أنَّ المَفْعولينِ مَحْذوفانِ فيما إذا قُلْتَ: ظَنَنْتُ، واقتَصرْتَ على هذا الكلامِ، فكذلِكَ إذا قُلْتَ: "ظَنَنْتُ ذَاكَ" المفعولانِ مَحْذوفانِ أيضاً. وتقولُ. يعني: قَولُكَ: "ظَنَنْتُ بزيدٍ"، فإنْ أَرَدْتَ بالجارِّ والمَجرورِ الظَّرفَ صَحَّ هذا الكلامُ؛ لأَنَّ كِلا مفعوليهِ مَحْذوفٌ، والتَّقديرُ: ظَنَنْتُ بزيدٍ الوجهَ حَسَناً. "فالوجْهَ حَسَناً" مفعولا "ظَنَنْتُ". وبزيدٍ مَوْضِعُ ظَنِّكَ. وإنْ جَعلْتَ الباءَ في "بزيدٍ" مثلَ الباءِ في "أَلقى بيدِه" يعني: تَجْعلُها / زائدةً. وتجعلُ "زيداً" مفعولاً بهِ، لم يجزْ؛ لأنَّكَ حِينئذٍ ذكرْتَ أحدَ المفعولينِ. وهوغيرُ جائزٍ. وقوله: لم يَجُزْ السَّكوتُ عَليهِ. يعني: لا بُدَّ وأَنْ تذكرَ مفعولَهُ الثاني كما تقولُ: ظَنَنْتُ بزيدٍ عالماً، أَيْ: ظَنَنْتُ زَيداً عالماً.

فصل

ومِنْها أَنّها إذا تَقَدَّمتْ أُعْمِلَتْ، ويَجوزُ فيها الإعمالُ والإلغاءُ مُتوسِطَةً، أو مُتأخِرَةً قالَ[1]:

([1]) هناك خلاف في نسبة البيت والشارح يصرح بنسبه إلى اللعين المنقري : وهو منازل بن زمعة من بني منقر بن عبيد بن الحارث بن تميم ، ويكنى: أبا أكيدر ، واللعين لقب غلب عليه لقول عمر بن الخطاب فيه حين سمعه يقول شعراً والناس يصلون: من هذا اللعين؟ ، فعلق اللقب به ، وهو شاعر إسلامي معروف من شعراء الدولة الأموية ، عاصر جريراً والفرزدق وهجاهما أكثر من مرة فلم يلتفتا إليه فسقط. انظر ترجمته في المقاصد النحوية للعيني: 404/2، والشعر والشعراء: 407، والخزانة: 531/1، والقاموس في: " لعن" .

20- البيت من البحر البسيط .
- المعنى: أتوعدني يا ابن اللؤم بالأراجيز تهجوني بها ، وفيها لؤم الشعراء وضعفهم ، فالشعر الفحل هو القصيد ، وفحول الشعراء هم أصحاب القصيد.
- والشاهد فيه: أَنَّ "خِلْتُ" وقعَ بينَ المُبتدأ وخبرِهِ، فألَغى "خِلْتُ" ورَفعَ "اللؤمُ" على الابتداءِ و"الخَوَرُ": عطْفٌ عليهِ. وفي الأَراجيزِ: خبرُه مُقَدَّمٌ على "خِلْتُ".
- والبيت للعين المنقري(مع خلاف في نسبته إليه) . وهو في كتاب سيبويه: 61/1، وشرح أبيات سيبويه: 407/1، وهمع الهوامع: 153/1، والخزانة : 124/1.

20- أبالأراجِيزِ يا ابنَ اللّؤْمِ تُوعِدُنِـي وفي الأراجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ

ويُلْغَى المَصْدَرُ إلغاءَ الفِعْلِ، فَيُقالُ: متى زَيدٌ ظَنَّكَ ذَاهِبٌ، وزَيْدٌ ظَنِّي مُقِيمٌ، وزَيدٌ أَخُوكَ ظَنِّـي، وليسَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الأَفْعالِ.

ومِنْها أنّها. ومِنْها. أَيْ: ومِنْ خصائصِ هذهِ الأَفعالِ جوازُ إلغائِها إذا وقعَتْ بينَ المفعولينِ أَو تأخرَتْ عَنْهما. والإلغاءُ: تركُ العملِ، هذا معنى كَلامِ المُصَنِّفِ. وقد نقلَ جوازُ الإلغاءِ إذا تقدَّمَتْ أَيضاً. والعلَّةُ المجوزةُ للإلغاءِ أَنَّ مَفْعولَيْ هذه الأفعالِ كانا مُستقلَينِ ولهما إعرابٌ مُستقلٌ قبلَ دخولِ هذهِ الأَفعالِ عليها. فإذا أُلغِيَتْ هذهِ الأَفعالُ رجعَ المَفْعولانِ إلى أَصلِهما من المُبتدأ والخَبرِ بخلافِ سائرِ الأَفعالِ التي لها مفعولانِ. فإنَّكَ إذا أَلغيْتَ تلكَ الأَفعالَ بَقيَ مَفْعولاها بلا إعرابٍ، ولا إفادةٍ. فقولُكَ: كَسْوتُ زيداً جَبَّةً. فلو أَلغيْتَ "كسوْتُ". وقلْتَ: كسوْتُ زيدٌ جُبَّةً. فبالرَّفعِ فَسُدَ المَعْنى؛ لأَنَّ زيداً وجُبَّةً ليسا مُبتدأ وخبر. فإذا كانَ المجوِّزُ لإلغاء أفعالِ القُلوبِ استقلالُ الكلامِ والإعرابِ بعدَ الإلغاءِ. فالقياسُ جَوازُ الإلغاءِ مع تَقدُّمِ هذهِ الأَفعالِ على مَفْعوليها ومع تَوْسّطِها وتأخرِها إلاَّ أَنَّ إلغاءَها مع تقدُّمِها بعيدٌ؛ لأَنَّها إذا تقدَّمَتْ أُعْمِلَتْ؛ لأَنَّها تَدُّل على غايةِ اعتبارِ المُتَكلِّمِ بذكرِ الفعلِ. ولأَنَّهُ جازَ: "لَزيدٌ ضربْتَ" بفتحِ اللّامِ. "فزيدٌ": مبتدأٌ، و"ضربْتُ": فعلٌ وفاعلٌ. ولم يعملْ في زيدٍ؛ لأَنَّهُ ضعيفٌ بتأْخِيرِهِ. ولم يجزْ: "ضربْتُ أزيدٌ"؛ لأَنَّ الفعلَ يدلُّ على غايةِ القُوةِ؛ لوقوعهِ مُتَقدِّماً، فلم يَجُزْ إلغاؤُه. فقد بينْتُ أَنَّ الفعلَ إذا كانَ مُتَقدِّماً يكونُ أَقوى من كونِهِ مَتوسِّطاً. وإذا كانَ مُتَوسِّطاً أَقوى من كَونِه مُتَأخِّراً. فلهذا إلغاؤُها عند تَقدمِّها ضَعيفٌ، وعندَ تَوسُّطِها إعمالُها أَقوى من إلغائِها إذا كانَتْ مُتَقدِّمةً. وإذا كانَتْ متأَخّرةً إلغاؤُها أَقوى من إعمالِها إذا كانَتْ مُتَوسِّطَةً. قال الشاعرُ وقد هجا اللَّعينُ المِنْقَريُّ محمدُ بن روبةَ بن العجاج[1] بقصيدةٍ منها هذا البيتِ. تُوعِدُنِي أَيْ: تَخُونَنَي. الخَوَرُ: الضَّعيفُ، يعني: يفتخرُ عليَّ بإنشاءِ الأَراجِيزِ، وإنَّما لا أُنشئُ الأَراجيزَ لأَنِّي أَظنُّ اللُّؤمَ: وهو الخسَّةُ الخَوَرُ، وهو الضَّعفُ في إنشاءِ الأَراجيزِ. و"الأَراجيزُ" جمع أُرجوزَةٍ: وهي النَّوعُ من الشعرِ ورَويُّ هذه القصيدةِ وقَوافيها رَاءٌ مرفوعةٌ كما نقلَهُ المُصنِّفُ هنا. ورويُّها وقَوافيها لامٌ وهو:

إنّي أنَا ابن جلا إن كنْتَ تَعرِفُني يا رؤبَ والحيَّةُ الصمَّاءُ في الجَبلِ

أَبالأَرَاجِيزِ يا ابن اللؤمِ تُوعِدُني وفي الأَراجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ[2]

وليسَ في هذهِ الروايةِ استشهادٌ للمُصنِّفِ بل استشهادُه في الروايةِ الأُولى؛ لأَنَّ "خِلْتُ" وقعَ بينَ المُبتدأ وخبرِهِ، فأَلَغى "خِلْتُ" ورَفعَ "اللؤمُ" على الابتداءِ و"الخَوَرُ": عطْفٌ عليهِ. وفي الأَراجيزِ:

([1]) هو رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي (....- 145هـ) راجز من الفصحاء المشهورين ، كان أكثر إقامته في البصرة، أخذ عنه أعيان أهل اللغة وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة له ديوان : انظر ترجمته في وفيات الأعيان:303/2، والشعر والشعراء: 59/1، والمؤتلف والمختلف: 121، الأعلام: 34/3.

([2]) الاستشهاد على رواية " وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور" والبيت الذي بعدهما:

ما في الزآبر في رجليّ من عقل عند الرهان ولا أكوى من العفل....

فالقافية في الاستشهاد الراء والقصيدة لامية.

خبرُه مُقَدَّمٌ على "خِلْتُ". ويُلْغَى. يعني: يجوزُ أَنْ يُلْغى عملُ المَصْدرِ في هذهِ الأَفعالِ إذا وقعَ مُتَوسِّطاً أو مُتأَخِّراً كما يُلْغى عملُ هذهِ الأَفعالِ. وإذا وقعَ المَصدرُ مُتَقدِّماً فإلغاؤُها بعيدٌ كإلغاءِ الفعلِ إذا وقعَ مُتَقدِّماً. قال ابنُ الحاجبِ(1): إلغاءُ المَصْدرِ إنَّما كانَ بعيداً؛ لأَنَّ الفعلَ مُقَدَّرٌ فإعمالُ المصدرِ بمنزلة الفعلِ. / قولُه: إعمالُ الفعلِ وإلغاءُ المَصْدرِ بمنزلةِ إلغاءِ الفعلِ. وفي هذا الكلامِ حجة ضعيفة، وهي أَنَّ المُصَنِّفَ قالَ في الفعلِ: يجوزُ إعمالُها وإلغاؤُها، ولم يذكرْ في المصدرِ الإعمالَ بل اقتصرَ على قولِهِ: ويُلْغَى المصدرُ. والحكمةُ منهُ أَنَّه يُلْزِمُ إلغاءَ المصدرِ إذا وقعَ مُتَوسِّطاً أو مُتَأَخِراً. ولا يجوزُ إعمالُه في المُتَوسِّطِ والمُتَأَخرِ؛ لأَنَّه ذكرَ في المَصْدرِ أَنَّه لا يتقدَّمُ عليه معمولُه. قوله: متى زَيْدٌ ظَنَنْتَكَ ذَاهِبٌ. "متى" ظَرفُ الذَّاهبِ. و"زيدٌ" مبتدأٌ، و"ذاهبٌ" خبرُه. وظَنَّكَ منصوبٌ بأَنَّهُ مفعولٌ مُطلقٌ لفعلٍ مَحذوفٍ. وليس. بمعنى لا يجوزُ الإلغاءُ في غيرِ أَفعالِ القُلوبِ سَواءٌ كانَتْ الأَفعالُ مُتَوسِّطةً أَو مُتَأَخرةً؛ لأَنَّ المفعولَ الثاني ليسَ عبارةً عن الأَولِ حتّى يكونا مبتدأً وخبراً بعدَ الإلغاءِ. فإذا قُلْتَ: زيدٌ كَسَوْتُ جُبَّةٌ. برفعِ "زيد" و"جُبَّةٌ" لم يكنْ لرفعِهما وجهٌ؛ لأَنَّك لو جعَلْتَ "زيدٌ" مبتدأً، و"جُبَّةٌ" خبرُها، لم يفدْ مَعْنى.

فصل

ومِنْها أَنَّها تُعلَّقُ(2)، وذلِكَ عندَ: حُروفِ الابتدَاءِ، والاستفْهامِ، والنَّفْيِ. كقولِكَ: ظَنَنْتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ، وعَلِمْتُ أَزيدٌ عِنْدَكَ أم عَمروٌ، وأَيَّهم في الدَّارِ، وعَلِمتُ ما زيدٌ بمُنطلقٍ، ولا يكونُ التَّعلِيقُ في غَيْرِها.

ومِنْها أَنَّها تُعلَّقُ. التّعليقُ: جَعْلُ شَيءٍ بينَ شَيئينِ لا إلى هذا ولا إلى ذلكَ. وتَعليقُ هذه الأَفعالِ أَن تجعلَ بغيرِعملٍ في اللَّفظِ وبالعملِ في المَعْنى. والفرقُ بينَ التَّعليقِ والإلغاءِ أَنَّ الإلغاءَ عدمُ الإعمالِ مع جوازِه، والتَّعليقُ عدمُ الإعمالِ من غيرِ جوازِه، والذي يُعلِّقُ هذهِ الأَفعالَ كُلُّ ما لَه صدرُ الكلامِ نحوَ: "لامِ الابتداءِ"، و"الاستفهامِ"، و"النَّفي" فقولكَ: علمْتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ، "فعلمْتُ" تقتَضِي نصبَ المَفْعولينِ، و"لامُ الابتداءِ" تقتَضِي جعلَهما مبتدأً وخبراً فاقتضاها في اللفظِ ما اقتضاهُ "اللامُ"؛ لأَنَّ "اللامَ" أَقربُ إليها، وأعطاها في مَحلّها من الإعرابِ ما اقتضاه و"عَلِمْتُ". وكذلكَ البحثُ في "الاستفهامِ" و"النَّفي". ولا يكونُ(3). يعني: لا يجوزُ تَعليقُ فعلٍ غَيرَ أَفعالِ القُلوبِ؛ لأَنَّكَ لو علّقتَها لكانَ ما بعدَها مرفوعاً بالابتداءِ. ومفعولُ غَيرِ أفعالِ "القُلوبِ" ليسَ مبتدأ. أَلا ترى أَنَّكَ لو قلْتَ: أَعطيْتُ لزيدٍ درهمٌ، أو أَعطيتا زيدٌ درهمٌ، لم يكنْ لرفعِ "زيد" وجهٌ؛ لأَنَّه لا يصلحُ أَنْ يكونَ

---

(1) انظر: الإيضاح لابن الحاجب : 61/2.
وانظر أيضاً كتاب سيبويه: 63/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 86/7، وشرح ابن عقيل: 370/1-371.

(2) التعليق منزلة بين المنزلتين: منزلة الإعمال والإلغاء .

(3) انظر: ابن يعيش : 7/ 86، والمقتضب : 334/2.

"زيدٌ" مبتدأً، و"درهمٌ" خبراً. ويجوزُ تَعليقُ زيدٍ وما أَشبه ذلكَ مما يُشْبِه معناهُ من أَفعالِ القُلوبِ فتقولُ: عرفْتُ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ، أَيْ: عرفْتُ انطلاقَ زيدٍ. ووجدْتُ ضَالَّتي في الصحراءِ. "فضَالَّتي": مبتدأٌ، و"في الصحراءِ": خبرُه. وهو مثلُ: زيدٌ في الدَّارِ. فلو كانَ "العرفْتُ" و"وجدْتُ" مفعولٌ واحدٌ نَحوَ: عرفْتُ زيداً, وسَكَتَّ عليهِ أَو وجدْتُ ضالَّتِي، وسَكَتَّ عليهِ. لم يجزْ تعليقُه؛ لأَنَّك لو رفعْتَه لم يكُنْ بعدَهُ حتَّى يكونَ خبراً لِما قبلَهُ.

فصل

ومِنْها أنَّك تَجْمَعُ فيها بَينَ ضَميرَيَ الفَاعِلِ والمَفْعولِ فَتقولُ: عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً، ووَجَدْتُكَ فعلْتَ كذا، ورآهُ عَظِيماً.

وقد أَجْرتِ العَربُ "عَدِمتُ" و"فَقَدْتُ" مُجْرَاها فقالوا: عَدِمْتُنِي وفَقَدْتُنِي. وقال جِرَانُ العُوْدِ(1):

21- لَقَدْ كانَ لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي　　　وعَمّا أُلاقِي منهما مُتَزَحْزَحُ

ولا يَجوزُ ذلِكَ في غَيرِهما، فلا تَقولُ: شَتَمْتُنِي، ولا: ضَرَبْتَكَ، ولكن: شَتَمْتُ نَفْسِي، وضَرَبْتَ نَفْسَكَ

ومِنْها أَنَّك تَجْمَعُ. ومِنْها أَيْ: ومنْ خصائِصِ أَفعالِ "القُلوبِ" أَنّه يجوزُ أَنْ يكونَ ضميرُ فاعلِها ومَفعولِها لشخصٍ واحدٍ. ولا يجوزُ ذلكَ في غيرِها من الأَفعالِ لوجهينِ، أَحدِهما قولُكَ: "ضربْتُني" التاءُ الذي هو الفاعلُ، والياءُ في لفظةِ "تني" هي المفعولُ، كلاهُما ضميرُ نفسِك في اللَّفظِ والمَعْنى. وأمّا قولك: "ظَنَنْتُني مُنْطَلِقاً". فالياءُ هي مفعولٌ في اللَّفظِ دونَ المَعْنى؛ لأَنَّ ظَنَّكَ وقعَ على انطلاقِكَ لا على ذَاتِك، فإذا كانَ كذلك لم يجتمعْ ضميرُ الفاعلِ والمفعولِ في الحقيقةِ. والوجهُ الثَّاني: أنَّ اجتماعَ ضميرِ الفاعلِ والمفعولِ كثيرُ الوقُوعِ في أَفعالِ "القلوبِ"، وقليلُ الوقُوعِ في غيرِها؛ لأَنَّ الرجلَ / قلَّما يضربُ أَو يشتمُ نفسَه بل الأَكثُر وقوعُ أَفعالِ غَيرِ القُلوبِ على غيرِ الفاعلِ. فإذا كانَ الغالبُ وقُوعَها على غيرِ الفاعلِ يسبقُ الفَهْمُ إِلى أَنَّ المفعولَ غيرُ الفاعلِ. فإذا جمعَ أَحدٌ بينَ

---

(1) جران العود : لقب غلب على الشاعر حتى عرف به ، والشارح يذكر أن اسمه " مستورد" ، وقيل هو عامر بن الحارث بن كلفة أو كلدة شاعر جاهلي من بني ضنّة بن نمير بن عامر بن صعصعة ، ومعنى اسمه وقصة البيت ذكرهما الشارح . انظر ترجمته وأخباره في الشعر والشعراء : 605، والمفضل في شرح أبيات المفصل: 262، والاعلام: 250/3.

21- البيت من البحر الطويل.

- المعنى: لقد كان لي متزحزح وبعد عن الجمع بين الضرّتين، وعما يمكن أن ألاقي منهما من الأذى والمشقة ، ولم أثبت على ذلك ، بل أخطأت فجمعت بينهما فابتليت منهما بما ابتليت.

- والشاهد فيه : استعمال " عدمتني" كأفعال القلوب في الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول.

- والبيت لمستورد ، وهو له في معاني القرآن للفراء : 106/2، وشرح المرادي على التسهيل: 495 ، وشرح المفصل لابن يعيش: 88/7.

ضميري الفاعلِ والمَفْعولِ ويَفْهَمُ المُستَمِعُ أَنَّ ضميرَ المَفْعولِ غيَر الفاعِل، ويريدُ الفاعلُ بهِ نفسَه ولا يحصلُ غرضُ المُتكلِّمِ. قوله: عَلِمْتُني مُنْطَلِقاً. فالتَّاءُ للمتكلِّمِ وهو فاعلٌ، و"الياءُ" هو المفعولُ الأَولُ، و"مُنطَلِقاً" هو المفعولُ الثّاني. قوله: ووَجَدْتُكَ فعلْتَ كذا. فالتاءُ في المَوْضعينِ والكافُ كلاهما للمُخَاطَبِ. قوله: ورآهُ عَظِيماً. ضميرُ الفاعلِ في "رَأى" مُستَكِنٌّ. والهاءُ هو المفعولُ الأَوَّلُ، وعظيماً هو المفعولُ الثاني. وضميرُ الفَاعلِ والمَفْعولِ للغائبِ. وقد أُجْرِتِ. يعني: نسبةُ هذان اللفظانِ "بوجدْتُ" في جَوازِ اجتماعِ ضميرِ الفاعلِ والمفعولِ فيهما؛ لأَنَّهما ضِدانِ لوجدْتُ في المعنى. والعربُ تَحمِلُ النَّقيضِ على النَّقيضِ، كما تَحمِلُ النَّظيرَ على النَّظيرِ في وجهٍ آخرَ أَنَّ "فقدْتُ" بمعنى "لم أَجدْ"، وكذا "عَدِمْتُ". ويجوزُ أَنْ تجمعَ في "لم أَجد" أَنَّ ضميري الفاعلِ والمَفْعولِ، كذا هذا قالَ العلَّامةُ. وقال جِرَانُ العُوْدِ:. الجِرانُ: مُقَدَّمُ عُنْقِ البَعيرِ. والعُوْدِ "بضمِّ العين المهملة وسكونِ الواوِ": البعيرُ المُسِنُّ. و"جِرَانُ العُوْدِ" لقَبُ هذا الشّاعِرِ، واسمُه مُستَورد. و"كانَ" زائدةٌ. والتَّقديرُ: لقد عَدِمْتَني عن ضَرَّتيْنِ لي ولي مُتَزَحْزَحُ عَمَّا أُلاقِي مِنْهما يعني: هَلَكْتُ من مَشقَّةِ زَوجَتَي، ولي مُتزَحْزَحُ أَيْ: مُبْعَدٌ ومَنْفِيٌّ عنهما عمَّا أُلاقي مِنْهما من المَشُقَّةِ. وقد جمعَ في البيتِ بينَ ضَميري الفاعلِ والمَفْعولِ. ولا يجوزُ. يعني: لا يجوزُ اجتماعُ ضميري الفاعِلِ والمَفْعولِ في غيرِ أَفعالِ القُلوبِ وفي غَيرِ "عَدِمْتُ" و"فَقَدْتُ" بل يجعلُ ضميرَ المفعولِ لفظةُ "النَّفْسِ" نحوَ: ضربْتُ نَفْسي. وهذا إذا كانَ كلا الضَّميرينِ لشخصٍ واحدٍ كما تَقدَّمَ. فإنْ كانا لشخصَينِ، جازَ في جميعِ الأفعالِ. تقولُ: ضَرَبْتَني، بفتحِ الرَّاءِ، والتاءُ للمُخاطَبِ، والياءُ للمُتكلِّمِ. فلا مَانع من اجتماعِ هذينِ الضميرينِ.

ومن أصنافِ الفعلِ

"الأفعالُ الناقصةُ"

وهي: كانَ، وصَارَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسىَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وما زالَ، وما بَرِحَ، وما انفَكَّ، وما فَتِئَ، وما دامَ، ولَيْسَ.

يَدخُلْنَ دُخولَ أفْعَالِ القُلوبِ على المُبتدأ والخَبرِ، إلاّ أَنَّهنَّ يرفَعْنَ المُبتدأ، ويَنْصِبْنَ الخبرَ، ويُسَمَّى المرفوعُ اسماً، والمنصوبُ خبراً. ونُقْصانُهنَّ من حيثُ إنَّ نَحْوَ: ضَرَبَ وقَتلَ، كَلامٌ متى أخَذَ مَرْفُوعَهُ، وهَؤلاءِ ما لم يأخُذْنَ المنصُوبَ مَعَ المَرْفوعِ لم يكُن كَلاماً.

قوله: يَدخُلْنَ دُخولَ أفْعَالِ القُلوبِ. يعني: دُخولاً مثلَ دُخولِ أَفعالِ القُلوبِ يعني: كما أَنَّ أَفعالَ القُلوبِ تَعلَّق العلم أو الشَكَّ بذاتٍ على صفةٍ. فالذَّاتُ هي المَفْعولُ الأوَّلُ، والصّفةُ هي المَفْعولُ الثّاني. وكذلِكَ مَجيءُ "كانَ" وأخواتِها؛ لتقريرِ ذاتٍ على صفةٍ. فترفُع هذه الأَفعالُ تلكَ الذَّاتَ، وتَنصْبُ تلكَ الصِّفةَ. قوله: إلاّ أَنهنَّ يرفَعْنَ المُبتدأَ، ويَنْصِبْنَ الخبرَ. يعني: الأَفعالُ الناقصةُ وأَفعالُ

القُلوبِ مُتَّفقانِ في دُخولِهما على المُبتدأ والخبرِ، إلّا أنَّ أفعالَ القُلوبِ تَنْصِبُ المُبتدأ والخبرَ، وهذهِ الأفعالُ ترفعُ المبتدأ وتَنْصِبُ الخبرَ. وإنَّما ترفعُ المُبتدأ؛ لأنَّها مُسنَدَةٌ إليهِ في اللَّفظِ كما تُسْنَدُ سائرُ الأفعالِ إلى الفاعلِ. وإنَّما تَنْصِبُ الخبرَ؛ لأنَّ الخبرَ جزءٌ واقعٌ بعدَ المَرْفوعِ كان فهو من تَمامِ الكلامِ فأشبَه المفعولِ. وإنَّما سُمِّيَ المرفوعُ اسماً والمنصوبُ خبراً. ولم يسمَّ المرفوعُ فاعلاً والمنصوبُ مَفعولاً؛ لأنَّ هذهِ الأفعالَ ليسَ فيها حَدَثٌ يُسْنَدُ إلى الفاعلِ والمَفعولِ، وإنَّما تَدلُّ على الزَّمانِ / المُجرَّدِ دونَ الحَدَثِ. فإنْ قيلَ: سَلّمْنا أنَّهُ لا يمكنُ تَسمِيةُ المَرْفوعِ بالفاعلِ، والمَنْصوبِ بالمفعولِ، فلمَ يسمَّ المرفوعُ اسماً؟ والمَنْصوبُ خبراً؟. قلْنا: لا بُدَّ وأنْ يُسمَّى المرفوعُ والمنصوبُ باسمٍ حتّى يمكنُ العِبارةُ بهما. فسُمِّيَ المرفوعُ بالاسمِ والمَنْصوبُ بالخَبرِ اصطلاحاً منهم. قولُه: ويُسَمَّى المرفوعُ اسماً. أَيْ: اسمُ كانَ لا بُدَّ من إضافةِ المَعْمولِ إلى العاملِ. كما يُقالُ اسمُ كانَ وخبرُها، أو اسمُ صارَ وخبرُها. وكذلك جميعُ هذهِ الأفعالِ. ونُقْصانُهنَّ. يعني: سُمِّيَتْ هذهِ الأفعالُ أفعالاً ناقصةً؛ لأنَّ سائرَ الأفعالِ يتمُّ الكلامُ فيها بذكرِ الفعلِ والفاعلِ دونَ ذِكْرِ المَفْعولِ أو ذِكْرِ مفعولٍ لإكمالِ الإفادةِ؛ لا لأصلِ الإفادةِ، وهذهِ الأفعالُ لو اقتصرَ فيها بذكْرِ الفعلِ والمرفوعِ بها لا يفيدُ شيئاً أصلاً بل يحتاجُ إلى ذِكْرِ المَنْصوبِ حتّى يفيدَ معنىً. فإذا كانَتْ مُحتاجةً إلى ذِكْرِ المَنْصوبِ، وسائرُ الأفعالِ لا تحتاجُ إلى ذِكْرِ المَنْصوبِ. فَقُدِّمَتْ نقصانَ هذهِ الأفعالِ من هذه الوجهِ. وإنَّما تحتاجُ هذهِ الأفعالِ إلى ذِكْرِ المَرْفوعِ والمَنْصوبِ كليهما؛ لأنَّها تجيءُ لتَقْريرِ ذاتٍ على صِفَةٍ. فإذا كانَ وَضْعُها لتقريرِ ذاتٍ على صفةٍ فذِكْرُ الذّاتِ دونَ الصفةِ لا يفيدُ شَيئاً، كما أنَّ ذِكْرَ المُبتدأ بدونِ الخَبرِ لا يُفيدُ.

فصل

ولم يذكُرْ سيبويه[1] منها إلاّ: كان، وصارَ، وما دامَ، وليسَ. ثُمَّ قالَ: وما كانَ نَحوهنَّ من الفِعْلِ مِمّا لا يَسْتغني عن الخَبرِ، ومما يجوزُ أنْ يُلْحقَ بها: عادَ، وآضَ، وغَدا، وراح.

وقَدْ جاءَ "جاءَ" بمعنى "صارَ" في قَوْلِ العَربِ: ما جاءَتْ حَاجَتُكَ. ونَظِيرُهُ "قَعَدَ" في قَولِ الأعرابيِّ: أرهفَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ.

ولم يذكُرْ سيبويهُ. يعني: ليسَتْ هذهِ الألفاظُ منحصرةً بالألفاظِ المذكورةِ بل بألفاظٍ كثيرةٍ؛ لأنَّ سيبويه لم يَعدّها جميعَها بل ذكرَ منها هذهِ الألفاظَ الأربعةَ؛ لأنَّها أكثرُ استعمالاً. ثم قالَ: كُلُّ فعلٍ لا يتمُّ الكلامُ بذكْرِ مَرفوعِه دونَ منصوبِهِ فهوَ مثل "كانَ" في كونهِ ناقِصاً. ولكنَّ المُصنِّفَ ذكرَ ثلاثةَ عشرَ فعلاً؛ لأنَّها أكثرُ استعمالاً. وأكثرُ المُصنِّفينَ ذكرُوها في كُتبِهم. ومما يَجُوزُ. يعني: هذه الكلماتُ ملحقاتٌ "بكانَ" إذا كانَتْ لتقريرِ ذاتٍ على صفةٍ كقولِكَ: آضَ زيدٌ عالماً بمعنى صارَ، وعادَ بكرٌ غنيَّاً بمعنى "صارَ" أيضاً. وغدا خالدٌ كريماً بمعنى "أصبحَ"، وراحَ فاضلاً بمعنى

---

(1) انظر: كتاب سيبويه: 21/1.

"أمسى". فإن أرادَ بها حُدوثَ فعلٍ من شخصٍ ولم يردْ بها تقريرُ ذاتٍ على صفةٍ يكون من جُملةِ الأفعالِ التَّامَّةِ لا من الأفعالِ الناقِصةِ، كما تقولُ آضَ وعادَ زيدٌ من سفرِهِ أَيْ: رَجَعَ. و"غَدا" إذا مَشى في وقتِ الغداةِ. و"راحَ" إذا مَشى في وقتِ المَساءِ. وقَد جاءَ. يعني: جاءَ لفظةُ "جاءَ" بمعنى "صارَ" كقولِهم: ما جاءَتْ حاجتُك؟. ما: استفهاميَّةٌ وهي مُبتَدأٌ. و"جاءَتْ" بمعنى "صارَتْ" واسمُه فيهِ مُضْمَرٌ وهو ضَميرٌ. ما حاجَتُكَ: خَبرُه. والتَقديرُ: أنَّه حاجتُه جاءَتْ حاصلٌ أيْ: صارَتْ حاجتُكَ. قالَ أَبو سعيدٍ(1): لا نعرفُ "جاءَ" بمعنى "صارَ" إلا في هذهِ الكلمةِ، وهي كلمةٌ قالَها الخوارجُ لابنِ عباس حينَ أرسلَهُ عَليٌّ – رضي الله عنهما-إلى الخوارجِ يدعوهم إلى الطاعةِ. قولُهُ: أَرهَفَ شَفْرَتَهُ. أَيْ: حَدَّدَ سكينَهُ حتَّى قَعدَتْ أَيْ: صارَتْ مِثْلَ حَربةٍ .

فصل

وحَالُ الاسمِ والخَبرِ مِثْلُهما في بَابِ الابتداءِ من أَنَّ كَوْنَ المعرفَةِ اسماً والنكرةِ خَبراً حدُّ الكَلامِ.

ونَحْوُ قَولِ القَطاميّ(2):

-22 ولا يكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوَدَاعا

وقَوْلُ حَسَّانٍ(3):

-23 يَكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ ومَاءُ

وبَيْتُ الكتابِ(1):

---

(1) هو أبو سعيد السيرافي النحوي سبقت الترجمة له انظر: ص72.

(2) القطامي: هو عمير بن شييم التغلبيّ .

-22 البيت من البحر الوافر .

- المعنى:أراد : قفي حتى أودّعك وأسلّم عليك قبل أن نتفرّق، ثم تذّكر ما سيلاقيه بعد الفراق من وحشة فراقها فدعا بأن لا يكون الوداع له منها في موقف من المواقف ، كأنه قال : قفي ودّعينا إن عزمت على فراقنا ، ولا كان منك الوداع لنا في موقف.

- والشاهد فيه: أنَّهُ جعلَ النَّكرةَ اسمَ كانَ وهو "موقفٌ"، وجعلَ المعرفةَ خبرَها وهو "الوداعَ"، وفيه شاهد آخر على أن العرب قد تجيء بألف الإطلاق الشعر عوضاً عن الهاء.

- والبيت لعمير بن شييم (القطامي)، وهو في كتاب سيبويه: 331/1، والمقتضب: 94/4، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه:444/1، والإيضاح في شرح المفصل: 69/2 .

(3) هو حسَّان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري، الخزرمي شاعر الرسول – صلى الله عليه وسلم - فضل الشعراء بثلاث: كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي في النبوة، وشاعر اليمن كلّها في الإسلام، مات نحو سنة. 50 هـ.

- انظر ترجمته في الشعر والشعراء : 223، الأغاني 134/4، الخزانة 111/1.

-23 البيت من الوافر.

- المعنى:كأن في أنيابها خمراً من بيت رأس مزاجها عسل وماء ، أو كأن عليها طعم تفاح غضّ ، شبه طعم رضا بها بطعم خمر قد مزجت بعسل وماء، أو بطعم تفاح غضّ.

- والشاهد فيه: أَنَّهُ نَصَبَ مِزاجَها وهو معرفةٌ على أَنَّهُ خبرُ كانَ ورفَعَ عسلٌ وهو نَكرةٌ على أَنَّها اسمُها، و"يأْتي" علَّتُهُ.

- والبيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: 71 ، وفي كتاب سيبويه:23/1، ومعاني القرآن للفراء:215/3، والكامل: 74/1، والمقتضب: 92/4، وابن السيرافي في شرح المفصل: 50/1، والرضي في شرح الكافية: 294/2.

-24 أظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حِمَارُ

من القَلبِ الذي يُشَجِّعُ عليهِ أَمْنُ الإلْبَاسِ.

ويَجِيئانِ مَعْرِفَتَيْنِ معاً، ونكرتَيْنِ، ويَجِيءُ الخبرُ جُملةً ومُفْرداً بِتَقاسيمِها.

وحالُ الاسمِ. الضميرُ في "مِثلُها" يعودُ إلى الحالِ؛ لأَنَّ الحالَ مُؤنَّثةٌ. يعني: حالُ الاسمِ والخَبرِ في بَابِ "كانَ" وأخواتِها كحالِ المُبتدأ والخَبرِ، يعني: كما أَنَّ المعرفةَ والنَّكرةَ إذا اجتمعتَا يجبُ أن تُجْعلَ المعرفةُ مبتدأً، والنكرةُ خبراً. فكذلكَ تجعلُ / المعرفةَ اسمَ كانَ والنكرةَ خَبرَها. قولُهُ: حدُّ الكَلامِ. " حدُّ " مرفوعٌ خبرُ أنَّ. والمرادُ بالحَدِّ ههنا الأَصلُ يعني: جَعْلُ اسم كانَ معرفةً وخبرها نكرةً أَصلُ الكلامِ، وقد ذُكِرَتْ عِلَّتُهُ في المُبتدأ والخَبرِ. ونحوَ قولِ: أولُ البيتِ يعني:

قفي قبلَ التفرُّقِ يا ضِباعاً[2] ولا يَكُ موقفٌ منكَ الوَداعا

القُطامي[3]: بضمِّ القافِ اسمه عُمير بن شييم ، وضِباعةُ: اسمُ الحبيبةِ. فحذفَ "التاءَ" للتَّرخيمِ، وألحقَ العينَ ألفَ إطلاقِ الشعرِ. وحذفَ النُّونَ من "ولا يَكُ" للتَّخفيفِ تَشْبيهاً لها بحرفِ العِلَّةِ السّاقطةِ للجَزْمِ يعني: قفي لحظةً لآخذَ من النظرِ إليكِ حظاً لِمَنْ دعا. وقالَ: لا تجعلِ اللهَ وقولكَ للوداعِ بل أبعدَ اللهُ تفرُّقَنا. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّهُ جعلَ النَّكرةَ اسمَ كانَ وهو "موقفٌ"، وجعلَ المعرفةَ خبرَها وهو "الوداعَ". ويأْتي عليهِ وهوَ قولُ حَسّانٍ وأوّلُ البيتِ:

كأنَّ سُلافةً[4] من بيتِ رأسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ

على أنيابِها أو طعمَ غَضٍّ من التُّفاحِ هَصَّرهُ اجتناءُ

هَصَّرهُ: احتَساهُ. السُّلافةُ: الخمرُ الخالِصَةُ التي تتخذُ من ماءِ العنبِ. بيتُ رأسٍ: موضعٌ بالشامِ، تُنسَبُ الخمرةُ الجيدةُ إليهِ. على أنيابِها أيْ: على أَسنانِ المَعشوقةِ. قولُهُ: أو طَعمِ غَضٍّ: هذا عطفٌ على سُلافةَ، الغَضُّ: الطَريُّ الجَديدُ. هَصَّرهُ بتشديدِ الصادِ أيْ: إمالةُ، الاجتناءُ أخذُ الفاكهةِ من الشجرِ يعني: ريقُ هذهِ المرأةِ يشبه خمرَ هذا المَوْضعِ مِزَاجُها عَسَلٌ وماءٌ أو يشبه طَعْمَ تُفّاحٍ غضٍّ هصَّرهُ الجانِي الغَضّ إلى نفسهِ، أَيْ أمالَهُ إِلى نفسِه؛ ليلتقِطَ التُّفاحَ من الشَّجرِ يعني التَّفاح الغَضّ،

([1]) بيت الكتاب (كتاب سيبويه)هو لثروان بن فزارة العامري كما ذكر الشارح.

24- البيت من البحر الوافر.

- المعنى: لا يبالي إنسان منهم أهجيناً كان أم غير هجين ، ولا يفكر من ولده من الناس.

- والشاهد فيه: . أَنَّه جعلَ "أَمَّكَ" وهي معرفةٌ خَبرَ كانَ، وجعلَ الضميرَ المُستَتِرَ في "كانَ" اسمَها، وهي نكرةٌ؛ لأَنَّه يعودُ إلى "ظَبيٌ".

-والبيت لثروان العامري، وهو له في: كتاب سيبويه: 23/1، والمقتضب : 94/4، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه:227/1، والخزانة:231/3.

([2]) ضباع: مرخم ضباعة ، وهي بنت زفرين الحارث الكلابي ، خاطبها ؛ لأنه كان أسيراً في بيت أبيها .

([3]) القطامي: هو عُمير بن شييم التغلبيّ، أبو سعيد، شاعر إسلامي فحل مقلّ مجيد، كان نصرانياً ثم أسلم وهو ابن أخت الأخطل، عرف بالقطامي، وهو لقب الصقر ويلقب أيضاً بصريع الغواني. مات نحو سنة 130 هـ.

- انظر ترجمته في: الشعر والشعراء : 609، الخزانة 370/2، الأعلام 88/5.

([4]) وفي رواية: كأنَّ سبيئة ، وهي الخمر أيضاً.

والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّهُ نَصَبَ مِزاجَها وهو معرفةٌ على أَنَّهُ خبرُ كانَ ورفَعَ عسلٌ وهو نَكرةٌ على أَنَّها اسمُها، و"يأْتي" علَّتُهُ.

وبيتُ الكتابِ:. أوَّلُ البيتِ:

فإِنَّكَ لا تُبالِي بعدَ حَوْلٍ أَظبيٌ كانَ أُمَّكَ أَم حمارُ

فَقَدْ لَحِقَ الأَسافلُ بالأَعالي ومَاجَ اللُّؤمُ واختَلَطَ النِجارُ

قائلُ هذا الشعرِ: ثَرْوانَ بن فزارةَ بن عبدِ يَغوثٍ(1) يُخَاطِبُ أحداً على ضَرْبِ المثالِ ويقولُ: إذا مَضَى حولٌ على حَمْلِك وولَدَتْك أُمُّكَ، لا تبالي أَنَّ أَمَّك كانت ظبياً أو حماراً يعني: لا يطلبُ الناسُ الأَصلَ الخالصَ بل اختلطَ الأَصلُ اللئيمُ بالشَّريفِ ولحقَ الدنيءُ بالشَّريفِ، أَرادَ "بالأَسافلِ" من ليسَ لهُ مَنْصِبٌ، وأَرادَ "بالأَعالِي" أَصحابَ المَناصِبِ. ماجَ: أَيْ اختَلَطَ الشَّريفُ، والنِجارُ: الأَصلُ، يعني: يُزوِّجُ الشَّريفُ بنتَهُ من الوَضِيعِ ولا يُبالي، والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه جعلَ "أَمَّكَ" وهي معرفةٌ خَبرَ كانَ، وجعلَ الضميرَ المُستَتِرَ في "كانَ" اسمَها، وهي نكرةٌ؛ لأَنَّه يعودُ إلى "ظَبيٌ". من القَلبِ. من القَلبِ مُتَعلِّقٌ بقولِه: "ونحوَ قَولِ القَطامِيّ" يعني: ذلك البيتُ وما بعدَهُ من جُملةِ ما قلَبَتْهُ العربُ عن أَصلِهِ أَيْ: خالَفَتْ أَصلَ الكلامِ في جَعْلِ النَّكرةِ اسماً والمَعْرِفةِ خَبراً. يُشجِّعُ عليهِ. أَيْ: تَجوِّزَه أَمنَ الإلباسِ هذهِ المُخَالفَة يعني: لأَجلِ أَنَّ مقصودَ الكلامِ معلومٌ ولا يَخْفَى على أَحدٍ مَقْصودُه وجَوَّزَ هذه المُخالفةَ، ولجوازِهِ عِلَّةٌ أُخرى وهي تصحيحُ الوَزْنِ والقافيةِ. ويَجيئانِ. يعني: اسمُ كانَ وخبرُها كالمُبتدأ والخَبرِ في أَنَّهما قد يكونانِ مَعْرفتينِ، وقد يكونانِ نكرتينِ، والخبرُ يكونُ مُفْرداً وجملةً فعليَّةً واسميّةً وشَرطيَّةً وظَرفيَّةً كما ذَكرَ في خَبرِ المُبْتَدأ(2)، والضَّميرُ في" بتَقَاسيمِها" يعودُ إلى الجُملةِ يعني: التّقسيماتُ الأَربعةُ في جملةٍ إذا وقعَتْ خبراً. يجيءُ ههنا / مثالُ مَعْرفتينِ: كانَ زيدٌ المُنْطَلِقَ، مثالُ نكرتينِ: كانَ رجلٌ طريفٌ قائماً، ولا يكونُ اسمُ كانَ نكرةً إلا حيثُ يجوزُ أَنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً كما ذكرَ في المبتدأ(3)، ويجوزُ في الشِّعرِ وإنْ لم يَكُنْ في تلكَ المَواضِعِ.

فصل

و"كانَ": على أَربعةِ أَوجُهٍ:

نَاقِصَةٌ- كما ذكر-.

(1) وهو ثروان بن فزارة بن عبد يغوث بن زهير بن ربيعة بن عمرو ، شاعر مخضرم ينتهي نسبه على عامر بن صعصعة ، وفد إلى الرسول – صلّى الله عليه وسلم- ومدحه ، عدّه ابن حجر في الإصابة من الصحابة، انظر أخباره في : الإصابة : 199/1، والخزانة: 230/3.

(2) انظر : المكمل في شرح المفصل – قسم الأسماء ، تحقيق د. علي الشروش: 92.

(3) انظر: المكمل في شرح المفصل – قسم الأسماء ، تحقيق د. علي الشروش: 91.

وتَامَّةُ بمعنى: "وَقَعَ" وَ"وُجِدَ"، كَقْولِهم: كانَتِ الكَائِنَةُ، والمقدور كائِنٌ، وقولُهُ تَعالى: "كُنْ فَيكونُ"(1).

وزَائِدةٌ في قَولِهم: إنَّ من أَفْضلِهم كانَ زَيداً. وقالَ(2):

25- جِيَادُ بَني أَبِي بَكْرٍ تَسامَى   على كانَ المُسوَّمةِ العِرَابِ

ومِنْ كَلامِ العَرَبِ(3):

وَلَدتْ فَاطِمَةُ بنتُ الخُرْشُبِ(4) الكَمَلَة من بَنِي عَبْسٍ لَم يُوجَدْ كانَ مِثْلُهم. والّتي فيها ضَميرُ الشَّأنِ.

وقولُهُ عَزَّ وجل: "لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ"(5) يَتَوجَّهُ على الأَرْبَعةِ. وقِيلَ في قولِهِ:

26- بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها

إنْ "كَانَ" فيه بمعنى: "صَارَ".

وكانَ. مثالُ "كانَ" الناقصةَ: كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً، وكانَ قبلَ دخولِ "كانَ" على المُبتدأ والخَبرِ: زَيْدٌ منطلقٌ. في هذا الكلامِ إثباتُ الانطلاقِ لزيدٍ من غيرِ أَنْ تُعيِّنَ زماناً، فلمَّا دخلَتْ عليهما "كانَ" تَعيَّنَ الزَّمانُ. فقولك: زيدٌ مُنْطَلِقٌ، فيهِ بيانُ انطلاقِ زيدٍ في الزمانِ الماضي. وفي قولكَ: يكونُ زيدٌ منطلقاً، بيانُ انطلاقِ زيدٍ في زمانِ الحالِ أو الاستقبالِ. ولا تدلُّ "كانَ" الناقصةَ على الحدثِ. وربَّما يعمُّ لفظُ "كانَ" جميعَ الأَزمانِ، نحو: وكانَ اللهُ غفوراً رحيماً. لا يجوزُ أَنْ تكونَ "كانَ" هنا للزَّمانِ

---

(1) سورة الأنعام : 73.

(2) قال صاحب الخزانة: 33/4: " وهذا البيت على شهرته وكثرة تداوله لم أقف له على خبر" ، وقال النعساني في المفضل في شرح المفصل، والشنقيطي في الدرر: " هذا الشاهد لم يعرف العلماء له قائلاً".

25- البيت من البحر الوافر .

- المعنى: إن جياد هؤلاء القوم تفوق وتفضل الخيل المسومة ، أو العربية المطهمة، أو: أن أشراف هؤلاء القوم وساداتهم يبذلون سائر الأشراف ويظهرون بفضلهم عليهم.

- والشاهد فيه: أنّه أدخلَ "كانَ" بينَ الجارِّ والمَجْرورِ. وتركَ المجرورَ على خبرِه فدلَّ على أَنَّ "كانَ" زائدةٌ.

- والبيت بلا نسب ، وهو في الخزانة : 33/4، وشرح ابن عقيل: 251/1، والرضي في شرح الكافية: 293/2.

(3) هذا مثل عربي قديم، وهو في مجمع الأمثال: 349/2، والمقتضب: 116/4، والكامل: 133/1، والإيضاح في شرح المفصل:2/ 73، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 100.

- والشاهد فيه:الكَمَلَةَ: مفعولُ "ولدَتْ" وهي جمعُ "كاملٍ". ومِثْلُهم: مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه؛ لقوله: لم يوجدْ. وكانَ زائدة

(4) وهي فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، أنمار بغيض بن ريث بن غطفان ، وكان يضرب المثل بها في الإنجاب ، فيقال: "أنجب من بنت الخرشب"، وزوجها : زياد بن عبدالله بن ناشب العبسي ، والمراد بالكملة الجماعة ، وهو جمع كامل، كحافد وحفدة ، والمراد أن هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالفضل والكمال ، انظر مجمع الأمثال : 2/ 249، والمقتضب: 4/ 116 .

(5) سورة ق : 37.

26- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: يصف المطيّ بسرعة السير ، فإنها – في سرعة سيرها- كالقطا التي تركت بيوضا صارت أفراخاً، فهي تمشي مسرعة لتدرك أفراخها. فأضاف "قطا" إلى " الحزن" لأنه يكون قليل الماء ، فتكون قطاه أكثر عطشاً، فإذا أراد الماء ، كان سريع الطيران.

- والشاهد فيه: استعمال "كان"بمعنى "صار".

- والبيت لأبن أحمر ، وهو له في الإيضاح في شرح المفصل: 74/2 والرضي في شرح الكافية: 293/2، والخزانة: 31/4، واللسان (عوض، كون).

الماضي؛ لأَنَّ صفاتَ الله تعالى قديمةٌ أَزليّةٌ أَبديّةٌ. لا تكونُ في زمانٍ دونَ زمانٍ بل تعمُّ جميعَ الأزمانِ. وأَمَّا "كانَ" التَّامَّةُ فتَدُلُّ على الزمانِ الحدثِ كسائرِ الأفعالِ. فتقتَضي فاعلاً ولا تقتَضي خبراً، كقولِهم: كانَتْ الكائنةُ أَيْ: حدثَتْ الحادثةُ ووقعَتْ الواقعةُ. وقوله تعالى: كُنْ فيكونُ. أَيْ: إذا أَمرَ اللهُ شيئاً وقالَ له: "كُنْ" أَيْ: "أُحدُثْ"، فيكونُ أَيْ: يحدُثُ. وزائدةٌ. و"كانَ" الزائدةُ التي وجودُها وعدمُها سَواءٌ، لا يفيدُ شيئاً إلا التأْكيدَ. في قولهم: إنَّ من أَفضلِهم كانَ زيداً. فكانَ زائدةٌ لا اسمَ لها ولا خبرَ. وقال. وفي بعضِ النُّسخِ[1]: سَراةُ بني أَبي بكرٍ تَساموا، بواوٍ ساكنةٍ. والسَّراةُ يحتَملُ أَنْ تكونَ جمعَ سَريٍّ، وهو السَّيدُ، وهو جمعٌ نادرٌ. ويُحتَملُ أَنْ تكونَ جمعَ السَّاري من سَرا يَسْري[2]. وإذا صارَ سَيّداً فهوَ سارٍ. وجمعُهُ سَراةٌ. وأَصلُه: سَرَوَةٌ، كضَاربٍ وضَرَبَةٌ، فقُلِبَتْ الواوُ أَلفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها.

وفي بعضِ النُّسخِ[3]:

جِيادُ بني أَبي بكرٍ تَسامى.

الجِيادُ "جمعُ جَوادٍ": وهو الفرسُ السَّريعُ العدوِ. وتَسامى إذا ارتفعَ. المُسَوَّمَةِ التي جُعِلَ عليها علامةٌ وتُرِكَتْ في المَراعِي. العِرَابِ: الخَيلُ التي أَصلُها كريمٌ يعني: نَفِيسٌ. فعلى روايةِ "سَراة"[4] معناه: سَاداتُ هذه القبيلةِ يركبونَ العُرُبَ من الخيلِ. وعلى روايةِ جِياد معناها: الخيلُ الجِيادُ التي بهذهِ القبيلةِ تُفَضَّلُ على عِرَابِ غَيرِهم من القبائلِ. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنّه أَدخلَ "كانَ" بينَ الجارِّ والمَجْرورِ. وتركَ المجرورَ على خبرِه فدلَّ على أَنَّ "كانَ" زائدةٌ. ومن كَلامِ. الكمَلَةَ: مفعولُ "ولدَتْ" وهي جمعُ "كاملٍ". ومِثْلُهم: مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه؛ لقوله: لم يوجدْ. وكانَ زائدةٌ. والتي. يعني: النوعُ الرابعُ من أَنواعِ "كانَ" أَنْ يكونَ اسمُها "ضميرَ الشأْنِ". والحديثُ والأمرُ والحالُ والقصَّةُ كُلُّها بمعنى واحدٍ. فإنْ أُريدَ بهِ ضميرُ الشَأْنِ. والحديثُ الأَمرُ يكونُ ذلكَ الضميرُ مذكراً؛ لأَنَّ هذهِ الثلاثةَ مُذَكَّرٌ. وإنْ أُريدَ به الحالُ والقصّةُ يكونُ ذلكَ الضميرُ مُؤنَّثاً؛ لأَنَّ الحالَ والقصّةَ مُؤنثٌ. وهذا شَيءٌ مُتعلقٌ بنيّةِ المُتَكلِّمِ، وخَبرُ هذا الضميرِ لا يكونُ إلاّ جملةً. ويُذْكَرُ هذا الضميرُ تَعظيماً لشأْنِ تلكَ الجُملةِ التي هي الجزاءُ. وهذا النوعُ أَيضاً ناقصةٌ إلا أَنَّ خبرَها لا يكونُ ضميراً في اللفظِ؛ لأَنّها / جملةٌ. ولهذا الضميرِ ستَّةُ أَحكامٍ لا تكونُ في غيرِه من الضّمائرِ، الأَولُ: أَنْ يكونَ غيرَ عائدٍ إلى مذكورٍ. والثاني: أَنْ يمتنعَ إظهارُه البتَّةَ. والثالث: أَنَّه لا يجوزُ أَنْ يَعطِفَ عليه أو يبدل منه أو يؤكد. والرابعُ: أَنْ لا يُفَسّر بمفردٍ بل بجملةٍ فعليّةٍ أو اسميّةٍ. والخامسُ: أَنْ لا يجوزَ أَنْ يتقدَّمَ

---

(1) المقصود بالنسخ هنا نسخ المفصل.

(2) انظر اللسان(سري)

(3) الرواية التي اعتمد عليها الزمخشري ، ولكن الشارح فصل الحديث في الرواية الثانية وهي : سُراةُ بني أبي بكرٍ تساموا .

(4) إذن هذا يرجح المعنى الأول: جمع سري وهو السيد.

عليه مُفَسِّره يعني: لا يتقدَّمُ خبرُ "كانَ" إذا كانَ بمعنى "ضميرِ الشأْنِ". لا يُقالُ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ كانَ، بل يُقالُ: كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً. والسادسُ: أَنْ لا يكونَ في الجملةِ المُفَسِّرةِ ما منها إلى ضميرِ الشأْنِ، مثالُه: كانَ زيدٌ منطلقٌ. أَيْ: كانَ الشأنُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ، واسمُ "كانَ" فيها مُضْمَر وزيدٌ: مبتدأٌ، ومُنطلِقٌ: خبرُهُ. والجملةُ مَحلُّها نَصبٌ بأَنَّها خبرُ "كانَ". وتقولُ: كانَتْ زيدٌ منطلقٌ أَيْ: كانَتْ الحالُ أو القصّةُ زيدٌ منطلقٌ. والإعرابُ ما ذكرْناه. وقوله تعالى. يعني: "كانَ" في هذه الآيةِ يَحتمِلُ أَربعَ احتمالاتٍ، أَحدها: أَنْ تكونَ ناقصةً. وحينئذٍ "قلبٌ" اسمُها وخبرُها لفظةُ "له". والثانية: أَنْ تكونَ تامَّةً. وحينئذٍ "قلبُ" فاعلُها، ولفظةُ "له" مُتَعلِّقٌ بها أَيْ: لمَنْ حصلَ قلبُه. والثالثة: أَنْ تكونَ زائدةً. وحينئذٍ "قلبٌ" مبتدأٌ، و"له": خبرُهُ. والرابعة: أَنْ يكونَ ضميرَ الشأْنِ، وحينئذٍ اسمُها مُضْمَرٌ فيها، و"قلبٌ" مبتدأٌ، و"له" خبرُه والجملةُ خبرُ "كانَ" في الوجُوهِ الأَربعةِ، هذه الجملةُ صِلةُ "مَنْ". والقَلْبُ ههنا بمعنى العَقْل أَيْ: لمَنْ لَهُ عقلٌ. وقيلَ معناه: لمَنْ له قلبٌ حيٌّ. وقِيلَ لمَنْ له قلبٌ مُتدبِّرٍ أَيْ: مُتَفكِّرٌ في الفرقِ بينَ الحقِّ والباطل. وقِيلَ. التيهاءُ: الباديةُ التي يتيهُ فيها الماشي. القَفْرُ: الخَالي. الحَزْنُ: (الطير)القلبُ يعني: لنا مفازةٌ تُسرعُ بها المَطِيُّ كما يُسرِعُ هذا الطيرُ إلى بيوضِها بعدَ أَنْ صارَتْ فِراخاً، يعني: إسراعهُ إلى الأَفراخِ أشدُّ من إسراعهِ إلى البيضِ. والتقديرُ: كانَتْ بيوضُها فِراخاً، و"كانَتْ" هذه هي الناقصةُ. ولكنَّ الاختلافَ فيها في المعنى. ولم يجزمْ المُصنِّفُ القولَ بأَنَّها بمعنى "صارَ" بل ذكرَهُ بلفظِ "قِيلَ". فالحاصلُ أَنَّ "كانَ" على خَمسةِ أَوجهٍ[1]، خَامسُها بمعنى "صارَ".

فصل

ومعنَى صَارَ الانتقالُ. وهُوَ على ذَلِكَ على اسْتِعْمَالَيْنِ:

أَحَدُهما كقولُكَ: صار الفَقِيرُ غَنياً، والطِّينُ خَزَفاً.

والثَّانِي: صَارَ زَيدٌ إلى عَمروٍ، ومنه: كُلَّ حَيٍّ صَائرٌ للزَّوَالِ.

ومعنى صارَ. يعني: صارَ تكونُ "ناقصةً" و"تامّةً". فالناقصةُ أَنْ تجيءَ لتقريرِ انتقالِ ذاتٍ من صفةٍ إلى صفةٍ. كقولك صارَ الفقيرُ[2] غَنيَّاً أَيْ: انتقلَ من حالِ الفَقرِ إلى حالِ الغِنى. والتّامةُ أَنْ تجيءَ لانتقالِ ذاتٍ من مكانٍ إلى مكانٍ أو مِنْ ذاتٍ إلى ذاتٍ، كقولِكَ : صارَ زيدٌ إلى بلدٍ[3] كذا، أَيْ: انتقلَ من مكانٍ كانَ فيهِ إلى هذا المكانِ. والثاني: صار زيدٌ من عمروٍ إلى بكرٍ. أَيْ: انتقلَ من عمروٍ إلى بكرٍ. وكُلُّ حَيٍّ صَائرٌ للزَّوَالِ. أيْ: راجعٌ ومُنْتقلٌ من خبرِ الوجودِ إلى خبرِ العَدَمِ.

---

(1) "لكان" خمسة في : م .
(2) زيد في : ص .
(3) ساقط في : م .

و"الّلام" في للزَّوالِ بمعنى "إلى". والتّامةُ لا تقتَضِي خبراً بل تَقْتضِي فاعلاً ومفعولاً. قولُك: صارَ زيدٌ إلى عمروٍ، "فزيدٌ": فاعلُها، و"إلى عمرو" مفعولُها.

فصل

و"أَصْبَحَ" و"أَمْسَى" و"أَضْحَى" على ثَلاثَةِ مَعانٍ: أَحَدُها أَنْ تَقْرِنَ مَضْمونَ الجُملةِ بالأوقاتِ الخَاصَّةِ التي هي الصَّباحُ والمَساءُ والضُّحى على طريقَةِ "كَانَ".

والثَّاني أَنْ تُفيدَ مَعْنَى الدُّخُولِ في هذه الأوقاتِ كأظْهَرَ وأَعْتَمَ، وهي في هذا الوَجْهِ تَامَّةٍ، يُسْكَتُ على مَرْفُوعِها. قالَ عبدُ الوَاسِعِ بنُ أُسَامةَ[1]:

27- ومن فَعَلاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إذَا اللَّيلَةُ الشَّهباءُ أَضْحَى جَلِيدُها.

والثَّالثُ: أَنْ تَكونَ بمعنى "صَارَ" كَقولِكَ: أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنيّاً، وأَمْسى أَميراً. وقال عَدِيُّ بنُ زَيدٍ[2]:

28- ثُمَّ أَضْحَوْا كأنَّهم وَرَقٌ جَـ فَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ

وأصبحَ وأَمسى. قَرَنَ يَقْرِنُ إذا اتَّصلَ شَيءٌ بشَيءٍ، يعني: هذه الكلماتُ الثلاثُ تكونُ ناقصةً وتامةً وبمعنى "صارَ". الأَولُ: "النَاقصةُ". وهي أن يكونَ لها اسمٌ وخبرٌ. وحصولُ الخَبرِ يكونُ في هذهِ الأوقاتِ. كما تقولُ: أَصبحَ زيدٌ غَنيّاً، أَيْ: حصلَ غِناهُ في هذا الصباحِ دونَ غيرِه من الأَوقاتِ. قوله: مَضْمونَ الجملةِ. / أرادَ بالجملةِ "زيدٌ غَنيّاً". وأرادَ "بمضمونِها" حصولُ الغِنى لزيدٍ في هذهِ الأوقاتِ الخاصَّةِ. يعني: في وَقْتِ الصّباحِ إذا قلْتَ: أَصبحَ. وفي وَقْتِ المَساءِ، إذا قلْتَ: أَمسَى. وفي وَقْتِ الضُّحى، إذا قلْتَ: أَضحى. والباقي من الأَوقاتِ مُتعلقةٌ بقرن. قوله: على طريقةِ "كانَ". يعني:

---

(1) نسبه الزمخشري – هنا – إلى عبد الواسع بن أسامة وتبعه شراح كتابه، وقال الشنقيطي في الدرر: 85/1: "لم أعثر على قائله" ولم أعثر على ترجمة له في المراجع التي توفرت لديّ.

27- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: إن من عادته البالغة في قرى الضيف زمن الشدة والجدب.

- والشاهد فيه: قوله: أَضحى جليدُها، فإنّه رفعَ الجليدَ واكتفى بهِ ولم يذكرْ خبراً أَيْ: دخلَ الجليدُ في وَقْتِ الضُّحى.

- والبيت لعبد الواسع وهو له في شرح المفصل لابن يعيش:103/7، والإيضاح في شرح المفصل:76/2، والمفضل في شرح أبيات المفصل: 266، وهمع الهوامع:116/1.

(2) وهو عدي بن زيد العبادي التميمي ، شاعر فصيح ، كان من دهاة الجاهليين ، يحسن العربية والفارسية ، كان ترجمان كسرى فعظم أمره عنده ، وكان يسكن الحيرة، وكان نصرانياً وكذلك أمه وأبوه وأهله، ولايعد من الشعراء الفحول

- انظر أخباره في الشعروالشعراء : 150، والخزانة: 184/1، وشعراء النصرانية: 439/4.

28- البيت من البحر الخفيف .

- المعنى: إن هؤلاء الملوك الذين ذكرهم في الأبيات السابقة أبادتهم صروف الأيام وفرّقت جماعتهم ، فصاروا كأنهم ورق شجر يبس ،ففرقته أيدي الرياح.

- والشاهد فيه : قوله: أَضْحَوْا. فإنَّ معناهُ: صارُوا مثلَ وَرقٍ جَفَّ. وليسَ معناهُ: صارُوا في وَقْتِ الضُّحى مثلَ وَرقٍ دونَ غيرِه من الأَوقاتِ .

-والبيت لعدي بن زيد ، وهو له ديوانه:90، وفي عيون الأخبار 115/3، وشرح المفصل لابن يعيش: 105/5.

كون هذهِ الأفعالِ ناقصةً مثل كَونِ "كانَ" ناقصةً، أَيْ: في أَنْ جميعَها لا يتمُّ إلّا بخبرٍ، وفي أَنَّ "كانَ" تَدلُّ على حُصُولِ تلكَ الصفةِ لزيدٍ في زمانِ الماضِي إذا ذُكِرَتْ بلفظِ "كانَ" وفي زمانِ الحالِ أَو الاستقبالِ إذا ذُكِرَتْ بلفظِ "يكونُ". فكذلكَ هذه الأفعالِ كُلُّ واحدٍ يختصُّ حصولُ الصفةِ لاسمِها في الوقتِ المَذْكورِ من الصَّباحِ والمَساءِ والضُّحى. والثاني. يعني: النوعُ الثاني أَنْ تكونَ تامةً، وحينئذٍ يكونُ معناها الدخولُ في هذهِ الأَوقاتِ. ويكونُ الاسمُ الذي بعدَها فاعلُها ولا يحتاجُ إلى خبرٍ كقولكَ: أَظهرَ زيدٌ. أَيْ: دخلَ في[1] وَقْتَ الظُّهرِ. أَعتَمَ أي[2] دخلَ في وَقْتَ العَتْمةِ، وهي العِشاءُ الأَخيرةُ. وقالَ. الشّهباءُ: البيضاءُ. الجَليدُ، بالجيمِ والدَّالِ المُهملةِ: مما يسقطُ من السماءِ في ليالي الشتاءِ مِمَّ يشبهُ الثلج. وسَمَّى تلكَ الليلةَ بالشَهباءِ[3]؛ لبياضِ الصَّحاري من الجَليدِ يعني: أفعالُ الحسنةِ كثيرةٌ ومن جُملتِها أَيْ: أَحسنُ الضِّيافةِ في لَيالٍ يبقى جليدُها إلى وَقْتِ الضُّحى لا يذوبُ من كثرَتهِ يعني: في لَيالي الشّتاءِ، وخَصَّ لَيالي الشّتاءِ بالضّيافةِ؛ لأَنَّ الضّيافةَ في الشّتاءِ أَشدُّ. والمرادُ بالاستشهادِ: قوله: أَضحى جليدُها، فإنّه رفعَ الجليدَ واكتفى بهِ ولم يذكرْ خبراً أَيْ: دخلَ الجليدُ في وَقْتِ الضُّحى. والثالث. والفرْقُ بينهنَّ إذا كُنَّ بمعنى صارَ وبينهنَّ إذا كُنَّ نَواقصَ مُتَعلِّقٌ بِنيّةِ المُتكلِّمِ. فإنْ أَرادَ حصولَ الغنى مثلاً في وَقْتِ الصَّباحِ دونَ غيرِه "فأَصبحَ" تكونُ ناقصةً. وإنْ أَرادَ أَنَّهُ صارَ غَنيَّاً بعدَ الفَقْرِ في أَيْ وَقْتٍ كانَ من غَيرِ أَنْ يكونَ مُخْتَصَّاً بالصَّباحِ "فأَصبحَ" تكونُ بمعنى "صارَ". والفرقُ بينَهما في هذا المعنى لا في العَمَلِ بل عملُهما واحدٌ. وقالَ عَديٌّ. يعني: عَدِمَ أُولئكَ القومُ، وتفرقُوا كأَنَّهم ورقُ شجرٍ جَفَّ، فأَلْوَتْ بهِ الصَّبَا والدَّبُورُ أَيْ: ذهبَتْ به ريحُ الصَّبا والدَّبُور[4]. والمرادُ بالاستشهادِ: قوله: أَضْحَوْا. فإنَّ معناهُ: صارُوا مثلَ وَرقٍ جَفَّ. وليسَ معناهُ: صارُوا في وَقْتِ الضُّحى مثلَ وَرقٍ دونَ غيرِه من الأَوقاتِ .

فصل

و"ظَلَّ" و"باتَ": على مَعْنَيَيْنِ:

أَحدُهُمَا: اقْتِرانُ مَضْمونِ الجُملةِ بالوَقْتَيْنِ الخاصَّيْنِ على طَرِيقَةِ "كَانَ". والثَّانِي كَيْنُونَتُهُما بمعنى "صَارَ" ومنْهُ قولُهُ تعالى: "وإذا بُشِّرَ أَحَدُهُم بالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدَّاً وهُوَ كَظِيمٌ"[5].

وَظلَّ وباتَ. أَرادَ بالوقتينِ النّهارَ والليلَ. فالنهارُ لظَلَّ والليلُ لباتَ. قالَ أَبو سعيدٍ[6]: ظَلَّ زيدٌ قائماً. معناهُ: مَضَى عليهِ النَّهارُ وهو في القِيامِ. وباتَ مَضَى عليهِ اللّيلُ وهو في القِيامِ أَو غيرِه من الأَفعالِ يعني: ظَلَّ وباتَ استُعمِلا ناقصتينِ، وبمعنى صارَ تقول: ظَلَّ زيدٌ قائماً. فإنْ أَردْتَ به كونَهُ

(1) ساقط في : م .
(2) زيادة في : ص .
(3) شهباء في: م .
(4) انظر اللسان(حرجج)
(5) سورة النحل/ 58.
(6) هو أبو سعيد السيرافي

قائِماً في وَقْتِ النَّهارِ دونَ الليلِ "فظَلَّ" تكونُ ناقصةً. وإنْ أَردْتَ بهِ أَنَّهُ صارَ ذا قيامٍ من غيرِ أَنْ يريدَ تَخْصيصَ قيامِه بليلٍ أو نهارٍ. و"ظَلَّ" تكونُ بمعنى "بلغَ". وكذلك بحثُ باتَ. قولـه تعالى: "وإذا بُشِّرَ أَحدُهم بالأُنثى ظَلَّ وجهُهُ مُسودّاً وهو كَظيمٌ". إذا قِيلَ لأَحدٍ من الكُفَّارِ: وُلِدَتْ لكَ بنتٌ غَضِبَ من كَراهةِ البناتِ / بحيثُ يصيرُ وجهُه أَسودَ من الغَضَبِ وهو كظيمٌ أيْ وهو ممتلىءٌ من الكَظْمِ وهو الغَيظُ .

فصل

والَّتي أَوائِلها الحَرْفُ النَّافِي في مَعنىً واحدٍ، وهو استمرارُ الفَعْلِ بِفَاعِلِهِ في زَمانِهِ، ولِدُخُولِ النَّفْيِ فيها على النَّفْيِ جَرَتْ مُجْرَى كَانَ في كَونِها للإيجابِ ومِنْ ثُمَّ لَمْ يَجزْ: ما زالَ زيدٌ إِلَّا مُقِيماً، وخُطِّيءَ ذو الرُّمَّة(1) في قَوْلِهِ:

29- حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً

ويَجِيءُ مَحْذُوفاً مِنْها حَرفُ النَّفيِ، قَالَتْ امرأَةُ سَالِمِ بِن قُحْفَان(2):

30- تَزالُ حِبَالٌ مُبْرَماتٌ أعُدُّهَا

وقالَ امرؤُ القَيسِ(3):

---

(1) هو غيلان بن عقبة العدويّ، أبو الحارث، ذو الرمة، شاعر مجيد ، من عشاق العرب ، صاحب ميَّة ، أكثر شعره تشبيبٌ وبكاء على الأطلال، من أحسن أهل الإسلام تشبيهاً ، مات سنة(117هـ).
- أنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 437، خزانة الأدب: 106/1 الأعلام: 124/5.

29- البيت من البحر الطويل. وأضاف الشارح عجزه .
- والشاهد فيه :أنه أخطأ ذو الرُّمَّةِ في قولهِ: لا تَنْفَكُّ إلاَّ مُناخةً. وهذا باطلٌ؛ لأَنَّ معناهُ حينئذٍ "تَنفكُّ عن مناخِها". وهذا فاسدٌ؛ لأَنَّ المقصودَ من البيتِ بأنَّه يغيبُ على مَناخِها أو السيرِ.
- المعنى: إن هذه الابل ما تزال مناخة على الجوع ، أو سائرة في الأراضي المقفرة ، يريد : أنها لا تخلو من أحد هذين الأمرين.
- والبيت لذي الرُّمة في ديوانه: 1419 ، وكتاب سيبويه: 458/1، والرضي في شرح الكافية: 296/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 107/7.

(2) اسمها " ليلى" وقال البغدادي في الخزانة : وسالم بن قحفان لم أقف له على خبر ولا على زوجته ليلى . انظر الخزانة:48/4، وحاشية ديوان الحماسة لأبي تمام: 373/2 .

30- البيت من البحر الطويل .
-المعنى: تقول : حلفت يميناً لا أزال أعدّ الحبال للجمال وأهيئها لها أبداً . وكان سالم – فيما يقول النعساني في المفضل- رجلاً كريماً يهب الجمال ، فقال لها يوماً : عليّ الجمال وعليك الحبال، فأنشدته ذلك.
- والشاهد فيه : . أنَّها حَذَفَتْ في شِعْرِها لفظةَ "لا" من قَولِها: تَزالُ. والتقديرُ: لا تزالُ.

- والبيت لليلى بنت مرداس زوجة سالم بن قحفان، وهو لها في شرح المفصل لابن يعيش: 109/7، والخزانة: 48/4، والمفضل في شرح أبيات المفصل: 267، وديوان الحماسة لأبي تمام:273/2.

(3) سبقت الترجمة له .

31- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: يقول: فقلت للحبيبة: والله لا أبرح ولا أزال قاعداً عندك وإن قطع الأعداء والرقباء رأسي ومفاصلي ، ولا أنصرف عنك وإن قتلوني في حبك.

- والشاهد فيه : أَنَّهُ حذفَ لفظةَ "لا" من قوله: "أَبْرَحُ". والتقديرُ: ولا أَبْرَحُ.

31- فَقُلْتُ يمين اللهِ أبرحُ قَاعِداً

وقالَ(1):

32- تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيي ت بِهالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وفي التَّنْزِيلِ: "تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ"(2).

والتي في أَوائِلِها. يعني: من أَخواتِ "كانَ" ما في أَوَّلِهِ حرفُ النَّفي لا تأْتي إلاَّ ناقصةً مثلَ "كانَ" الناقصةِ. وتلكَ الكلماتُ: "مازالَ ومافَتِئَ وما بَرِحَ وما انفكَّ". فإِنَّ لفظةَ "ما" في هذهِ الكلماتِ نَفْيٌ. ولاتزالُ مثلَ ما زالَ وهو استمرارُ الفعلِ بفاعلِه في زمانهِ يعني: معنى هذهِ الكلماتِ دَوامُ الفعلِ المَذْكورِ. فاسمُه في زمانِ إمكانِ بَقاءِ ذلكَ الفعلِ لاسمِهِ، كما تقول: ما زالَ زيدٌ مُقِيماً أَيْ: ثَبَتَ له القيامُ مدةَ حياتِه أَو مدةَ كونِه في الدَّارِ. وما يريدُ بِهِ المُتكلمُ من الأَزمنةِ وأَرادَ بالفعلِ الخبرَ، وأَرادَ بالفاعلِ الاسمَ. وأَرادَ بزمانِهِ زمانَ إِمكانِ بقاءِ ذلكَ الخَبرِ لاسمهِ. قولِه: ولدُخولِ النَّفي فيها على النَّفي.... إلى آخره. يعني: "زالَ" نَفْيٌ؛ لأَنَّ معناهُ لم يَثْبتْ بمكانهِ. ومعنى "بَرِحَ" هكذا. ومعنى "فَتِئَ": تَرِكَ. ومعنى "انفكَّ": انفصلَ. فمعنى هذه الكلماتِ عدمُ الثَّباتِ. فإِذا أُدخلَ حرفُ النَّفي عليْهِنَّ يزولُ عنهنَّ النَّفيُ الذي كانَ قبلَ دُخولِ حرفِ النَّفي. وإذا زالَ معنى النَّفي بَقِي الإثباتُ. وحينئذٍ يكونُ معناها الإثباتُ كلَفظةِ "كانَ". قوله: ومِنْ ثُمَّ لَمْ يَجزْ ما زالَ زيدٌ إلاَّ مُقِيماً. يعني: هذا الكلامُ لغوٌ؛ لأَنَّ لفظةَ "إلَّا" يجيءُ للإثباتِ بعدَ النَّفي. فإذا دخلَتْ لفظةُ "إلَّا" بَطُلَ لفظةُ زالَ زيدٌ مُقيماً. وهنا لغوٌ؛ لأَنَّ في هذا نَفيُ القيامِ لزيدٍ. وخُطِّئَ. وباقي البيتِ:

على الخَسْفِ أو تَرْمي بها بلداً قَفْرَا

"الحَراجِيجُ" بالحاءِ المهملةِ وبالجيمِ من جمعِ حُرْجُوجٍ: وهي الناقةُ الطويلةُ. وقيلَ: الضَّامرةُ. الخَسْفُ: سُوءُ الحالِ يعني: هذه الإبلُ لا تنفكُّ عن هاتينِ الحالتينِ. وهما إمَّا لمناخٍ في أَوطانِها على

- والبيت لأمرئ القيس في ديوانه: 32، وذكر الشارح عجزه ، وهو من قصيدة مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهو في كتاب سيبويه: 2/ 147، ومعاني القرآن للفراء: 54/2، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 220/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش: 110/7، 37/8.

(1) قال البغدادي في الخزانة : 47/4:" نسبه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأمثال لخليفة بن براز، وكذا قال العيني في شرح الشواهد الكبرى وخليفة بن براز شاعر جاهلي ، وهكذا قال صاحب الخزانة ، ولم أعثر لخليفة على خبر في المراجع التي وقفت عليها.

- انظر : الخزانة 48/4، والمفضل في شرح أبيات المفصل:268.

32- البيت من مجزوء الكامل .

- المعنى: لا تزال تسمع بأنه مات فلان ومات فلان ما دمت على قيد الحياة ، وسيظل الأمر كذلك حتى تموت ، وللمرء آمال كثيرة والموت دونه.

- والشاهد فيه: قوله:"تنفكّ". والتقديرُ: "لا يَنْفكّ"

- والبيت له في : الإنصاف في مسائل الخلاف: 284/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 7 /109، والخزانة: 47/4، وهمع الهوامع: 111/1.

(2) سورة يوسف/ 85.

سُوءِ الحالِ من عَدَمِ العَلَفِ أو السَّيرِ في المَفازَةِ الخاليةِ من النباتِ يعني: تلحقُها المَشَقَّةُ. "وخُطِّـىءَ" بضمِّ الخاءِ وكَسرِ الطاءِ وتَشديدِها إذا نُسِبَ إلى الخَطأ. يعني أخطأَ ذو الرُّمَّةِ في قولِهِ: لا تَنْفَكُّ إلاَّ مُناخةً. وهذا باطلٌ؛ لأنَّ معناهُ حينئذٍ "تَنفكُّ عن مناخِها". وهذا فاسدٌ؛ لأَنَّ المقصودَ من البيتِ بأَنَّه يغيبُ على مَناخِها أو السيرِ. وقيلَ: "على الخَسْفِ": خبرُ "لا تَنفَكُّ". وإلَّا مُناخَةً ليسَ خبرَ "تَنْفكُّ" بل حالٌ من الضميرِ في "تنفكُّ". والتقديرُ: على تَنفكُّ على سُوءِ الحالِ إلاَّ مُناخَةً أَيْ: إلاَّ في حالِ كَونِها مُناخَةً يعني أبداً على سُوءِ الحالِ من السَّيرِ الكثيرِ إلاّ إذا كانَتْ في وَطنِها. فإنَّها حينئذٍ تَستريحُ. وعلى هذا التأْويلِ صَحَّ الكلامُ؛ لأَنَّهُ حينئذٍ لا تزلُ لفظةُ "إلاّ" بمعنى: لا تنفكُّ. وقالَ المُصنِّفُ في الحَواشِي[1]: "لا تنفكُّ" تامةً، وليسَ لها خبرٌ أَيْ: لا تفارقُ هذهِ الإبلُ أوطانَها تلحقُها الإناخةُ في المَراحِ على سُوءِ الحَالِ؛ لعدمِ العَلَفِ أو السَّيرِ في المَفَاوِزِ القفْرِ. وعلى هذا التأْويلِ، تَصحُّ المسألَةُ أيضاً؛ لاستقامةِ المَعْنى. ويَجيءُ. يعني: هذهِ الكلماتُ قد يُحذَفُ منها حرفُ النَّفي. فيقالُ: تَزالُ. والتقديرُ: لا تَزالُ. وكذلكَ باقي الكلماتِ. والدليلُ على أَنَّ حرفَ النفي مُقدَّرٌ فيها أَنَّ هذهِ الكلماتِ لا تُستعملُ إلّا معَ حرفِ النَّفي، فإذا لَزِمَ استعمالُها مع حرفِ النَّفي إذا لم يَكُنْ حرفُ[2] النّفي في اللّفظِ يعلم أنَّها مرادةٌ في التَّقدير. قالَتْ امرأةٌ:. "قُحْفانَ" بضمِّ القافِ. قصةُ هذا الشعرِ، أَنَّ سائلاً أَتى زوجَ هذهِ المرأةِ فأعطاه / بعيراً. وقالَ لزوجتهِ: هاتِي حبلاً لنربطَ بهِ البعيرَ. فجاءَتْ بحبلٍ ثم أَعطى السائلَ بَعيراً آخرَ. وقال لزوجتِهِ: هاتي حبلاً آخرَ لهذا البعيرِ. فجاءَتْ بحبلٍ آخرَ ثم أَعطاه[3] بَعيراً آخرَ[4]. فقال لها: هاتِي حبلاً لنربطَ بهِ[5] هذا البعيرَ. فقالَتْ: ما بَقِيَ عندي حبلٌ فقال لها[6] زوجُها: عليَّ الجِمالُ وعليكِ الحِبالُ. فرمَتْ بخمارِها إلى السائِلِ وقالَتْ: اجعلْهُ حبلاً واربطْ بهِ بعيرَكَ. وقالت:

حلفْتُ يميناً يا ابنِ قُحْفَانَ بالذي ... تَكفَّلَ بالأَرزاقِ بالسهلِ والجَبَلِ

تزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أعدّها ... لها ما مَشى يوماً على خُفِّه جَمَلُ[7]

"مُبْرَماتٌ" أَيْ: مُحكماتُ الفتلِ. "أَعُدُّها" أي: "أُهَيِّئها لها" أَيْ: للإبلِ التي تُعطيها السائلينَ. "ما" في[8] "ما مَشى": ظَرفٌ مَحلُّه نَصْبٌ أَيْ: مُدَّةَ مَشي الإبلِ، أَيْ: أبداً. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّها حَذفَتْ في شِعْرِها لفظةَ "لا" من قَولِها: تَزالُ. والتقديرُ: لا تزالُ.

وقال امرؤُ القيسِ:. وباقي البيتِ.

---

(1) الحواشي كتاب لـ(الزمخشري) .
(2) ساقط في : ص .
(3) أعطى السائل : في: ص .
(4) ساقط في : م .
(5) ساقط في : م .
(6) زيادة في : ص .
(7) في رواية : الجمل .
(8) ساقط في : م .

ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي(1)

"الأَوْصَالُ" جمعُ "وِصْلٍ" بكسرِ الواوِ: وهو المِفْصَل ، وقالَتْ: ابعدْ عَنّي كيلا يطَّلعَ علينا أَحدٌ. فقلْتُ لها: لا أُفارقُكِ، وإنَ قطعَ أَهلُ الحيِّ رأْسِي وأَعضائِي. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّهُ حذفَ لفظةَ "لا" من قوله: "أَبْرَحُ". والتقديرُ: ولا أَبْرَحُ.

وقال: امرؤ القيس. والبيتُ الثاني:

والمرءُ قد يرجو الرَّجا ءَ مُؤَ مِّلاً والموتُ دونَهُ

قد كانَ يقرأُ أَبو بكرٍ الصديقُ- رضيَ اللهُ عنه-(2) كثيراً هذينِ البيتينِ. ومعناه: يا أَيُّها الإنسانُ لا تزالُ تسمعُ يُقَالُ لكَ: ماتَ فلانٌ وماتَ فُلانٌ حتّى تكونَ مثْلَهُ أَيْ: مثلَ ذلكَ الميِّتِ حتّى تموتَ. والمرءُ قد يرجو الحياةَ والغِنى وغيرَهما مما تشتهيهُ النَّفْسُ، والموتُ دونَهُ، يعني: الموتُ أقربُ إلى الشخصِ من وصولِه إلى ذلكَ الرَّجاءِ، يعني: يموتُ قبلَ أَنْ يصلَ إلى مرادِه. والمرادُ بالاستشهادِ: قوله:"تنفكّ". والتقديرُ: "لا يَنْفكّ". وفي التّنزيلِ. وباقِي الآيةِ(3): "حتّى تكونَ حَرَضَاً أو تكونَ من الهالكينِ". الحِرْضَ: الذي أَرادَ بِهِ الحُزْنُ. يقولُ أَولادُ يعقوبَ له: أَبداً تذكرُ يوسفَ عليهما السلامُ، وتبكي له حتّى تصيرَ ضَعيفاً أَو تَموتَ. والمرادُ بالاستشهادِ: "تَفْتَؤا". والتقديرُ: "لا تَفْتَؤا".

فصل

و"ما دامَ" تَوْقِيتٌ للفِعْلِ في قَوْلِكَ: أَجْلِسُ ما دُمْتَ جَالساً، كأَنكَ قُلْتَ: أَجْلِسُ دَوامَ جُلوسِكَ. نَحْوَ قَوْلِهم: آتِيكَ خُفوقَ النَّجْمِ، وَمقدَمَ الحَاجِّ، ولذلكَ كانَ مُفْتَقِراً إلى أن يُشْفَعَ بكلامٍ لأَنَّهُ ظَرفٌ لا بدّ لَهُ مِمَّا يَقَعُ فيهِ.

"وما دام". يعني: "ما" في "ما دامَ" ليسَ للنَّفِي بل مَصْدريّة. ودامَ: فعلٌ ماضٍ. و"أَجلسُ" بفتحِ الهمزةِ همزتُه للمُتكلِّم. والتقديرُ: أَجلسُ دوامَ جُلوسِكَ. و"دوامُ": مصدرٌ منصوبٌ على الظَّرفِ أَيْ: مُدَّةَ جُلوسِكَ وزَمانِ جُلوسِكَ. نحو قَولِهم:. كما أَنَّ "خُفوقَ" و"مَقْدَمَ" مصدرانِ منصوبانِ أَتيا مَقامَ الظَّرفِ. فكذلك "ما دامَ" تقديرُه: دوامُ، وهو مصدرٌ منصوبٌ على الظَّرفِ. وتقديرُه: خُفوقُ النَّجمِ وَقْتُ طُلوعِ الشّمسِ. وتقديرُ: مَقْدمُ الحَاجِّ زَمانُ قُدومِهم. ولذلك. يعني: ولأَجلِ ما دامَ ظَرفٌ مُستقلٌّ بنفسِه. لا تقولُ: ما دامَ زيدٌ مُقيماً، وتسكتُ، بل لا بُدَّ وأَنْ يسبقَهُ أَيْ: يُضمُّ إِليه ما يتمُّ ويَصيرُ به كلاماً؛ لأَنَّ "الظَّرفَ" مفعولٌ فيهِ. والمفعولُ فيهِ لا بُدَّ له من عاملٍ، مِثلَ أَنْ تقولَ: أَقِمْ ما دامَ زيدٌ

(1) ساقط في : ص .
(2) زيادة في : ص .
(3) سورة يوسف /85 .

مُقيماً. وأجلسُ ما دمْتَ جَالساً. فقولُكَ: ما دامَ زيدٌ مُقيماً، تقديرُه: مُدَّةَ إقامةِ زيدٍ. "مُدَّةَ": منصوبٌ على الظّرفيّةِ، عاملُها قولَكَ: أَقِمْ. وقولُكَ: ما دُمْتَ جَالِساً. تقديرُهُ: مُدَّةَ جُلوسِكَ، وعامِلُه "أَجلسُ" .

فصل

و"لَيْسَ" مَعْناهُ نَفْيُ مَضْمونِ الجُمْلةِ في الحَالِ، تَقولُ: لَيْسَ زَيدٌ قائماً الآنَ، ولا تقول: لَيْسَ زَيدٌ قائِماً غَداً. والذي يُصَدِّقُ أَنَّهُ فِعْلٌ لُحوقُ الضَّمائِر، وتَاءِ التأنيثِ سَاكنةً بِهِ، وأَصْلُه: لَيِسَ، كَصِيدَ البَعِيرُ.

و"لَيْسَ". أَرادَ بالجملةِ اسمَ ليسَ وخبرَها. يعني لفظةُ / "ليْسَ" تنفي حصولَ الخَبرِ عن اسمِها في الحالِ. تقولُ: ليْسَ زَيدٌ قائماً الآنَ، نفَتْ القيامَ عن زيدٍ في الحالِ. ولا يجوزُ: ليْسَ زيدٌ قائِماً أمسِ ولا غداً. وقيلُ: يجوزُ نَفْيُ الاستقبالِ والماضِي بها؛ لأَنَّ ليْسَ معناها مُطْلَقُ النَّفي. وعلَّةُ من قالَ: لا يجوزُ نَفْيُ الماضِي والاستقبالِ بها أنَّها موضوعةٌ لنفي الحالِ، فلا يَتعدّى ما وُضِعَتْ له. والذي. يعني: اخْتُلِفَ في أَنَّ "ليْسَ" فعلٌ أو حرفٌ. والذي عليهِ الجمهورُ أَنّهُ فعلٌ، بدليلِ لحوقِ الضَميرِ المَرْفوعِ المُتَّصلِ به، ولُحُوقُ هذهِ الضَّمائرِ من علاماتِ الفعلِ. تقولُ: ليسَ، ليسا، ليسُوا، ليسَتْ، ليسَتا، لسْنَ، لسْتُ، لسْتُما، لسْتُم، لسْتِ، لسْتُما، لسْتُنَّ، ليسَتْ، لسْنا. ولا تَجيءُ "ليْسَ" و"ما دامَ" بغيرِ الماضي. وأَمَّا "كانَ" وباقِي أَخواتِها يتصرفُ في الماضي والمُضارعِ والأَمرُ والنهي، إلَّا "ما زالَ" و"ما انفَكَّ" و"ما فَتِئَ" و"ما بَرِحَ" فإنَّه لا يجيءُ مِنْهنَّ الأَمرُ والنَّهيُ. ودليلُ من قالَ أَنْ "ليْسَ" حرفٌ؛ لعدم تصرفِهِ في المُضَارعِ والأَمرِ والنَّهي، وأَنَّه ليسَ فعلٌ على هذا الوَزْنِ، وأَنَّهُ لا يَدلُّ على زَمانٍ مُعَيَّنٍ كَسائرِ الأفعالِ. واختارَ أبو عَليٍّ هذا القولَ. وأَصلُه. يعني: أَصلُه "لَيِسَ" بكسرِ الياءِ على وَزْنِ "صَيِدَ" فأُسكِنَتْ الياءُ؛ لأَنَّها ضعيفةٌ لعدمِ تَصرفِهِ في المُضَارعِ والأَمرِ والنَّهي. وأَنَّه لَيْسَ فعلٌ على هذا الوزنِ. وأَنَّه لا يدلُّ على زَمانٍ مُعَيَّنٍ كَسائرِ الأَفعالِ. واختارَ أَبو عليّ(1) هذا القولَ أَيْ: ومعنى "صَيِدَ البَعيرُ" إذا التصقَتْ عُنقَه من داءٍ بحيث حتّى إذا دارَ جَنْبُه لا يَقْدِرُ على الالتفاتِ يَميناً ويَساراً.

فصل

وهذه الأَفْعالُ في تَقْديم خَبَرِها على ضَرْبَيْنِ، فالتي في أَوَائِلها ما يَتقدَّم خَبرُهَا على اسمِها لا عَلَيْها، وما عَدَاها يَتَقدَّمُ خَبرُها على اسْمِها، وعَليها.وقد خُولِفَ في "لَيسَ" فَجُعِلَ من الضَّربِ الأَوَّلِ، والأَوَّلُ هو الصَّحِيحُ.

---

(1) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الذي يعرف بأبي على الفارسيّ، والفسوي نسبة إلى "فسا"، إحدى مدن فارس. أخذ العربيّة عن: الأخفش الصغير، والزجاج، وابن السّراج، وأخذ عنه: ابن جني. كان إمام العربيّة في عصره، عرف بشدة عنايته بالقياس. من مصنفاته: التكملة في النحو. مات سنة 377 هـ.
- انظر ترجمته في: المنصف: 344/3، إنباه الرواة: 273/1، معجم الأدباء: 232/7، بغية الوعاة: 496/1.

وهذه الأفعالُ. يعني: خبرُ "كانَ" وجميعُ أَخواتِها يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ على اسمِها، بلا خلافٍ. وأمَّا في تَقدُّمِ خَبرِها على أنفسِها. ففيه تَفْصيلٌ. ففي "ما زالَ" و"ما انْفَكَّ" و"ما فَتِئَ" و"ما بَرِحَ" لا يجوزُ تقديمُ خبرِها على أَنفسِها؛ لأَنَّ في أَولِها حرفَ النَّفي. وحرفُ النَّفي لهُ صدرُ الكلامِ. فلو تقدَّمَ عليها خبرُها لبَطُلَتْ صَدارتُها. وفي و"ما دامَ" أَيضاً لا يجوزُ تَقدُّمُ خَبرُها عليها؛ لأَنَّ "ما" مصدريَّةٌ، وخَبرُها معمولُ المَصْدرِ. ومَعْمولُ المَصْدرِ لا يتقدَّمُ عليهِ. وأَمَّا "كانَ" وبَقِيَّةُ أَخواتِها غيرَ ما ذكرْنا(1)، وغيرَ "ليسَ" يجوزُ تَقديمُ خَبرِها على أَنفسِها؛ لأَنَّ خبرَها مُشبَّهٌ بالمفعولِ. وكما أَنَّ تقديمَ المَفْعولِ على الفعلِ جائزٌ، فكذلكَ ههنا. وأَمَّا "ليسَ" فسيأْتِي فيهِ خِلافٌ، وأجازَ "ابن كَيسان"(2) تَقديمَ خَبرِ ما في أَوَّلهِ حرفُ النَّفي قالَ: لأَنَّ النفيَ إذا دخلَ صارَ كالمثبتِ. فصارَ كلفظةِ "كانَ". وقد خُولِفَ. أَرادَ بالضّربِ الأَوّلِ: ما في أوّلهِ لفظةُ "ما" أَو لفظةُ "لا"، يعني قالَ الكوفيونَ(3): إنَّ لفظةَ "ليسَ" لا يجوزُ تقديمُ خَبرِها على نَفْسِها؛ لأَنَّها ضعيفةٌ؛ لعدمِ تَصرُّفِها. فهي كما زالَ. قولهُ: والأَوّلُ هو الصَّحيحُ. يعني بالأَولِ: الأَلفاظُ التي هي غيرُ الأَلفاظِ التي في أَوَّلِها "ما"؛ لأَنَّهُ قالَ: وما عَداها أَيْ: وما عَدا ما في أَوّلَهِ "ما" يجوزُ تقديمُ خَبرِها على نَفْسِها. وفي هذا اللفظِ "ليسَ" داخلةٌ يعني: ومذهبُ البصريينَ أَنَّ لفظةَ "ليسَ" كلفظةِ "كانَ"؛ لأَنَّه فَعلٌ.

فصل

وفَصَلَ سيبويهُ في تَقْديمِ الظَّرفِ وتَأْخيرِه بينَ اللّغوِ منه والمُسْتقرِّ، فاستُحسِنَ تقديمُهُ إذا كانَ مُسْتقراً نحوَ قولِك: ما كانَ فيها أَحدٌ خيرٌ منكَ. وتأْخِيرُه إذا كانَ لغواً نحوَ قولك: ما كانَ أَحدٌ خيراً منكَ فيها. ثم قال: وأَهلُ الجَفاءِ يَقْرؤونَ: "ولمْ يكنْ كُفؤاً له أَحدٌ"(4).

وفَصَلَ سيبويهُ(5). أَرادَ بالظَّرفِ اللّغوَ ما لمْ يكنْ خَبراً. وبالظَّرفِ المُسْتَقرِّ: ما كانَ خَبراً. وإنّما استُحسِن تقديمُ المُسْتَقرِّ؛ ليدلَّ تقديمُه على أَنَّه خبرٌ وليسَ بفضلةٍ، واستُحسِنَ تَأْخيرُ ما هو لَغوٌ؛ ليدلَّ تأْخيرُه على أَنَّه فضلةٌ. وليسَ بخبرٍ. فقولُك: ما كانَ فيها / أَحدٌ خيرٌ منك. فخيرٌ منك: صفةُ أَحدٍ. ولفظةُ "فيها": خبرٌ مُقدّمٌ على الاسمِ. وفي المَسأَلةِ الثانيةِ: "خيراً" هو الخبرُ. ولفظةُ "فيها" لغوٌ أَيْ:

(1) يقصد : ما زال ، ما انفك ، ما فتئ، ما برح.
(2) ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، حفظ المذهبين البصري والكوفي؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، كانت له اليد الطولى في تعليم النَّحو. مات سنة 299 هـ، وقيل: بل سنة 320 هـ. انظر ترجمته في: مراتب النحويين 138، إنباه الرواة: 57/3، بغية الوعاة: 18/1.
(3) انظر ابن عقيل في شرحه على الألفية: 240/1، والمقتضب : 87/4 .
(4) سورة الإخلاص/ 4.
(5) انظر كتاب سيبويه: ا/ 26-27.

مفعولٌ فيهِ، وليسَتْ بخبرٍ. قالَ: ثم قالَ: أيْ: قالَ سيبويه وأهلُ الجَفاءِ[1] أيْ: أَهلُ الباديةِ يَقْرؤونَ: ولم يكنْ كفوْاً له أَحدٌ. يعني: القراءةُ المعروفةُ[2] تقديمُ "له كَفْوْاً" مع أَنَّ "له" ظَرفٌ غيرَ خَبرٍ بل الخبرُ "كُفوْاً". وعلى قياسِ سيبويه: استحسانُ تَأْخيرِ "لَهُ" على الاسمِ والخَبرِ؛ لأنَّه فضلةٌ، ولكنَّهُ قُدِّمَ هنا؛ لأنَّه مُهمٌّ؛ لأَنَّهُ ضَميرٌ يعودُ إلى "اللهِ". وتقديمُ ذِكْرِ "اللهِ" أَهمُّ؛ ولأَنَّهُ لا يتمُّ الكلامُ بدونِه. فلو قُلْتَ: "ولم يَكُنْ كُفوْاً أَحدٌ". لم يَكُنْ مُقَيَّدَ التَّقديمِ الرَّاجِعُ. وعليهِ قراءةُ أَهلِ الجَفاءِ أَنَّ لفظةَ "لهُ" ليسَ بخبرٍ. وما ليسَ بخبرٍ فالتأْخيرُ بهِ أَحسنُ- كما قالَ سيبويه-. إلاَّ أَنَّهُ لم يُجِزْ تَأْخيرُه على الاسمِ والخبرِ؛ لمُراعاةِ رُؤوسِ الآياتِ. فلهذا أُخِّرَ عن الخَبرِ دونَ الاسمِ.

ومن أَصنافِ الفعلِ

"أَفعالُ المُقاربةِ". وهيَ التي يكونُ معناها قُرْبُ حُدوثِ الفعلِ.

فصل

مِنْها: عَسى، ولَها مَذْهَبانِ:

أَحدُهما أَنْ تَكونَ بمنزلةِ "قَارَبَ" فيكونُ لها مرفوعٌ ومَنْصوبٌ. إلاَّ أَنَّ مَنْصوبَها مَشْروطٌ فيه أَنْ يكونَ "أَنْ" مع الفِعْلِ مُتَأَوَّلاً بالمصدرِ، كَقولِكَ: عَسَى زَيدٌ أَنْ يَخْرُجَ، في معنى: "قَاربَ زيدٌ الخُروجَ" قالَ اللهُ تَعالى: "فَعَسى اللهُ أَنْ يَأْتِي بالفَتْحِ"[3].

([1]) أهل الجفاء: هم الأعراب الذين لا يعلمون كيف هو مكتوب في المصحف، ولم يتفطنوا لحكمة التقديم ، فقرأوا على ما في أنفسهم .
- انظر: ابن القواس في شرح الدرة الألفية: 655.

([2]) قرأ ابن كثير وابن كثير وابن عامر والكسائي وأبو عمرو في رواية اليزيدي وعبدالوارث:"كفُؤا" بضم الفاء مهموزة . وروى عباس بن الفضل والقطعي عن محبوب: كُفْؤاً"مهموزاً خفيفا.
- وقرأ حمزة: "كُفْؤا" مهموزة خفيفة.واختلف عن نافع: ففي رواية ابن جماز وخلف عن المسيبي وأحمد بن صالح عن ورش وأبي عمارة عن يعقوب وأبي عمارة عن يعقوب وأبي عبيد عن إسماعيل:"كُفُواً" : مثقلاً مهموزاً.وكذلك خارجة عن نافع.
- وقرأ عاصم في رواية أبي بكر :"كُفُؤاً" مثقلاً مهموزاً، وروى حفص عن عاصم:"كُفُواً" مثقلاً غيرمهموزاً. انظر : كتاب السبعة في القراءات:701-702.
- انظر: في توجيه قراءة هذه الآية في تفسير القرطبي :20/ 246، الكشف عن وجوه القراءات للقيسي: 116/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 115/7.

([3]) سورة المائدة: 52.

والثَّاني أَنْ يكونَ بِمْنزِلَةِ "قَرُبَ" فلا يكونُ لها إلاَّ مرفوعٌ، إلاَّ أَنَّ مرفوعَها "أَنْ" معَ الفِعْلِ في تَأْويل المَصْدرِ كَقولِكَ: عَسى أَنْ يَخرجَ زيدٌ، في مَعْنَى "قَرُبَ خُروجُه". قالَ اللهُ تَعالى: "وعَسى أَنْ تَكْرَهوا شَيئاً وهو خَيْرٌ لكم"[1].

قولُه: مِنْها. "مِنْ" للتبّعيضِ يعني: أَحدُها لفظةُ "عَسَى". وهو فعلٌ بدليلِ لُحوقِ الضَّمائرِ بهِ. ولا يجيءُ منهُ إلاّ وجوهِ الماضي نقولُ: عَسَى، عَسَيا، عَسَوا، عَسَتْ، عَسَتا، عَسَينَ، عَسَيْتَ، عَسَيْتُما، عَسَيْتُم، عَسَيْتِ، عَسَيْتُما، عَسَيْتُنَّ، عَسَيْتُ، عَسَيْنا. وقيلَ: هو حرفٌ؛ لتضمُّنِه معنى الإنشاءِ، وهذا الوجهُ بعَيدٌ. ومَعْنى "عَسَى" الرَّجاءُ. وقد يكونُ بمعنى الظَّنِّ واليَقينِ. فقولك: عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ. معناه: رجوْتُ مُقاربَةَ خُروجِ زيدٍ. وحيثُ قالَ اللهُ تعالى في القُرآنِ: "أَن عَسى اللهُ أو عَسى ربُكم أَنْ يَفْعلَ كذا"[2] معناهُ: وجبَ تَفْصيلاً أَنْ يَفعلَ ما قالَ؛ لأَنَّ اللهَ لا يَخلِفُ وعدَهُ. واعلمْ أَنَّ "عَسى" تجيءُ بمعنى" تَقاربَ"، وبمعنى "قَرُبَ". "فقاربَ" مُتَعدٍّ يقتَضي فاعلاً ومَفْعولاً. فالفاعلُ يُسمَّى "اسمُ عَسى". والمَفْعولُ يُسَمَّى "خَبرُه". وسُمِّيَتْ هذه الأَفعالُ الناقصةُ؛ لأَنَّها لا تَتمُّ معانِيها بذكْرِ أَسمائِها دونَ أَخبارِها- كما ذكرْنا في "كانَ"-. وخبرُ "عَسى" لا يكونُ إلاَّ فعلاً مُستقبَلاً مع لفظةِ "أَنْ" بفتحِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ. وإنَّما يلزمُ أَنْ يكونَ خبرُه الفعلَ؛ لأَنَّ "عسى" معناهُ مقاربةُ شَخصٍ إلى فعلٍ لا إلى اسمٍ. وإنَّما لزمَ أَنْ يكونَ ذلكَ الفعلُ مُستقبَلاً؛ لأَنَّ فيهِ معنى الرَّجاءِ. والرَّجاءُ يكونُ فيما لم يَحدُثْ بَعْدُ. وإنَّما يُشترطُ دخولَ "أَنْ" على ذلكَ الفعلِ؛ ليكونَ دليلاً على أَنْ ذلكَ الفعلَ مُسْتقبَلٌ؛ لأَنَّ لفظةَ "أَنْ" تَخْتصُّ بالمُستقبَلِ، ثُمَّ تأْويلِ "أَنْ" مع ذلكَ الفعلِ بالمَصْدرِ. فقولك: عَسى زيدٌ أَنْ يخرجَ، تأْويلُه: عسى زيدٌ الخُروجَ. والثاني. يعني: النّوعُ الثاني من نَوعي "عَسَى" أَنْ يكونَ لها اسمٌ دونَ الخَبرِ. وهو أَنْ يكونَ بمعنى "قَرُبَ". فإذا كانَ بمعنى "قَرُبَ" يكونُ غيرَ مُتَعدٍّ. فلا يقتَضِي مفعولاً. تقولُ: عَسى أَنْ يخرجَ زيدٌ. "فأَنْ" مع الفعلِ المُضارعِ بتقديرِ المَصْدرِ. وإذا صارَ الفعلُ بتقديرِ المَصْدرِ صارَ الفعلُ "مُضَافاً إليهِ"، وصارَ المعنى: عَسى خروجُ زيدٍ، أَيْ: قَرُبَ خُروجُ زيدٍ. فائدةٌ[3]: اعلمْ أَنَّ عَسى كَسائرِ الأفعالِ في تضمّنِ الضَمْرِ كما تقولُ إذا كانَ "عَسى" بمعنى: قَاربَ، زَيدٌ عَسى هو أَنْ يخرجَ. والزّيدانِ عَسَيا أَنْ يَخرُجا. والزيدونُ عَسَوا أَنْ يَخرجُوا، هذا مثالُ ما إذا كانَ الاسمُ مُضْمَراً فيهِ. وتقولُ فيما إذا كانَ الاسمُ مُظْهَراً: عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ، عَسى الزيدانِ أَنْ يَخرجا، عَسى الزيدونَ أَنْ يخرجُوا. كلّه بلفظٍ واحدٍ في "عسى"؛ لأَنَّ الاسمَ مُظْهَرٌ ولا ضميرَ في "عَسى" / أو تقولُ في المؤنثِ: هندٌ هي عسيتْ أَنْ تخرجَ، والهندانِ عَسِيَتا أَنْ يَخرُجا، والهِنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَخْرجْنَ. هذا إذا كانَ الاسمُ مُضْمَراً. وتقولُ: عَسَتْ هندٌ أَنْ تخرجَ، عَستْ الهندانِ أن يخرجا وعَسَتْ الهنداتُ أَنْ يَخرجْنَ. هذا مثالُ المُؤنَّثِ إذا كانَ الاسمُ مُظْهَراً. وتقولُ إذا كانَ "عسى"

---

(1) سورة البقرة : 216.
(2) وردت "عسى" في القرآن في 21 موضع.
(3) هذا دليل يثبت أن هدف الزيداني تعليم النحو وتسهيله

بمعنى "قَرُبَ": عَسى أَنْ يخرجَ زيدٌ، عَسَى أَنْ يخرجَ الزّيدانِ، عَسَى أَنْ يخرجَ الزيدونَ، عَسَى أَنْ تخرجَ هندٌ، عَسَى أَنْ تخرجَ الهِنْدانِ، عَسَى أَنْ تخرجَ الهِنْداتُ. كلُّه بلفظٍ واحدٍ في "عَسَى"؛ لأَنَّ فاعلَ عسى "أَنْ تَخْرجَ" وهو مُضْهَرٌ. وفاعلُ "تَخرجُ" ما بعدَهُ. مِنْ الاسمِ المُظْهَرِ تقولُ: زَيدٌ عَسَى أَنْ يخرجَ. والزيدانِ عَسَى أَنْ يَخْرجا، والزيدونَ عَسى أَنْ يخرجُوا، وهندٌ عَسى أَنْ تَخرجَ، والهِنْدانِ عَسَى أَنْ يَخرُجا، والهنداتُ عَسى أَنْ يخرجْنَ. "فعَسى" مع ما بعدَها، خبرُ المُبتدأ. وهو الاسمُ المُتَقَدِّمُ عليها .

فصل

ومنها "كَادَ" ولَها اسمٌ وخَبرٌ، وخَبَرُها مَشْرُوطٌ فيه أَنْ يَكُونَ فعلاً مُضارِعاً مُتأوَّلاً باسمِ الفَاعلِ، كَقولِكَ: كادَ زيدٌ يَخْرُجُ.

وقَدْ جاءَ على الأَصلِ:

-33 وما كِدْتُ آيِبَا

كما جاءَ: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا"[1].

ومِنْها "كادَ". يعني: "كادَ" تقتَضي اسماً وخبراً "كَعَسى" إذا كانَ بمعنى قَرُبَ. إلاَّ أَنَّ خبرَ "عَسَى" فعلٌ مُضَارِعٌ مع "أَنَّ". وخبرُ "كادَ" فعلٌ مضارعٌ بغيرِ "أَنْ". وإنّما لم تَكُنْ "أَنْ" مع خَبرِ "كَادَ"؛ لأَنَّ "كادَ" لمقاربَةِ الفِعلِ من زمانِ الحالِ. فلمْ يدخلْ على خَبرِها "أَنْ"؛ لأَنَّ "أَنْ" للزَّمانِ المُستقبَلِ. و"كادَ" للزَّمانِ الحاضِرِ والقَريبِ من الحالِ. وإنَّما كانَ خبرُ عَسى مُتأَوّلاً بالمصدرِ؛ لأَنَّ "أَنْ" مع ما بعدَها تأْويلُ المصدرِ. وخبرُ "كادَ" لم يَكُنْ فيهِ "أَنْ" حتّى يكونَ مُتَأَوِّلاً بالمصدرِ، وإذا لم يكنْ مُتأَوّلاً بالمصدرِ فيكونُ مُتأَوِّلاً باسمِ الفاعلِ؛ لأَنَّ "كادَ" من الأَفعالِ الناقصةِ. وخَبرُ هذهِ الأَفعالِ مُشَابِهة المَفْعول. والمفعولُ لا يكونُ إلاَّ اسماً. ولو كان فِعلاً يقدَّرُ اسماً. وقد جاءَ. يعني: الأَصلُ في خبرِ "كادَ" و"عَسَى" أَنْ يكون اسماً مَنْصوباً كما ذكرْنا قُبيلَ هذا. فالفعلُ في خبرِهما مُقدَّرٌ بالاسمِ. وقد جاءَ في خبرِ "كادَ" و"عسى" اسماً مَنْصوباً في هذينِ المثالينِ وأَمَّا "وما كِدْتُ آيباً"، فقد ذكرْناه في هذا القِسْمِ في أَوّلِ رفعِ المُضارعِ[2]. وأَمَّا "عَسَى الغُوَيْرُ أَبؤُسَاً". الغُوَيْرُ: اسمُ غارٍ كانَ فيه قَومٌ، فانهدَمَ عليهم فهلكُوا، وأَبؤُسَا جمع بُؤْسٍ: وهي الشِّدةُ. والتقديرُ: يكونُ الغُوَيْرُ أَبؤُسَاً. "فصارَ" هنا

33- هذه قطعة من بيت من البحر الطويل لتأبط شراً ، وهو ثابت بن جابر ، تقدم الحديث عنه في الفعل المضارع في هذا القسم، انظر شاهد: 1.

([1]) هذا مثل قالته الزباء ، وقيل تمثلت به، وهي الزباء بنت عمرو بن طريف ملكة من العماليق، وكانت على الشام والجزيرة من قبل الروم وكانت قد بنت على شاطئ الفرات من الجانبين قصوراً ومدائن وكانت تغزو من حولها من العرب. – انظر أخبارها في الأوائل:102/1- 103.

- وقصة المثل ذكرها الشارح. والشاهد فيه : هو نصبُ " أبؤساً" على معنى: عسى الغوير يصير أبؤساً ، ويجوز أن يقدر : عسى الغوير أن يكون أبؤساً. والمثل في كتاب سيبويه: 24/1، 477، والخزانة:79/4، ومجمع الأمثال:640/1، 17/2، والمستقصي: 161/2.

([2]) انظر توثيق الشاهد: 1.

مثلاً في كل أَمرٍ مُريعٍ فيهِ شِدَّةٌ. إذا أرَادَ أَمراً شديداً يقولُ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبؤُسَاً. وقد ذُكِرَ في "عَسَى الغُوَيْرُ" تَأْويلٌ آخر، وقد أوَرِدْنا فيما شَرَحْنا من كتابِ المقاماتِ(1) في ديباجنةَ في قصرِ مولى.

فصل

وقَدْ شَبَّه "عسى" بـ"كادَ" مَنْ قَالَ(2):

34- عَسى الكَرْبُ الذي أمسيْتُ فيهِ   يكونُ وراءَه فَرجٌ قَرِيبٌ

و"كادَ" بـ"عَسى" مَنْ قَالَ(3):

35-   قَدْ كَادَ مِنْ طَولِ البِلَى أنْ يُمْصَحَا

وقد شَبَّه. يعني: يجوزُ تشبيهُ "عسى" بكادَ. فتَحذِفُ "أنْ" من خَبرِها. وتَشبيهُ "كادَ" بعَسى. فتدخلُ "أنْ" على خبرِها؛ لأَنَّهما مُثبتتانِ في المُقاربةِ. وإنْ كانَ زمانُ كانَ أَقربَ من الحالِ. قائلُ "عَسَى الكَرْبُ": هَدْبَةُ بن خَشرمٍ(4)، وكانَ مَحْبوساً في السِّجنِ. والمرادُ بالاستشهادِ: قولُه: يكونُ

---

(1) كتاب المقامات للزمخشري ولم يصلنا شرح الزيداني له لأنه ما زال مخطوطة

(2) قائل البيت هدبة بن خشرم .

34- البيت من البحر الوافر .

- المعنى: عسى الحزن الذي أمسيت فيه وصرت واقعاً فيه، يكون وراءه وأمامه انفراج قريب، كأنه يدعو ربه أن يخلّصه من المشكلة التي تورّط فيها.

- والشاهد فيه : قولُه: يكونُ وراءَه. والأَصلُ فيهِ "أنْ يكونَ"، فحذفَ لفظةَ "أنْ" .

- والبيت لهدبة بن خشرم في كتاب سيبويه: 478/1، والكامل : 114/1، والمقتضب: 70/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 121/7، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: 143/2.

(3) ينسبه الشارح إلى ذي الرُّمَّة ، ونسبه سيبويه في الكتاب: 160/3 ، والمبرد في الكامل: 114/1، وابن يعيش في شرح المفصل:121/7، والقرطبي في تفسيره:222/1 إلى رؤبة، وهناك خلاف في نسبة البيت انظر الخزانة : 150/2.

35- البيت من مشطور الرجز.

- المعنى: قد كاد هذا الربع من طول بلاه وقدم اندراسه يذهب وينقطع أثره.

- والشاهد فيه: قوله:" أن يمصحا "، حيث استعمل " كاد" استعمال "عسى" في أن الخبر فعل مضارع مع " أن".

- خلاف في نسبته ، انظر الحاشية (1) والشارح ينسبه إلى ذي الرمة .

(4) هدبة بن خشرم بن كرز ، شاعر فصيح ، يكنى أبا سليمان، وهو من قبيلة عذرة ، من أسرة شاعرة ،كان يروي شعر الحطيئة وكان جميل صاحب بثينة راوية شعره ، وهو شاعر إسلامي قتل شاباً في سجن سعيد بن العاص والي المدينة لقتله زياد بن زيد العذري ، حيث سلمه سعيد مقيداً بالحديد إلى أهل القتيل فقتلوه، نحو : 50هـ ، انظر أخباره في: الشعر والشعراء: 581، والتبريزي في شرح ديوان الحماسة: 12/2، والأعلام : 69/9، والحيوان: 155/7.

وراءه. والأَصلُ فيهِ "أَنْ يكونَ"، فحذفَ لفظةَ "أَنْ" . قوله: قد كادَ من طُولِ البِلَى أن يُمْصَحَا. قيلَ: قائِلُ هذا الشعرِ "ذو الرّمةِ"[1] يصفُ ديارَ المَعْشوقةِ. ويقولُ: قَرُبَ من كَثْرةِ حزنهِ أَنْ يُمْصَحَ، بالصادِ والحاءِ المهملةِ، يعني: "أَنْ يُسحَقَ أثرُه".

فصل [2]

وللعَربِ في "عَسَى" ثَلاثَةُ مَذاهبَ:

أَحدُها: أَنْ يَقُولوا: عَسَيْتُ أَنْ تفعلَ كذا، وعَسَيْتُما إلى: عَسَيْتُنَّ، وعَسى زيدٌ أَنْ يفعل كذا، وعَسَيا إلى: عَسَيْنَ، وعَسَيْتُ وعَسَيْنَا.

والثَّاني: أَنْ لا يَتَجاوَزُوا: عَسى أَنْ يَفْعلَ، وعسَى أَنْ يَفْعَلا، وعَسَى أَنْ يَفْعلوا.

والثَّالثُ[3]: أَنْ يَقُولوا: عساكَ أَنْ تفعلَ كذا إلى: عَسَاكُنَّ، وعَساهُ أَنْ يَفْعلَ، إلى: عَساهُنَّ، وعَساني أَنْ أفعلَ، وعَسانَا أَنْ نَفْعَلَ.

وللعَربِ. اعلمْ أَنَّ في عبارةِ المُصنِّفِ إهمالٌ؛ لأنّه لم يُبيّن موضعَ اختلافِ العَرَبِ بعض الناسِ أن في جَميعِ صُورِ تَصريفاتِ "عسى" خلافاً، وليسَ كذلك، بل الخلافُ فيها إذا كانَ اسمُ "عسى" مُضْمَراً، فبعضُهم يجعلُ اسمَها ضَميراً مَرْفوعاً. وبعضُهم ضَميراً منصوباً، مثالُ المرفوعِ: / عَسَيْتُما، عَسَيْتُم، عَسَيْتَ، عَسَيْتُما، عَسَيْتُنَّ. هذا في المخاطَبِ. وتقولُ في الغائبِ: عَسَى، عَسَيا، عَسَوا، عَسَيْتُ، عَسَيا، عَسَيْنَ، وتقولُ في المُتكلِّمِ: عَسَيْتُ، عَسَيْنا. هذا هو المذهبُ الأَولُ. مثالُ المَنْصوبِ: عَسَاكَ، عَسَاكُما، عَسَاكِ، عَسَاكُما، عَسَاكُنَّ. هذا في المُخَاطَبِ. وتقولُ في الغائبِ: عَسَاهُ، عَسَاهُما، عَسَاهُم، عَسَاها، عَسَاهُما، عَسَاهُنَّ. وتقولُ في المُتَكلِّمِ: عَسَانِي، عَسَانا. هذا هو المَذْهبُ الثاني. فأَمَّا إذا كانَ اسمُها مُظْهَراً فلا خلافَ فيهِ؛ لأَنَّه إنْ كانَ بمعنى "قَرُبَ" تقولُ: عَسَى أَنْ يخرجَ زيدٌ، عَسَى أَنْ يخرجَ الزَّيدانِ، عَسَى أَنْ يخرجَ الزَّيدونَ، عَسَى أَنْ تخرجَ هندٌ، عَسَى أَنْ تخرجَ الهِنْدانِ، عَسَى أَنْ تخرجَ الهِنْداتُ، عَسَى أَنْ تخرجَ، عَسَى أَنْ تَخْرجا، عَسَى أَنْ تَخْرجُوا، عَسَى أَنْ تَخْرجِي، عَسَى أَنْ تَخْرجا، عَسَى أَنْ تَخْرجْنَ، عَسَى أَنْ أَخرُجَ. عَسَى أَنْ تخرجَ. وإنْ كانَ بمعنى "قَرُبَ" والاسمُ مُظْهَرٌ تقولُ: عَسَى زيدٌ أَنْ يَخرجَ. عَسَى الزيدانِ أَنْ يَخرُجا، عَسَى الزيدونَ أَنْ يَخرجُوا، عَسَتْ هندٌ أَنْ تَخْرجَ، وعَسَتْ الهِنْدانِ أَنْ يَخْرُجا، عَسِيَتْ الهِنْداتُ أَنْ يَخْرجْنَ، ولا تكُنْ في المُخاطَبِ والمُتَكلِّمِ إذا كانَ بمعنى "قَاربَ" أَنْ يكونَ اسمُها مُظْهَراً بل تقولُ: عَسَيْتُ إلى آخرهِ أَو عَسَاكَ كما ذَكَرَ. قوله: والثَّاني أَنْ لا يَتَجاوَزُوا: عَسَى أَنْ تَفعلَ ؛ يعني المذهُب الثَّاني أَنْ تَجْعلُوا اسمَ

---

(1) سبقت ترجمته انظر شاهد 29.
(2) ساقط في : م .
(3) لم يتطرق إليه الشارح .

عَسَى "أَنْ مع الفعلِ المُضَارِع" فتقولُ: عَسَى أَنْ يخرجَ زيدٌ، عَسَى أَنْ يخرجَ الزيدانِ كما ذكرْنا قُبيلَ هذا .

فصل

وتَقولُ: كادَ يَفْعلُ، إلى: كِدْنَ، وكِدْتَ إلى: كِدْتُنَّ. وكِدْتُ أَفْعَلُ، وكِدْنا نَفْعلُ. وبَعضُ العَربِ يَقولُ[1]: "كُدْتُ" بالضَّمِّ.

وتقول. يعني تَصرُّفُ "كادَ" ليسَ "كَعَسى" بل كَسَائرِ الأفعالِ. تقولُ: كادَ، وكادَا، وكادُوا، وكادَتْ، وكادَتَا، وكِدْنَ. وتقولُ في الحاضرِ: كِدْتَ، كُدْتُما، كُدْتُم، كِدْتِ، كُدْتُما، كِدْتُنَّ. وتقولُ في المُتكلِّمِ: كِدْتُ، كِدْنا، فهذهِ الضمائرُ أسماءُ "كادَ". ولفظةُ "يفعلُ" بعدَها خبرُها. قوله: وبعضُ العربِ يقولُ[2]: كُدْتُ بالضَّمِّ. يعني: المَعروفُ "كَادَ" و"يَكادُ" على وَزْنِ "عَلِمَ يَعْلَمُ". وقد جاءَ شَاذّاً: "أَكُودُ يكودُ" بضَمِّ العينِ في الماضِي، وفَتحِها في الغائبِ. فإذا اتَّصلَتْ لامُ الفِعلِ "بنونِ" جَمعِ المُؤنَّثِ أو "تا" الخِطابِ أو المُتكلِّمِ أُسكِنَتْ الدَّالُ، ونُقِلَتْ ضَمَّةُ الواوِ إلى الكافِ، وحُذِفَتْ الواوُ؛ لسُكونِها وسكونِ الدَّالِ، وأُدغِمَتْ الدَّالُ في التَّاءِ؛ لِقُرْبِ مَخْرجِهما، هذا في الماضي. وفي المُسْتَقبلِ "كادَ" أَصلُه: يكودُ. فَنُقِلَتْ فَتْحَةُ الواوِ إلى الكافِ. وقُلِبَتْ الواوُ ألفاً فصارَ: "يكادُ".

فصل

والفَصْلُ بينَ مَعْنَيَيْ: "عسى" و"كاد" أَنَّ عَسى لمُقَارَبَةِ الأمرِ على سَبيلِ الرَّجاءِ والطَّمعِ، تَقولُ: عَسى اللهُ أَنْ يَشْفِيَ مَريضي، تُريدُ أَنَّ قُرْبَ شِفَائِهِ مَرْجُوٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعالى مَطموعٌ فيهِ. و"كَادَ" لمُقاربَتِهِ على سَبيلِ الوُجودِ والحُصُولِ، تَقولُ: كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ، تُرِيدُ أَنَّ قُرْبَها من الغُروبِ قد حَصَلَ.

والفَصْلُ بينَ مَعْنَيَيْ. يعني: "عَسَى" و"كادَ" كلاهُما لمقاربةِ الفِعْلِ. إلاَّ أَنَّ فعلَ "عَسَى" يُرْجَى وقُوعُه في الزَّمانِ المُسْتَقبلِ. ولم يَكُنْ وَاقِعاً في الزمانِ الحالِ. و"كادَ" قد وَقَعَتْ مقاربة فعلِه في الحالِ. تقولُ: عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ غداً يعني: خروجُ زيدٍ مَرْجوٌ في الغُدوِّ. ولا يجوزُ: عَسى زيدٌ أَنْ يخرجَ الآنَ. وتقولُ: كادَ زيدٌ يخرجُ الآنَ أيْ: قَرُبَ حُصولُ خروجهِ من هذا الوَقْتِ. ولا يجوزُ: كادَ زيدُ يَخرجُ غَداً؛ لأنَّه ليسَ للمستقبلِ بل للحالِ.

---

(1) يقولون في : م .
(2) انظر كتاب سيبويه: 3/11-12، والمفضل في شرح المفصل: 1/ 396، واللسان (كود) .

فصل

وقولُه عَزَّ وجل: "إذا أَخْرَج يَدَهُ لم يكَدْ يَرَاها"(1) على نَفْي مُقَارِبَةِ الرُّؤْيَةِ، وهو أَبلغُ من نَفْي نَفْسِ الرُّؤْيَةِ، ونَظِيرُه قَولُ ذي الرُّمَّةِ(2):

36- إذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لم يكَدْ رَسِيسُ الهَوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرحُ

وقولُه عَزَّ وجل: "إذا أَخْرَج يعني: لم يَقْربْ أنْ يراها. فإذا لم يَقرُبْ من رُؤيتِها، فكيفَ يراها؟ ونَفْيُ مُقاربةِ الرُّؤيةِ أبلَغُ في نَفْي الرُّؤيةِ، من الاقتصارِ على نَفْي الرُّؤيةِ بأَنْ تقولَ: لم يراها. ومعنى الآيةُ ظاهرٌ إذا تأَملْتَ فيما قبلَها. واعلمْ أَنَّ لفظةَ "كادَ". قيلَ: إثباتُه نفيٌ ونفيهُ إثباتٌ، يعني: إذا قلْتَ: كادَ زيدٌ يخرجُ. فقد / قَرُبَ من الخُروجِ ولكنْ لم يخرجْ. وإذا قلْتَ: ما كادَ زيدٌ يخرجُ معناه: أَنَّهُ لم يقربْ ولم يردْ الخُروجَ، ولكنّهُ قد خرجَ. قال ابنُ الحاجبِ(3): هذا القولُ فاسدٌ، بل "كادَ" كسائرِ الأفعالِ إثباتُهُ إثباتٌ ونفيُه نفيٌ. فإنْ وُجِدَ في مَوضعِ "كانَ" لفظةُ "كَادَ" مُثبتةً لم يقعْ الفعلُ كانَ عدمُ وقُوعِ الفعلِ لم يكنْ من موضعِ "كادَ" بل لأجلِ شَيءٍ آخرَ، كقولهِ تعالى:" يكادُ البرقُ يخطِفُ أَبصارَهم"(4). فإنَّ لفظةَ "كادَ" مثبتةٌ. ولم يحصلْ خَطْفُ أبصارِهم، وإنَّما لم يَخطِفْ اللهُ أبصارَهم تفضُّلاً منه. لا لأَنَّ لفظةَ "كادَ" وضعَها الواضعُ لأَجلِ النَّفيِ. وكذلكَ قولُه تعالى: "وما كادُوا يفعلونَ"(5). فإنَّهُ نَفى الكيدودةَ، وقد وقعَ فعلُ الذبحِ منهم، وإنَّما ذَبْحُ البقرةِ مع إرادتِهم عدم ذَبحِها بأمرِ اللهِ. وليسَ ذلكَ لكونِ أَنَّ الواضعَ وضعَ نفيَ "كادَ"؛ للإثباتِ ونظيرُه في بعضِ الرواياتِ. إذا غيَّرَ النأْيُ. والنأْيُ: البعدُ، الرَسيسُ: الثابتُ. والرسيسُ: الأَثرُ يعني: إذا غَيَّرَ هجرانُ الأحبابِ المُحبينَ، وزوالُ مَحبَّتِهم عن قلوبِ المُحبينَ لم يَقربْ. براحَ أَيْ: زوالُ حُبِّ "مَيّةَ". وهي اسم معشوقتِه يعني: إذا لم يقربْ زوالُ حُبِّها، فكيفَ يزولُ حُبُّها؟. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه أَدخلَ حرفَ النَّفي على "كادَ"؛ لمبالغةِ نفي خَبرِها وهو "يَبْرحُ".

فصل

---

(1) سورة النور/ 36.

(2) سبقت ترجمته انظر شاهد/ 29.

36- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: إذا تسلّى المحبون بسبب الابتعاد عمّن يحبون ، فحب ميّة لا يقارب الزوال من قلبي في حال ، لفضل تمكّنه فيه.

- والشاهد فيه: أَنَّه أَدخلَ حرفَ النَّفي على "كادَ"؛ لمبالغةِ نفي خَبرِها وهو "يَبْرحُ".

- والبيت لذي الرُّمَّة في الخزانة: 74/4، والأشباه والنظائر: 120/2، والرضي في شرح الكافية: 306/2، والإيضاح في شرح المفصل: 86/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 124/7.

(3) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 87/2

(4) سورة البقرة/ 20.

(5) سورة البقرة/ 71.

ومِنْها "أَوْشَكَ" يُسْتَعْمَلُ استعمالَ "عَسى" في مَذهَبَيْها، واستعمالَ "كادَ". تَقولُ: يُوشِكُ زيدٌ أَنْ يَجِيءَ، ويُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ زَيدٌ، ويُوشِكُ زَيْدٌ يَجِيءُ. قال(1):

37- يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنيَّتِـهِ   في بَعْضِ غرَّاتِهِ يُوافِقُها

ومِنْها "أَوْشَكَ". ومِنْها أيْ: ومِنْ أَفعالِ المُقاربةِ. قولُه: في مَذهَبَيْها. أَيْ: في مجيئِها ناقصةً وتامَّةً. مثالُ كَونِها مثلَ "عَسى" الناقصةَ: أَوشَكَ زيدٌ أَنْ يجيءَ، بإِثباتِ "أَنْ" في خَبرِها. مثالُ كَونِها مثلَ "عَسى"التامَّةَ: أَوشكَ أَنْ يجيءَ زيدٌ. وسُمِّيَتْ تامةٌ؛ لأَنَّها لا تحتاجُ إلى خبرٍ، مثالُ كَونِها مثلَ "كادَ": أَوشكَ زيدٌ يجيءُ، بغيرِ لفظةِ "أَنْ" في خَبرِها. و"أَوشَكَ" معناهُ معنى "كادَ" لا بمعنى "عَسَى" قالَ:. والبيتُ الذي قبلَهُ:

من لم يَمُتْ عَبطَةً يَمُتْ هَرِماً   الموتُ كأسٌ والمرءُ ذَائِقُها

في بَعْضِ غِرَّاتِه: مفعولٌ فيهِ، لقولهِ: "يُوافِقُها". ويُوافِقُها: خَبرُ يُوشِكُ. والغِرَّاتُ جمعُ غِرَّة بكسرِ الغينِ: وهي الفِعلةُ. العَبْطَةُ بالعينِ المُهْملةِ، ذَبْحُ البهيمةِ من غَيْرِ عِلَّةٍ. فإنْ قلْتَ: ماتَ فُلانٌ عَبطَةً، أي: يَمُتْ من غيرِ مَرضٍ. ماتَ فلانٌ عَبطَةً أَيْ: ماتَ في حالِ كونهِ شَباباً، فَتيٌّ. ومنْ لم يَمُتْ في شبابهِ يَمُتْ هَرِماً(2) لا مَحالةً. والمرادُ بالاستشهادِ: قولهُ: "يُوافِقُها" فإنَّه لم يَستعملْ فيهِ لفظةُ "أَنْ" كخبرِ "كادَ".

فصل

ومِنْها "كَرَبَ" و"أَخذَ" و"جَعلَ" و"طَفِقَ" يُسْتَعْمِلْنَ استعمالَ "كادَ" تَقولُ: كَرَبَ يَفْعلُ، وجَعلَ يَقولُ ذاكَ، وأَخذَ يَقولُ. وقالَ اللهُ عَزَّ وجلَّ: "وَطفِقا يَخْصِفَانِ"(3).

ومنها. "كَرَبَ"بفتحِ الرَّاءِ بمعنى: كادَ. و"جعلَ وأَخذَ وطَفقَ" كُلُّها بمعنى واحدٍ، تُستعملُ هذه الألفاظُ الأَربعةُ استعمالُ "كادَ" يعني: يقتَضِي كُلُّ واحدٍ منها اسماً وخبراً. وخَبرُها فعلٌ مُضارعٌ من غَيرِ "أَنْ". وقالَ عبدُ القاهرِ: يجوزُ إِدخالُ "أَنْ" في خبرِ "كَرَبَ" كأَوشَكَ. قالَ اللهُ تعالى(4): الخَصْفُ

---

(1) القائل: أمية بن الصلت .
37- البيت من البحر المنسرح.
- المعنى: إن فرار الإنسان من الموت لا ينجيه منه، وإن من احترز عنه وقع فيه على حين غفلة منه.
- والشاهد فيه: قوله: "يُوافِقُها" فإنَّه لم يَستعملْ فيهِ لفظةُ "أَنْ" كخبرِ "كادَ".

- والبيت لأمية بن الصلت، وهو له في كتاب سيبويه: 429/1، والكامل : 44/1، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: 167/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 126/7 ، وشرح ابن عقيل: 1/ 286.
(2) (في هرمه) في : ر .
(3) سورة الأعراف/ 22.
(4) عز وجل في : ص .

والمرادُ بالخَصْفِ هنا أَوراق أَشجارِ الجُنَّةِ بعضُها ببعضٍ؛ ليسترانِ عَوراتِهما. والمرادُ بالاستشهادِ: عدمُ استعمالِ "أَنْ" في "يَخْصفانِ" كخبرِ "كادَ".

ومِنْ أَصنافِ الفعلِ

"فعلُ المدحِ والذَّمِّ"

فصل

هما "نِعْمَ" و"بِئْسَ". وُضِعَا للمَدْحِ العَامِّ، والذَمِّ العَامِّ. وفيهما أَرْبَعُ لُغاتٍ:

فَعِلَ، بوزنِ حَمِدَ، وهو أَصْلُها قالَ[1]:

38- نَعِمَ السَّاعُون في الأَمرِ المُبرّ

وفَعْلَ وفِعْلَ، بفَتْحِ الفَاءِ وكَسْرِها وسُكونِ العَيْنِ. وفِعِلَ، بكَسْرِهما. وكذلِكَ كلُّ فِعلٍ أو اسمٍ على "فَعِلَ" ثَانيه حَرْفُ حَلْقٍ "كشَهِدَ" و"فَخِذٍ".

ويُسْتَعْمَلُ "سَاءَ" استعمالَ "بِئْسَ"، قالَ اللهُ عز وجل: "ساءَ مَثلاً القَومُ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنَا"[2].

"نِعْمَ" فعلُ المدحِ. و"بِئْسَ" فعلُ الذَّمِّ. أَرادَ بالمدحِ العامِّ في "نِعْمَ". والذَّمِّ العامِّ في "بِئْسَ". ومعنى العامِّ هنا عَدَمُ تَبيُّنِ الوصفِ الذي مَدحَ أو ذَمَّ لأجلِهِ يعني: إذا قيلَ: نِعْمَ الرجلُ تُقدِّمُه لأَجلِ علمِهِ أَو شجاعتِهِ أَو غيرِهما، يعني: ممدوحٌ في جميعِ صفاتِه لا في صفةٍ واحدةٍ. / واعلمْ أَنَّ "نِعْمَ وبِئْسَ" فعلانِ عندَ البصريينَ[3]. واسمانِ عِنْدَ الكوفيينَ[4]، دليلُ البصريينَ لحوقُ الضَّمائرِ وتاءِ التأْنيثِ. يقولونَ: نِعْما رجلينِ، ونِعْمُوا رجالاً، ونِعمَتْ المرأةُ. "فرجلينِ" تفسيرُ ضَميرِ التّثنيةِ. و"رجالٌ" تفسيرُ جَمعِ المُذكَّرِ. وأَيضاً أَنَّهما مبنيانِ على الفتحِ. ولو كانا اسمينِ لم يُبْنَيا؛ لأَنَّهُ ليسَ ههنا ما يُوجِبُ بِناؤُهما. ودليلُ الكوفيينَ وجوهٌ، أَحدهم دخولُ حَرفِ الجرِّ عليهما.

قالَ الشاعرُ[5]:

أَلستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤَلِّفُ بينَهُ   أَخا قلَّةٍ أو مُعْدمَ المالِ مُصْرِمَا

---

(1) القائل هو طرفة بن العبد البكري في ديوانه: 58.
38- البيت من البحر الرمل.
- المعنى: نفسي فداء هذه القبيلة ما حملت قدمي جسمي، ذلك أنهم نعم الساعون في الأمر الشديد الذي لا يطيق غيرهم القيام به . يريد أنهم يحملون عن الناس الأمور العظيمة ويدافعون عنهم.
- والشاهد فيه : . قوله: "نَعِمَ" بكسرِ العينِ
- والبيت لطرفة بن العبد البكري في كتاب سيبويه والمقتضب: 140/2، والإنصاف في مسائل الخلاف:122/1، والخصائص: 228/2، وهمع الهوامع: 108/2، والخزانة: 101/4. وأورد الشارح صدره.

(2) سورة الأعراف/ 177.

(3) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 127/7.

(4) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 66/1-80.

(5) البيت من البحر الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه: 128 ، والإنصاف: 97/1، وخزانة الأدب: 389/9، وشرح المفصل:127/7، وبلا نسبة في أسرار العربية: 97.

"أخـا قلَّـةٍ" منصـوبٌ علـى المَفْعوليـةِ أَيْ: يُوَلِّـفُ بينَـه أخـا قلَّـةٍ أَيْ: فقيـراً، ومثلُـهُ "معـدم المالِ"ومُصْـرِما. والمُصْـرِمُ بِضَـمِّ المِيـمِ وبـالصَّـادِ المُهمَلـةِ وبكسـرِ الـرَّاءِ: الفقيـرُ، الثـانـي: دخـولُ حَـرفِ النِّـداءِ عليهمـا. تقولـونُ: يـا نِعْـمَ المَـولى، ويـا نِعْـمَ النَّصـيرُ، ويـا بِـئْسَ الرَّجـلُ. والثـالث: أَنَّـهم يقولـونَ: نِعيـمَ الرَّجـلُ، بإشـباعِ كَسْـرَةِ العيـنِ حتّـى يحصـلَ مِنْـها يـاءٌ سـاكنةٌ. وهـذا الـوزنُ لـيسَ فـي الأفعالِ. الرابع: عدمُ التَّصرفِ يعني: لا يتصرَّفُ في المُضـارعِ، والأمرِ، والنَّهـي بمعنـى المَـدحِ. لا يقـالُ: يَنْعمُ الرجـلُ. بمعنـى المَدْحِ. وأمَّـا فـي الماضـي فيقـال: نِعْمـا رجَلـينِ، ونِعْمُـوا رِجـالاً، ونِعْمَـتْ المَرأةُ. ولا يجيءُ منه جمعُ المُؤَنَّثِ إلى آخرِ الماضـي إنْ كانَتْ العينُ ساكنةً كيلا يجتمعَ سكونُ العينِ والمِيمِ؛ لأنَّ "الميمَ" تَصيرُ ساكنةً عندَ اتِّصالِها "بنونِ" جَمْعِ المُؤنَّثِ. وبالخِطـابِ إلـى آخـرِ الماضـي في سائرِ علاماتِ الماضِي. وإنْ كانَتْ العينُ متحركةً جـازَ أَنْ تقولَ: نَعِمَتْ نُسوةٌ، "فَنِسوةٌ" تفسيرٌ للضَّمير. وكذلكَ: نِعْمَتْ رَجلاً، وكذلكَ إلى آخرِ الماضي. والخَامسُ: عدمُ اقترانِهما بزمـانٍ، لا يُقـالُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ أَمسِ أَو الآنَ أَو غداً. ولا بِئْسَ الرَّجلُ بكرٌ أَمسِ أَوْ الآنَ أَو غداً. بل يقالُ مُطْلَقاً: نِعْمَ الرجلُ أَوْ بِئْسَ. هذا كُلُّه دليلُ الكُوفيينَ. قـال أبـو البركـاتِ(1): هذه الأدلَّـةُ ضـعيفةٌ. أَمّـا دخـولُ حـرفِ الجَرِّ؛ فلأَنَّ تقديرَه: مقولٌ فيـهِ نعم فيـه "نِعْمَ" صـفةٌ لجـار. فحَذَفَ الموصـوفَ وهـو جـارٌ. وحَذَفَ أَيضاً مقولٌ فيهِ، وأَدخلَ "التاءَ" في "نِعْمَ"، وأَمَّا دخولُ حَرفِ النِّداءِ، فتقديرُه: ياللهُ نِعْمَ المَوْلى أَنْـتَ. فحرفُ النِّداءِ دخلَ علـى الاسمِ لا علـى الفِعْلِ. وقولُهم: نِعِيمَ الرَّجلُ. فهذا شـاذٌّ؛ لأَنَّ اليـاءَ تُولـدُ مـن إشباعِ كَسرةِ العينِ. وأَمّا عدمُ التَّصرفِ وعَدمُ اقترانهِ بزمانٍ؛ فلأَنَّ المدحَ والذمَّ موجودٌ فـي المَمْـدوحِ والمَذْمومِ في جميعِ الأَزمانِ. ولـم يكنْ مفارقَه الوصـفُ الـذي استحَقَّ لأَجلـهِ المَدْحُ والذَّمُّ فـي زمـانٍ حتَّى ينتقلَ في الماضِي والمُسْتَقْبلِ. وفيهما أَرْبَعُ لُغاتٍ: قولـه: وهو أَصلُها. يعنـي: أَصـلُ اللُّغـاتِ التـي جازَ نِعْمَ هو كَسْرِ العينِ؛ لأَنَّهُ أَحدُ أَوزانِ الفِعْلِ الماضـي. قال:. وأَوّلُه:

ما أَقلَّتْ قدمَي أَنَّهم نَعِمَ الساعُونَ في الأَمْرِ المُبِرْ

"ما" في "ما أقلَّتْ" للدَّوامِ. "فاعلَها": مفعولُ "أَقلَّتْ". وأقلت أيْ: رفعْتَ الفاعلَ لابسَ النعلَ فاعلَها أَيْ: سائرَ القدمِ بالفعلِ. "المُبِرْ"، بِضمِّ المِيمِ وكَسْرِ الباءِ: الأَمرُ الغالبُ، يعني: هم السّاعونَ في الأَمرِ الغالبِ الذي حَجَمَ الناسُ عن دفعهِ فدفعوهُ. والمرادُ بالاستشـهادِ: قولـه: "نَعِمَ" بكسرِ / العينِ. وفَعْلَ. يعني اللغةُ الثانيةُ: "نَعْمَ" بفتحِ النُّونِ وسكونِ العينِ. والثّالثةُ: "نِعْمَ" بكسرِ النُّونِ وسُكونِ العينِ. وهو المَشْهورُ. والرّابعةُ: "نِعِمَ" بكسرِ النُّونِ والعينِ. قد قلْنـا: أَنَّ اللغـةَ الأُولـى هـي الأَصـلُ. وأَمَّـا الثانيـةُ

(1) الأنباري ، أسرار العربية: 105-107.
- والأنباري: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي، صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، كان زاهداً ورعاً، فقيهاً، من المُشار إليهم في النحو، مات سنة (577 هـ). انظر – بغية الوعاة: 2/86-88 .

فأُسْكِنَتْ عينُها؛ للتَّخفيفِ. وأَمَّا الثالثةُ: فأُتبِعَتْ كَسرةُ النُّونِ كَسرةَ العينِ أَولاً ثم أُسكِنَتْ العينُ؛ تَخفيفاً. وأَمَّا الرابعةُ: فأُتبِعَتْ كسرةُ النُّونِ كسرةَ العينِ. ولم تُسَكَّنْ العينُ. وفيهِ لغةٌ خامسةٌ وهي نِعيْم - كما ذكرَ-، وكذلك. يعني: كُلُّ فعلٍ أَو اسمٍ ثلاثي مكسورُ الوسطِ وأَوسطُه حرفٌ من حُروفِ الحَلقِ وهي "الهمزةُ والحاءُ والخاءُ والعينُ والغينُ والهاءُ" جازَ فيهِ من اللُّغاتِ ما جازَ في "نِعْمَ". ولا دليلٌ فيهِ سوى الاستقراءِ والسَّماعِ من أَئِمةِ اللُّغةِ ويُستَعمَلُ. يعني: "سَاءَ" مثلَ "بِئْسَ" في المعنى. وفي أَنَّهما يستعملانِ للذَّمِّ العامِّ، كما ذكرَ في جميعِ الشَّرائطِ التي يأْتي ذكرُها. وأَمَّا الآيةُ(1) فسيأْتِي بحثُها.

فصل

وفَاعِلُهما: إمَّا مُظْهَرٌ مُعَرَّفٌ باللاَّمِ، أو مُضَافٌ إلى المُعَرَّفِ بهِ، وإمَّا مُضْمَرٌ مُميَّزٌ بنكرةٍ مَنْصُوبةٍ، وبَعْدَ ذلكَ اسمٌ مَرْفُوعٌ هو المَخْصُوصُ بالمَدْحِ أو الذَّمِّ. وذلك قولُكَ: نِعْمَ الصَّاحِبُ، أو نِعْمَ صَاحِبا القَومِ زَيدٌ، وبِئْسَ الغُلاَمُ، أَوْ بِئْسَ غُلامُ الرَّجلِ بِشْرٌ، ونِعْمَ صَاحِبَ زَيدٌ، وبِئْسَ غُلاماً بِشْرٌ.

وفاعِلُهما. أَيْ فاعلُ "نِعْمَ وبِئسَ" وما أَشبهَهُما مِنْ "سَاءَ" و "حَبَّذا" يعني: "نِعْم" وإخوانه تَقتضِي فاعلاً واحداً. الفاعلُ يجبُ أَنْ يكونَ اسماً مَخصوصاً بالمدحِ أو الذَّمِّ. والفاعلُ إمَّا أَنْ يكونَ مُظْهَراً وإمّا أَنْ يكونَ مُضْمَراً، فإنْ كانَ مُظْهَراً يجبُ أَنْ يكونَ فيهِ الأَلفُ واللّامُ؛ لاستغراقِ الجِنْسِ أَو مُضافاً إلى ما فيهِ الأَلفُ واللَّامُ، وإنْ كانَ مُضْمَراً يجبُ تَفْسيرُه بنكرةٍ مَنْصوبةٍ. وشَرطُ المُفَسِّرِ أَنْ يكونَ من جنسِ المُضْمَرِ؛ لأَنَّه لو لم يَكُنْ من جِنسهِ لا يدلُّ عليهِ؛ لأَنَّ اللفظَ لا يدلُّ على غيرِ جنسهِ ولا يدلُّ عليهِ؛ لأَنَّ اللَّفظَ لا يدلُّ على غيرِ جنسهِ، وإنَّما يكونُ المُفَسِّرُ نَكرةً؛ لأَنَّ المُفَسِّرَ دَخيلٌ. والدخيلُ ثَقيلٌ، فَجُعِلَ نكرةً وأُعطِي من الإعرابِ النَّصبَ؛ ليحصلَ التَّخفيفُ من وَجهينِ؛ لأَنَّ النكرةَ أَخفُّ من المَعْرفةِ. والنَّصبُ أَخفُّ الحركاتِ. تقولُ: نِعْم الرجلُ زيدٌ. فنِعْمَ: فعلٌ مَاضٍ، والرجلُ: فاعِلُه. وزيدٌ هو المَخْصوصُ بالمَدْحِ، أَيْ: زيدٌ هو المَخْصوصُ بالمَدحِ من بينِ جِنسِ الرّجالِ. وقولُكَ: نِعْمَ صَاحباً زيدٌ. فالتَّقديرُ: نِعْمَ الصاحَبُ زيدٌ. فأُضمِرَ الفاعلُ وأُتى بدلُه بنكرةٍ مَنْصوبةٍ وهو "صَاحِباً". فإنْ قيلَ: لِمَ جُعِلَ الفاعلُ هنا اسمَ جِنسٍ؟. قلْنا: لأَنَّ "نِعْم" لمَّا كانَ للمدَحِ العامِّ جُعِلَ فاعلُه مُستغرِقاً للجنسِ؛ ليكونَ عامَّاً ليطابقَ الفاعلَ والفعلَ في العُمومِ. لأَنَّ مبالغةَ المَدْحِ في العُمومِ أَكثرُ من الخُصوصِ وإنْ قيلَ: لِمَ أُضمِرَ الفاعلُ؟. قلْنا: للتَّخفيفِ؛ لأَنَّ المُفَسِّرَ بعدَه نكرةٌ. والفاعلُ معرفةٌ. والنكرةُ أَخفُّ من المَعْرفةِ .

فصل

(1) يقصد الأية / 177 من سورة الأعراف ، سيأتي إلى بحثها في فصل لاحق من هذا القسم.

وَقدْ يُجْمَعُ بينَ الفَاعِلِ الظَّاهِرِ وبَينَ المُمَيِّزِ تَأْكِيداً فَيُقالُ: نِعْمَ الرَّجلُ رَجُلاً زيدٌ. قالَ جَريرُ[1]:

39- تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيك فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زَادا

وقد يُجْمَعُ بينَ الفاعلِ. في عبارتهِ تَساهلٌ؛ لأنَّه سَمَّى النكرةَ المَنْصوبةَ هنا مُميِّزاً أو وليسَ بضَميرٍ؛ لأنَّه ليسَ هنا شَيءٌ مُضْمَرٌ حتّى يكونَ لهُ مُميِّزٌ. والصوابُ أنْ يقالَ: قد يُجْمَعُ بينَ المرفوعِ والمنصوبِ تأْكيداً. فالمرفوعُ "الرجلُ" الذي فيهِ الألفُ واللّامُ. والمنصوبُ لفظةُ "رَجلاً" بغيرِ ألفٍ ولام. والتأْكيدُ في هذا كالتأْكيدِ في "ضربَ ضَرْباً". ويعني بالتأْكيدِ هنا أنَّ ذكرَ لفظِهِ مرتينِ أبلَغُ وأوقَعُ في خاطِرِ المُسْتَمِعِ من ذكرِه مرةً واحدةً. قال جريرٌ: إنْ ودَّ أحدٌ الزّادَ. والمرادُ بهِ ههنا تَحصيلُ ذِكْرِ الخَيرِ والصّيتِ الحَسَنِ يعني: استعملَ أَبوكَ العدلَ في الحُكمِ والجُودِ والكَرمِ والأخلاقِ الحَسَنةِ، فافعلْ أنتَ أيضاً هذه الأشياءَ كما فعلَها أَبوكَ؛ لتجدْ حينَها حُسْناً كما وَجدَه "أَبوكَ" [2]/ العدلَ في الحُكمِ والجودِ والكرمِ والأخلاقِ الحسنةِ. والمرادُ بالاستشهادِ: قولُه: فنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زادَاً، والتَّقديرُ: فنِعْمَ الزَّادُ زاداً زادُ أَبيكَ. فإنّه جمعَ بينَ المرفوعِ وهو "الزادُ" وبينَ المنصوبِ وهو "زاداً". وقولُه: "زادُ أَبيكَ" هو المَخْصوصُ بالمَدْحِ.

فصل

وقَولُه تَعالَى: "فَنِعِمَّا هِيَ"[3] "نِعْمَ" فيه مُسْنَدٌ إلى الفَاعِلِ المُضمَرِ، ومُمَيِّزهُ "ما" وهي نَكرةٌ لا مَوْصُوفةٌ ولا مَوْصُولَةٌ، والتقدير: فَنِعْمَ شَيئاً هِيَ.

وقوله تعالى:."نِعْمَ" فاعلُه فيهِ مُضْمَرٌ وهو لَفظةُ "الشَّيءُ". فلمّا أُضمِرَ الفاعلُ في "نِعْمَ" أَيْ: بدلَّه بنكرةٍ وهي لفظةُ "ما". و"ما" ههنا نكرةٌ ليسَ لها صلةٌ ولا صفةٌ ومعناها "شَيءٌ". والتقديرُ: فنِعْمَ شَيئاً. فلفظةُ "شَيئاً" مُفسِّرٌ للشيءِ الذي هو الفاعِلُ المُضْمَرُ في "نِعْمَ". وقولُه:. "هِيَ". هذا اللفظُ هو المَخْصوصُ بالمدَحِ أيْ: فنِعْمَ الشَّيءُ تلكَ الصَّدقة أو تلكَ الخِصلَة وهي إيتاءُ الصّدقةِ.

---

(1) سبقت ترجمته انظر شاهد: 3 .
39- البيت من البحر الوافر.
- المعنى: تزود في معاملتنا زاداً صالحاً مثل الذي تزوّده أبوك من قبلك في معاملتنا فنعم الزاد زاده.
- والشاهد فيه : قولُه: فنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبيكَ زادَاً، والتَّقديرُ: فنِعْمَ الزَّادُ زاداً زادُ أَبيكَ. فإنّه جمعَ بينَ المرفوعِ وهو "الزادُ" وبينَ المنصوبِ وهو "زاداً". وقولُه: "زادُ أَبيكَ" هو المَخْصوصُ بالمَدْحِ.
- والبيت لجرير في ديوانه: 107، وهو من قصيدة له يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ، والبيت في كتاب سيبويه:300/1، والمقتضب: 150/3، والخصائص: 83/1، وشرح ابن عقيل:132/2، والخزانة: 108/4، واللسان (زود).
(2) مكرر في : م .
(3) سورة البقرة/ 271 .
- انظر مشكل إعراب القرآن الكريم: 118.

فصل

وفي ارتفاعِ المَخْصُوصِ بالمدحِ مَذْهَبانِ:

أحدُهُما: أَنْ يكونَ مُبتدأً خَبرُه ما تَقدَّمهُ من الجُملةِ، كَأَنَّ الأَصْلَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ.

والثَّاني: أَنْ يكونَ خَبَرَ مُبْتدأ مَحْذوفٍ، والتَّقْدير: نِعْمَ الرَّجلُ هُو زَيدٌ، فَالأَوَّلُ على كَلامٍ، والثَّاني على كَلامَيْنِ.

وفي ارتفاعِ المَخْصُوصِ. أرادَ بالمخصوصِ المخصوص بالمدحِ في "نِعْمَ"، والمَخصوص بالذمِّ في "بئْسَ". وأراد بالمذهبينِ وَجْهينِ[1] يعني: إذا قلْتَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. ففي ارتفاعِ "زيدٌ" وجهان أحدُهما: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ وخبرُهُ مُتقدِّمٌ عليهِ وهو قولُك: نِعْمَ الرجلُ، والتقديرُ: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ. فإنْ قيلَ: الخبرُ "جُملةٌ"، وليسَ فيها راجعٌ إلى المبتدأ، فكيفَ جوَّزتُموه؟ قلْنا: هذا يشبهُ قولك: زيدٌ قامَ. ففي "قامَ" ضميرٌ مُستَتِرٌ يعودُ إلى المبتدأ وهو "زيدٌ". فكذلك: زيدٌ داخلٌ في نِعْمَ الرجلُ؛ لأنَّ الرجلَ يَعمُّ جميعَ الرجالِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ؛ لاستغراقِ الجنسِ. وإذا عمَّ الرجلُ جميعَ الرجالِ يكونُ زيدٌ من جملتِهم. وإذا كانَ زيدٌ من جملتِهم[2] فكأنَّه ملفوظٌ. وحينئذٍ سيكونُ تقديرُ الكلامِ: زيدٌ نِعْمَ زيدٌ. والوجهُ الثاني: أنَّ زيداً مرفوعٌ بأنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ. لأنَّك إذا قلْتَ: نِعْمَ الرجلُ، فكأنَّ قائلاً قال: مَنْ الممدوحُ؟ فقلْتَ: "هو زيدٌ". فلفظةُ "هو" المبتدأُ. و"زيدٌ" خبرُه. فحذفَ المبتدأ؛ للعلمِ بهِ. قولُه: فالأوَّلُ على كلامٍ، والثاني على كلامينِ. يعني: إذا جعلْتَ "زيداً" مبتدأً يكونُ الكلامُ جملةً واحدةً؛ لأنَّ "زيداً" مبتدأٌ، و"نِعْمَ الرجلُ" خبرُه. وإنْ جعلْتَ "زيداً" خبرَ مبتدأ محذوفٍ يكونُ الكلامُ جملتين؛ لأنَّ التقديرَ: نِعْمَ الرجلُ هو زيدٌ. "فنِعْمَ الرجلُ" جملةٌ فعليَّةٌ. وقولك: "هو زيدٌ" جملةٌ اسميَّةٌ.

فصل

وقَدْ يُحْذَفُ المَخْصوصُ إذا كانَ مَعْلُوماً للمُخاطَبِ كقولِهِ تعالى[3]:"نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ"[4] أَيْ: نِعْمَ العبدُ أَيُّوبُ. وقولِهِ تَعالى[5]: "فَنِعْمَ المَاهِدُونَ"[6] أي: فَنِعْمَ المَاهِدُون نَحْنُ.

وقَدْ يُحْذَفُ المَخْصوصُ. اعلمْ أنَّ الحذفَ جائزٌ إذا دلَّ عليهِ دليلٌ. وههنا دلَّ الدليلُ عليه؛ لأنَّه[7]في هذينِ الآيتينِ تقدَّمَ ذكرُ المخصوصِ بالمدحِ في أوَّلِ الآيةِ .

---

(1) زيادة في : ص .
(2) زيادة في : ص .
(3) عز وعلا في : ص .
(4) سورة ص/ 30.
(5) عز وجل في: ر .
(6) سورة الذاريات/ 48 .
(7) ساقط في: م .

فصل

ويُؤنَّثُ الفِعْلُ ويُثنَّى الاسْمانِ ويُجْمَعانِ، نَحْوَ قَوْلكَ: نِعْمتِ المَرْأةُ هِنْدٌ. وإنْ شِئْتَ قلتَ: نِعْمَ المَرأَةُ، وقَالوا: هَذِهِ الدار نِعْمتِ البلَدُ، لمّا كانَ البَلَدُ الدَّارَ، كَقولِهم: مَنْ كانَتْ أُمَّكَ؟ وقالَ ذو الرُّمَّةِ(1):

40- أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفِرَةٌ   دَعَائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَورقُ البَلَدِ

وتَقولُ: نِعْمَ الرَّجلانِ أَخَواكِ، ونِعْمَ الرَّجالُ إخوتُكَ، ونِعْمَتِ المرأتانِ هِنْدٌ ودَعْدٌ، ونِعْمَتِ النِّساءُ بَناتُ عَمِّكَ.

ويُؤنَّثُ الفِعْلُ. يعني: يجوزُ إلحاقُ "تاءِ التأنيثِ" بنِعْمَ وبئْسَ إذا كانَ الفاعلُ مُؤنَّثاً. ويجوزُ أنْ لا يلحق. فمَنْ أَلحقَ، قالَ هذا فعلٌ كسائرِ الأفعالِ. فتقولُ: نَعِمَتْ المرأةُ هندُ. ومن لم يلحقْ إلى فاعلِه لفظةُ الجنسِ في التقديرِ والجنسُ مُذكرٌ فتقولُ: نِعْمَ المرأةُ أي: نِعْمَ جنسُ المرأةِ. قولـه: ويُثنَّى الاسْمانِ. أرادَ بالاسمينِ الفاعلَ والمخصوصَ، يعني: يثُنَّى فاعلُ "نِعْمَ وبِئْسَ" والمخصوصُ بالمدحِ كلاهُما مذكراً كانَ أو مُؤنَّثاً. وكذلكَ يجمعانِ كما يأْتي مثالُه في آخرِ الفصلِ. قولـه: هَذِهِ الدار نِعْمتِ البلَدُ. هنا فاعلُ "نِعْمَ" مذكرٌ وهو "البلدُ". وألحقَ "تاءَ" التأنيث بـ"نِعْمَ"؛ لأنَّ المرادَ بالبلدِ هنا "الدارُ". و"الدارُ" مُؤنَّثٌ يعني: إذا كانَ الفاعلُ مُؤنَّثاً / في اللفظِ وفي المعنى جازَ تأنيثُ الفعلِ. قولـه: مَنْ كانَتْ أمُّكَ؟. يعني: ليسَ هذا الحكمُ مُختصًّا بـ"نِعْمَ" بل يجوزُ في سائرِ الأفعالِ. فقولُك: مَنْ كانَتْ أمُّكَ؟ يجوزُ إلحاقُ "التاءِ" لكانَ؛ لأنَّ اسمَها مُؤنَّثٌ وهو ضميرُ مَنْ "ومَنْ" مذكرٌ. ولكنَّه مؤنثٌ في المعنى؛ لأنَّه هو الأمُّ ويجوزُ تذكيرُها من؛ لأنَّ لفظةَ "مَنْ" مذكرٌ، وإنْ كانَ مُؤنَّثاً في المعنى. وأمَّا لفظُ "أُمُّكَ" فهي خبرُ "كانَ". وقالَ ذو الرُّمَّةِ: لفظةُ "أو" تتعلقُ بما قبلَها من صفةِ الناقةِ، تقولُ: هذه الناقةُ كذا وكذا أو حُرَّة. والحرَّةُ: الكريمةُ العزيزةُ. "العَيْطَلُ" بالعينِ والطاءِ المهملتين. "الثبجاءُ" بالثاءِ المنقوطَةِ بثلاثةِ نقطٍ بعدَها باءٌ منقوطةٌ بنقطةٍ بعدَها جيمٌ."المُجفِرَةُ": عظيمةُ الوسطِ. دَعائِمُ الزَّورِ بفتحِ الزاءِ أي: غِلاظُ عِظامِ الصدرِ. الزَّورَقُ: السفينةُ، البلدُ هنا الأرضُ، أي هذهِ الناقةُ لها هذه الصفاتُ تُشبِهُ سفينةً دُعِّمَتْ، سفينةُ الأرضِ هي البلدُ هنا الأرضُ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه أنَّثَ "نِعْمَتْ" مع أنَّ فاعلَها مذكرٌ. ولكنَّه مؤنَّثٌ في المعنى؛ لأنَّ معنى الزورقِ السفينةُ. وتقولُ. هذا مثالُ تثنيةِ الفاعلِ والمخصوصِ بالمدحِ وجمعِهما. وكذلكَ حيثُ كانَ الفاعلُ تثنيةً يلزمُ أنْ يكونَ المخصوصُ أيضاً تثنيةً .

---

(1) سبقت ترجمته انظر شاهد: 29 .

40- البيت من البحر البسيط .

- والشاهد فيه : أنَّه أنَّثَ "نِعْمَتْ" مع أنَّ فاعلَها مذكرٌ. ولكنَّه مؤنَّثٌ في المعنى؛ لأنَّ معنى الزورقِ السفينةُ.

- والبيت لذي الرُّمَّة ، وهو له في المفصل: 355، وشرح المفصل لابن يعيش: 136/7، والرضي في شرح الكافية: 318/2، والخزانة: 119/4.

فصل

ومِنْ حَقِّ المَخْصُوصِ أَنْ يُجانِسَ الفَاعِلَ. وقَولُه عَزَّ وجَلَّ: "سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذين كَذَّبُوا بآياتنا"(1) علَى حَذفِ المُضافِ، أَيْ: سَاءَ مَثلاً مَثلُ القَوْمِ، ونَحْوُه قولُهُ تَعالى: "بِئْسَ مَثلُ القَوْمِ الذينَ كَذَّبُوا"(2) أَيْ: مَثلُ الذين كَذَّبُوا. ورُؤِيَ أَنْ يكونَ مَحلُّ "الذينَ" مجروراً، صِفةً للقَوْمِ، ويكونَ المَخْصوصُ بالذمِّ مَحْذوفاً، أَيْ: بِئْسَ مَثلُ القَوْمِ المُكذِّبِينَ مَثَلُهم.

ومِنْ حَقِّ المَخْصُوصِ. يعني يجبُ أنْ يكونَ المخصوصُ من جنسِ فاعلِ "نِعْمَ" وأخوانِه؛ لأنَّه لو لمْ يكنْ مِنْ جنسِهِ يكونُ كلُّ واحدٍ مُنفصِلاً وأجنبياً عن آخرِ الكلامِ، وحينئذٍ يفسدُ الكلامُ. ألآ ترى أنَّكَ إذا قلْتَ: نِعْمَ الرجلُ فرسٌ. فَسَدَ الكلامُ. وإذا قلْنا: لزوم كونِ المخصوصِ من جنسِ الفاعلِ. فإذا وجدْنا في كلامٍ على خلافِ هذا نُقدِّرُ الفاعلَ والمخصوصَ من جنسٍ واحدٍ . وقَولُه عَزَّ وجَلَّ: "سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ". "فمثلاً" مُفَسِّرٌ للفاعلِ المُضمَرِ في "سَاءَ". والتقديرُ: سَاءَ المثلُ. فحذفَ المثلَ، وأَتَى بَدَلَه بقولِه: "مثلاً" تَفسيراً له. وقولُه: القومُ الذين" لا يجوزُ أنْ يكونَ مخصوصاً بالذمِّ؛ لأَنَّ "القومَ" ليسَ من جنسِ "المَثلِ". فلزمَ أنْ يُقَّدر حذفَ مُضَافٍ. والتقديرُ: مَثلُ القَومِ الذينَ. فَحُذِفَ المَخْصوصُ بالذمِّ وهو "مَثَلُ"، وأُقِيمَ المُضافُ إليهِ وهو "القَومِ" مقامَهُ، فَرُفِعَ. ونَحْوُه. يعني: المَخْصوصُ بالذَّمِّ مَحذوفٌ في هذهِ الآيةِ، كما في الآيةِ المُتَقدِّمةِ. فـ"مَثلُ القَومِ" فاعلُ "بِئْسَ". والمَخْصوصُ مَحذوفٌ أَيْ: مَثلُ الذينَ. فحُذِفَ "مَثلُ"، وأُقيمَ "الذينَ" مقامَهُ في الإعرابِ. فمحَلُّه رَفعٌ. قولُه: ورُؤِيَ. هذا ماضٍ مَجْهولٌ من الرُّؤيةِ، وهي الإبصارُ والعلمُ والظَّنُّ أَو من الرأْيِ وهو التكلُّمُ بالاجتهادِ يعني: قيلَ: إنَّ "الذين" صفةُ القَومِ. والمَخْصوصُ مَحذوفٌ بعدَ قولِهِ: كذبُوا بآياتِ اللهِ. والتقديرُ: بِئْسَ مَثلُ القَومِ الذينَ كذبُوا بآياتِ الله مَثلُهم. "فمَثَلُهم" مَخْصوصٌ بالذَّمِّ. قولُه: ويكونُ المَخْصوصُ بالذَّمِّ محذوفاً. في هذهِ العبارةِ إشكالٌ؛ لأَنَّ المخصوصَ في التأْويلِ الأَولِ أيضاً مَحْذوفٌ. فتخصيصُ الحذفِ بهذا القولِ مُشْكِلٌ وجوابُه: إنَّ المَخصوصَ في التأْويلِ الأَوَّلِ أيضاً محذوفٌ، ولكنَّه ما أُضِيفَ إليهِ المَخْصوصُ قائِمٌ مَقامَهُ، وكأَنَّه لم يُحْذَفْ. فلهذا لم يَقُلْ: المَخْصوصَ مَحْذوفاً في التأْويلِ الأَوَّلِ. وقال: المَخْصوصَ مَحذوفاً في التأْويلِ الآخَرِ؛ لأَنَّ المَخْصوصَ في التأْويلِ الثاني محذوفٌ ولمْ يَقُمْ مَقامَه شَيءٌ / يدلُّ عليهِ.

فصل

(1) سورة الأعراف / 177.
(2) سورة الجمعة / 5.

و"حَبَّذا" مِمَّا يُناسِبُ هَذا البابَ، ومَعْنَى: "حَبَّ": صَارَ مَحْبوباً جِدَّاً. وفيه لُغتانِ: فَتْحُ الحَاءِ وضَمُّها. وعليها رُوِيَ قَولُه[1]:

41- وحَُبَّ بِهَا مَقْتُولةً حينَ تُقْتَلُ

وأَصْلُه "حَبُبَ" وهو مُسْنَدٌ إلى اسمِ الإشَارَةِ، إلاَّ أَنَّهما جَرَيا بعدَ التَّركيبِ مَجْرى الأَمثالِ التي لا تُغَيَّر، فلَمْ يُضَمَّ أَوَّلُ الفِعْلِ، ولاَ وُضِعَ مَوْضِعَ "ذا" غَيرُه مِنْ أَسماءِ الإشارةِ، بل الْتُزِمَتْ فيهما طَريقةٌ واحِدَةٌ، وهَذا الاسمُ في مِثْلِ إبهامِ الضَّميرِ في "نِعْمَ" ومِنْ ثَمَّ فُسِّرَ بما فُسِّرَ بِهِ، فَقيلَ: حبَّذا رَجُلاً زَيْدٌ، كما يُقالُ: نِعْمَ رجلاً زيدٌ. غَيْرَ أَنَّ الظَّاهِرَ فُضِّلَ على المُضْمَرِ بأَنْ اسْتَغْنَوا مَعَهُ عن المُفَسِّرِ، فقيلَ: حَبَّذا زَيْدٌ، ولَمْ يَقُولوا: نِعْمَ زَيْدٌ. ولأنَّه كانَ لا يَنْفصِلُ المَخْصوصُ عَنْ الفَاعِلِ في "نِعْمَ" وينفصل في "حَبَّذَا". تَقولُ: حَبّذا اليومَ زَيدٌ، ولا تقولُ: نِعْمَ اليومَ زَيدٌ[2].

وحَبَّذا. يعني: "حَبّذا" لها مشابهةٌ "بنِعْم"؛ لأنَّها للمَدحِ العامِّ "كنِعْمَ" ولكنْ ليسَتْ مِثلَ "نِعْمَ" في جَميعِ الأَحكامِ؛ لأَنَّ "نِعْمَ" ليسَتْ بمركَّبٍ. و"حَبَّذا" مُركَّبٌ من فعلٍ واسم؛ لأَنَّ بينهما اختلافاً في الإعرابِ كما يأْتي. ومعنى حَبَّذا أَيْ: حَبَّ معناهُ المبالغةُ في المَدحِ. وقِيلَ: وجهُ مبالغتِه أنَّه على وزنِ "فَعُلَ" بضمِّ العينِ. وما كانَ مَضمومُ العينِ في الماضِي والغابِرِ فيه مُبالغةٌ نحوَ: كَرُمَ وحَسُنَ. وفيهِ لُغتانِ:. أَصلُه: "حَبُبَ" على وزنِ "كَرُمَ". فبعضُهم يتركُ الحاءَ على فتحِها ويسكِّنُ الباءَ الأُولى ويَدغِمُها. وبعضُهم يُسكِّنُ الحاءَ وينقلُ ضَمَّةَ الباءِ الأُولى إليها؛ لتدلَّ ضَمَّةُ الحاءِ على حركةِ النُّونِ ثم يَِدغمُ الباءَ في الباءِ. والمَعروفُ هو اللّغةُ الأُولى. وعليها. وأَولُ هذا البيتِ:

فقلْتُ اقتُلُوها عَنْكم بِمزَاجِها وحَُبَّ بِهَا مَقْتُولةً حينَ تُقْتَلُ

وعَليها أَيْ: وعلى اللُّغتينِ رُوِيَ. "وحَُبَّ" يعني: نُقِلَ عن الشاعرِ فتحُ الحاءِ وضَمُّهما. واعلمْ أَنَّ معنى القَتلِ هنا الخَلْطُ يعني: اخلطُوا الخمرَ. بمزاجِها أَيْ: بالماءِ واللّبنِ. قولُه: عَنْكم. أَيْ ادفعُوا حِدَّتها عنكُم بخلطِها. والباءُ في "بها" زائدةٌ أَيْ: وحَبَّ الشَّيءِ هي في حالِ كَونِها ممزوجةً. بمزاجِها أَيْ: حينَ تُمْزَجُ. وهو. قولُه: وهو أَيْ: ولَفظُ "حَبَّ" مُسْنَدٌ إلى اسمِ الإشارةِ، وهو لفظةُ "ذا". و"حَبَّذا" فعلٌ وفاعِلٌ في الظّاهِرِ. وإذا كانَ "ذا" فاعلاً، فيجبُ أَنْ يتغيَّرَ إلى التّثنيةِ والجَمْعِ والتّذكيرِ والتَّأْنيثِ نحوَ: حَبّذانِ، وحَبَّ هؤلاءِ، وحَبَّذا، وحَبَّذتا. ولكنْ جعلَ "حَبَّ" مع "ذا" مُرَكباً

---

[1] قائل البيت الأخطل وسبقت الترجمة له انظر شاهد: 11.
41- البيت من البحر الطويل.
- المعنى: يقول : لما أرادوا شربها صرفا قلت : اقتلوا حدّتها عنكم بمزجها بالماء، وأحبب بها حين تمزج، أي : ما أحبها إلى النفوس وأشهاها ، يريد : أن مزجها بالماء – كما يكسر نت حدّتها- يزيد طعمها حسناً ومذاقها لذة.
- والشاهد فيه: أن قوله:"وحَُبَّ" قد روي بفتح الحاء وضمها ، وفيه شاهد آخر وهو : مجيء فاعل " حبَّ" الذي للمدح متصلاً بالباء الزائدة.
- والبيت للأخطل ، وذكر الشارح صدره، وهو له في إصلاح المنطق: 41، وشرح المفصل لابن يعيش: 129/7، والمفضل في شرح المفصل: 41/4، والرضي في شرح الكافية:319/2، والخزانة: 123/4، واللسان (قتل).
[2] لم يتطرق إليها الشارح.

كاسمٍ واحدٍ بحيثُ لا يجوزُ بغيرهِ بل يكونُ على هذهِ الصِّيغةِ في المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ والتَّثنيةِ والجَمعِ؛ لأنَّه جَرى مَجْرى الأَمثالِ فكما أَنَّ الأَمثالَ لا تتغيَّرُ(1). فكذلك هذهِ اللَّفظةُ. قوله: فلِمَ يُضَمُّ أَولُ الفِعلِ. يعني: يجوزُ فتحُ الحاءِ وضَمُّها قبلَ تركيبِ "حَبَّ" إلى "ذا". ولا يجوزُ بعدَ التَّركيبِ ضَمُّ الحاءِ؛ لما ذَكرْنا أَنَّ "حَبَّذا" كالأَمثالِ لا تتغيَّرُ. ومعنى قَولِهم: أَنَّ الأَمثالَ لا تَتغيَّرُ. أَنَّ المَثلَ إذا وردَ على شَيءٍ لا يتغيَّرُ وإن استُعمِلَ في شَيءٍ آخرَ، مِثالُه قولُهم(2): "رُبَّ أَخٍ لك لم تلدْ أُمَكَ" يعني: رُبَّ شَخصٍ يكونُ لكَ كالأَخِ في الشُّفعةِ مع أَنَّهُ ليسَ أَخاكَ من النَّسبِ. فَجرى هذا مثلاً. فَمَنْ رأَى شُفعةً وعَوناً من أَجنبيٍّ. وإذا رأيتَ من رجلينِ شُفعةً ومنْ جماعةٍ أَو من امرأةٍ أَو امرأَتينِ، تقولُ في جَميعِ ذلك: رُبَّ أَخٍ لمْ تلدْه أُمكَ. وهذا الاسمُ. أَيْ لفظةُ "ذا" فاعلُ "حَبَّ". وهو مبهمٌ كإبهامِ فاعلِ "نِعْمَ" إذا أُضْمِرَ في "نِعْمَ". ولهذا فَسَّرَ لفظةَ "ذا" بنكرةٍ مَنْصوبةٍ كما فَسَّرَ الفاعلَ المُضْمَرَ في "نِعْمَ" بنكرةٍ مَنْصوبةٍ. تقولُ: حَبَّذا رجلاً زيدٌ. "فرجلاً" مُفَسِّرٌ للفظةِ "ذا"؛ لأَنَّ "ذا" يقعُ على كلِّ مَنْ حضرَ عندَكَ؛ لأَنَّ "ذا" بمعنى هذا. وقولُك: نِعْمَ رجلاً. "فرجلاً" مُفَسِّرٌ للفاعلِ المُضْمَرِ في "نِعْمَ". غَيْرَ أَنَّ. أَرادَ بالظاهرِ لفظةُ "ذا". وأَرادَ بالمُضْمَرِ فاعلُ "نِعْمَ" إذا أُضْمِرَ فيها. فُضِلَ. بضَمِّ الفاءِ وكَسْرِ الضَّادِ المُعْجَمةِ يعني: لفظةُ "ذا" أَقوى من الفاعلِ المُضْمَرِ في "نِعْمَ". وإنْ كانا مُتَماثلينِ في الإبهامِ وقوةُ "ذا" من حيثُ نقلِ العَربِ. ومن هذا المعنى. أَمَّا النَّقلُ عن العربَ. فقوله: بأَنْ استَغْنَوا معه عن المُفَسِّرِ. يعني لفظةُ "ذا" تَستغنِي عنْ المُفسِّرِ./ فتقولُ: حَبَّذا الغُلامُ. فـ"ذا": فاعلُ "حَبَّ". و"الغُلامُ" هو المَخْصوصُ بالمدحِ. وأَمَّا فاعلُ "نِعْمَ" إذا أُضْمِرَ لا يُستَغْنى عن المُفَسِّرِ؛ لأَنَّكَ لو قلْتَ: نِعْمَ الغُلامُ، وسَكَتَّ لا تدري أَنَّ الغُلامَ هو المَخْصوصُ بالمَدحِ. والفاعلُ مُضْمَرٌ بل يَظنُّ السامِعُ أَنَّ "الغُلامَ" هو الفاعلُ. والمَخْصوصُ بالمدحِ مَحْذوفٌ. فيحصلُ اشتباهٌ للسَّامعِ. والاشتباهُ إنَّما يحصلُ إذا كانَ الاسمُ الظاهرُ بعدَ "نِعْمَ" غيرَ عَلَمٍ. فإنْ كانَ عَلَماً نحوَ: نِعْمَ زيدٌ، يحصلُ الاشتباهُ؛ لأَنَّ "زيدٌ" لا يكونُ فاعلُ "نِعْمَ"؛ لعدمِ الأَلفِ واللّامِ فيهِ وإذا لم يكنْ فاعلاً العَلَمُ كونه مخصوصاً بالمدحِ. وذكرَ المُصَنِّفُ "زَيدٌ" في قولهِ: ولم يقولوا: نِعْمَ زيدٌ. تَساهلٌ؛ لما ذَكرْنا أَنَّ العَلَمَ لا يصحُّ أَنْ يَكُونَ فاعلَ "نِعْمَ". وإذا لم يصحْ أَنْ يكونَ فاعلَ "نِعْمَ"، فلمْ يحصلْ اشتباهٌ. وأَمَّا المَعْنى فقوله: ولأَنَّه كانَ لا يَنْفصِلُ. أَيْ: لا يتميَّزُ يعني: لا يجوزُ حَذفُ المُفَسِّرِ في "نِعْمَ"؛ لأَنَّه لو حُذفَ لا يُعْلَمُ أَنَّ الاسمَ الظاهرَ المذكورَ بَعْدَ "نِعْمَ" هو الفاعلُ والمَخْصوصُ- كما ذَكرْنا- فإنْ قِيلَ: ما المُغَلَّبُ في حَبَّذا ؟ قِيلَ: الفِعليِّةُ؛ لأَنَّ الجُزءَ الأَولَ منه فعلٌ. وقِيلَ: الاسميةُ؛ لأَنَّ الغَلبةََ للاسمِ. وقيلَ: لا غَلَبةَ لواحدٍ من الفعلِ والاسمِ. واعلمْ أَنَّ "حَبَّذا" قد يكونَ بعدَهُ مَعرفةٌ. وقد يكونُ نكرةً. وتَجتمعُ المعرفةُ، مثالُ

(1) يسوق الشارح حجة استخدمها النحاة : بتشبيه ثبات القاعدة النحوية بثبات الأمثال.
(2) المثل للقمان بن عاد، انظر مجمع الأمثال للميداني: 319/1

المَعْرفةِ: حَبَّذا زيدٌ. "فحَبَّذا" مُبتدأٌ، و"زيدٌ" خبرُه. مثالُ النَّكرةِ: حَبَّذا رجلٌ رأيتـه بالبصـرةِ. فـ"رأيتهُ بالبصرةِ" جُملَةٌ صفة "رجلٌ". و"حَبَّذا" مُبتَدأٌ. والمَوْصوفُ وصفتُه خبرُه. ولا يجوزُ أَنْ يقعَ بعدَ حَبَّذا نكرةٌ غيرُ مَوْصوفةٍ إذا لم يَكُنْ هناكَ معرفةٌ. مثالُ اجتماعِ المَعرفةِ والنكرةِ: حَبَّذا رجلاً زيداً. وحَبَّذا زيدٌ رجلاً. ففي ارتفاعِ "زيدٌ" خَمسةُ أَوجهٍ، الأولُ: أَنْ تكونَ "حَبَّذا" مبتدأ، و"زيدٌ" خبرَه. والثاني: أَنْ يكونَ "ذا" فاعلَ "حَبَّ". و"زيدٌ" بدلُه. والثالثُ: أَنْ تجعلَ "زيدٌ" خبرَ مُبتدأ مَحْذوفٍ. فكأَنَّك لمَّا قلْتَ: حَبَّذا، فقالَ قَائِلٌ: من هو؟ فقلْتَ: هو زيدٌ. الرابعُ: أَنْ تجعلَ "زيدٌ" مبتدأً، و"حبَّذا" خبرَهُ. والخامسُ: أَنْ تجعلَ "ذا" زائداً و"زيدٌ" فاعلُ "حَبَّ". وهو ضَعيفٌ؛ لأَنَّ الأَصلَ عدمُ جَعْلِ "ذا" زائدةً. وأَمَّا المَنْصوبُ، فقيلَ: مَنْصوبٌ على التَّمييزِ تمييزِ" ذا" وقيلَ: مَنْصوبٌ على الحالِ إنْ كانَ مشتقّاً نحوَ: حَبَّذا زيدٌ راكباً، وإلَّا فمُمَيِّزٌ نَحوَ: حَبَّذا زيدٌ رجلاً.

ومِنْ أصنافِ الفعلِ

"فعلا التعجُّبِ"

هُما نحو قَوْلكَ: ما أكَرمَ زيداً، وأَكْرِمْ بزيدٍ ولا يُبْنَيانِ إلاّ مِمّا يُبْنى مِنْهُ "أفْعَلُ" التَّفْضيلِ ويُتَوصَّلُ إلى التَعجُّبِ مِمَّا لا يَجُوزِ بِنَاؤُهما مِنْهُ بِمِثْلِ مَا تُوصِّلَ بِهِ إلى التَّفضيلِ إلاَّ ما شَذَّ مِنْ نَحْوِ: ما أَعطاهُ، ومَا أَولاَهُ للمَعْروفِ. ومِنْ نَحْوِ: ما أَشْهَاهَا، وما أَمْقَتَهُ.

وذكَرَ سيبويه(1) أَنَّهم لاَ يَقُولونَ: ما أَقْيلَهُ، استغناءً عَنهُ "بما أَكثرَ قَائِلَتَهُ" كما استغْنوا "بتركْتُ" عن "وَذَرْتُ".

التَّعجُّبُ يحصلُ من وُجودِ فعلٍ أو صفةٍ في شَخصٍ أَجمل مما في غيرِه. وللتَّعجُّبِ لفظانِ- كما ذكرَهما المُصنِّفُ- وهذان اللَّفظانِ، أحدُهما: ماضٍ وهو ما في أَوَّلِه لَفظةُ "ما"، نَحو: أَكَرَمَ. والثاني: أَكرِمْ بفتحِ الهمزةِ وكَسرِ الرَّاءِ وسُكونِ المِيمِ، ولا يتصرفانِ من هذينِ اللّفظينِ؛ لأَنَّ التَّصرفَ إنَّما يكونُ فيما يزولُ عنه المَعْنى الذي وُضِعَ له اللفظُ. فإذا انتقلَ ذلك المعنى من زمانٍ إلى زمانٍ تَصرَّفَ اللفظُ. وأَمَّا المعنى الذي يُتَعجَّبُ منه الشَّيءُ ثابتٌ، فثبتَ اللفظُ على طريقةٍ واحدةٍ؛ ليدلَّ ثَبَاتُ اللفظِ على ثَباتِ المعنى. واعلمْ أَنَّ لفظةَ "أَفعِلْ بِهِ!" وما أَشبَهَه فعلٌ؛ لأنّه صفةُ الأمرِ. والأَمرُ فعلٌ. فأَمَّا "أَفْعَلَ". فقالَ البصريون: هو فعلٌ أيضاً؛ لأَنَّه مبنيٌّ على صيغةِ الماضي. ولأَنَّه ينصبُ ما بعدَه نكرةً ومعرفةً. ولو كانَ / اسماً لنصبَ النكرةَ على التمييزِ دونَ المعرفةِ، ولأنَّه يكونُ بنونِ

(1) انظر: كتاب سيبويه: 2/250- 251، والمقتضب: 4/180، وابن يعيش في شرح المفصل: 7/146.

الوقايةِ إذا تَعجَّبَ المتكلِّمُ من نفسِه. فتقولُ: ما أكرمَني! ولو كان اسماً لقال: ما أكرَمي! بغيرِ نونِ الوقايةِ(1). وقالَ الكوفيونَ: هو اسمٌ بدليلِ التَّصغيرِ، فيقالُ: ما أُكيرمَ زيداً! وبدليلِ عدمِ التَّصرفِ إلى المضارعِ. وبدليلِ صحةِ الواوِ والياءِ فيهِ. فيُقالُ: ما أقومَ زيداً! وما أسيعَ عمرو!. ولو كانَ فعلاً؛ لانْقَلَبَتْ الواوُ أو الياءُ ألفاً. جوابُ الكوفيينَ في عدمِ تصرُّفِه ما قلْنا. وأمَّا في تصغيرِه وصحةِ الواوِ والياءِ أنَّه أشبَه الاسمَ في ثبوتِه على طريقةٍ واحدةٍ. وإنْ قيلَ: لِمَ وُضعَ التعجبُ من لفظِ الأمرِ؟. قلْنا: لأنَّ في الأمرِشيئا عظيماً، واللهُ عظيمٌ ثابتُ التَّعجبِ. فإنْ قِيلَ: لِمَ زِيدَتْ الباءُ في بزيدٍ؟ قلْنا: ليحصلَ فرقٌ بينَ هذا الأمرِ وبينَ غيرِه من ألفاظِ الأمرِ وأنَّ الأمرَ هنا بمعنى أثبَتَ والإثباتُ تعدَّى بالباءِ ومعنى أثبت في المُتعجِّبِ من هذا الشيءِ. فإنْ قيلَ: ما محلُّ "بزيدٍ"؟ قلْنا: الباءُ زائدةٌ. و"زيدٌ" فاعلٌ؛ لأنَّ الأمرَ هنا بمعنى الماضي. والتقديرُ: أكرَمَ بزيدٍ. فأَكرَمَ: فعلٌ ماضٍ. و"زيدٌ" فاعلُه. والهمزةُ للصيرورةِ أي: صار زيدٌ ذا كرمٍ. وقيلَ: بزيدٍ منصوبٌ وفي "أَكرِمْ" الذي هو الأمرُ ضميرُ الفاعلِ إلاَّ أنَّه لا يتغيرُ عن هذهِ الصيغةِ في التثنيةِ وغيرِها. وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّه لو كانَ في الأمرِ ضميرٌ لتَغيَّرَ في التثنيةِ والجَمعِ. فيقالُ: أكرِما بزيدٍ. وأكرِمُوا بزيدٍ. وأكرِمِي بزيدٍ. وأكرِما، وأكرِمْنَ. ولمَّا لم يتغيرْعن هذهِ الصيغةِ بل يُقالُ: يا رجلُ أكرمْ بزيدٍ. ويا رجلانِ أكرمْ بزيدٍ. ويا رجالُ أكرمْ بزيدٍ. ويا أيَّتُها المرأةُ أكرمْ بزيدٍ. ويا أيَّتها المرأتانِ أكرمْ بزيدٍ. ويا نسوةُ أكرمْ بزيدٍ. اعلمْ أنَّ "أكرمْ" لفظُه أمرٌ ومعناهُ ليسَ بأمرٍ. قيلَ: بل هو ماضٍ -كما ذكرَه- ولا يُبْنيانِ. يعني لا يكونُ التعجُّبُ إلاَّ من فعلٍ ثلاثيٍّ تزادُ عليهِ الهمزةُ وجعلَ على صيغةِ "أَفعلَ" بفتحِ الهمزةِ واللامِ أو"أَفعِلْ" بفتحِ الهمزةِ وكسرِ العينِ وسكونِ اللامِ. وإنَّما لا يجوزُ مَنْ فعلٍ آخرَ؛ لأنَّ العربَ خَصَّصَتْ التَّعجبِ بهذينِ اللفظينِ فلا يمكنُ البناءُ على هاتينِ الصيغتينِ من العيوبِ والألوانِ إلاَّ إذا زِيدَتْ في أوَّلِه همزةٌ. وأمَّا الثلاثيُّ الذي هو عيبٌ أو لونٌ لا يجوزُ أيضاً وإنْ كانَ على هاتينِ الصيغتينِ؛ لأنَّ العيبَ واللَّونَ شيءٌ ظاهرٌ ثابتٌ كاليدِ والرجلِ. فكما أنَّه لا يُقالُ من اليدِ: ما أيدي زيداً!. ومن الرِجْلِ: ما أرجلَ زيداً!. على معنى: ما أشدَّ طولَ يدِ زيدٍ! وغلظَها!. فكذلك لا يجوزُ في العيبِ واللَّونِ. ولعلَّ عِلَّةَ عدمِ جَوازِ التَّعجُّبِ من الأعضاءِ: كاليدِ والرجلِ. ومن العُيوبِ والألوانِ أَنَّ التَّعجُّبَ إنَّما يكونُ مما يَخْفَى سببُهُ. وأَمَّا ما يَظْهَرُ سَبَبُه غَيرُ حَسَنٍ. وسَببُ غِلْظِ اليد وطُولِها هو أَنْ يجعلَها الله تعالى كَذلك. فلمَّا كانَ السَّببُ هو خلقَ اللهِ له لم يُستحسنْ منهُ التَّعجُّبُ. وكذلك في سائرِ الأَعضاءِ والأَلوانِ. والحاصلُ أَنَّ ما لا يجوزُ في أَفعلِ التَّفضيلِ لا يجوزُ في التَّعجُّبِ. فقد بَيَّنّا هذهِ الأَحكامَ في "أَفعلِ" التَّفضيلِ في مَوْضعِه، فليُطْلَبْ من هناكَ(2). إلا ما شَذَّ يعني: هذهِ الأَلفاظُ شَاذَّةُ الاستعمالِ. اعلمْ أَنَّ التَّعجُّبَ شَرطُه أَنْ يكونَ فعلٌ ثلاثيٌّ مُستعملٌ إسنادُه إلى الفاعلِ ثم يُزادُ في أَوّلِهِ همزةُ التَّعجُّبِ. وقدْ ذكرَ فيهِ وجهينِ،

---

(1) انظر: الإنصاف، مسألة (15) : 126- 148.
(2) انظر المكمل – قسم الأسماء: 542.

أَحدهما: أَنْ يكونَ / له فعلٌ ثُلاثيٌّ. والثاني: أَنْ يكونَ ذلكَ الثلاثيُّ مُستعملٌ إسنادُه إلى الفاعلِ. فإنْ فُقِدَ شَرْطٌ من هَذينِ الشَّرطينِ لا يجوزُ فيه التَّعجُّبُ. فإنْ جاءَ منهُ تَعَجُّبٌ. فهوَ شَاذٌّ. فقولُه: أُعطِيَ وجهَ شُذوذِه أَيْ: لمْ يُستعمَلْ ثُلاثيه بمعنى: دَفْعُ المالِ إلى أَحدٍ. لا يقالُ: عُطِيَ، بل يقالُ: أُعطِيَ. فما زِيدَتْ الهمزةُ عليهِ؛ لأَجلِ التَّعجُّبِ بل لأَجلِ البِناءِ؛ لأَنَّ بناءَ هذا اللَّفظِ بهذا المَعْنى لم يَكُنْ إلاَّ بالهمزةِ. فهذهِ الهمزةُ لا يمكنُ أَنْ تُجعلَ للتَّعجُّبِ إلَّا أَنْ يقالَ: أَصلُها "إعطاء" بهمزتَينِ، أَحدِهما: للتَّعجُّبِ، والأُخرى: للبناءِ. وحَذْفُ إحدى الهمزتينِ شَاذٌّ، لا يجوزُ استعمالُه إلاَّ فيما جاءَ عن العربِ عِنْدَ الأَخفَشِ[1]. ويجوزُ في جَميعِ الأَفعالِ عندَ سيبويه، كما ذكرَ في "أَفعَلْ" التّفضيلِ[2]. وكذلكَ البَحثُ في "ما أَولاه!". وأَمَّا "ما أَشهَاها!" و"ما أَمقتَهُ!". فيقال: شَهَى زَيدٌ الطَّعامَ. يُسْنَدُ الفعلُ على بناءِ المَعْروفِ إلى زيدٍ. ولا يُسْنَدُ إلى الطعامِ على بناءِ المَعْروفِ إلى زيدٍ. ولا يُسْنَدُ إلى الطعامِ بل يقالُ: شُهِيَ الطعامُ، على بناءِ المَجْهولِ. فإنْ قُلْتَ في التَّعجُّبِ: ما أَشهى زيداً!. ليسَ فيهِ شذوذٌ. وإنْ قلْتَ: ما أَشهى الطّعامَ!. فهو شَاذٌّ؛ لأَنَّه يستعملُ فعلُه الثلاثيُّ مُسْنَداً إلى الطعامِ على بناءِ المَعْروفِ. فقد تَبيَّنَ أَنَّكَ أَسندْتَ "ما أَشهى!" إلى "شَيءٍ" كانَ مَفْعولاً قبلَ التَّعجُّبِ وهو الطعامُ. وشرطُه أَنْ يكونَ قبلَ التَّعجُّبِ فاعِلاً. والذي يوضِّحُ ما قلْنا أَنَّك إذا قلْتَ: ما أَشهى زيداً! معناهُ: ما أَشدَّ كَونِ زَيدٍ مُشتهِياً الطعامَ!. فزيدٌ: فاعلٌ. ومُشْتَهِي: اسمُ فاعلٍ. فقد أَسندْتَ فعلا التَّعجُّبِ إلى الفاعلِ في التَّقديرِ وهو "زيدٌ". وإذا قُلْتَ: ما أَشهى الطعامَ!، معناهُ: ما أَشدَّ كَوْنِ الطَّعامِ مُشْتَهَى!، بفَتحِ الهاءِ. فالطعامُ: مفعولٌ. ومُشْتَهى: اسمُ مفعولٍ. فقدْ أَسندَ فعلَ التَّعجُّبِ إلى ما هو مفعولٌ في التَّقديرِ وهو "الطعامُ" وتقولُ: مَقَتَ زيدٌ الكذبَ أَيْ: كَرِهَهُ. فإنْ قُلْتَ: ما أَمَقَتَ زيداً! لا شُذوذَ فيهِ؛ لأَنَّكَ أَسندْتَ "ما أَمقَتَ!" إلى "زيداً" الذي كانَ فاعلاً قبلَ التَّعجُّبِ. ولو قُلْتَ: ما أَمْقَتَ الكَذبُ! فهو شَاذٌّ؛ لأَنَّكَ أَسندْتَ "ما أَمَقَتَ !" إلى شَيءٍ كانَ مفعولٌ قبلَ التَّعجُّبِ. وذكرَ. قالَ: يَقيلُ، إذا نامَ نصفَ النَّهارِ. والقياسُ جَوازُ التَّعجُّبِ منه؛ لأَنَّه ثلاثيٌّ. وليسَ بعيبٍ ولا لَونٍ إلاَّ أَنَّهم لم يَستعملُوا "ما أَقيلَ فُلاناً! بل يقولونَ: ما أَشدَّ قائِلةَ فُلانٍ!. والقائِلةُ يعني القَيلولةَ. وهذا مثلُ تَركِهم استعمالُ "وَذَرَ"، يقولونَ: يَذَرُ. بمعنى: يتركُ. ويقولونَ في ماضيهِ: وَذَرَ. بل يقولونَ: تَرَكَ، وهذه وأَشباهِه مما يَستعملوهُ يجوزُ استعمالُه. وإنْ كانَ خلافُ القِياسِ. وما لم يستعملُوه لا يجوزُ استعمالُه، وإنْ كانَ على وَفْقِ القِياسِ.

فصل

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 142/7.
(2) انظر المكمل في شرح المفصل – الشروش – قسم الأسماء : 542 وما بعدها.

ومعنى "ما أكرمَ زيداً" شَيءٌ جَعَلَهُ كَريماً، كقولِكَ: أمرٌ أَقعَدَهُ عَنْ الخُروجِ، ومُهِمٌّ أَشْخَصهُ عَنْ مَكانِهِ، يريدُ: أَنَّ قُعودَهُ وشُخوصَهُ لَمْ يَكُونا إلاَّ لأمرٍ، إلاّ أَنَّ هذا النَّقلَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ خَلا ما استُثْنِيَ مِنْهُ مُختصٌّ بِبابِ التَّعجُّبِ. وفي لِسانِهِم أَنْ يَجْعَلوا لِبعْضِ الأبوابِ شَأناً ليسَ لغَيرِهِ لمعنىً.

وأمّا "أَكرِمْ بزيدٍ" فَقيلَ: أَصلُهُ أَكْرَمَ زَيدٌ، أَي صَارَ ذَا كَرمٍ، كأَغَدَّ البعيرُ(1)، أي: صَارَ ذا غُدَّةٍ. إلاّ أَنَّهُ أُخْرِجَ عَلى لَفْظِ الأمرِ ما مَعْناهُ الخبرَ، كما أُخْرِجَ على لَفْظِ الخَبرِ ما مَعْناهُ الدُّعاءُ في قَوْلِهم: رَحِمَهُ اللهُ. والبَاءُ مِثْلُها في: كَفى باللهِ. وفي هذا ضَرْبٌ من التَّعسُّفِ، وعندي أَنَّ أَسهلَ مِنْه مأَخَذاً أَنْ يُقالَ: إنَّهُ أَمرٌ لكلِّ أحدٍ بأَنْ يَجْعلَ زيداً كَريماً، أيْ بأَنْ يَصِفَهُ بالكَرمِ، والبَاءُ مَزيدةٌ مِثْلُها في قَوْلِهِ تَعالى: "ولا تُلْقُوا بأَيْديكُم إلى التَّهْلُكةِ"(2) للتأْكيدِ والاخْتصَاصِ، أو بأَنْ يُصَيِّرهُ ذَا كَرمٍ، والباءُ للتَّعْدِيَةِ هذا أَصلُهُ، ثُمَّ جَرى مَجرى المَثَلِ، فلَمْ يُغَيَّرْ عن لَفْظِ الوَاحِدَةِ في قولك: يا رَجُلان أَكرِمْ بزيدٍ، ويا رِجَالُ أَكرِمْ بزيدٍ.

ومعنى "ما أَكرَمَ زيداً". يعنى "ما" هنا مَعناهُ: شَيءٌ. وليسَ موصولةً وموصوفةً. إنَّما اختصَّ "ما" بالزيادةِ في صيغةِ التَّعجُّبِ لا نكرةً بمعنى شَيءٍ ارتفَع على كُلِّ شَيءٍ وإذا كانَ نكرةً يكونُ فيه التَّعظيمُ أَكثر في التَّعجُّبِ، فما: مبتدأٌ، وأَكرمَ: فعلُ ماضٍ فاعلُه فيهِ مُضْمَرٌ وهو يعودُ إلى "ما"، و"زيداً" مفعولُه، والجملةُ خبرُ "ما"، والهمزةُ في "أَكرمَ" للتَّعديةِ- كما ذكرَ المُصَنِّفُ- قولُه: كقولِك: أَمرٌ أَقعَدَهُ. هو جوابٌ دَخَلَ مُقدَّرٌ، كأَنَّ قائلاً قال: إذا / جَعلتُم "ما" بمعنى "شَيء"، فقدْ جعلتُم المُبتدأَ نكرةً ؟ فأجابَه: بأَنَّ النكرةَ يجوزُ أَنْ تكونَ مبتدأً إذ كانَ واحداً من الأشياءِ الستَّةِ المذكورةِ في أوَّلِ المبتدأ. وهذا واحدٌ منها؛ لأنَّه كقولِهم: أَمرٌ أَقعَدَهُ. لأنَّ "أَمرٌ" إنَّما جازَ أَنْ يكونَ مبتدأً؛ لأنَّه في معنى الفاعلِ كما ذكرَ، وهنا "أَمرٌ" مبتدأٌ، و"أَقعَدَهُ" خبرُهُ. والضميرُ المستترُ في "أَقعَدَهُ" ضميرُ "أَمرٌ". فهو فاعلٌ في المعنى. فلهذا جازَ وقوعُ "أَمرٌ" مبتدأً. فكذلك "ما" في التَّعجِّبِ بمعنى الفاعلِ؛ لأنَّه هو الذي مُضمرٌ في "أَكرَمَ". الشُّخوصُ: الذَّهابُ، وأَشخَصَهُ إذا أَذهَبَهُ. إلّا أَنَّ. أرادَ بالنقلِ جعلَ اللّازمِ مُتعدِّياً بإدخالِ الهمزةِ على الماضي الثلاثيِّ؛ لينتقلَ من فعلٍ إلى فعلٍ؛ ليكونَ له مفعولٌ واحدٌ. وهذا النقلُ مُختَصٌّ ببابِ التعجُّبِ؛ لأنَّكَ تقولُ من "حَسُنَ": ما أحسنَ زيداً!. ومن "ضَرَبَ": ما أَضربَ زيداً!. ومن عَلِمَ: ما أعلمَ زيداً!. وفي التقديرِ: نقلْتَ "ضَرَبَ وعَلِمَ" إلى "فَعُلَ" بضمِّ العينِ؛ ليصيرَ لازماً ثم نقلْته إلى "أَفعَلَ"؛ ليكونَ مُتعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ. ولا يزيدُ مفعولُه على واحدٍ في بابِ التعجُّبِ. وفي غيرِ التعجُّبِ ليسَ الأمرُ كذلكَ؛ لأنَّك إذا نقلْتَ "ضَرَبَ" الى "الضربِ" يكونُ له

---

(1) هذا مثل قاله عامر بن الطفيل العامري بعد عودته من المدينة إذ تهدد رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بقوله: لأملأنها خيلاً شقراً ورجالاً حمراً ، فدعا عليه رسول الله بقوله: " اللهم أكفني عامراً واهدِ بني عامر" فأصابته غدة ، فمات بها.

انظر مجمع الأمثال: 57/2 ، والمفصل: 357، وشرح المفصل: 7/ 147.

(2) سورة البقرة : 195.

مفعولانِ. تقولُ: أضربَ زيدٌ عمراً بكراً أي: حَمَلَ زيدٌ عمراً على ضَرْبِ بكرٍ. وإذا نَقَلْتَ "عَلِمَ" إلى "أعلَمَ" يكونُ لـه ثلاثـةُ مفاعيلِ تقولُ: أعلَمَ زيدٌ عمراً بكراً فاضلاً. فقد ظهرَ مما ذكرْنا: أنَّ نقلَ "فَعِلَ" الى "أفعلَ" في التعجُّبِ ليسَ كسائرِ الأبوابِ. قوله: خلا ما استُثنِي منهُ. أرادَ بهذا الاستثناءِ ما ذكرَ في "أَفعلِ التفضيلِ"[1] من أنَّه لا يجوزُ بناءُ "أَفعلِ التفضيلِ" والتعجُّبِ من العيوبِ والألوانِ، والزائدُ على الثلاثيِّ. وفي لسانهم. الشأنُ: الأمرُ. واللّامُ في "لمعنـىً" للعلَّةِ. هذا جوابٌ دخلَ مقدَّرٌ. كأنَّ قائلاً قال: لِمَ خَصَّصُوا التعجُّبَ والتفضيلَ بهذا الحكمِ؟، قال: لأنَّ عادةَ العربِ أنْ يجعلُوا بعضَ الأبوابِ مُختصَّاً بأمرٍ، لا يجوزُ ذلكَ الأمرُ كغيرِه منْ الأبوابِ. وذلك لمعنىً. قال أبو محمدٍ في هذه المسألةِ: ألآ ترى أنَّهم يقولونَ: اللهمَّ اغفرْ لنا أيَّتها العصابةُ. ولا يقولونَ: اللهمَّ اغفرْ لهم أيَّتها العصابةُ. مع أنَّهما متساويانِ في القياسِ. وأمَّا "أكْرِمْ بزيدٍ!". "ما" ههنا بمعنى:الذي، بمعنى قد يستعملُ الذي معناهُ الخبرُ على صيغةِ الأمرِ كأكرِمْ بزيدٍ. والمرادُ هنا الماضي والمستقبلُ وقد يستعملُ الذي معناه الدعاءُ أي الأمرُ على صيغةِ الخبرِ كقولك: زيدٌ رحمَه اللهُ. فرحمَهُ اللهُ: لفظُه ماضٍ، ومعناهُ الأمرُ، أي: اللهمَّ ارحمْهُ. وقد ذكرَ بحثَ "أكرِمْ بزيدٍ!" قال هنا. فقيلَ أصلُه: أكْرَمَ زيدٌ. ولم يجزمْ القولَ: أنَّ أصلَه: أكْرَمَ زيدٌ؛ لأنَّه لم يجزْ هذا القولَ، بل اختارَ شيئاً آخرَ- كما يأتي ذكرُه-. وفي هذا. أي: وفي القولِ بأنَّ معنى الأمرِ في "أكرِمْ بزيدٍ" بمعنى الماضي. التعسُّفُ. أي عدولٌ عن الطريقِ المستقيمِ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يُترَكَ كلُّ لفظٍ على حالِه، فإذا كانَ "أكْرِمْ" لفظهُ أمرٌ يجبُ أنْ يكونَ معناهُ أمرٌ. ولأنَّ "الباءَ" في "بزيدٍ" على تأويلِهم زائدةٌ داخلةٌ على الفاعلِ كما في: "كفى باللهِ"[2]. وزيادةُ "الباءِ" في الفاعلِ قليلٌ بل الأصلُ أنْ تُزادَ في المفعولِ، كما في "ولا تلقوا بأيديكم إلى التَّهلكةِ". وطريقٌ آخر أنَّه على الأَصلِ، أنْ يُقالَ: "أكرِمْ" أمرٌ لفظاً ومعنىً، ومعناهُ أنْ يأمرَ المتكلِّمُ كُلَّ واحدٍ بأنْ يصفَ / زيداً بأنَّه كريمٌ. فعلى هذا التأويلِ "أكرِمْ" أمرٌ لفظاً ومعنىً. و"بزيدٍ" مفعولُه. فإنْ قيلَ: فإذا كانَ أمراً لم يجزْ التَّثنيةُ والجَمعُ والمُؤنثُ. فأجابَه: بأنَّ هذا اللفظَ أُجرِيَ مَجرى المَثَلِ. فكما أنَّ المثلَ لا يتغيرُ. فكذلكَ هُنا. قوله: والباءُ مزيدةٌ. في ولا تلقُوا بأيديَكُم يعني "الباءُ" هنا دخلَتْ على المفعولِ. والباءُ في "بزيدٍ" كذلك دخلَتْ على المفعولِ. وليسَتْ بداخلةٍ على الفاعلِ كما في: "كفى باللهِ"، بخلافِ قولِهم. قوله: للتأكيدِ والاختصاصِ. يعني يَختصُّ زيدٌ بالإكرامِ، كما تختصُّ "اليدَ" في الآيةِ بعدمِ الإلغاءِ. قوله: أو بأنْ يُصيِّرْهُ ذا كَرَمٍ. يعني: يأمرُ بقولِه: "أكْرِمْ" كُلَّ أحدٍ أنْ يصفَ زيد بالكرمِ أو يُصيِّرْه ذا كَرَمٍ، يعني: "الباءُ" يجوزُ أنْ تكونَ زائدةً. وأنْ تكونَ للتَّعديةِ. فإنْ كانَتْ زائدةً فالهمزةُ في "أكرِمْ" للتَّعديةِ أي: اجعلْ زيداً كريماً وصفْهُ بالكرمِ. وإنْ

([1]) انظر: المكمل في شرح المفصل – الشروش – قسم الأسماء : 542.
([2]) سورة النساء / 79 ، سورة الرعد/ 43 .

كانَتْ "الباءُ" للتَّعديةِ، فالهمزةُ في "أَكرِمْ"؛ للصيرورةِ. "فأَكرِمْ" على هذا التأويلِ معناه: صَيِّرْهُ ذا كرمٍ، ليسَ "صيَرَ" لازمٌ ثم جعلته متعدياً بالياءِ. فيكونُ معناه: صيِّرْ زيداً ذا كرمٍ.

فصل

واختلَفوا في "ما"، فهي عِنْدَ سيبويه غَيْرُ مَوْصُولةٍ، ولا مَوْصُوفَةٍ، وهي مُبْتَدأٌ، ما بَعْدهُ خَبرهُ.

وعِنْدَ الأَخَفشِ مَوْصولةٌ صِلَتُها ما بَعْدَها، وهي مُبتدأ محذوفُ الخَبرِ.

وعِنْدَ بَعْضِهِم فيها مَعْنَى الاستفهامِ كأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّ شيءٍ أَكْرَمَهُ.

واختَلفوا في "ما". قد ذكرْنا أنَّ "ما" معناهُ: شيءٌ. وهي غيرُ موصولةٍ ولا مَوصوفةٍ هذا مذهبُ سيبويه، وأكثرُ النحويينَ. وقالَ الأخفشُ[1]: هي موصولةٌ ما بعدَها خَبرُه. والموصولُ مع صلتِهِ: مبتدأٌ. وخبرُهُ محذوفٌ. والتقديرُ: الذي أكرمَ زيداً خصلةٌ عظيمةٌ أَو شَيءٌ عظيمٌ وما أَشبهَ ذلكَ مما يُحسنُ إضمارُه. وهذا بعيدٌ؛ لأنَّه ليسَ هنا ما يدلُّ على مَحْذوفٍ. وشرطُ الحذفِ قيامُ شَيءٍ يدلُّ على المَحْذوفِ. وقيلَ: "ما" استفهاميةٌ. وهي مبتدأٌ وما بعدَه خبرٌ.

فصل

ولا يُتَصرَّفُ في الجُملةِ التَّعَجُّبيةِ بتقَدْيمٍ ولا تَأْخيرٍ، ولا فَصْلٍ، فلا يُقَالُ: عبدَ اللهِ ما أحسنَ، ولا: ما عبدَ اللهِ أَحْسنَ، ولا بزيدٍ أَكْرِمْ، ولا: ما أَحْسَنَ في الدَّارِ زيداً، ولا: أَكْرِمْ اليومَ بزيدٍ.

وقد أَجازَ الجَرْميُّ[2] الفَصْلَ، وغَيرهُ[3] من أَصْحابِنَا، ويَنْصُرهُمْ قولُ القَائِلِ: ما أَحْسَنَ بالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ.

ولا يُتَصرَّفُ. التَصرَّفُ: التَّنقُّلُ من مكانٍ إلى مكانٍ. اعلمْ أَنَّ الجملةَ التَّعجبيَّةَ جَرتْ مَجرى المَثلِ. فكما أَنَّ المَثلَ لا يتغيَّرُ فكذلكَ التَّعجبُ. ولا يجوزُ تقديمُ جُزءٍ من أَجزائهِ على جزءٍ. ولا يجوزُ أَيضاً الفَصْلُ بينَ أَجزائهِ لا بالظّرفِ ولا بغيرِه، كما ذكرْنا. ومن الجملِ ما يجري مَجْرى المُفْردِ يعني: كما أَنَّ المفرد لا يجوزُ تَغييرُ حروفهِ بتقديمٍ أَو تأْخيرٍ أَو فصلِ شَيءٍ من حروفِه. فكذلكَ تلكَ الجملُ لا يجوزُ شَيءٌ من هذهِ الأَشياءِ فيها؛ لأَنَّ مَقْصودَ الكلامِ لا يتمُّ إلا بمجموعِها. فأَشبت المفردَ

---

(1) انظر المقتضب: 173/4، وشرح المفصل لابن يعيش: 149/7، وابن الخشاب في المرتجل: 146.

(2) انظر بغية الوعاة: 8/2

- والجرمي: هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النَّحويّ؛ كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، وهو من البصرة وقدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب، ولم يلق سيبويه وناظر الفرّاء ببغداد. مات سنة (225 هـ). من تصانيفه: تفسيرات أبيات سيبويه، والأبنية والتصريف.

- انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 80/2-82، شذرات الذهب: 7/2 معجم الأدباء: 1442.

(3) وغيره هم : الفرّاء وأبوعلي الفارسي والمازني .

من حيثُ إنَّ معنى المفردِ لا يتمُّ إلا بجميعِ حروفهِ. وتلكَ الجُملِ: التّعجبُ والمَدحُ والذَمُّ والأمثالُ. فقولـه: عبدَاللهِ ما أحسنَ!. أصلُه: ما أحسنَ عبدَ اللهِ!، فَقُدِّمَ المَفْعولُ على "ما". وفي المَسألةِ الثانيةِ قُدِّمَ المَفعولُ على "أحسنَ". وكلاهُما غيرُ جائزٍ. ولا بزيدٍ أكرِمْ!. أَصلُه: أكرِمْ بزيدٍ! فقدَّمَ لفظةَ "بزيدٍ" وهو غَيرُ جائزٍ ـ لما ذكرْناه ـ؛ لأنَّ "بزيدٍ" فاعلٌ, والفاعلُ لا يتقدَّمُ علـى الفعلِ. ولا ما أَحسنَ. هذانِ المثالانِ مَثلُ وُقوعِ الظَّرفِ بينَ كلماتِ التَّعجُّبِ. وذلك غيرُ جائزٍ؛ لما ذكرْنا. وقدْ أجازَ الجَرميُّ. عِلَّةُ جَوازِ قولهِ: الفَصْلُ بينَ كلماتِ التَّعجُّبِ أَنَّ لفظةَ "أَنْ" و"ليتَ" وأخواتِهما ليسَ بفعلٍ. ومع ذلكَ يجوزُ وقوعُ الظَّرفِ بينَ اسمِها وخبرِها فَجوازُ وُقوعِ الظَّرفِ بينَ فعلِ التَّعجُّبِ ومفعولهِ أولى. وهذا الفَصْلُ مُخَتصٌ بـالظَّرفِ؛ لأنَّ فـي الظَّـرفِ تَوسُّعاً. ودليلُهم قَولِ العربِ: مـا أَحسنَ بالرجلِ أَنْ يصدقَ!. فأَنْ يصدقَ بتقديرِ المَصْدرِ أيْ: الصِّدقَ. وهو مفعولُ "أَحسنَ". وأوقعَ قوله: "بالرجلِ" بينَ / الفعلِ ومفعولهِ.

فصل

ويُقَالُ: ما أَحْسَنَ زيداً، للدَّلالَةِ علـى المُضِـيِّ، وقد حُكِـيَ: مـا أَصْبَحَ أَبْردَهـا، ومـا أَمْسَـى أَدْفأَهـا. والضَّميرُ للغَدَاةِ.

ويقالُ: ما كانَ أَحسنَ زيداً!، يعني: لا يجوزُ الفَصْلُ بينَ كلماتِ التَّعجُّبِ إلاَّ بلفظةِ "كـانَ". فإنـه يجوزُ الفَصْلُ بـهِ بالاتفاقِ. الفصلُ(1)؛ لأنَّـه يدلُّ علـى وُقوعِ فعلِ التَّعجُّبِ في الزَّمـانِ الماضِـي. ولا يجوزُ بلفظةِ "يكونُ" ولا بِغيرِها بلْ هو مُخْتَصٌّ بلفظةِ "كانَ". و"كانَ" هذهِ يجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً لا اسمَ لها ولا خبرَ. ويجوزُ أَنْ تكونَ ناقصةً اسمُها فيها مُضْمَرٌ، وهو ضَميرٌ. و"أَحسَنَ زيداً" خبرُهـا. وكـانَ مع اسمِها وخبرِهـا خبرُ "مـا". وزيـادةُ لفظـةِ "كـانَ" غيرُ مُختصَّـةٍ هنـا بـل يجـوزُ فـي غيـرِ التَّعجُّبِ. كما ذكرَ في بابِ "كانَ". ويجوزُ أَنْ تقولَ: ما أَحسنَ مـا كـانَ زيدٌ!. برفعِ "زيدٍ". فـ"كانَ" هنـا تامّـةٌ، وزيـدٌ فاعلُـه. و"مـا" الثانيـة مَصـدريَّةٌ أَيْ: مـا أَحسـنَ كَـونُ زيـدٍ. "فمـا" الثانيـة مفعـولُ "أَحسنَ". ويجوزُ: ما كانَ أَحسنُ ما كانَ زيدٌ!. برفعِ "زيد" أيضـاً. "فكـانَ" الأُولـى زائـدةٌ. والثانيـةُ تامّةٌ ـ كما ذكرـ. وقد حُكِي. يعني: الفَصْلُ بينَ كلماتِ التَّعجُّبِ بلفظـةِ "كـانَ" جـائزٌ بالاتِّفـاقِ. وبلفظـةِ "أَصبحَ" و"أَمسى"؛ لأنَّـه مُختَلَفٌ فيهما. وتعتبرُ هذهِ الأَلفاظُ الثّلاثـةُ من أَخواتِ "كـانَ" لا يجـوزُ بالاتِّفـاقِ. فمَنْ قـال يجوزُ بلفظـةِ "أَصبَحَ" و"أَمسـى" يقـولُ: هذا إِخبـارٌ عن الوقتِ المَذْكورِ وهـو الصَّباحُ والمَسـاءُ. كمـا إِنْ كـانَ للإِخبـارِ عن المَعْنـى فيكـونُ إِفـادةُ حُصـولِ الإِبـرادِ والإِدفـاءِ فـي هذا الوَقْـتِ حاصـلةٌ كفائدةِ المُضِـي فـي "كـانَ". ومـن لـم يُجَـوِّزْ الفَصْـلَ بأَصبحَ وأَمسـى، يقـولُ: قد جـاءَ

(1) زيادة في : م .

استعمالُ زيادةِ "كانَ"، ولم يجيءْ استعمالُ زيادةِ "أَصبحَ" و"أَمسى" في الكلامِ. قولـه: والضَّميرُ للغَدَاةِ. يعني: في "أَصبحَ". وأَمَّا في "أَمسى" يكونُ الضميرُ للعشيَّةِ. والتّقديرُ: ما أَصبحَ أَبردُ الغداةِ!. "فأَصبحَ" زائدةٌ. والتقديرُ: ما أَبردَ الغداةَ! "فالغداةَ" مفعولُ "أَبردَ". و"أَبردَ" مع الفاعلِ المُضمرِ فيهِ ومع مفعولهِ خبرُ "ما" أَيْ: ما أَشدَّ بردَ الغداةِ! وكذلكَ البحثُ في "ما أَمسى أَدفأَ العشيَّةَ!" أَيْ: "ما أَشدَّ دِفْءَ العَشيَّةِ!" أَيْ: حَرارتُها. والمراد بالعَشيِّ: ما بينَ المغربِ والعِشاءِ الأَخيرةِ. فائدةٌ: لا يجوزُ التَّعجُبُ من النّكراتِ، لا يقالُ: ما أَحسنَ رجلاً! لأَنَّه لمَّا لم يُعرفْ لا يحصلُ للمُستمعِ فائدةٌ، ولا ما يعلَمُ حسنُ رجلٍ في رِجالِ العالمِ بالضَّرورةِ، وما هو معلومٌ بالضَّرُورةِ لا يَحْصلُ منه تعجُّبٌ.

ومن أصنافِ الفعلِ

"الثلاثيُّ"

للمُجرَّدِ منهُ ثَلاثَةُ أَبْنيةٍ "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ". فَكُلُّ واحدٍ من الأَوَّليْنِ على وَجْهَيْنِ: مُتَعدٍّ وغيرُ مُتَعَدٍّ. ومُضارِعهُ على بِنَاءَيْنِ: مُضَارِعُ "فَعَلَ" على "يَفْعِلُ" و"يَفْعُلُ"، ومضارِعُ "فَعِلَ" على "تَفْعَلُ" و"يَفْعِلُ".

والثَّالثُ على وَجْهٍ واحدٍ غير مُتَعدٍّ، ومُضَارِعُهُ على بناءٍ واحدٍ وهو "يَفْعُلُ".

فَمِثَالُ "فَعَلَ" ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ، وَقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ.

ومثالُ "فَعِل يَفْعَلُ" شَرِبَهُ يَشْرَبهُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ، ووَمِقَهُ يمِقُهُ، وَوثِقَ يَثِقُ.

ومثالُ "فَعُلَ" كَرُمَ يَكْرمُ.

وأَمَّا "فَعَل يَفْعَلُ" فليسَ بأصلٍ، ومن ثَمَّ لم يَجِيءْ إلاَّ مَشْروطاً فيه أَنْ تَكونَ عَيْنهُ أَو لاَمُه أَحدَ حُروفِ الحَلْقِ: الهَمْزةُ، والهَاءُ، والحَاءُ، والعَيْنُ، والخَاءُ، والغَيْنُ. إلاَّ ما شَذَّ من نَحْو: أَبَى يَأْبَى، ورَكَنَ يَرْكَنُ.

وأَمَّا "فـُ◌َعِل يَفْعُلُ" نحو: فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ، فمنْ تَداخُلِ اللُّغَتَيْنِ. وكذلِكَ "فَعُلَ يَفْعَلُ" نحو: كُدْتُ تَكادُ.

وللمَزيدِ فيهِ خَمسةٌ وعشرونَ بِناءً تمرُّ في أَثْناءِ التَّقاسِيمِ بعَوْنِ اللهِ تعالى.

والزِّيادةُ لاَ تَخْلُو إمّا أَنْ تَكونَ من جِنْسِ حُروفِ الكَلِمةِ أو مِنْ غَيرِ جِنْسِها كما ذُكِرَ في أَبنيةِ الأَسماءِ.

أَرادَ بالثلاثيِّ المُجرَّدِ: ما كانَ ماضيهِ على ثَلاثةِ أَحرفٍ. وأَرادَ بالمجرَّدِ: الخَالِي من الزّيادةِ. قوله: "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ". فالأَولُ: مفتوحُ العِينِ، والثاني مَكسورُها، والثالثُ مَضْمومُها. فَكُلُّ. أَرادِ بالأَولين: مَفْتوحة العينِ ومَكسورها، يعني: هذانِ البابانِ يكونُ فِعلُهما مُتَعديَّاً ولازماً. وأَمَّا

"فَعُلَ" بضمِّ العينِ لاَ يكونُ فعلُه إلاَّ لازماً. ومُضارعهُ. أَيْ: مضارعُ كُلِّ واحدٍ من البابينِ الأَولينِ يكونُ على نَوعينِ، كما يأْتِي. مُضارعُ. يعني: "فَعَلَ" مَفْتوحَ العينِ مضارعُه يأْتي على "يَفْعِلُ" بكسرِ العينِ. و"يَفْعُل" بضَمِّها. وتركَ المُصنِّفُ "فَعَل" بفتحِ العينِ في الماضِي والغائبِ. وقد أَتى به بعدَ هذا وقالَ ليسَ بأَصلٍ. ويجيءُ شَرحُ ذلكَ في موضعهِ(1). ومضارعُ. يعني: "فَعِلَ" بكسرِ العينِ، مضارعُه يأْتِي على "تَفعَلُ" بفتحِ العينِ و"يَفعِلُ" بكسرِ العينِ. والثالث / يعني: ما هو مَضْمومُ العينِ لا يكونُ إلاَّ لازماً، ولا يكونُ مضارعُه إلاَّ "يَفْعُلُ" بضَمِّ العينِ. والقياسُ أن يجيَ مضارعُ كُلِّ بابٍ على ثلاثةِ أوزانٍ؛ لأنَّ الماضي كما تحرَّكتْ عينُه بالحركاتِ الثلاثِ فينبغي أنْ تُحرَّكَ عينُه بالحركاتِ الثلاثِ لكلِّ بابٍ، فذكرَ "يَفْعَلُ" مَفتوحَ العينِ في مضارعِه بالضمِّ والفتحِ. وقال الفتحُ معرباً وذكرَ "يَفعِلُ" مكسورَ العينِ في مضارعِه بالفتحِ والكسرِ. وقالَ: الضمُّ فيه من اللغةِ المتداخلةِ كما يأتي شرحُه، وقال: "يفْعُلُ" بضمِّ العينِ في مضارعِهِ "يفعُلُ" أيضاً بِضمِّ العينِ، وقال: كدْتُ تكادُ على وزنِ: "فَعُلَ يَفْعَلُ" بضمِّ العينِ في الماضي وفتحِها في الغابرِ من اللغةِ المتداخلةِ، فمجموعُ ما ذكرَ ثمانيةُ أبوابٍ ، والبابُ التاسعُ لم يذكرْهُ؛ لأنَّه لم يستعملْه أحدٌ وهو "فعُلَ يفعِلُ" بضمِّ العينِ في الماضي، وكسرِها في الغابرِ. وإنَّما قلْنا: إنَّ الأبوابَ المُمكنةَ تسعةٌ؛ لأنَّ عينَ الفعلِ الماضي لا يخلو من الفتحِ والضمِّ والكسرِ، فكلُّ واحدٍ يتصرَّفُ في مضارعِه على ثلاثةٍ: فتحِ العينِ وضَمِّها وكَسرِها فيكونُ المجموعُ تسعةً. فمثالُ فَعَلَ: ضرَبَهُ يَضْرِبُهُ. يعني فهذانِ المثالانِ عَينُهما مفتوحة في الماضي ومكسورة في الغابرِ، فالمثالُ الأوَّلُ متعدٍّ والثاني لازمٌ. وقَتلَهُ يقتُلُه. فهذانِ مثالانِ عينُهما مفتوحٌ في الماضي ومضمومٌ في الغابرِ، فالمثالُ الأوَّلُ متعدٍّ والثاني لازمٍ. ومثالُ "فَعِلَ يَفْعَلُ". فهذانِ مثالانِ(2) عينُهما مكسورة في الماضي ومفتوحة في الغابرِ، فالمثالُ الأوَّلُ متعدٍّ والثاني لازمٌ. ووَمِقَهُ يَمِقُهُ. فهذانِ المثالانِ(3) عينُهما مكسورٌ في الماضي والغابرِ، "وَمِقَ" إذا بَعثَ أحداً. ومثالُ "فَعُلَ". فهذا المثالُ مَضمومُ العينِ في الماضي والغابرِ. وأمَّا فَعَلَ. بفتحِ العينِ في الماضي والغابرِ ليس بأَصلٍ؛ لأنَّ زمانَ الماضي مخالفٌ لزمانِ المضارعِ فينبغي أنْ يكونَ عينُ الفعلِ في الماضي مخالفاً للمضارعِ في الحركةِ؛ ليوافقَ اختلافَ حركةِ عينِ الفعلِ الماضي والمضارعِ اختلافَ زمانَيهما. قوله: ومن ثَمَّ لم يَجِيءْ إلاَّ مَشْروطاً... إلى آخره. يعني ومن أَجلِ أنَّ هذا البابَ ليسَ بأَصلٍ فقد قيَّدَ ضعفَ هذا بهذا وفيه جميع ما في هذا البابِ كانَ من بابِ "فعَلَ يفعِلُ" بفتحِ العينِ في الماضي وكسرِها في الغابرِ، فلمَّا كانَ فيهِ حروفُ الحَلقِ ثقيلة؛ لأنَّ مخارجَها مجمعُ الصوتِ بفتحِ العينِ في المضارعِ كما في الماضي؛ ليحصلَ فيها تخفيفٌ بالفتحِ؛ لأنَّ الكسرَ ثقيلٌ وحروفُ الحلقِ ثقيلةٌ فلو بُنِي على الكسرِ لاجتمعَ ثقلان. فإنْ قيلَ في بابِ "فعَلَ يفعِلُ" بفتحِ العينِ في الماضي

---

(1) انظر فصل (فما كان على....) المكمل: 139.
(2) يقصد :(شَرِبَهُ يَشْرَبهُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ)- انظر أمثلة المفصل بداية الفصل .
(3) والمثال الثاني: وَثِقَ يَثِقُ .

وكسرِها في الغابرِ كلماتٌ كثيرةٌ عينُها ولامُها من حروفِ الحلقِ ولم يفتحُوا عينَ فعلِها في المضارعِ، فلو كانَتْ العلَّةُ ما ذكرْتُم لم يجزْ أنْ يُفتحَ عينُ "فعَلَ" في جميع ما فيهِ حروفُ الحلقِ قلْنا: اللغةُ موقوفةٌ على السَّماعِ عن العربِ ليسَ بقياسٍ مما نُقِلَ عنهم، ويقولُ: فيهِ عِلَّةٌ، وإذا كانَ كذلك فحسَنٌ يحتاجُ إلى أنْ يقولَ عنه ما نقلُوه من الكسرِ إلى الفتحِ، وما تركُوه على كسرِه فلا يُحتاجُ فيه إلى طلبِ علَّةٍ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يبقى كلُّ شيءٍ على أصلِه. فإنْ قيلَ: لمَ قيَّدوا العينَ واللامِ في هذا / البابِ بأنْ يكونَ حرفَ الحلقِ ولمْ يقيِّدُوا الفاءَ بل جوَّزُوا في هذا البابِ ما كانَ فاءُ فعلِه ليسَ بحرفِ الحلقِ؟ قلْنا: لأنَّ العينَ تُحرَّكُ في الأبوابِ بالفتحِ والضمِّ والكسرِ واللامِ في الماضي عندَ إدخالِها فَتارةً تُضَمُّ لأجلِ واوِ الجمعِ، وتارةً تُسكَّنُ عندَ اتِّصالِها بنونِ جمعِ المؤنثِ وبالخطابِ والمتكلِّمِ، وفي المضارعِ تختلفُ اللامُ بالعواملِ وأمَّا الفاءُ فلا تختلفُ، وما اختلفَ أحوجُ إلى التخفيفِ ممَّا لا يختلفُ. قولُه: إلاَّ ما شَذَّ من نَحْو: أَبَى يَأْبَى، ورَكَنَ يَرْكَنُ. يعني ممَّا على وزنِ "فعَلَ يفعَلُ" بفتحِ العينِ في الماضي الغابرِ مع أنَّ عينَهُما ولامَهُما ليسا من حروفِ الحلقِ، فهاتانِ الكلمتانِ شاذَّتانِ في هذا البابِ بقوله: "أبَى يأْبَى" لا اعتراضٌ عليه في أنَّه شاذٌّ. وأمَّا "ركَنَ يَرْكَنُ". فقالَ أبوعمرو[1]: هذه الكلمةُ ليسَتْ من هذا البابِ بل من اللغةِ المُتداخلةِ، يعني: جاءَتْ من "فَعَلَ يَفْعُلُ" على وزن "قَتَلَ يقْتُلُ". ومن "فَعِلَ يَفْعَلُ" على وَزنِ "عَلِمَ يَعلَمُ". فأَخذَ الماضِي من البابِ الأولِ والمُضارعَ من البابِ الثاني ورُكِّبا، فصار "رَكَنَ يَركَنُ". وأمَّا فَعِلَ. هذا جواب دخلَ مُقدَّرٌ، كأَنَّ قائلاً قالَ: لم قُلْتَ إنَّ مضارعَ "فَعِلَ" مكسورُ العينِ يأْتِي على وَجهينِ: فَتْحِ العَينِ وكَسْرِها، ولم يقلْ: ضَمَّ العينِ مع أَنَّه قد جاءَ ضَمُّ العينِ نحوَ هذينِ اللفظينِ؟ فأَجابَ: بأَنَّ هاتينِ الكلمتينِ مُتَداخلتانِ يعني: قد جاءَ "فَضِلَ يَفْضَلُ" بكسرِ العينِ في الماضي وفَتحِها في الغابرِ. و"فَضَلَ يَفْضُلُ" بفتحِ العينِ في الماضِي وضَمِّها في الغابرِ. فأَخذَ الماضِي من البابِ الأَوَّلِ والمُضارعَ من البابِ الثاني ورُكِّبا فصارتْ الكلمةُ على "فَضِلَ يَفْضُلُ" بكسرِ العينِ في الماضِي وضَمِّها في الغابرِ. وأَرادَ بالتَّداخلِ أَنْ يدخلَ ماضِي بابٍ في مُضَارِعِ بابٍ آخرَ، وكذلكَ في "مِتَّ تَمُوتُ". وكذلكَ يعني: كِدْتَ تَكادُ، مُتَداخلٌ أيضاً يعني: جاءَ "كادَ تكودُ" على وزنِ "كَرُمَ يَكرُمُ" و"كادَ يَكادُ" وعلى وزنِ "عَلِمَ يَعلَمُ". فأُخذَ الماضِي من البابِ الأولِ والمضارعَ من البابِ الثاني ورُكِّبا، فصارَتْ الكلمةُ على وَزْنِ "فَعُلَ يَفْعَلُ" بضمِّ العينِ في الماضِي وفَتحِها في الغابرِ. و"كُدْتُ" أَصلُه: "كُودْتُ". فأُسكِنَتْ الكافُ ونُقِلَتْ ضَمةُ الواوِ إليها، وحُذِفَتْ الواوُ؛ لسُكونِها وسكونِ الدَّالِ، وأُدغِمَتْ الدَّالُ في التَّاءِ؛ لُقربِ مَخْرجَيهما، فصارَتْ "كُدْتُ". وأَمَّا "تَكادُ" فأَصلُه: "تَكودُ"، فنُقلَتْ فَتحةُ الواوِ إلى الكافِ وقِلبَتْ الواوُ أَلفاً؛ لانفتاحِ ما قَبلها فصارَتْ "تَكادُ". وللمزيدِ فيه. اعلمْ أَنَّه لا دَليلٌ على انحصارِ مَزيدِ الثلاثِيِّ على ما ذَكرَ من الأبوابِ

---

[1] هو أبو عمرو بن العلاء سبقت الترجمة له.

سوى السَّماعِ. وربَّما يجيءُ أَكثرُ من هذا ولم يسمعْهُ[1] هو أَو سمعَه ولكنْ لم يوردْهُ في هذا الكتابِ[2] اختصاراً. كُلُّ ذلكَ مُحْتَمَلٌ. وإنَّما قلْنا: لأَنَّ تَقسيمَ الأَبوابِ المزيدةِ كَثيرٌ؛ لأَنَّ الحروفَ الزَّوائدَ عَشرةٌ وهنَّ حروفُ "اليومَ تَنْساهُ". فالمزيدُ إمَّا أَنْ يكونَ واحداً من هذهِ الحروفِ قبلَ الفاءِ أَو بعدَها أو بعدَ العينِ أَو بعدَ الَّلامِ. وإمَّا أَنْ يكونَ المزيدُ حَرفينِ من هذهِ الحُروفِ مجتمعينِ قبلَ الفاءِ أَو بعدَها أَو بعدَ العينِ أَو بعدَ الَّلامِ ومُتَفرقَينِ أحدهما قبلَ / الفاءِ، والثانية بعدَ الفاءِ أَو بعدَ العينِ أَو بعدَ اللامِ أَو الأولى بعدَ الفاءِ والثانية بعدَ العينِ وبعدَ الَّلامِ أَو الأُولى بعدَ العينِ الثانيةِ بعدَ اللامِ وإَمَّا أَنْ يكونَ المزيدُ ثلاثةَ أَحرفٍ مُجْتمِعاتٍ قبلَ الفَاءِ أَو بَعدَها أَو بعدَ العينِ أَو بعدَ الَّلامِ أَو اثنينِ مُجْتَمعينِ والأُخرى مُفترِقةٌ أَو ثَلاثُها مُفترِقةٌ: قبلَ الفاءِ أَو بعدَها أَو بعدَ العينِ أَو بعدَ الَّلامِ. وإمَّا أَنْ يكونَ المزيدُ من حروفِ الكلمةِ[3] نحوَ: "قَطَّعَ" بالتَّشديدِ، وكلُّ ذلكَ جائزٌ من حيثُ العقلِ. فإذا تأْملتَ فيما ذكرْنا تجدُ الأَبوابَ المزيدةَ كثيرةً من حيثُ الإسكانِ إلَّا أَنَّ بعضَها استعملَتْهُ العربُ وبعضَها لم تستعملْه. فذكرَ المُصنِّفُ منها ما وصلَ إليه استعمالُه .

فصل

وأبنيةُ المَزيدِ على ثَلاثَةِ أَضْربٍ:

مُوازِنٌ للرُّباعيِّ على سَبيلِ الإلحاقِ.

ومُوازِنٌ لَهُ على غَيرِ سَبيلِ الإلحاقِ.

وغَيرُ موازِنٍ له.

فالأَولُ على ثَلاثَةِ أَوجُهٍ:

مُلْحقٌ "بدَحْرجَ" نحو: شَمْلَلَ، وحَوْقَلَ، وبَيْطَرَ، وجَهْوَرَ وقَلْنسَ وقَلْسَى.

ومُلْحُقٌ "بِتَدَحْرَجَ" نحوَ: تُجَلْبَبَ، وتَجَوْرَبَ، وتَشَيْطَنَ، وتَرَهْوَكَ، وتَمَسْكَنَ، وتَغَافَلَ، وتَكلَّمَ.

ومُلْحقٌ "باحْرَنْجَمَ" نَحْوَ: اقْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَي، ومِصْدَاقُ الإلحاقِ اتِّحادُ المَصْدَرَيْنِ.

والثَّاني نَحْوَ: أَخْرَجَ، وجَرَّبَ، وقَاتَلَ، يُوازِنُ "دَحْرَجَ" غَيْرَ أَنَّ مَصْدَرهُ مُخالِفٌ لمصدَرِه.

والثَّالِثُ نَحْوَ: انْطَلَقَ واقْتَدَرَ، واسْتَخْرَجَ واشْهَابَّ، واشْهَبَّ، وأغْدَودَنَ، واعْلَوَّطَ.

وأَبنيةُ المَزيدِ. يعني: الثُّلاثيُّ المزيدُ فيهِ إمَّا أَنْ يكونَ على وزنِ الرُّباعيِّ في جميعِ تصاريفِه حتّى في المَصْدرِ. ويُسمَّى هذا النوعُ مُلحقاً. وإمّا أَنْ يكونَ على وزنِ الرُّباعيِّ في جَميعِ تصاريفِهِ إلَّا في المَصْدرِ. وإمَّا أَنْ لا يكونَ على وزنِ الرُّباعِيِّ لا في المَصْدرِ ولا في غَيرهِ. ويُسمّي هذينِ النَّوعينِ

---

(1) الضمير الهاء في "يسمعه": يعود إلى الزمخشري.
(2) الكتاب هو : كتاب المفصل للزمخشري.
(3) مكرر في : م .

غيرَ الملحقِ- يأْتي ذكرُ الإلحاقِ- قولـه: مُوازِنٌ للربُّاعِيِّ. في هذهِ العبارةِ إجهالٌ؛ لأَنَّه لا يدركُ السامعُ أنَّه يريدُ به الرُّباعيّ الأَصليّ المُجردِ أَو المَزيدِ عليهِ. وإنَّما اقتصرَ على ذكرهِ مُجهلاً لأَنَّه يأْتي بعدَ هذا الفُصَيلِ. فإنّه ذكرَ في التَّفصيلِ الرُّباعيَّ المُجَرد[1] ومزيده. فالأَولُ. أَرادَ بالأَولِ ما زيدَ فيه للإِلحاقِ. اعلمْ أَنَّ الرباعيَّ المُجردَ ستَّةُ أَبوابٍ: الأَولُ: ما كُرِّرَتْ لامُه نحوَ: "شَهْلَلَ" أَيْ أَسرعَ في السَّيرِ، وقَطَعَ القَليلَ الباقِي من الثَّمرِ على النخلِ. الثاني: ما زِيدَتْ فيهِ واوٌ بعدَ فائِه نحو: "حَوقَلَ" إذا صارَ نَحيفاً ضَعيفاً من غايةِ الكِبَرِ. الثالث: ما زِيدَتْ فيهِ ياءٌ بعدَ فائهِ نحو: "بَيْطَرَ" إذا عالجَ الدوابَّ أَيْ: شَقَّ جُرحَها. الرابعُ: ما زِيدَتْ فيهِ واوٌ بعدَ عينهِ نحو: "جَهْوَرَ"، إذا رفعَ صوتَه. الخامسُ: ما زيدَتْ فيهِ نونٌ بعدَ عينهِ، نحوَ: "قَلَنْسَ" إذا لبسَ القُلنسوةَ. السادسُ: ما زِيدَتْ فيهِ ياءٌ بعدَ لامِه، نحوَ: قَلْنْسى، إذا لبست القلنسوةَ. وأَصَلُ "قَلْسَى" "قَلْسِي". فانقلبَتْ الياءُ ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. أَوردَ المُصَنِّفُ هنا هذهِ الأَبوابَ الستَّةَ. وزادَ في كتابِهِ المُسَمَّى بالمفيد ِبابينِ: أَحدهِما سرهف إذا قَطَع أَوراقَ الزَّرعِ، فزيدَتْ ياءٌ بعدَ العينِ. والثاني: "سَنْبَلَ" إذا أَخرجَ الزَّرعُ السُنبلةَ، فَزيدَتْ نونٌ بعدَ الفاءِ. وملحقٌ "بتَدحرجَ": "تَفَعْلَلَ" مزيدٌ على الرُّباعِيِّ بزيادةِ التاءِ في أَوَّلِه. وذكرَ أَنَّ الملحقَ بهذا البابِ سبعةُ أَبوابٍ. الأَولُ: ما زِيدَتْ في أَولهِ تاءٌ، وكُرِّرَتْ لامُه، نحوَ: "تَجلبَبَ" إذا لَبِسَ الجِلبابَ، وهو الملحقُ بالرّداءِ. الثاني: ما زِيدَتْ في أَوّلِه "تاءٌ". وبعدَ فائِه "واوٌ"، نحوَ: "تَجَورَبَ"، إذا لَبِسَ الجَوربَ. الثالثُ: ما زِيدَتْ في أولهِ "تاءٌ" وبعدَ فائهِ "ياءٌ"، نحوَ: تَشيطَنَ، إذا بَعُدَ. الرَّابعُ: ما زِيدَتْ في أَوَّلِهِ "تاءٌ" وبعدَ عينهِ "واوٌ"، نحوَ: "تَرهوَكَ" بالرّاءِ المُهملةِ إذا أَسرعَ. الخامسُ: ما زِيدَتْ قبلَ فائهِ "تاءٌ" و"ميمٌ"، نحوَ: "تَمسكَنَ" إذا صارَ مِسْكيناً. وهو من السُكونِ، كأَنَّ المسكينَ سَكَنَ عن الترددُّدِ؛ لضعفهِ وحزنهِ. السادسُ: ما زِيدَتْ في أَوَّلِهِ "تاءٌ" وبعدَ فائهِ "أَلفٌ"، نحوَ: / تَغَافَلَ". السابعُ: ما زِيدَتْ في أَوَّلِهِ "تاءٌ"، وبعدَ فائِهِ "لامٌ" مُدغَمةٌ نحو: "تَكلَّمَ". وذكرَ المُصنِّفُ في كتابِه المُسمَّى بالمُفيدِ: أنَّ "تَفاعَلَ" نحو: "تَغافَلَ". و"تَفعَّلَ" نحو: "تَكلَّمَ" من غيرِ الملحقِ. وشَرحُ بحثِ هذا بعدَ هذا. ومُلْحقُ "باحرَنجَمْ" نحو: اقْعَنْسسَ واسلنْقَي. و"احرنْجَمَ" إذا قبضَ الأعضاءَ وغيرَها. وأصلُهُ: حرجَمَ إذا قبضَ وجمعَ. فالهمزةُ والنونُ زائدتان. وذكرَ من الثلاثيِّ الملحقُ بهذا البابِ بابينِ أحدهما: ما زِيدَتْ الهمزةُ في أوَّلِه والنونُ بعدَ عَينِه وكُرِّرَتْ؛ لأنَّه نحو: "اقْعنْسَسَ" إذا تأخَّرِ. والثاني: ما زِيدَتْ الهمزةُ في أوَّلِه والنونُ بعدَ "عينِهِ"، والياءُ بعدَ "لامِهِ" نحو: "اسلنقي" إذا اضطَّجَعَ على قفاهُ وأصلُه: اسلنْقي. فقُلِبَتْ الياءُ ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. ومِصْدَاقُ. ومِصْدَاقُ الشيءِ ما يدلُّ على صدقِهِ يعني: حَدُّ الإلحاقِ وعلامتُه أنْ يستويَ مَصدرُ المُلحقِ والمُلحقِ به. وشرَّطَ في الإلحاقِ اتِّحادُ المصدرينِ. ولم يشترطْ اتِّحادَ ما عدا المَصدرينِ. وإنَّما لمْ يشترطْ؛ لأنَّ الأَصلَ هو المصدرُ. فإذا اتَّحدَ اللفظانِ في المصدرِ اتَّحدا في باقي التصاريفِ

---

(1) المجردة في : م .

لا مَحالـةَ. فهذا شـيءٌ لازمٌ ولكن لا يلـزمُ مـن اتِّحـادِ اللفظـينِ فـي غيـرِ المَصـدرِ أي: لـم يتَّحِـدا فـي المصدرِ بل اتَّحَدا في غير المصدرِ، واختلفَا في المصـدرِ. مثـالُ مـا إذا اتَّحَـدا فـي المصـدرِ، قولُـك: "شَـهْلَلَ". فإنَّـه يَلحقُ "تَـدحرَجَ". وقد اتَّحَـدا فـي المصـدرِ وجميـعِ تَصـاريفِهما، تقولُ: شَـمْلَلَ يُشـمْلِلُ شَملَلَةً وشِمْلالاً فهو مُشمْلِلٌ، ليشملِلَ، تشملَلَ لا تُشملل. كما تقولُ: دحرجَ يُدحرجُ دَحرجـةً ودِحراجـاً فهـو مُـدحرجٌ لِيـدحرِجَ ،دَحـرجَ ولا تُـدحرج. وكـذلك جميـعُ الملحقـاتِ، مثـالُ مـا إذا اتَّحَـدا فـي غيـرِ المصـدرِ ولـم يتَّحـدا فـي المصـدرِ نحـو: وأصـله؛ لأنَّـه علـى وزنِ "دحـرجَ" تقول: أخـرجَ، يخـرجُ، وإخراجٌ، وتُوخرجُ. فهو مُخرِجٌ، لتخرجَ، وأصـله: لتوخرجَ أخـرجَ. فهذا اللفظُ بتصـريفِ "دَحـرجَ" فـي جميـعِ الأشـياءِ إلَّا فـي المصـدرِ. فـإنَّ مصـدرَ أخـرجَ إخراجـاً، ولـيسَ إخـراجٌ علـى وزنِ مصـدرِ دحرجَ، أعنِي على وزنِ "دحرجةٍ". وكذلك "خَرَّجَ" بتشديدِ الراءِ على وزنِ "دحرجَ"؛ لأنَّ أصـلَهُ: "تخـورجُ"[1]. فهـذا البـابُ علـى وزنِ "دحـرجَ" فـي جميـعِ تصـاريفِهِ إلَّا فـي المصـدرِ. فـإنَّ مصـدرَ "خَرَّجَ" تَخريجـاً، ولـيسَ" تَخريجٌ" علـى وزنِ "دَحرجـةٍ". فلا يُسمَّى هذا النـوعُ مُلحقـاً؛ لأنَّـه لـيسَ مصدرُهُ مُساوياً لمصـدرِ "دحـرجَ" فـي الـوزنِ فقدْ عُلِمَ أنَّ الملحقَ هو الـذي تَسـاوى الملحـقُ بـهِ فـي المصـدرِ وجميعِ تصـاريفِه. فإنَّـه لا يستقيمُ هذا الحدُّ فـي الملحـقِ؛ لأنَّـا نجدُ أبوابـاً لـم يَعدُّها أحدٌ مع الملحقِ في أنَّهـا مسـاويةٌ "لاحـرنجَمَ" الـذي هـو مزيـدُ الربـاعيِّ فـي المصـدرِ وفـي جميـعِ تصـاريفِه[2] مثالُه: "استخرجَ" فإنَّه مثلُ "احرنْجَمَ" في المصـدرِ وفي جميعِ التصـاريفِ. فلِمَ يُعدُّ من الملحقِ كمـا عُدَّ أقعَنْسَسَ واسلنَقى؟ قلْنـا: عَنَـى بـالملحقِ أنَّ تكـونَ الحـروفُ المزيـدةُ فـي الملحـقِ، فـإنَّ الحـروفَ المَزيدةَ في الملحقِ بهِ إنْ كانَ الملحقُ بهِ مزيداً أيضـاً علـى الربـاعيِّ. فقولُـك: "احـرنْجَمَ" المزيـدُ فيـه حرفانِ أحدُهما: فـي الأولِ والثـاني بعدَ العينِ، وفـي "اسـتخرجَ" المزيـدُ فيـهِ ثلاثـةُ أحـرفٍ كلُّهـا قبـلَ الفاءِ، فليسَ المزيدُ فـي "اسـتخرَاجَ"[3] إزاءَ المزيـدِ فـي "احـرنْجَمَ" بخـلافِ / "اقعنْسَسَ". فإنَّـه أُلحِقَ أولاً "بدحرَجَ" بأنْ كُرِّرَتْ "لامُهُ". فصـارَ: قعسَسَ، شهلَلَ ووزنُـه "دحرَجَ" مزيدٌ فيه حرفانِ أحدُهما في الأوَّلِ والثاني بعدَ عينِه. فالمزيدُ في "اقعَنْسسَ" مثل المزيـدِ فـي "احـرنْجَمَ"؛ لأنَّ المزيـدَ فـي كُـلِّ واحدٍ منها الهمزةُ، وبعدَ عينِهما النونُ. وكذلكَ "اسلنْقَى". وعلى ما ذكرْنا فقسْ جميـعَ الأبـوابِ حتَّـى تَعرفَ الملحقَ من غيرِ الملحقِ. واعلمْ أنَّه قيلَ في الملحقِ حدٌّ آخر وهو أنَّ المُلحقَ كلُّ بابٍ زِيـدَ فيـهِ شـيءٌ مـن الحـروفِ حتَّـى يصـيرَ موازِنـاً "لـدحرجَ" أو "تـدحرجَ" أو "احـرنْجَمَ" بشـرطِ أنْ لا يكـونَ الغرضُ في الزيادةِ معنىً بل مجردُ الإلحاقِ، وغيرُ الملحقِ كُلُّ بابٍ فيهِ شـيءٌ مـن الحـروفِ لمعنـى، فكلُّ بابٍ زِيدَ فيهِ شيءٌ من الحروفِ يعني هو غيرُ ملحقٍ وإنْ كـانَ مسـاوياً "لـدحرج" أو "تَـدحرَجَ" أو "احرنْجَمَ" في المصدرِ وجميعِ التصـاريفِ، فكلُّ بـابٍ ذكـرَ المُصـنِّفُ أنَّـه ملحـقٌ. فـاعلمْ أنَّـه لـيسَ

---

(1) توخرج في : م .
(2) تصاريفها في : م .
(3) استخراج في : ص .

الغرضُ منهُ سوى الإلحاقِ. وكلُّ بابٍ ذكرَ أنَّه غيرُ ملحقٍ. فاعلمْ أنَّ الغرضَ من زيادةِ الحروفِ فيهِ معنى "أفعلَ" و"فعَّلَ" بتشديدِ العينِ. و"فاعلَ" و"انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ" و"افْعَلَّ" و"استَفْعَلَ" و"افعوعَلَ" و"افْعولَ" و"افْعَالّ" فهذهِ الأبوابُ غيرُ الملحقِ؛ لأنَّ الغرضَ في زيادةِ الحُروفِ فيها معنىً مَقْصودٌ. كما يأْتي. واعلمْ أنَّ ذكره "تَفاعَلَ" نحو: تَغافَلَ. و"تَفعَّلَ" نحوَ: تَكلَّمَ، من ملحقاتِ "تَدحرجَ" "يُدحرجُ" صحيحٌ على ما ذكرهُ من الحَدِّ في المُلْحقِ؛ لأنَّ هذينِ البابينِ مُوازنانِ "لتدحرجَ" في المَصْدرِ وفي جميعِ التَّصاريفِ. وليسَ صحيحٌ على الحدِّ الثاني؛ لأنَّ هذينِ البابينِ الغرضُ منِ الزيادةِ فيهما هو معنى مَقْصودٌ- كما ذكرَه المُصَنِّفُ بعدَ هذا(1)- والثاني نحوَ: أخرَجَ. أرادَ بالثاني ما ذكرَهُ من مزيدِ الثُّلاثيِّ أَنَّه ثَلاثةُ أنواعٍ، أحدُها: مُوازنٌ للرُّباعيِّ على سبيلِ الإلحاقِ. يعني: القسمُ الثاني ما كانَ مُوازناً للرُّباعيِّ لا للإلحاقِ يعني: مُوازنٌ للرُّباعيِّ في غَيرِ المَصْدرِ لا في المَصْدرِ. وإذا لمْ يكنِ مُوازناً له في المَصْدرِ لم يكنْ مُلْحقا بهِ؛ لأنَّ شرطَ الإلحاقِ اتِّحادُ المَصْدرِ المُلْحق والمُلْحق بهِ. والثالثُ: نحوَ "انطلَقَ". واشهابَّ(2) أيْ: أَبيضَ وأَشهبَ مثلُه: اغدودَنَ أي: لانَ الشعرُ وطالَ. "اعْلَوَّطَ" بالعينِ والطاءِ المهملتينِ أيْ: تعلَّق بعنقِ أحدٍ وعَلاهُ، يعني: هذا هو القسمُ الثالثُ وهو لِمَا لم يوازنْ الرُّباعيَّ لا في المَصْدرِ ولا في غَيرِه. واعلمْ أنَّه ذكرَ الأبوابَ الخَمْسةَ والعشرينَ مُتفرقَةً. رُبَّما لا يَهتدِي إليها المُبتَدئُ، ونحنُ نذكرُها مجموعةً؛ للتَّسهيلِ في المَعْرفةِ. اعلمْ أنَّه ذكرَ ستَّةَ أبوابٍ تَلحقُ "بدحرَجَ"، وسبعةً "بتدحرَجَ"، واثنينِ "باحرنْجَمَ". فهذِهِ خَمسةَ عشرَ. وبَاقِيها "افعلَ" و"فعَّلَ" و"فاعَلَ" و"انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ" و"افْعَلَّ" بتشديدِ الّلامِ و"استَفْعَلَ" وافعَوعَلَ" و"افعولَ" و"إفعال". فهذهِ عَشرةُ أبوابٍ. فيكونُ المَجْموعُ خَمسةً وعشرينَ باباً.

فصل

فمَا كَانَ على "فَعَلَ" فَهُوَ على مَعانٍ، لا تُضْبَطُ كَثْرةً وسَعةً، وبَابُ المُغَالَبةِ مُخْتَصٌّ بـ"فَعَلَ يَفْعُلُ" منْهُ، كَقولِكَ: كَارمَنَي فَكَرمْتُهُ أكرمُهُ، وكَاثرنَي فَكَثرتُهُ أَكْثُرهُ. وكَذلِكَ عَازَّنِي فَعَزَزْتُهُ أَعزُّهُ، وخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ، وهَاجَانِي فَهَجَوْتُه.

إلاَّ ما كانَ مُعتلَّ الفَاءِ "كوعَدْتُ" أو مُعتلَّ العَيْنِ أو اللاَّمِ من بَناتِ اليَاءِ "كبِعْتُ" و"رَمَيْتُ" فَإنَّكَ تَقولُ فيه: أَفْعِلهُ، بالكَسرِ كَقولِكَ: رَامَيْتُهُ فرَميْتُه أَرْمِيهَ وخَايَرْتُهُ فَخِرتُهُ أَخيرهُ.

وعَن الكِسائيِّ(3) أنَّه استَثْنَى أيضاً ما فيهِ أَحدُ حُروفِ الحَلْقِ، وأنهُ يُقَالُ فيه"أَفْعَلهُ" بالفَتْحِ.

---

(1) انظر: الفصل اللاحق .
(2) انظر اللسان مادة(شهب).
(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 157/7، والممتع: 1/ 173.

وحَكَى أبو زَيدٍ(1): شَاعَرْتُه أَشْعُرُه، وفَاخَرْتُه أَفْخُرُه، بالضَّمِّ.

قالَ سيبويه(2): ولَيْسَ في كُلِّ شَيءٍ يكونُ هذا، ألا ترى أنَّك لا تَقولُ: نَازعَنِي فَنَزعْتُه، استُغْنِيَ عنه بغَلَبْتهُ.

و"فَعِلَ" يَكِثُر فيه "الأعراضُ من العِلَلِ والأحْزانِ وأضْدَادِها" كسَقِمَ، ومَرِضَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ، وجَذِلَ، وأَشِرَ.

و"الألوانُ" كأَدِمَ وشَهِبَ وسَوِدَ.

و"فَعُلَ" "لِلخِصَالِ" التي تكونُ في الأَشياءِ كحَسُنَ، وقَبُحَ وصَغُرَ وكَبُرَ.

فمَا كانَ على "فَعَلَ". يعني: كُلُّ فعلٍ ماضيهِ "فعَلَ" بفتحِ العينِ سواءٌ كانَ مُضارعُه مَضْموماً أو مَكْسوراً أو مَفْتوحاً يجيءُ لمعانٍ كَثيرةٍ لا تُضْبَطُ ولا تُحصَرُ تلكَ المعاني من سِعتِها أو كَثرتِها. ألآ تَرى أنَّه يجيءُ مُتَعدِّياً نحوَ:"بَعَثَ" و"ضَرَبَ"و"ذبَحَ". ويجيءُ لازماً نحوَ: "خَرَجَ" و"رَجَعَ" و"ذَهَبَ". ويجيءُ لِما يتعلَّقُ بالظاهرِ نحوَ: "كتَبَ" و"ضرَبَ" وذبَحَ. ولِما يتعلَّقُ بالباطِنِ نحوَ: "عَتِبَ" إذا غَضِبَ، وما أشبَه / ذلكَ من المعانِي. ولأنَّه لا يمكنُ ضَبطُ مَعانِيها لم يذكرْ المُصَنِّفُ فيهِ ضَبطاً بخلافِ بابِ "فَعِلَ" بكسرِ العينِ و"فَعُلَ" بضَمِّها. فإنّه ذَكرَ فيها ضَبطاً كما يأْتي. وقوله: وبابُ المُغالبةِ مُخَتَصٌّ بـ "فعَلَ يفعَلُ":. ففي هذهِ العبارةِ إبهامٌ؛ لأَنَّه محتاجٌ إلى قيدٍ. ولم يذكرْ ذلكَ القيدَ. واعلمْ أنَّ "فاعَلَ" يكونُ بينَ اثنينِ يعني: فعلَ أَحدُهما بالآخرِ ما فعلَ الآخرُ بهِ. فإنْ قلْتَ: ضربْتُ زيداً، معناه: ضربْتُه ولم يَضربْنِي. وإذا قلْتَ: ضاربْتُه، معناهُ: ضربْتُه وضَربَنِي. فإذا عرفْتَ هذا، فاعرفْ أنَّك إذا قلْتَ: ضاربْتُ زَيداً. فإنَّه جَرى الضَّربُ بينكُما ولمْ يغلبْ أحدُكما الآخرَ. فاقتصرْ بقولكَ: "ضَاربْتُه" أو "ضَاربَنِي". ويجوزُ نقلُ الثُّلاثيّ من جَميعِ الأبوابِ إلى وزنِ "فَاعَلَ". وإنْ غلبَ أحدُهما الآخرَ فلا بدَّ وأنْ يجزْ تغلبةَ أحدِكما على صَاحبِه بعد لفظةِ "فاعَلَ" بلفظٍ ثُلاثيٍّ. وذلكَ الثلاثيُّ يجبُ أَنْ يكونَ على وَزنِ "فَعَلَ" بفتحِ العينِ في الماضِي وضَمِّها في الغابِرِ من أَيِّ بابٍ كانَ ذلكَ اللفظُ رَددتُه على هذا الوزنِ مثالُه: "كارَمَني" أَيْ: قاوَمَني وجادَلَني في الكرمِ فكرمْتُه. أَكرمْتُه أَيْ: عازمْتُ عليهِ، نقلْتُ "كَرُمَ" من "فَعُلَ" مَضْمومِ العينِ إلى "فَعَلَ" مَفْتوحِ العينِ. وقلْتَ: "كرَمتُه" بفتحِ الرَّاءِ أكرُمُه بضمِّها. وكذلك: "خاصمَني" فخصمْتُه أَخصمُهُ أَيْ: غلبتُهُ في

= والكسائيّ: هو علي بن حمزة أبو الحسن الكسائيّ، مولى بني أَسَد، إمام الكوفيين في النحو واللُّغة، وأحد القرَّاء السبعةِ المشهورين قرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، تعلم النحو على كِبَرٍ، تعلَّم على معاذ الهرَّاء، والخليل، مات سنة (189 هـ).

- انظر معجم الأدباء: 5/101-120، إنباه الرواة : 2/256-274، بغية الوعاة: 2/162-164 .

(1) انظر : أبو زيد في النوادر: 225، وابن يعيش في شرح المفصل: 7/ 157.

وأبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من علماء البصرة المشهورين ، كان أعلم من الأصمعي وأبي عبيدة بالنحو، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء. مات سنة 214هـ . انظر ترجمة في :- إنباه الرواة: 2/30 ، ومراتب النحويين: 73، وبغية الوعاة: 1/582 ، والأعلام: 3/144.

(2) انظر كتاب سيبويه: 2/238، والمقتضب : 1/72.

الخُصومةِ. نقلْتَ "تَفْعِل" مَكسورَ العينِ أيْ: "أفعُلَ" مَضْمومها وقلْتَ: "اخصُمُه" بَضمِّ الصَّادِ. وإنَّما نقلُوا جميعَ الأَبوابِ إلى "فَعَلَ يَفْعُلُ" بفتحِ العينِ في الماضِي وضَمِّها في الغائِبِ في هذهِ المَسأَلةِ. إلَّا ما كانَ. يعني: تنتقلُ بعدَ "فاعلَ" جميعُ الأَبوابِ إلى وَزْنِ "قتَلَ يقتُلُ" الى معتلّ الفاءِ واواً كانَ أو ياءَ. ومُعتلُّ العينِ أو الَّلامِ إذا كانَ بابين فإنَّه يتركُ عينَ مُضَارعِها على الكَسْرِ؛ لأَنَّه لو نقلْتَ هذهِ المُعتلاَّتِ إلى "يَفْعُلُ" بضمِّ العينِ لاجتمعَ فيها نقلُ الضمَّةِ ونقلُ حرفِ العِلَّةِ. ولأَنَّه يقلبُ الياءَ في مُعتلِّ العينِ والَّلامِ "واواً"؛ لضمِّهِ العينَ. كقولكَ:. يعني: قاومْتُه وناظرْتُه في كَونٍ أَيْ: فغلبْتُ عليهِ بكونِي خيراً منهُ في الخِصلَةِ الفُلانيةِ "أَخِيرُهُ" فتُركَتْ عينُ الفعلِ على كَسرتِها. إلَّا أنَّه نُقِلَتْ كسرتُها إلى الخاءِ. فذكرَ المُصنِّفُ مثالَ المُعتلِّ العينَ، ولم يذكرْ المُعتلَّ الفاءَ والَّلامَ؛ لأَنَّهما يُعْرفانِ بالقياسِ على خِيرتِه. مثالُ المُعتلِّ الفاءَ: "واعَدتُه" فَوعدْتُه. "عِدَة" بكسرِ العينِ. مِثالُ المُعتلِّ الَّلامِ: وراميْتُه، ارمِيَهُ بكسرِ الميمِ. وما كانَ من "فَعِلَ يَفْعَلُ" بكسرِ العينِ في الماضِي وفَتحِها في الغابِرِ أو فَتحِها في الماضِي والغابِرِ نحوَ: رَضَى، وخَشَى ورَمَى. فإنَّكَ لا تنقلُه إلى "فَعَل يَفْعُلُ" بفتحِ العينِ في الماضِي وضَمِّها في الغائِبِ كيلا تصيرَ الياءُ في المُضارِعِ "واواً"؛ وكيلا تصيرَ معتلةً بنقلِ الضمَّةِ بل يُتركُ كُلُّ بابٍ على حالِه. وعن الكِسائِيِّ يعني: قالَ الكِسائيُّ[1]: كما لم ينقلْ المُعتلاتِ المَذكورةَ إلى وزنِ "قَتَلَ يَقْتُل". فكذلكَ ما "عَينُه" أَو "لامُه" أَحدُ حُروفِ الحلقِ لا يقالُ في المَسأَلةِ. الغائِبُ على وزنِ "قَتَلَ يَقْتُل" بل يقالُ فيه على وزنِ "مَنَعَ يَمْنَعُ"؛ لأَجلِ حُروفِ الحلقِ. قال ابنُ الحاجبِ[2]: هذا ضعيفٌ؛ لأَنَّ ما "عينُه" أو "لامُه" حرفَ الحلقِ ليسَ مُخْتصّاً ببابِ "مَنَعَ يَمْنَعُ" حتّى يجبَ ردُّه أَيْ: هذا الوزنُ في مسألةِ المغالبةِ، بل يجيءُ ما "عينُه" أو "لامُه" حرفُ الحلقِ في جميعِ الأبوابِ نحوَ: "دخلَ يَدخُلُ" وغيره. / فإذا كانَ كذلكَ فلمْ يلزم نقلُه إلى وزنِ "منعَ يمنَعُ". وحَكَى أبو زيدٍ: هذا نقضٌ لقولِ الكسائيِّ، يعني: هذان اللفظانِ عينُهما حرفُ الحلقِ. وقد أجاز سيبويه "شاعرتُه أشعُرُه" بضمِّ العينِ، و"فاخرتُه أفخُرُه" بضمِّ الخاءِ، فقد عُلِم بهذا إنَّ ما قالَه الكسائيُّ ضعيفٌ. قال سيبويه[3]: يعني نقلُ الأبوابِ في هذه المسألةِ "قتلَ يقتُلُ" ليس جائزاً في جميعِ الألفاظِ. ألا ترى أنَّهم لا يقولونَ: نازعْتُه أَنزُعُه بضمِّ الزاءِ ولا بالكسرِ بل يقولونَ: نازعتُه فغلبتُه أغلبتُه بضمِّ التاءِ يعني يقيمونَ غلبتُه أغلبُه مَقامَ: نازعتُه أنزُعُه. وما ذكرَ سيبويهُ مفهومُهُ أَنَّ الفعلَ في جميعِ الأَلفاظِ إلى وزنِ "قتَلَ يَقتُلُ" ليس بقياسيٍّ بل سَماعيٌّ. قال ابنُ الحاجبِ: لا يخرجُ ما ذكرَهُ سيبويه هذه القاعدةَ عن القياسِ بل هو قياسيٌّ بل جميع الألفاظِ إلى القياسِ إلَّا ما جاءَ فيه منعٌ بمسألةِ "نازعْتُه"، وما أشبَه ذلك مما أَتى فيه منعٌ عن الاستعمالِ فيه. وعلى وزنِ "قتلَ يَقتُلُ". و"فَعِلَ". يعني: "فَعِلَ" بكسرِ العينِ تجيءُ أيضاً لمعانٍ إلَّا أنَّ أكثرَها للأعراضِ. والمرادُ بالأعراضِ: ما يَعرُضُ، أي: يجيءُ ويزولُ من

---

(1) انظر الإيضاح: 110/2.
(2) انظر الإيضاح: 109/2.
(3) انظر الكتاب: 68/4

المرضِ والحزنِ والفَرحِ. وكذلك الألوانُ منهم(1)، و"مَرِضَ" مثالُ العِلَلِ، و"حَزِنَ" مثالُ الأحزانِ، و"فَرِحَ" و"جَذِلَ" و"أَشِرَ" معناها متقاربةٌ كلُّها ضدَ الحزنِ. "أَدِمَ" إذا صارَ أَسمَرَ. و"شَهِبَ" إذا صارَ أبيَضَ. وفَعُلَ. أرادَ بالخِصالِ الطبائعَ يعني: جميعُ ما في بابِ "فَعُلَ" بضمِّ العينِ تكونُ الطبائعَ يعني: الأشياءُ التي خلقَ اللهُ الطِّباعَ عليها كهذه الأمثلةِ وغيرِها، كذلك لم يأْتِ في هذا البابِ "فَعُلَ" مُتعدٍّ؛ لأنَّه ليسَ شيءٌ من الطبائعِ يميز صاحبُه إلى غيرِه. ذَكَرَ في هذين البابين- أعني "فَعِلَ" بالكسرِ و"فَعُلَ" بالضمِّ- ضابطاً، ولم يذكرْ في "فَعَلَ" بفتحِ العينِ؛ لأنَّ مفتوحَ العينِ خفيفٌ يستعملُ فيه أنواعٌ كثيرةٌ، فمن المعاني بخلافِ ما عدَاه من "فَعِلَ" و"فَعُلَ" فإنَّهما ثقيلانِ لا يُستعملُ فيهما معانٍ كثيرةٌ بحيثُ يخرجُ عن الضبطِ.

فصل

وَ"تَفَعْلَلَ" يَجِيءُ مُطاوِعَ "فَعْلَلَ" كَجوْربَهُ فتَجَوْرَبَ، وجَلْبَبَهُ فَتَجْلبَبَ، وبِنَاءً مُقتَضِياً كتَسَهْوَكَ وتَرَهْوَكَ.

و"تَفَعْلَلَ". أرادَ ههنا "تَفَعْلَلَ" الذي هو الملحقُ من الثلاثيِّ "بتَفَعْلَلَ" الذي هو مزيدُ الرباعيُّ يعني: "تَفَعْلَلَ" على وجهينِ، أحدِهما: أنْ يكونَ اللفظُ مستعملاً على وزنِ "فَعْلَلَ" ثم ألحقَ بعدَ ذلك "تَفَعْلَلَ" بأنْ يزادَ في أوَّلِه "التاءُ". والمرادُ بالمطاوعِ هنا المُتعدِّي. مثالُه: "جَورَبَ". فهذا متعدٍّ يقالُ: جَوربْتُه أي: أسندَ إلى الجَوربِ ثم إذا أرادُوا أنْ يجعلُوه لازماً فإنَّهم ألحقُوه "تَفَعْلَلَ". فقالوا: "تَجوْرَبَ" إذا لبسَ الجوربَ بنفسِه. والوجهُ الثاني: أنْ يكونَ مُقتضِياً. والمُقتضِي والمرتجلُ ما وُضِعَ من غيرِ أنْ يكونَ لهُ أصلٌ. وذكرَ هنا للمتَقَضِي مثالين، فالأولُ: ليسَ مُقتَضِياً وظَنَّه مُقتَضِياً. والثاني: مُقتَضِياً. فالأَولُ: "تَسهوكَ"، يقالُ: "سَهوكَه" أي: أَهلَكَهُ. "فتَسهوَكَ" أي: فهَلَكَ. فهذا مطاوعُ "التَفَعْلَلَ" وليسَ مُقتَضِيٌّ؛ لأنَّه استعملَ "سهوكْتُهُ"، وكذا قال صاحبُ الصّحاحِ(2). والثاني في "ترهوَكَ" أي: أسرعَ ومشى مُتمايلاً. فهذا مُقتضِياً: لأنَّه لم يستعملْ "مُتَسهوِكَ".

---

(1) معهم في : ص .

(2) انظر معجم الصحاح للجواهري :1203/2، وانظر أيضا في اللسان (سهك) : " سهوكته فتسهوك أي: أدبر وهلك"

فصل

و"تَفَعَّلَ": يَجِيءُ:

مُطاوِعَ "فَعَّلَ" نحو: كَسَّرْتُهُ فَتَكسَّرَ، وقَطَّعْتهُ فَتَقطَّعَ.

وبمعنى التَّكلّفِ نحو: تَشَجَّعَ، وتَصَبَّرَ، وتَحَلَّمَ وتَمَرَّأَ. قالَ حَاتم(1):

42- تَحلّمْ عَنْ الأَدْنَيْنِ واسْتَبِقِ وُدَّهُمُ ولَنْ تَستطِيعَ الحِلْمَ حتّى تَحَلّمَا

قال سيبويه(2): وليسَ هذا مِثْلَ "تَجاهَلَ" لأَنَّ هذا يَطْلُبُ أَنْ يَصِيرَ حَلِيماً ومنْهُ: تَقيَّسَ، وتَنَزَّرَ.

وبمعنى "اسْتَفْعَلَ" كَتَكبَّرَ وتَعَظَّم، وتَعَجَّل الشَّيْءَ، وَتَيَقَّنهُ، وتُقَصَّاهُ، وتَثَبَّتهُ، وتَبَيَّنهُ.

وللعمَلِ بعدَ العَملِ في مُهْلَةٍ كقولِكَ : تجرَّعهُ، وتَحسَّاهُ، وتَعرَّفه، وتَفوَّقَهُ. ومنهُ: تَفهَّمَ، وتَبصَّرَ، وتَسَمَّعَ.

وبمعنى اتّخاذِ الشَّيْءِ نَحْوَ: تبوّأْتُ الدارَ، تَدَيَّرتُ المَكانَ، تَوسَّدْتُ التُّرابَ، ومنه: تبنَّاه.

وبمعنى التَجَنُّبِ كقولِكَ: تَحوَّبَ وتَأثَّم وتَهجَّدَ وتَحَرَّجَ، أَيْ تَجَنَّبَ الحُوبَ، والإثْمَ، الهُجُودَ، والحرَجَ.

وتَفعَّلَ. يعني: يجيءُ "تَفَعَّلَ" لمعانٍ: أَحدها: أَنْ يكونَ مطاوعَ "فَعَّلَ" بتشديدِ العينِ يعني: إذا كانَ "فَعَّلَ" مُتَعدياً وتقلبه إلى "تَفْعَّل" يعني: لازماً، نحو: كَسَّرتُه فتكسَّرَ بنفسهِ. والثاني: أَنْ يجيءَ / للتَّكلُّفِ أَيْ: لإظهارِ شَيءٍ عن نفسهِ ليسَ فيهِ ذلكَ الشيءُ، "تَشَجَّعَ" إذا أَظهرَ من نفسهِ الشَّجاعةَ وليسَ فيهِ. و"تَحلَّم": إذا أَظهرَ الحِلْمَ. و"تَمرّأَ": إذا أَظهرَ من نفسهِ المُروءةَ، والمروءةُ فِعْلُ الخِصالِ الحَميدةِ. قال: أَيْ: أَظهِرْ من نَفْسِكَ الحِلْمَ واعفُ عنْ "الأَدنيينَ": وهو جَمْعُ الأَدنى، وهو أَفعلُ التَّفضيلِ من "الدَّناءَةِ": وهي الخَساسَةُ. كان أَصلُه "أَدنيينَ" فقلبَتْ "الياءُ" الأُولى "أَلفاً"؛ لإيضاحِ النُّونِ التي قبلَها. وحُذِفَتْ الأَلفُ؛ لسُكونِها وسُكونِ الجَمْعِ. قوله: واستَبِقْ وُدَّهم. يعني: اجعلْ وُدَّهم باقي ولا تُؤذِهم ولا تُكافِهم بجهلِهم بل اسعَ أَنْ يبقى بينكَ وبينَهم موادةً، فإنَّ المودةَ خيرٌ من العَداوةِ. قوله: ولَنْ تَستطِيعَ الحِلْمَ حتّى تَحَلَّمَا. يعني: مبدأُ كُلِّ شيءٍ يكون بالتكلُّفِ ثم يصيرُ ذلك الشيءُ طبعاً، يعني: أظهرْ الحلمَ من نفسِك، وإنْ لم يكنْ في نفسِكَ الحِلمَ. فإذا أكرهْتَ نفسَكَ على التحلُّمِ مِراراً

---

(1) وهو حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عَدي (000-64 ق.هـ) فارس، وشاعر، وجواد، جاهلي يضرب المثل بجوده، كان من أهل نجد، له شعر كثير ضاع معظمه، وطبع الباقي في ديوان صغير.
- انظر: ابن قتيبه، عبد الله بن مسلم (ت 276 هـ)، الشعر والشعراء : 164.
42- البيت من البحر الطويل .
- المعنى: كلّف نفسك الحلم ، واحملها عليه، واستبق ودّ أقاربك بتمّل ما لا يسرّك منهم ، فإنك لن تستطيع أن تكون حليماً إلا إذا طوّعت نفسك للحلم وروّضتها عليه.
- والشاهد فيه: مجيء " تفعّل" بمعنى التكلّف لا بمعنى المطاوعة.
- والبيت لحاتم الطائي ، وهو له في ديوانه: 82، وكتاب سيبويه: 240/2، وأبي زيد في النوادر: 110، وأدب الكاتب: 359، وشرح المفصل لابن يعيش: 158/7.
(2) انظر كتاب سيبويه: 240/2.

وتحمَّلْتَ مَشقَةَ التكلُّفِ تَزولُ المَشقةُ عن نفسِكَ وسَهلَ عليكَ الحِلْمُ. والمرادُ بالاستشهادِ: لفظةُ "التَّحلُّمِ". قال سيبويه: وليسَ. يعني: "تَفَعَّلَ" و"تَفَاعَلَ" يجيئانِ للتَّكلُّفِ. إلاَّ أَنَّ بينَهما فَرقاً، وهو أَنَّ "تَفَعَّلَ" يُظهِرُ صاحبُه عن نفسهِ ما ليسَ فيهِ ولكنْ يزيدُ ويجهدُ أَنْ يكونَ ذلك الشّيءُ في نفسهِ، و"تَفاعَلَ" لا يريدُ صاحبُه أَنْ يكونَ ذلك الشَّيءُ فيهِ. ولهذا يُقالُ: "تَمارضَ" ولا يُقالُ: "تَمرَّضَ"؛ لأنَّك إذا قُلْت: "تمارضْتُ" معناهُ: أَنَّك أَظْهرْتَ المرضَ ولا تريدُ وجودَ المَرضِ فيكَ. وأَمَّا لو قلْتَ: "تَمرَّضْتُ"[1]. فمعناه أَنَّك أَظْهرْتَ المرضَ وليسَ فيكَ ولكنْ تريدُ وجودَ المَرضِ فيكَ، وهذا محالٌ. فإنَّ أَحداً لا يريدُ حصولَ المَرَضِ فيهِ. ومِنهُ: تَقيَّسَ أَيْ أظهرَ عن نَفْسهِ أنَّه من قبيلةِ "قَيْس"، بأنْ دخلَ في قومِهم وخَالَطَهم. وتَنزَّرَ. أَيْ أَظهرَ عن نفسهِ أَنَّه من قَبيلةِ "نِزار". وإنَّما قَطَعَ هاتينِ الكَلمتينِ عما قبلَهُما بلفظةِ "مِنْ"؛ لأنَّ التَّحلُّمَ وغيرَه يمكنُ للرجلِ أَنْ يفعلُه بالتَّكلُّفِ حتّى يصيرَ لهُ كالطبائعِ. وأَمَّا التشبيهُ بالنسبِ فلا يمكنُ للرجلِ أَنَ يكونَ من نسبٍ بالتَّكلُّفِ في التشبهِ. وبمعنى. يعني: و"تَفَعَّلَ" يجيءُ بمعنى "استفعَلَ". والسينُ في "استفعلَ" للطَّلبِ نحوَ: "تَكبَّرَ" بمعنى "استكبرَ" معناهُ: طلبُ أَنْ يكونَ كبيراً وجعلَ نفسَه عَظيماً. و"تَقصَّى" بمعنى "استقْصَى" إذا طَلَبَ أَنْ يَنتَهي أَقصى الشيءِ أَيْ: غايتِه. و"تَبيَّنَ" بمعنى "استبانَ" أَيْ: أَظهرَ الشَّيءَ و"علِمَه". وكذلكَ باقي الأَمثلةِ كلُّها بمعنى "استفعَلَ". وللعَملِ. "تجرَّعَه" إذا شربَ الماءَ جُرعةً بعدَ جُرعةٍ. و"تَحسَّى" إذا شربَ المرقَ حَسوةً بعدَ حَسوةٍ أَيْ: جُرعةً بعدَ جُرْعَةٍ. و"تَعرَّقَ" بالعينِ والراءِ المُهملتينِ إذا فَصَلَ اللحمَ لُقمةً بعد لُقمةٍ عن العظمِ قِطعةً بعدَ قِطعةٍ. و"تَفَوَّقَ" إذا شربَ الفيقةَ جُرعَةً بعدَ جُرعَةٍ. والفَيقَةُ: اللَّبنُ. ومِنهُ. أَيْ: مما كانَ للعملِ بعدَ العملِ "تَفهَّمَ" إذا فهمَ شيئاً بعدَ شَيءٍ. و"تَبصَّرَ" إذا رأى شيئاً بعدَ شَيءٍ. و"تَسمَّعَ" إذا استمَعَ إلى أَحدٍ استمعَ منهُ شيئاً بعدَ شيءٍ بحيثُ لا يَعلمُ هو. وإنَّما ذكرَ هذهِ الكلماتِ مُنقطعةً عمَّا قبلَها بلفظةِ "مِنْه"؛ لأَنَّ هذهِ الكلماتِ تتعلَّقُ بالذِّهنِ والبَصرِ والسَّمعِ. وما قبلَها يَتعلَّق بالفهمِ. وبمعنى. تديَّرْتُ أَيْ: اتخذْتُ المكانَ. وإذا توسدْتُ الترابَ أَيْ: اتَّخذْتُه وسادَتِي. ومنهُ أَيْ: ومِمَّا كانَ بمعنى اتِّخاذُ الشّيءِ / "تَبنَّاهُ" إذا اتَّخذَهُ ابناً، يعني: اتَّخذَ لَقيطاً ابنَهُ. وإنَّما قَطَعَ هذا عمَّا قبلَهُ؛ لأَنَّ من تَبنَّى أَحداً لا يصيرُ ابنَهُ في الشَّرعِ. ومن تَديَّرَ مَكاناً يصيرُ داراً مَملوكةً. وكذلكَ "تَوسَّدَه". وبمعني. "الحَوبُ" :الذَّنبُ. "الهُجودُ": الرُّقادُ. و"الحَرجُ" :الضّيقُ، والإثمُ معروفٌ.

فصل

و"تَفاعَلَ" لِما يَكونُ من اثنينِ فَصاعِداً، نحوَ: تَضارَباً وتَضارَبُوا ولا يَخْلَو مِنْ أَنْ يكونَ مِنْ "فَاعَلَ" المُتَعدِّي إلى مَفْعُولٍ، أَو المُتَعدِّي إلى مَفْعُولَيْن.

([1]) تمرّض:وجد من يرعاه في مرضه/التمريض: التضجيع . انظر اللسان مادة (مرض)

فإنْ كانَ مِنْ المُتَعدِّي إلى مَفْعولٍ "كضَارَبَ" لم يَتَعدَّ، وإنْ كَانَ مِنَ المُتَعدِّي إلى مَفْعولَيْنِ نَحْوَ: نَازَعْتُهُ الحَدِيثَ، وجَاذَبْتُهُ الثَّوبَ، وناسَيْتُهُ البَغْضَاءَ، تَعدَّى إلى مَفْعولٍ واحدٍ كَقولِكَ: تَنَازَعْنَا الحَدِيثَ، وتَجاذَبْنَا الثَّوْبَ وتَناسَيْنَا البَغْضَاءَ. ويَجِيءُ لِيُرِيَكَ الفَاعِلَ أَنَّهُ في حَالٍ لَيْسَ فيها نَحْوَ: تَغَافلْتُ، وتَعَامَيْتُ، وتَجَاهَلْتُ. قال(1):

43- إذا تَخَازَرْتُ وما بِي مِنْ خَزَرْ

وبمنزلة "فَعلْتُ" كَقولِكَ: تَوانَيْتُ في الأمرِ، وتَقَاضَيْتُهُ.

وتَجاوَزَ الغَايةَ.

ومُطَاوِعَ "فَاعَلْتُ" نَحْوَ: بَاعَدْتُه، فَتَباعَدَ.

وتَفاعَلَ. يعني: "تَفاعَلَ" أصلُه: "فاعَلَ"، فزيدَتْ عليه التاءُ ليصيرَ مطاوعاً "لفاعَلَ" يعني بهذا المطاوعِ أَنَّ "فاعَلَ" لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ نحو: ضاربَ زيدٌ عمراً، أو إلى مفعولين نحو: نازعَ زيدٌ عمراً الثوبَ، فإنْ كان "تفاعَلَ" من لفظِ "فاعَلَ" الذي هو متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ سقطَ مفعولُه؛ لأنَّه صارَ لازماً، وصارَ مفعولُه فاعلاً. تقولُ: تضاربَ زيدٌ وعمروٌ، كلاهما بالرفعِ؛ لأنَّهما فاعلانِ أي يشاركان في الضربِ. يعني: ضربَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه. وإن كانَ "تَفاعَلَ" من لفظِ "فاعَلَ" الذي هو متعدٍ إلى مفعولينِ نقصَ منهما المفعولُ الأولُ وصارَ فاعلاً وبقي المفعولُ الثاني منصوباً نحو قولك: تنازعَ زيدٌ وعمروٌ الثوبَ أي: نزعَ كلُّ واحدٍ منهما الثوبَ عن صاحبِه. وتقولُ في المُضمرِ: الرجالُ تضاربُوا، والقومُ تنازعُوا الحديثَ. ويجيءُ. يعني "تفاعَلَ" يجيءُ أيضاً لإظهارِ شيءٍ ليس ذلكَ الشيءُ في الفاعلِ نحو: "تغافلْتُ" أي: أظهرْتُ الغفلةَ وليسَ بي غَفلةٌ. قالَ. وبعدَ هذا:

ثم كسرْتُ الطَّرفَ من غيرِ عَورْ

ألفيتني ألوىَ بعيدَ المُشتمرّْ

أحملُ ما حمِّلْتُ من خيرٍ وشَرْ

ذا صولَة في المُصْمَئِلاّتِ الكُبَرْ.

---

(1) ينسب الشارح البيت لعمرو بن العاص ، وهو لأرطأة بن سهية في سمط اللآلئ ، وبلا نسبة أدب الكاتب وشرح المفصل لابن يعيش، وهو لعمرو بن العاص في شرح أبيات سيبويه.

43- البيت من مشطور الرجز ويذكر الشارح قصته.

- والشاهد فيه: أن قوله: " وما بي من خزر " يدل على الإيهام ، وهو أن يريك أنه في حال ليس فيها . كقولك: تغافلت وتعاميت وتناعست.

- والبيت في كتاب سيبويه: 239/2، وأدب الكاتب : 358، والمقتضب:79/1، واللسان:(خزر ، مرر)، ومقاييس اللغة: 180/2، ويذكر الشارح الأرجاز بعده ويشرحها.

قائلُ هذا الشعرِ: عمروٌ بن العاصِ. أنشدَ هذا الشعرِ "يومَ صِفِّينَ" بكسرِ الصادِ والفاءِ وتَشديدِها. وهو اسمُ حربٍ بينَ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ ابن أبي طالبٍ ومعاويةَ - رضيَ اللهُ عنهم[1] -. التخازُرُ:إظهارُ الرجلِ الخَزَرَ عن نفسِه وليسَ فيه خَزَرٌ بفتحِ الخاءِ والزاء والراء المعجمتين:ضيقُ العينِ. والتَّخازُرُ يضيِّقُ الرجلُ جِفنَيه لتحديدِ النظرِ إلى شيءٍ، يعني: إذا نظرْتَ من بين، يعني إذا ضَمَمْتُهما؛ لتحديدِ النظرِ أو من الغَضبِ. قولُه: إذا. كسرْتُ الطَّرْفَ يعني: إذا اعوجَّتْ عيني من الغَضَبِ. ويحتملُ أنْ يريدَ بالكَسرِ هنا غَضُّ احدى العينينِ والنَّظرِ بالأُخرى كأنَّه أعور. والألْوى: شديدُ الخُصومَةِ. قوله: بعيدُ المُشتمِرِ أي: وجَدتَنِي أمرٌّ وأَدخلُ بينَ الجيشِ ولا أخافُ من الأعداءِ. وأبْعُد في الدخولِ بينَهم دخولاً بليغاً. "أُحملُ" الهمزةُ للمتكلِّمِ. و"حُمِّلْتُ" بتشديدِ الميمِ يعني: أطيقُ فأُحمِّلُ عليَّ من أَثقالِ الحربِ وغيرِها من الحملة. المُصْمَئِلاّتُ جمعُ مُصمئلّةٍ وهي الدَّاميةُ. "الكُبَرُ" بضَمِّ الكافِ وفتحِ الباءِ جمعُ الكُبرى، وهو يعني أدخلُ في الأمورِ العظيمةِ الشديدةِ. وبمنزلةِ. يعني: قد يجيءُ "تفاعَلَ" بمعنى "فعَلَ" في أنَّه لا يكونُ بينَ اثنينِ بل يتفرَّدُ الفاعلُ بذلك الفعلِ وليس معنى قوله: بمنزلةِ "فَعَلْتُ" أنَّكَ إذا نَقَلْتَ "تفاعَلَ" إلى "فَعَلَ" يكونانِ متماثلينِ في الاستعمالِ والمعنى بل قد يكونُ "تَفاعَلَ" إذا نقلَ إلى "فَعَلَ" يفيدُ معنى "فَعَلَ" نحو: "تَوانَى" فإنَّه مثل "وَنَى" في الاستعمالِ والمعنى، وقد يكونُ "تَفاعَلَ" مثل "افتعَلَ" في المعنى والاستعمالِ نحو: "تَقاضَى" فإنه مثل "اقتَضَى" في الاستعمالِ والمعنى لا مثلَ "قَضَى". و"تَجاوزَ" مثل "جَاوزَ" لا مثلَ "جَازَ". ولكنَّ المرادُ بقوله: "تَفاعَلَ" مثل "فَعَلَ" أنَّ "فاعَلَ" و"تَفاعَلَ" مثلَ فَاعَلَ / فَعَل في أنَّه يتفرد الفاعلُ بفعلِه. وليسَ فيهِ اشتراكٌ بخلافِ ما تقدَّمَ من قولِه: "تضارَبَ" و"تنازَعَ". ومُطاوعَ. اعلمْ أنَّ في هذا إشكالٌ؛ لأنَّا قد قلْنا في أوَّلِ هذا الفصلِ: إنَّ "تَفاعَلَ" مطاوعُ "فاعَلَ". وذكر ههنا أنَّ "تفاعَلَ" مُطاوِعُ "فاعَلَ" فهو تَكرارٌ. وجوابُهُ: أنَّ "تَفاعَلَ" مطاوعُ "فاعَلَ" في كلا الموضعينِ، أعنى في هذهِ المسألةِ وفي هذه المَسألةِ المَذكورةِ في أوَّلِ الفصلِ، إلاَّ أنَّ الفرقَ بينهما فاصلٌ. فنقولُ: أنَّ "فاعَلَ" من بينِ اثنين يعني: فعلُ كُلُّ واحدٍ من الشخصينِ لصاحبِه ما فعلَ صاحبُه بهِ. فيكونُ أحدُهما في اللفظِ مرفوعاً على أنَّه فاعلٌ، والآخرُ منصوباً على أنَّه مفعولٌ، وأَنتَ مُخيَّرٌ في رَفْعِ أيِّها قلْتَ ونَصْبِ الآخرِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما "فاعِلٌ ومفعولٌ". فإذا نقلْتَ "فاعَلَ" إلى "تفاعَلَ" يسقطُ المنصوبُ ويُرفَعُ كلا الاسمين-كما ذكرْنا في أوَّلِ الفصلِ- يعنى المطاوعةُ ثم تَنقلُ المنصوبَ إلى المرفوعِ. وأمَّا ههنا "فتفاعَلَ" مطاوعُ "فاعَلَ" الذي ليسَ بينَ اثنين. ألا ترى أنَّ قولَك: باعدَ زيدٌ عمراً ليسَ معناهُ الاشتراكُ؛ لأنَّ عمراً هنا لم يباعدْ زيداً بل "باعَدَ" هنا بمعنى "أبعَدَ". فإذا نقلْتَ "باعَدَ" إلى "تَباعَدَ" سقطَ منصوبُه وصارَ لازماً بمعنى: بَعدَ.

---

(1) وردت فقط في نسخة ص.

فصل

و"أَفْعَلَ" للتَّعْدِيَةِ في الأكثر نَحْوَ: أَجْلَسْتُه وأَمْكَنْتُه.

وللتَّعْرِيضِ للشَّيْءِ وأَنْ يُجْعلَ بِسَببٍ منهُ، نَحْوَ: أَقْتَلْتهُ، وأَبَعْتُه، إذا عَرَّضْتَهُ للقَتْلِ والبَيْعِ. ومِنْهُ: أَقْبَرتُه، وأَشْفَيْتهُ، وأَسْقَيْتهُ إذا جَعَلْتُ له قَبْراً وشِفَاءً وسُقْياً وجَعَلْتَهُ بِسَببٍ منه مِنْ قِبَلِ الهِبَةِ أو نَحْوِهَا. أَوْ لصَيْرورَةِ الشَّيْءِ ذَا كَذا نحو: أغَدَّ البَعِيرُ[1]، إذا صَارَ ذا غُدَّةٍ، وأَجْرَبَ الرَجلُ، وأنْحَزَ، وأَحالَ، أي صَارَ ذا جَرَبٍ ونُحَازٍ وحِيَالٍ في مَلِهِ، ومنهُ أَلامَ، وأَرْاَبَ، وأَصْرَمَ النَخْلُ، وأَحْصَدَ الزَّرْعُ، وأَجزَّ. ومِنْهُ: أَبْشَرَ وأَفْطَرَ، وأكبَّ، وأَقْشَعَ الغَيمُ.

ولِوُجودِ الشَّيءِ على صِفَةٍ نَحْوَ أَحْمَدْتُه، أَيْ وَجَدْتُه مَحْمُوداً. وأَحْيَيْتُ الأَرْضَ أيْ وَجَدْتُها حَيَّةَ النَّباتِ. وفي كَلامِ عَمرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِب لِمُجَاشِعِ السُّلَميّ: لله دَرُّكُم يا بَنِي سُلَيمٍ قَاتَلْنَاكُم فما أَجْبَنَّاكُمْ، وسَأَلْنَاكُم فَما أَبْخَلْنَاكُم، وهَاجَيْنَاكُمْ فما أَفْحَمْنَاكُم.

وللسَّلْبِ في نَحْوِ: أَشْكَيْتُه، وأَعْجَمْتُ الكِتابَ، إذا أَزَلْتَ الشِّكايَةَ والعُجْمةَ.

ويَجِيءُ بمعنى "فَعَلْتُ" تَقولُ: قِلْتُ البيعَ وأَقَلْتُه وشَغَلْتُه وأَشْغَلْتُهُ، وبَكرَ وأَبْكَرَ.

وأفْعَلَ. يعنـي: أفْعَلَ يجـيءُ لمعـانٍ كثيـرةٍ، وأكثَرُهـا التعديـة أي أن يصـيرَ الـلاَّزمُ مُتعدِّياً- كمـا ذكرُوا-. للتعريض. العرضُ: التقديمُ إلـى أمرٍ والتعريضُ تقديمُ أحدٍ لأمرٍ أي: إدخالُـهُ فـي الأمرِ. والفاعلُ فيه قولٌ. "وأن يُجْعَلَ" هذا مضـارعٌ مجهولٌ فيـه ضـميرُ مفعولٍ وهو لفظـةُ "التَّعريضِ". قوله: بسببٍ منهُ. الضميرُ في "منهُ" يعودُ إلى الاسمِ الذي أُشْتُقَّ منـه هذا الفعل أي: أقتَلْتُ وأقبَرْتُ وغيرُهما. والاسمُ الذي أُشتُقَّ منهُ "أقتَلْتُ" هو القَتْلُ. والذي أُشْتُقَّ منه أَقبرْتُ هو القبْرُ. قولـه: ومنه أقبرْتُهُ. أي: قسْ جملةَ "أَفْعَلَ" الذي هو للتعريضِ على أَقبرْتُه. وإنَّما فصلَ هذا عمَّا قبلَه؛ لأنَّ ما قبلَه أحدَ المفعولينِ. وهو الواقعُ على المفعولِ الثاني. أو لصيرورةِ الشَّيءِ. الغُدَّةُ: قِطعَةٌ صَلبةٌ تَكونُ من اللحمِ. قولُه: أَجْرَبَ. أي: صارَ ذا ماشيةٍ بها جَرَبٌ، "أَنْحَزَ" أي صـارَ ذا ماشيةٍ بهـا "نُحـازٌ" بضـمِّ النونِ والحاءِ المُهملةِ والزاءِ المُعجمةِ، وهو داءٌ يأخذُ في رئةِ الإبلِ فيأخذُ منه الإبلُ سعالٌ. والرئةُ ما يكونُ مُلاصِقاً بالكبدِ ويُشبِهُ الكبدَ[2]. قولهُ: أَحالَ أي: صارَ ذا ماشيةٍ حائلةٍ، وهي ضدُّ الحاملِ. قولـه: في مَلهِ. هذا تعلَّقَ بما قبلَـهُ من الأمثلةِ الثلاثـةِ أي: فـي حـالِ جَرَبِ ونُحازٍ وحِيالٍ. ومِنْهُ أَلامَ. أي: صـارَ الرجلُ مُستَحِقّاً للملامـةِ يعنـي: أنْ يلمْهُ النـاسُ بفعلِـه القبيحِ. وإنَّمـا قطـعَ هذا عمَّا قَبلَـه؛ لأنَّـه "أفعَلَ" فيما قبلَه منسوبٌ إلى حالِ الفاعلِ لا إلـى الفاعلِ. كقولِكَ: أَجرَبَ الرجلُ. فـالجربُ لـيسَ فـي الرجلِ بل في مالِه. وما في هذا وما بعدَه من الأمثلةِ الفعلُ منسوبٌ إلـى الفاعلِ. فـإنَّ استحقاقَ الَّلـومِ

---

[1] سبق الحديث عنه في فصل (التعجب) انظر المكمل: 117

[2] استطراد

للفاعلِ لا لغيرهِ. وينبغي أنْ يذكرَ "أَغَدَّ البعيرُ" في هذا القِسمِ؛ لأنَّ الغُدةَّ في البعيرِ، هكذا قالَ ابنُ الحاجبِ[1]. "وأَرَابَ" أي: صارَ ذا ريبةٍ. و"أصْرَمَ النخلُ". أي: صارَ مُستَحِقّاً الصَّرمَ، وحانَ وقتُ صرمِ التمرِ. والصرمُ: القطعُ. و"أحْصَدَ الزرعُ" أي: صارَ مُستحقّاً الحصدَ. وحانَ وقتُ حصادِهِ. و"أَجَزَّ" بالجيمِ والزاءِ المعجمةِ مثلَ "أَحْصَدَ"، ويستعملُ في الزرعِ والصوفِ. ومنهُ: أبْشَرَ. وإنَّما[2] / فصلَ هذا عمَّا قبلَه؛ لأنَّ كلَّ لفظٍ من هذه الألفاظِ مُطاوعٌ للفظٍ. تقول: "بَشَّرَ به" بالتَّشديدِ، فأَبشَرَ أَيْ: صارَ ذا بِشارةٍ إنْ فرحَ. وأفْطَرَ. يقالُ: "فَطّرتُه" بالتّشديدِ أَيْ: أبطلْتُ صومَه. فأفْطَرَ أيْ: صارَ ذا فِطرٍ، وهو ضِدُّ الصومِ. وأكَبَّ. تقولُ كَبيتُه أيْ لقيتهُ على وجهِهِ أيْ: صارَ ذا إكبابٍ وهو السقوطُ على الوجهِ. وأَقْشَعَ الغَيمُ. تقولُ قَشَّعَتْ الريحُ السَّحابَ أَيْ: أَذهبَتْهُ. فأقشَعَ أيْ: صارَ ذا إقشاعٍ، وهو الذَّهابُ. ولُوجودِ الشَّيءِ. يعني أَفعلَ يجيءُ أيضاً بمعنى الوجدانِ على صفةٍ. قولـه: حَيَّةَ النباتِ. أَيْ: نباتُها غَضّاً لَطيفاً. وفي كَلامٍ. يعني جَرتْ بَيْنَنا وبينَكم هذهِ الأشياءُ. وأَجْبَنَّاكُم. هو من "أَجبَنَ" إذا وَجدَه جَباناً، فأُدغِمَتْ النُّونُ التي هي "لامُ" الكلمةِ في نونِ المتكلِّمِ. "أَبْخَلَهُ" إذا وَجدَه بَخيلاً. و"أَفْحَمَهُ" إذا وَجدَه مُفْحَماً بفتحِ الحاءِ. وهو الذي لا يَقدرُ على إنشاءِ الشِّعرِ وهو العاجزُ أيضاً عن الجَوابِ. وللسَّلبِ. "شَكَا" إذا تَأذَّى من أحدٍ. و"شَكا منهُ" و"أَشكاهُ خَصْمُه" إذا أرضاهُ. وأزالَ عنه ما يَشْكو لأجلِهِ. و"عَجِمَ" إذا أعربَه وجعلَهُ ذا عُجمةٍ بِضمِّ العينِ، وهي النقطةُ. و"أَعْجَمَهُ" أَيْ: أزالَ عنه العُجْمَةَ. ويَجيءُ. معناهُ ظاهرٌ. "قِلْتُ" أصلُه "قَيِلْتُ"، فأُبدِلَتْ فتحةُ التاءِ كَسرةً وأُسكِنَتْ القافُ ونُقِلَتْ كَسرةُ الباءِ إليها. وحُذِفَتْ الباءُ؛ لسكونِها وسُكونِ اللامِ. وإنَّما عَملِ هذا العملَ؛ لتدلَّ كسرةُ القافِ على التاءِ المحذوفةِ.

فصل

و"فَعَّلَ": يُؤَاخِي "أَفْعَلَ" في التَّعْدِيَةِ، نَحْو: فَرَّحْتُه، وغَرَّمتُهُ. ومنه: خَطَّأْتُه، وفسَّقْتُه،وزَنَّيْتُه،وَجَدَّعْتُه، وعَقَّرْتُه.

وفي السَّلْبِ نحو: فَزَّعتُه، وقَذَّيْتُ عَيْنَهُ، وجَلَّدْتُ البَعِيرَ، وقَرَّدْتُه، أَي: أَزَلْتُ عنه الفَزعَ والقَذَى والجِلْدَ والقُرادَ.

وفي كَوْنِه بِمعنَى "فَعلَ" كَقولِكَ: زِلْتُه وزَيَّلْتُه، وعُضْتُه وعَوَّضْتُه، ومِزْتُه ومَيَّزْتُه.

ومَجِيئُه للتَّكْثيرِ هو الغَالِبُ عَلَيهِ نحوَ قَولِكَ: قَطَّعتُ الثِّيابَ، وغَلَّقْتُ الأَبوابَ، وهو يُجَوِّلُ ويُطَوِّفُ، أَيْ: يُكْثِرُ الجَولانَ والطَّوافَ. وبَرَّكَ النِّعمُ، ورَبَّضَ الشَّاءُ، ومَوَّتَ المالُ. ولا يُقَالُ للواحِدِ.

---

(1) يعترض ابن الحاجب على ذكر (أغدَّ البعير) في فصل "فعلا التعجب" والأولى عنده أن يذكر هنا للصيرورة – انظر الإيضاح: 117/2.

(2) مكرر في : م .

وفَعَّلَ: "يُؤاخِي" مُضارعٌ من "المُؤاخاةِ" وهي جريانُ الأُخوَّةِ بينَ الاثنينِ. والمرادُ هنا المشابهةُ يعني: "فَعَّلَ" بتشديدِ العينِ يُصيِّرُ اللّازمُ مُتَعدياً كأَفْعَلَ. ومنه: خَطّأْتُه" أَيْ: ومن جملةِ تَعديةِ اللازمِ هذهِ الألفاظُ. وإنَّما قَطعَ هذهِ الألفاظَ عمَّا قبلَها؛ لأنَّ فيها معنى نسبةِ أَحدٍ إلى شَيءٍ، وتسميتُه بذلكَ الشيءِ، وفي بَعضِها معنى الدعاءِ نحو: "خَطَّأْتُه" أَيْ نَسبتُه إلى الخَطَأ. و"فَسَّقْتُه" أَيْ: نَسبتُه إلى الفِسقِ وسَمّيتُه فاسِقاً. و"زَنَّيْتُه" أَيْ: نَسبتُه إلى الزِّنا. و"جَدَّعْتُه". "جَدعْتُه" بالتَّخفيفِ أَيْ: قَطَعْتُ أَنفَه وأُذنَه وشفتَه. و"جَدَّعْتُه" بالتّشديدِ أَيْ قلْتُ له: جَدعَكَ اللهُ. و"عَقَّرتُه". "عقرْتُه" بالتَّخفيفِ أَيْ: قَتلْتُه أَيْ: قَطَعْتُ عَصباً فوقَ عقبَ قَدمِه. و"عَقَّرتُه" بالتَّشديدِ أَيْ: قلْتُ له: عَقَركَ اللهُ. وفي السّلبِ. يعني يشتركُ هذا البابُ وبابُ "أَفْعَلَ" في السَّلبِ. وأَيضاً تقولُ: "فزَعَ" بالتَّخفيفِ إذا خافَ وأفزَعْتُه إذا خوّفه. و"فزَّعهُ" بالتَّشديدِ إذا زالَ عنه الفزَعُ. و"خَوَّفَهُ" أيضاً. وهو من الأَضدادِ. وتقولُ: قَذِيَتْ عَينُهُ أَيْ: وَقعَتْ القَذى في عَينِه. وأَقذيْتُ عينَه أَيْ: أوقعْتُ القَذى في عينِه. و"قَذَّيْتُ عَينَهُ" بالتَّشديدِ أَيْ: أَزلْتُ القَذى عن عَينِه. القِرادُ: دُويبةٌ صغيرةٌ يلزقُ بالبعيرِ، فَيُزالُ بالظُّزِّ. وفي كونهِ. يعني هذا البابُ مثلَ "أَفْعَلَ" في أَنَّه يجيءُ مُوافِقاً الثلاثيَّ "زَالَ يَزالُ" على وَزنِ "عَلمَ يَعلمُ" و"أَزالَ وزِيلَ" بمعنى واحدٍ و"عاضَ يُعوّضُ وعَوَّضَ" معناهما: أعطاه العَوض. ومازَ يُميّزُ ومَيَّزَ بمعنى واحدٍ. و"زالَ" يأْتي لازماً / ومُتعدِّياً. ومَجيئهُ. يعني: مَجيءُ هذا البابِ للتّكثيرِ أَكثرُ من مَجيئِه لغيرِ التّكثيرِ. والتَّكثيرُ قد يكونُ في المفعولِ، وقد يكونُ في الفعلِ، وقد يكون في الفاعلِ. تكثيرُ المفعولِ أنْ يكونَ الفاعلُ واحد أو مفعولٌ؛ لأنَّه كثيرةٌ. ولفظُ الفعلِ واحدٌ كقولك: قَطَّعْتُ الثيابَ أَيْ: قَطَّعْتُ ثياباً كَثيراً، وغَلَّقْتُ الأبوابَ أَيْ: أغلقَتْ أبواباً كثيرةً. وتَكثيرُ الفعلِ كقولهِ: "جَوَّلَ". وتَكثيرُ الفاعلِ كقولهِ: بَرَّكَ النَّعمُ أَيْ بَرَّكَ أعدادٌ كثيرةٌ من النَّعمِ. ورَبَّضَ الشَّاءُ أَيْ رَبَّضَ أعدادٌ كثيرةٌ من الشَّاءِ. ومَوَّتَ المالُ أَيْ: ماتَ أَعدادٌ كثيرةٌ من المالِ. والمالُ هنا الحيوانُ من النَّعمِ والفَرسِ والحِمارِ وغيرِها. قولُه: ولا يُقالُ للواحدِ. يعني إذا كان الفاعلُ واحداً لا يقالُ على وزنِ "فَعَّلَ" إن أَردْتَ تكثيرَ الفاعلِ؛ لأَنَّ الواحدَ ليسَ بكثيرٍ. ولا تقولُ: "بَرَّكَ البعيرُ" بتشديدِ الراءِ؛ لأَنَّ البعيرَ واحدٌ. ولا "رَبَّضَ الشَّاةُ" بتشديدِ الباءِ؛ لأَنَّ الشَّاةَ واحدةٌ. ولا "مَوَّتَ بعيراً وشَاةً" أو غيرهما بل لابُدَّ من عددٍ كَثيرٍ.

فصل

و"فَاعَلَ" لأَنْ يكونَ مِنْ غَيرِكَ إليكَ ما كانَ مِنْكَ إليه، كَقولِكَ: ضَارَبْتُه وقَاتَلْتُهُ، فإذا كُنتَ الغالبَ قُلْتَ: فَاعَلَنِي فَفَعَلْتُه.

ويَجِيءُ مَجيءَ "فَعَلْتُ" كَقولِكَ: سَافَرْتُ.

وبِمعنى "أَفْعَلْتُ" نَحو: عَافاكَ اللهُ، وطَارَقْتُ النَعْلَ.

وبمعنى "فَعّلْتُ"(1) نحو: ضَاعَفْتُ ونَاعَمْتُ.

وفاعَلَ يعني "المفاعَلَةُ" تَجيءُ للاشتراكِ يعني: فعلَ بكَ خَصمُكَ ما فعلْتَ بهِ. وقد ذكرَ بحثُ هذا في فصلِ "تَفاعَلَ"(2) ويَجيءُ. يعني: الأَصلُ في "فاعَلَ" أَنْ يكونَ بينَ اثنينِ. وقد يجيءُ فلا يكونَ بينَ اثنينِ كقولِك: "سفرَ يسفِرُ" و"سافرَ يسافِرُ" إذا خَرجَ إلى السفرِ. وبمعنى "أَفْعَلْتُ". نحو:"عافاكَ اللهُ". وعافاكَ بمعنى واحدٍ أي: أعطاكَ اللهُ العافيةَ. وطارَقْتُ النعلَ وأطرقْتُها بمعنى واحدٍ أي: خَصفْتُها، و"الخصفُ" خياطةُ النعلِ. وهذا النوعُ(3) لا يكونُ بينَ اثنين أيضاً. وبمعنى. يعني مَجيءُ أيضاً بمعنى "فَعَّلَ" بتشديدِ العينِ نحو: ضاعَفَ بمعنى "ضَعَّفَ" بالتشديدِ و"ناعَمَ" بمعنى "نَعَّمَ" بالتشديدِ أي: جعلَهُ طَيِّبَ العيشِ وهذا النوعُ(4) لا يكونُ بين اثنين أيضاً.

فصل

و"انْفَعَلَ" لا يكونُ إلاَّ مُطاوِعَ "فَعَلَ" كَقولِكَ: كَسَرْتُه فَانْكَسَرَ، وحَطَمْتُه فانْحَطَمَ. إلاَّ ما شَذَّ من قَوْلِهم: أَقْحَمْتُه فانْقَحَم، وأَغْلَقْتُه فانْغَلَقَ، وأَسْفَقْتُه فانْسَفَقَ، وأَزْعَجْتُه فانْزَعَجَ.

ولا يَقَعُ إلاَّ حَيثُ يكونُ عِلاَجُ وتَأْثِيرٌ، ولِهذَا كان قَوْلُهم: انْعَدَمَ خطأً. وقالوا: قُلْتُه فَانْقَالَ، لأَنَّ القَائِلَ يَعملُ في تَحْرِيكِ لِسَانِه.

و"انْفَعَلَ". يعني: وُضِعَ هذا البابُ؛ لأجلِ جَعْلِ "فَعَلَ" بتخفيفِ العينِ لازماً إذا نقلَ إلى هذا البابِ نحو: حطَّمْتُه أي كسرْتُه، فانْحطمَ أي فانْكسرَ، إلاَّ ما شَذَّ يعني: "انْفَعَلَ" مطاوعُ "فَعَلَ" بتخفيفِ العينِ، إلاَّ ما شَذَّ عن كونِه مطاوعاً لأفْعَلَ نحو: أَقحمْتُه أي: أدخلَهُ في موضعٍ بالعنفِ فانْقَحَمَ أي:أَدْخَلَ نفسَه. وأسفقْتُهُ. اسفقَ البابَ وأسفقَهُ إذا ردَّ البابَ فانسَفَقَ أي: ارتدَّ بنفسِه، "انسفَقَ" في هذه الكلمةِ مطاوعُ "فَعَلَ" بالتَّخفيفِ و"أَفعَلَ"؛ لأنَّ كليهما مستعملانِ، و"أزحْتُهُ" أي: حركْتُهُ، وأزلْتُهُ عن مكانِه فتحرَّكَ وزالَ بنفسِهِ. ولا يقعُ. يعني: "انْفَعَلَ" يكونُ مطاوعاً لفعلٍ يتعلّقُ بالجوارحِ، فلا(5) يُقالُ: عَلَمْتُهُ فانْعَلَمْ ولا ظَنَنْتُه فانْظَنَّ؛ لأنَّهما من أفعالِ القلوبِ لا من أفعالِ الجوارحِ. وكذلكَ من قالَ: عَدَمْتُهُ فانْعَدَمْ. فهذا خطأٌ؛ لأنَّ "عَدَمَ" ليس بفعلٍ يتعلَّقُ بالجوارحِ. وقولُهم: "قلْتُهُ فانْقالَ"، صحيحٌ؛ لأنَّ تحريكَ اللسانَ بالكلامِ بمنزلةِ تحريكِ الجوارحِ. قال ابنُ الحاجبِ(6): كأنَّهم لمَّا خَصُّوا هذا البناءَ بالمطاوعةِ التزمُوا أنْ تكونَ علَّتُه واضحةً يعني: التزمُوا أنْ يكونَ مطاوعاً لفعلٍ يفعلُه

---

(1) انظر ابن الحاجب في الإيضاح: 121/2 : يعني للتكثير ؛ لأنه هو باب "فَعَلْتٌ" الكثير ، وهو واضح في : ضاعفت وناعمت ، لأن معناه: ضعّفت ونعّمْتُ.
(2) انظر المكمل صفحة : 144وما بعدها
(3) أي ما هو على وزن " أفعلْتُ".
(4) أي ما هو على وزن " فَعّلْتُ".
(5) (ولا) في : م .
(6) انظر: الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 123

الرجلُ بالأعضاءِ الظاهرةِ؛ لأنَّ فائدتَه / في الأفعالِ الظاهرةِ تظهرُ وأمَّا في الأفعالِ الخفيَّةِ لا تظهرُ فائدتُها.

فصل

و"افْتَعَلَ" يُشارِكُ "انْفَعَلَ" في المُطَاوَعةِ، كقولِكَ: غَمَمْتُه فاغْتَمَّ، وشَوَيْتُهُ فاشْتَوى. ويُقَالُ: انْغَمَّ وانْشوَىَ.

ويَكونُ بمعنًى "تَفاعَلَ" نَحْوَ: اجْتَوروا واخْتَصَمُوا والْتَقَوا.

وبمعنى الإتِّخاذِ نحو: ادَّبَحَ واطَّبَخَ واشْتَوى، إذا اتَّخَذَ ذَبِيحَةً وطَبِيخاً وشِواءً لِنَفْسِهِ، ومنهُ: اكْتالَ، واتَّزنَ.

وبمنزلةِ "فَعَلَ" نحو: قَرَأْتُ واقْتَرأْتُ وخَطَفَ واخْتَطَفَ.

وللزِّيَادةِ على معناه كَقولِكَ: اكْتَسَبَ في "كَسَبَ" واعْتَملَ في "عَمَلَ". قالَ سيبويه(1): أما كَسَبْتُ فإنَّهُ يقولُ: أَصَبْتُ، وأَما اكْتَسبْتُ فهو التَّصرُّفُ والطَّلَّبُ، والاعْتِمَالُ: بمنزلةِ الاضْطِرَابِ.

وافتَعَلَ. يعني "افتَعَلَ" يجيءُ للمطاوعةِ كانفعلَ إلَّا أنَّ "انْفَعَلَ" لا يكونُ مُتعدِّياً البتَّةَ. و"افتَعَلَ" قد يكونُ مطاوِعاً وقد يكونُ مُتعدِّياً. ويكونُ. يعني: "افتَعَلَ" يجيء للاشتراكِ "كتفاعلَ" نحو: اجتورَ القومُ بمعنى تجاورَ القومُ أي: تقاربَتْ ديارُهم وصارُوا جيراناً، وهو جمعُ "جار". واخْتَصمُوا بمعنى تَخاصَمُوا. والتقُوا بمعنى تَلاقُوا. وبمعنى. نحوَ"اذَّبَحَ"(2) أصلُه:اذتَبَحَ، قُلبَتْ "التاءُ" "دالاً" وأُدغِمَتْ "الذالُ" التي هي "فاءُ" الفعلِ في "الدالِ". وحيثُ كانَ "فاءُ" الفعلِ في افتعلَ"الذالَ أو الدالَ أو الزاءَ" قُلِبتْ "تاءُ" افتعلَ "دالاً" نحو: ادَّّبَحَ أصلُه: اذتَبَحَ، وادَّبَحَ أصلُها: دَبَحَ. وازدَوجَ أصلُه: ازتَوجَ. وإذا كانَ "فاءُ" الفعلِ في "افتعلَ" حرفاً من حروفِ الإطباقِ وهي "الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ". قُلبَتْ تاءُ "افتَعَلَ" طاءً نحو: اصطَبَرُوا أصلُه: اصتَبَرُوا. و"اطَّبَخَ" أصلُه: اطتَبَخَ. واضطهرَ وأصلُه: اطَّهر واتهر. ومنهُ. وإنَّما فَصَلَ هذا النوعَ(3) عمَّا قبلَه؛ لأنَّ هذا مطاوعُ "فَعَلَ". قال الجوهريُّ(4): كِلْتُه البرَّ يعني: كلْتُ البُرَّ واكتالَ زيدٌ على عمر في البُرَّ بمعنى أخذَ البُرَّ لنفسهِ مَكيلاً. ووزَنَ له الذهبَ إذا أعطاهُ الذهبَ مَوزوناً. واتَّزنَ إذا أخذَ منه لنفسِه مَوزوناً. و"اتّّزنَ" أصله: اوتَزَنَ، قُلِبَتْ الواوُ تاءً وأُدغِمَتْ التاءُ في التاءِ. وكذلك إذا كانَ "فاءُ" افتعلَ ياءً أو ثاءً بثلاثِ نقطٍ، قُلبَتْ الثاءُ تاءً وأُدغِمَتْ التاءُ في تاءِ "افتعلَ" كما فعلُوا في الواوِ. مثالُ الواوِ"اتَّزَنَ". مثالُ الياءِ

(1) انظر: كتاب سيبويه: 74/4 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 123/2
(2) دليل على السهولة والتيسير.
(3) قصد بهذا النوع: (اكتال واتّزن).
(4) انظر الصحاح للجواهري: 1350/2

"اتَّسَرَ"، وأصلُه: ايْتَسرَ. مثالُ الثاءِ "اثَّغروا". وأصلُهُ "اثْتَغَرَ". ومعنى اتَّسرَ المتَّسِر المُيتَسرُ وهو المجردُ هو الذي قامَ عليهِ القومُ. و"اثَّغرَ" معناهُ ثَبْتُ السنِّ بعد السُّقوطِ. وبمنزلةِ. يعني: "افتَعَلَ" يجيءُ بمعنى الثلاثيِّ المجردِ كما ذكرَ. وللزِّيادةِ. يعني: يجيءُ "انفعَلَ" بمعنى "فَعَلَ" مُخفَّفةُ العينِ من غيرِ فرقٍ- كما تقدَّمَ-. ويجيءُ زائداً، معناهُ على معنى "فَعَلَ" ككَسَبَ اكتَسَبَ[1]. فانَّ قولَك: كَسَبَ زيدٌ مالاً معناهُ قولُك: اكتَسَبَ زيدٌ مالاً. معناهُ: تصرَّفَ وتردَّدَ وبالغَ في تحصيلِهِ. قولُه: والاعتمالُ: بمنزلةِ الاضطرابِ. يعني: "عَمَلَ" إذا فعلَ فعلاً و"اعتَمَلَ" إذا اضطربَ أي: تردَّدَ وبالغَ في العملِ. وإنَّما زادَ معنى "افتعلَ" على "فَعَلَ"؛ لأنَّهم إذا أرادُوا زيادةَ المعنى زادُوا الحُروفَ. يقول بل لفظةُ أما كَسَبْتَ فإنه بمعنى "أَصبْتَ" يعني: "كَسَبْتَ" معناهُ: أَصبْتَ مالاً أو غيرَه. زَادَ المُصَنِّفُ لفظةَ "يقولُ"؛ للشَّرحِ يعني: قالَ سيبويهُ: يقولُ معنى "كَسَبْتُ" "أَصَبْتُ".

فصل

و"اسْتَفْعَلَ" لطَلَبِ الفِعْلِ، تَقولُ: اسْتَخَّفُه، واسْتَعْمَله، واسْتَعْجَلَهُ، إذا طَلَبَ خِفَّتَهُ وعَمَلهُ وعَجَلَتهُ، ومَرَّ مُسْتَعْجِلاً أي: مَرَّ طَالِباً ذلكَ من نَفْسِه، مُكَلِّفَها إيّاهُ. ومنه اسْتَخْرَجَتْهُ أي: لَمْ أَزلْ أتلطَّفُ به وأطلبُ حَتَّى خَرجَ.

وللتَّحُولِ نحوَ: اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ[2]، واسْتَنْوقَ الجَملُ[3]، واسْتَحْجَرَ الطِّينُ، وإنَّ البُغَاثَ بأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ[4].

وللإصَابَة على صَفَةٍ نحوَ: اسْتَعْظَمْتُه واسْتَسْمَنْتُه واسْتَجَدْتُه، أي أَصبْتُهُ عَظِيماً وسَمِيناً وجَيِّداً.

وبِمَنزِلةِ "فَعَلَ" نحو: قَرَّ واسْتَقرَّ، وعَلاَ قِرْنُه، واسْتَعْلاَهُ.

واستفعلَ. استَخَفَّ الشَّيءُ وإذا جعلَه خَفيفاً بعدَ أَنْ كانَ ثَقيلاً أَيْ: طَلَبَ خِفَّتهِ بطرحِ بَعضهِ. قولُه: طالباً ذلكَ من نفسهِ. ذلكَ إشارةٌ إلى مُقَدَّرٍ أَيْ: في حالِ كَونهِ طالباً العجلَ في الإسراعِ من نفسهِ. قولهِ: مُكَلِّفُها. أَيْ: مُكَلِّفاً نَفَسه إياهُ أَيْ: ذلكَ العَجَلُ والإسراعُ أَيْ: وَاضِعاً على نفسهِ تَكلُّفَ الإسراعِ. والأَصلُ / في هذا البابِ أَنْ يَجيءَ للطَّلبِ. وقدْ يجيء لغيرِه. ومنه. وإنَّما فصلَ هذا عَمَّا قبلَه؛ لأَنَّ هذا طَلَبٌ على التَّلطُّفِ والتأنّي، تقولُ: استخرجْتُ زَيداً أَيْ: طَلَبْتُ خُروجَه مرةً بعدَ أُخرى حتّى خرجَ بعدَ زمانٍ. وللتّحوُّلِ. يعني "استفعلَ" تجيءُ أَيضاً لتحوُّلِ الشَّيءِ أَيْ: التقلُّبُ من حالٍ إلى حالٍ.

---

(1) انظر شرح المملوكي في التصريف: 82.
(2) أي: صارت كالتيس، انظر المفصل: 364، وشرح ابن يعيش: 160/7.
(3) هذا مثل عربي قديم ، وأصله أن المسيب بن علي أنشد بعض الملوك شعراً ، فوصف جملاً ثم حوّله إلى وصف ناقةٍ وكان طرفة حاضراً فقال: استنوق الجملُ. - انظر المثل في : شرح المفصل: 161/7 ، والمنصف: 781/1، وأدب الكاتب: 361 .
(4) هذا مثل عربي قديم ، وأصله يضرب للضعيف يصير قوياً وللذليل يعزُّ بعد ذلك كما ذكر الشارح . - انظر المثل في: مجمع الأمثال للميداني: 10/1 ، والمستقصى : 402/1

نحوَ: استتيسَتْ الشَّاةُ. أَيْ: صارَتْ الأُنثى مثل "التيسِ" وهو الذكرُ من المَعَزِ، يعني: صارَتْ الأُنثى مثل الذَّكرِ في الجلادَةِ وشِدَّةِ التَّحرُّكِ. واستنوقَ الجَملُ. أَيْ صارَ الذكرُ من الإبلِ مثل "النَّاقةِ" وهي الأُنثى من الإبلِ، يعني: ضَعُفَ الجَملُ حتّى شُبِّه بالناقةِ. والأَصلُ أَنْ ينقلَ حركةُ الياءِ والواوِ إلى ما قبلهما وتُقلَبُ ألفاً كما فعلَ "باستقامَ" إلا أَنَّه تُركَتْ الياءُ والواوُ على حَالِهما كما تُرِكَ في قولهِ تعالى: "استحوذَ عليهم الشيطانُ"[1] أي: غلبَ عليهم. ويستعملُ "استتيَسَتْ الشاةُ" في صيرورةِ الرَّجلِ الضعيفِ قوياً والفقيرِ غنياً والمجهولِ معروفاً[2]. ويُستعملُ "استنوقَ الجَملُ" على عكسِ هذا. واستحْجَرَ الطينُ. أي: صارَ الطينُ حجراً، ويستعملُ في صيرورةِ الضعيفِ قوياً. "البُغاثُ" بفتحِ الباءِ ومع ضمِّها وكَسرِها: ضعافُ الطيرِ التي لا تقدرُ على الصيدِ؛ لضعفِها. و"استنْسَرَ" إذا صارَ مثلَ النَّسرِ. ويُستعملُ "استنْسَرَ البُغاثُ" في صيرورةِ الضعيفِ قويّاً، والمظلومِ ظالماً يعني: كما أنَّ النسرَ يَصيدُ البُغاثَ ويكسرُها فانْقلَبَ الحالُ إلى أنْ صادَ البُغاثُ النسرَ وكسرَهُ. فكذلكَ صارَ المظلومُ ظالماً. وقوله: وإنَّ البُغاثَ بأرضِنا تَستنْسِرُ. معناهُ: أنَّ الضعيفَ يصيرُ قويَّاً إذا التجَأَ إلينا. وللإصابةِ. يعني "استفعلَ" يجيءُ أيضاً لوجدانِ شيءٍ على صفةٍ كما ذكرَ. قوله: استَجَدْتُهُ. أصلُه: استجْوَدتُّهُ، فنُقلَتْ فتحةُ الواوِ إلى الجيمِ. وقلبتْ ألفاً؛ لانفتاحِ ما قبلَها ثمَّ حُذِفَتْ؛ لسكونِها وسكونِ الدالِ. وجَيِّداً. أصلُه: جَيوداً، فقلبَتْ الواوُ ياءً؛ لأنَّه إذا اجتمعَتْ الواوُ والياءُ والأُولى ساكنةٌ تُقلَبُ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ الياءُ في الياءِ. وبمنزلةِ. يعني "استفعلَ" يجيءُ بمعنى "فَعَلَ" مُخفَّفةَ العينِ- كما ذكرَ-. ومعنى "عَلا قِرْنُه": غَلَبَ على خَصمِهِ. وهو مِنْ "عَلا" "يَعلو" إذا ارتفعَ. و"القِرنُ" بكسرِ القافِ من يجاريك.

فصل

و"افْعَوْعَل" بِنَاءُ مُبَالَغةٍ وتَوْكِيدٍ، فاخْشَوْشَنَ واعْشَوْشَبَتِ الأَرْضُ، واحْلَوْلَى الشَّيْءُ، مُبالَغَاتٌ في خَشُنَ، وأَعْشَبَتْ، وحَلاَ.

قال الخَليلُ في اعْشَوشَبَتْ: إنَّما يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عامَّاً قد بالَغَ.

"وافعوعلَ" اخشوشَنَ الشيءُ إذا اشتدَتْ خُشونَتُهُ. وتقولُ: أَعشبَتِ الأرضُ أي: صارَتْ ذاتَ عُشبٍ. والعشبُ: الكلأُ. واعشوشَبَتْ إذا كَثُرَ عُشبُها. واحلولَى الشيءُ إذا اشتدَّتْ حلاوتُه. قال الخليلُ[3]:. سألَ سيبويه الخليلَ عن قولِ القائلِ: اعشوشَبَتْ الأرضُ، فأجابَه بهذا الكلامِ يعني: يريدُ

---

(1) سورة المجادلة/ 19.
(2) عله أخطأ هنا وإنما يريد: المرأة إذا صارت قوية.
(3) انظر كتاب سيبويه : 75/4

المتكلِّمُ أنْ يجعلَ العشبَ عامَّاً أي: موجوداً في جميعِ وجهِ الأرضِ. قالَ الجوهريُّ[1]: بالغَ الرجلُ في أمري إذا لم يُقصِّرْ فيه. والمبالغةُ: الغُلوُ في الأمرِ. وفاعلُ "بالغَ" يُحتَملُ أنْ يكونَ "العشبَ" أي: نمَ العشبُ وعَمَّ جميعَ الأرضِ. ولم يُقَصِّرْ في النباتِ. ويُحتَملُ أنْ يكونَ ذلكَ الفاعلُ يعني: يريدُ القائلُ بالمبالغةِ في ذكرِ العُشبِ.

من أصنافِ الفعلِ

"الرباعيُّ"

للمُجرَّدِ مِنه بناءٌ واحِدٌ "فَعْلَلَ" ويكونُ مُتَعدِّياً نحو: دَحْرَجَ الحَجرَ، وسَرْهَفَ الصَّبِيَّ، وغَيرَ مُتَعدٍّ نحو: دَرْبَخَ، وبَرْهَمَ.

وللمَزِيدِ فيه بِنَاءَانِ "افْعَنْلَلَ"، نحوَ: احْرَنْجَم. و"افْعَلَلَّ" نحو: اقْشَعَرَّ.

وإنَّما جاءَ الثلاثيُّ على أبوابٍ كثيرةٍ، كما ذكرَ. ولم يجيءْ الرباعيُّ إلاَّ على / بناءٍ واحدٍ؛ لأنَّ الثلاثيَّ أخفُّ؛ لقلَّةِ حروفِه. ويعني بالرباعيِّ هنا: الرباعيُّ الذي تكونُ حروفُه الأربعةُ أصليةً، بخلافِ "أفعلَ" و"فعّلَ" و"فاعلَ" و"فوعلَ" وغيرِ ذلك، فإنَّها رباعيَّةٌ. ولكنْ ليسَ جميعُ حروفِها أصليةً بل فيها حرفٌ زائدٌ، كما ذكرَ. "دحرجَ" إذا ردَّدَ الحجرَ من العُلوِّ إلى أسفلَ. و"سرهَفَ الصبيُّ" إذا أُحسِنَ تَربيتُه وغِذاهُ. و"دربخَ" بالدالِ والراءِ المهملتين والباءِ المنقطةِ بنقطةٍ والخاءِ المعجمةِ، إذا ألقى رأسَه بينَ يديهِ وبسطَ ظهرَهُ كمَنْ يطلبُ شيئاً من وجهِ الأرضِ أو كمَنْ يعدوا من فَزعٍ. و"بَرْهَمَ" إذا حدَّدَ النظرَ إلى شيءٍ. وللمزيدِ فيه. ذكرَ هنا أنَّ مزيدَ الرباعيِّ بابانِ[2]. وقد ذكرَ في ملحقِ الثلاثيِّ أنَّ "تَجورَبَ" وغيره من الألفاظِ المذكورةِ ملحقٌ "بتفعلَلَ". فقدْ عُلِمَ من ذلكَ الكلامِ أنَّ مزيدَ الرُّباعيِّ ثلاثةُ أبوابٍ: تَفعلَلَ وافعنَّلَ وافعلَّلَ. وقد ذكرَ في كتابهِ المُسمَّى "بالمفيدِ" أنَّ مزيدَ الرباعيِّ ثلاثةُ أبوابٍ: تفعللَ وافعنْللَ و"افعلَّلَ". معنى "احرنْجَمَ" انقبَضَ. ومعنى"اقشَعرَ" تغيرَ الجلدُ وانقبَضَ ونَهضَ الشعرُ على الأعضاءِ. وثارَ الترابُ من عدمِ المطرِ. ويَبُسَ النباتُ من عدمِ الماءِ.

فصل

وكلا بِنَائَي المَزِيدِ فيهِ غَيْرُ مُتَعدٍّ، وهُما في الرُّباعِيِّ نَظِيرُ "انْفَعَلَ" و"أفْعَل" و"افْعَالَّ" في الثُّلاثِيِّ.

قالَ سيبويه: وليسَ في الكَلامِ "احْرَنْجَمْتهُ" لأَنَّهُ نَظِيرُ "انْفَعْلتُ" في بَناتِ الثَّلاثَةِ زَادُوا نوناً وألِفَ وَصْلٍ، كما زَادُوهما في هَذا.

([1]) انظر الصحاح : 1010/2

([2]) بناءان : في المفصل: 364.

وقالَ: ليسَ في الكَلامِ افْعَلَلْتُهُ، ولا افْعَالَلْتُهُ، وذلكَ نحو: أحْمَررْتُ واشَهابَبْتُ. ونَظِيرُ ذلكَ من بَناتِ الأربْعَةِ" اطْمَأْنَنْتُ" و"اشْمأْزَزْتُ". واللهُ أعلمُ.

وكلا بِنائَي. يعني: وضعَ بابُ "احرنْجَمَ" و"اقشَعَرَ" ليصيرَ الرباعيُّ المُتعدِّي لازماً بنقلِه إلى هذين البابينِ. كما وَضَعَ "انْفَعَلَ" في مزيدِ الثلاثيِّ ليصيرَ الثلاثيُّ المُتعدِّي لازماً بنقلِه من بابِ "انفعَلَ" نحو: حرجمْتُ الشيءَ أي: جمعْتُه. فاحرنْجَمَ أي اجتمعَ. وقشعرْتُ في الشيءِ أي :غيرتُه عن حالِه. فاقشعرَ كما تقولُ في الثلاثيِّ: كسرتُه فانكسَرَ. قوله: وليسَ في الكلامِ. "احرنجمْتُه" يعني: ليسَ "افعنللَ" متعدٍ بل هو لازمٌ. فإذا كانَ لازماً لا يكونُ له مفعولٌ. فلا تقولُ: "احرنجمْتُه" بل تقول: "احرنْجَمْتُ". كما لا تقولُ: انفعلْتُه بل تقولُ: "انفعلْتُ". قوله: زادُوا نوناً وألفَ وصلٍ. يعني: زادُوا هذينِ الحرفينِ في "افعنْلَلَ". قوله: كما زادُوهما في هذا. أي: في "انفَعَلَ". قولهُ: وقالَ:. أي: وقالَ سيبويه[1]. ليسَ في الكلامِ افعلَّلهُ ولا افعالَّلته يعني: وافعالٌّ كلاهما بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ اللاَّمِ، لا يكونانِ إلاَّ لازمينِ. فإذا كانا لازمين لا يكونُ لهما مفعولٌ، بل وُضِعا للعيوبِ والألوانِ. تقولُ: "أعورَ إعوارٌ" و"أضمرَ وإضمارٌ" و"أشهبَ وإشهابٌ" أي: إبيضَّ. فالمبالغةُ في "إفعالّ" أكثرُ من "إفعلَّ". ونظيرُ ذلك. يعني: "اطمأنَنْتُ" و"اشمأزَزْتُ" مثل "احمرَرْتُ" و"اشهابَبْتُ" في أنَّ جميعَها يكونُ لازماً. ولا يكونُ مُتعدياً. وهذا تكرارٌ؛ لأنَّه قد قالَ في أوَّلِ هذا الفصلِ: وكلا بِنَائَي المزيدِ فيه غيرُ مُتعدٍّ، فكذلك الكلامُ بعينهِ عينُ هذا؛ لأنَّ "اطمأنَنْتُ" و"اشمأزَزْتُ" من افعللَّ وهو مزيدُ الرباعيِّ. ومعنى اطمأنَّ ثلاثيّ سَكَنَ. ومعنى اشمأزَّ. كَمُلَ القسمُ الثاني من كتابِ "المُفصَّلِ"، واللهُ المشكورُعلى كَمالِه. يعني: اللهُ هو الذي نشكرُه على تمامِ هذا القسمِ أي على توفيقِهِ إيايَ حتَّى أُكْمِلَ هذا القسمَ. قوله: يعني أن يعطيَ زيد تقوي المأمول الذي تؤمل. أي: يُرجى منهُ قضاءُ الحوائجِ واللهُ أعلمُ.

[1] انظر كتاب سيبويه: 77/4

القسمُ الثالثُ: في الحروفِ

الحرفُ ما دَلَّ على معنىً في غيرِهِ، ومن ثَمَّ لم يَنفكَّ من اسمٍ، أو فعلٍ يصحبُهُ، إلاَّ في مَواضِعَ مَخصوصةٍ حُذِفَ فيها الفعلُ، واقتُصِرَ على الحَرْفِ فَجَرى مَجْرى النائبِ نَحْوَ قولهم: نَعَمْ، وبلى، وإِي، وإنَّه، ويا زَيدُ، و"قَدْ" في قولِهِ "وكَأَنْ قَدِ"(1).

قال أبو البركاتِ(2): إنَّما سُمِّيَ الحرفُ حرفاً؛ لأنَّ الحرفَ في اللغةِ هو الطرفُ وهو يأتي في طَرَفِ الكلامِ فسُمِّيَ حرفاً لذلك يعني بقولِه: هو يأتي في طَرفِ / الكلامِ، أنَّ الحرفَ ليس مقصوداً في الكلامِ بل الغرضُ من الإتيانِ بهِ إكمالُ معنى الكلامِ المركَّبِ من اسمينِ أو من فعلٍ واسمٍ، كقولك: هل زيدٌ قائمٌ؟. وهل قام زيدٌ؟. فلمَّا كانَ ليسَ أصلاً في الكلامِ جُعلَ واقعاً في طَرفٍ. قولـه:

---

(1) **44-** انظر شاهد : 87.

(2) انظر الأنباري، أسرار العربية: 39 والمكمل – الشروش: 206

-والأنباري: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي، صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، كان زاهداً ورعاً، فقيهاً، من المُشار إليهم في النحو، مات سنة (577 هـ).

- انظر: بغية الوعاة: 2/86-88 .

الحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيرِه. قوله: ما دلَّ على معنىً خرجَ بهذا القيدِ المهملاتُ أعني حروفَ الجر والكلماتِ التي ليسَ لها معنىً، كقولِهم: أبجدْ هوز, وغيرهما. وقوله: في غيرِه. خرجَ بهذا القيدِ الاسمُ والفعلُ. فإنَّهما دالَّانِ على معنىً في أنفسِهما. وقد قيلَ في حدِّ أصلِ الحرفِ أقوالٌ . قالَ سيبويه(1): الحرفُ ما جاءَ بمعنى ليس باسمٍ ولا بفعلٍ. وقال عبدُ القاهرِ الجُرجانيّ(2) : الحرفُ كلُّ لفظةٍ امتنعَ عليها دليلُ الاسمِ ودليلُ الفعلِ. وقال عبدُ القاهرِ الجرجاني: الحرفُ كلُّ لفظٍ لم يُحسنْ فيه علاماتُ الأسماءِ ولا علاماتُ الأفعالِ ولكنْ ذلك اللفظُ بمعنى لفظٍ لم يُحسنْ فيهِ علاماتُ الأسماءِ أوعلاماتُ الأفعالِ ولكنْ بمعنى لفظٍ حَسُنَ فيه علاماتُ الأسماءِ أوعلاماتُ الأفعالِ(3). فهذا القيدُ الأخيرُ؛ أعني قوله: ولم يكنْ بمعنى لفظٍ لم يحسنْ فيه علاماتُ الأسماءِ إلى آخرِه. احترزَ بهِ عن لفظةِ "إذا" و"إذ" وما أشبَهَهما. فإنَّ "إذا" و"إذ" لم يحسنْ فيهما علاماتُ الأسماءِ ولا علاماتُ الأفعالِ، ولكنَّهما بمعنى لفظٍ يحسنُ فيه علاماتُ الأسماءِ؛ لأنَّ "إذا" و"إذ" بمعنى الحينِ والزمانِ. والحينُ والزمانُ يصحُّ فيهما علاماتُ الأسماءُ. قوله: ومن ثُمَّ لم يَنفكَّ. يعني: ومن أجلِ أنَّ الحرفَ يدلُّ على معنىً في غيرِه لم يأتِ في الكلامِ مفرداً عن الاسمِ بل لا بُدَّ وأنْ يكونَ مع اسمٍ أو فعلٍ. قوله: إلاَّ في مَواضعَ مَخصوصةٍ. يعني: في هذهِ المَواضعِ ليسَ مُتَّصلاً في اللفظِ باسمٍ ولا فعلٍ بل الفعلُ حرفٌ أو أُقيمَ مقامُه من المَواضعِ المذكورةِ. قولُ القائلِ: هل قامَ زيدٌ؟ فتقولُ في جوابِه: نَعَمْ، فقولك: نَعَمْ، نائبٌ عن الفعلِ. والتقديرُ: قامَ زيدٌ، فحذفْتَ "قامَ زيدٌ" وأقمْتَ مقامَه "نَعَمْ". ومنها قولُ القائلِ: ألمْ يقمْ زيدٌ؟ فتقولُ في جوابِه: بَلى. والتقديرُ: قامَ زيدٌ فحذفْتَ "قامَ زيدٌ" وأقمْتَ مُقامَه "بَلى"، ومنها قولُ القائلِ: أمَا فعلْتَ كذا، فتقولُ في جوابِه: "إي"، والتقديرُ: فعلْتُ. فحذفْتَ "فعلْتُ" وأقمْتَ مُقامَهُ "إي" إي بكسرِ الهمزةِ بمعنى: نَعَمْ. قولُه: وإنَّه. فالهاءُ زائدةٌ. والأصلُ "إنَّ" بكسرِ الهمزةِ وفتحِ النونِ وتَشديدِها ومعناه: نَعَمْ، قوله: ويا زيداً، قبلَ هذا: أَدعو زيداً. فحذفَ أدعو وأُقيمَ "يا" مقامَهُ. قوله: و"قَدْ" في قوله "وكأنْ قَدْ"(4) ، يقولُ القائلُ لأحدٍ: أما خرجَ القومُ، يقولُ المسؤولُ في جوابِه، "وكأنْ قَدْ": يعني: ما خرجُوا. ولكنْ خُروجَهم كأنَّه قد حصلَ أي من غايةِ قُرْبِ خُروجِهم

---

(1) انظر الكتاب: 40/1.

(2) انظر عبدالقاهر الجرجاني- كتاب الجمل في النحو: 41.

- وهو الشيخ الإمام العلامة أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، ينسبُ إلى إقليم جرجان، من أئمة اللغة، وضع أصول علم البلاغة، أخذ علوم النحو عن أبي الحسين محمد بن حسن، من أشهر تصانيفه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. مات سنة (471هـ).

- انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 432/18-433، فوات الوفيات: 297/1، الأعلام: 48/4-49.

(3) مكرر في : م.

(4) **44**- هذه قطعة من بيت للنابغة الذبياني من البحر الكامل وهو بتمامه:

أفد الترحل غير أنّ ركابنا   لم تزل برحالنا وكأن قد

- وسيأتي تخريج البيت في موضع الاستشهاد في هذا الفصل لاحقاً انظر شاهد (87).

- والنابغة هو زياد بن معاوية بن جناب الذبياني، يكنى أبا أمامة وأبا تمامة، ولقب بالنابغة؛ لنبوغه في الشعر، كان أحد الأشراف المقدمين على شعراء الجاهلية، كان ناقداً خبيراً بالشعر والشعراء، وهو أحد ندماء النعمان، مات نحو سنة 18 ق.هـ. انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 92، الخزانة: 135/2، الأعلام: 54/3، 55.

كانَ كالواقعِ، ويأتي باقي بحث هذه الحروفِ الستَّةِ في مواضعِها[1]. فإنْ قيلَ: ما ذكرَ يِرِدُ عليهِ اعتراضاتٌ. وأحدها بها. قوله: إلاّ في مواضعَ مخصوصةٍ. فإنَّه لا يجوزُ الحذفُ إلّا فيما دلَّتْ عليهِ قرينةٌ. وإذا دلَّتْ قرينةٌ يجوزُ في غيرِ ما ذكرَ من المواضعِ أيضاً بل لا حصرَ فيه. وجوابُه أنَّه لم يحصرْ تلكَ المواضعَ على هذه الستَّةِ؛ لأنَّه ليسَ في كلامهِ ما يَدلُّ على الحصرِ؛ لأنَّه قالَ نحوَ: قولِهم: نَعَمْ وبَلى... إلى آخرِه، ولفظةُ "نحوَ" تأْتي للمثالِ لا للحصرِ. الاعتراضُ الثاني: أنَّه قالَ: حُذِفَ / فيها الفعلُ. فإنَّ الحذفَ ليسَ مُختصّاً بالفعلِ، بل المحذوفُ يجوزُ أنْ يكونَ فعلاً واسماً ألاَ ترى أنَّ لفظةَ "نَعَمْ" و"بَلى" قائمةٌ مقامَ جملةٍ يجوزُ أنْ تكونَ فعليَّةً واسميَّةً. فإنَّ القائلَ لو قالَ: أقامَ زيدٌ؟ فتقولُ في جوابِه: نَعَمْ زيدٌ قائمٌ. فهذه جملةٌ اسميَّةٌ حُذِفَتْ واقتُصِر على لفظةِ "نَعَمْ". الاعتراضُ الثالثُ: فقولُه: فجَرى مَجرى النائبِ. وفي بعضِ النُّسخِ مَجرى الثابِتِ بالثاءِ المنقوطةِ بثلاثِ نقطٍ فإنْ أرادَ مَجرى النَّائبِ "بالنُّونِ" يُشكِّكُ بقولهِ: يا زيدُ، فإنَّ مَذهبَ سيبويه أنَّ تقديرَ الكلامِ: يا أدعو زيداً. فـ"يا" قائمةٌ مقامَ نفسِه، و"أدعو" محذوفةٌ في اللفظِ مرادةٌ في المعنى فإذا كانَ مراداً في المعنى مَوجوداً في التقديرِ، فكيفَ تنوبُ لفظةَ "يا" مَنابَ "أدعو"؟. وعندَ قولِه: لفظةُ "يا" قائمةٌ مقامَ "أدعو"؛ لأنَّ "أدعو" غيرَ مرادٍ في التَّقديرِ. ويشكِّكُ أيضاً بقولِه: وكأنْ قَدْ حصلَ الفعلُ أو وقعَ. فعلى تقديرِ حَذْفِ الفعلِ وإثباتِه لفظةُ "وكأنْ قَدْ" نائبةٌ. فإذا كانَتْ نائبةً على تقديرِ حذفِ الفعلِ وإثباتِه. فكيفَ تكونُ نائبةً عن الفعلِ؟. والجوابُ عن هذا الاعتراضِ: أنَّه لم يجزمْ بالقولِ بأنَّ هذه الحروفِ نائبةٌ مَنابَ المَحذوفِ بل هي تجري مَجْرى النَّائبِ. وهذا مثلُ ذلكَ: ضربْتُ ضَربَ الأميرِ. وتقديرُه: ضربْتُ ضرباً مثلَ ضربِ الأميرِ. فكذلك التقديرُ هنا؛ لأنَّ التَّقديرَ يجرى مَجرًى مثل مَجرى النَّائبِ، يعني: من حيثُ اللفظِ يُشبه بما نابَ مَنابَ شيءٍ من حيثُ فَهْمِ الكلامِ مجرد أنَّه لفظَ بهذِهِ الحروفِ.

من أصنافِ الحرفِ

"حروفُ الإضافةِ"

سُمِّيَتْ بذلك لأَنَّ وضْعَها على أنْ تُفْضِي بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ، وهي فَوْضَى في ذلك، وإنْ اختَلَفَتْ بها وجوهُ الإفضاءِ. وهي على ثلاثةِ أضُربٍ: ضَرْبٌ لاَزِمٌ للحَرفيّةِ، وضَرْبٌ كائنٌ اسماً وحَرفاً، وضَرْبٌ كَائِنٌ حَرْفاً وفِعْلاً.

فالأَولُ تسعةُ أَحرفٍ[2]: مِنْ، وإلى، وحَتَّى، وفي، والبَاءُ، واللاَّمُ، ورُبَّ، ووَاوُ القَسمِ، وتَاؤُهُ.

---

(1) المقصود بها حروف الجواب ، انظر المكمل: 221.

(2) قال السخاوي في المفضل: 43 "بدأ بمن ؛ لأنها أقوي حروف الجر ، لذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو : من عندك؟"

والثَّاني: خَمْسةُ أَحرفٍ: على، وعَنْ، والكَافُ، ومُذْ، مُنْذُ.

والثَّالثُ: ثَلاثةُ أَحرفٍ: حاشا وعَدا وخَلا.

أضافَ يضيفُ إذا مالَ إلى شيءٍ. وأضافَ شيئاً إلى شيءٍ إذا أمالَه إليه. والمرادُ بحروفِ الإضافةِ: حروفُ الجرِّ. سمِّيت هذه الحروفُ حروفَ الإضافةِ؛ لأنَّها تميِّلُ الاسمَ إلى اسمٍ وتنسبهُ إليه، نحو: زيدٌ في الدارِ. نسبَ بلفظةِ "في" حصول زيدٍ إلى الدارِ. ويميلُ الفعلُ إلى الاسمِ، نحو: مَرّ زيدٌ بعمروٍ. وأمالَتِ "الباءُ" ونسبَتْ مرورَ زيدٍ إلى عمروٍ وقولـه: تُفضِي، أي: تُوصِلُ، أفضى إذا أوصلَ شيئاً إلى شيءٍ. وتَعدَّى "بالباءِ" فإنْ قيلَ. قوله: بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ(1). مقتضى هذا اللفظِ أنْ لا يكونَ حرفُ الجرِّ إلاَّ في الجملِ الفعليَّةِ حتَّى يوصِلَ حرفُ الجرِّ معنى الفعلِ إلى الاسمِ. فأمَّا في الجملةِ الاسميَّةِ فليسَ فعلٌ حتَّى يوصِلَ حرفُ الجرِّ معنى الفعلِ إلى الاسمِ. قلْنا: لا يوجدُ حرفُ جرٍّ إلاَّ وهناكَ فعلٌ مقدَّرٌ أو اسمُ فاعلٍ أو شيءٍ فيه معنى الفعلِ. فقولك: زيدٌ في الدارِ، قيلَ تقديره: "زيدٌ استقرَّ في الدارِ". وقيل تقديره: مستقرٌّ في الدارِ. فإنْ كانَ التقديرُ: استقرَّ، فهو فعلٌ، وإنْ كان التقديرُ: مستقرٌّ، فلا بدَّ وأنْ يكونَ فيه معنى الفعلِ. فإذا كانَ كذلك فقدْ صحَّ ما قالَ. وقولـه: هي فَوضَى في ذلك. أي حروفُ الإضافةِ متساويةٌ في عملِ الجرِّ وإنْ اختلفَتْ معانيها. يقالُ: القومُ في هذا المالِ فوضى أي متساوونَ مشتركونَ. فالأوَّلُ. أرادَ بالأوَّلِ: الضربُ الذي لا يكونُ إلاَّ حرفاً. وأرادَ بالثاني: الضربُ الذي قد يكونُ اسماً وقد يكونُ حرفاً. وأرادَ بالثالثِ: الضربُ الذي قد يكونُ فعلاً وقد يكونُ حرفاً - ويأتي جميعها مُفصَّلاً-(2). فإنْ قيلَ: "من" أو "عن". فإنَّ ...... فوجبَ أنْ يكونَ لفظُه من القسمِ الذي يكونُ فعلاً وحرفاً. / قلْنا: أرادَ بالقسمِ الذي يكونُ "فعلاً وحرفاً" أو "اسماً وحرفاً" أنْ يكونَ "فعلاً وحرفا" أو" اسماً وحرفاً" من غيرِ تفسيرٍ بل من حيثُ الوضعِ. وما ذكرتُم يعودُ بعدَ حذفِ عينِ فعلِه إلى من فلا يردُ عليهِ هذا الإشكالُ. وكذلك الجوابُ فيما أشبَه هذا من الإشكالاتِ.

فصل

فَـ"مِنْ" معناها: ابتداءُ الغَايةِ، كَقولِكَ: سِرْتُ مِنْ البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ.

وكونُها مُبعِّضةً في نَحْوِ: أَخذْتُ مِنْ الدَّراهِمِ.

ومُبَيِّنةً في نَحْوِ "فاجتنبوا الرِّجْسَ من الأَوثانِ"(3).

ومَزْيدةً في نَحْوِ: ما جاءَني مِنْ أَحدٍ، راجِعٌ إلى هذا. ولا تُزَادُ عِنْدَ سيبَويهِ إلاَّ في النَّفْيِ، والأَخْفَشُ يُجَوِّزُ الزِّيادةَ في الواجبِ، ويَسْتَشهِدُ بقولِهِ عَزَّ وعلا: "يَغفِرُ لكم من ذُنوبِكمْ"(1).

---

(1) انظر المرجع السابق ، الصفحة نفسها.
(2) يأتي تفصيلها بعد هذا الفصل.
(3) سورة الحج/ 30 وتتمة الآية :" واجتنبوا قول الزور"

فمِنْ. مذهبُ البصريينَ أنَّ لفظةَ "من" لا تدخلُ على الزمانِ كما أنَّ لفظةَ "مُذْ ومُنْذ" لا يدخلانِ على المكانِ. وقالَ أهلُ الكوفةِ: تدخلُ على المكانِ والزمانِ لقولِه تعالى:" لمسجدٌ أُسِّسَ على التقوى من أوَّلِ يومٍ أحق"[2] . فإنَّ لفظةَ "مِنْ" دخلَتْ على الزمانِ. وقال البصريونَ: تقديرُه: من تأسيسِ أوَّلِ يومٍ. وإذا دخلَتْ من ابتداءِ الكلامِ لا بُدَّ وأنْ يكونَ في انتهاءِ لفظةُ "إلى" مظهرةً أو مقدَّرةً. وإذا دخلَتْ في غيرِ المكانِ لا يقتضي أنْ يكونَ بعدَها "إلى". قولك: أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ. أي: الشيطانُ ابتداء قرائتي وانتهاؤها إلى اللهِ. وكذلك: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ. أي: عمروٌ هو مبتداه فضل زيد. وكونُها. يعني: قد تكونُ "من" مُبعِّضةً بكسرِ العينِ، وقد تكونُ مُبيِّنةً. قيلَ المُبعِّضة: هي التي يصلحُ أنْ تقيمَ مقامَها لفظةُ "بعضَ". كقولك: أخذْتُ من الدراهمِ. فإنْ قلْتَ: أخذْتُ بعضَ الدراهمِ يجوزُ. والمُبيِّنةُ أنْ يكونَ ما بعدَها وصفاً لما قبلَها. كقولِه تعالى: فاجتنبوا الرِّجسَ من الأوثانِ. فإنَّ معناه: فاجتنبُوا الرِّجسَ الذي هو الأوثانُ. وقيلَ: المُبعِّضةُ هي التي يكونُ قبلَها لفظٌ يكونُ ذلك اللفظُ بعضاً مما كانَ بعدَها. والمُبيِّنةُ هي التي لم يكنْ ما قبلَها لفظٌ هو بعضٌ مما بعدَها. فقولك : أخذْتُ درهماً من الدراهمِ. "فمِنْ" هنا مُبعِّضةٌ على التفسيرِ الثاني؛ لأنَّ درهماً واقعٌ ما قبلَ لفظةِ "مِنْ" وهو بعضٌ من الدراهمِ الواقعةِ بعدَ "مِنْ". وعلى التفسيرِ الأوَّلِ "مِنْ" في هذه المسألةِ مُبيِّنةٌ؛ لأنَّك لا تقدرُ على حذفِ "مِنْ" وإقامةُ لفظةُ "بَعضُ" مقامُها. فلو قلْتَ: أخذْتُ درهماً بعضَ الدراهمِ. ليسَ للفظةِ "بعضَ" معنى هنا؛ لأنَّك إذا قلت: درهماً عُلم أنَّه بعضُ الدراهمِ. وإذا لم يصلحْ إقامةُ لفظةِ "بعضَ" مقامَ لفظةِ "مِنْ". فلا تكونُ "مِنْ" مُبعِّضةً على التفسيرِ الأولِ بل تكونُ مُبيِّنةً؛ لأنَّك لو جعلْتَ ما بعدَ "مِنْ" صفةً لما قبلَها صحَّ الكلامُ. فمِنْ الدراهمِ على هذا التقديرِ صفة درهماً. والتقديرُ: أخذْتُ درهماً أو بعضاً من الدراهمِ. يعني: لم يكنْ ذلك الدرهمُ منفرداً بل كانَ موضوعاً مع الدراهمِ. فالجملةُ صفةٌ لقولك: "درهماًّ". ومزيدةً في نحو. يعني بمِنْ المَزيدةِ الزيادةُ؛ أنْ يكونَ الكلامُ مستقيماً بعدَ حذفِها، ولا يتغيَّرُ الكلامُ بوجودِها وعدمِها، كقولك: ما جاءَني مِنْ أحدٍ. ولو حذفْتَ "مِنْ" وقلت: ما جاءني أحدٌ لاستقامَ الكلامُ. قوله: راجعٌ إلى هذا. يعني: الأصلُ في لفظةِ "مِنْ" أنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ. وأمَّا كونها "مُبعِّضة ومُبيِّنة ومَزيدة". فيرجعُ معنى "مِنْ" في هذه الثلاثةِ إلى ابتداءِ الغايةِ؛ لأنَّك إذا قلْت: أخذْتُ مِنْ المالِ. فقد جعلْتَ "مِنْ" لابتداءِ غايةِ البعضِ الذي أخذته. وقوله تعالى: "فاجتنبوا الرِّجسَ من الأوثانِ". جعلَ "مِنْ" لابتداءِ غايةِ اجتنابِ الرِّجسِ، يعني: أوَّلُ اجتنابِ الرِّجسِ تَركُ الأوثانِ وبعدَه تَركُ المحرماتِ. / وقوله: ما جاءَ مِنْ أحدٍ. جعلْتَ "مِنْ" لابتداءِ غايةِ عدم مجيء الناسِ، يعني: جعلَ"مِنْ" لابتداءِ غايةِ عدمِ مجيءِ الناسِ مِنْ واحدٍ ثم اثنينِ ثم ثلاثةٍ الى نفيِ المَجيءِ عن الناسِ كُلِّهم؛ لأنَّ النكرةَ بعدَ النفي تعني نفي الحُكمِ عن

([1]) سورة الأحقاف/ 31
([2]) سورة التوبة/ 108.

جميعِ الجنسِ المذكورِ. ولا تُزادُ "مِنْ" إلاَّ في النكرةِ. قولـه: ولا تُزادُ عندَ سيبويهَ إلاَّ في النفي. فـي هذه العبارة ِتساهل قالَ: لأنَّها تُزادُ في الاستفهامِ بالاتِّفاقِ كقولك: هل مِنْ أحدٍ في الدارِ؟ والصوابُ أنْ يقالَ: ولا تزادُ عندَ سيبويهَ إلاَّ في غيرِ الموجِبِ(1)؛ لتناولِ النفيِ والاستفهامِ. وعندَ الأخفشِ(2) يجوزُ أنْ تزادَ في الواجِبِ أيضاً. ودليلُه قولُه تعالى: ثمَّ يغفرُ لكم من ذنوبِكم. "فمِنْ" هنا زائدةٌ مع أنَّ الكلامَ واجبٌ أي إثباتٌ لا نفيٌ ولا استفهامٌ. وجوابُه أنَّ "مِنْ" هنا للتَّبعيضِ وليسَ بزائدةٍ؛ لأنَّ هذه الآيةَ مثلُ قولِه تعالى: "إنَّ اللهَ لا يغفرُ أنْ يُشركَ به ويغفرُ ما دونَ ذلك لمَن يشاء"(3)؛ لأنَّ المظالمَ لا تُغفَرُ.

فصل

و"إلى" مُعارِضَةٌ لِـ"منْ" دالَّةٌ على انتهاءِ الغَايةِ، كَقولِكَ: سِرْتُ مِنْ البَصْرةِ إلى بَغْدادَ، وكونُها بمعنى المُصَاحَبَةِ في نَحْوِ قَوْلِه عَزَّ وجَلَّ: "ولا تَأْكُلُوا أَموالَهُم إلى أموالِكم"(4) رَاجِعٌ إلى معنى الانْتِهاءِ.و"إلى". المعارضةُ المقابلةُ. فاذا وقفَ أحدٌ في موضعٍ ووقفَ آخرٌ بإزائِه في موضعٍ آخرَ [محاذيين](5)، فكلٌّ واحدٌ منهما معارضٌ لصاحبِه. يعني: قالَ المصنِّفُ: إنَّ "إلى" تدخلُ في آخرِ الغايةِ.

كما أنَّ "مِنْ" تدخلُ في أوَّلِها. قوله تعالى:" ولا تأكُلُوا أموالَهم إلى أموالِكم"، يعني: لا تضمُوا أموالَ اليتامى إلى أموالِكم على سبيلِ الأكلِ. فأموالُهم ابتداءُ الغايةِ في الضمِّ وأموالِكم انتهاؤُها، فقد بيّنْت أنَّ "إلى" معناها المصاحبةُ والمعيَّةُ يرجعُ معناها إلى معنى انتهاءِ الغايةِ واختُلِفَ(6) في أنَّ ما بعدَ "إلى" من الحدِّ داخلٌ فيما قبلَها من المحدودِ أم لا؟. قيلَ: داخلٌ، وقيلَ: ليسَ بداخلٍ. وقيلَ(7): أنْ يأتي للاشتراكِ يعني: يجيءُ في بعضِ المواضعِ لدخولِ ما بعدَها فيما قبلَها، ويجيءُ لامتناعِ دخولِ ما بعدَها فيما قبلَها. وقال: والنحويونَ على أنَّ ما بعدَها ليسَ بداخلٍ فيما قبلَها. فإذا جاءَ في القرآنِ أو في الحديثِ دليلٌ على دخولِ ما بعدَها فيما قبلَها فذلك شيءٌ ليس من وضعِ لفظةِ "إلى" بل قيلَ "مِنْ" بيان الشارعِ.

فصل

(1) انظر: الإيضاح في شرح المفصل : 135/2
(2) انظر في كتاب : منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : 238-239 ، وشرح ابن عقيل:19/2
(3) سورة النساء/ 48، 116
(4) سورة النساء/ 2
(5) ساقط في : م.
(6) واختلفوا في : م.
(7) وقيل إلى أن يأتي الإشراك، في : ص.

و"حَتَّى" في معناها، إلاَّ أَنَّها تُفارِقُها في أَنَّ مجرورَها يَجِبُ أَنْ يَكونَ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ الشَّيءِ، أَو ما يُلاقِيَ آخِرَ جُزْءٍ منهُ، لأنَّ الفِعْلَ المُعَدَّى بها الغَرضُ فيه أَنْ يَتَقضَّى ما تَعلَّقَ بهِ شَيئاً فَشَيئاً، حَتَّى يأْتِيَ عَليهِ. وذلك قَوْلُكَ: أَكلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها، ونَمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّباحِ. ولا تَقولُ: حَتَّى نِصْفِها، أو ثُلْثِها كما تقول: إلى نِصْفِها وإلى ثُلْثِها.

ومن حَقِّها أَنْ يَدْخلَ ما بَعْدَها فيما قَبْلَها، ففي مسألَتَي "السَّمكةِ" و"البَارِحَةِ" قَدْ أُكِلَ الرَّأْسُ ونِيمَ الصَّباحُ.

ولا تَدْخُلُ على مُضْمَرٍ فَتقولُ: حَتَّاهُ كما تقولُ: إليهِ. وتَكونُ عَاطِفةً، ومُبتدأ ما بَعْدَها، في نَحْوِ قول امرئ القيسِ(1):

45- وحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ويجوز في مسألة "السمكة" الوجوه الثلاثة.

وحَتَّى. اعلم أنَّ "حتَّى" تنصبُ الفعلَ المضارعَ ويكونُ ما بعدَها مبتدأً. وتكونُ عاطفةً وتكونُ بمعنى "إلى". فإذا كانت بمعنى "إلى" تجرُّ الاسمَ الذي بعدَها وتكونُ لانتهاءِ الغايةِ كلفظةِ "إلى" إلاَّ أنَّ بينهما فروقاً، أحدها: أنَّ ما بعدَ "إلى" لا يلزمُ أنْ يكونَ آخرَ جزءٍ مما قبلَها، ولا يتلاقيا لآخرِ جزءٍ بخلافِ "حتَّى". فإنَّه يلزمُ أنْ يكونَ ما بعدَها آخرَ جزءٍ مما قبلَها يعني آخرَ جزءٍ لأنَّك إذا قلْت: أكلْتُ السمكةَ حتَّى ثلثَها أو نصفَها، لم يجزْ؛ لأنَّك تركْتَ بعضَ السمكةِ بل يجبُ أنْ تذكرَ لفظاً مُبيِّناً أنَّك شرعْتَ في الشيءِ المذكورِ من أوَّلِه إلى أنْ وصلْتَ إلى آخرِه، أو جاوزْتَ ذلك الشيءَ ووصلْتَ ما يلاقي ذلك الشيءَ، كالصباحِ من البارحةِ. وكذلك لو قلْتَ: سرْتُ النهارَ حتَّى العصرَ، لم يجزْ؛ لأنَّك تركْتَ بعضَهُ بل يجبُ أنْ تقولَ: إلى العصرِ؛ لأنَّ في "إلى" يجوزُ أنْ تذكرَ بعضَ الشيءِ بل يجبُ في "حتَّى" أن تقولَ: حتَّى الغروبَ؛ لأنَّ الغروبَ آخرُ جزءٍ من النهارِ، أو تقولَ: حتَّى الليلَ؛ لأنَّ الليلَ ملاقٍ لآخرِ جزءٍ من النهارِ. قوله: لأنَّ الفَعْلَ المُعَدَّى بها الغَرضُ فيه أَنْ يَتَقضَّى ما تَعلَّقَ بهِ شَيئاً فَشَيئاً، حَتَّى يأْتِيَ عَليهِ. المُعدَّى "بفتحِ الدالِ" مفعولٌ يعني: الفعلُ الذي استُعمل بعدَه لفظةُ "حتَّى". قولُه: يتَقضَّى بالضادِ المعجمةِ يعني أنْ يتمَّ ويَنقضِي ما تعلَّقَ بهِ، أي ما تعلَّقَ بذلك الفعلِ. أي ما كانَ مفعولاً لذلك الفعلِ شيئاً فشيئاً / أي شيئاً بعدَ شيءٍ، يعني: الغرضُ من

(1) مرت ترجمته انظر شاهد: 43 في قسم الأفعال.

45- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: ما زلنا نسري ليلاً حتى تعبت المطايا ولم يبق لها قدرة على السير، وحتى أن الجياد صارت إذا قيدت بأرسانها لم تنقد ، لكثرة ما نالها نت التعب.

- والشاهد فيه: أنَّ ما بعدَ "حتَّى" ههنا مبتدأٌ وخبرٌ؛ لأنَّ "حتَّى" كما يأْتي لانتهاءِ الغايةِ وللعطفِ وكذلك يأْتي للاستئنافِ ويكونُ ما بعدَها مبتدأ وخبر.

- والبيت لامرئ القيس في ديوانه: 60/2 ، وفي كتاب سيبويه: 417/1، والمقتضب: 40/2 ، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 60/2

ذكرِ "حتَّى" وقوعُ ذلك الفعلِ على ذلك الفعلِ على التدريجِ. فإذا كان الغرضُ من ذكرِ "حتَّى" هذا، وجبَ أنْ يكونَ ما بعدَها آخرَ جزءٍ أو ملاقياً لآخرِ جزءٍ وحتَّى يحصلَ هذا الغرضُ قولـه: أكلْتُ السمكةَ حتَّى رأسَها(1)، هذا مثالُ ما كانَ ما بعدَ "حتَّى" آخرَ جزءٍ مما قبلَها، يعني: حتَّى كانَ آخرُ جزءٍ من أكلِ السمكةِ رأسَها. قوله: حتَّى الصَّباحِ(2). هذا مثالُ ما كانَ ما بعدَ "حتَّى" ملاقياً لآخرِ جزءٍ مما قبلَها وليسَ بداخلٍ، فإنَّ الصباحَ لم يكنْ داخلاً، أيْ في البارحةِ ولكنَّه مُتَّصلٌ بآخرِ البارحةِ؛ لأنَّ آخرَ البارحةِ آخرُ جزءٍ من الليلِ. ولا شكَّ أنَّه لا فصلَ بينَ آخرِ جزءٍ من الليلِ وبينَ الصباحِ. ومن حقِّها. يعني الثاني من الفروقِ بينَ "حتَّى" و"إلى": أنَّ ما بعدَ "حتَّى" يجبُ أنْ يكونَ داخلاً في الحكمِ الذي دخلَ فيهِ ما قبلَها، يعني: الرأسُ في مسألةِ السمكةِ يجبُ أنْ يكونَ داخلاً في الأكلِ. والصباحُ يجبُ أنْ يكونَ داخلاً في اليومِ. وفي هذا خلافٌ، فالأظهرُ ما ذكرَهُ. والوجه الثاني: أنَّه لا يجبُ أنْ يكونَ ما بعدَ "حتَّى" داخلاً في حكم... بينَ "حتَّى" و"إلى" ما قبلَها كما لا يجبُ في "إلى". ولا تدخلُ. يعني: الفرقُ الثالثُ بينَ "حتَّى" و"إلى" أيْ "إلى" تدخلُ على المُضمَرِ. و"حتَّى" لا تدخلُ إلاَّ على المظهرِ. قالوا: وإنَّما الدليلُ على عدمِ دخولِها على المُضمرِ، أنَّه لم يُنقلْ عن العربِ دخولُها على المُضمَرِ ونُقلَ دخولُ "إلى" على المُضمَرِ. فلو كانَ جائزاً دخولُ "حتَّى" على المُضمَرِ لنُقِلَ عنهم(3). ولأنَّه لو دَخَلَتْ على المُضمَرِ لوجَبَ قلبُ ألفِها ياءً فيقالُ: "حتّيه". كما يقالُ في "إلى": إليهِ. الأصلُ عدمُ القلبِ إذا استُغنِي عنهُ بـ"إلى" يعني: ادخلوا "إلى" على المُضمَرِ دونَ "حتَّى"؛ لأنَّهما لانتهاءِ الغايةِ، ويجرانِ الاسمَ. فإذا كانَ عملُها واحداً فاقتصرُوا على إدخالِ "إلى" على المُضمَرِ ليكونَ قلبُ الألفِ الذي هو خلافُ الأصلِ في أحدِهما لا في كليهما. وأجازَ المبرِّدُ(4) دخولَ "حتَّى" على المُضمَرِ وقاسَها على "إلى". وتكونُ. يعني: "حتَّى" كما يجيءُ لانتهاءِ الغايةِ يجيءُ للعطفِ كواوِ العاطفةِ. إلاَّ أنَّ ما بعدَ "حتَّى" يجبُ أنْ يكونَ من جنسِ ما قبلَها؛ لأنَّ "حتَّى" إنَّما تُذكَرُ للتَّعظيمِ أو للتَّحقيرِ. وإنَّما يحصلُ إذا كانَ ما بعدَ "حتَّى" من جنسِ ما قبلَهما بخلافِ الواوِ. فإنَّها ليستْ للتَّعظيمِ والتَّحقيرِ. تقولُ: ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ، فهذا للتَّعظيمِ. وقدمَتْ القافلةُ حتَّى المشاةُ،

---

(1) قال صاحب المفضل في شرح المفصل: 55 " فلا بدّ أن يكون الرأس مأكولاً ولو قيل: " إلى رأسِها " لم يكن الرأس مأكولاً، وقال :" ويجوز في " أكلت السمكة حتى رأسَها" أن تكون عاطفة فتنصب " رأسَها"، وأن تكون جارّةً فتجرَّ " رأسِها" ، وأن تكون حرف ابتداء فترفع" رأسها" والخبر محذوفٌ والتقدير : حتى رأسها مأكولٌ ؛ لتقدم ذكر الأكل . وانظر أيضاً : ابن يعيش في شرح المفصل:20/8، والإيضاح في شرح المفصل: 139/2.

(2) انظر : ابن يعيش في شرح المفصل: 16/8، والإيضاح في شرح المفصل: 138/2.

(3) يتفق هذا القول مع السخاوي في المفضّل في شرح المفصّل: 58.

(4) المقتضب للمبرِّد: 477/3.

- والمبرِّد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، والمبرِّد لقبه، ولد في البصرة، وأصبح شيخ أهل النَّحو واللغة، وإليه انتهى علمهما، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي، وأخذ النحو عن المازنيّ، ونفطويه، وأخذ عنه الزجاج، وابن السَّراج، أشهر كتبه الكامل والمقتضب، مات ببغداد سنة (285 هـ) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 241/3-253، وطبقات النحويين واللغويين: 101-110 ، البلغة:216/1.

فهذا للتَّحقيرِ. ولا يجوزُ: جاءَ القومُ حتَّى حمارٌ؛ لأنَّ الحمارَ ليسَ من جنسِ القومِ. ومبتدأ. وقبلَ هذا البيتِ:

ومجر كيلان الا بينهم بالغ   ديارَ العدوِّ وذي زها وأركانِ
سريْتُ بهم حتَّى تَكِلَّ غُزاتُهم   وحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

الغِلال بكسرِ الغينِ، جمع غالٍّ بتشديدِ اللامِ: وهو الأرضُ ذاتِ الأشجارِ. الأنعمِ: اسمُ موضعٍ كثيرُ الأشجارِ. "بالع" بالعين المهملة أي أكل ديار العدو أي مجرها ذي. وزها: الزُها بضَمِّ الزاءِ، المقدَّارِ أي ذي مقدارٍ كثيرةٍ . الأركانِ جمعُ ركنٍ وهو الناحيةُ، يعني: جيشٌ ذو مَيمنةٍ ومَيسرةٍ ومُقدِّمةٍ وساقٍ وهو خلفُ الجيشِ(1) وقلبٌ وهو وسطُه. قولُه: حتَّى تكلَّ غُزاتُهم. الغزاةُ جمعُ الغازي / حتَّى(2) عجزُوا عن السيرِ من كثرةِ الركضِ. قولُه: وحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ. باءٌ زائدٌ، الأرسانُ جمعُ "رَسَن" وهو الحبلُ، يعني: حتَّى تعبَتْ(3) الخيلُ وضعفَتْ عن السَّيرِ(4)، ونزلَ الراكبونَ عن ظهورِها وقادُوها بالحبالِ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّ ما بعدَ "حتَّى" ههنا مبتدأً وخبرٌ؛ لأنَّ "حتَّى" كما يأْتي لانتهاءِ الغايةِ وللعطفِ وكذلك يأْتي للاستئنافِ ويكونُ ما بعدَها مبتدأ وخبر. ويجوزُ(5). يعني يجوزُ أنْ ينصبَ "رأسَها" على أنَّه معطوفٌ على السمكةِ. ويجوزُ أنْ يرفعَ على أنَّه مبتدأٌ، وخبرُهُ محذوفٌ أي: حتَّى رأسَها مأكولٌ. ويجوزُ أنْ تجرَّ على أنَّ "حتَّى" بمعنى "إلى" .

فصل

و"في" مَعْناها الظَّرفيَّةُ، كَقولِكَ: زَيدٌ في أَرْضِهِ، والرَّكضُ في المَيْدانِ. ومِنْهُ: نظَرَ في الكِتابِ، وسَعى في الحَاجةِ. وقولُهم في قَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: "ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ"(6) إنَّها بمعنى "على" عَمَلٌ على الظَّاهِرِ، والحقيقةُ أَنَّها على أَصْلِها لتَمكُّنِ المَصْلوبِ في الجِذْعِ تَمَكُّنَ الكائِنِ في الظَّرفِ فيهِ.

وفي: اعلمْ أنَّ الظَّرفَ ما يضمُّ شيئاً ويشتملُ عليهِ فما ذكرَه المصنِّفُ هنا مثالُ الظَّرفُ الحقيقيِّ؛ لأنَّ جميعَ الأزمنةِ والأمكنةِ ظروفٌ حقيقيَّةٌ؛ لأنَّ معنى الضمِّ والاشتمالِ فيها ظاهرٌ. ومنه. هذا مثالُ الظَّرفِ المقدَّرِ؛ لأنَّ الكتابَ لم يشتملْ على نظرِه، وصاحبُه لم يشتملْ على سعيِه بحيثُ يُعْرفُ ذلكَ بالجنسِ بل هو شيءٌ مُقدَّرٌ؛ لأنَّ الكتابَ في التقديرِ ضمَّ إلى نفسِه موضعَ نظرِه واشتملَ على موضعِ نظرِه حتَّى منعَهُ أنْ لا ينظرَ إلى موضعٍ آخرَ وكذلكَ الحاجةُ غلبَتْ على الرجلِ واشتَدت بحيثُ منعَتْ سعيَهُ في شيءٍ آخرَ كما أنَّ البيت منع الرجل عن الخروجِ إلى جانبٍ سوى

---

(1) ساقطة في : ص يعني في: م .
(2) يعني في: م .
(3) عيِيَتْ في: ر.
(4) الجياد في : م .
(5)انظر أيضاً: ابن يعيش في شرح المفصل: 8/ 20، وهو بهذا يتفق مع ما أورده ابن يعيش في الوجوه الثلاث.
(6) سورة طه / 71.

البيتِ لاحاطةٍ به. وقولُهم(1). يعني مَنْ قالَ أنَّ "في" هنا بمعنى "على" أنْ تطرحَ معنى الاستعلاءِ، لأنَّ المصلوبَ علا الجذعَ وعند المصنِّفِ ليس الأمرُ كذلك بل هنا على أصلِ معناها لأنَّ الجذعَ ضَمَّ المصلوبَ إلى نفسِه كما أنَّ الظَّرفَ يضمُّ الكائنَ فيه إلى نفسِه. قوله: تَمَكُّنَ الكائنِ في الظَّرفِ فيهِ(2). أي تمكُّناً مثلَ تمكُّنِ الكائنِ في الظَّرفيّة فيه. الضميرُ في "فيه" يرجعُ إلى الظَّرفِ وفي الظَّرفِ متعلِّقٌ بالكائنِ وفي "فيهِ" متعلِّقٌ بتمكّن. اعلمْ أنَّ كلَّ ظرفٍ فيه معنى الاحتواءِ أي الاشتمالِ على الظروفِ يستعملُ هناك في دون على قولك: جلسْتُ في الدارِ، فإنَّ الدارَ اشتملَتْ عليكَ أيْ قولك وكلُّ ظرفٍ ليسَ فيهِ معنى الاحتواءِ والاستقرارِ وفيه معنى الاستعمالِ ، وكلُّ موضعٍ ليس فيه الاحتواءُ ولكنْ فيه معنى التمكُّنِ والاستقرارِ ومعنى الاستعلاءِ فهو موضعُ جوازِ استعمالِ "في" و"على" كليهما كقولك: جلسْتُ في الأرضِ، وصلّيْتُ(3) على الأرضِ.

فصل

و"البَاءُ" مَعْناها الإلْصاقُ كَقولِكَ: بِهِ دَاءٌ، أي التصَقَ بهَ وخامَرَهُ. ومَرَرْتُ بِهِ، واردٌ على الاتِّساعِ، والمعنى: التَصَقَ مُروري بموضِعٍ يقرُبُ مِنْهُ.

ويَدْخلُها مَعْنى الاستعانَةِ في نَحْوِ: كَتَبْتُ بالقَلَمِ، ونَجَرْتُ بالقَدُّومِ، وبتَوفِيقِ اللهِ حَجَجْتُ، وبِفُلانٍ أَصبْتُ الغَرَضَ.

ومَعْنى المصاحَبَةِ في نَحْوِ: خَرَجَ بَعشِيرتهِ، ودخلَ عَليْهِ بثيابِ السَّفَرِ، واشتَرى الفرسَ بَسَرْجِه ولِجَامِه.

وتكونُ مَزَيدةً في المَنْصوبِ كَقْولِهِ تعالى: "ولا تُلقُوا بأَيدِيكم إلى التَهْلُكَةِ"(4)، وقولِهِ: "بأَيِّكُمْ المَفْتُونُ"(5) وقَوْلُه(6):

---

(1) هنا يتفق مع المبرد في المقتضب: 319/3 ، وابن الحاجب في الإيضاح : 2/ 139.

(2) انظر السخاوي في المفضّل في شرح المفصل: 60.

(3) ساقط في : م .

(4) سورة البقرة / 195 .

(5) سورة القلم/ 6 .

(6) نصّ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية: 179، أن البيت يروى: للراعي النميري ، أو لذي الرُمَّة ، أو المجنون ، أو أكمل الثقفي ، أو الحسين بن عبدالله. ونسبه صاحب الخزانة إلى القتّال الكلابيّ ، وهو في ديوانه: 53، ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب إلى: الراعي.

46- البيت من البحر البسيط.

- المعنى: إن تلك الحرائر ليست أرباب أخمرة ولا يتسترن بها سود المحاجر لهزالها أو لكبر أسنانها جاهلات لا يقرأن القرآن.

- والشاهد فيه: أنَّ "الباءَ" في "بالسورِ" زائدةٌ

- البيت فيه خلاف في نسبه ، والبيت في إيضاح ابن الحاجب: 141/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 23/8 ، والمفضل للسخاوي : 62 ،والبيت في ديوان الراعي: 122.

- والشاهد فيه: أنَّ "الباءَ" في "بالسورِ" زائدةٌ

-46 سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرأنَ بالسُّوَرِ

وفي المرفُوعِ كَقْولِهِ تَعالى: "كَفى باللهِ شَهيداً"(1) وبحَسْبِكَ زَيْدٌ. وقَولِ امرئ القَيسِ(2):

47- ألاَ هَلْ أتَاها والحَوادِثُ جَمَّةٌ بأنَّ امرأ القَيسِ بن تَمْلِكَ بَيْقَرَا

الباءُ. يعني: الباءُ الجارَّةُ، معناها: إلصاقُ شيءٍ بشيءٍ كما ذكر. قوله: وخامَرَهُ. أي خالَطَهُ. قوله: واردٌ. هذا اسمُ فاعلٍ من "وردَ". واردٌ أي يعني الباء بمعنى الإلصاقِ في: مررْتُ به شيءٌ مجازيٌّ لا حقيقيٌّ؛ لأنَّ مرورَك لم يكنْ شيئاً ملتَصِقاً بمَنْ مررْتَ بِهِ بل يجوزُ أنْ تقولَ: مررْتُ بزيدٍ، مع أنَّ بينكما موضِعاً واسعاً. ويَدخلُها. يعني في هذهِ الأشياءِ يعني الباءُ شيئان الإلصاقُ والاستعانةُ، يعني: ألصقْتُ يدي بالقلمِ، واستعنْتُ به على الكتابةِ. ونجرْتُ بالقدومِ أي نجرْتُ الخشبَ مُلصِقاً يدي بالقدُّومِ ومستعيناً به. وألصقْتُ استعانَتي وعَملي في الحجِّ بتوفيقِ اللهِ. وألصقْتُ حصولَ غرضِي أي مطلوبِي باستعانَةِ فلانٍ. وكذلك ما أشبهَ / هذه الأمثلة. ومعنى المصاحبةِ. يعني ويدخلُها أيضاً بمعنى المصاحبةِ، نحو: خرجَ بعشيرتِه، أي معَ قبيلتِه، ومُلصِقاً نفسَهُ بهم. أشبه هذا المثال ما فيه معنى المصاحبةِ. وتكون مزيدة. قد قلْنا: أنَّ المزيدَ هو الذي يستقيمُ الكلامُ بعدَ حذفِه. وحرفُ الجرِّ يجرُّ وإنْ كانتْ مزيدةً. قوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكةِ". اختارَ المصنِّفُ أنَّ الباءَ زائدةٌ، والأيدي هنا بمعنى الأنفسِ أي: ولا تلقوا بأنفسِكم إلى الهلاكِ بترْكِ الغزوِ ومحاربةِ الكفارِ فإنَّكم لو تركتُم محاربتَهم قلبُوا عليكم وأهلكوكم، وقيلَ: الباءُ ليست مزيدةً بل كالباءِ في "كتبْتُ بالقلمِ" ومفعولُه محذوفٌ في "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكةِ". قوله تعالى: "فستبصر ويبصرون بأيّكم المفتون". قيل: الباءُ زائدةٌ، والمفتونَ: مفعول، يعني: سيعلمُ وسيعلموا أيّكم هو المفتونُ، أي: المجنونُ، أو الموقعُ في الفتنةِ وهي الكفرُ والضلالةُ. فعندَ وجودِ الباءِ أي: مجرورٌ بعدَ حذفِه، "أيّكم" موصولٌ. ولفظة "أي" هي المبتدأُ. والمفتونُ خبرُه. والجملةُ صلةُ الموصولِ. فلمَّا حذفَ المبتدأ صلةُ الموصولِ فبني أيُّكم على الضمِّ كما قلْنا في لفظة "أي" في الموصولاتِ. "فأيُّكم" هنا مبنيٌّ على الضمِّ، ومحلُّه نصبٌ؛ لأنَّه مفعولُ الفعلِ المتقدِّمِ. وقيلَ: ليستْ الباءُ زائدةً؛ لأنَّ المفتونَ مصدرٌ ومعناهُ المجنونُ. والتقديرُ: مستبصر ويبصرون بأيُّكم المجنونُ. وقيل: "الباءُ" هنا بمعنى "في" أي: في أيّ الفريقينِ المجنون؟ أفي المسلمين؟ أم في الكافرين؟. وقوله: سودُ وقبله:

---

(1) سورة النساء /79، 166 . وسورة الفتح: 28.

(2) مرت ترجمته انظر شاهد :43 .

47- البيت من البحر الطويل.

- المعنى: يقول متأسفاً متحسراً على مفارقة قومه ودياره، ألا ليت ليتني أعلم هل أتى هذه المرأة أن امرأ القيس أقام بالحضر وترك قومه بالبادية. وفائدة الاعتراض : الإعلام بأن إقامته بالحضر حادثة من الحوادث الجمة، والعرب تتمدح بالإقامة بالبدو.

- والشاهد فيه: زيادة الباء مع الفاعل المرفوع المحل.

- والبيت لامرئ القيس في ديوانه: 86 ، وفي المنصف: 84/1، والخصائص: 235/1، والمفضل للسخاوي: 62، ومعاني القرآن: 222/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 171/1.

هنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أَخْمِرَةٍ

والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّ "الباءَ" في "بالسورِ" زائدةٌ وفي المرفوعِ في هذين المثالينِ "الباء" زائدةٌ، داخلةٌ على اسمٍ مرفوعٍ؛ لأنَّ التقديرَ: وكفى اللهُ شهيداً. وحسبُكَ زيدٌ، فحسبُكَ: مبتدأٌ. وزيدٌ: خبرُه. وقولُ. الضميرُ في "أتاها" ضميرُ المعشوقةِ. والواوُ في "والحوادثِ" للحالِ. والجمَّةِ: الكثيرةِ. والباءُ في "بأنَّ" زائدةٌ. وتملكَ: لقبُ أبيه، واسمُه "حِجْرٌ[1]". و"بيقرا" الألفُ للشِّعرِ. وبيقرا: بباءٍ منقوطةٍ بنقطةٍ وبعدَها ياءٌ منقوطةٌ من تحتِها بنقطتينِ وبعدَها قافٌ وبعدَها راءٌ مهملةٌ، إذا أقفلَ وسافرَ من الشامِ إلى العراقِ، أو من أرضٍ إلى أرضٍ. والضميرُ في بيقرا "لامرئِ القيسِ". والباءُ قد جاءَ بمعنى "في" كقولِه تعالى، وأنا بالدار. وتجيءُ للتَّعديةِ نحو: خرجَ زيدٌ بعمروٍ. وتجيءُ للمقابلةِ نحو: اشتريْتُ هذا بدرهمٍ. ذكرَ جميعُ القرَّاءِ في كتابِ "الوقوفِ على أسرارِ الحروفِ" مجيءَ الثمانيةَ عشرَ وجهاً.

فصل

و"اللام" للاخْتِصاصِ، كَقولِكَ: المالُ لِزَيْدٍ، والسَّرجُ للدَّابَّةِ، وجَاءَني أَخٌ لَهُ، وابنٌ لَهُ. وقد تقعُ مَزيدةً قالَ اللهُ تَعالى: "رَدِفَ لَكُم"[2].

واللام. إنَّما ذكرَ الاختصاص[3]؛ ليكونَ شاملاً للمُلْكِ والاستحقاقِ المجازيِّ. فالمُلْكُ نحو قولك: المالُ لزيدٍ، والاستحقاقُ المجازيِّ كقولك: الجلُّ للفرسِ. قوله تعالى:" قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ". اللاَّمُ في "رَدِفَ لكم" زائدةٌ أي "رَدِفَكم"؛ والرَدِفُ بفتحِ الرَّاءِ وكسرِ الدالِ: التابعُ والآتي على أثرِ شيءٍ. يعني: قَرُبَ أنْ يلحقَكم بعضُ العذابِ في الدنيا كمثلِ ..... وغيرِهِ، ويجيءُ اللاَّمُ للتَّعليلِ كقولك: ضربْتُ زيداً للتأديبِ. ويجيءُ للتَّعديةِ كقولك: نصحْتُ وشكرْتُ لـه. وذكرَ باقي القرَّاءِ في كتابهِ المذكورِ[4]: مجيءَ اللاَّمِ على خمسةٍ وثلاثينَ وجهاً.

فصل

---

(1) حجر: هو أبو امرئ القيس
(2) سورة النمل/ 72 .
(3) قال السخاوي في المفضل: 74 :" هي لام الإضافة التي تفيد الملك أو الاستحقاق وسماها بعضهم لام الاختصاص ، ولفظ الاستحقاق والاختصاص يشمل النوعين؛ لأن من ملك شيئاً فقد اختصّ به، وليس كل من اختصَّ بشي قد ملكه، ولذلك قال: للاختصاص.
(4) وهو كتاب " الوقوفِ على أسرارِ الحروفِ"

و"رُبَّ" للتَّقليلِ، ومن خَصائِصِها أنْ لا تَدْخُلَ إلاَّ علَى نَكِرةٍ ظَاهِرَةٍ، أو مُضمرةٍ.

فالظَّاهِرةُ يلزمُها أنْ تَكونَ موصُوفَةً بمُفردٍ أو جُملةٍ كَقولِكَ: رُبَّ رَجلٍ جَوادٍ، ورُبَّ رَجلٍ جَاءَنِي، ورُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَريمٌ.

والمُضْمَرةُ حَقُّها أنْ تُفَسَّرَ بمنصُوبٍ كَقولِكَ: رُبَّهُ رَجُلاً.

ومِنْها أنَّ الفعلَ الذي تُسَلِّطُه على الاسْمِ يَجبُ تَـأْخّرُهُ عنها، وأنَّـهُ يَجِيءُ مَحذوفاً فـي الأَكْثَرِ كما حُذِفَ مع البَاءِ في "بِسْمِ اللهِ" قالَ الأَعْشَى[1]:

48- رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُه ذَلِكَ اليَوْ   مَ وأسْرى من مَعْشرٍ أقَيالِ

"فَهرقتهُ" و"مِنْ مَعْشر" صِفَتانِ "للرِفدِ" و"أَسْرَى" والفِعْلُ مَحْذُوفٌ.

ومِنْها أنَّ فِعْلَها يَجِبُ أن يَكونَ ماضِياً، تَقُولُ: رُبَّ رَجلٍ كَريمٍ قَدْ لقيتُ، ولا يجوزُ: سَألقى، أو: لأَلْقَيَنَّ.

وتُكَفُّ "بما" فَتدْخُلُ حينئذٍ على الاسْمِ والفِعْلِ كَقولِكَ: رُبَّما قامَ زَيدٌ، ورُبَّما زَيدٌ في الدَّارِ. قالَ أبو دؤادَ[2]:

49- رُبَّما الجَامِلُ المُؤبَّلُ فيهِمْ   وعَناجِيجُ بينَهُنَّ المِهَارُ

وفيها لُغَاتٌ: رُبَّ: الرَّاءُ مضمومةٌ والبَاءُ مُخَفَّفَةٌ مَفْتوحَـةٌ، أو مَضْمومَةٌ، أو مسكَنةٌ، ورَبَّ: الرَّاءُ مَفْتوحةٌ والبَاءُ مُشَدَّدةٌ، أومُخَفَّفَةٌ، ورُبَّت، بالتَّاءِ والبَاءِ مُشَدَدَّةٌ، أو مُخَفَّفَةٌ.

ورُبَّ. اعلمْ أنَّ رُبَّ بخلافِ سائرِ حروفِ الجرِّ من خمسةِ أوجهٍ. الأوَّلُ: أنَّها لا تعملُ إلاَّ في النكرةِ؛ لأنَّ التقليلَ في شيءٍ واحدٍ لا يُتَصوَّرُ بل يجبُ أنْ يكونَ المذكورُ بعدَ "رُبَّ" جنساً؛ ليُتَصوَّرَ فيه التقليلُ. وسائرُ حروفِ الجرِّ تعملُ / في المعرفةِ والنكرةِ. والوجهُ الثاني: أنَّ المجرورَ بـ"رُبَّ" يلزمُ أنْ يكونَ موصوفاً إنْ كانَ مظهَراً؛ ليحصلَ له نوعُ تخصيصٍ فيفهمَه المستمعُ. وقال

([1]) الأعشى: هو ميمون بن قيس الوائلي، أبو بصير يعرفُ بأعشى قيس والأعشى الكبير، شاعر جاهلي فحل، من أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يُسلم. مات في اليمامة نحو سنة 7 هـ،
- انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 178، الخزانة 175/1 الأعلام 341./7

48- البيت من البحر الخفيف.
- المعنى: رب رجل كان له إبل يحلبها فاسقتُها ، فذهب ما كان يحلبه في الرفد ، وهو القدح.
- والشاهد فيه: حذف فعل " رُبَّ" في قوله : رُبَّ رفدٍ هرقته ، أي : رفدٍ مهراقٍ ضممته إلى أسرى.
- والبيت للأعشى في ديوانه: 13 ، وفي إيضاح ابن الحاجب : 145/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 29/8 ، والمفضل في شرح المفصل: 84 ، والخزانة: 176/4، والمقاصد للعيني: 3/ 251.

([2]) اختلفوا في اسم أبي دؤاد الأيادي. قال بعضهم: جارية بن الحجاج، وقال الآمدي: جويرية. وقال الأصمعي: هو حنظلة بن الشرقي، شاعر قديم من شعراء الجاهلية، وهو أحد نعّات الخيل والمشهورين، انظر: الشعروالشعراء: 161 ، الخزانة: 590/9، الأعلام: 106./2

49- البيت من البحر الخفيف .
- المعنى: يصف قومه بالغنى يقول: عندهم الإبل المؤبلة ، والخيول الجياد معها أولادها.
- والشاهد فيه: أنَّه رفعَ ما بعدَ "ربَّما" على الابتداءِ.
- والبيت لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه: 316 ، والمقاصد النحوية: 3/ 328، والخزانة: 188/4، والإيضاح لابن الحاجب: 146/2، والمفضل في شرح المفصل: 84، وشرح ابن عقيل:33/2.

الأنباريُّ(1): إنَّما يلزمُ كونُ مَجرورِها أنْ يكونَ مَوصوفاً غيرَ حذفِ فعلِها. واعلمْ أنَّ الضميرَ في تنكيرِهِ عندَ البصريينَ مُفَسَّرٌ بنكرةٍ منصوبةٍ. ويلزمُ أنْ تكونَ تلكَ النكرةُ اسمَ جنسٍ كما ذكرْنا في سائرِ التمييزاتِ. وقال الكوفيونَ: هذا الضميرُ يرجعُ إلى ما قبلَه "رُبَّ" من سؤالِ سائلٍ لفظاً أو تقديراً - كما ذكرْنا - وهذا بعيدٌ؛ لأنَّه لو كانَ عائداً إلى مُتقدِّمٍ لم يكنْ محتاجاً إلى تفسيرِه، وهم يوافقونها على لزومِ التمييزِ، و"رُبَّ" حرفٌ عندَ البصريينَ، واسمٌ عندَ الكوفيينَ مثلَ "كمْ". وقال عبدُ القاهرِ(2): أصلُ وضعِ "رُبَّ" للتَّقليلِ، ولكنْ أكثرُ استعمالِها في التكثيرِ ومنها أنْ تُسلِّطَ "رُبَّ" الفعلَ على الاسمِ المجرورِ بها، فإنَّ كلَّ فعلٍ تَعدَّى بحرفِ الجرِّ، فحرفُ الجرِّ هو الذي سلَّطَ الفعلَ على العملِ في المفعولِ، يعني: الفعلُ الذي يعملُ في "رُبَّ" ومجرورِها يجبُ أنْ يكونَ مؤخراً عن "رُبَّ"، وتكونُ "رُبَّ" واقعةً في صدرِ الكلامِ؛ لأنَّ "رُبَّ" تُشبه حرفَ النفيِ؛ لأنَّ "رُبَّ" للتقليلِ. والتقليلُ نفيُ الأكثرِ. فأشبَه النفيِ، فكما أنَّ حرفَ النفيِ يكونُ في صدرِ الكلامِ نحو: ما زيدٌ قائمٌ. ولا رجلَ في الدارِ. فكذلك "رُبَّ". و"رُبَّ" في هذا الوجهِ يخالفُ سائرَ حروفِ الجرِّ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تقعُ صدرَ الكلامِ. وهذا هو الوجهُ الثالثُ من الأوجهِ الخمسةِ. وأنَّه يجيءُ. يعني: الوجهُ الرابعُ أنَّ الفعلَ الذي يعملُ في "رُبَّ" ومجرورِها يكونُ محذوفاً في الأكثرِ؛للعلمِ به؛ لأنَّ الأكثرَ أنْ تكونَ "رُبَّ" جوابَ سائلٍ مظهراً أو مقدَّراً، كأنَّ قائلاً قال: هل زيدٌ من يفي بالعهدِ؟ قال: رُبَّ رجلٍ وافٍ بالعهودِ. أي: قليلٌ من الرجالِ رأيتُه وفيّ بالعهدِ. قال الأعشى: الرَّفِدُ: العطاءُ. والمنى. والقدحُ هرقتُه أي: صببْتُهُ. وأسرى: جمعُ أسيرٍ. وأقيالُ: جمعُ قَيْلٍ "بكسرِ القافِ وسكونِ الياءِ"، وهو الذي يحاربُك يعني: رُبَّ عطاءٍ هرقتُه ذلكَ اليومَ. ورُبَّ أسيرٍ من معشرِ أعدائِي فككتُه وخلَّصتُه. ويحتملُ أنْ يكونَ معناه: رُبَّ دمٍ هرقتُه ورُبَّ أسيرٍ من أعدائِي أصبْتُه. ففعلُ "رُبَّ رَفدٍ هرقتُه" محذوفٌ. وإنَّما قلْنا: محذوف؛ لأنَّ هرقتُه لو لم يكنْ صفةً لرَفدٍ يبقى "رَفد" بلا صفةٍ. فإذا كانَ كذلك يجبُ أنْ يكونَ هرقْتُه وصفاً لرَفدٍ، وإذا كانَ(3) وصفاً لرَفدٍ يكونُ تقديرُه: رُبَّ رَفدٍ مهراقٍ أهدرْتُه أو صبَبْتُه أو أجريْتُه. وكذلك تقديرُ: وأسرى من معشرٍ أي رُبَّ ساداتٍ معادينَ قتلتُهم. ومِنها. يعني: الوجهُ الخامسُ: أنْ يكونَ فعلُ رُبَّ ماضياً؛ لأنَّ "رُبَّ" للإخبارِ عن الماضي. وقوله تعالى: " رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ "(4) معناه: ربَّما ودُّ الذين كفرُوا؛ لأنَّ(5) ما أخبر الله عنه فكأنَّه قد وقعَ. وتُكَفُّ بما. أي وتمنعُ عملَها لفظةُ "ما" إذا دخلَتْ عليها فإذا دخلَتْ عليها لا يعملُ الجرُّ ولا يَختَصُّ حينئذٍ دخولُها على النكراتِ بل الجملةُ الفعليَّةُ والاسميَّةُ. و"ما" كافَّةٌ أي: تكفُّ العاملَ عن العملِ.

---

(1) الأنباري – أسرار العربية: 239

(2) انظر : دلائل الإعجاز: 254

(3) وإذا كان (كذلك) وصفاً : زيادة في : م .

(4) سورة الحجر: 2 .

(5) زيادة في : م .

قال أبو داوُدَ. الجَامِلُ: صاحبُ الجَملِ. المُؤبِّلُ "بكسرِ الباءِ وتَشديدِها": الذي يملكُ جماعةً من الإبلِ. والعناجيجُ: جمعُ عنجوجٍ وهي الفرسُ الجوادُ. والمِهَارُ: جمعُ مُهرٍ وهو ولدُ الفرسِ(1)، يعني: لهذه القبيلةِ إبلٌ كثيرةٌ وفُرسٌ(2) جيادٌ من جملةِ / تلكَ الأفراسِ مِهارٌ، يعني: ليسُوا فقراءَ. والمرادُ بالاستشهاد: أنَّه رفعَ ما بعدَ "ربَّما" على الابتداءِ. وفيها لغاتٌ. يعني: في "رُبَّ" تسعُ لغاتٍ: ضمُّ الراءِ وفتحُ الباءِ وتخفيفِها، وضمُّ الراءِ والباءِ وتخفيفِهما، وضمُّ الراءِ وإسكانِ الباءِ، فهذه ثلاثةٌ. وفتحُ الراءِ والباءِ مع التشديدِ، وفتحُ الراءِ والباءِ مع التَّخفيفِ، فهاتانِ لغتانِ أُخريانِ. وربَّتْ: بفتحِ الراءِ والباءِ المشدَّدةِ، وفتحِ الراءِ والباءِ المخفَّفةِ، وضمُّ الراءِ وفتحِ الباءِ المشدَّدةِ، وضمُّ الراءِ وفتحِ الباءِ المخفَّفةِ أو بضمِّها مع تاءِ التأنيثِ، فهذه تسعةٌ. وتركَ المصنِّفُ لغةً هي أشهرُها وهي ضمُّ الراءِ وفتحُ الباءِ المشدَّدةِ من غيرِ تاءٍ. وإنَّما تركَ هذه اللغةَ؛ لأنَّها مشهورةٌ ؛ ولأنَّه ذكرَها في أوَّلِ الفصلِ؛ ولأنَّ قولَه "رُبَّ" للتَّقليلِ أرادَ رُبَّ بضمِّ الراءِ وفتحِ الباءِ المشدَّدةِ وتأويلُ كلامِه أنَّ في "رُبَّ" غيرَ ما ذكره في أوَّلِ الفصلِ تسعُ لغاتٍ(3).

فصل

و"وَاوُ القَسَمِ" مُبْدَلَةٌ عَنْ البَاءِ الإلصاقِيَّةِ في "أَقْسَمْتُ باللهِ" أُبْدِلَتْ عَنها عِندَ حَذْفِ الفِعْلِ، ثُمَّ التَّاءُ مُبدَلةٌ عن الواو في" تاللهِ" خاصَّةً، وقد روى الأخفشُ "تَرَبِّ الكَعْبةِ" فالبَاءُ لأَصالَتِها تَدْخُلُ على المُضْمَرِ والمُظْهَرِ، فتَقولُ: باللهِ، وَبِكَ، لأَفْعَلَنَّ كَذا. والواوُ لا تَدخُلُ إلاَّ على المُظْهَرِ لنُقْصانِها عن البَاءِ. والتَّاءُ لا تَدْخُلُ من المُظْهَرِ إلاّ على واحدٍ لنُقْصانِها عن الوَاوِ.

وقولُهم: واللهِ، قيلَ: أَصْلُهُ مِنِ اللهِ، لقولِهم: مِنِ رَبي إنَّكَ لأَشِرٌ، فَحُذِفَتْ النونُ لكَثْرةِ الاستعمالِ. وقِيلَ: أَصلُهُ "أيْمُ" ثَمَّ قَالوا: مِنْ رَبي، بالضَمِّ. ورَأى بَعْضُهم أَنْ تكونَ الميمُ بَدلاً من الوَاوِ لقُربِ المَخْرَجِ.

وواوُ القسمِ. الأصلُ في حروفِ القسمِ: الباءُ؛ لأنَّ الباءَ للإلصاقِ وايصالُ فعلِ القسمِ إلى المقسمِ به إلصاقٌ. فيُحتاجُ فيه إلى الباءِ؛ لأنَّ فعلَ القسمِ لازمٌ يحتاجُ إلى حرفٍ يجعلُه متعدِّياً. والباءُ هي حرفُ التعديةِ من بينِ حروفِ القسمِ ثم أُبدلَتْ الباءُ واواً؛ لأنَّهما من مَخرجٍ واحدٍ وهو الشفةُ. ولأنَّ الواوَ للجمعِ والباءَ للإلصاقِ وفي الإلصاقِ معنى الجمعِ. قوله: وإنما أُبْدِلَتْ عَنها عِندَ حَذْفِ الفِعْلِ. يعني: لا يجوزُ استعمالُ "واوِ القسمِ" مع وجودِ فعلِ القسمِ. لا نقولُ: أقسمَ واللهِ، بخلافِ الباء. فإنَّ

---

(1) زيادة في : م .
(2) أفراس في : م .
(3) قال صاحب المغني: 138: وفي " رُبَّ" ستَّ عشرة لغة: ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحركة ، ومع التجرد منها ، فهذه اثنتا عشرة لغة ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

الباءَ تستعملُ مع إظهارِ فعلِ القسمِ وحذفِه. تقولُ: أحلفُ باللهِ لأفعلنَّ كذا. وباللهِ لأفعلنَّ كذا. وإنَّما كانَ كذلك؛ لأنَّ الباءَ هي الأصلُ، والواوُ بدلٌ منها، والبدلُ أحطُّ درجةً وقوةً من المبدلِ. ولأنَّ فعلَ القسمِ إذا كانَ ملفوظاً يحتاجُ إلى حرفٍ يلصقُه بالمقسمِ به وجعلْهُ متعدِّياً إلى المُقسمِ بـه. وهذانِ الوصفانِ "للباءِ" دونَ "الواوِ". فلهذا استعمِلتْ الباءُ مع إظهارِ فعلِ القسمِ دونَ "الواوِ". أمَّا إذا كانَ فعلُ القسمِ محذوفاً فليسَ فعلٌ في اللفظِ يقتضِي الإلصاقَ والتعديةَ حتَّى يحتاجَ إلى الباءِ، فإذا لم يحتجْ إلى الإلصاق والتعدية في اللفظِ فيجوزُ استعمالُ "الواو". ثُمَّ التَّاءُ مُبدَلةٌ. يعني تاءُ القسمِ مبدلةٌ عن الواوِ كما أنَّهم أبدلُوا الواوَ تاءً في "تراث" أصلُه: وراث، فكذلك هنا. وإنَّما اختصَّتْ "التاءُ" بلفظةِ "الله" دونَ سائرِ الأسماءِ؛ لأنَّها بدلٌ من الواوِ. والبدلُ أحطُّ درجةً وقوةً من المبدلِ. وقد روى الأخفشُ. يعني روى الأخفشُ[1] عن العربِ: أنَّهم يقولونَ عندَ القسمِ: تربِّ الكعبةِ "بالتاءِ المنقوطةَ من فوقِها نقطتينِ" قياساً على باللهِ. قال ابنُ الحاجبِ[2]: ما رواه الأخفشُ شاذٌّ. فالباءُ. قد تبينَّا أنَّ الواوَ مُبدَلةٌ عن الباءِ. فإذا كانتْ فرعاً على التاءِ فتكونُ ناقصةً فلا تدخلُ إلاَّ على المظهرِ. فتقولُ: واللهِ، ولا تقول: بـاله . ولمَّا كانت البـاءُ فرعـاً علـى الـواوِ لم تـدخلْ / إلاَّ علـى اسمٍ واحدٍ وهو لفظـةُ "الله." وعندَ الأخفشِ[3] تدخلُ على لفظةِ "الربِّ". كما ذكر. فإنْ قيلَ: لِمَ حُذفَ فعلُ القسمِ؟ قلْنا: للاستغناءِ عنه؛ لأنَّه لا يلتبسُ حذفُه على السامعِ؛ لأنَّ من سمعَ أحداً يقول: باللهِ لأفعلنَّ كذا، لا شكَّ أنَّ التقديرَ: أقسمُ وأحلِفُ باللهِ لأَفعلنَّ، ولا يظهرُ فعلُ القسمِ إلاَّ مع التاءِ.

فصل

و"عَلَى" للاستعلاءِ تقولُ: عليه دينٌ، وفُلانٌ علينا أَمِيرٌ، وقَالَ اللهُ تعالى:"فَإذا استويْتَ أَنْتَ ومَنْ مَعْكَ على الفُلْكِ"[4]. وتَقولُ على الاتِّساعِ: مَرَرْتُ عَليهِ، إذا جُزْتَهُ، وهو اسمٌ في نَحْوِ قَولِهِ:

50 - غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُهَا

وعلى. هذا من القسمِ الذي يكونُ حرفاً واسماً منها لفظةُ "على" يعني: لفظةُ "على" إذا كانَ حرفاً معناه: الاستعلاءُ. تقول: عليهِ دينٌ أي: علاه وجوبه. وفلانٌ علينا أميرٌ وارتفعَ حكمهُ ومنزلتهُ علينا.

([1])انظر: شرح عمدة الحافظ:234 " ودخول التاء على الله تعالى وحده هو المشهور ، وروى الأخفش: تَربَّ الكعبة. - انظر أيضاً: شرح ابن عقيل على الألفية : 15/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 140/3.

([2]) انظر الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 148.

([3]) سبق الإشارة إليه في الصفحة السابقة.

([4]) سورة المؤمنون/ 28.

50- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: إن هذه القطاة أقامت مع فراخها حتى عطشت ، فغدت من فوقه تطلب الماء، وإنما ذكر الفرخ ليدل بذلك على سرعة طيرانها ، لتعود إلى فراخها ، وكان لجوفها صليل من شدة العطش.

- والشاهد فيه، قوله : " من عليه" ، أي من على الفرخ، فـ"على " هنا اسم بمعنى "فوق" ؛ لدخول "من" عليه.

- والبيت لمزاحم العقيلي في ديوانه: 11، وأورد الشارح عجُزه، والبيت في نوادر أبي زيد: 163، وشرح التصريح 19/2 ، والمقاصد النحوية : 301/3، والصحاح واللسان(علا)، واللسان (صلل)، وشرح ابن عقيل: 29/2.

وهذانِ المثالانِ مثالُ الاستعلاءِ المعنويَّ. وقال تعالى: فإذا استويْتَ أنتَ ومنْ معكَ على الفُلكِ. أي: فإذا ركبْتم الفُلكَ. فهذا مثالُ الاستعلاءِ الحقيقيِّ. قوله: على الاتِّساعِ. أي قولُك: مررْتُ على زيدٍ. ليس فيه معنى الاستعلاءِ، ولكنَّه اتِّساعٌ ومجازٌ. قوله: إذا جُزْتَهُ. جازَ ويجوزُ إذا قالَ كلاماً مُجازاً. ووجهُ المجاز في "مررْتُ عليه" أنَّك إذا جاوزْتَه في المرورِ فقد عليْتَ عليه في السَّيرِ وسرْتَ فوقَه في كثرةِ السيرِ. وهو اسمٌ. وقبلُه:

أذلكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظلَّ فَرْخُها | يلقي بشروري كاليتيمِ المعيّلِ
غَدَتْ من عليهِ بعدَ ما تمَّ ظموُها | تصلُ وعن قيض بزيزاءَ مجهلِ

قائلُ هذا الشعرِ: مزاحمُ بن الحارثِ العقيليِّ(1). أذلكَ أي: ما رأيتُه من الجملِ أجملُ هو "أَمْ كُدْرِيَّةٌ" وهي القطاةُ، يعني: في السرعةِ يشبهُ ذلك الجملُ الطائرُ، وصفَ بهذا الطائرِ في سرعتِها إلى فرخِها. لقي أي: يلقي بشروري أي: بهذا الموضعِ، المعيِّل "بتشديدِ الياءِ" مفعول من التعيّل. وهو من يجلب الغذاء والطعام. من عليه أي: من فوقِ ذلكَ الموضعِ. و"عن قيضٍ" عطفٌ على "من عليه". و"القيضُ" قشرُ البيضِ. "تصلُ" بالصادِ المهملةِ أي تصوِّتُ البيداءَ. "المجهلُ" المفازةُ، تجهلُ الماضي الطريق. الضميرُ في "غَدَتْ" للكُدْريَّةِ. "الظِميءُ" بكسر الظَّاءِ غايةُ العطشِ، وهو اليومُ الذي يأتي الجملُ الماءَ من العطشِ، يعني: غَدَتْ هذه الكُدْرِيَّةُ من فوقِ ذلكَ الموضع ومن فرخِها تقصدُ الماءَ وتُصوِّتُ من العطشِ. فإذا ذهبَتْ من عندِ فرخِها إلى الماءِ تسرعُ غايةَ السرعةِ؛ لترجعَ إلى فرخِها المضَّجعِ بذلك الموضعِ. أرادَ بالفرخِ هنا: الفرخُ الذي في البيضِ ولم تخرجْ منهُ بعدْ.

فصل

و"عَنْ" للبُعْدِ والمُجَاوَزَةِ، كَقْولِكَ: رَمَى عن القَوْسِ، لأنَّهُ يَقْذِفُ عَنها بالسَّهْمِ ويُبْعِدُه. وأَطْعمهُ عَن الجُوعِ، وكَساهُ عَنْ العُرْيِ، لأنَّهُ يَجْعَلُ الجُوعَ والعُرْيَ مُتَبَاعِدَينِ عَنْهُ. وَجَلَسَ عَنْ يَمْينهِ أيْ: مُتَراخِياً عن بَدَنهِ في المَكانِ الذي بِحِيال يَمينهِ. وقالَ اللهُ تَعالى: "فليحذَرِ الذين يُخَالِفونَ عَنْ أَمْرِهِ"(2). وهو اسمٌ في نَحْوِ قَوْلِهم: جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمينهِ أَيْ: من جانبِها.

و"عَنْ". يعني: و"عَنْ" يكونُ حرفاً واسماً. فإذا كانَ حرفاً يكونُ معناهُ المجاوزةَ عن شيءٍ. قولـه: لأنَّه أي إنَّما يقالُ: رمى عن القوسِ؛ لأنَّه يقذفُ السهمَ عن القوسِ أي: يرميهِ ويبعدُه عن القوسِ. والضميرُ في "عنها" ضميرُ القوسِ. قولُه: بحِيالِ يمينِه أي: عن يمينه. قوله تعالى: " فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ

(1) هو مزاحم بن عمرو بن الحارث بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن صعصعة ، شاعر إسلامي فصيح ، كان معاصراً لجرير والفرزدق . مات نحو سنة (120هـ) . انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء: 770، الخزانة: 45/3 .

(2) سورة النور/ 63.

يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ" . يعني: خالفْتُ إلى الأمرِ أي: ملْتُ إليه. وخالفْتُ عن الأمرِ أي بعدْتُ وأعرضْتُ عنه. وهو اسمٌ. يعني: إذا كانَتْ اسماً معناها كالناحيةِ والجانبِ والضميرُ في "جانبِها" ضمير الجهة.

فصل

و"الكَافُ" للتَّشْبيهِ، كَقَوْلِكَ: الذي كَزيدٍ أَخوكَ. وهو اسمٌ في نَحْوِ قَوْلِهِ:

51- يَضْحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

ولا تَدْخُلُ على الضَّميرِ استِغْنَاءً عنها بِمِثْلٍ وقَدْ شَذَّ نحو قَوْلُ العَجَّاج(1):

52- وأمَّ أوعالٍ كَها أو أقْربَا

والكافُ. يعني: الكافُ إذا كانَتْ حرفاً يكونُ معناها التشبيهُ. كقولك: الذي كزيدٍ أخوكَ. لا يجوزُ أنْ تكونَ الكافُ هنا اسماً؛ لأنَّه لو كانَتْ اسماً تكونُ / مضافاً وما بعدَها مضافاً إليها. والمضافُ والمضافُ إليهِ كشيءٍ واحدٍ. فيكونُ مفرداً. والمفردُ لا يكونُ صلةً للموصولِ، فيلزمُ أنْ يكونَ الكافُ حرفاً؛ ليكونَ جارّاً وما بعدَه مجروراً. والجارُّ والمجرورُ صلةُ "الذي"، والموصولُ

51- البيت من مشطور الرجز .

- المعنى: يصف نسوة يقول: أنهن مثل النعاج اللواتي لا قرون لهن ، وأنهن يضحكن عن أسنان كالبرد لطافة ونظافة وحلاوة.

- والشاهد فيه: وقوع "الكاف" في قوله :" عن كالبرد" اسماً بمعنى "مثل" .

- والبيت للعجاج في ملحقات ديوانه: 269/2، وهو في الإيضاح في شرح المفصل: 150/2، والمفصّل في شرح المفصّل :121، والمفصّل :375 ، والمقاصد النحوية: 249/3، والخزانة: 266/4 ، وشرح المفصّل لابن يعيش: 42-44/8.

(1) العجاج: هو عبد الملك بن قريب، اسمه عاصم، غلب عليه لقبه، بن علي بن أصمع الباهلي أبو سعيد. أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو والأخبار، أخذ العلم عن الخليل وابن العلاء، وأخذ عنه الرياشي. مات سنة 216 هـ.

- انظر ترجمته في: إنباه الرواه 197/2، بغية الوعاة 112/2، الأعلام 162./4

52- البيت من مشطور الرجز.

- المعنى: يقول: إنه لما عدا هذا الحمار الوحشي كانت الذنابات عن شماله قريبة منه، وكانت هضبة أم أوعال عن يمينه وأقرب إليه من الذنابات.

- والشاهد فيه: قولُه: "كها" يعني: قُربُ أمَّ أوعالٍ إليه كقربِ الذناباتِ إليه. فأدخلَ "الكافَ"؛ للأَهميَّةِ على المضمرِ؛ لضرورةِ الشعرِ مع عدمِ جوازِه في غيرِ الشعرِ.

- والبيت للعجَّاج في ملحقات ديوانه: 74، وفي المقاصد النحوية للعيني: 3/ 253، والخزانة: 4/ 277، وفي الإيضاح في شرح المفصل: 122، والمفصَّل: 375.

وصلتُه مبتدأٌ. وأَخوكَ خبرُه. وهو اسمٌ. المُنهَمِّ إذا ذابَ الثلجُ وغيرُه يعني: أولئكَ النسوةُ يضحكْنَ عن أسنانٍ كالبَرَدِ الذائبِ. و"الكافُ" هنا اسمٌ يعني المثلُ. وحيثُ كانَ "الكافُ" اسماً يكونُ معناه: المثلُ. وإنَّما كانَتْ "الكافُ" هنا اسماً؛ لأنَّها لو كانَتْ حرفاً لم يدخلْ حرفُ الجرِّ على حرفِ الجرِّ. ولا تدخلُ. الكافُ التي هي اسمٌ ومعناه: المثلُ لا تدخلُ على المضمر تقلب "ككَها" الكافُ الأولى بمعنى المثل. والثانية: كافُ الخِطابِ. ولا يخفى فتحها، هكذا قالَ ابنُ الحاجبِ[1]. قولـه: استِغْنَاءً عنها بمِثْلِ يعني: أدخلُوا لفظةَ "مثل" على المُضمَرِ ولم يدخلُوا "الكافَ" التي معناها "المثلُ" على المضمر لهذا الفتحِ. وقد شذَّ. والبيتُ الذي بعدَهُ:

ذاتَ اليمينِ غيرَ ما أنْ ينكبا

قائلُ هذا الشعرِ العجاجُ: "نحَّى" بتشديدِ الحاءِ أي: أبعد حمار الوحشي في عدوِه. "الذناباتُ" بالذالِ المُعجمةِ والنونِ بعدَها باءٌ منقوطةٌ بنقطةٍ: وهو اسمُ موضعٍ. "كثباً" أي قريباً. و"أمَّ أوعالَ" اسمُ جبلٍ صغيرٍ. "كها" الضميرُ المُؤنَّثُ يرجعُ إلى الذناباتِ، يعني: هذا الحمارُ بينَ الذناباتِ وأمَّ أوعالٍ بحيثُ كانَ هذان الموضعانِ منه قريبين إلاَّ أنَّ الذناباتِ كانَ عن شمالِه. وأمَّ أوعالٍ كان عن يمينِه. قوله: غير ما أنْ ينكبا. "ما" زائدةٌ يعني: كانَ هذا الحمارُ بين هذينِ الموضعينِ إلاَّ أنْ ينكب إلى أحدهما فيكونُ حينئذٍ أقربَ منه. والمرادُ بالاستشهادِ: قولُه: "كها" يعني: قُربُ أمَّ أوعالٍ إليه كقربِ الذناباتِ إليه. فأدخلَ "الكافَ"؛ للأهميَّةِ على المضمرِ؛ لضرورةِ الشعرِ مع عدمِ جوازِه في غيرِ الشعرِ.

فصل

و"مُذْ"و "مُنْذُ" لابتداءِ الغَايةِ في الزَّمانِ، كَقولِكَ: ما رأَيْتُهُ مُذ يَوْمِ الجُمْعَةِ ومُنذْ يَومِ السَّبتِ، وكونُهما اسميْنِ ذُكِرَ في الأسماءِ المَبْنِيَّةِ.

و"منذُ" و"مذ". وقد ذُكرَ بحثُ هاتين الكلمتين في المبنياتِ[2].

فصل

---

(1) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 150/2.

(2) انظر : المكمل- الشروش- قسم الأسماء: 273- وما بعدها .

53- البيت من البحر الكامل .

- المعنى: يقول : إني أنزه أبا ثوبان عمّا وسمت به قومه من الغدر وقلة الوفاء ، فإن أبا ثوبان فصيح بيّن اللسان ، يكره الملاحاة والسباب، فكيف ينكث العهد، ويغدر الجوار .

- البيت "للجميح"، واسمه منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف الأسدي ، فارس شاعر جاهلي ، قتل يوم جبلة (53 ق.هـ) عام مولد النبي محمد – صلى الله عليه وسلم- .

- انظر: ترجمته في : الخزانة: 269/4، ومعجم الشعراء للمرزباني:403 ، والنويري في نهاية الأرب: 353/15.

- والشاهد فيه: جَرُّ " أبي ثوبان" بحاشى (بحاشا).

- والبيت في المفضل في شرح المفصل: 134، والمقاصد النحوية : 129/3، وله أو لسبرة بن عمرو الأسدي في اللسان والتاج (حشا) ، وبلا نسبة في الإنصاف: 280/1 ، وخزانة الأدب: 182/4.

و"حَاشَا" مَعْناها التَّنزيهُ. قال:

53- حَاشَا أَبا ثَوْبانَ أَنَّ بِـهِ   ضِنّاً عن المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

وهو عِنْدَ المُبَرِّدِ يَكونُ فِعْلاً في نَحْوِ قَوْلِكَ: هَجَمَ القَوْمُ حَاشَا زَيْداً، بمعنى: جانَب بعضُهم زَيداً، أَيْ فاعَلَ من الحَشَا، وهو الجَانِبُ.

وحَكَى أَبو عمروٍ الشَّيبانِيُّ [1]عن بَعْضِ العَربِ[2]: اللهُمَّ اغفرْ لي ولمن سَمِعَ حاشَا الشَّيطانَ وابنَ الأَصْبَغِ، بالنَّصبِ وقولُهُ تَعالى: "حَاشَ لِلهِ"[3] بمعنى: بَراءَة للهِ من السُّوءِ.

وحاشا. يعني: "حاشا": حرفٌ عندَ سيبويه[4]. وفعلٌ عندَ المُبرِّد[5]. وهذا نقلهُ وقد نُقلَ عن المُبرِّدِ أنَّ "حاشى" لفظٌ يجيءُ به معنى الفعلِ. وتنصبُ ما بعدَها. وتجيءُ بمعنى الحرفِ تجرُّ ما بعدَها. وقال الفرَّاءُ[6]: هو فعلٌ ناصبٌ على كلِّ حالٍ. فإذا رأيْتَ ما بعدَها مجروراً، فتقديرُه: حاشى زيدٍ، وما أشبَه ذلك ثم حُذفَ حرفُ الجرِّ ونُصبَ الاسمُ.

وقال بعضُ النحويينَ[7]: "حاشى" اسمُ فعلٍ نحو: سبحانَ. ومعنى "حاشى": التَّنزيهُ. فإذا قلْتَ: حاشى زيدٍ أنْ يفعلَ كذا. معناه: تنزيهاً لزيدٍ ونزاهةً له عن هذا الفعلِ. وقولُ الشاعرِ:

حاشا أبا ثوبانَ إنَّ به   ضَنا عن المُلحاةِ والشَّتمِ

ضنا أي خلا. المُلحاةُ العيبُ واللَّومُ يعني: ليسَ به حجة على لومِ الناسِ وشتمِهم بل يلومُهم . قولـه: هجمَ القومُ.أي: لموافقه قولـه بمعنى: جانَبَ بعضُهم زيداً. أرادَ بقولـه: "بعضَهم" جميعَ القومِ غيرَ زيدٍ. وإنَّما لم يقلْ جانبَ القومُ زيد إلاَّ أنَّ زيداً من القومِ. ولو قال جانبَ القومُ بهذا اللومِ أنْ يكونَ زيدٌ جانبَ نفسَه. وهذا محالٌ. قوله: فاعل من الحشا يعني: "حاشى": فعلٌ ماضٍ من المُفاعلةِ مأخوذٌ / من الحَشا وهو الجانبُ "حاشا" أصلُه "حاشي" قُلبَتِ الياءُ ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. قوله: وابنُ الأصبغِ. يعني: أصبغ "بفتحِ الهمزةِ وبالصَّادِ المُهمَلةِ الساكنةِ والباءِ المنقوطةِ بنقطةٍ وبالغينِ

---

(1) هو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي كنايته " أبو عمرو" (ت:206هـ)، لغوي أديب من تصانيفه: كتاب اللغات ، والنوادر المعروف بـ(كتاب الجيم) ، وغريب الحديث . انظر ترجمته في الزركلي " الأعلام": 296/1.

(2) انظر : شرح المفصل لابن يعيش:48/8، والمفضل في شرح المفصل: 134.

(3) سورة يوسف/ 31، 51.

(4) انظر كتاب سيبويه: 1/ 377.

(5) انظر المقتضب : 391/4، وانظر أيضاً المفضل في شرح المفصل: 135.

(6) انظر معاني القرآن "للفرَّاء": 234 . - وانظر أيضا شرح المفصل لابن يعيش:48/8.

-والفرّاء: هو يحيى بن زياد بن عبدالله الدّيلمي، إمام العربيَّة، أبو زكريا المعروف بالفراء. كان أعلمَ الكوفيين في النحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس. وكان يحبّ الكلام، ويميل إلى الاعتزال. مات سنة (207 هـ). انظر: معجم الأدباء: 239/7-242، الزُّبيدي، أبو بكر بنُ محمد الحسن (ت 379 هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، د.ت. 131-133 بغية الوعاة: 333/2.

(7) انظر الإيضاح في شرح المفصل:152/2، يتفق الشارح مع ابن الحاجب لكن الأخير اختار"هيهات " ، والشارح اختار "سبحان".

المعجمةِ" وابنُ الأصبغِ[1] والشيطانُ كلاهما منصوبانِ بحاشا، هذا دليلُ المُبرَّدِ[2]. قوله تعالى: حاشَ اللهَ. حاشَ أصلُه: حاشى، فحُذِفت ألفُه اكتفاءً بفتحةِ ما قبلَها وحاشى هنا فعلٌ تَعدَّى باللام وبنفسِه. وهنا تَعدَّى باللام تقديرُهُ: جانَبَ يوسفَ عن الفحشاءِ اللهُ . هكذا قالَ أبوعليٌّ. وقولُ المُصنِّفِ يدلُّ على أنَّ حاشى مصدرٌ؛ لأنَّه فسرَّه بمصدرٍ. وهو قولُه: براءةٌ. ومعنى كلامِ المُصنِّفِ: أنَّ للهِ البراءةَ من السوءِ. وهذا لا يناسبُ قولَ النساءِ ليوسفَ- عليه السلام-: ما هذا بشرٌ. وقولُ أبي عليٍّ ظاهر. وأمّا كلامُ المصنِّفِ يحتاجُ إلى تأويلٍ يناسبُ الآيةَ. ولعلَّ تأويلَهُ: يعوذُ باللهِ الذي هو بريءٌ من السوءِ أنْ يكونَ يوسفُ -عليهِ السلامُ- بشراً، أو يكونُ تقديرُه: فحلفَ باللهِ الذي هو برئٌ من السوءِ إنَّما هذا بشر.

فصل

و"عَدا" و"خَلا" مَرَّ الكَلامُ فيهما في باب الاستثناءِ.

وعدا. مرّ ذكرُه في الاستثناءِ[3] أنَّ "عدا" و"خلا" فعلانِ ينصبانِ ما بعدَهما. وقد جاءَ عندَ العربِ كونُهما حرفينِ يجرَّانِ ما بعدَهما.

فصل

و"كَيْ" في قَولِهم: كَيْمَهْ، من حُروفِ الجَرِّ بمعنى: لِمَهْ.

وكي. هذا الفصلُ لم يكنْ في بعضِ نُسخِ المُفصَّلِ. وهو موجودٌ في أكثرِها. ويأتي بحثُ هذا الفصلِ[4] في حرفِ التعليلِ.

([1]) ابن الأصبغ : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي الأصبغ، وله من الكتب:كتاب العلم وشرف الكتابة نحو خمسين ورقة، وله رسائل يسيرة، انظر فهرست ابن النديم :184، والحيوان : 21/2، والبخلاء : 399 . ويقول د. كمال جبري : لعل ابن الأصبغ هذا رجل آخر غير الذي ذكره الزمخشري.

([2]) انظر المقتضب : 391/4.

([3]) انظر المكمل في شرح المفصل- قسم الأسماء، د. الشروش :179-180 .

([4]) المكمل: فصل حرف التعليل: 246.

فصل

وتُحذفُ حروفُ الجَرِّ فيتَعدَّى الفعلُ بنفسهِ كقوله تعالى:"واخْتَارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبعينَ رَجُلاً"(1).

وقولُهُ:

54- مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحةً وجُودا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

وقولُهُ:

55- أمرتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ ما أمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تركتُكَ ذا مَالٍ وذا نَشَبِ

وتَقولُ: أَستغفِرُ اللهَ ذَنْبِي، ومِنْهُ: دخلتَ الدَّارَ، وتُحْذَفُ مَع "أَنَّ" و"أَنْ" كَثيراً مُسْتَمِرّاً.

وتحذفُ حروفُ الجرِّ. الحذفُ أنْ لا يكونَ الحرفُ ملفوظاً ولا يكونُ عاملاً. والإضمارُ أنْ لا يكونَ الحرفُ ملفوظا، ولكنَّهُ عاملٌ. فالأمثلةُ المذكورةُ في هذا الفصلِ كلُّها أمثلةُ الحذفِ. وحذفُ حروفِ الجرِّ سماعيٌّ، وليسَ بقياسيٍّ. قوله تعالى: واختارَ موسى قومَه سَبعينَ، أي: من قومَهُ"،

(1) سورة الأعراف: 155 .

54- البيت من البحر الطويل.
- والشاهد فيه: حذف حرف الجر "من" في قوله: "اختير الرجال" ، والمراد : "اختير من الرجال". فحذف وعدّى الفعل بنفسه.
- المعنى: يمدح الشاعر أهله وقبيلته بالسماحة والجود في فصل الشتاء الذي يضنّ فيه أهل البوادي ، لأن الميرة تنقطع عنهم فيه، وتعز الأقوات ،ويعدم المراعي ، فمن كان جواداً في ذلك الوقت ، فما ظنك بجوده وكرمه في غيره. يقول: منا الذي اختاره الناس عند اشتداد الزمان وهبوب الرياح ، لجوده وكرمه وشجاعته.
- والبيت للفرزدق في ديوانه: 418/1، وذكر الشارح عجُزه ، وهو يهجو به جرير ويفتخر عليه بقومه ويذكر لهم من جميل المناقب.
- والفرزدق: هو همَّام بن غالب بن صعصعة التميميّ الدارميّ، أبو فراس، الشهير بالفرزدق (ت 110 هـ) وسُمِّي بالفرزدق ؛ لجهامة وجهه وغلظه، شاعر إسلامي ، كان يقال: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب، ولذهب نصف أخبار الناس، من الطبقة الأولى. نقائضه مع جرير معروفة. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء : 381، ووفيات الأعيان: 86/6، والأعلام: 93/8، والخزانة: 217/1. - والبيت في المفصل: 378 ، والمفضل في شرح المفصل: 137، والخزانة: 672/3، وفي كتاب سيبويه: 18/1

55- البيت من البحر البسيط .
- المعنى: قد تركتك ذا قدرة على فعل الخير لما خلفت لك من الأمال الطائلة ، ولهذا فإني آمرك أن تحرص على فعل الخير.
- والشاهد فيه: حذفُ "الباءِ" من أمرُتكَ الخيرَ، أمرتُكَ بالخيرِ. .
- البيت نُسب إلى أكثر من شاعر ، والشارح متشكك في نسبه أيضاً ، فهو ينسبه إلى خَفاف بن ندبة ثم إلى العباس بن مرداس . وهو في ديوان خفاف: 126 ، وديوان العباس : 131 . وقد نسب إلى الأعشى طرود في المؤتلف والمختلف: 17، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب: 180 لخفاف أو عباس ، وكذلك فعل الشارح.
-والعباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السَّلمي شاعر وفارس، كان سيداً في قومه بني سليم، وأمّه الخنساء الشاعرة المشهورة. أسلم قبل فتح مكة. مات سنة 18 هـ. انظر ترجمته: في الشعر والشعراء: 632، معجم الشعراء (102) الإصابة 263/2.
- ومنسوب لعمر بن معد يكرب في كتاب سيبويه والشنتمري: 17/1 ، والمقتضب : 36/2 ، 86 ، 321،

فحذفَ "مِنْ" ولم يترك ما بعدَها مجروراً بل يجرُّها بغيرِ العملِ وينصبُ ما بعدَها، وهو "قومَهُ".

وقولُه. وباقي البيتِ:

وجُودا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

مدحَ هذا الشاعرُ غالبَ بن صعصعةٍ. يعني هذا الرجلُ اختيرَ من الرجالِ سماحةً أي: والسماحةُ والجودُ في وقتِ الشتاءِ مع أنَّ الطعامَ في الشتاءِ يَقلُّ. الزعازِعُ: جمعُ زعزعةٍ وهي الريحُ الشديدةُ.

وقوله وقبلَ هذا:

فقالَ لي قولَ ذي رأيٍ ومقدرةٍ مُجرِّبٍ عاقلٍ نَزْهٍ عن الريب

أمرْتُكَ الخيرَ... إلى آخره. قال هذا الشعرَ خُفافُ بن ندبة(1). وقيلَ: عباسُ بنُ مرداس(2). قولُه: محرَّر "بفتحِ الراءِ الأُولى وتشديدِها" أي حراً، "النَزه" بفتحِ النونِ وكسرِ الزاءِ، فأُسكنَتْ الزاءُ للشعرِ. ومعناه البعيدُ عن السوءِ. قولُه: ذا مالٍ. أي: ذا إبلٍ وماشيةٍ. والنَشَبُ غيرُ الماشيةِ من النقدِ والأمتعةِ. والمرادُ بالاستشهادِ: حذفُ "الباءِ" من أمرْتكَ الخيرَ، أمرتُكَ بالخيرِ. وتقولُ: استغفرُ اللهَ ذنبِي أو لذنبِي أو من ذنبِي. ومِنْهُ. أي: دخلْتُ في الدارِ. وإنَّما قطعَ هذا المثالَ عمَّا قبلَه بلفظةِ "مِنْ"؛ لأنَّ قولَه: "يقولونَ" دخلَ مُتعدِّياً بلا حرفِ جرٍّ، بخلافِ الأمثلةِ المتقدِّمةِ. فإنَّه لا خلافٌ في أنَّ حرفَ الجرِّ فيها محذوفٌ. وتُحذَفُ. يعني حَذفُ حرفِ الجرِّ قبلَ لفظةِ "أنَّ" بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ النُّونِ و"أنْ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النون قياسيٌّ. جازَ حَذفُها حيثُ تَبيَّن. وإنَّما حَذفَ حرفَ الجرِّ هنا حذفاً كثيراً؛ للتَّخفيفِ؛ / لأنَّ "أنَّ" مع اسمِها وخبرِها بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ. وكذلك "أنْ" مع الفعلِ المضارعِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ. فيرفعُ معمولُهما في اللفظِ . فيحتاجُ إلى التخفيفِ. والمُتحملُ أنَّ علَّةَ حَذفِها؛ كراهةَ اجتماعِ الحرفين مثاله: عجبْتُ أنَّكَ قائمٌ. أي: من أنَّكَ قائمٌ. وعجبْتُ أنْ يضربَ زيدٌ عمراً. أي: مِنْ أنْ يضربَ. وإذا حُذفَ حرفُ الجرِّ بينَ هاتينِ الكلمتينِ تكونُ هاتانِ الكلمتانِ مع معمولِها منصوبتينِ في التقديرِ؛ لأنَّ المُصنِّفُ ذكرَهما في فصلِ المَحذوفِ. وقال الخليلُ(3): بل مَعمولهما جر؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ هنا مضمرٌ لا مجرورٌ.

فصل

(1) خفاف بن ندبة: هو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي من مضر، أبو خراشة(...- 20هـ) شاعر فارس ، عاش زمنا في الجاهلية، وأدرك الإسلام فأسلم ، وشهد حنينا والطائف، وبقي أيام عمر، أكثر شعره مناقضات مع ابن مرداس، له ديوان شعر. انظر ترجمته في : الشعر والشعراء:348 ،الأعلام: 309/2.

(2) العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السَّلمي شاعر وفارس، كان سيداً في قومه بني سليم، وأمّه الخنساء الشاعرة المشهورة. أسلم قبل فتح مكة. مات سنة 18 هـ.

- انظر ترجمته: في الشعر والشعراء:632، ومعجم الشعراء: 102، والإصابة: 263/2.

(3) انظر الإيضاح لابن الحاجب : 155/2.

وتُضْمَرُ قَليلاً، ومِمَّا جاءَ مِنْ ذَلكَ إضمارُ "رُبَّ" و"البَاءِ" في القَسمِ، وفي قَوْلِ رُؤبة: خَيْرٍ، إذا قِيلَ له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ واللاَّمِ في"لاَهِ أَبوكَ" بمعنى: للهِ أَبوكَ.

وتضْمَرُ قليلاً. وقد قلْنا: أنَّ الإضمارَ وهو الذي يبقى عملُه. وهذا سماعيٌّ أيضاً من جملته أي: الإضمارُ إضمارُ "رُبَّ" بعدَ "الواو"، كقولِ الشاعر[1]:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ   إلاَّ اليعافيرُ وإلَّا العيسُ

أي وربَّ بلدةٍ. اليعافيرُ: جمعُ يعفور، وهو ولدُ الضَّبْي والبقرُ الوحشيِّ. العيسُ: الإبلُ. مثالُ إضمارِ حرفِ الجرِّ في القَسمِ: اللهِ لأفعلنَّ كذا بجرِّ الهاء أي: باللهِ. وقولُ رؤبةَ: "خيرٍ" بالجرِّ. كانتْ عادتُهُ إذا قِيلَ له: كيفَ أصبحْتَ؟ أن يقولَ: "خيرٍ" بالجرِّ أو "بخيرٍ". قولُه :لاهِ أبوكَ. تقديرُه: للهِ أبوك. فحُذفَتْ اللاَّمُ الجارَّةُ وتُركَتْ الهاءُ مجرورةً. وهذا دعاءٌ أو تعجُّبٌ. يقالُ: للهِ فلانٌ! عندَ الدُّعاءِ أو عندَ التعجُّبِ من فعلِهِ.

ومن أصنافِ الحرفِ"

الحروفُ المشبهةِ بالفعلِ"

وهي: إنَّ، وأَنَّ، ولَكنَّ، وكَأَنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وتَلْحَقُها "ما" الكَافَّةُ فَتعزِلُها عَنْ العَمَلِ، ويُبْتَدأُ بَعْدَها الكَلامُ. قالَ اللهُ تَعالى: "أَنَّمَا إِلَهكُم إلهٌ واحدٌ"[2] وقالَ: "إنَّما يَنْهاكُم اللهُ"[3]

وقالَ ابْنُ كُراعٍ[4]:

56- تَحَلّلْ وعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وانْظَرَنْ   أبا جُعلٍ لعلّما أنْتَ حَالِمُ

([1]) هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجران العود (سبقت الترجمة له)، وهذه رواية النحاة وهي غير واردة في ديوانه: انظر أوضح المسالك 261/2، وهو هناك شاهد على الاستثناء.

([2]) سورة الكهف:110، وسورة الأنبياء : 108، قال ابن يعيش في شرح المفصل: 56/8: " فتفتح أنّما – ههنا – لأنّها في موضع رفع ما لم يسم فاعله"

([3]) سورة الممتحنة: 9.

([4])هو سُويد بن كراع العُكليّ من بني الحارث، شاعر وفارس مُقَدَّم كان في العصر الجاهلي وصنفه ابن سلاّم في الطبقة التاسعة ، صاحب الرأي في بني عكل. مات نحو 105 هـ. وقيل كراع: اسم أمه، واسم أبيه سويد وقيل: عمرو.

- انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 530، وطبقات فحول الشعراء: 176، والأعلام: 146/4. والإصابة: 272/3.

56- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: تحلّل بالكفارة عمّا أقسمت عليهمن قتلى ، وعالج نفسك للرجوع عن هذا العزم ، فإن ما توعدتني به بمنزلة الأحلام، يريد: إنك لا تستطيع أن تنال قصدك ، وأن تصل إلى غايتك.

- والشاهد فيه : أنه أدخل "ما" على "لعل" ، وجعلها معها كشيء واحد، فبطل عملها ، وأنت : مبتدأ ، و "حالم": خبره.

- والبيت لابن كراع كما نسبه الزمخشري وتبعه الشارح . وينسب إلى دِجاجة بن عبد القيس التميمي، انظر المؤتلف والمختلف: 165.والبيت لابن كراع في كتاب سيبويه:138/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 58/8، وأمالي ابن الشجري: 560/2. وبلا نسبة في الخزانة: 297/4، والمفصل: 379

وقال:

57- أعِدْ نَظراً يا عبدَ قَيسٍ لَعلّما أضاءَتْ لَكَ النارُ الحمارَ المُقَيَّدا

ومِنْهُمْ مَنْ يَجعلُ "ما" مَزيدةً، ويُعْمِلُها، إلاَّ أَنَّ الإعمالَ في: "كَأنَما" و"لعلَّما" و"لَيْتَما" أَكْثُر مِنْه في: "إنَّما" و"أَنَّما" و"لكنَّما".

ورُوِيَ بيتُ النَّابغةِ[1]:

58 - قَالَتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لَنا

على وَجْهين.

وجهُ مشابهةِ هذه الحروفِ الفعلَ خمسةُ أوجهٍ: كونها على ثلاثةِ أَحرفٍ، ودخولَها على الأسماءِ، وكونها مبنيَّةً على الفتحِ، وفي دخولِ "نونِ الوقايةِ" عليهما نحو: أنَّني ولكنَّني، وكذلك باقيها. وفي أنَّ معناها الفعلَ كما يأتي ذكرُ كلٍّ واحدةٍ في موضعِها. وإذا شابَهَتْ الفعلَ عَمِلت عملَ الفعلِ. فجُعلَ لها جزء منصوبٌ ومرفوعٌ كالفعلِ المُتعدِّي؛ لأنَّ هذه الكلماتِ لا تدخلُ إلاَّ على المبتدأ والخبرِ. فلمَّا احتاجَتْ هذه الكلماتُ إلى جزءين وهما المبتدأُ والخبرُ فقد شابَهَتْ الفعلَ المُتعدِّي في احتياجِه إلى الفاعلِ والمفعولِ، فتعمل فيهما "ككان وأخواتِها" إلاَّ أنَّه جُعلَ عملُهنَّ عكسَ عملَ "كانَ". فقُدِّمَ منصوبُهنَّ على مرفوعِهنَّ. وسُمِّي المنصوبُ اسماً والمرفوعُ خبراً. فإذا شُبِهَتْ هذه الكلماتُ بالفعلِ المُتعدِّي أُشبِهتْ أسماؤُهنَّ بالمفعولِ المقدِّمِ وأخبارهُن بالفاعلِ المؤخَّرِ. وإنَّما قُدِّمَ المنصوبُ على المرفوعِ؛ لأنَّ هذه الحروفَ فروعٌ على الأفعالِ. فقدَّمَ منصوبَهنَّ إلحاقاً بالفرعِ للفرعِ. وإنَّما لزمَ تقديمُ المفعولِ. ولم يجزْ تقديمُ المنصوبِ تارةً وتقديمُ المنصوبِ أُخرى؛ لضعفِهنَّ ونقصانِهنَّ عن الفعلِ. وتقديمُ المرفوعِ تارةً والمنصوبِ أُخرى من عملِ الفعلِ. وتلحَقُها. يعني إذا لم تدخلْ "ما" الكافَّةُ على هذه لا يدخلْنَ إلاَّ على المبتدأ والخبرِ وتعملُ فيهما كما ذكرَ وإذا دخلَتْ "ما" الكافَّةُ

57- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: قال ابن يعيش :" إنهم أهل ذلة وضعف لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيدوا حمارهم وأطفأوا نارهم.

- والشاهد فيه : أنه ألغى عمل " لعل" ؛ لاقترانها بـ"ما" الكافة، فدخلت على الجملة الفعلية.

وهو للفرزدق في ديوانه: 180/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 57/8، وبلا نسبة في الإيضاح: 156، والمفصل: 379 ، وهمع الهوامع: 143/1.

(1) سبقت ترجمته ، انظر شاهد : 44.

58- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: يريد تثبت في أمري وافعل ما يفعله الحكماء، حتى تقف على صحة ما أذكره أنا ، وما يذكره الذي سعى بي إليك، وأصب في تأملك أمري حتى تقف على صحة ما ذكرته، كما أصابت هذه الجارية.

- وتمامه: إلى حمامتنا ونصفه فقد .

- الشاهد فيه: إعمال " ليتما" ورفع ما بعدها ، أو إعمالها على زيادة "ما" وإلغائها.

- والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 16 ، والبيت من قصيدة مشهورة له يعتذر فيها للملك النعمان ، وهو له في المفضل في شرح المفصل : 148، وفي المفصل: 380، وشرح المفصل لابن يعيش : 58/8 ، والمقاصد النحوية: 254/2 ، والخزانة: 297/4 .

عليهنْ بَطُلَ عملُهن ويدخلْنَ على الجملةِ الاسميَّةِ والفعليَّةِ. والكفُّ: المَنعُ. سُميَتْ "ما" هذه كافَّةً؛ لأنَّها تَكفُّ العاملَ عن العملِ. وإنَّما كفتهنَّ "ما" الكافَّةُ عن العملِ؛ لأنَّ "ما" إذا اتَّصلَتْ بهنْ صارَتْ كالجزءِ / مِنهنَّ. وحينئذٍ خرجْنَ عن مشابهةِ الفعلِ؛ لأنَّ آواخرَهنَّ لم تكنْ مبنيَّةً على الفتحِ. ولأنَّه لا يلحقْهنَّ الضمائرُ الأُخرى. ألآ ترى أنَّ قولَك: إنَّما ليسَ آخرُها مَبنيَّاً على الفتحِ ولا تلحقُها تاءُ الضميرِ ولا ألفُهُ بخلافِ ما إذا لم تدخلْ "ما" الكافَّةُ عليها. فإنَّك تقولُ: إنِّي، وإنَّني، وإنَّا، وإنَّنا وكذلك: لكنَّما، وكأنَّما، وليتما، ولعلَّما. وإذا خرجْنَ عن مشابهةِ الفعلِ دخلْنَ على الجملةِ الفعليِّةِ والاسميِّةِ؛ لأنَّ تخصيصَهنَّ بالأسماءِ لمشابَهتَهنْ الفعلَ. قال ابنُ كُراعٍ[1]: وقبله:

أتتنى يمينٌ من أُناسٍ لترْكَبَنْ عليَّ ودُوني هَضْبُ غَوْلٍ مَقادِمُ

وفي "ليركبْن" ضميرُ أناسٍ. وهُضُبٌ: جمعُ هَضَبةٍ وهي الجبلُ الصغيرُ. و"غَوْلٌ" بالغينِ المهملةِ اسمُ موضعٍ. ومَقادِمُ جمعُ "مُقْدِم" بضمِّ الميمِ وسكونِ القافِ وكسرِ الدالِ وهو الشجاعُ، يعني: بلغَني أنَّ أناساً تحالفُوا وتبايعُوا ليحملوا عليَّ مكروهاً. وجبال هذا الموضعُ مَقادِمُ دوني، يعني: أعواني كلّ واحدٍ منهم. مَقْدِمٌ أي: شجاعٌ كالجبلِ. فكيفَ يصلُ إليَّ أعدائِي؟ قوله: تحَلَّنْ. بالحاءِ المهملةِ أي: اخرجْ من هذا القصدِ وعالجْ ذاتَ نفسِك في الحُلمِ، وهو النومُ يعني: لا يَقدِرُ عليَّ. والمرادُ بالاستشهادِ: إبطالُ عملِ "لعلَّ" بما الكافَّةِ. وقال: هذا العَجُزُ لعبدِ قيسَ؛ لأنَّه كانَ يفعلُ الفاحشةَ بالحمارِ، يعني: انظرْ مرةً بعدَ أُخرى لعلَّما ترى تطفؤُ النارَ حماراً فيفعلُ به فعلاً. والمرادُ بالاستشهادِ: إدخالُ "لعلَّما" على الفعلِ. ومِنهم. اعلمْ أنَّ "ما" إذا كانَ لها معنى يَبطلُ عملُ هذه الحروفِ وتكونُ اسماً. وحينئذٍ تُسمَّى: الكافَّةُ. وإنْ لم يكنْ لها معنى تُسمَّى: زائدةٌ. ولا يَبطلُ عملُ هذه الكلماتِ يعني: المُختارُ أنَّ "ما" في هذه الكلماتِ كافَّةٌ. وقد جاءَ عن بعضِ العربِ[2] أنَّها زائدةٌ لا تمنعُ هذه الكلماتِ عن العملِ. وقولُ المصنِّفِ: إلاَّ أَنَّ الإعمالَ في: "كَأنَما" و"لعلَّما" و"لَيْتَما" أَكْثَرُ. يعني: عندَ مَن جعلَ "ما" زائدةً في هذه الأحرفِ أَولى أنْ يجعلَها في "كأنَّما" و"لعلَّما" و"ليتَما"؛ لأنَّ عملَ هذه الثلاثِ أَقوى من الثلاثِ الأخرى؛ لأنَّها تُغيِّرُ المبتدأَ والخبرَ عن معنى الابتداءِ؛ لأنَّ في "كأنَّما" زائداً قائم معناه: النسبةُ. وليسَ في النسبةِ تحقيقٌ. واختاروا المبتدأ والخبر تحقيق. واختارُوا كذلكَ في "ليتَ" و"لعلَّ" لم يبقَ معنى الابتداءِ. فإذا كانَ قوةُ هذه الثلاثِ في العملِ بحيثُ يزيلُ معنى معمولينِ عمَّا كان، فالأصلُ أنْ يبقى عملَهُنْ؛ لقوتِهنْ فتجعلُ "ما" زائدةً. وأمَّا في "إنَّما" و"لكنَّما" معنى الابتداءِ باقٍ وليسَ لهما قوةٌ في العملِ؛ لأنَّه لو كانَ لهما قوةٌ لأزلْنا معنى معموليهما عمَّا كانَا عليهِ قبلَ دخولِهما عليه. وكذلكَ "أَنَّ" مفتوحةَ الهمزةِ لم تغيِّرْ معنى المبتدأ والخبرِ إلاَّ أنَّها مع اسمِها وخبرِها بتقديرِ المفردِ - كما يأتي-. فإذا كانَ عملُهنَّ ضعيفاً فالأَولى أنْ

---

(1) مرت الترجمة له ، انظر شاهد: 57

(2) انظر الإيضاح في شرح المفصل: 157 ، وانظر أيضا شرح المفصل لابن يعيش: 57/8.

تُجعلَ "ما" كافةً؛ ليبطلَ عملَهُنَّ. هذا كلُّهُ عندَ مَنْ يجعلُ "ما" زائدةً. والمختارُ أنَّ "ما" في جميعِ الستَّةِ كافَّةٌ. والفرقُ بينَ "ما" الكافَّةِ و"ما" الزائدة أنَّ "ما" الكافَّةَ لها معنىً وهو حصرُ الحكمِ في المذكورِ ونفيُ غيرِ ذلك الحكمِ، كقولك: إنَّما العالمُ زيدٌ. حصرْتَ العلمَ في زيدٍ، ونفيْتَه عن غيرِ زيدٍ أي: ليسَ العالمُ إلاَّ زيداً. وحصرُ الحكمِ في المَذكورِ ونفي غيرِ / ذلكَ عنه. كقولِكَ: إنَّما زيدٌ عالمٌ، أثبتَّ العلمَ لزيدٍ ونفيْتَ غيرَ العلمِ عن زيدٍ. وليسَ "لما" الزائدةِ معنىً. فإذا قلْتَ: إنَّما زيداً عالمٌ، بنصبِ "زيداً" فما زائدةٌ؛ لا تعلمُ بتغيرعملِ "إنَّ" ولا معناها؛ لأنَّه ليسَ معنى هذا الكلامِ حصرُ العلمِ لزيدٍ ونفيِ غيرُ العلمِ عنهُ بل أجبرت محصورة العلم لزيدِ.

ولم يتعرضْ بنفيِ غيرِ العلمِ عنه. ورُوِي. وقبلُه:

احكمْ كحكمِ فتاةِ الحيِّ إذ نَظرَتْ   إلى حمامٍ شِرَاعٍ واردِ الثَّمَدِ

قالت ألآ ليتَما... إلى آخرِه. السراعُ: جمعُ سارعٍ. كتجّارٍ جمعُ تاجرٍ. الثمدُ: الماءُ القليلُ. قال النابغةُ الذبيانيُّ للنُّعمانِ بن المنذرِ[1]: أحكمْ حكماً عدلاً أو كنْ حكيماً كما حَكمَتْ هذه الفتاةُ. وهي زرقاءُ اليمامةِ[2]، ويعني: فقدي حسبي وكانتْ لنا حمامةٌ فرأَتْ جماعةً من الحمامِ تطيرُ ليتَما هذهِ الجماعةِ من الحمامِ لنا ونصفُها معها مُنضمَّة إلى حمامتِنا فقدْ أي حَسبْ وكانَتْ ما رأيْتُ ستةً وستينَ. وإذا انضمَّ بَقيتُها وهو ثلاثةٌ وثلاثونَ إليها تكونُ تسعةً وتسعينَ. وإذا ضُمَّ هذا العددُ إلى الحمامةِ التي كانَتْ لنا تكونُ مائةً .

فصل

و"إنَّ" و"أنَّ" هما تُؤكِّدَانِ مضمونَ الجُملةِ، وتُحَقِّقانِهِ، إلاّ أنَّ المكسُورَةَ الجملةُ معَها على استقلالِها بفَائِدتِها، والمفتوحَةُ تَقْلِبُها إلى حُكمِ المفردِ، تَقولُ: إنَّ زيداً مُنْطلِقٌ، وتَسكتُ، كَما تسَكَتْ على: زَيدٌ مُنْطَلَقٌ، وتَقولُ: بَلَغني أَنَّ زيداً مُنْطلِقٌ، وحَقٌ أَنَّ زَيداً مُنْطلِقٌ، فَلا تَجِدُ بُدّاً من هذا الضَّميمِ كَما لا تَجِدُهُ مع الانْطلاقِ، ونَحْوِهِ. وتُعامِلُها مُعَاملةَ المَصْدَرِ حيثُ توقِعُها فَاعِلةً ومَفْعُولةً ومُضَافاً إليها في قَوْلِكَ: بَلَغني أَنَّ زَيداً منطلِقٌ، وسَمِعتُ أَنَّ عَمراً خَارِجٌ. وعَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زيداً واقِفٌ.

ولا تُصدَّرُ بها الجُمْلَةُ كما تُصَدَّرُ بأُخْتِها. بل إذا وقَعتْ في مَوْقعِ المُبْتَدأِ الْتُزِمَ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عليها، فلا يُقالُ: أَنَّ زيداً قائِمٌ حَقٌّ، ولكِنْ: حَقٌّ أَنَّ زَيداً قائِمٌ.

([1]) هو النعمان بن المنذر (الرابع) بن المنذر بن امرئ القيس اللّخمي، أحد أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان دميم الخلقة، وهو صاحب يومي البؤس والنعيم، مدحه النابغة وحسّان، وهجاه عمرو بن كلثوم، قتله كسرى نحو سنة (15 ق. هـ). انظر ترجمته في الأغاني: 5721/16، 6474/18، الكامل لابن الأثير: 401/1، 483، الأعلام: 43/8.

([2]) زرقاء اليمامة: هي من بني جديس ، من أهل اليمامة ، مضرب المثل في حدة النظر وجودة البصر ، ويقال لها : "زرقاء اليمامة" و " زرقاء جو " ؛ لزرقة عينيها ، و"جو" اسم لليمامة . قالوا إنها كانت تبصر الشيء من مسيرة ثلاثة أيام. انظر ثمار القلوب:240 ، وخزانة الأدب: 4/ 299.

وإنّ وأنّ [1] مضمونُ الجملةِ الواقعةِ بينَ هذين الحرفينِ يعني "إنَّ وأنَّ" يدخلان الكلامَ ليؤكدا ويحققا حكمَ[2] ما بعدَهما. وقوله: إلا أنَّ المكسورةَ. يعني هذان الحرفانِ مشتركانِ في إفادةِ التأكيدِ إلاَّ أنَّ معمولَ "إنَّ" المكسورةِ كلامٌ تامٌّ لا يتعلَّقُ بشيءٍ بخلافِ "أنْ" المفتوحةِ. فإنَّ معمولَها بتقديرِ مفردٍ إلَّا بانضمامِ شيءٍ آخرَ إليهِ. تقولُ. يعني: الدليلُ على أنَّ معمولَ "إنَّ" المكسورةِ مستقلٌ بنفسهِ أنَّك تقولُ: إنَّ زيداً منطلقٌ فلو سَكَتَّ على هذا الكلامِ لكانَ مبتدأ وخبر. ولم يحتجْ إلى شيءٍ آخرَ هو سائرٌ على استقلاله قبلَ دخولِ "أنَّ" عليهِ. وتقولُ. يعني "أنَّ" المفتوحةُ مع معمولِها بتقديرِ مفردٍ فكما أنَّ المفردَ يحتاجُ إلى خبرٍ آخرَ ليتمَّ به. فكذلكَ دخولُ "أنَّ" ومعمولِها قد يكونُ بتقديرِ "فاعلٍ" فيحتاجُ إلى فعلٍ نحو: بلغَني أنَّ زيداً منطلقٌ. وقد يكونُ "مبتدأً" فيحتاجُ إلى خبرٍ نحو: حقٌّ أنَّ زيداً منطلقٌ. فالتقديرُ: حقٌّ انطلاق زيد. فإن ومعمولها: مبتدأ. وحق: خبره فإن قيل ألم يجز أن يكون "حقُّ" مبتدأ، قلْنا: لأنَّ "حقٌّ" نكرةٌ. و"أنَّ" ومعمولُها معرفةٌ؛ لأنَّها على تقديرِ مصدرٍ مضافٍ, وتقديرُها: انطلاقُ زيدٍ كنطلاقِ زيدٍ معرفة. قوله: من هذا الضميمِ. الضميمُ وقيلَ: بمعنى مفعول. قوله: لا تجدْه مع الانطلاقِ. الضميرُ في "لا تجدْه" يعودُ إلى زيدٍ. إذا قلْتَ: انطلاقُ زيدٍ من ضميمٍ تضمُّه إلى هذا المصدرِ والمضافُ حتى يتمَّ به الكلامُ فكذلك لا تجد من ضميمٍ في قولك: أنَّ زيداً منطلقٌ. "بفتحِ الهمزةِ". ألا ترى أنَّك إذا قلْت: انطلاقُ زيدٍ. لا يكونُ مفيداً حتَّى تقولَ: بلغني انطلاقُ زيدٍ. أو انطلاقُ زيدٍ حقٌّ، وما أشبَه ذلك. فكذلك لو قلْت: أنَّ زيداً منطلقٌ "بفتحِ الهمزةِ" لم يكنْ مفيداً حتَّى تقولَ: بلغَني أنَّ زيداً منطلقٌ. وعندي أنَّ زيداً منطلقٌ. وما أشبَه ذلك. قوله: كما لا تجدْه مع الانطلاقِ، ونحوه. يعني: "أنَّ" المفتوحةُ ومعمولُها بتقديرِ مصدرٍ، كالانطلاقِ والعلمِ / والقيامِ وغيرِها. وتُعامِلُها. يعني: كما تجعلُ المصدر تارةً فاعلاً نحو: بلغني انطلاقُك. وتارةً مفعولاً نحو: سمعْتُ قراءَتك، وتارةً مضافاً إليهِ، نحو: عجبْتُ من شدّةِ ضربِكَ زيداً. فكذلك أنَّ المفتوحةُ ومعمولُها تجعلُها فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها. في قولِك: هذا مثالُ وقوعِها فاعلةً. وسمعْتُ. هذا مثالُ وقوعِها مفعولةً، أي: سمعْتُ خروجَ "عمراً". وعجبْتُ. هذا مثالُ وقوعِها مضافاً إليها، أي: عجبْتُ من طولِ وقوفِ زيد. ولا تُصدَّرُ. التصديرُ: جعلُ الشيءِ صدراً أو أولاً بها، أي بأنَّ المفتوحةِ بأُختِها، أي: إنَّ المكسورة، يعني: لا يجوزُ أنْ تكونَ "أنَّ" المفتوحةُ في أوَّلِ الكلامِ بخلافِ "إنَّ" المكسورةِ؛ لوجودِ أحدِهما أنَّه لم يبقَ. والفرقُ بينَ "إنَّ" المكسورةِ و"أنَّ" المفتوحةِ؛ لأنَّا قلْنا: "إنَّ" المكسورةُ تدخلُ على الكلامِ المُستقلِّ. والمفتوحةُ لا يكونُ الكلام مستقلاً. وما لمْ يكنْ مستقلاً يكونُ متعلِّقاً بما قبلَه. وإنْ تعلَّقَ بما قبلَه فلا يكونُ صدرَ الكلامِ. والوجهُ الثاني: "أنَّ" المفتوحةُ تأتي بمعنى"لعلَّ"، كقولِهم: إيتِ السوقَ أنَّك تشتري شيئاً، أي: لعلَّكَ تشتري شيئاً. وكما أنَّ "لعلَّ" تكونُ

---

(1) ساقطة في: م .
(2) زيادة في : ص .

بصدرِ الكلامِ فكذلك "أنَّ" التي بمعناها. فلو جوَّزنا وقوعَ "أنَّ" المفتوحةَ التي معناها التحقيقُ أنْ تكونَ صدرَ الكلامِ لم يبقَ فرقٌ بينَ "أنَّ" التي معناها التحقيقُ، وبينَ "أنَّ" التي معناها "لعلَّ". والوجهُ الثالثُ: أنَّ "أنَّ" المفتوحةَ لو وقعَتْ صدرَ الكلامِ لدخلَتْ عليها "إنَّ" المكسورةُ. وحينئذٍ تكونُ مستكرهةً ـ كما يأتي بحثُها[1]ـ وإذا لمْ يجزْ وقوعَ "أنَّ" المفتوحةِ صدرَ الكلامِ. فلو كانَتْ مبتدآت يجبُ تقديمُ خبرِها كيلا تكونَ صدرَ الكلامِ ـ كما ذكرْنا ـ مثالُه: حقٌّ أنَّ زيداً قائمٌ. فحقٌّ هو الخبرُ. و"أنَّ" ومعمولُها هو مبتدأ.

فصل

والذي يُمَيِّزُ بينَ مَوقِعَيْهِما أنَّ ما كَان مَظِنَّةً للجُملةِ وقعتْ فيهِ المكسورةُ، كَقولِكَ مُفْتَتِحاً: إنَّ زيداً مُنْطَلِق.

وبَعْدَ "قالَ" لأَنَّ الجَمَلَ تحكى بعدَهُ وبَعْد المَوْصول، لأَنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلاَّ جُملةً.

وما كَانَ مَظِنَّةً للمفرَدِ، وقعتْ فيهِ المفتوحةُ، نحو مكانِ الفاعِلِ والمفعولِ والمجرور.

وما بَعْدَ "لولا" لأَنَّ المفردَ ملتَزَمٌ فيه في الاستعمال.

وما بَعْدَ "لو" لأنَّ تقديرَ" لو أَنَّكَ مُنْطلقٌ لانطلقْتَ": لو وَقَعَ أَنكَ انطلقْتَ أَيْ: لو وقَعَ انطِلاقُكَ.

وكَذلِكَ: ظَننتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، على حَذْفِ ثَاني المَفْعُولَينِ والأَصلُ: ظَنَنْتُ ذَهابَكَ حَاصِلاً.

والذي يُميِّزُ. المظنَّةُ: الموضعُ، يعني: "إنَّ" المكسورةُ تدخلُ على ما كانَ جملةً لفظاً وتقديراً. و"أنَّ" المفتوحةُ تدخلُ على ما كان مفرداً في التَّقدير. قال ابنُ الحاجبِ[2]: هذا الحدُّ أَضبطُ وأَصوبُ. مما قاله أبوعليّ الفارسيّ: فإنَّه قال[3]: كلُّ موضعٍ تقعُ فيه الجملةُ الفعليَّةُ والاسميَّةُ جميعاً فهو موضعُ الذي يكونُ فيه "إنَّ" المكسورةُ. وكلُّ موضعٍ تختصُّ فيه الجملةُ الفعليَّةُ دونَ الاسميَّةِ أو الاسميَّةِ دونَ الفعليَّةِ فهو الموضعُ الذي تكونُ فيهِ "إنَّ" المفتوحةُ. وإنَّما ضعَّفَ ابن الحاجبِ[4] هذا القولَ؛ لأنَّه مجهولٌ، ولأنَّه لم يبيِّنْ سببَ اختصاصِ "إنَّ" المكسورةِ موضعَ الجملتين و"أنَّ" المفتوحةُ بموضعِ إحدى الجملتينِ بخلافِ ما قاله المصنِّفُ[5]. فإنِّ علّته ظاهرةٌ وهو أنَّ المكسورةُ تدخلُ على كلامٍ مستقلٍّ، ففسرُوا الكلامَ المستقلَّ فلا يكونُ إلاَّ ما كان جملةً لفظاً وتقديراً. وأمّا "أنَّ" المفتوحةُ فقد قلْنا: إنَّها على تقديرِ المصدرِ، والمصدرُ لا يكونُ جملةً بنفسهِ. وبعدَ "قالَ". يعني: تكونُ "إنَّ" المكسورةُ في ابتداءِ الكلامِ، وبعدَ القولِ، وما اشتقَّ منه؛ لأنَّ مقولَ القولِ يكونُ حكايةً،

---

(1) المكمل- 195 وما بعدها .

(2) انظر الإيضاح في شرح المفصل – ابن الحاجب: 2 /159 .

(3) انظر الإيضاح - الفارسي: 129 .

(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل – ابن الحاجب: 159/2 .

(5) انظر المفصل : 381 .

وخبرا ولا يفيد الحكاية إلاّ من جملةٍ. مثالُه، قالَ زيدٌ: قامَ عمروٌ، فقامَ عمرو مفعولُ "قالَ" وهي جملةٌ. وكذلكَ، قالَ زيدٌ: عمروٌ قائمٌ. ولا يقالُ: قال زيدٌ قامَ؛ لأنَّ "قامَ" لا يفيدُ لأنَّه ليسَ له فاعلاً لا ملفوظاً ولا مقدَّراً. وكذلك لا يقالُ: قالَ زيدٌ عمروٌ؛ لأنَّ لفظةَ "عمرو" مفردٌ. والمفردُ لا يفيدُ شيئا ؛ لأنَّه ليسَ له مفعولٌ / لا ملفوظاً ولا مقدَّراً. فإذا قلْتَ: إنَّ بعدَ القولِ وما اشتُقَّ منه موضعَ الجملةِ تقولُ: قال زيدٌ: إنَّ عمراً قائمٌ بكسرِ الهمزةِ. وبعدَ. يعني: وبعدَ الموصولِ تكونُ "إنَّ" المكسورةُ أيضاً؛ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلاَّ جملةً. مثالُه: جاءَني الذي إنَّ أباهُ ذاهبٌ بكسرِ الهمزةِ. وما كانَ. يعني: كلُّ موضعٍ هو في التقديرِ مفردٌ. فهو موضعُ "أنَّ" المفتوحةَ مثلُ أنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً. وقد ذكرَ أمثلةَ الكلِّ قُبيلَ هذا الفصلِ. قولُه: وما بعدَ "لولا". يعني تكونُ بعدَ "لولا" أنَّ المفتوحةُ دونَ المكسورةِ؛ لأنَّ بعدَ "لولا" يقعُ المبتدأُ دونَ الخبرِ؛ لأنَّ خبرَه محذوفٌ حذفاً لا يستعملُ إظهارُهُ. فإذا لم يستعملْ إظهارُه فهو كالمعدومِ في اللفظِ. فإذا جُعلَ الخبرُ كالمعدومِ بقيَ المبتدأُ وحدَه. والمبتدأُ وحدَه مفردٌ لا جملةٌ، فإذا قلت: لولا أنَّ زيداً لهلَكَ عمروٌ. فقد دخلَتْ "أنَّ" على المفردِ فتكونُ مفتوحةً. وما بعدَ "لو". يعني: تكونُ بعدَ "لو" أنَّ المفتوحةَ؛ لأنَّ "أنَّ" ومعمولَها بعدَ "لو" فاعلُ فعلٍ محذوفٍ. فقولُكَ: لو أنَّك منطلقٌ. تقديرُه: لو ثَبَتَ، أي: لو وقعَ أنَّك منطلقٌ. فأنَّك منطلقٌ: فاعلٌ. والفاعلُ مفردٌ لا جملةٌ. وكذلك. أي وكذلك بفتحِ "أنَّ" بعدَ "ظننْتُ وأخواتِها". قولُه: على حذفِ ثاني المفعولين. يعني: "أنَّ" ومعمولُها بمنزلةِ مفردٍ وهو المفعولُ الأوَّلُ لظننْتَ، ومعمولُها الثاني محذوفٌ، وهو حاصلٌ، أو في الوجودِ وما أشبَه ذلك. وهذا مذهبُ الأخفشِ(1). وأمَّا على مذهبِ سيبويه(2). فإنَّ المفعولَ الثاني ليسَ محذوفاً بل أنَّ ومعمولُها أقامَتْ المفعولينِ لطولِ الكلامِ. وعلى مذهبِ سيبويه والأخفشِ(3) كليهما يكونُ بعدَ ظننْتَ وأخواتِها أنَّ المفتوحةُ دونَ

---

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 8 /60 ، وشرح الكافية للرضي: 2/ 286، وارتشاف الضرب: 76/3.
(2) انظر: كتاب سيبويه: 120/3-121 .
(3) المرجع السابق .

المكسورةِ؛ لأنَّها ومعمولَها واقعةٌ مقامَ المفعولين على قولِ سيبويه ومقامِ المفعولِ الأوَّلِ على قولِ الأخفشِ والمفعولُ مفردٌ واحداً كانَ أو أكثرَ.

فصل

ومِنْ المَواضِعِ ما يَحتمِلُ المفرَد والجملةَ، فيجوزُ فيه إيقاعُ أَيَّتِهما شِئْتَ نَحْوَ قَوْلِكَ: أَوَّلُ مَا أَقولُ أَنِّي أَحمَدُ اللهَ، إنْ جَعَلْتَها خَبراً للمبتدأ فَتَحْتَ، كَأنَّكَ قُلْتَ: أَوْلَ مَقُولِي حَمْدُ اللهِ، وإنْ قَدَّرْتَ الخَبَرَ مَحْذوفاً كَسْرتَ حَاكِياً، ومنه قولُهُ:

59- وكنتُ أرى زَيداً كما قِيلَ سَيّداً   إذا أنَّهُ عبدُ القَفا واللّهـازِمِ

تَكْسِرُ لتُوفِّرَ على ما بعدَ إذا ما يَقْتَضِيهِ من الجُملةِ، وتَفْتَحُ على تَأوِيلِ حَذْفِ الخَبرِ، أَيْ: فَإذا العُبودِيَّةُ حَاصِلَةٌ، و"حَاصِلَةٌ" مَحْذوفَةٌ.

ومن المواضع. يعني جازَ في هذا الكلامِ فتحُ الهمزةِ من "أنِّي" وكسرِها. فعلى تقديرِ الفتحِ قولك:"أوَّلُ" مبتدأٌ مضافٌ. و"ما أقولُ": مضافٌ إليهِ. و"أنِّي أحمدُ اللهَ": خبرُ المبتدأ. والخبرُ دونَ المبتدأ مفردٌ. فلكونِه مفرداً فُتحَتْ "أنِّي". وعلى تقديرِ الكسرِ: "إنِّي أحمدُ اللهِ" مفعولُ القولِ. وهي جملةٌ؛ لأنَّ مفعولَ القولِ جملةٌ. و"أوَّلُ" مبتدأٌ. و"ما أقولُ" مع "أنِّي أحمدُ اللهَ": مضافٌ إليهِ. وخبر مبتدأ محذوفٌ أي: أوَّلُ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهَ. كانَ هذا تأويلُ قولِ المصنِّفِ وهكذا قالَ أبو عليّ الفارسيّ[1]. قال ابن الحاجبِ[2]: من قالَ: خبرُ المبتدأ محذوفٌ على تأويلِ الكسرِ فقد أخطأَ، وقال: لأنَّ "أنِّي أحمدُ اللهَ": هو المقولُ. وإذا كانَتْ هذه الجملةُ هي المقولةُ كانَ التقديرُ: أوَّلُ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهَ. كانت خبر عن "أنِّي أحمدُ اللهَ"، "وأوَّلُ" أفعلُ التفضيلِ لا يضافُ إلاَّ إلى شيءٍ يكونُ أفعلُ التفضيلِ بعضَ ذلك الشيءِ. فيجبُ هنا أنْ يكونَ "أوَّلُ" بعضَ "أنِّي أحمدُ اللهَ" باعتبارِ الحروفِ هو الهمزةُ من "أنِّي" وباعتبارِ الكلماتِ هو لفظةُ "أنِّي" فكأنَّك قلْتَ: أوَّلُ حروف "أنِّي أحمدُ اللّهَ" وفسادُ هذا التأويلِ ظاهرٌ بل الوجهُ أنْ تقولَ: أوَّلُ ما أقولُ من جميعِ الكلماتِ أنِّي أحمدُ اللهَ، يعني: أوَّلُ / ؛لأنَّ المقولَ عامٌّ يتناولِ حمدِ اللهِ وغيرِه. فإذا تناولْتَ أشياءَ كثيرةً فقد أضفْتَ "أوَّلَ" إلى ما هو بعضٌ منه. "فأوَّلُ" مبتدأٌ. و"ما أقولُ" مضافٌ إليه. و"إنِّي أحمدُ اللهَ" جاءَ خبرَ المبتدأ إلاَّ أنَّها قولٌ من الأقوالِ التي قبلَها. وإذا كانَتْ قولاً يكونُ جملةً لا مفرداً؛ لأنَّ القولَ حكايةٌ. والحكايةُ لا تكونُ إلا جملةً. ومنه. ذُكِرَ شرحُ هذا البيتِ في الظروفِ[3] في "إذا" المفاجأةِ. قوله: تكسرُ لتُوفِّرَ على ما بعدَ

59- البيت من البحر الطويل.

- والشاهد فِيهِ: بَيانُ مَجِيءِ لَفْظَةِ "إذا" للمُفَاجَأةِ فِي الشِّعْرِ.

- والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في الكتاب: 144/3، المقتضب: 351/2، الخصائص: 171/2، تخليص الشواهد: 348، والمقاصد النحوية: 224/2، الأشموني: 276/1، الخزانة: 215/10.

(1) انظر: الإيضاح – للفارسي: 130، وكتاب سيبويه: 143/3 .

(2) انظر: الإيضاح – ابن الحاجب: 165/2-166 .

(3) انظر القسم الأول(الأسماء) من المكمل ، تحقيق ودراسة: د.علي الشروش ، شاهد: 182 ، ص377 .

إذا ما يَقْتَضِيهِ من الجُملةِ. يعني: بعدَ "إذا" المفاجأة يجوزُ أنْ تقعَ "إنَّ" المكسورةُ و"أنَّ" المفتوحةُ. فإذا كُسرَتْ لم يكنْ هناك محذوفٌ؛ لأنَّ "إذا" المفاجأة تدخلُ على المبتدأ والخبرِ. فإذا قلْتَ: خرجْتُ فإذا إنَّ زيداً قائمٌ. كسرت، فكأنَّكَ قلت :فإذا زيدٌ قائمٌ. فالموضعُ موضعُ الجملةِ. فإذا فَتَحْتَ وقلْتَ: خرجْتُ فإذا أنَّ زيداً قائمٌ. "بفتحِ الهمزةِ"، كانَ الخبرُ محذوفاً، لأنَّ "أنَّ" المفتوحةَ ومعمولَها بتقديرِ المبتدأ، والمبتدأُ هو الخبرُ مفرد، والتقديرُ: فإذا قامَ زيدٌ حاصلٌ. قولُه: وحاصلة محذوفة. فالواوُ للحالِ يعني: "أنَّ" المفتوحةَ واسمَها وخبرَها على تقديرِ المصدرِ وهو "العبودية"، وهي مبتدأٌ محذوفٌ الخبرُ "حاصلةٌ".

فصل

وتَكْسِرُها بَعْدَ "حَتَّى" التي يُبْتَدأ بعدَها الكَلامُ، فتقولُ: قَدْ قالَ القومُ ذلكَ حَتَّى إنَّ زَيداً يَقولُهُ. وإنْ كَانَتْ العَاطِفَةَ أو الجارَّةَ فتحت فَقلْتَ: قَدْ عَرفْتُ أُمورِكَ حَتَّى أَنَّك صَالِحٌ، وعَجِبْتُ من أحوالِكَ حَتَّى أَنَّكَ تُفَاخِرُني.

وتَكسِرُها. يعني: تَكسرُ "أنَّ" بعدَ "حتَّى" التي يكونُ بعدَها المبتدأُ والخبرُ؛ لأنَّ المبتدأَ والخبرَ جملةٌ. وتُفتَحُ "أنَّ" بعدَ "حتَّى" التي معناها "إلى" الواو العاطفةُ؛ لأنَّ "حتَّى" إذا كانَت بمعنى "إلى" تجرُّ، والمجرورُ مفردٌ. وكذلكَ الواوُ العاطفةُ يعني: سرْنا حتَّى أناّ دخلْنا الكوفةَ، أي: إلى دخولِنا الكوفةَ. فتُفتَحُ "أنَّ" هنا؛ لأنَّه موضعَ المفردِ. قولُه: قَدْ عَرفْتُ أُمورِكَ حَتَّى أَنَّك صَالِحٌ. أي: حتَّى صلاحِكَ، فتُفْتَحُ "أنَّ" هنا؛ لأنَّه موضعُ المفردِ.

فصل

ولِكَوْنِ المَكْسورةِ للابتداءِ، لَمْ تُجَامِعْ لامُهُ إلاَّ إيَّاها، وقولُهُ:

60- ولكنَّنِي من حُبِّهَا لَعَمِيدُ

على أنَّ الأَصلَ: ولكنْ إنَّنِي، كما أنَّ أَصْلَ قَولِهِ تعالى: "لكنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي"(1) لكنْ أنَا. ولها إذا جامَعَتْها ثَلاثَةُ مَداخِلَ:

60- البيت من البحر الطويل .
- والشاهد فيه: فاللامُ في "لعميدُ" دخلَتْ على خبرِ "إنَّ" المكسورةِ في الحقيقةِ في خبرِ لكنَّ.
- والبيت بلا نسبة رغم تداوله في كتب النحو ، ويختلف النحاة أيضاً في روايته والبيت في الخزانة: 343/4، والإنصاف: 1/ 209، والمفضل في شرح المفصل: 161، وابن عقيل: 176/1، والإيضاح في شرح المفصل: 168/2.

(1) سورة الكهف/ 38 .

تَدخُل على الاسمِ إنْ فُصِلَ بينَهُ وبينَ "إنَّ" كَقولِكَ: إنَّ في الدار لَزْيَداً، وقولهِ تعالى: " إنَّ في ذلك لَعِبْرةً"[1].

وعلى الخَبرِ، كَقولِكَ: إنَّ زَيداً لقائِمٌ، وقولِهِ تَعالى: "إنَّ اللهَ لغَفورٌ رَحيمٌ"[2].

وعلى ما يتعلَّقُ بالخَبرِ إذا تقدَّمَهُ كَقولِكَ إنَّ زَيداً لَطَعامَك آكِلٌ، وإنَّ عمراً لَفي الدَّارِ جَالِسٌ. وقولِهِ تَعالى: "لَعَمْرُكَ إنَّهم لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهون"[3]. وَقْولِ الشَّاعِرِ[4]:

61- إنَّ امرأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَّدتَهُ   على التنَّائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُور

ولو أَخَّرْتَ فَقُلْتَ: آكِلُ لطَعَامَكَ أو غَيْرُ مَكْفورٍ لَعنْدِي، لم يَجُزْ، لأَنَّ اللاَّمَ لا تَتأخَّرُ عَنْ الاسمِ والخبرِ.

ولكَوْنِ المَكسورةِ. أي: لامُ الابتداءِ إيَّاها، يعني: بها "أنَّ" المكسورة، يعني: لامُ الابتداءِ لا يدخلُ في هذه الكلماتِ البَتَّةَ في خبرِ "إنَّ" المَكسورةِ؛ لأنَّ اسمَ "إنَّ" المكسورةَ بقي على كونه مبتدأً في المعنى وخبر. فهو خبرُ المبتدأ بخلافِ سائرِ أخواتِ "إنَّ". فإنَّ وخبرهن تغيرا عمَّا كانا قبلَ دخولِ هذه العواملِ عليهما. مثالُ لامُ الابتداءِ: لزيدٌ قائمٌ، بمعنى: "أن". اللامُ للتأكيد. فإن أدخلْتَ "إنَّ" المكسورةَ كانَ القياسُ أنْ يقولَ: إنَّ زيداً قائمٌ. ولكنْ لا يجوزُ هذا؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من "إنَّ" و"اللامِ" يقتَضي أنْ يكونَ صدرَ الكلامِ. و"إنَّ" تقتضي النصبَ. و"اللامُ" تقتضي الرفعَ. وكلا الحرفينِ أعني "أنَّ واللام"؛ للتأكيد. فكرهَ اجتماعَ التأكيدِ مع تخالفِ عملِهما في كلمةٍ واحدةٍ. تفرِّقُ بينهما بأنَّ أدخلْتَ "اللامَ" على الخبرِ فقيل: إنَّ زيداً لقائمٌ. ولكنِّي. لعميدُ: المكسورُ الضعيفُ من العشقِ، يعني: فإنْ قيلَ: لِمَ دخلَتْ اللامُ على خبرِ "لكنَّ" هنا؟. فأجابَ: بأنَّ قولَه: لكنَّني أصلُه: "لكنْ إنني" فنُقلَتْ كسرةُ الهمزةُ إلى النونِ. فحُذِفَت الهمزةُ؛ لسكونِها وسكونِ التي بعدَها؛ لأنَّ النونَ التي بعدَها ساكنةٌ مدغمةٌ. فلمَّا حُذفت الهمزةُ واجتمعتْ نونان، الثانيةُ مدغمةٌ في الثالثةِ. فحذُفتْ النونُ التي بعدَ الكافِ. فبقيَتْ ولكنَّني. فاللامُ في "العميدُ" دخلَتْ على خبرِ "إنَّ" المكسورةِ في الحقيقةِ في خبرِ لكنَّ. قولُه

---

(1) سورة آل عمران/ 13 .

(2) سورة النحل/ 18 .

(3) سورة الحجر/ 72 .

(4) هو حَرْمَلة بن المنذر بن معْدي كرب بن حنظلة الطَّائي ، أبو زبيد، شاعر مخضرم مُعمَّر،كان أعوراً زوّاراً للملوك اختُلف في إسلامه ، مات نحو (62هـ).

انظر ترجمته في : الشعر والشعراء: 219، الإصابة: 162/7، الخزانة: 192/4.

61- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: يقول : لقد خصني بمودة ، وأخذ لي بحقي ، ولم يكن بيننا سبب يوجب ذلك ، ومن أنعم عليّ نعنة قابلته عليها بالشكر ، ولم أكفرها بجحدها.

- والشاهد فيه:أنَّه أدخلَ "اللامَ" على ظرف الخبر وهو "عندي". ولمْ يدخلْها على الخبرِ وهو "غيرُ مَكْفُورٍ"؛ لبُعدِه عن الاسمِ.

- والبيتُ لأبي زبيد في ديوانه: 78، وفي الإيضاح في شرح المفصل: 169/2، والمفضل في شرح المفصل: 161، والمفصل: 383، وشرح المفصل لابن يعيش: 65/8، وبلا نسبة في الإنصاف: 403.

تعالى :"ولكنِّي هو اللهُ ربِّي"(1). أصلُه: "لكنْ أنا". فحذفَتْ الهمزةُ وأُدغمَتْ النُّونُ في النونِ. والألفُ بعدَ النونِ هي المكتوبةُ بعدَ / نونِ "أنا" لفظةُ "أنا" إذا وقفَ عليه أُثبتْ ألفُه، وإذا وصلَ حذفت. فمن القرّاءِ من قرأَ "لكنَّا" بالألفِ في الوصلِ قياساً على الوقفِ، ومنهم من حَذفها في الوقفِ قياساً على الوصلِ. فإنْ قيلَ:"لكن" أيضاً لم تغيرْ المبتدأ والخبرَ في المعنى. فلِمَ لم يجُزْ اجتماعُها مع "اللامِ" كـ"إنَّ" المكسورةِ؟ قلْنا: لأنَّ هذه "اللامَ" تدخلُ على المبتدأ ويكونُ تقدير الكلام، ولكن تدخلُ على المبتدأ وتكونُ استدراكاً كالكلامِ المتقدِّم. كقولِك: ما جاءَ زيدٌ لكنْ عمروٌ جاءَ. فلمَّا كانَتْ "لكنْ" متعلقةً بما قبلَها خرجَتْ عن أنْ تكونَ صدر الكلام فأشبَهت "أنْ" المفتوحةَ. ولها. أي: اللامُ جامعَتها، أي: جامعَتِ اللامُ "إنَّ" المكسورةَ. "المداخلُ" جمعُ مدخلٍ وهو موضعُ الدخولِ، يعني: تدخلُ "اللامُ" على اسمِ "إنَّ" إذا كانَ الخبرُ طرفاً متقدِّماً على الاسمِ. وتدخلُ على الخبرِ إذا تأخَّر الخبرُ. ولم يكنْ بينَ الاسمِ والخبرِ فاصلٌ وتدخلُ على ما وقعَ بينَ الاسمِ والخبرِ إذا كانَ معمولُ الخبرِ نحو: إنَّ زيداً لطعامِك آكلٌ. و"آكلٌ" هو الخبرُ. ودخلَتْ "اللامُ" على طعامِك ولم تدخلْ على الخبرِ لبُعدِه عن الاسمِ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ تدخلَ هذه "اللامُ" على الاسمِ؛ لأنَّه هو المبتدأُ في المعنى، و"اللامُ" هذه لامُ الابتداءِ. ولكن لم تدخلْ على الاسمِ فكيلا يتوالى حرفُ التأكيدِ. فلمَّا امتنعَ دخولُها على الاسمِ دخلَتْ على ما هو أقربُ إلى الاسمِ. وقولُ الشاعر(2): والبيتُ الذي بعده:

لقد رعانِي أدنانِي وأظهرنِي   على الأعادي بنصرٍ غيرَ تعذيرِ

قائلُ هذا الشعرِ: أبو زبيدٍ الطائيّ، أخذَتْ قبيلةُ تغلبٍ إبلاً له، فأخذَها الوليدُ بن عقبةَ بن أبي معيطٍ وردَّها إليه، فمدحُ أبو زبيدٍ الوليد، يعني: أخذَ إبلي منهم وهيأ لها الرعي والمآجني ردَّها عليَّ وأدناني أي: وقرَّبني من نفسِه. وأظهرَني أي: جعلَني ظاهراً غالباً على عَدوّي. قوله: على التنائِي. أي: على البُعدِ، يعني: لم أكنْ حاضراً عندَه ومع ذلكَ أحسنَ إليَّ بردِّ إبلي هو إليَّ. قوله: غَيْرُ مَكْفُور. أي: غيرَ مجحودٍ حقُّه أي: عرفَ حقَّه. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه أدخلَ "اللامَ" على ظرف الخبر وهو "عندي". ولمْ يدخلْها على الخبرِ وهو "غيرُ مَكْفُورٍ"؛ لبُعدِه عن الاسمِ. ولو أخَّرْتَ. يعني: لا يجوزُ الفصلُ بينَ الاسمِ وبينَ ما دخلَتْ عليه اللامُ، بل يجبُ دخولُها على الاسمِ أو على الخبرِ إنْ لم يكنْ بينَ الاسمِ والخبرِ فاصلٌ أو على ما وقعَ بعدَ الاسمِ من معمولِ الخبرِ. فإنْ قلْتَ: إنَّ زيداً لطعامُك لآكلٌ. أو إنَّ زيداً آكلٌ طعامُك. لم يجزْ لبُعدِ ما دخلَت عليهِ اللامُ عن الاسمِ؛ لما ذكرْنا في هذا الفصلِ.

---

(1) سورة الكهف/ 38 .
(2) هو أبو زبيد الطائي، مرت ترجمته انظر شاهد : 61 .

فصل

وتَقولُ: عَلِمْتُ أَنَّ زيداً قَائِمٌ، فَإذَا جِئْتَ بِاللاَّمِ كَسرْتَ. وعَلَّقْتَ الفِعْلَ قالَ اللهُ تعالى: "واللهُ يعلَمُ إنَّكَ لرسولُهُ واللهُ يَشْهدُ إنَّ المنافقين لكَاذِبُونَ"(1).

ومما يُحكى من جراءةِ الحَجَّاجِ على اللهِ تَعالى أَنَّ لِسانَهُ سبقَ في مَقْطَعِ "والعَادِيَاتِ" إلى فَتْحِ "إنَّ"، فأَسْقَطَ اللاَّمَ.

وتقول: علمت. يعني: "أنَّ" بعدَ "علمْتُ" وأخواتها تُفتحُ الهمزةُ فيها؛ لأنَّها مع معمولِها مفعولٌ. والمفعولُ مفردٌ إلاَّ إذا دخلَتْ لامُ التأكيدِ على خبرِها فإنَّها تُكسرُ؛ لأنَّ لامَ التأكيدِ لا تدخلُ على خبرِ إنَّ المفتوحةِ بل تختصُّ بجرِ إنَّ المكسورةِ . قولـه: وعُلِّقْتَ الفِعْلَ. أي: جعلْتَ "عَلمْتَ" وأخواتِها معلقةً، أي: لا عاملةٌ ولا غيرُ عاملةٍ، يعني: لم تعملْ في اللفظِ لأجلِ "اللاَّمِ"؛ لأنَّها لو عملَتْ في اللفظ تفتحُ الهمزةُ من أنْ يكونَ مفعولها، وهي قليلةٌ في التقدير؛ لأنَّ "إنَّ" المكسورةَ مع معمولِها جملةٌ محلُّها النصبُ على أنَّها مفعولُ "علمْتُ". والشهادةُ ما اشتقَّ منها مثل: "علمْتُ". تقولُ: أشهدُ أنَّ زيداً قائمٌ. "بفتحِ الهمزةِ". / فإذا دخلت "اللامُ" قلْتَ: أشهدُ إنَّ زيداً لقائمٌ. "بكسرِ الهمزةِ". ومما يُحكى. المقطعُ آخرُ السورةِ، يعني: قرأَ في الصلاةِ:" أنَّ ربَّهم بهم"(2). بفتحِ الهمزةِ، فلمَّا فتحَ الهمزةَ، علمَ أنَّ "لامَ" التأكيدِ لا تدخلُ على خبرِ "أنَّ" المفتوحةِ، فحذفَ اللامُ من الخبرِ. وهذا جراءةٌ على اللهِ تعالى أي عصيانٌ؛ لأنَّ تغييرَ كلامِ اللهِ تعالى لا يجوزُ. وإنَّما يكونُ هذا جرأةٌ على اللهِ تعالى إذا لم يقصدْ بفتحِ الهمزةِ من "أنَّ" وحذفُ لامِ التأكيدِ من القراءةِ الشاذَّةِ. فإنَّه لو اختارَ بما قرأَ ما جاءَ من القراءةِ الشاذَّةِ لم تكنْ قراءتُه جرأةً على اللهِ تعالى(3). والظاهرُ أنَّه قصدَ القراءةَ الشاذَّةَ.

فصل

ولأنَّ مَحلَّ المَكْسورَةِ وما عَمِلتْ فيه الرفعُ جازَ في قَولِك: إنَّ زَيداً ظَرِيفٌ وعَمراً، وإنَّ بِشْراً راكبٌ لا سَعيداً، أو: بل سعيداً، أَنْ ترفعَ المعطوفَ حَمْلاً على المَحلِّ. قالَ اللهُ تعالى: "إنَّ اللهَ بَرِيءٌ من المشركين ورسولُهُ"(4) وقالَ جَريرُ(5):

---

(1) سورة المنافقون/ 1.

(2) سورة العاديات/ 11 .

(3) يوافق الشارح رأي ابن الحاجب بأنّ قراءة الحجاج كانت من القراءة الشاذة ولم يثبت أنها جرآءة على الله كما يقول الزمخشري ، ويوافقهما الدكتور كمال جبري ، انظر الإيضاح في شرح المفصل : 171/2 ، وانظر أيضاً المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق: د. كمال : 893_ حاشية: 4 .

(4) سورة التوبة/ 3 .

(5) مرت الترجمة له ، انظر شاهد: 3 .

62- إنَّ الخِلافَةَ والنُّبوَّةَ فيهِمُ   والمكرُماتُ وسَادَةٌ أطْهَارُ

وفِيهِ وَجْهٌ آخرُ ضَعيفٌ، وهو عطفُهُ على ما في الخَبرِ من الضَّميرِ. ولكنَّ تُشَايِعُ "إنَّ" في ذلَكَ دونَ سَائِرِ أخَواتِها. وقَدْ أجرى الزَّجَّاجُ الصِّفَةَ مُجْرَى المَعْطوفِ، وحَمَلَ عَليه قولَهُ تَعالى: "قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بالحقِّ عَلاَّمُ الغُيوبِ"(1). وأَباهُ غيرهُ، وإنَّما يَصِحُّ الحَمْلُ على المَحلِّ بَعْدَ مُضِيِّ الجُمْلَةِ، فإنْ لَمْ تَمْضِ لَزِمَكَ أنْ تَقولَ: إنَّ زَيداً وعمراً قائمانِ بِنَصْبِ "عمرو" لا غَير.

وزَعَمَ سيبويه أنَّ ناساً من العَرَبِ يَغْلِطُونَ فيقولون: إنَّهم أجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وإنَّكَ وزَيدٌ ذَاهِبَانِ، وذَاكَ أنَّ معناهُ معنى الابتداءِ. فَيُرَى أنَّهُ قال: هُمْ، كما قال:

63-   ولا سَابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جَائِيَا

قال: وأمَّا قولَهُ تَعالى: "والصَّابِئونَ"(2)، فعلى التَّقديمِ والتَّأْخِيرِ، كأنَّهُ ابتدأَ: والصَّابؤونَ بعدَ ما مَضَى الخبرُ وأَنْشَدَوا:

64- وَإلاّ فاعلموا أنَّا وأنْتُم   بُغَاةٌ مَا بَقِيَنا في شِقَاقِ

ولأنَّ مَحلَّ المَكْسورَةِ. قوله: أن ترفعَ: جازَ إذا عطفْتَ اسماً على اسمِ "إنَّ" بعدَ خبرِها جازَ أنْ تنصبَ المعطوفَ حملاً على لفظِ اسمِ "إنَّ". وجازَ أنْ ترفعَ المعطوفَ حملاً على محلِّ "إنَّ" مع اسمِها وهو الرفعُ؛ لأنَّ "إنَّ" مع اسمِها بتقديرِ المبتدأ. وقولُه: لا سعيداً أو بلْ سعيداً. يعني: سواءٌ عطفَ بالواوِ أو بغيرِها. قال جريرُ: والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه رفعَ "المكرماتِ" عطفاً على محلِّ "أنَّ" الخلافة. وسادَةٌ: جمعُ سيِّدٍ، وأطهارٌ وصفٌ لهم يعني: هذه الأشياءُ فيهم. والساداتُ الأطهارُ من الأخلاقِ الدنيئةِ والأفعالُ القبيحةُ أيضاً فيهم. وأطهارٌ جمعُ طاهرٍ كأنَّما جمع طاهر. وفيهِ. يعني: يجوزُ أن ترفعَ المعطوفَ عطفاً على الضميرِ المستترِ في الخبرِ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ العطفَ على الضميرِ المرفوعِ المتَّصلِ لا يحسنُ إلاَّ بعدَ تأكيدِه بضميرٍ مُنفَصلٍ. مثالُه : إنَّ زيداً قائمٌ هو وعمرُ،

62- البيت من البحر الكامل .
– والشاهد فيه : أنَّه رفعَ "المكرمات" عطفاً على محلِّ "أنَّ" الخلافة.
- والبيت لجرير في المفصل: 384 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 8/ 66، والمقاصد النحوية: 2/ 263، وكتاب سيبويه: 145/2.
(1) سورة سبأ/ 48 .
63- البيت من البحر الطويل.
- والبيت لزهير بن أبي سلمى ، وقد مر تخريج البيت والترجمة لقائله في القسم الثاني (الأفعال)، انظر شاهد: 16
- والشاهد فيه: كما ذكره الشارح.
(2) سورة المائدة/ 69 ، وذكر الشارح الآية بتمامها.
64- البيت من البحر الوافر.
- المعنى: يقول : إذا أنتم جززتم نواصي هؤلاء القوم، فأطلقوا أسراهم وإلا فستبقى العداوة بيننا طول الحياة.
- والشاهد فيه: أنَّه ذكرَ:"وأنتم"، ولم يذكرْ: "وإياكم"، وهذا يدلُّ على أنَّ التقديرَ: وإلَّا فاعملُوا أنَّا بغاةٌ وأنتم أيضاً بغاةٌ ما بقينا في شقاقٍ. ولم يكنْ تقديرُه هكذا.
- والبيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه: 165، والإنصاف: 190/1، وخزانة الأدب:293/10، والمقاصد النحوية: 271/2، وبلا نسبة في أسرار العربية: 154، والشارح يذكر قصة البيت ويذكر البيت الذي بعده.

وحَسُنَ العطفُ.لكنَّ. المشايعةُ: المصاحبةُ في ذلكَ، أي: في رفعِ المعطوفِ يعني: إنَّما يجوزُ رفعُ المعطوفِ في "إنَّ" المكسورةِ، ولكنَّ المشددة حملاً على محلِّها مع اسمِها؛ لأنَّ اسمَها بتقديرِ مبتدأ. وإنَّما في المعطوفِ على اسمِ "أنَّ" المفتوحةِ و"كأنَّ" و"ليتَ" و"لعلَّ" يجوزُ النصبُ حملاً على لفظِ أسمائِهن. ولا يجوزُ الرفعُ حملاً على محلِّ أسمائِهن؛ لأنَّهنَّ غيرْنَ أسماءَهنْ عن معنى الابتداءِ. فإنْ عطفْتَ على الضميرِ المستترِ في خبرِهن جازَ رفعُ المعطوفِ على ضعفٍ من لم يؤكدْه وبغيرِ ضعف أن. وقد أجرى. يعني: كما جازَ حملُ المعطوفِ على حملِ "إنَّ" مع اسمِها. فكذلك جوَّزَ الزجَّاجُ(1) رفعَ الصفةِ حملاً على محلِّ اسمِ "أنَّ" تقولُ: إنَّ زيداً يضربُ عمراً القائم، صفة لمحل. ومنعَ سيبويهُ(2) وأتباعُه هذا الحكمِ وقالوا: لا يجوزُ وقوعُ الفعلِ بينَ الموصوفِ والصفةِ كالخبرِ. وقال الزجَّاجُ(3) في هذهِ الآيةِ: "علاَّمُ الغيوبِ" رفع بأنَّه صفةٌ لمحلِّ "ربّي". وقال غيرُه: بل هو مرفوعٌ. أمَّا الآيةُ: خبر بعد خبر أو لأنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو علاَّمُ الغُيوبِ،أو لأنَّه بدَّلَ الضميرَ المستترَ في تقدير، أو لأنَّه فاعلُ "يقذفُ". وإنَّما يَصِحُّ. أرادَ بمُضيِّ الجُملةِ: مُضِيّ اسمِ "إنَّ" وخبرِها. فإنْ كانَ المعطوفُ واقعاً بينَ الاسمِ والخبرِ لا يجوزُ إلاَّ نصب المعطوف إنْ كانَ الخبرُ مُثنى. بقولِه: إنَّ زيداً وعمراً قائمانِ. لا يجوزُ الرفعُ هنا كما يأتي بحثُه. وزعمَ سيبويهُ. اعلمْ أنَّ مذهبَ البصريين(4) أنَّه لا يجوزُ العطفُ على حملِ اسمِ "إنَّ" قبلَ مُضِيِّ الخبرِ ولا التأكيد. قال سيبويهُ(5): قد جاءَ عن بعضِ العربِ العطفُ على حملِ اسمِ "إنَّ" قبلَ مُضيِّ الخبرِ وكذا التأكيد، وهو غلطٌ لما يلزمُ من كونِ الشيءِ الواحدِ معمولاً أنَّ بيانَه قولُهم : إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ. فأجمعونَ بالنظرِ إلى أنْ يكونَ تأكيداً لاسمِ "إنَّ" وبالنظرِ إلى أنَّه بالواو يكونُ تأكيداً لمحلِّ لفظةِ "إنَّهم" ومحلُّها / الرفعُ بالابتداءِ. فقد عملَ على هذا التقديرِ في "أجمعونَ" شيئانِ. أحدهما: إنَّ. والثاني: الابتداءُ. فقدَّمَ جوازَه؛ لأجلِ هذا فلو قلْتَ: إنَّهم أجمعينَ ذاهبونَ. بالياءِ في "أجمعينَ" جازَ؛ لأنَّ الياءَ تدلُّ على أنَّ "أجمعينَ" تأكيدٌ لاسمِ إنَّ فقط، فلو قلْت: إنَّهم ذاهبونَ أجمعونَ أو أجمعينَ جازَ؛ لأنَّك لو قلْت: أجمعونَ تكونُ تأكيد لاسمِ "إنَّ"، ولو قلْتَ: أجمعونَ تكونُ تأكيداً للضميرِ في "ذاهبونَ"، وهو خبرُ "إنَّ". والعاملُ فيهِ في كلا التقديرين "إنَّ" لا شيءَ آخرَ. قولُه: وإنَّك وزيدٌ ذاهبان. فذاهبانِ: خبرٌ "للكاف". و"زيدٌ" هو مرفوعٌ بالعطفِ على محلِّ الكافِ وهو الرفعُ بالابتداءِ، فلزمَ أنْ يعملَ في ذاهبانِ شيئان أحدُهما: إنَّ. والثاني: الابتداءُ. فقد اشتُقَّتْ هذه المسألةُ لما يلزمُ من عملِ عاملين

---

(1) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 4/257-258.
- الزجاج: هو إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، وكنيته أبو إسحاق، والزجاج لقبه، لقب به؛ لأنه كان يكسر الزجاج، كان من أهل العلم بالأدب والدين ، كان في علم النحو حجة أخذ عنه ثعلب والمبرد، مات سنة 311 هـ.
انظر ترجمته في إنباه الرواة: 1/159، مراتب النحويين: 135، معجم الأدباء: 1/130 ، بغية الوعاة: 1/411.
(2) انظر كتاب سيبويه: 2/147.
(3) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/173، والمفضل في شرح المفصل: 170.
(4) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/174.
(5) انظر كتاب سيبويه: 2/155.

في شيءٍ واحدٍ من إعرابٍ واحدٍ. فإنْ كانَ وجهُ الإعرابِ مختلفاً، جازَ كقولك: مررْتُ بزيد. فزيد: معمول "الباء" ومعمول "مررت". وهذا جائزٌ؛ لأنَّه بالنسبةِ إلى "الباءِ" لفظهُ مجرورٌ. بالنسبةِ إلى "مررْتُ" محلُّه نصبٌ. واعلمْ أنَّ الممتنعَ في هذه المسألةِ أي: في العطفِ قبلَ مضيِّ الخبرِ أنْ يكونَ الخبرُ مثنى. أمَّا إذا لم يكنْ الخبرُ مثنى جازَ نحو: إنَّ زيداً وعمرو ذاهبٌ. فذاهبٌ لم يعملْ فيهِ عاملان؛ لأنَّه ليسَ خبراً من زيدٍ وعمروٍ كليهما. بل إمَّا أن تجعلَ خبراً لعمروٍ، وخبرُ زيدٍ محذوفٌ. وإنَّما أنْ تجعلَ خبراً لزيدٍ. وخبرُ عمروٍ محذوفٌ. وقد يجوزُ على خبرِ "زيد"، فلا بأسَ بهذا، والتقديرُ: إنَّ زيداً ذاهبٌ وعمروٌ ذاهبٌ، ثم اعلمْ أنَّ مذهبَ الكوفيينَ[1] جوازُ العطفِ على حملِ الاسمِ إن قيلَ مضيُّ الخبرِ مع تثنيةِ الخبرِ، ثم اختلفَ الكوفيونَ، فقالَ الكسائي[2] : سواءٌ كان اسمُ "إنَّ" مظهر أو مضمر. وقال الفراءُ[3]: لا يجوزُ إلاَّ إذا كانَ اسمُ "إنَّ" مضمراً كيلا يظهرَ أنَّ في اسمِها حتَّى لا يظهرَ عملُ عاملينِ. وهذا بعيدٌ؛ لأنَّه لو لم يظهرْ في اسمِها لظهرَ في خبرِها. وحينئذٍ يكونُ خبرُها معمولاً لها. ومعمولُ الابتداءِ. قوله: وذلك أنَّ معناه معنى الابتداءِ. معنى الابتداءِ يعني: إنَّما جوَّزَ بعضُ العربِ العطفَ والتأكيدَ على محلِّ الاسمِ؛ لأنَّ محلَّهُ مرفوعٌ بالابتداءِ. فلهذا جوَّزُوا العطفَ والتأكيدَ. ولكنَّها غلطٌ؛ لما ذكرْنا. قوله: فيرَى إنَّه قال: هم. يعني: هذا القائلُ أنَّ تقديرَه: هم أجمعونَ ذاهبونَ في مسألةِ التأكيدِ. وأنتَ وزيدٌ ذاهبان، فجعلَهُ مبتدأً وخبراً. قوله: كما قال: ولا سابقٍ شيئاً. هذا بعضٌ من بيتٍ أوَّلُه:

بدا لي أنِّي لسْتُ مدركَ ما مضي   ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا

يعني: ظهرَ لي وعلمْتُ أنِّي لسْتُ أدرك شيئاً فاتَ عنِّي، ولا أسبق، ولا أقدر أنْ أفرَّ عن شيءٍ قُدِّرَ لي أنْ يجيئَني. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّ الشاعرَ جرَّ "سابقٍ" عطفاً على محلِّ "مدركَ". فإنَّ "مدركَ" منصوبٌ لفظُه. ولكنْ قدَّرَ الشاعرُ وجودَ "الباءِ" في "مُدرِكَ"؛ لأنَّ "الباءَ" كثيراً ما تدخلُ في خبرِ "ليسَ". وحينئذٍ يكونُ "مدركَ" مجروراً في التقدير. فعطفَ سابقٍ عليهِ. شبَّه سيبويه "ظنَّ" من جوَّزَ العطفَ في المسألةِ المتقدِّمةِ بظنِّ هذا الشاعرِ في توهُّمِ شيءٍ، وظنُّهُما مختلفٌ؛ لأنَّ الشاعرَ قدَّرَ ما لم يكنْ، فأثبتَ معدوماً. والذي جوَّزَ العطفَ حذفَ ثابتاً وهو لفظةُ"أنَّ"، فقدَّرَه معدوماً وجعلَ اسمَه مبتدأ. فتقديرُهما مختلفٌ، ولكنَّهما متفقانِ في تقديرِ شيءٍ على خلافِ الظاهرِ. قال[4]:وأما قوله تعالى:. أرادَ والصابئونَ في قولِه تعالى: "إنَّ الذين آمنُوا والذين هادوا والصابئونَ والنصارى من آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وعملَ / صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنونَ" . "من"

([1]) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 174/2، الإنصاف: 185-195، وشرح التسهيل لابن مالك: 50/2-51، وشرح الكافية للرضي: 354/2.
([2]) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 174/2، حاشية(7)
([3]) وانظر: شرح التصريح للأزهري:228/1.
([4]) قال: يريد به سيبويه.

موصولةٌ. و"آمن بالله واليوم الآخر" صلتُها. والموصولُ وصلتُه: مبتدأٌ، "وفلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون": خبرُه. والجملةُ خبرُ "إنَّ". "والذينَ هادوا": معطوفٌ على "الذين آمنُوا". قولُ سيبويه: والصابئونَ. فعلى التقديم والتأخير يعني التقدير: ("أن الذين آمنُوا والذين هادُوا والنصارى من آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وعملَ صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى")(1). : معطوفان على محلِّ "إنَّ الذين آمنوا" بعدَ مُضيِّ خبره- كما ذكرَ- ويجوزُ أنْ يكونَ خبرُ "إنَّ" محذوفاً. قيلَ: والصابئونَ، وهو أيضاً "من آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وعملَ صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنونَ". وأنشدَ. والبيتُ الذي قبلَه:

إذا جزّرْتَ نواصي آلَ بدرٍ   فأدُّوها وأسرى في الوثاقِ

أخذَ "بنو طيءٍ" جماعةً من "آلِ بدر" وهم قومُ "فَزارَةَ". وجَزُّوا نواصيَهم، وحبسُوهم. فقالَ "بشرُ بن أَبي خازم" هذا الشعرَ، يعني: إنْ أديتُم غرامةَ جزِّ نواصيهم وخَليتموهم عن القيدِ، وإلا بقي البغيُ والظلمُ والعداوةُ بيننا وبينَكم. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه ذكرَ:"وأنتم"، ولم يذكرْ: "وإياكم"، وهذا يدلُّ على أنَّ التقديرَ: وإلَّا فاعملُوا أنَّا بغاةٌ وأنتم أيضاً بغاةٌ ما بقينا في شقاقٍ. ولم يكنْ تقديرُه هكذا. يقالُ فاعلمُوا أنَّا وإياكُم بغاةٌ؛ لأنَّ اسمَ "إنَّ" منصوبٌ متَّصلٌ، ولفظةُ "أنتم" مرفوعٌ منفصلٌ. وعطفُ المرفوعِ المنفصلِ على المنصوبِ المتَّصلِ غيرُ جائزٍ، يعني: كما أنَّ لفظةَ "أنتم" متأخرٌ عن الخبرِ في التقديرِ فكذلك في الآيةِ. والصابئونَ متأخرٌ عن خبرِ "إنَّ".

فصل

ولا يَجوزُ إدخالُ "إنَّ" على "أنَّ" فيُقالُ: إنَّ أنَّ زيداً في الدَّارِ، إلاَّ إذا فُصِلَ بينهما، كَقَوْلِك: إنَّ عِنْدَنا أنَّ زيداً في الدَّارِ.

ولا يَجوزُ. يعني: لا تدخلُ "إنَّ" المكسورةُ على "إنَّ" المفتوحةِ؛ لأنَّ "إنَّ" المكسورةَ لا تدخلُ إلاَّ على المبتدأ والخبرِ لفظاً وتقديراً، أو "أنَّ" المفتوحةُ مع اسمِها وخبرِها بتقديرِ مفردٍ. فلو دخلَتْ "إنَّ" المكسورةُ على "أنَّ" المفتوحةِ يلزمُ أنْ تكونَ المكسورةُ داخلةً على مفردٍ، فإذا فُصِلَ بينَ "إنَّ" و"أنَّ"، نحو: قولك: إنَّ عندنا أنَّ زيداً في الدارِ جازَ؛ لأنَّ المفتوحةَ مع اسمِها وخبرِها وهو مبتدأٌ، و"عندنا" خبرٌ. وحينئذٍ دخلَتْ "إنَّ" المكسورةَ على المبتدأ والخبرِ. وقال في الحواشي(2). علَّةُ عدمِ جوازِ دخولِ "إنَّ" على "أنَّ" كراهةُ اجتماعِ الحرفينِ المتماثلينِ في التأكيدِ والعملِ. واعلمْ أنَّه لا تدخلُ "أنَّ" المفتوحةُ على "إنَّ" المكسورةِ أيضاً؛ لاجتماعِ حرفينِ متماثلينِ في التأكيدِ والعملِ. ولأنَّ "أنَّ" المفتوحةَ لا تكونُ في أوَّلِ الكلامِ. فإنْ قيلَ: قد يُرى دخولُ كلِّ واحدةٍ من هذين الحرفينِ على الآخرِ كقولِ القائلِ: أنَّ زيداً قائمٌ. بفتحِ الهمزةِ ابتداءِ الكلامِ؛ لأنَّ "إنَّ" ومعمولَها مفردٌ. والمفردُ لا

---

(1) مكرر في: م .
(2) انظر كتاب سيبويه:124/3 حاشية(3) ، والمقتضب:343/2.

يفيدُ. فقولك: لأنَّ إنَّ دخولَ حرفينِ متماثلين. قلْنا: إنَّما لا يجوزُ اجتماعُ حرفين متماثلين في التأكيدِ والعملِ. وأمَّا "إنَّ" الثانيةُ هنا بمنزلةِ اسمٍ، وليسَ معناها التأْكيدُ، وليسَ لها عملٌ. فقولك: لأنَّ إن مفرد تقديره لأنَّ هذا اللفظَ مفردٌ. وكذلك ما أشبهَ هذا المثالَ.

فصل

وتُخَفَّفانِ، فيبطُلُ عَملُهما، ومن العَرَبِ مَنْ يُعْمِلُهما، والمكسورةُ أكثرُ إعمالاً، ويَقَعُ بعدهما الاسمُ والفعلُ، والفعل الواقعُ بَعْدَ المكسورةِ يجبُ أَنْ يكونَ من الأَفْعالِ الدَّاخِلةِ على المُبتدإ والخَبرِ.

وجَوَّزَ الكوفيُّونَ غيرَهُ، وتَلزمُ المكسورةَ اللاَّمُ في خَبَرِها, والمفتوحةُ، يُعوَّضُ عما ذهبَ مِنْها أَحدُ الأَحرفِ الأَرْبَعةِ: حَرفِ النَّفْيِ، وقَدْ، وسَوْفَ، والسِّينِ. تَقولُ: إنْ زيدٌ لَمنطلِقٌ. وقالَ اللهُ تَعالى: "وإنْ كلٌّ لَمَّا جَميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون"(1) وقُرِئَ: "وإنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّينَّهم"(2) على الإعْمَالِ. وأَنْشَدوا:

65- فلو أنْكِ في يَومِ الرَّخاءِ سأَلْتِنِي   فِراقَكِ لَمْ أَبْخل وأنْتِ صَدِيقُ

وقالَ اللهُ تَعالى: "وإنْ كُنْتَ من قَبْلِهِ لَمن الغَافِلِينَ"(3). وقال تعالى: "وإنْ نَظُنَّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ"(4). وقالَ تعالى: "وإنْ وَجَدْنا أكثرَهُمْ لَفَاسِقِينَ"(5). وأَنْشَدَ الكوفيُّونَ:

---

(1) سورة يس / 32.
(2) سورة هود / 111 .
65- البيت من البحر الطويل .
- المعنى: لو طلبت مني فراقك قبل احكام عقدة النكاح لفعلت. وقيل: يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل.
- والشاهد فيه : أنَّه أعملَ "أنْ" المخفَّفةَ.
- والبيت مجهول القائل , وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 71/8، والمقاصد النحوية : 2/ 311، والإيضاح في شرح المفصل: 180/2، والمفصل:386، والمفضل في شرح المفصل: 175.واللسان: (صدق).
- والشاهد فيه : أنَّه أعملَ "أنْ" المخفَّفةَ.
(3) سورة يوسف / 3 .
(4) سورة الشعراء / 186 .
(5) سورة الأعراف / 102 .

66- البيت من البحر الكامل.
- المعنى: تقول أسم بالله أنك قتلت مسلماً كاملاً في إسلامه، حلت عليك لقتلك إياه عقوبة الجاني الذي تعمد ارتكاب جنايته.
- والشاهد فيه : أنَّه دخلَتْ "إنْ" المكسورةُ المخفَّفةُ على "قتلْتَ"، وهو فعلٌ لم يكنْ من الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ

66- باللهِ رَبِّكَ إنْ قَتلْتَ لَمُسْلِمَـاً   وَجَبت عليكَ عُقوبَةُ المُتَعَمِّدِ

ورَوَوْا: إنْ تَزينُكَ لنفسُكَ وإنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ. وتقولَ في المفتوحَةِ: علمْتُ أَنْ زَيْدٌ مُنْطِلِقٌ، والتَّقديرُ أَنَّهُ زَيدٌ مُنْطَلِقٌ. وقالَ اللهُ تَعالى: "وآخِرُ دعواهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِ العَالَمِين"(1). وقالَ :

67- في فِتْيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وعَلِمتُ أَنْ لا يخرجُ زيدٌ، وأَنْ قَدْ خرجَ، وأَنْ سَوْفَ يَخْرُج وأَنْ سيخرُجُ. قال اللهُ تعالى: "أيَحسِبُ أَنْ لَمْ يَرهُ أَحَدٌ"(2) وقَالَ تَعالى: "عَلِمَ أَنْ سَيكونُ مِنْكُمْ مَرْضَى"(3).

وتُخفَّفانِ. يعني يرفع تشديد "إنَّ" المكسورة، و"أنَّ" المفتوحة. وتجعلُ نونَهما ساكنةً فحينئذٍ يبطلُ عملَهما. ومن العربِ: يعني بعضُ العربِ يعملِهما مع تَخفيفِهما(4). وهذا شاذٌّ في المفتوحةِ. قوله: والمكسورةُ أكثرُ إعمالاً. يعني: القائلونَ بإعمالِ / المكسورةِ المخفَّفةِ أكثرُ من القائلينَ من الإعمالِ بالمفتوحةِ المخفَّفةِ؛ لأنَّ المكسورةَ مستقلةٌ بنفسها. مثالُه: علمْتُ أنْ زيداً قائمٌ، بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ من "أنَّ" ونصبِ زيدٍ، والفصيحُ: علمْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ بغيرإعمالٍ. والتقديرُ: أنه زيدٌ قائمٌ. فاسمُ "أنْ" ضميرُ الشأنِ، وهو محذوفٌ عندَ التَّخفيفِ. وزيدٌ قائمٌ: مبتدأٌ وخبرٌ. والمبتدأُ والخبرُ خبرُ "إنَّ". ويقولُ في المكسورةِ المخفَّفةِ: إنْ زيداً قائمٌ، بنصبِ "زيداً". ويَقعُ. يعني: هذانِ الحرفانِ قبلَ التخفيفِ لا يدخلان إلّا على الاسمِ وبعدَ التخفيفِ يدخلانِ على الاسمِ والفعلِ. والفعلُ. يعني: لا تدخلُ المكسورةُ المخفَّفةُ إذا دخلَتْ على الفعلِ إلاَّ على "كانَ وظننْتُ" وأخواتِهما؛ لأنَّ الأصلَ أنْ تدخلَ"إنْ" على المبتدأ والخبرِ. فإذا دخلَتْ على الفعلِ يجبُ أنْ يكونَ ذلك الفعلُ داخلاً على المبتدأ والخبرِ لتكونَ "إنْ" المكسورةُ داخلةً في التقديرِ على المبتدأ والخبرِ، كما كانَتْ داخلةً قبلَ التخفيفِ

- والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، قرشية من بني عديّ لرهط عمر بن الخطاب ، وهي ابنة عمه ، صحابية مهاجرة كانت معروفة بحسنها وجمالها.انظر أخبارها في ابن سعد / الطبقات الكبرى: 332/2، والإصابة: 356/4.

- والبيت لها في المقاصد النحوية : 278/2، والخزانة:348/4 ، وشرح التصريح: 1/ 231، وبلا نسبة في المفصل: 386، والإيضاح في شرح المفصل: 183/2، والمفضل في شرح المفصل: 176. وهو بروايتين أُخريين هما:

رواية(1)- شلّت يمينك إن قتلت لمسلما.

رواية(2)- هبلتك أمك إن قتلت لمسلما.

(1) سورة يونس : 10 .

67- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: ذهبت إلى الحانوت غدوة في فتية ، كأنهم في المضاء سيوف الهند البواتر وكلهم قد علموا أن الناس كلهم صائرون إلى الموت ، إذ لا يخلد في الدنيا أحد ، فهم لذلك لا يتأخرون عن إجابة داعٍ إلى لذة وطرب.

- والشاهد فيه : قوله: "أنْ هالِكٌ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ، الذي إنَّه هالكٌ.

- والبيت للأعشى (ميمون بن قيس) ، وهو له في ديوانه: 59، وفي المقاصد النحوية : 287/2، والخزانة : 547/3، والإنصاف: 199، وكتاب سيبويه: 137/2.

(2) سورة البلد/ 7 .

(3) سورة المزمل / 2 .

(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل: 183/2.

على المبتدأ والخبرِ. وجوّزَ الكوفيونَ[1]. دخولُهما في جميعِ الأفعالِ. ولم يأتِ دخولُهما في القرآنِ والأحاديثِ وكلامِ الفصحاءِ إلّا على "كانَ وظننْتُ" وأخواتِهما. وتَلزمُ. يعني: يَلزمُ أنْ تكونَ لامُ التأكيدِ في خبرِ "إنْ" المكسورةِ المخفَّفةِ؛ ليكونَ فارقاً بينَ "إنْ" المكسورةِ المخفَّفةِ التي بمعنى النفي. نحو قوله تعالى: وإنْ هم إلّا يظنُّونَ[2]. أي: وما هم، وبينَ المخفَّفةِ التي بمعنى "إنَّ" المشدَّدةِ. قوله: والمفتوحةُ، يُعوَّضُ عما ذهبَ مِنْها أَحدُ الأَحرفِ الأَرْبَعةِ. يعني: أَنْ المفتوحة لمَّا أُسكِنت نونُها ذهبَتْ منها نونٌ؛ لأنَّ المشدَّدةَ بمنزلةِ نونينِ. فعوضَتْ مما ذهبَ منها وهو النونُ الثانيةُ. هذه الحروفُ الأربعةُ وإنَّما تعوّضُ إذا دخلَتْ على الفعلِ؛ لأنَّها إذا دخلَتْ على الفعلِ لحقَها التغييران، أحدُهما: التخفيفُ. والثاني: دخولُها على الفعلِ، وإذا دخلَتْ على الاسمِ لا تعوَّض؛ لأنَّها إذا دخلَتْ على الاسمِ لحقَها تغييرٌ واحدٌ وهو التخفيفُ؛ لأنَّها كانت داخلةً على الاسمِ قبلَ التخفيفِ. ويأتي مثالُ الجمعِ. قوله: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ. أدخلَ لامُ التأكيدِ على خبرِ "إنْ" المكسورةِ المخفَّفةِ- لما ذكرْنا هذا عندَ الإلغاءِ- فإنَّما من أعملَ "إنْ" مُخيَّراً بينَ إدخالِ لامِ الابتداءِ وتركِها. والإدخالُ أولى. تقولُ: إنْ زيداً منطلقٌ. بنصبِ زيدٍ أو تركِ اللّامِ. وإنْ زيداً لمنطلقٌ. بنصبِ زيدٍ وإدخالِ اللّامِ. قوله تعالى: "وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدينا محضرون" على إلغاءِ "إنْ". وقوله تعالى: "وإن كلّاً لمَّا ليوفيهم". قرئ: برفعِ "كلٌّ" على إلغاءِ "إنْ" وبنصب كلّاً على إعمالِها. وأنشدُوا[3]: ورويَ بكسرِ الكافِ والتاء في هذا البيتِ على أنَّه يخاطبُ امرأةً يصفُ نفسَه بالجودِ والكرمِ، يعني: فراقُكِ عليَّ أشدُّ من كلِّ شديدٍ، ووصلُكِ أحبُّ إليَّ من كلِّ محبوبٍ، ومع ذلك لا أبخلُ بما سألتِني حتى لو سألتَِني فراقَكِ لأعطيتُكِ. ذكرَ هذا للمبالغةِ في إرضائِه إياها. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه أعملَ "أنْ" المخفَّفةَ. ودليلُ إعمالِها أنَّه ذكرَ بعدَها الضميرُ المتَّصلُ وهو "الكافُ" ولو لم يعملْها ذكر بعدَها مظهراً مرفوعاً أو ضميراً مُنفصلاً مرفوعاً. وقال الله تعالى: هذا مثالُ "إنْ" المكسورةِ المخفَّفةِ / الداخلةِ على الفعلِ، وفعلُها إنَّما يدخلُ على المبتدأ والخبرِ، واللّامُ داخلةُ على الخبرِ؛ لأنَّ التاءَ اسمُ "كانَ"، و"لمِنْ الغافلينَ" خبرُها. وقال تعالى: هذا أيضاً مثالُ المكسورةِ المُخفَّفةِ؛ لأنَّها دخلَتْ على الظنِّ، واللامُ دخلَتْ على المفعولِ الثاني "لظنَّ". والمفعولُ الثاني بمنزلةِ الخبرِ؛ لأنَّه كانَ خبرَ المبتدأ قبلَ دخولِ العواملِ عليه. وقال تعالى: هذا مثالُ ما قبلَه؛ لأنَّ "وجدَ" من أخواتِ "ظنَّ". وأنشدَ الكوفيون[4]. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه دخلَتْ "إنْ" المكسورةُ المخفَّفةُ على "قتلْتَ"، وهو فعلٌ لم يكنْ من الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ. فلأجلِ هذا الشعرِ وأشباهِهِ يجوِّزُ أهلُ الكوفةِ دخولَ "إنْ" المخفَّفةِ على

---

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 37/2، والإيضاح في شرح المفصل: 183/2 .

(2) سورة البقرة / 78 ، والآية بتمامها:"ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانيّ وإن هم إلا يظنون". ووردت أيضاً في سورة الجاثية: 24، والآية بتمامها : " وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما أهلكنا إلا الدهر وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون ".

(3) انظر الشاهد : 65 .

(4) انظر الشاهد : 66 .

جميعِ الأفعالِ، وهذا مؤولٌ عندَ البصريينَ. وتقديرُه عندَهم: إنْكَ قتلْتَ لمسلماً. فإذا كانَ هذا التقديرُ ممكناً فتكونُ "إنْ" المخفَّفةُ داخلةً على الاسمِ. ورَوَوْا[1]. هذا في مذهبِ الكوفيينَ من المثالِ الذي دخلَتْ فيهِ "إنْ" المكسورةُ المخفَّفةُ على فعلٍ ليس بداخلٍ على المبتدأ والخبرِ. وعندَ البصريينَ تقديرُه: إنك تزينُكَ وإنك تشينُكَ لهيَهْ أي لنفسِك، يعني: إن كنت ظننْتَ نفسَكَ لا غيرَكَ. وتقولُ. "زيدٌ" مبتدأ، و"منطلقٌ" خبرُه، والجملةُ خبرُ "أنْ" المفتوحةِ المخفَّفةِ، واسمُها محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأنِ أي أنْه زيدٌ منطلقٌ. وقال تعالى: "أنْ" المفتوحةَ المخفَّفة، و"الحمدُ" مبتدأً و"لله" خبرُه، والمبتدأُ والخبرُ خبرُ "أنْ" المخفَّفةِ، واسمُها محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأنِ، أيْ: أنه الحمدُ لله. وقال. والذي قبله:

وقد غدوْتُ إلى الحانوتِ يتبعني   شاوٍ مِشَلّ شلولٍ شلشلٍ شولِ

قائلُ هذا الشعرِ: الأعشى[2]. الحانوتُ: بيتٌ يُباعُ فيهِ الخمرُ. شاوٍ: اسمُ فاعلٍ من "شوى" "يشوي". المشل المحرِّضُ والسريعُ. والشلولُ مثلُه. والشُلشُل "بضمِّ الشينينِ "والشَولِ "بفتحِها وكسرِ الواوِ" وكلاهُما: الرجلُ الخفيفُ في الخدمةِ. يعني: دخلْتُ دكانَ الخمَّارِ وتبعني غلامٌ طباخٌ مسرعٌ في الخدمةِ. فتيةٌ يعني: جماعةٌ من الشبّانِ علمُوا أنَّ جميعَ الناسِ سيهلكون. من يحفَى أي: من ليسَ له نعلٌ، يريدُ به الفقيرَ. و"المنتعلُ" الذي له نعلٌ، يريدُ به الغني, يعني: إذا لمْ يبقَ الفقيرُ والغنيُّ يصرفُ بالَنا مدةً في اللذَّاتِ. والمرادُ بالاستشهادِ: قولُه: "أنْ هالِكٌ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ، الذي إنَّه هالكٌ. وعلمْتُ. أنْ مفتوحة مخفَّفة، وليسَتْ "أنْ" هذه "أنْ" التي تنصبُ المستقبلَ؛ لأنَّ لفظةَ "تخرجُ" مرفوعةٌ. وقد ذكرَ أنَّ "أنْ" المفتوحةَ المخفَّفةَ إذا دخلَتْ على الفعلِ يلزمُ أنْ يكونَ بعدَها "حرفُ النَّفي" أو "قَدْ" أو "السينُ" أو "سوفَ". فهذا مثالُ حرفُ النفي. وقولُه: أنْ لا يخرج. تقديرُه: أنْه لا يخرجُ, وأنْ قد خرجَ. كلُّها مفتوحةٌ مخفَّفةٌ عن الثقيلةِ، أي : أنَّه قد خرجَ ، وأنَّه سوفَ يخرجُ ، وأنَّه سيخرجُ ، و"أنَّه لم يرَه أحدٌ"[3] ، و"أنَّه سيكونُ منكم مرضى"[4].

فصل

(1) انظر المفضل في شرح المفصل: 182، وانظر حاشية التحقيق(1) ، الصفحة نفسها .
(2) سبقت ترجمته انظر شاهد: 67 .
(3) سورة البلد/ 7 .
(4) سورة المزمل/ 20 .

والفِعْلُ الذي يَدخُلُ على المفتوحَةِ مَشدَّدةً أو مخفَّفةً يجبُ أَنْ يُشَاكِلَها في التَّحقِيقِ كقولِهِ تَعالى: "ويعلمونَ أَنَّ اللهَ هو الحَقَّ المُبينُ"[1]، قولهِ تَعالى: "أفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يرجعُ إليهم قولاً"[2]. فإنْ لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ نحو: أَطمَعُ، وأَرجو وأَخافُ، فليدخُلْ على "أَنْ" الناصِبَةِ للفِعْلِ، كَقْولِهِ تَعالى: "والذي أطَمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتي يومَ الدِّينِ"[3]. وكقولك: أَرجو أَنْ تُحْسِنَ إليَّ وأَخافَ أَنْ تُسِيءَ إليَّ. وما فيهِ وَجْهانِ: كظننْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ، فهو دَاخِلٌ عليهما جَميعاً تقولُ: ظَننْتُ أَنْ تَخرجَ، وأَنْ سَتخرُجُ وأَنكَ تَخرُجُ وقُرِئَ قَولُه تَعالى: " وحَسِبوا أَلاَّ تَكوَنَ فِتْنَةٌ"[4] بالرفعِ والنَّصْبِ.

والفِعْلُ الذي يَدخُلُ. الفعلُ الداخلُ على "أنَّ" المفتوحةِ المشدَّدةِ أو المفتوحةِ المُخفَّفةِ يجبُ أنْ يكونَ مُخفَّفاً, أي: لا يكونُ من أفعالِ الطمعِ والرجاءِ والشكِّ؛ لأنَّ "أنَّ" للتحقيقِ, يعني: تدلُّ على أنَّ اسمَها وخبرَها وأفعال. فلو كانَ الفعلُ الذي يدخلُ عليها لم يكنْ محقَّقاً, يحصلُ تضادٌ في الكلامِ. ألا ترى أنَّك إذا قلت: أطمعُ أنَّ زيداً قائمٌ. فأطمعُ يدلُّ على أنَّ / قيامَ زيدٍ غيرُ واقعٍ على التحقيقِ. ولفظةُ "أنَّ" تدلُّ على أنَّ قيامَ زيدٍ واقعٌ على التحقيقِ. فبينَ مدلولِ "أطمعُ" وبينَ مدلولِ "أنَّ" مضادة. فلأجلِ الأحرارعن المضادة شرط أن يكونَ الفعلُ الذي قبلَه مُحققاً. فإنْ لم يكنْ. يعني: فإنْ لم يكنْ الفعلُ مُحقَّقاً تدخلُ على "أنْ" الناصبةِ للفعلِ المستقبلِ. ولا تدخلُ على "أنَّ" المشدَّدةِ ولا على المخفَّفةِ عن المشدَّدةِ. وما فيه وجهان. أي: كلُّ فعلٍ استُعملَ بمعنى الشكِّ وبمعنى اليقينِ جازَ أنْ يدخلَ على "أنْ" الناصبةِ للمستقبلِ. وجازَ أنْ يدخلَ على "أنَّ" الثقيلةِ والمخفَّفةِ عن الثقيلةِ. والمرادُ بالثقيلةِ المشدَّدةِ. وقوله: ظننْتُ أنْ تخرجَ. فهذا مثالُ دخولِها على الناصبةِ للمستقبلِ؛ لأنَّهُ أرادَ بظننْتَ: شككْتَ. وقوله: وأنّك تخرجُ. أي: ظننْتُ أنَّك تخرجُ. فهذا مثالُ دخولِها على "أنَّ" المشدَّدةِ؛ لأنَّ معنى ظننْتُ هنا: علمْتُ. وكذلك: ظننْتُ أنْ ستخرجَ. معناه: علمْتُ وأيقنْتُ أنَّه سيخرجُ. قوله تعالى: "وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ " . قرئَ في القراءةِ المعروفةِ: برفعِ النونِ ونصبِها. فمن رفعَها, جعلَ "حسبَ" بمعنى: "أيقنَ" أي: أيقنُوا أنَّه لا تكونُ فتنةٌ. ومن نصبَها معناه عنده: وشكّوا ألاَّ تكونَ فِتنة. و"أنْ" الناصبةُ وما بعدَها بتقديرِ المصدرِ. أي: في كونِ الفتنةِ و"ألاَّ" أصلُه "أنْ لا" فأُدغِمَتْ النونُ في اللامِ، والفتنةُ هنا الشركُ. وقِيلَ: العذابُ، يعني: حسبُوا أنْ لا يكونَ شركٌ في قتلِهم الأنبياءَ وتكذيبِهم إياهُم. وحسبُوا أيضاً أنْ لا يكونَ عذابٌ في قتلِهم الأنبياءَ وتكذيبِهم إياهم. واعلم أنَّك إذا شككْتَ في "أنْ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ هل هي الناصبةُ للمستقبلِ أو المخفَّفةِ عن الثقيلةِ؟. فانظرْ فإنْ كانَ قبلَها فعلٌ مخفَّفٌ عاملٌ فيها، فاعلمْ أنَّها مخفَّفةٌ من الثقيلةِ، كقولك: علمْتُ أنْ

(1) سورة النور / 25 .
(2) سورة طه / 89 .
(3) سورة الشعراء / 82 .
(4) سورة المائدة / 71 .

سيخرجَ. وإنْ كان قبلَها فعلُ الطَّمعِ أو الرَّجاءِ أو التَّمني، فاعلمْ أنَّها الناصبةُ للمستقبلِ. نحو: أطمعُ أنْ تخرجَ. وكذلك أَرجو وأتمنّى. وإنْ كانَ قبلَها فعلٌ فيه معنى الشكِّ واليقينِ كـ"ظننْتَ" و"حسبْتَ" و"خلْتَ" جازَ أنْ تجعلها ناصبةً للمستقبلِ وتنصبُ ما بعدَها وجاز أن تجعلها ناصبة للمستقبل وتنصب ما بعدها . وجازَ أنْ تجعلها مخفَّفةً عن الثقيلةِ وترفعَ ما بعدَها. كما في الآيةِ المتقدِّمةِ. وإنْ لم يكنْ قبلَها فعلٌ عاملٌ فيها. فانظرْ فإنْ كان بعدَها جملةٌ فاعلمْ أنَّها هي الناصبةُ للمستقبلِ، كقولك: أنْ تقعدَ خيرٌ من أنْ تقومَ. أي: قعودُكَ خيرٌ من قيامِك. فهذا مبتدأٌ وخبرٌ في التقديرِ. ولا يجوزُ هنا أن تجعلَ هنا "أنْ" هي الخفيفةُ عن الثقيلةِ؛ لأنَّ الخفيفةَ عن الثقيلةِ لا تكونُ في أوَّلِ الكلامِ كـ"أنَّ" المفتوحةِ المشدَّدةِ. وإنْ كانَ قبلَها مبتدأٌ وخبرٌ جاز أنْ تجعلها الناصبةَ للمستقبلِ وأنْ تجعلها مشددةً أو مخففةً عن الثقيلةِ بشرط أنْ يكونَ بعد المخففةِ عن الثقيلةِ لفظُ :"لا" أو "قد" أو "سوفَ" أو "السين"، مثالُه: حسنٌ أنْ تقومَ، ويجوزُ أنْ تقولَ: حسنٌ أنَّك تقومُ بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ النونِ. فـ"أنَّك تقومُ" مبتدأٌ. و"حسنٌ" خبرُه. ويجوزُ: حسنٌ أنْ سيقومُ. أي أنَّه سيقومُ، فلو قلْتَ: الأفضلُ / أن تقومَ في الصلاةِ، فالأفضلُ مبتدأٌ وما بعدَه خبرٌ. وكذلك: الأفضلُ أنَّك تقومُ، وأنْ ستقومُ.

فصل

وتَخْرجُ "إنَّ" المكسورةُ إلى معنى "أَجَلْ" قالَ:

68- ويَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلا   كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقلْتُ إنَّهْ

وفي حَدِيثَ عَبْدِ اللهِ بن الزُّبَيرِ(1): "إنَّ ورَاكِبَها".

وتَخْرجُ المفتوحَةُ إلى معنى "لَعَلَّ" كقولِهم: ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَحْماً. وتُبْدِلُ قيسٌ وتميمٌ هَمْزَتَها عيناً فتقولُ: أَشْهَدُ عَنَّ مُحَمَداً رَسولُ اللهِ.

وتخرج. وقبله:

بكرَ العواذلُ في الصب   وحِ يلمْنَني وألومُهنَّه

ويَقُلْنَ شَيْبٌ... إلى آخره. فالهاءُ في "ألومهنّه" وفي "أنه"؛ لبيانِ حركةِ النونِ، وليست اسماً بل هي زائدةٌ؛ يعني قد تجيءُ "إنَّ" المكسورةُ المشدَّدةُ بمعنى "أجلْ". وهو بمعنى "نعمْ". قولـه: فقلْتُ: إنَّـه؛ أي نَعَمْ وقد كَبِرْتَ, وقيلَ: إنَّه، هي القليلةُ. والهاءُ: اسمُها. وخبرُها: محذوفٌ؛ أي "إنَّـه". كذلك. أي

68- البيت من مجزوء الكامل .
- والشاهد فيه: . قوله: فقلْتُ: إنَّه؛ أي نَعَمْ وقد كَبِرْتَ
- والبيت لعبدالله بن قيس الرقيات في ديوانه: 66 ، والخزانة : 485/4، وشرح المفصل لابن يعيش: 78/8، واللسان(أنن)، وبلا نسبة في المفصل : 389، وكتاب سيبويه:475/1، ، والشارح يذكر البيت الذي قبله.
(1) هو عبدالله بن الزبير بن العوام ، بويع بالخلافة سنة 64، وقتل سنة 73هـ، انظر فوات الوفيات:172/2، والإصابة: 89/4 .

أَنَّ الشأنَ صيروريٌّ, أثبتَ في حديثِه قصةَ هذا: أنّ أعرابياً جاءَ إلى عبدِ اللهِ بنِ الزبير(1), فسألَه فلم يعطِه, فقالَ الأعرابيَّ: لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ، فقالَ ابنُ الزبير جواباً له: إنَّ ورَاكِبَها؛ أيْ: نَعَمْ, لعنَ اللهُ ناقتَك ورَاكِبَها. وتخرجُ المفتوحةُ. يعني: تخرجُ "أَنَّ" المفتوحةُ المشددةُ بمعنى "لعلَّ". قولك: إنَّكَ تَشْتَرِي . أيْ: لعلَّكَ. وتُبْدِلُ. يعني: وتُبْدِلُ هاتانِ القبيلتان(2) همزةَ "أَنَّ" المفتوحةِ المشدَّدةِ "عيناً"؛ لأنَّ مخرجَ الهمزةِ والعينِ متقاربانِ.

فصل

لكنَّ وهِيَ للاستدراكِ، تُوَسِّطُها بَيْنَ كَلامَيْنِ مُتَغايِرَيْنِ نَفْياً وإيجاباً، فَتُستدْرِكَ به النَّفْيَ بالإيجابِ، والإيجَابَ بالنَّفْيِ، وذَلِكَ قولُكَ: ما جَاءَنِي زَيدٌ لَكِنَّ عمراً جَاءَنِي، وجَاءَنِي زَيدٌ لَكِنَّ عمراً لم يَجِيءْ.

يعني "لكنَّ" المشددةُ موضعُها بينَ الكلامينِ؛ أي بينَ الجملتينِ، ثانيهُما مخالفٌ للأَولِ. فإنْ كانَ الأولُ إثباتاً يجبُ أنْ يكونَ الثاني نفياً. وإنْ كان الأولُ نفياً يجبُ أنْ يكون الثاني إثباتاً. وما كانَ لفظهُ إثباتاً ومعناه نفيٌ، فهو في حكمِ النفي. كقولك: سافرَ زيدٌ لكنَّ عمراً أقامَ. فهاتانِ الجملتانِ مثبتتان في اللفظِ ولكنَّ أحدَهما مخالفةٌ للثانيةِ في المعنى، لا جرمَ استقامَ الكلامُ؛ لأنَّ المسافرةَ مخالفةٌ للإقامةِ. قوله: توسِّطُها بينَ كلامَيْن. فتوسِّطُها مبتدأٌ. وبينَ كلامَينَ خبرُهُ، وهذا احترازٌ عن المفردَين؛ يعني "لكنَّ" المشددةُ لا تكونُ بينَ مفردَين. قوله: فَتُستدْرِكَ به النَّفْيَ. الاستدراكُ: إصلاحُ الخَللِ ورفعُ وهمٍ يصلُ للمستمعِ. فقولكَ: جاءَ زيدٌ. ليسَ فيه نفيٌّ لمجيءِ عمرو. فلو اقتصرَ على "جاءَ زيدٌ" ربَّما يظنُّ السامعُ أنَّ عمراً قد جاءَ، ولكنْ تركَ المتكلمُ ذكرَه؛ لغرضٍ. فلمَّا قال: لكنَّ عمراً لم يجيءْ رفعَ هذا الظنَّ.

فصل

والتَّغايرُ في المَعْنى بمنزلتِهِ في اللَّفظِ، كَقولِكَ: فارقَنِي زيدٌ لَكنَّ عُمراً حَاضِرٌ، وجَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمراً غَائِبٌ، وقولُه عَزَّ وجل: "ولو أَراكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ ولتَنَازَعتُمْ في الأَمرِ ولكنَّ اللهَ سَلَّم"(3)، على معنى النَّفْيِ وتَضَمُّنِ: ما أراكَهُمْ كَثيراً.

والتغايرُ. وقد ذكرْتُ بحثَ هذا قُبيلَ هذا. والمرادُ بالاستشهادِ بالآيةِ: أنَّ قولَهُ: ولو أراكَهُمْ أماتَ. ومعناه نفيٌ؛ لأنَّ "لو" لامتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِه؛ يعني الفشلُ والتنازعُ ممتنعٌ؛ أي منفيٌّ عنكم؛ لأنَّه مع ما أراكَهُمْ كثيراً. فهذه الجملةُ منفيةٌ في المعنى، وما بعدَ "لكنَّ" إثباتٌ وهو قولُه: ولكنَّ اللهَ

---

(1) عُبيد الله بن قيس الرقيات بن شريح بن مالك القرشي، شاعر مشهور من شعراء عصر بني أميّة، ناصر آل الزبير في خلافهم مع آل مروان. وقيل إنما أضيف إلى الرقيات؛ لأنّه كان يشبب بعدة نساءٍ تسمين رقية.
انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 450، خزانة الأدب: 267/3
(2) القبيلتان : قيس وتميم .
(3) سورة الأنفال / 43 .

سلَّمَ. قوله: وتَضمُّن: ما أراكَهُمْ كَثيراً. "ما" هنا هي النافيةُ ؛ يعني قوله: ولو أراكَهُمْ. تقديرُه: ما أراكَهُمْ.

فصل

وتُخَفَّفُ فيبطلُ عَمَلُها كما يَبْطُل عَمَلُ "إنَّ" و"أَنَّ" وتَقَعُ في حُروفِ العَطْفِ على ما سَيَجِيءَ بَيانُها إنْ شاءَ اللهُ تَعالى.

وتخفف يعني: إذا خُفِّفَتْ "لكنْ" بَطُلَ عملُها. وتكونُ بعدَ التخفيفِ من حروفِ العطفِ ويأتي بحثُها في حروفِ العطفِ. وإنَّما بَطُل عملُها بعدَ التخفيفِ؛ لأنَّها إذا خُفِّفَتْ أُسكِنت نونُها. وحينئذٍ تخرجُ عن مشابهةِ الفعلِ. قوله: كما يَبْطُل عَمَلُ "إنَّ" و"أَنَّ". ففي هذهِ العبارةِ تساهلٌ؛ لأنَّ "لكنْ" إذا خُفِّفت بَطُل عملُها البتَّةَ. بخلافِ "إنَّ وأنَّ". فإنَّه قد جازَ إعمالُها بعد تخفيفِهما. كما ذكرَ الفرقُ / بينَ: "لكنْ" و"إنّ وأنّ" لكن إذا خُفِّفَتْ صارَت فعل لكن الخفيفة في اللفظ والمعنى. فأُجريَتْ مجرَاها في جعلِها من حروفِ العطفِ. بخلافِ "إنّ وأنّ" فإنَّهما ليسَ من حرفٍ يشبهُهُما بعدَ التخفيفِ في المعنى لتلحقَا بتلكَ الحروفِ.

فصل

كأنَّ هِيَ للتَّشْبيهِ، رُكِّبَتْ الكَافُ مع أنَّ كما رُكِّبَتْ مع "ذا" و"أَيٍّ" في: "كَذا" و"كَأيِّنْ". وأصْلُ قَولِك: كأنَّ زيداً لأَسدٌ إنَّ زَيداً كالأسدِ، فلما قَدَّمْتَ الكافَ فتحْتَ لها الهمزةَ لفظاً، والمعنى على الكسر، والفَصْلُ بينَه وبينَ الأصْلِ أنكَ ههنا بانٍ كلامَكَ على التشبيهِ من أولِ الأمْرِ، وثم بعد مُضِيِّ صَدْرِهِ على الإثباتِ.

كأنَّ. الكافُ فيها للتشبيهِ، وكأنْ للتشبيهِ. إنَّما تدخلُ على المُشبَّهِ بهِ لا على المُشبَّهِ. وكانَ الأصلُ: إنَّ زيداً كالأسدِ، بكسرِ الهمزةِ من "إنَّ". فقُدِّمَتْ الكافُ على زيدٍ وعلى "إنَّ". فلمَّا قَدَّمْتَ الكافَ فتحْتَ لها الهمزةَ لفظاً. لأنَّ كافَ التشبيهِ لا تدخلُ إلَّا على مفردٍ. وإنَّ المكسورةُ مع معمولِها جملةٌ، وفُتحَتْ الهمزةُ؛ لتكونَ في اللفظِ كالمفردِ. فصار كأنَّ زيداً الأسدُ. فلفظهُ يشبهُ المفردَ؛ لأجلِ الكافِ ولكن في المعنى والتقديرِ مكسورةُ الهمزةِ؛ لأنَّ "كأنَّ" واسمَها وخبرَها جملةٌ مستقلةٌ، الجملةُ المستقلةُ تكونُ في "إنَّ" المكسورةِ لا في "أنَّ" المفتوحةِ. قال ابن الحاجبِ(1): الأولى أنْ يقالَ: إنَّها كلمةٌ موضوعةٌ هكذا، وليستْ بمركَّبةٍ من "الكافِ" ومن "أنَّ"؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيبِ، ولأنَّ "أنَّ" وأخواتها غيرُ مركبةٍ، فلتكنْ هي أيضاً غيرَ مركبةٍ. ولأنَّها لو كانَتْ مركبةً من "كافِ التشبيهِ" ومن"أنَّ" يلزمُ أنْ تكونَ كلمةً مفردةً؛ لأنَّ "كافَ التشبيهِ" لا تدخلُ إلَّا على مُفردٍ. ولو كانت مفردةً

(1) انظر الإيضاح : 189/2 .

لم تكنْ مستقلةً. وهي مستقلةٌ بالاتِّفاقِ؛ يعني يتمُّ الكلامُ بها وباسمِها وخبرِها. والفصلُ بينَه.أي بينَ "كأنَّ زيداً الأسدُ" وبينَ الأصلِ أيْ وبينَ ما كانَ في الأصلِ، وهو: إنَّ زيداً كالأسدِ؛ يعني كأنَّ زيداً لأسداً. ابتداءُ الكلامِ فيه على التشبيهِ. وإنَّ زيداً كالأسدِ. ابتداءُ الكلام فيهِ على التَّحقيقِ بعدَ مضي أولِ الكلامِ على التحقيقِ؛ أي التشبيهِ، بقولك: كالأسدِ.

فصل

وتُخَفَّفُ فَيبطلُ عَملَها قالَ(1):

69- ونَحرٌ مُشْرِقُ اللّونِ كأنْ ثَدياهُ حِقّانِ

وَمِنْهُم من يُعْمِلُها، قالَ:

70- كأنْ وَرِيديْهِ رِشَاءَا خُلْبِ

وفي قَوْلِهِ:

71- كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: الرفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ على زيادةِ "أن".

وتُخَفَّفُ. يعني إذا أُسْكِنَتْ نونُ "كأَنَّ" جازَ إعمالُها وإلغاؤُها. وإلغاؤُها أكثرُ. فمَنْ ألغاها، فلأنَّها لم يكنْ آخرُها مَفْتوحاً. فخرَجَتْ عن مُشَابَهةِ الفِعلِ. ومَنْ أَعْمَلَها، فلأَنَّ معنى التشبيهِ فيها بعدَ التَّخفيفِ باقٍ. قالَ: ونَحْرٌ؛ النَحْرُ: الصَدْرُ المُشْرِقُ المُضِيءُ. حِقّانِ: تَثنيةُ حِقَّةٍ، وجمعُ الحِقَّةِ: حِقّ-

---

(1) **69-** البيت من البحر الهزج.
– والشاهد فيه:أَنَّهُ رفعَ "ثَدياهُ". وإنّما رفعَهُ؛ لأنَّهُ لم يُعمِلْ "كأَنْ"؛ لأَنَّه خَفَّفَها.
- والبيت بلا نسبة في المفصل: 390، والإيضاح في شرح المفصل: 198/2، والمنصف: 138/3، والمقاصد النحوية: 305/2، وهمع الهوامع: 143/1.
70- البيت من البحر الرجز.
- المعنى: رب خصم معتد متجاوز عن الحد في كل ما يفعله، فظ غليظ القلب قاسيه، كأن وريديه حبلان فتلا من ليف النخل لضخامة عنقه تركته ملقى على الأرض كالكلب في الذلة.
– والشاهد فيه: أَنَّهُ أَعْملَ "كأَنْ" المُخَفَّفَةَ
- والبيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: 169، والمقاصد النحوية: 299/2، وهو بلا نسب في أغلب كتب النحو من مثل المفصل:391، وشرح المفصل لابن يعيش: 83/8، والإنصاف:113.
71- البيت من البحر الطويل.
- المعنى: يقول : إنه يتمتع بحسنها يوماً، وتشغله يوماً بطلب ماله، فإن منعها آذته وكلمته بكلام يؤرّقه ويدفع النوم عن عينه.
– والشاهد فيه: مَنْ رَفَعَ "ظَبيةٌ" فعلى إلغاءِ "كأنْ" المُخَفَّفَةِ. ومَنْ نَصَبَها فعلى إعمالِها. ومَنْ جَرَّها فعلى أَنْ لَفظَةَ "أَنْ" بعدَ الكافِ زائدةٌ. والتَّقديرُ: كظَبيةٍ.
-والبيت لأرقم بن علباء اليشكري ، كما ذكر الشارح مع خلاف في كتب النحو على قائله. والبيت لأرقم في شرح أبيات سيبويه: 1/ 525،، وبلا نسبة في المفصل: 391، والمفضل في شرح المفصل: 199.

بغيرِ ياءٍ -. والأَصلُ أَنْ يقولَ الشَّاعرُ: حِقّيانِ؛ لأنَّ الياءَ الثَّانيَةَ في الواحدِ تكونُ ثابتةً في التّثنيةِ أَيضاً إلاّ في خصيتين والبيتينِ كما ذَكَرَ في المُثَنّى[1] إلاّ أنَّ الشاعرَ حَذفَ الهاءَ هنا للشِّعرِ. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنّهُ رفعَ "ثَدياهُ". وإنّما رفعَهُ؛ لأَنَّهُ لم يُعمِلْ "كأَنْ"؛ لأَنَّه خَفَّفَها. والضميرُ المُذَكَّرُ في "ثَدياهُ" يعودُ إلى النَّحرِ. ومنهم وَرِيديْهِ: تَثنيةُ الوريدِ، وهو عِرْقُ العُنْقِ. رِشَاءا: تَثنيةُ "رِشَاء" سَقَطَتْ نونُهُ بالإضافةِ. وإنْ رِشاءا- بالكسرِ ومَدَّ أَلفَهُ-: حَبْلُ البر. وخُلُب بضمِّ الخَاءِ المُعْجمَةِ واللّامِ: اللّيفِ. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنّهُ أَعْملَ "كأَنْ" المُخَفَّفةَ. وفي قولِهِ: أوّلُ هذا البيتِ:

ويوماً تُوافَيْنا بوجهٍ مُقَسَّمٍ

قائِلُ هذا الشّعرُ: أَرقَمُ بن عَلْباءَ اليَشْكُرِيّ. تُوافِينا، أَيْ: تصلُ إلينا المَقْسمُ الجَميلُ. تعطو، أَيْ: تأْخذُ النّاظِرَ. الطَريّ والغَضُّ. السَّلمُ: اسمُ شجرٍ. والتّقديرُ: تَأْخذُ هذه الظبيةُ يَدَها إلى غُصْنٍ من هذا الشَّجرِ، وتَأْكلُ أَوراقَهُ. فمَنْ رَفَعَ "ظَبيةٌ" فعلى إلغاءِ "كأَنْ" / المُخَفَّفَةِ. ومَنْ نَصَبَها فعلى إعمالِها. ومَنْ جَرَّها فعلى أَنْ لَفظَةَ "أَنْ" بعدَ الكافِ زائدةٌ. والتّقديرُ: كظَبيةٍ.

فصل

"ليت" هِيَ للتمنّي، كقولِهِ تَعالى: "ياليْتَنا نُرَدُّ"[2] ويَجوزُ عند الفَرَّاءِ أَنْ تُجْرى مُجْرى "أَتَمنَّى" فيُقالُ: لَيْتَ زَيْداً قائِماً، كما يُقَالُ: أَتمنَّى زَيداً قَائِماً، والكسائِيُّ يُجِيزُ ذلك على إضْمارِ "كَانَ" والذي غَرَّهما مِنْها قولُ الشَّاعِرِ:

72- يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعَا

وقَدْ ذَكَرْتُ ما هو عَليهِ عِنْدَ البَصريين.

وليتَ. يعني: "ليتَ" معناها التمنّي. فتدخلُ على المُمكنِ والمُستَحيلِ. فتقولُ: ليتَ زيداً قائمٌ. وليتَ الشبابُ يعودُ. وتدخلُ "يا" التي هي حرفُ النِّداءِ على "ليتَ". فيقالُ: يا ليتَ زيداً حاضرٌ. فيُحتَملُ أَنْ يكونَ تقديرُهُ: يا قومُ؛ أَعنِي الشَّيءَ الفُلانِيَّ[3]. ويُحْتَملُ أَنْ يكونَ التقديرُ: يا أَيُّها الشيءُ الفُلانيُّ أَتمناكَ فاحضرْ. فيكونُ المُنادى مَحذوفاً. ويجوزُ؛ بنصبِ زيدٍ وقائمٍ على المَفْعوليَّةِ. كما يُقالُ: بنَصبِهِما. والكِسائيُّ ينصبُ أَيضاً زيداً وقائماً كليهما، ولكن التّقديرَ عندَهُ: ليتَ زيداً كانَ قائِماً. فكانَ

---

(1) انظر المكمل: قسم الأسماء- 401-402 .

(2) سورة الأنعام/ 27، والآية بتمامها: فقالوا يا ليتنا نردُّ"

72- البيت من الرجز.

- والشاهدُ فيه: حذف خبر (ليت).

- وقد اختلف في قائله: فهو لرؤبة في ابن يعيش: 104/1، وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه: 306/20، وطبقات فحول الشعراء: 78. وبلا نسبة في الكتاب: 142/2، والإيضاح في شرح المفصل: 213/1، والخزانة: 234/10. وشرح أبيات المغني: 164/5.

وتمام البيت: أو كنتُ في وادي العقيق راتعا.

(3) انظر المفضل في شرح المفصل:201-201.

مع اسمِها المُضْمَرِ فيها ومع خَبرِها في مَحلِّ الرّفعِ بخبرِ "لَيْتَ". والذي. يعني الذي غَرَّ الفَرَّاءَ والكِسائيّ ۨ منها أيْ: من "لَيتَ" من الإثباتِ التي وَرَدَ فيها مَنْصوبانِ بعدَ "ليتَ" يعني إنَّما نَصبَ اسمَ "ليتَ" وخبرَها ؛لأنَّهما أيْ: اسمُ "ليتَ" وخبرُها منصوبانِ في قولِ الشّاعرِ: يا ليتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعا. وعنْدَ البصريينَ خبرُ "ليتَ" محذوفٌ. رَواجعاً منصوبٌ على الحالِ. والتقديرُ: يا ليتَ لنا أيام الصِّبا في حالِ كُونِها رَواجعاً. فتقدَّمَ الخبرُ على الاسمِ لكونِهِ ظرفاً وحقيقتُهُ: يا ليتَ أيامَ الصّبا كانَتْ أو حاصِلةً لَنَا في حالِ كَونِها رَواجعاً. وقد ذَكرْتُ ما هو. يعني وقد ذَكرْتُ أنَّ الخبرَ في هذا البيتِ مَحْذوفٌ. و"رَواجِعاً" حالٌ. ومَضَى ذِكْرُ هذا(1) في المرفوعاتِ في خَبَرِ "إنَّ".

فصل

وتَقولُ: لَيتَ أنَّ زَيداً خَارِجٌ، وتَسْكُتُ كما تسَكَتَّ على: ظَننتُ أنَّ زَيداً خَارِجٌ.

وتقولُ: لَيْتَ؛ يعني تدخُل "ليتَ" على "أنَّ" المَفْتوحةِ المُشَدَّدةِ. وتَقومُ مع اسمِها وخَبرِها مَقامَ اسمِ "ليتْ" وخبرِها عندَ سيبويه. وأمَّا عندَ الأَخْفَشِ(2)، فإنَّ مع اسمِها وخبرِها مَقامَ اسمِها، وخبرُها محذوفٌ؛ أيْ: ليتَ خروجَ زيدٍ حاصلٌ.

فصل

لعلّ" هي لتوقُّعِ أمرٍ مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ، وقولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: "لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ"(3) و "لعلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"(4) تَرَجٍّ للعِبَادِةِ. وكَذلِكَ قولُهُ عَزَّ وجَلَّ: "لعلَّهُ يَتَذَّكَرَ أو يَخْشَى"(5)، مَعْناه: اذْهَبَا أَنْتما على رَجَائِكُما، ذلكَ من فِرْعَونَ، وَقَدْ لَمَحَ فيها مَعْنَى التَّمنِّي مَنْ قَرأَ: "فأَطَّلِعَ"(6) بالنَّصبِ، وهي في حَرْفِ عَاصِمٍ.

يعني: "لَعلّ" معناها: تَرجِّي مَرْجُوٍّ، أو تَوقُّعُ مَخُوفٍ. مثالُ توقُّعِ المَخُوفِ: لَعلَّ السّاعَةَ قَريبٌ. هذا تحذيرٌ للعبادِ من أَنْ تَأْتيهم القِيامَةُ وهم على الكُفرِ والعِصْيانِ. ومثالُ التّرجّي: "لَعلّكم تُفْلِحونَ" و"لَعلَّهُ يَتَذكَّرُ أو يَخْشَى". هذهِ الآياتُ جوابُ دَخلَ مُقدَّراً. كَأَنَّ قائِلاً يقولُ: تَرجِّي المَرْجوِّ، وتَوقُّعِ المَخوفِ لا يُتَصوَّر في حَقِّ اللهِ تعالى؛ لأنَّ التّرَجِّيَ والتَّوقُّعَ إنّما يكونُ أنْ لا تَدْريَ عاقِبَةَ الأمرِ أنَّه خَيرٌ أو شَرٌّ. وأمّا اللهُ تعالى فلا يَخْفَى عليهِ شَيءٌ. فكيفَ ذَكَرَ لَفْظَ "لَعَلَّ"؟ فأجابَ: بأنَّهُ في مِثْلِ هذهِ

---

(1) انظر رسالة الشروش القسم الأول من تحقيق المكمل/ قسم الأسماء :112
(2) منهج الأخفش في الدراسات النحوية: 65
(3) سورة الشورى /17.
(4) سورة الأعراف/69، وآل عمران/ (130،200)، والمائدة/ (35،90،100) والأنفال/ 45، والحج / 77، والنور / 31.
(5) سورة طه / 44.
(6) سورة غافر/ 37.

الآياتِ التَّرجِّي يكونُ في العِبادِ. ويعني كُونوا على الرَّجاءِ والخَوفِ لا تَأْمَنوا عذابِي ولا تَقْنطُوا من رَحمَتِي. وقيلَ: لعلَّ لعلَّهُ وهذا مُستقيمٌ في بَعْضِ المَواضِعِ دونَ بعضٍ. فيَستقيمُ في قولِهِ: "وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" أَيْ: لتفلِحوا ولا يَستقيمُ في قولِهِ تَعالى: "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ"؛ لأنّهُ لا تعني التعليل هنا. وقيل: لَعلّ للتّحقِيقِ في حَقِّ اللهِ تعالى؛ يعني إذا ذكرَ اللهَ تعالى لعلَّ تكونَ كما قالَ. وهذا مُستقيمٌ في قولِهِ تَعالى: "لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى". فإنَّ فرعونَ لم يتذكَّرْ ولم يَخْشَ، يَتذكَّرَ أَيْ يَذكرَ نِعمَتِي عليهِ بأَنْ خلقتَهُ وأعطيتَهُ المُلكَ وغيرَ ذلكَ من النِّعمِ التي أنعمتُها عليهِ أَو يَخْشى عَذابي فلعلَّهُ يؤمنُ؛ إمَّا لأداءِ حَقِّ نِعْمَتِي أو خوفَ عَذابِي. قولُه: على رجائِكُما ذلك من فرعونَ. الإشارةُ / في ذلكَ إلى التَّذكرِ والخِشيةِ. وقَدْ لَمَحَ. حَرفُ عاصمٍ[1] أَيْ: قِراءةُ عاصمٍ؛ يعني: قراءةَ حَفْصٍ[2] عن عاصمٍ؛ علّي أبلغُ الأسبابَ؛ أسبابَ السماواتِ. " فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى" بنصبِ "فأَطَّلِعَ" على أنَّهُ جوابُ لَعلَّ. ولعلَّ للترجّي والترجّي يشبهُ التمني في المعنى، فكما أنَّ جوابَ ليتَ ينصب فكذلك جواب لعلَّ، والباقونَ يقرأُونَ بالرَّفعِ؛ لأَنَّ "لَعلّ" للتَّرجِي بعيدٌ عن التمنِّي. أَسبابُ السماواتِ بدلُ الأَسبابِ الأُولى. والأَسبابُ: جمعُ سببٍ وهو الطَّريقُ.

فصل

وقد أجازَ الأَخْفَشُ: "لَعلَّ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ" قَاسَها على "ليتَ" وقَدْ جَاءَ في الشِّعرِ:

73- لعلّك يَوْماً أَنْ تُـلِـمَّ مُـلِـمَّةٌ   عَلَيكَ من اللاّئي يَدَعْنك أَجْدعا

قِياساً على "عَسَى".

وقد أجازَ الأخفشُ. يعني: قالَ الأخفشُ[3]: يجوزُ دخولُ "لَعَلَّ" على "أَنَّ" المَفْتوحةِ المُشَدَّدةِ قِياسَاً على "لَيْتَ". وليس هذا بقيدٍ[1]؛ لأنَّ "لَعلَّ" للتَّرجِّي و"أَنَّ" للتّحقيقِ. والتَّرَجِّي والتّحقيقُ

([1]) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء ، أبوبكر (ت:127هـ) ، أحد القرّاء السبعة ، تابعي من أهل الكوفة ووفاته فيها ، كان ثقة في القراءات ، صدوقاً في الحديث ، قيل: اسم أبيه عبيد وبهدلة أمه.

- انظر الزركلي: الأعلام:248/3.

([2]) هو حفص بن سليمان المغيرة الأسدي بالولاء ، أبو عمر ويعرف بحفيص،(ت: 180هـ) قارئ أهل الكوفة، نزل بغداد ، وجاور مكة ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءاته ، وهو ابن امرأته وربيبته ، ومن طريقه قراءة أهل المشرق.

- انظر الزركلي: الأعلام:264/2.

73 - البيت من البحر الطويل .وهو لمتمم بن نويرة اليربوعي من قصيدة طويلة يرثي فيها أخاه مالكاً ، وكان خالد بن الوليد قتله يوم البطاح حين وجهه أبوبكر الصديق إلى أهل الردة ، وشعره في المفضليات وجمهرة أشعار العرب وقد جعله ابن سلام على رأس طبقة أصحاب المراثي .

- انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء: 204، والشعر والشعراء: 254 ، والخزانة: 236/1.

- والبيت له في شرح ابن يعيش للمفصل: 86/8، والخزانة:433/2، والكامل للمبرد : 196/1.

– والشاهد فيه: . أَنَّه شَبّه الشّاعرُ "لَعلَّ" "بعَسى"، فأَدْخَلَ "أَنْ" مَفْتوحةَ الهمزةِ ساكنةَ النُّونِ على المُضارِعِ الواقعِ خَبرَها.

73 - البيت من البحر الطويل .

مُتَضادانِ. وهذا بخلافِ "ليتَ". وأنَّ "ليتَ" تُستعمَلُ في المُمْكِناتِ والمُسْتَحيلاتِ. ولأَنَّهُ جاءَ دخولُ "ليتَ" على "أَنَّ"، ولم يجيء دخولُ "لَعلَّ" على "أَنَّ". وقد. تُلِمَّ تستقبل، ألَمَّ إذا نزلَ والملمَّةُ الحادثة من اللاتي إشارةٌ إلى جَماعةٍ مُؤنَّثةٍ غائباتٍ، يُحتَملُ أَنْ يريدَ بها الدَّواهِي. ويُحتَملُ أَنْ يريدَ بها النّساء. الأَجْدَعُ: مقطوعُ الأُذنِ والأَنفِ والشفةِ يعني لعلَّك إنْ ينزلْ عليكَ من النِّساءِ عِشْقٌ أَو من حَوادثِ الدَّهرِ حادِثَةٌ فتصيرُ فيها عاجزاً أكثر ممن قطعت أذنه. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه شَبّه الشّاعرُ "لَعلَّ" "بعَسى"، فأَدْخَلَ "أَنْ" مَفْتوحةَ الهمزةِ ساكنةَ النُّونِ على المُضارِعِ الواقعِ خَبرَها.

فصل

وفيها لُغَاتٌ: لَعلَّ، وعَلَّ، وعَنَّ، وأَنَّ، ولأَنَّ، ولَعَنَّ، ولَغَنَّ.

وعندَ أَبِي العَبَّاسِ أَنَّ أَصْلَها: "عَلَّ" زِيدَتْ عليها لامُ الابتِدَاءِ.

وفيها لُغاتٌ: فَفي هذا اللفظُ سبعُ لُغاتٍ: أَوَّلُها وأَشهرُها وهو لَعلَّ. والثانية: مثلها إلاَّ أَنَّ الّلامَ الأُولى مَحذوفةٌ. والثالثةُ: "عَنّ" بالعينِ المُهملةِ وبالنُّونِ. والرابعةُ: بالهَمْزَةِ والنُّونِ. والخَامِسَةُ: باللّامِ والنُّونِ. والسّادِسةُ: باللّامِ والعينِ المُهملَةِ والنُّونِ. والسّابعةُ: باللّامِ وبالعينِ المُعْجَمةِ. أَرادَ بأبي العبَّاسِ المُبرِّدَ. وأصلُهُ عندَ المُبرِّدِ(2) وغيرِهِ من البصريينَ بالعين المهملة وباللّامِ، فَزِيدَتْ قبلها لامُ التَأْكيدِ.

ومن أصنافِ الحرفِ

"حروفُ العطفِ"

- المعنى: لعلك أن تنزل بك يوماً نازلة من نوازل الدهر اللواتي يشوهن وجه المعيشة ، ويكدّرن صفو حياض الحياة ، فكنى عن ذلك بجدع الأنف.

– والشاهد فيه: . أَنَّه شَبّه الشّاعرُ "لَعلَّ" "بعَسى"، فأَدْخَلَ "أَنْ" مَفْتوحةَ الهمزةِ ساكنةَ النُّونِ على المُضارِعِ الواقعِ خَبرَها.

- والبيت لمتمم بن نويرة اليربوعي من قصيدة طويلة يرثي فيها أخاه مالكاً ، وكان خالد بن الوليد قتله يوم البطاح حين وجهه أبوبكر الصديق إلى أهل الردة ، وشعره في المفضليات وجمهرة أشعار العرب وقد جعله ابن سلام على رأس طبقة أصحاب المراثي .

- انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء: 204، والشعر والشعراء: 254 ، والخزانة: 236/1.

- والبيت له في شرح ابن يعيش للمفصل: 86/8، والخزانة:433/2، والكامل للمبرد : 196/1.

(3) انظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: 378، وابن يعيش في شرح المفصل: 86/8، والمفضل في شرح المفصل: 205 .

(1) بجيد في : ص .

(2) انظر المقتضب: 73/3، وابن يعيش في شرح المفصل: 88/8، والمفضل في شرح المفصل: (205 -206).

العَطْفُ على ضَرْبَيْنِ: عطفُ مُفْردٍ على مُفْردٍ ، وعطفُ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ. ولَهُ عَشْرةُ أَحرفٍ فالواوُ، والفَاءُ، وثَمَّ، وحَتَّى، أربعتُها على جَمْعِ المَعْطوفِ والمعطُوفِ عَليهِ في حُكْمٍ، تَقولُ: جَاءَنِي زَيدٌ وعَمروٌ، وزَيْدٌ يَقومُ ويَقْعُدُ، وبَكْرٌ قَاعِدٌ وأَخوُهُ قَائِمٌ، وأَقامَ بِشْرٌ وسَافَرَ خَالِدٌ. فَتَجْمعُ بين الرَّجُلَينِ في المَجِيءِ، وبِيْنَ الفِعْلين في إِسْنَادِهما إلى "زَيدٍ" وبَيْنَ مَضمونَي الجُمْلتَينِ في الحُصُولِ.

وكذلكَ: ضَرَبْتُ زَيداً فعمراً، وذَهَبَ عبدُ اللهِ ثمّ أَخوهُ، ورأيتُ القَوْمَ حَتَّى زَيداً، ثم إنَّها تَفْترِقُ بَعْدَ ذلِكَ.

العطفُ، في اللُّغةِ: الإمالةُ، ومعناهُ هَهُنا: أَنْ يميلَ المعطوفُ عليهِ في الإعرابِ أو في الحُكمِ كما يأْتي. قولُهُ: العطفُ على ضَربينِ؛ يعني العطفُ الجائزٌ في العربيّةِ على ضَربينِ؛ يعني عَطْفُ مفردٍ على مفردٍ. وعطفُ جملةٍ على جملةٍ؛ يعني لا يجوزُ عَطفُ الجُملةِ على المُفردِ ولا على العكسِ. قوله: أربعتُها على جَمْعِ المَعْطوفِ والمعطُوفِ عَليهِ في حُكْمٍ؛ يعني اتفقَتْ هذهِ الحروفُ الأَربعُ على إدخالِ المَعْطوفِ في الحُكمِ الذي حَصَلَ للمعطوفِ عليهِ إلاَّ أَنَّ بينَ هذهِ الحُروفِ تفاوتاً كما يأْتي. تقولُ:, هذا مثالُ عطفُ اسمٍ مفردٍ على اسمٍ مفردٍ بالواوِ. وزيدٌ. هذا مثالُ عطفُ فعلٍ مفردٍ على فعلٍ مفردٍ، يعني ليسَ الفاعلُ في كُلِّ واحدٍ منها مُظْهَراً حتَّى يكونَ عطفُ جملةٍ على جملةٍ بخلافِ ما يأْتي. وبكرٌ؛ هذا مثالُ عطفُ جُملةٍ اسميَّةٍ على جُملةٍ اسميَّةٍ. وأَقامَ؛ هذا مثالُ عطفُ جُملةٍ فعليَّةٍ على جُملةٍ فعليَّةٍ. فَتَجمعُ؛ يعني في جاءَ زيدٌ وعمروٌ. وبينَ الفعلينِ؛ أَرادَ في زيدٍ يقومُ ويقعدُ. وبينَ مَضمونَي؛ يعني جَمعْتَ بينَ هذا المَضْمونِ وبينَ قَولِكَ: بكرٌ قاعدٌ. وهو إسنادُ القُعودِ إلى بكرٍ. وكَذلِكَ بُحِثُ في الجملةِ الفعليَّةِ. وكذلك؛ هذهِ الأَمثلةُ كُلُّها عَطفُ اسمٍ مفردٍ على اسمٍ مفردٍ، يعني كما عطفَ بالواوِ والاسمُ المفردُ على المُفردِ، والفعلُ المفردُ على المفردِ، والجملةُ الاسميَّةُ على الاسميَّةِ والفِعليَّةُ على الفعليَّةِ- كما ذَكرَ أَمثلتَها- / وكذلك يجوزُ العطفُ بالفاءِ وثُمَّ وحتَّى في جميعِ ذلكَ. ثُمَّ إنَّها؛ يعني كُلُّها مُتساويةٌ في جَوازِ العطفِ فيما مَرَّ من الأَمثَلةِ إلاَّ أَنَّ بينَها فَرقاً في المعنى كما يأْتي.

فصل

فَالواوُ للجَمْعِ المُطْلَقِ من غيرِ أَنْ يَكونَ المَبْدوء بِهِ دَاخِلاً في الحُكْمِ قبلَ الآخَرِ، ولا أَنْ يَجْتَمِعَا في وَقْتٍ واحدٍ، بل الأمرانِ جَائِزَانِ، وجَائِزٌ عَكْسُهما، نحو قَولِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ اليومَ وعمروٌ أَمس، واختصَمَ بكرٌ وخالدٌ، وسِيَّانَ قُعودُكَ وقِيَامُكَ. وقالَ اللهُ تَعالى: "وادخُلوا البابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ"(1)، وقالَ: " وقُولوا حِطَّةٌ وادخُلوا البابَ سُجَّداً"(2) والقِصَّةُ واحدةٌ ، وقالَ سيبويه: ولَمْ تَجْعَلْ للرجُلِ مَنْزلةً بتَقْدِيمك إيَّاهُ تَكونُ أَوْلَى بها من الحِمَارِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهما.

---

(1) سورة البقرة / 58 .

(2) سورة الأعراف / 161.

فالواوُ. يعني: "الواوُ" يَدلُّ على حصولِ الحُكْمِ المَذْكورِ من المعطوف والمعطوفِ عليهِ لكن لا يَدلُّ على تَقدُّمِ المُقدَّمِ في اللَّفظِ ولا على الاجتماعِ. قولُهُ: بلْ الأمرانِ جائزانِ. أراد بالأمرينِ: تقديمِ المُتقدّمِ في اللّفظِ والاجتماعِ عليهما. قولُهُ: وجَائزٌ عَكْسُهما. يعني: عَكْسُ تَقْديمِ المُتَقدِّمِ في اللّفظِ. وعَكْسُهُ أَنْ يكونَ مُتأخراً في الحُصولِ وعَكْسُ الجَمْعِ التقديمُ والتأْخيرُ؛ يعني قولُكَ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، يُحتَملُ أَنْ يَجيئا معاً، وأَنْ يجيءَ زيدٌ أولاً، وأَنْ يجيءَ عمرٌو أولاً. نحوَ قولُكَ: هذا مثالُ ما إذا كانَ المتأخرُ في اللّفظِ مُتقدِّماً في المَجِيءِ؛ لأَنَّ أَمسِ مُتَقدِّمٌ على هذا اليومِ. واختصَمَ. حَصلَ الفِعلانِ معاً في وقتٍ واحدٍ في هذين المثالينِ. والدليلُ على أَنَّ الفعلَ صدرَ من بكرٍ وخالدٍ في وقتٍ واحدٍ أَنَّ اختصَمَ يَقْتضي اشتراكَ فاعلينِ أو أكثرَ، فلو قدّرْتَ تَقدُّمَ أَحدِهما على الآخرِ في الفعلِ لبقيَ لاختصَمَ فاعلٌ واحدٌ، وذلك لا يجوزُ؛ لأَنَّ الاختصامَ يكونُ بينَ اثنينِ أو أكثرَ. وقالَ اللهُ تعالى:. يعني: قَدَّمَ في آيةٍ "ادخلُوا" على "وقولُوا حِطَّةً". وقَدَّمَ في آيةٍ أُخرى: "وقولُوا حِطَّةً" على قولِهِ: "ادخلُوا البابَ سُجَّداً" مع أَنَّ القصَّةَ واحدةٌ. فهذا يَدلُّ على أَنَّ "الواوَ" لا توجبُ التَّرتيبَ بخلافِ قوم ولا يوجبُ المَعيّة أيضاً بخلافِ قوم. وقالَ سيبويه: يكونُ الرجلُ أولى بها. أيْ بالمَنْزِلةِ يعني إذا قُلْتَ: مررْتُ بزيدٍ وحمارٍ. لم يَحْصُلْ لزيدٍ فَضيلةٌ. فإنْ قَدَّمتَهُ في اللفظِ على الحمارِ؛ لأَنَّ "الواوَ" لا توجبُ التَّرتيبَ بل كأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بهما.

فصل

والفَاءُ، وثُمَّ، وحَتَّى: تَقْتَضِي التَّرتِيبَ، إلاَّ أَنَّ الفاءَ تُوجِبُ وُجودَ الثَّانِي بَعْدَ الأَوَّلِ بَغْيرِ مُهْلَةٍ. وثُمَّ: تُوجِبُهُ بمُهْلَةٍ, ولذلِكَ قالَ سيبويه: مررتُ برجُلٍ ثُمَّ امرأةٍ، فالمرورُ هَهُنا مُرورَانِ، ونَحْوَ قولِهِ تَعالى: "وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَها بَأْسُنَا بياتاً"(1)، وقولُهُ تعالى: "وإنِّي لغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وآمَنَ وعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهتَدَى"(2). مَحْمُولٌ على أنَّه لما أَهْلَكها حُكِمَ بِأَنَّ البَأسَ جَاءَها، وعلى دَوَامِ الاهتداءِ وثَباتِهِ.

والفاءُ؛ يعني "الفاء" تَدلُّ على أَنَّ ما بَعْدَها حَصَلَ عُقَيبَ ما قبلَها من غيرِ تَراخٍ. و"ثُمَّ" كذلِكَ إلاَّ أَنْ فيها تَراخِياً. والمُرورُ هنا مُرورانِ؛ يعني إذا قلتَ: مَررتُ برجلٍ ثُمَّ امرأةٍ، يلزمُ أَنْ يكونَ هنا مُرورانِ؛ يعني يكونُ المرورُ بالمرأةِ متأخراً أو مُنقطِعاً عن المرورِ بالرجلِ. ونحوَ قولِهِ تعالى:. هاتانِ الآيتانِ جوابٌ دخلَ مُقدَّراً، كأَنَّ قائلاً قال: قد قلتُمْ يجبُ أَنْ يكونُ ما بعدَ "الفاءِ" و"ثمَّ" مُتعاقِباً على ما قبلَهما، وفي هاتينِ الآيتينِ ما بعدَ "الفاءِ" و"ثُمَّ" ليسَ مُتَعاقِباً بل مُتَقدِّماً؛ لأَنَّ قولَهُ: فجاءَها بأسَنا بَياتاً. مَجيءُ البَأْسِ متأَخرٌ في اللفظِ ولكنّه مُتقدِّمٌ على الهلاكِ في الحصولِ؛ لأَنَّ الهلاكَ لا

(1) سورة الأعراف/ 4 .
(2) سورة طه / 82 .

يكونُ إلاَّ بعدَ مَجيءِ البَأْسِ. والبَأْسُ: العذابُ. قولـه: ثُمَّ اهتدى. الاهتداءُ إنَّما يكونُ قبلَ التَّوبةِ ولا يكونُ بعدَها. وفي الآيةِ مذكورٌ بعدَ التّوبةِ، فأجابَ عن هذا الدَّخيلِ: أَنَّ قولَـهُ: فجاءَها بأْسُنا، تقديرُهُ: لمَّا حَصَلَ الهلاكُ حكمْنا مَجيءَ بأْسِنا؛ يعني لم يعلمْ أَحدٌ مجيءَ البَأْسِ إلاَّ بعدَ ظهورِ الهلاكِ. حُكْم البأْسِ بأَنَّ بأْسَ اللهِ قد نزلَ بهم أولاً ثم هَلَكُوا. فحكمُ البأْسِ مجيء البأْسِ كانَ مُتأَخِّراً عن الهلاكِ. فالتقديرُ: أَهلكناها. فقالَ البأْس: جاءَها بأْسُنا. قولُـهُ: ثُمَّ اهتَدَى. الاهتداءُ هنا؛ يعني دوامُ التَّوبةِ. والتَّقْديرُ: وإنّي لغفّارٌ لِمَنْ تَابَ وآمنَ وعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ داومَ على التوبةِ والإيمانِ والعملِ الصالحِ .

فصل

وحتّى: الواجِبُ فيها أَنْ يكونَ ما يُعْطَفُ بها جُزْءاً من المَعْطُوفِ عليه، إما أَفْضَلَهُ كقولِكَ: ماتَ النَّاسُ حَتّى الأَنْبياءُ، أو أدْونَه كَقولِكَ: قَدِمَ الحاجُّ حَتَّى المُشَاةُ.

وحتّى. يعني لا يجوزُ أَنْ يكونَ ما بعدَ "الواوِ" و"الفاءِ" و"ثُمَّ" من المعطوفِ عليهِ. وفي "حتّى" يجبُ أَنْ يكونَ ما بعدَ "حتَّى" جزءاً من / المعطوفِ عليهِ. يجوزُ أَنْ تقولَ: جاءَ القومُ وحِمارٌ أو فحِمارٌ أو ثُمَّ حِمارٌ. وقد ذكرَ بحثُ هذا في الحُروفِ الجارَّةِ[1] في بحثِ "حتَّى". الضَّميرُ في "أَفْضَلِهِ" و"أَدونِهِ" يعودُ إلى المعطوفِ عليهِ. فإنَّ الأنبياءَ أفضلُ المَعْطوفِ عليهِ. وهو النَّاسُ. والمُشاةُ أدونُ المعطوفِ عليهِ وهو الحاجُّ جمعٌ والأَدْوَنُ من الدُّونِ بمعنى الخسَّةِ ، يعني قد جاءَ جمعُ الحاجِّ رُكبانُهم ومُشاتُهم. وأَرادَ بالمشاةِ "أَدونَ" من الرُّكبانِ في السّيرِ لا في الثّوابِ وغيرِهِ.

فصل

وأَو وإمّا وأَم ثَلاثَتُها لِتَعْليقِ الحُكْمِ بأَحَدِ المذكورَيْنِ إلاَّ أَنَّ "أَوْ" و"إمَّا" يَقَعانِ في الخَبَرِ والأمْرِ والاسْتِفهامِ نَحْوَ قولك: جَاءَنِي زَيْدٌ أو عَمْروٌ، وجاءَنِي إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمروٌ، واضربْ رَأْسَهُ أَوَ ظَهْرَهُ، واضْرِبَ إمَّا رأْسَهُ وإمَّا ظَهْرَهُ، وأَلَقِيتَ عبدَ اللهِ أو أَخاهُ؟ و"أم" لا تقعُ إلاَّ في الاستفهامِ إذا كانت مُتَّصِلةً.

والمُنْقَطعةُ تقعُ في الخَبرِ أَيضاً، تقولُ في الاستفهامِ: أزيدٌ عندكَ أَمْ عمروٌ. وفي الخبر: إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ.

وأَو وإمّا وأَم. يعني: "أَو" و"إمَّا" بكسرِ الهَمْزةِ، بَشرْطِ أَنْ تكونَ "إمَّا" مُكررةً. فهذِهِ الألفاظُ الثَّلاثةُ لأَحدِ الشَّيئين إنْ كانَ المذكورُ شَيئين. ولأَحدِ الأَشياءِ إذا كانَ المذكورُ ثلاثَ أشياءٍ. أَحدُ أَمثالِهِ: جاءَ زيدٌ أَوْ عمرُ أَو خالدٌ. وجاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو وإمَّا خالدٌ. أَزيدٌ عندَكَ أَمْ عمروٌ، فإنْ كانَتْ لفظةُ "إمَّا" غيرَ مُكررةٍ فلا تَكونُ حينئذٍ "إمَّا" للشَّكِّ، بل كانَتْ "إن ما" فلفظةُ "إنْ" للشَّرطِ

---

[1] انظر المكمل: فصل "حتى" 161.

وزِيدَتْ عليها "ما" للتأْكيدِ، كقولِهِ تعالى: "فإمَّا يأْتينَّكم مِنْ هُدىً فمَنْ اتَّبَعَ هُدايَ"[1] . وتدخلُ "أَوْ" و"إمَّا" في الخبرِ والأَمرِ والاستفهامِ. كما يَأْتِي و"أَمْ" على ضَربين: مُتَّصِلةٍ ومُنْقَطِعَةٍ. فالمتَّصلةُ لا تدخلُ إلاَّ على الاستفهامِ؛ لأَنَّ الواضعَ وَضَعَها للاستفهامِ. و"أَمْ" المُنْقَطعةُ تدخلُ على الاستفهامِ والخبرِ دونَ الأَمرِ. والأَصلُ أَنْ لا تدخلَ المُنْقطِعةُ في الخَبرِ أَيضاً كالمُتَّصلَةِ؛ لأَنَّ اللفظَ واحدٌ ولكنْ لمَّا كانَ معنى المُنْقَطِعةِ الإضرابَ عن الكلامِ الأَوَّلِ واستئنافَ الاستفهامِ دخلَتْ على الخَبَرِ؛ لأَنَّ الرَّجلَ رُبَّما رَأَى شَيئاً فاعتقدَ بحقيقتِهِ، فأَخبرَ عَنْها جَزْماً ثم يداخلُهُ الشَّكُّ، فيتركُ ذلكَ الخبرِ ويأْتي بعدَهُ بلفظِ الاستفهامِ؛ ليزيلَ الشَّكَّ الذي دخلَتْهُ- كما يأْتِي مثالُهُ- و"أَمْ" المُتَّصلَةُ شَرْطُها أَنْ يقعَ أَحدُ الشَّيئينِ المَشْكوكِ فيهما بعدَ همزةِ الاستفهامِ بعد "أم"، وأنْ يكونَ الواقعَ بعدَ "أَمْ" مُفْرداً لا جملةً، كقولِكَ: أَزيدٌ عندَكَ أَمْ عمروٌ. ولا يجوزُ تكريرُ "عندَكَ" هنا؛ لأَنَّهُ لا شَكَّ في لفظةِ "عندك" حتّى تُكررَّها. فإِنْ كانَ الواقعُ بعدَ أَمْ جُملةً لم تَكُنْ مُتَّصلَةً، تقولُ: أَقامَ زيدٌ أَمْ قَعَدَ عمروٌ، ولم يَكُنْ الاستفهامُ عَنْ شَيءٍ واحدٍ بل عن شيئينِ مُخْتَلفينِ؛ لأَنَّ الجُملةَ الأَولَى: أقامَ زيدٌ، والجملةُ الثانيةَ: قَعَدَ عمروٌ، وتقديرُهُ: بل أَقعدَ عمروٌ؟ يعني تركْتَ السَّؤالَ عن الجُملَةِ الأولى وأسأَلك عن الجملةِ الثَّانيةِ. وكذلِكَ: أَزيدٌ عندكَ؟ أَمْ عمروٌعندَكَ؟ لم تكنْ هذهِ مُتَّصلَةٌ؛ لأَنَّ ما بعدَ "أَمْ" جملةٌ. قولُه: والمُنْقَطعةُ تقعُ في الخَبرِ أَيضاً. يعني: والمُنْقَطعةُ تقعُ في الخَبرِ أَيضاً. قولُهُ إنَّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ. أَيْ: إنَّ القَطيع التي أَراها لإبلٌ، هذه الجملةُ خبريةٌ؛ لأَنَّه لمَّا رَأَى تلكَ القَطِيعةَ اعتقدَ كَوْنَها إبلاً بل شَكَّ، فأَخبرَعنها جَزْماً، فلما قَرُبَ منها عَلِمَ أنَّها ليسَتْ بإبلٍ، فأَعْرَضَ عن هذا الإخبارِ ثم شَكَّ أَنَّها شَاءٌ أو شيءٌ آخرَ، فاستفهمَ عنها بقولِهِ: أَمْ شاءٌ. والتّقديرُ: بل هي شاءٌ.

فصل

والفَصلُ بين "أَو" و"أَم" في قولِكَ: أَزيدٌ عندَكَ أَو عمروٌ. وأَزيدٌ عندكَ أَم عمروٌ. وإنَّك في الأَوَّلِ لا تعلمُ كَونَ أَحَدِهما عندَه، فأَنْتَ تسأَلُ عنه.

وفي الثاني تعلم أَنَّ أَحَدَهما عندَه إلاَّ أَنَّكَ لا تعلَمُه بعينِهِ، فأَنْتَ تطالِبُه بالتَّعيين.

الفصلُ. مقصودُ هذا الفَصْلِ تَعريفُ مَوْضِعِ استعمالِ "أَوْ" و"أَمْ". والضابطُ فيهِ أَنَّك إنْ عَرِفْتَ كَونَ أَحدِ المسؤولينِ عنهُما وأَردْتَ تعيينَهُ، فاستعملْ "أَمْ" وجوابُهُ بصريحِ اسمهِ لا "بنَعَمْ" و"لا"، كقولِكَ : أَزيدٌ عندَكَ أَمْ عمروٌ؛ معناهُ أَعرفُ وُجُودُ أَحدِهما / عندَكَ يَقيناً، ولا أَعرفُهُ بعينِهِ فأَجبْنِي بتسميته. فجوابُهُ أَنْ تقولَ: زيدٌ، إنْ كانَ زيداً. وتقولُ: عمروٌ، إنْ كانَ عمراً. أو إنْ لم تعرفْ

([1]) سورة البقرة / 38 .

كونهما عندَهُ بل تشكُّ في أنَّ أحدَهما عندَهُ أوْ لم يكُنْ واحدٌ منهما عندَهُ فاستعملْ "أَوْ" وجوابُهُ: "نَعَمْ" أَوْ "لا". كقولِكَ: أزيدٌ عندَكَ أوْ عمروٌ؟ فجوابُهُ: نَعَمْ، إنْ كانَ أَحَدُهما موجوداً عندَهُ وجوابُهُ: "لا"، إنْ لم يَكُنْ منهما موجود عندَهُ. فإذا استفهمْتَ بأَوْ. إنْ قُلْتَ: أَزيدٌ عندَكَ أَوْ عمروٌ، وأَجابَكَ: نَعَمْ، فقدْ عرفْتَ وجودَ أَحدِهما عندَهُ من غَيرِ تعيينٍ، ثُمَّ إنْ أَردْتَ تعيينَهُ فاستفهمْ عنْهُ بأَمْ، وقُلْ: أَزيدٌ عندَكَ أَمْ عمروٌ. ومعرفةُ الفرقِ بينَ "أَوْ" و"أَمْ". بهذا التَّفسيرِ سَهْلٌ. وقد اسْتعمل "أَمْ" بمعنى التَّسويةِ و"أَوْ" بمعْنَى الحالِ. كقولِهم: سَواءٌ علَيَّ أَقمْتَ أَمْ قَعَدْتَ. "أَمْ" هنا ليسَتْ لتَعيينِ أَحدِ الشَّيئينِ، بل بمعْنَى "الواو" أَيْ: سَواءٌ عَليَّ قِيامُكَ وقُعودُكَ. وقولِهم:. لأضربَنَّ زيداً قائماً أَوْ قاعداً "أَوْ" هنا ليسَتْ لأَحدِ الشَّيئينِ بل بمعنى الواوِ أَيْ: لأضربنَّ زيداً أقائماً أَوْ قاعداً؛ أَيْ: في حالِ كَوْنِهِ قَائماً وقاعِداً.

فصل

ويُقالُ في "أو" و"إمَّا" في الخَبرِ إنَّهما للشّكِّ، وفي الأَمرِ إنَّهما للتَّخيير والإباحةِ.

فالتَّخييرِ كَقولِكَ: اضْرِبْ زَيْداً أو عَمْراً، وخُذْ إمَّا هذا وإمَّا ذاكَ.

والإباحةِ كَقْولِكَ: جَالِس الحسنَ أو ابنَ سِيرينَ، وتَعلَّمْ إما الفِقْهَ وإمَّا النَّحْوَ.

ويقالُ في "أَو". اعلمْ أَنَّ دخولَ "أَو" و"إمَّا" المكسورةِ المُكَررةِ في الخبرِ؛ للشَّكِّ. وفي الأَمرِ؛ للتَّخييرِ والإباحةِ في فعلِ أحد المأمورين. فإن فعلَ كليهما يكونُ مُخَالِفاً للأَمرِ؛ يعني افعلْ واحداً من هذينِ الشيئينِ؛ أَيْ واحد سبب. مثالُ الإباحةِ: جالَسْتُ الحسنَ وابنَ سيرينَ. ففي هذا القِسمِ ليسَ مأموراً بمجالسةِ أَحدِ هذينِ الشخصينِ ومَنْهِياً عن مجالسَةِ الآخرِ، بل لو جالسَ كليهما لم يكنْ مخالِفاً للأَمرِ، وإنّ◌◌ّما كانَ مَنْهيَّاً عن مجالسَةِ من ليسَ مثل هذينِ الشّخصينِ في الصّلاحِ؛ يعني يحثُّكَ على مُجالسَةِ الصُّلحاءِ ويَنهاكَ عن مجَالسةِ غيرِهم.

فصل

وبَيْنَ "أو" و"إمَّا" من الفَصْلِ أنَّكَ مَعَ "أو" يَمْضي أَولُ كَلامِكَ على اليَقينِ، ثُمَّ يَعترِضُهُ الشَّكُّ. ومع "إمَّا" كَلامِكَ من أَوّلِهِ مبنيٌّ على الشَّكِّ.

ولَمْ يَعُدّ الشيخُ أبو عليّ الفارسيّ "إما" في حُرُوفِ العَطْفِ لدُخولِ العاطِفِ عليها ووقُوعِها قبلَ المَعْطُوفِ عليه.

وبين "أَو" و"إمَّا" من الفَصلِ. أَيْ: من الفَرقِ. يعني: الفَرقُ بينَ "أَو" إذا كانَتْ للشَّكِّ وبينَ "إمَّا" المكسورةِ المُكررةِ، أَنَّ الشكَّ في "أَوْ" ليسَ في أول الكلامِ؛ يعني يمضِي أَولُ الكلامِ على التّحقيقِ

ثم أدركهُ الشكُّ فأتى بلفظة "أو". وفي "إمَّا" ابتدأ كلامهُ بالشكِّ. فقال: جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو. ولم يَعُدّ. يعني: ولم يجعلْ أبو علي[1] "إمَّا" المكسورةَ المكررةَ من حُروفِ العطف لعلَّتين أحدهما دخولُ العاطفِ عليهما وهو الواوُ في قَولكَ: جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ. "فالواوُ" و"إمَّا" قد اجتمعتا، ولا يجوزُ اجتماعُ حرفيَ عَطفٍ. الثانية: أَنَّ حرفَ العطفِ يكونُ بعدَ المعطوفِ عليهِ. و"إمَّا" هنا قد وَقَعَتْ قبلَها بعدَها. الجوابِ عن الأَولِ من وجهينِ، أَحدهما: أَنَّ العاطفَ هنا مجموعُ "الواوِ وإمَّا" لا واحد منهما، فكلُّ واحدٍ منهما كبعضِ الآخرِ فلا يقالُ دخلَ العاطفُ على العاطفِ. والوجهُ الثاني: أَنَّه يجوزُ أَنْ يقالَ: جاءَ إمَّا زيدٌ أوعمرٌو. فلو لم تكنْ "إمَّا" للعطفِ لم تقعْ موقعَها لفظةُ "أو". فإنْ قيلَ: فإذا كانَ "إمَّا" للعطفِ، و"الواوُ" للعطفِ. فأَيُّ حاجة إلى جمعهما؟ قلنا: دخلَت الواوُ لجمعِ "إمَّا" الثانية و"إمَّا" الأُولى، و"إمَّا" دخلَتْ لجمعِ الاسمِ الذي بعدَها إلى الاسمِ الذي بعدَ "إمَّا" الأُولى، وأَمَّا الجوابُ عن الإشكالِ الثاني: فهو أنَّ "إمَّا" الأُولى ليسَتْ حرفَ عطفٍ وقعَتْ قبلَ المعطوفِ عليهِ بل ليسَتْ حرفَ عطفٍ بالاتِّفاقِ. و"إمَّا" دخلَتْ / لمجردِ الشّكِّ. والعاطفةُ هي "إمَّا" الثانيةُ.

فصل

ولا، وبل، ولكنْ أَخَواتٌ في أَنَّ المَعْطُوفَ بها مُخالِفٌ للمَعْطُوفِ عَليهِ.

فـ"لا" تَنْفي ما وجَبَ للأَوَّلِ كَقولِكَ: جاءَني زَيدٌ لاَ عَمروٌ.

و"بَلْ" للإضْرابِ عن الأَوَّلِ مَنْفِياً أو مُوجَباً، كقولِكَ: جاءَني زَيدٌ بَلْ عمروٌ، وما جاءَنْي بَكرٌ بَلْ خَالِدٌ.

و"لَكِنْ" إذا عُطِفَ بها مُفْرَدٌ على مِثْلِهِ كانَتْ للاستدراكِ بعد النَّفي خاصةً، كَقولِكَ: ما رَأيتُ زَيداً لَكِنْ عُمراً.

وأَمَّا في عَطْفِ الجملتينِ فَنَظيرةُ "بَلْ" في مَجيئِها بَعْدَ النَّفي والإيجابِ، تَقولُ: جاءَني زَيدٌ لكنْ عمروٌ لَمْ يَجِيءْ، وما جاءَني زَيْدٌ لكنْ عمرٌو قَدْ جَاءَ.

ولا وبل. أَخواتٌ أيْ: أَشباهٌ في أنَّ ما بعدَهنَّ مخالفٌ لما قبلَهنَّ. كما يأْتِي تَفْصيلُها. فلا تَنْفي. يعني لفظةُ "لا" إنَّما تدخلُ لنفي غيرِ المعطوفِ الحُكمِ الذي ثَبتَ للمعطوفِ عليهِ، كقولكَ: جاءَ زيدٌ لا عمروٌ. نفيْتَ عن عمروٍ ما ثبتَ لزيدٍ وهو المجيءُ. وبل. للإضرابِ: الاعتراضُ، يعني: "بل" يجيءُ بعدَ الإثباتِ والنّفي. فإذا قلْتَ: جاءَ زيدٌ بل عمرٌو؛ معناه بل جاءَ عمرٌو دونَ زيدٍ. فإنَّما جرى على لسانِكَ: جاءَ زيدٌ خلطاً، ثم نفيْتَ المَجيءَ عن زيدٍ وأَثبتهُ لعمروٍ. وإذا قلْتَ: ما جاءَ زيدٌ بل عمرٌو، ويجوزُ أَنْ تكونَ "بل" ههنا بمعنى "لا" يعني: ما جاءَ زيدٌ ولا عمرٌو يعني: لا يجيءُ واحدٌ

([1]) انظر الإيضاح للفارسي: 289، وشرح الكافية للرضي: 273، ومعاني الحروف للرمّاني: 131، ويوافقه السخاوي في المفضل في شرح المفصل انظر صفحة: 228.

مِنْهما. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى "لكنْ" يعني" ما جاءَ زيدٌ لكن عمرٌو جاءَ. ولكنْ. يعني: "لكنْ" المُخففةُ يُعْطفُ بها مفردٌ على مفردٍ بعدَ النفي. ولا يجوزُ عطفُ المُفردِ بها على المُفردِ بعد الإثباتِ. ولا تقولُ: جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ؛ لعدمِ الفائدةِ. فإنْ كانَ بعدَها جملةٌ جازَ بعدَ الإثباتِ والنفي تَحققاً - كما ذكرَ المُصنِّفُ-.

من أصنافِ الحرفِ

"حروفُ النَّفي"

وهي "ما" و"لا" و"لَمْ" و"لما" و"لَنْ" و"إنْ".

فـ"ما" لِنَفْيِ الحَالِ في قولِكَ: ما يَفعلُ، وما زيدٌ مُنْطَلِقٌ، أَوْ مُنْطَلِقاً على اللُّغَتينِ ولِنَفْيِ المَاضِي المُقرَّبِ من الحَالِ في قَولِكَ: ما فَعَلَ.

قالَ سيبويه: أَما "ما" فهي نَفْيٌ لِقَولِ القَائِلِ: هو يَفْعلُ، إذا كان في فَعل الحال، وإذا قالَ: لَقَدْ فَعَلَ، فَإِنَّ نَفْيَه: ما فعلَ فكَأنَّهُ قيل: واللهِ ما فَعلَ.

يعني: حروفُ النَّفي ستَّةٌ، أَحدُها: "ما" وهي تكونُ لنفي الحالِ أو الماضِي القريبِ من الحالِ. ولا يجوزُ استعمالُها في المُستقبلِ. لا تقولُ إنْ تكرمْنِي ما أكرمْكَ، في استعمالِ "ما" في النَّفي أَكثرُ ما تكونُ في جوابِ أَحدٍ مثلَ أَنْ يقولَ أَحدٌ: يقومُ زيدٌ. فتقولُ في جوابهِ: ما تقولُ. قولُه على اللُّغتين. يعني: لغةُ أهلِ الحجازِ في نَصْبِ خبرهِ أو لغةُ بني تمَيمٍ في رفعِ خبرِه، كما ذكرَ في المنصوباتِ[1]. قولُه: ولنفي الماضِي المُقرَّبِ من الحالِ. بفتحِ الراءِ. فإذا قالَ قائلٌ: ما قامَ زيدٌ؛ معناه: ما قامَ قبيلَ هذا الأوانِ بزمانٍ قريبٍ. وفي أيِّ مَوْضعٍ اسْتُعملَتْ "ما" في الماضِي. فهو مُقرَّبٌ من الحالِ. وفي أيِّ مَوضعٍ استُعملَتْ في المضارعِ. والمرادُ: الحالُ. وقيلَ: يجوزُ استعمالُ "ما" في الماضِي قَريباً من الحالِ أو بعيداً. وفي المُستقبلِ أيضاً. قالَ سيبويهُ[2]:. يعني: "ما" لنفي الحالِ وهو جوابُ من أَثبتَ فعلَ أَحدٍ فنفيه وفيهِ معنى التَأْكيدِ كالقَسَمِ. وإذا قالَ. قائلٌ: لقد فعلَ. فيقولُ: ما فعلَ؛ أَيْ: واللهِ ما فَعلَ.

فصل

و"لا" لنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ في قولِكَ: لا يَفْعَلُ. قال سيبويه: وأَما "لا" فتكونُ نَفْياً لِقَولِ القَائِلِ: هو يَفْعَلُ، ولَمْ يَقَعِ الفِعْلُ، وقد نُفِيَ بها المَاضِي في قَولِهِ تعالى: "فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى"[3]. وقولُهُ:

(1) انظر : المكمل- قسم الأسماء: 107.
(2) انظر الكتاب: 117/3.
(3) سورة القيامة / 31.

74- فَأيَّ أمرٍ سَيِّء لأفَعَلَهْ

وإذا دَخَلَ "لا" في الماضي كانَ نفيْاً مُطْلَقاً عامَّاً، ويُنْفَى بها نَفْياً عَامَّاً في قَولِكَ: لا رَجُلَ في الدَّارِ وغَيْرَ عَامٍّ في قَوْلِكَ: لا رَجُلٌ في الدَّارِ ولا امرأَةٌ، ولا زَيدٌ في الدَّارِ ولا عَمْروٌ. ولنَفْيِ الأَمرِ في قَوْلِكَ: لا تَفْعَلْ، ويُسمَّى النَهيَ. والدُّعاء في قولِكَ: لا رعاكَ اللهُ.

و"لا". يعني: لفظةُ "لا" يُنْفَى بها المستقبلُ. قولُه: ولم يَقَعْ. يريدُ أَنَّهُ نفى بـ"لا" الفعلَ الذي لم يقعْ "المستقبل". قولُه: وقدْ نُفِيَ بها المَاضِي. "قدْ" هنا للتَّقليلِ يعني: نَفْي المَاضِي بها أقلُّ من نَفْي المُستقبلِ. وشَرْطُ نَفْي الماضي بها أنْ تكونَ مكررةً، كقولِه تعالى: "فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى " ، قيلَ: عِلَّته أنَّ نَفْيَ المَاضِي يكونُ جَواباً لما فيهِ مُكررٌ في كَلامِ السَائلِ. فإذا كانَ الماضي مُكرراً في كَلامِ السائلِ بِنَفْي أنْ يكونَ مُكرراً أيضاً في الجوابِ، بيانه إذا قلْتَ: زيدٌ لا قامَ ولا قعدَ. فهذا جوابُ قَولِ القَائلِ: أقامَ زيدٌ أم قَعدَ ؟.

قولـه: فأيَّ أمرٍ سَيءٍ لأفعَلَه.

والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّهُ أدخلَ "لا" على الفِعلِ المَاضِي. ويُنْفى بها. أرادَ بالنَّفي العامِّ: نَفْيَ الجِنْس[1] كقولكَ: لا رجلَ في الدَّارِ بالفتحِ من غيرِ تنوين[2]، وأرادَ بالنَّفي غيرِ العامِّ نَفْيَ غَيرِ الجِنْس. وقد ذكرَ هذه الخَمسةُ في بابِ "لا" التي لنَفْي الجِنْس في المنصوباتِ[3]. ولنَفْيِ الأمرِ. يعني: كما يُنْفَى "بلا" الماضي والمستقبلُ العامُّ وغيرُ العامِّ، فكذلكَ يِ ُنْفَى بها الأمرُ، كقولِك: لا تفعلْ. بجزمْ اللامِ ويُسَمّى هذا النوعُ نَهياً، والنَّهيُ: نفيُ الأمرِ، وكذلكَ يجيءُ للدُّعاءِ على أحدٍ نحو: لا رعاكَ اللهُ.

فصل

و"لَمْ" و"لمَّا" لقَلْبِ معنى المُضَارِعِ إلى الماضي، ونَفْيِه إلا أنَّ بينهما فَرْقاً، وهو أنَّ "لَمْ يَفْعلْ" نفيُ "فَعَلَ"، و"لَمَّا يَفْعَلْ" نَفْيُ "قد فَعلَ". وهي "لَم" ضُمَّتْ إليها "ما" فازدادَتْ في مَعْناها أنْ تضمَّنتْ معنى التوقُّعِ والانتظارِ، واستَطالَ زَمانُ فِعْلِها. ألاَ ترى أنَّكَ تَقولُ: نَدِمَ ولَمْ يَنْفَعْهُ الندمُ، أَيْ عُقَيبَ نَدمِهِ. وإذا قُلْتَهُ بـ "لمّا" كَانَ على مَعْنى: أنْ لَمْ يَنْفَعْهُ إلى وقتِهِ.

74- البيت من مشطور الرجز .

- المعنى : يقول : إنه ضيّق على أبه ثم عدا عليه فقتله ، وركب الخطة الشنعاء التي تشتهر في الناس اشتهار الغرة في الوجه والتحجيل في القوائم ، ولم يراع حق جاراته ، بل انتهك حرمتهن ، ولم يترك أمراً ذميماً إلا ارتكبه.

– والشاهد فيه: أَنَّهُ أدخلَ "لا" على الفِعلِ المَاضِي.

- والبيت للحارث بن أبي شمر الغساني من أمراء غسان في أطراف الشام كانت إقامته بغوطة دمشق وأدرك الإسلام فأرسل إليه النبي – صلى الله عليه وسلم – كتاباً مع شجاع بن وهب، مات عام الفتح سنة 8هـ.

- انظر تاريخ الخميس: 39/2، وإعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين: 32، وقيل البيت لعبد المسيح بن عسلة الشيباني ، شاعر جاهلي (ت:50ق.هـ) ، انظر شعراء النصرانية: 254/1، والبيان والتبيين: 229/1، وسمط اللآلئ: 570، والبيت في شرح المفصل لابن يعيش: 108/8، والخزانة: 228/4، والإنصاف : 55.

(1) بمعنى تكون نافية للجنس .

(2) ساقط في: م .

(3) انظر : المكمل- قسم الأسماء 107.

ويُسْكَتُ عليها دون أُخْتِها في قَولِكَ: خَرجْتُ ولَمّا. أَيْ: ولَمّا يخْرج، كما يُسْكَتُ على "قد" في قولك:

-75 "وكَأَنْ قَدْ"(1).

"لَمْ" و"لَمَّا". يعني: "لَمْ" و"لَمَّا" يعني: إذا كانَ نفياً يَشْتركانِ في قلبِ معنى / المُضارعِ إلى الماضِي، وفي أَنْ كِليهما للنَّفي، ويكونُ بينَهما فرقٌ من أَربعةِ أَوجهٍ أَحدِها: أَنَّ "لَمْ" نفي لما ليسَ فيهِ تأْكيدٌ. و"لَمَّا" نَفْي لما فيهِ تأْكيدٌ. فإذا قالَ قائلٌ: فعلَ زيدٌ فقل: لم يَفْعَلْ، نَفيْتَ قولَه: فعلَ زيدٌ. وليسَ فيهِ تأَكيدٌ. فإذا قالَ: قد فعلَ زيدٌ، فقل: لمّا يفعلْ، نفيْتَ قولَه: قد فعلَ وفيهِ تأْكيدٌ بلفظِ "قدْ" وإنَّما نَفْيٌ لما فيهِ تأْكيدٌ؛ لأَنَّ فيه حرفَي نفي وهما: لمْ وما النافية. وهي. يعني: الفرقُ الثاني: أنَّ "لم" نفيٌ من غير توقُّعٍ وفي "لمَّا" توقّعٌ. فإذا قال: لم يركبْ زيدٌ، فقد نَفى رُكوبَه مطلقاً. وإذا قال: لمَّا يركبْ؛ فقد نفى ركوبَهُ إلى وقتِ التكلُّمِ، ولكنْ يُتوقَّعُ ركوبُه بعدَ هذا. وكانَ أصلُه: "لَمْ" فزيدَت عليهِ "ما" النافيةُ وأدغمَت الميمُ في الميمِ. فازدادَ. معناه: تضمَّنت التوقُّعَ والانتظارَ. واستطالَ. يعني: الفرقُ الثالثُ: أنَّ "لَمْ" نفيٌ في زمانٍ غير ممتدٍّ و"لمَّا" نفيٌ في زمانٍ ممتدٍّ إلى وقتهِ أيْ وقتِ التكلُّمِ. فإذا قال: ندمَ ولمْ ينفعْهُ الندمُ معناه: لم ينفعْهُ الندمُ عند الندمِ. وإذا قلْتَ: لمّا ينفعْهُ الندمُ معناه لم ينفعْهُ الندمُ من ابتداءِ(2) الندمِ إلى وقتِ التكلُّمِ. ويُسْكَتُ. يعني الفرقُ الرابعُ: أنَّ "لمّا" يجوزُ أنْ تحذفَ فعلَها. ولا يجوزُ في "لم"؛ لأنَّ "لمَّا" فيه تأكيدُ النفي؛ لأنَّه مركَّبٌ من حرفَي نفيٍ. فإذا كانَ كذلكَ تكونُ أظهرَ في الدلالةِ على النفيِ من "لمْ". فتقولُ: خرجْتُ ولمَّا، وتسكت معناه: ولمَّا تخرجْ. ولو قلْتَ: خرجْتُ ولمْ، وتسكت لم يجزْ حتى تقولَ: ولمْ تخرجْ. قوله: كما يُسْكَتُ على "قدْ" في قولِكَ: "وكَأَنْ قَدْ". يعني: يُحذفُ الفعلُ بعدَ "كأنْ قدْ" للعلمِ بهِ. والتقديرُ: كأنْ قدْ حصلَ أو خرجَ وما أشبهَ ذلكَ، كما ذُكرَ في بحثِ "كأنْ" المخففةِ.

فصل

و"لَنْ" لتأكِيدِ ما تُعطِيهِ "لا" من نَفْيِ المُسْتَقْبَلِ، تُقولُ: لا أَبْرحُ اليَوْمَ مَكاني، فإذا وكَّدُتَ وشَدَّدْتَ قُلْتَ: لن أَبرَحَ اليَوْمَ مَكاني. قالَ اللهُ تَعالى: "لا أَبرحُ حَتَّى أَبلَغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ"(3) وقَالَ تَعالى: "فلَنْ أَبرَحَ الأَرضَ حَتَّى يَأذَنَ لي أَبِي"(4).

وقالَ الخَليلُ أَصْلُها: "لا أَنْ" فَخُفِّفَتْ بالحَذْفِ.

-75 (1) سبق تخريجه ، انظر شاهد: 44 .
(2) "من" زائدة في م .
(3) سورة الكهف / 60.
(4) سورة يوسف / 80 .

وقَالَ الفَرّاءُ: نونُها مُبدَلةٌ مِنْ أَلفِ "لا" وهي عِنْدَ سيبويه حَرفٌ بِرَأْسِهِ، وهو الصحيحُ.

ولن. يعني: "لنْ" من حروفِ النَّفي وهي تؤكِّدُ نفيَ المستقبلِ. فإذا قلْتَ: لا أبرحُ مكاني معناه: لا أفارقُ مكاني في الزمانِ المستقبلِ زماناً قليلاً. وإذا قلت: لن أبرحَ مكاني معناه: لا أفارقُ مكاني زماناً كثيراً، ولا أفارقُ مكاني البتَّةَ. فلفظةُ "لنْ" تفيدُ التأكيدَ كالنونِ المشددةِ في قولك: لا أفارقَنَّ . قول الخليل(1): أصلها: "لا أَنْ" بفتحِ الهمزةِ، فحُذفت الهمزةُ تخفيفاً ثم التقى ساكنان: النونُ والألفُ أن بعد اللام، فحُذفت الألفُ. وإنَّ ما قال سيبويه(2) أصحُ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيبِ والتَّغييرِ.

فصل

و"إنْ" بمنزلةِ "ما" في نَفْيِ الحَالِ، وتدخلُ علَى الجُمْلَتينِ الفعلِّيةِ والاسميّةِ، كَقْولِكَ: إنْ يقومُ زَيدٌ، وإنْ زيدٌ قَائِمٌ. قالَ اللهُ تعالى: "إنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةً واحدةً"(3) وقالَ تعالى: "إنْ تَتْبِعونَ إلاَّ الظَّنَّ"(4). وقالَ عَزَّ وجَلَّ: "إنِ الحُكمُ إلاّ للهِ"(5). ولا يَجُوزُ إعْمَالُها عَمَلُ "لَيْسَ" عِنْدَ سيبويه، وأَجازَهُ المبرِّدُ.

و"إن". يعني: إنْ بكسرِ الهمزةِ وسكونِ النونِ يجيءُ للنَّفي, وهي بمنزلةِ "ما" النافيةِ في نفي الحالِ. قوله: إنْ يقومُ زيدٌ. أي: ما يقومُ زيدٌ. وإنْ زيدٌ قائمٌ. أي: ما زيدٌ قائمٌ. ولا يَجُوزُ إعْمَالُها عَمَلُ "لَيْسَ" عِنْدَ سيبويه، وأَجازَهُ المبرِّدُ. يعني: لا يجوزُ أنْ ترفعَ به المبتدأ وتنصبَ الخبرَ، كما فعلَ في "ما" النافيةِ، وإنْ كانا متفقين في نفي الحالِ عند سيبويه(6). وإنَّما لا يجوزُ إعمالُها؛ لأنَّه لم يُنقلْ إعمالُها، واللغةُ لا تَثبتُ بالقياسِ بل بالنَّقلِ.

من أَصنافِ الحرفِ "حُروفُ التنبيه"

وهي "هَا" و"أَلا" و"أَما" تَقولُ: ها إنَّ زَيداً مُنْطلِقٌ، وها أَفْعَلُ كذا، وأَلا أنَّ عمراً بالبابِ، وأَما إنَّك خَارِجٌ، وألاَ لا تَفْعلْ كَذا، وأَما وَاللهِ لأفعلنَّ. قال النَّابِغَةُ(7)

---

(1) انظر كتاب سيبويه: 5/3 ، والمقتضب : 8/2، ومعاني الحروف للرماني: 100، والجنى الداني: 271

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 15/4، والجنى الداني: 272.

(3) سورة يس/ 29.

(4) سورة الأنعام/ 148.

(5) سورة الأنعام/ 57.

(6) انظر كتاب سيبويه: 57/1، والمقتضب : 4/188-189 ، وشرح التسهيل لابن مالك: 369/2، والمفضل في شرح المفصل : 246.

(7) هو النابغة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر بعدما جفاه ، سبقت ترجمته.

76- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: يقول : هذه معذرتي ارفعها إليك ، فإن لم تقبلها وتصفح عني ، فإني أضل في بلدي لشدة خوفي منك.

- والشاهد فيه: إدخالُ حرفِ التّنبيهِ على حَرفِ العطفِ. وهي الواوُ في "ذا" مع عاملِه.

- والبيت للنابغة في ديوانه: 26، وهمع الهوامع :70/2، والمفصل: 399، والمفضل في شرح المفصل:347.

77- البيت من البحر الطويل.

- والشاهد فيه: . إدخالُ حرفِ التنبيهِ على واوِ القَسَم.

76- هَا إنَّ تا عِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ نَفعَتْ   فَإنَّ صَاحِبَها قَدْ تاهَ في البَلَدِ

وقالَ:

77- ونَحْنُ اقتَسمْنا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا   فقلْتُ لهم هَذا لَها هَا وذَا لِيَا

وقالَ:

78- ألا يا أصْبِحاني قبلَ غَارةِ سِنْجَالِ

وقالَ(1):

79- أمَا والّذِي أبْكَى وأضْحَكَ والّذِي   أماتَ وَأحْيَا والّذِي أمرُهُ الأمْرُ

يعني: حروفُ التنبيهِ ثلاثةٌ: "هَا" وألا وأما" مخففتان. والغرضُ من حروفِ التنبيهِ إيقاظُ المخاطَبِ من الغفلةِ والذهولِ ويحرصُ على حُسنِ الاستماعِ. وتدخلُ حروفُ التنبيهِ على جميعِ أنواعِ الكلامِ من الجملةِ الفعليةِ والاسميةِ، خبراً كان أو استفهاماً أو غيرهما. كما ذكرَ المصنفُ في أمثلتها. / قوله: ها أفعلُ كذا. الهمزةُ فيه للمتكلِّمِ. قوله: وألاَ لا تَفْعلْ. مجزومٌ؛ لأنَّه نهيٌ. قال النابغة:. "العِذرةُ" بكسرِ العينِ: اسمٌ بمعنى العذر، يعني: هذه عِذرةٌ قد صدَرتْ منّي إليكَ. فإنْ قبلْتَ فهو المرادُ وإنْ لم تقبلْ فقد تحيّرتُ في بلدِك لا أفارقُ بلَدَك حتى ترضى عنّي. ولفظةُ "تا" في البيتِ معناها هذه. والمرادُ بالاستشهادِ: دخولُ حرفِ التنبيهِ على اسمِ الإشارةِ مع عاملِه. اعلم أنَّ "ها" في: "ها أنا ذا" وأشباهِه حرفٌ للتنبيهِ دخلَتْ على "أنا" عندَ سيبويه. وقالَ الخليلُ(2): لا تدخلُ على

- والبيت للبيد بن ربيعة : في ملحق ديوانه: 360، والشنتمري: 379/1، والدرر:5/1، وبلا نسبة في المفضل في شرح المفصل: 248، والمفصل:399.

- ولبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل، صحابي، شاعر مخضرم مُعمَّر، فارسٌ، من أصحاب المعلقات، لم يقل في الإسلام سوى بيت واحد. مات سنة 41 هـ. انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 194، الإصابة: 675/5، الخزانة: 246/2، الأعلام: 240./5

78- البيت من البحر الطويل ، وهو للشماخ كما ذكر الشارح وذكر قصة البيت، وهو له في ملحق ديوانه: 456، وكتاب سيبويه والشنتمري:307/2، والدرر: 239/1 وبلا نسبة في المفصل:400، والمفضل في شرح المفصل:248، وفيه اختلاف في الرواية.

- والشماخ: هو معقل بن ضرار بن سنان الذبياني الغطفاني، والشَّماخ لقبه، وهو شاعر مخضرم، عدّه ابن سلام في الطبقة الثالثة مع لبيد والنابغة الجعدي. وهو من أسرة شاعرة. مات سنة 22 هـ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: 132، الشعر والشعراء:232، المؤتلف والمختلف: 203، الخزانة: 526/1.

- والشاهد فيه: . إدخالُ حرفِ التنبيهِ على حرف النداء.

(1) **79**– البيت من البحر الطويل .

- والشاهد فيه: إدخالُ حرفِ التنبيهِ على واوِ القَسَمِ.

وهو لأبي صخر الهذلي، كما ذكر الشارح ، وهو له في شرح أشعار الهذليين: 957/2، والشعر والشعراء: 563، واللسان(رمث): 461/2، والأغاني: 1829/5، وبلا نسبة في المفضل في شرح المفصل: 249، والمفصل: 400.

(2) انظر الايضاح: 211/2 .

المُضْمَرِ، بل كانَتْ في التَّقديرِ داخلةً على اسمِ الإشارةِ. والتّقديرُ: هذا أنا، فقدمْتَ لفظةَ "أنا" على "ذا". وأَنا: مبتدأٌ. وذا: خبرٌ. وقالَ: قولُه: ها إنّ تا. بمعنى هذا والمرادُ بالاستشهادِ: إدخالُ حرفِ التّنبيهِ على حَرفِ العطفِ. وهي الواوُ في "ذا" مع عاملِه. والبيتُ الذي بعدَهُ:

وقبلَ مَنايا قدْ حضرْنَ وآجالِي

قائلُ هذا الشّعرِ: الشماخ(1). "صبحَ" إذا سقى شَراباً في وقتِ الصَّباحِ. سِنْجال: اسمُ بلدٍ من ناحيةِ أَذربيجانِ، واسمُ رجلٍ(2) من قَبيلةِ ليثِ بن عبدِ مَنافِ قُتِلَ بأَذربيجانَ. والشماخ يرثيهِ. والمُنادى محذوفٌ، والتَّقديرُ: أَلا ياخَليليَّ أَصبِحاني قبلَ غارةِ سِنْجالَ يعني: قبلَ أَنْ أُقتَلَ كما قُتِلَ سِنْجالُ يومَ غارةِ سنجالَ، الذي هو من ناحيةِ أَذربيجانَ وليسَ المرادُ منه: أَصبِحانِي قبلَ غارةِ سِنجالَ؛ لأَنَّ الشَّماخَ أَنشأَ هذا الشعرَ بعدَ غارةِ سِنْجالَ. والمرادُ بالاستشهادِ: دخولُ حرفِ التنبيهِ على حرفِ النِّداءِ. وقالَ: والبيتُ بعدَه:

لقد تركتْنَي أَحسدُ الوحشَ أَنْ أَرى أَليفينِ منه لا يروعُهما الذُّعرُ .

قائلُ هذا الشّعرِ: أَبو صخرِ الهذليّ(3)، قالَ: أَحسدُ الوحشَ: يعني إذا رأَيتُ زوجينَ من الوحشِ لا يروعُهما خَوفٌ أَتمنَّى أن أَكونَ مع حبيبتِي كذلك .الذُّعرُ: الخَوفُ. والمرادُ بالاستشهادِ: إدخالُ حرفِ التنبيهِ على واوِ القَسَمِ.

فصل

وأَكثُرُ ما تدخلُ "ها" على أسماءِ الإشارةِ والضمائرِ، كقولك: هذا، وهذه، وها أنا ذا، وها هو ذا، وها أَنْتَ ذا، وها هِيَ ذِه، وما أَشْبَهَ ذلك.

و"أَكثَرُ" دخولها يعني: "ها" التي هي للتَّنبيهِ، فإنَّما تدخلُ على الأَسماءِ الظَّاهرةِ مثلَ زيدٍ وعَمروٍ، بل أَكثَرُ دُخولها على أَسماءِ الإشارةِ، والأُسماءِ المُظْهَرةِ المُنْفَصِلةِ دونَ المُتَّصلةِ.

فصل

(1) انظر ترجمته شاهد: 78.
(2) وهو بكير بن شداد بن خالد بن عامر بن الملوح بن الشذاخ الكناني ، انظر : المفصل في صنعة الإعراب تحقيق الدكتور كمال جبري: 941 حاشية(1).
(3) أبو صخر الهذلي هو عبدالله بن سلمة السهمي ، أحد بني هذيل بن مدركة ، شاعر إسلامي من فحول شعراء الدولة الأموية ، كان موالياً لبني مروان ، متعصباً لهم ، وله في عبدالملك وأخيه عبدالعزيز مدائح(ت:80هـ)، انظر ترجمته في شواهد المغني:62 ، والأغاني: 185/5، وديوان الحماسة: 127/1.

ويحذفُونَ الأَلفَ من "أما" فيقولون: أَمَ والله. وفي كلامِ هِجْرِس بن كليب: أَمَ وسَيفي وَزَرَيْهِ، ورُمْحِي ونَصْلَيْهِ، وفَرَسِي وأُذُنَيْهِ، لا يَدَعُ الرجلُ قاتِلَ أبيه، وهو ينظرُ إليه.

ويبدِلُ بعضُهم من همزَتِه هاءً، فيقولُ: هُمَا والله، وهُمْ والله، وبعضُهم عيناً فيقول: عَما والله، وعَمَ والله.

ويحذفُونَ. يعني: يحذفُونَ الأَلفَ للتَّخفيفِ ويقولونَ "أَمَ". وفي كلامِ. الواوُ في "وسيفي" وما بعدَه واوُ القَسمِ. الزرْ، بزاءٍ مُعجمةٍ بعدَها راءٌ مهملةٌ: حَدُّ السَّيفِ. قولُه: ونَصْليهِ. أَيْ: وشُعبتَي رُمْحي، ورمحُ العربِ له شُعبتانِ. والمرادُ بالاستشهادِ: حذفُ الأَلفِ من أَمْ؛ لأَنَّه كانَ في الأَصلِ ياءٌ. ويُبدِلُ: ويلحقُ هذا اللفظَ ثلاثُ تَفْسيراتٍ: حذفُ الأَلفِ، وإبدالُ الهمزةِ "هاء" وإبدالُها "عيناً"؛ لِقربِ مَخْرجِ الهَمْزةِ ومَخْرجِ الهاءِ والعينِ، فيجوزُ إبدالُ الهمزةِ "هاءً" مع إثباتِ الأَلفِ ومع حذفِها، ويجوزُ إبدالُ الهمزةِ عَيناً مع إثباتِ الأَلفِ ومع حَذفِها.

ومن أَصنافِ الحرفِ

"حروفُ النداءِ"

وهي: "يا" و"أَيا" و"هَيا" و"أَي" و"الهمزة" و"وَا".

فالثلاثةُ الأُوَلُ لنداءِ البعيدِ، أو مَنْ هوَ بمنزلتهِ من نَائمٍ أو ساهٍ. فإذا نُودِيَ بها مَنْ عَداهُمْ فلحِرْصِ المُنادى على إقبالِ المدعوِّ عليه، ومُفَاطَنَتِه لِمَا يدعوُه لَه.

و"أَي" و"الهمزةُ" للقَريبِ. و"وا" للنُّدبةِ خَاصَّةً.

قِيلَ: حرفُ النِّداءِ من أسماءِ الأفعالِ مثلَ رويداً، يعني: كُلُّ واحدةٍ منها اسمٌ معناهُ الفعلُ، فإذا قُلْتَ: يا زيدُ، "فيا" اسم لأدعو، والمذهبُ: أَنَّها حروفٌ نابَتْ عن الفِعلِ أو حُروفِ كانَ الفِعلُ بعدَها مُضْمَراً- كما ذكرَ في بابِ النِّداءِ(1)- وإنَّما اختصَّتْ الثلاثةُ الأُولى بنداءِ البَعيدِ؛ لأَنَّ أواخرَهنَّ حروفُ المَدِّ. فمدُّ الصوتِ بها لإتمامِ إسماعِ المُخاطَبِ /،لأَنَّ الصوتَ إذا كانَ أَمدَّ يكونُ أَبلغَ في الإسماعِ. فمَنْ كانَ منك بعيداً يحتاجُ إلى زيادةِ مَدِّ الصّوتِ وإنَّما اختصَّ "أَيْ" و"الهمزةُ" للقريبِ، لأَنَّ القريبَ لا يحتاجُ إلى مَدِّ الصّوتِ، فلهذا لم يجعلْ أواخرَها حُروفَ المَدِّ، وإنَّما اختصَّ الندبةَ بلفظةِ "وا" ليكونَ الفرقُ بينَ النُّدبةِ وبينَ النداءِ. قولُه: وإذا نُودِيَ بها. أَيْ بالثَّلاثةِ الأُولى.من عَداهُم. أَيْ: من عَدا البعيدِ والنَّائمُ والسّاهِي، يعني إنَّ الأَصلَ أَن تُنادي العربُ بالثَّلاثةِ الأُولى إلا بعيداً، فإذا نادى أَحدٌ قريباً بِهنَّ فلغايةِ حرصِهِ على إقبالِه وتَفهُّمِه وتَفطُّنِه نداهُ.

---

(1) انظر : المكمل – قسم الاسماء: 142 .

فصل

وقولُ الدَّاعِي: يا رَبِّ، ويا الله، استِقصارٌ منه لنفسِه، وهَضْمٌ لَها واستبعادٌ عن مظانِّ القَبولِ والاستماعِ، وإظهارٌ للرغبةِ في الاستجابةِ بالجُؤارِ.

وقولُ الدَّاعِي: العَظيمُ الكَبيرُ. المَظانّ. جَمعُ المَظنَّةِ: وهي المَوضعُ. الجُؤارِ، بضمِّ الجيمِ وبالهمزةِ: التَّضرُّعِ. وهذا جوابٌ دخلَ مُقدَّر يعني لا يُنادى بلفظةِ "يا" القَريبُ، واللهُ تعالى أقربُ إلينا من حبلِ الوريدِ. فلِمْ جَيَّرَ نِداؤه بيا؟ فأَجابَ: بأنَّ الرجلَ إنّما يُنادي اللهَ تعالى بها، لأنَّه يرى نفسَه بعيداً وفاجراً عن أنْ يُقبلَ نِداؤُه. فتلفَّظَ بـ"يا" فمَدَّ صوتَه للتّضرُّعِ .

من أصنافِ الحروفِ

"حروفُ التصديقِ والإيجابِ"

وهي: "نَعَمْ" و"بَلى" و"أَجَلْ" و"جَير" و"أي" و"إن".

فأما "نَعَمْ" فمصدِّقةٌ لما سبقَها من كلامٍ منفي أو مُثْبَتٍ. تقولُ، إذا قالَ: قامَ زيدٌ أو لم يَقُمْ: نَعَمْ، تصديقاً لقولِه: فكذلك إذا وقَع الكلامان بعد حرفِ الاستفهامِ إذا قالَ: أقامَ زيدٌ أو ألَمْ يقُمْ زيدٌ؟ فقلتَ: نعم، فقد حَقَّقتَ ما بعدَ الهمزةِ.

و"بَلى" إيجابٌ لما بعدَ النَّفْيِ، تَقولُ لِمَنْ قالَ: لم يَقُمْ زيدٌ أو أَلَمْ يَقُمْ : بلَى، أيْ: قد قامَ. وقالَ اللهُ تَعالى: "بَلى قَادِرِين"[1]. أيْ نجمعُهما.

و"أَجَلْ" لا يُصدَّقُ بِها إلاّ في الخَبرِ خاصَّةِ، يقولُ القائلُ: قَدْ أَتاكَ زيدٌ، فتقولُ: أَجلْ. ولا تُستعملُ في جَوابِ الاستفهامِ.

و"جَيْر" نحوُها بكسرِ الراءِ، وقد تُفْتَحُ، قالَ:

80- وقُلْنَ: على الفِرْدوسِ أَوَّلُ مَشْربٍ   أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانت أُبيحَتْ دَعاثِرُهْ

[1] سورة القيامة/ 4

80– البيت من البحر الطويل .
- والشاهد فيه: . كَسْرُ الراءِ من "جَيْرِ"
- والبيت لمضرس بن ربعي في ديوانه: 76، والمقاصد النحوية: 98/4، وشرح شواهد المغني: 391/1، وبلا نسبة في اللسان (جير)، والمفصل في شرح المفصل:260، والإيضاح في شرح المفصل: 215.
81 - سبق تخريجه ، انظر: باب الحروف المشبهة بالفعل "بحث إنَّ" شاهد : 68.

ويقالُ: جيرِ لأفعلنَّ، بمعنى حَقَّاً. وإنَّ كذلكَ أيضاً، قالَ:

81- ويَقُلنَ شَيبٌ قد عَلا   كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

و"إيْ" لا تُستعملُ إلاّ مَع القَسمِ إذا قالَ لك المُستخبِرُ: هَلْ كانَ كَذا؟ قُلتَ :أيَ واللهِ، وأيْ واللهِ، وأيْ لَعَمْرِي، وإيْ هَا اللهِ ذَا.

يعني: هذِه الحُروفُ السِّتةُ كُلُّها جوابٌ للمُخاطَبِ وتصديقٌ لكلامِه وبينَها فَرقٌ في الاستعمالِ كما يأْتي. فأَمَّا "نَعَمْ" تصديقٌ لما قبلَها من الكلامِ إثباتاً كان أو نفياً، استفهاماً كان أو إخباراً. فإذا قالَ أَحدٌ: قامَ زيدٌ. فقولُكَ في جوابِه: نَعَمْ، تصديقٌ لهُ في أَنَّ زيداً قامَ أَيْ: نَعَمْ قامَ زيدٌ. فإذا قال: لم يَقمْ زيدٌ، فقولُكَ: "نَعَمْ" تصديقٌ له في أَنَّ زيداً لم يَقمْ. وإذا أَردْتَ تكذيبَهُ في جميعِ ذلكَ فقلْ: "لا". وقولُه: وإذا وقعَ الكلامان. أَيْ: المُثبَتْ والمَنْفي. وبلَى. يعني: استعمالُ "بلى" اختصَّ بهِ لما بعدَ النَّفي وهو إيجابٌ للنَّفي. فإذا قالَ: أَلمْ يقمْ زيدٌ؟ فقولك في جوابِه: "بلَى" إثباتٌ للقِيامِ أَيْ: قد قامَ ولا يستعمل "بلى" بعدَ الإثباتِ. قوله تعالى: بلى قادرينَ. إيجابٌ لقولِه: "أيحسبُ الإنسانَ أنْ لن نجمعَ عظامَه بلى قادرينَ على أنْ نسويَ بنانَه" أيْ: نجمعَ بنانَه أيْ: أعضاؤه، وقادرينَ: حال من الضميرِ في "نجمعَ". وأجلْ. يعني: "أجلْ" مثل "نَعَم" إلاّ أنَّه يستعملُ في جوابِ الخبرِ ولا يستعملُ في جوابِ الاستفهامِ عند سيبويه. وقال الأخفشُ[1]: يجوزُ استعمالُه في الخبرِ والاستفهامِ جميعاً إلَّا أنَّ استعمالَ "أجلْ" في الخبرِ أحسنُ، واستعمالُ "نَعَمْ" في الاستفهامِ أحسنُ. وجَيْرَ. يعني: "جَيْرَ" مثلَ "أجلْ" لا تُستعمَلُ إلَّا في الاستفهامِ عندَ سيبويه وفيهِ لغاتٌ: كسرُ الرّاءِ وفتحُها. والكسرُ أفصحُ. قال: وقُلْنَ على الفِرْدوسِ. الفردوسُ: موضعٌ من بلادِ العربِ. "الدعاثرُ" جمعُ دعثورٍ وهو الحوضُ المُتهدِّمُ، يعني: قالت أولئكَ النسوةُ: يكونُ أولُ مَشربٍ لنا في هذا الموضعِ فأُجيزَ بأنْ يكونَ كذلك لو جُعلَتْ حياضُ ذلك الموضعِ مباحةً لا يُمنعُ أحدٌ منها. والمرادُ بالاستشهادِ: كَسْرُ الراءِ من "جَيْرِ". فإنَّه نُقلَ بالكسرِ, وقد نُقل بالفتحِ. ويقالُ: قد جاءَ "جَيْرِ" بمعنى القَسمِ. وإنَّ: يعني: "إنّ" بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ النونِ قد جاءَ بمعنى "أجلْ" لا يستعملُ في الاستفهامِ. وشرحُ هذا البيتِ قد ذُكِرَ في بحثِ "إنَّ"[2].. وإيْ . يعني "إيْ" بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ تصديقٌ لمن سألكَ شيئاً إلَّا أنَّه لا يستعمل إلَّا مع القسمِ كما ذكرَ المصنفُ. قوله: / إيَ واللهِ, بفتحِ الياءِ والنصبِ. أيْ وأصلُه: إيَ واللهِ. فحذفَتْ واوُ القسمِ ونصب لفظة "الله"؛ لأنَّه مفعولٌ وفتحت الياءُ من "إيَ" لسكونِها وسكونِ لامِ التعريفِ. قولـه: إي ها الله ذا. "ها" بدلٌ من حرفِ القسمِ. ويجوزُ إثباتُ ألفِ "ها" وحذفُها. فتقولُ: "هالله" بهاءٍ

([1]) منهج الأخفش في الدراسات النحوية: 89

([2]) انظر ترجمته شاهد: 68.

بعدها ألفٌ ممدودةٌ وبعدَ تلك الألفِ لامُ اللهِ. و"هالله" بهاءٍ مفتوحةٍ وبعدها لامُ اللهِ. وهمزةُ اللهِ محذوفةٌ في كلا اللغتين.

فصل

وكنانةُ تكسِرُ العينَ من "نَعَمْ". وفي قراءَةِ عُمر بنِ الخطَّابِ وابنِ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنهما قال: نعِم. وحُكِيَ أن عُمر سألَ قوماً عن شيءٍ، فقالوا: نَعَمْ، بالفتحِ، فقالَ: إنَّما النَّعمُ الإبِلُ. فقالوا: نَعِمُ.وعن النَّضُرِ بنِ شُمَيْلٍ أنَّ "نَحَمْ" بالحاء لغةُ ناسٍ من العَربِ.

وكنانة. في "نَعَمْ" التي هي كلمةُ التصديقِ أربعُ لغاتٍ: فتحُ النونِ والعينِ -وهي المشهورةُ- ، فتحُ النونِ وكسرُ العينِ -وهي قراءة الكسائي.- في قوله تعالى: "قالوا نعَمْ"(1).. الثالثةُ: كسرُ النونِ والعينِ، والرابعُ: فتحُ النونِ والحاء المهملة والميم رابعتها ساكنة .

فصل

وفي "إيَ والله" ثلاثَةُ أوجُهٍ: فتحُ الياءِ وتَسْكينُها والجمعُ بينَ ساكنَيْنِ، هِيَ ولامَ التَّعريفِ المدغمةِ، وحَذْفُها.

وفي "إيَ واللهِ". يعني في " إيَ واللهِ" ثلاثُ لغاتٍ، أحدها: "إيَ واللهِ" بفتحِ الياءِ, وكانت الياءُ ساكنةً فحُرِكت لسكونها وسكونِ اللامِ وفُتحَت؛ لأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركاتِ. والثانيةُ: إيْ والله, بياءٍ ساكنةٍ ممدودةٍ. قوله: والجمعُ بينَ ساكنَيْن. يعني: في هذه اللغةِ يلزمُ اجتماعُ ساكنين, أحدُهما الياءُ، والثاني لامُ التعريفِ, واجتماعُ الساكنينِ هنا جائزٌ؛ لأنَّ الساكنَ الثاني مُدغمٌ نحو "الضَّالين" أصلُه: "الضال لين" بسكونِ الألفِ واللامِ الأولى فأُدغِمَت اللامُ الأولى في الثانيةِ. اللغةُ الثالثةُ: الحذفُ أعني حذفَ الياءِ فتقولُ: "إلله" بكسرِ الهمزةِ.

من أصنافِ الحرفِ

"حروفُ الاستثناءِ"

وهي: "إلاَّ" و"حَاشَا"، و"عَدا" و"خَلا" في بَعضِ اللُّغاتِ.

يعني: حروفُ الاستثناءِ أربعةٌ: "إلاّ" و"حاشا" و"عدا" و"خلا". وقد ذُكرَتْ في بابِ الاستثناءِ(2). .

ومن أصنافِ الحرفِ

---

(1) سورة الأعراف/ 44.
(2) انظر باب الاستثناء – المكمل ، القسم الأول / قسم الأسماء، تحقيق: د. علي الشروش : 179

" حرفا الخطابِ"

وهما: "الكَافُ" و"التَّاءُ" اللاَّحِقَتانِ علامةً للخطابِ في نحو: ذاكَ، وذلك، وأُولئِكَ، وهُناكَ، وهُنالِكَ، وهَاكَ، وحَيَّهلُك والنَّجَاكَ ورُوَيْدكَ، ورأَيْتَك، وإيَّاكَ. وفي أَنْتَ وأَنْتِ.

اعلم أنَّ حرفَ الخطابِ غيرُ اسمِ الخطابِ؛ لأنَّ حرفَ الخطابِ ما ليس باسم, بل هو حرفٌ موضوعٌ للخطابِ, واسمُ الخطابِ ما كان فاعلاً أو مفعولاً وفيهِ معنى الخطابِ وحرفا الخطابِ هما الكافُ في أسماءِ الإشارةِ وفي لفظةِ "إياكَ" والتاءُ في "أنتَ، أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما، أنتنَّ" وقد ذُكِرَ بحثُ حروفِ الخطابِ في المضمراتِ[1]. وأسماءِ الإشارةِ، وأمّا اسما الخطابِ فهما "التاءُ" في "ضربْتَ"، "ضربْتُما"، و"ضربْتُم"، "ضربْتِ"، "ضربْتما"، "ضربْتُنَّ". فالتاءُ فاعلٌ في هذهِ الألفاظِ وهي للخطابِ. والكافُ في "ضربَكَ"، "ضربَكما"، "ضربَكم"، "ضربَكِ"، "ضربَكما"، "ضربَكُنَّ" فالكافُ مفعولٌ في هذهِ الألفاظِ وهي للخطابِ. وحرفُ الخطابِ في "أنتَ" هي "التاءُ" عندَ البصريين اسم أن. وعندَ الكوفيين التاءُ هي الاسمُ ولفظةُ "أنْ" حرفٌ زيدَتْ قبلَ التاءِ؛ لأنَّ الابتداءَ بحرفٍ واحدٍ ثقيلٌ. والميمُ والألفُ في "أنتما" و"ذاكما" للتثنيةِ. والميمُ في "أنتم" و"ذاكم" للجمعِ. وأصلُه: "أنتموا" و"ذاكموا"؛ لأنَّ الجمعَ لا يكونُ أقلَ وأنقصَ من التثنيةِ, فكما أنَّ علامةَ التثنيةِ حرفان. فكذلك علامةُ الجمعِ, ثم حذفوا الواوَ لتطرُّفِها. والنونُ المشددة في "أنتنَّ" علامةُ جمعِ المؤنثِ، وكذلك في "كنَّ" وضُمَّتِ التاءُ والكافُ في "أنتما" وفي "ذاكما" إلى اثنين و"ذاكن" لتكونَ حركتُهما في التثنيةِ والجمعِ مخالفةً لحركتِهما في الواحدِ؛ لأَنَّ حركتَهما في الواحدِ المذكَّرِ الفتحُ، نحوَ: أنتَ وذاكَ، وفي الواحدِ المُؤَنَّثِ الكسرُ، نحوَ: أَنتِ وذاكِ. في نحَوِ. ذُكرَ بَحْثُ هذهِ الكلماتِ في أَسماءِ الإشارةِ .وهاكَ. "ها" بمعنى خُذْ والكافُ للخطابِ. وحيهلك. الكافُ للخطابِ أيْ عَجِّلْ وأَقبِلْ. / وقد ذُكِرَ في أَسماءِ الأَفعالِ[2].. والنَّجَاكَ. الكافُ للخِطابِ والنَّجاء ممدودٌ معناهُ الإسراعُ أيْ اقصُدْ النَّجا. ورويدكَ. الكافُ للخِطابِ أيْ أمهل. ورأَيتُكَ. مَضَى بحثُ "إياكَ" و"أَنتَ" و"أَنتِ" و"ما "رأيتُكَ" والتاءُ والكافُ للخطابِ و"بقيَتْ" التاءُ هنا على الفتحةِ؛ لأَنَّ الخِطابَ يتغيَّرُ بتغيُّرِ الكافِ، فَفتحُها عَلامةُ المُذكَّرِ وكَسرُها علامةُ المُؤنَّثِ فلمَّا لم يَتغيرْ الخِطابُ بِتغيُّرِ التاءِ ترك على فتحِها؛ لأَنَّ الفتحَ أَخفُّ الحركاتِ.

فصل

---

(1) انظر المرجع السابق: المضمرات(282-284)، وأسماء الإشارة: 309 .

(2) انظر باب أسماء الأفعال– المكمل ، القسم الأول / قسم الأسماء، تحقيق: د. علي الشروش :340

وتَلحقُهما التَّثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ كما تَلْحَقُ الضَّمائرَ. قالَ الله تعالى: "ذلكما ممَّا عَلَّمنِي رَبي"(1)، وقال: "ذَلِكُم خيرٌ لكم"(2)، وقال: "فَذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّنِي فيه"(3)، وقال: "أَنْ تِلكُم الجنَّةُ"(4)، وقال "وأُولئِكُم جَعلنا لَكُم"(5)، وقال: "كذلكِ قالَ رَبُّكِ"(6). وتقولُ: أَنْتُما، وأَنْتُم، وأنتُنَّ.

وتَلحقُهما. في "تَلحقُهما" ضَميرانِ أَحدهما: الضَّميرُ المُستكنُّ في "تلحقُ" وهو ضَميرُ الفاعلِ والثاني: لفظةُ "هما" وهي ضميرُ المَفْعولِ. فضميرُ الفاعلِ يعودُ إلى التثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتأْنيثِ، وضميرُ المفعولِ يعودُ إلى الكافِ والتَّاءِ، يعني: يُزادُ بعدَ الكافِ والتاءِ ميمٌ وأَلفُ التثنيةِ وميمٌ ساكنةٌ لجمعِ المُذكَّرِ ونُونٌ مُشددةٌ لجمعِ المُؤنَّثِ.

فصل

ونَظيرُ الكَافِ "الهَاءُ" و"اليَاءُ" وتَثْنِيتُهما وجَمْعُهما في: إيَّاهُ، وإيَّايَ على مَذْهبِ أَبي الحَسَنِ.

ونظيرُ الكَافِ. أَرادَ بأَبي الحَسنِ "الأَخفشَ". وفي هذا الكلامِ تَساهلٌ؛ لأَنَّ هذه المسألةَ ليسَتْ مُخْتَصَّةً بمذهبِ الأَخفشِ بل اتَّفقَ في هذهِ المسأَلَةِ سيبويه والأخفشُ(7)، وتلكَ المسأَلَةُ هي: بَحثُ "إياكَ". فإنَّ مذهبَ سيبويهِ والأَخفشِ: أَنَّ الاسمَ في "إياكَ" هو لفظةُ "إيا". وأَمَّا الكافُ في "إياكَ" فحرفُ خِطابٍ، مثلَ الكافِ في "ذلكَ" و"كذلكَ"، والهاءُ في"إياهُ" حرفٌ للغائِبِ وكذلكَ "الياءُ" الثانيةُ في "إياي"، والنُّونُ والأَلفُ في "إيانا" حرفٌ للمتكلِّمِ.

من أصنافِ الحرفِ

"حرفُ الصِّلةِ"

وهي: "إنْ" و"أَنْ" و"ما" و"لا" و"مِنْ" و"البَاء" في نحو قولك: ما إنْ رأيتُ زيداً، الأَصَلُ: ما رأَيْتُ زيداً. ودخولُ "إنْ" صلةً أَكَّدتْ معنى النَّفْيِ، قال دُرَيدُ(8):

---

(1) سورة يوسف / 37.
(2) سورة البقرة / 54.
(3) سورة يوسف / 32 .
(4) سورة الأعراف / 4 .
(5) سورة النساء / 91.
(6) سورة مريم / 9.
(7) انظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية:420، وابن يعيش في شرح المفصل : 127/8.
(8) وهو دريد بن الصمة من فخذ: جُشم بن معاوية يقال لهم: غزية، وينتهي نسبه إلى قبيلة هوازن ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، خاله عمر بن معد يكرب الزبيدي، وقد كان أطول الفرسان الشعراء غزواً ، وأبعدهم أثراً ، وأكثرهم ظفراً.
انظر أخباره: في الشعر والشعراء: 635، والخزانة : 461/3.

82 - ما إنْ رأيْتُ ولا سَمِعْتُ بمثلِهِ　　كاليومِ هانِئَ أيْنُقٍ جُرْبِ

وعند الفَرَّاءِ أنهما حَرفا نَفْيٍ تَرادفا كتَرادُفِ حَرْفَي التوكيدِ في: إنَّ زيداً لقائِمٌ، وقد يُقال: انتظرْني ما إنْ جلسَ القَاضِي، أيْ: ما جلَس، بمعنى مُدَّةَ جُلوسهِ.

يعني: حُروفُ الصِّلةِ هذهِ الحروفُ السّتةُ ومعنى الصِّلةِ هنا "الزائدةُ"، وتُسمَّى "حروفَ الصِّلةِ" لأنَّنا نتوصلُ بها إلى تَصحيحِ وَزنٍ أو سجعٍ أولها "إنْ" بكسرِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ فتُزادُ بعدَ "ما" النافيةِ زيادةً مُطَّردةً وبعدَ "ما" المَصدريَّةِ قَليلاً. قالَ دريدُ. الهانِيءُ: الذي يَطلِي الجملَ الأجربَ بالهناءِ وهو القِطْرانُ. الأَيْنُقُ، جمع ناقةٍ، والأَصلُ في جمعِ ناقةٍ "أَنوقٌ" فقدِمَتْ الواوُ على النُّونِ فصارَ "أَونقَ" وقلبَتْ الواوُ "ياءً" للتَّخفيفِ؛ لأنَّ الياءَ أخفُّ من الواوِ. والجُربُ: جمعُ أجربٍ، والتَّقديرُ: ما رأيتُ هانِيءَ أينقٍ جُرْبٍ مثلَ الذي رأيتُه اليومَ. وقد ذكرَ هذا التغيرَ في المفعولِ بهِ في الفَصْلِ الثاني منهُ في قولِه: حتّى إذا، والمرادُ بالهانيءِ هنا: اسمُ امرأةٍ. وحقُه أنْ يَقولَ: "هانِئةً" إلاَّ أنَّه تركَ التاءَ؛ لأنَّ الأغلبَ أنْ يهنأَ الإبلَ الرِّجالُ فغلّبَ الرّجالَ. والمرادُ بالاستشهادِ: زيادةُ "إنْ" بعدَ "ما" النَّافيةِ. وعندَ الفرّاءِ[1]. تَرادفا أيْ: تَتابعا، يعني "ما وإنْ" كلتاهُما حَرفا نفي يتبعُ أَحدُهما الآخرَ لزيادةِ النَّفي. وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ الحرفينِ المُتَّفقينِ في المَعْنى لا يجتمعانِ وأمّا استشهادُه: بأنَّ زيداً لقائمٌ. لا يستقيمُ؛ لأنَّ بينَ "إنْ" وبينَ "الّلامِ" فاصلةٌ وهو "زيدٌ" بخلافِ "ما إنْ" فإنَّهُ لا فاصلَ بينَهما. وقد يقالُ: يعني: "إنْ" زائدةٌ هنا بعدَ "ما" المَصْدريَّةِ، و"ما" المَصْدريَّةِ هنا بمعنى الوقتِ والمُدَّةِ. قولـه: وقد يقالُ:."قد" للتَّقليلِ يعني: زيادتُها بعدَ "ما" المصدريّة قليلٌ.

فصل

وتَقوُلُ في زيادَةِ "أَنْ": لمَّا أنْ جاءَ أَكرمتُه، وأَما واللهِ أَنْ لو قُمْتَ لَقمتُ.

وتقولُ. يعني: "أَنْ" بَفتحِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ تُزادُ بعدَ "ما"، وقيلَ: "لو" في جَوابِ القَسَمِ وفي غَيرِ هذينِ المَوْضعينِ، قِيلَ: يجوزُ أَنْ تُزادَ، وقيل: / لا يجوزُ، بل إنْ رأَينا لفظةَ "أَنْ" في غَيرِ هذينِ المَوْضعينِ نَقول بأنَّها مَصْدريةٌ، مثلَ قولِه تعالى: "وأُمِرْتُ أَنْ أَكونَ من المُؤمنينَ"[2]. وقالَ

82- البيت من البحر الكامل .

- المعنى: ما رأيت هانيء أينق جرب كالذي رأيته اليوم، وكان رأى الخنساء تهنأ إبلاً لها ، يريد : أنه رأى امرأة غاية في الحسن والجمال.

- والشاهد فيه : زيادةُ "إنْ" بعدَ "ما" النَّافيةِ.

- والبيت لدريد بن الصمة ، كما ذكر الزمخشري في المفصل: 404، وتبعه الشارح . وهو له في ديوانه: 34، والأغاني:22/10، وإصلاح المنطق: 144، ومغني اللبيب: 679.

(1) انظر ابن يعيش في شرح المفصل: 8/ 129، وانظر المقتضب: 51/1.

(2) سورة يونس / 104.

تعالى: "أَنْ أقمْ وجهك"(1) أو مُخَفَّفة من الثَّقيلةِ، نحوَ: قوله تعالى: "وأَنْ عَسى أَنْ يكونَ"(2) و "أَلَّوِ استقامُوا"(3) أيْ: أَنَّه عَسَى أَنْ يكونَ وأَنِ استقامُوا.

فصل

وتزاد كقوله : وغضبتَ من غيرِ ما جُرْمٍ، وجئتَ لأمرٍ ما، وإنَّما زيداً منطلقٌ، وأَينما تجلسْ أَجلسْ، وبعَيْنٍ ما أَرَينَّكَ، وقال الله عزّ وجلَّ تعالى: "فبما نَقْضِهم ميثاقَهم"(4)، وقال تعالى: "فبما رحمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لهم"(5)، وقال تعالى: "عمَّا قليلٍ"(6)، وقال تعالى: "أَيَّما الأَجلَيْنِ قَضَيْتُ"(7)، وقال: "وإذا ما أُنزِلتْ سُورةٌ"(8)، وقال تعالى: "مِثْلَ ما أَنكم تَنْطِقُونَ"(9).

وتزاد كقوله يعني: تُزادُ "ما" بعدَ "غير". نحو: وغضبْتُ من غيرِ ما جُرْمٍ أيْ: من غيرِ جُرمٍ، وبعدَ النكرةِ لتأكيدِ التنكيرِ نحو: لأمرٍ ما وشيءٍ ما وتُسمَّى "ما" هذه الإبهاميةَ والعمومَ. وبعدَ "أينَ" و"متى" و"إذا" و"كيفَ" عند البصريينَ. وإنَّما نحو: إنَّما زيداً منطلقٌ, فإن جعلْتَ "ما" زائدةً لا يبطلُ عملُ "إنَّ"؛ لأنَّ الزائدةَ لا تبطلُ. وإن جعلْتَ "ما" كافةً تبطلُ عملَها .قوله: وبعينٍ ما أرينَّكَ. قيلَ في الاستعجالِ لمن يرسلُ أحداً إلى أمرٍ يعني: اذهبْ ولا تقصِّر في الذهابِ وكن كما في أراك بعيني "ما" في هذهِ الأمثلةِ زائدةٌ.

فصل

وقَالَ اللهُ تعالى: "لِئَلَّا يعلمَ أَهَلُ الكتابِ"(10). أَيْ: لأن يعلمَ أهلُ الكتابِ، وقال تعالى: "فلا أُقسِمُ بمواقعِ النُّجومِ"(11).

وقال العَجاجُ(12):

---

(1) سورة يونس / 105.
(2) سورة الأعراف / 185.
(3) سورة الجن / 16.
(4) سورة النساء / 155.
(5) سورة آل عمران / 159.
(6) سورة المؤمنون / 40.
(7) سورة القصص / 28.
(8) سورة التوبة / 124.
(9) سورة الذاريات / 23.
(10) سورة الحديد / 29.
(11) سورة الواقعة / 75 .
(12) سبقت الترجمة له، انظر شاهد:51 .
83- البيت من الرجز .

83- في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَىَ وما شَعَرْ

ومنهُ: ما جاءَني زيدٌ ولا عمروٌ. وقالَ اللهُ تَعالى: "لم يكنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لهم ولا لِيَهدِيَهُم سبيلا"[1].

وقال الله تعالى: "ولا تَسْتوي الحَسَنةُ ولا السَّيِّئةُ"[2].

وقال تعالى:" لئلَّا يعلَمَ". يعني تُزادُ "لا" بعدَ "أنْ" المصدريةِ نحو: لئلَّا يعلَمَ. وأصلُه: "لأَنْ لا" فأُدغِمَت النونُ في اللامِ. وتُزادُ أيضاً قبلَ القَسمِ كقولِه تعالى: "فلا أُقسمُ بمواقعِ النجومِ"، قيلَ المرادُ بمواقعِ النجومِ: مواضعُ غروبِها في السماءِ. أقسمَ اللهُ بالسماءِ, وقيل المراد به: الزمانُ أيْ: يومُ انتشارِها وهو يومُ القيامةِ. وقال العجاجُ: الحُورُ، بضمِّ الحاءِ المهملةِ: الهلاكُ."لا" هنا زائدةٌ. يعني: فلانٌ سرى في بئرِ هلاكٍ ولكنْ لا يدري. ومنهُ. ومنهُ أيْ: ومِمَّا زيدَتْ فيه "لا" بعدَ حرفِ العطفِ إذا تقدَّمَها حرفُ النفي، و"لا" في قولِهِ: ولا عمروٌ زائدةٌ، أيْ: وعمروٌ. وكذلك في الآيتين.

فصل

وتُزادُ "مِن" عند سيبويه في النَّفي خاصَّةً لتأكيدِه وعُمومِهِ، وذلك نحو قولِه تعالى: "ما جَاءَنا من بَشيرٍ ولا نَذيرٍ"[3]. والاستفهامُ كالنَّفي، قالَ اللهُ تَعالى: "هَلْ مِنْ مَزيدٍ"[4]. وقال تعالى: "هَلْ من خَالقٍ غيرُ اللهِ"[5]. وعن الأخفشِ زيادتُهُ في الإيجابِ.

وتُزادُ "مِن". الضميرُ في "لتأكيدِه" يعودُ إلى النفي يعني: لفظةُ "مِن" تُزادُ عندَ سيبويهَ بعدَ النفي في الاستفهامِ لتأكيدِ النفي والعمومِ بشرطِ أنْ يكونَ المنفيُّ جنساً أو واحداً غيرَ معيَّنٍ من الجنسِ، كقولِه تعالى: "ما جاءنا من بشيرٍ"، فهذا نفيُ الجنسِ وكقولِ القائلِ: هل مِن رجلٍ في الدارِ؟ فهذا مثالٌ واحدٌ من الجنسِ ولا يجوزُ: ما مِنْ زيدٍ في الدارِ، ولا عمرو، ومن قائم ؛ لأنَّه ليسَ فيه عمومٌ لتوكيدِ معنى العمومِ بل هو شخصٌ معيَّنٌ. وعند الأخفشِ[6] يجوزُ زيادةُ "مِنْ" في غيرِ النفي والاستفهامِ كأهلِ الكوفةِ، وقد ذُكِرَ[7] في حروفِ الجرِّ بحثُ "مِنْ".

فصل

- المعنى: أن هذا الرجل سرى في بئر الهلاك والضلال وما علم بذلك.
– والشاهد فيه :. "لا" هنا زائدةٌ. يعني: فلانٌ سرى في بئرِ هلاكٍ ولكنْ لا يدري.
- والبيت للعجاج في ديوانه: 20/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 136/8، والخزانة: 95/2، والمفضل في شرح المفصل: 280، والمفصل: 405 .

(1) سورة النساء/ 137 .
(2) سورة فصلت/ 34.
(3) سورة المائدة / 19 .
(4) سورة ق /30 .
(5) سورة فاطر / 3 .
(6) منهج الأخفش في الدراسات النحوية: 187
(7) انظر المكمل- قسم الحروف-: 140 .

وزيـادةُ "البـاءِ" لتأكيدِ النَّفي والإثبـات في نحـو: مـا زيدٌ بِقَـائمٍ، وقـالوا: بِحَسْبِكَ زيدٌ، وكفـى بـاللهِ (شهيداً) [1].

وزيادة "الباء" يعني: تُزادُ "الباءُ" في خبرِ ليسَ وما النافيةِ قياساً مطَّرداً, وأمَّا "ما" في المواضعِ فزيادةُ "الباءِ" فيها سماعيٌّ, وما سُمعَ من العربِ أنَّهم زادُوا "الباءَ" فيهِ نحو: لله وما بهم اجتمع.

ومن أصنافِ الحرفِ

"حرفا التفسير"

وهُما "أَيْ" و"أَنْ". تقولُ في نحوِ قولهِ تعالى: "واختارَ موسى قومَهُ"[2]. أي من قومهِ، كأنَّك قلت: تَفسِيرُهُ من قومهِ، أو مَعناهُ من قَومهِ. قالَ الشاعر:

84- وتَرْمِينَنِي بالطَّرفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ   وتَقْلِينَني لكنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِـي

يعني: "أيْ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ و"أنْ" بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ حرفانِ للتَّفسيرِ. قولُه: في نحوِ قولهِ تعالى: "واختارَ موسى قومَهُ". إذا أردْتَ أنْ تُخبرَ السامعَ بالمضمرِ في الآيةِ فقُلْ: أيْ من قومِهِ كأنَّك قلْتَ تفسيرَهُ أومعناهُ من قومِهِ. قال الشاعرُ: الطَّرفُ: العينُ. قلى: إذلالٌ بضعفٍ، والمرادُ بالاستشـهادِ: أنَّـه فسَّرَ قولَـه "ترمِينَنَـي بـالطَّرف" بلفظـةِ "أيْ" يعنـي: ترمينني بـالطَّرفِ كـلامٌ مبهمٌ يحتاجُ إلى تفسيرِ. ففسَّرهُ بأنْ قال: أيْ أنتَ مُذنبٌ. يعني: بطرفِكَ أنّي مُذنبٌ. /

فصل

وأمَّا "أَنْ" المُفسِّرةُ فلا تَأتي إلاَّ بعدَ فعلٍ في معنى القولِ، كقولكَ: ناديتُهُ أَنْ قُمْ، وأَمرتُهُ أَن اقْعُد، وكتبْت إليه أَنِ إرجِعْ، وبذلك فُسِّرَ قولُه عز وجل: "وانطلقَ المَلأُ مِنْهُم أَنِ امْشُوا"[3] وقولُـهُ تَعالى: "ونادَيْنَاهُ أنْ يا إبراهيمُ"[4].

---

[1] سورة النساء / 79 ، وسورة الرعد 43.
[2] سورة الأعراف : 155.
84- البيت من البحر الطويل .
- المعنى: إنكِ تنظرين إليَّ نظرة يشيع منها الغضب وتتهمينني باقتراف الذنب وتبغيضنني أشد البغض، ومع ذلك فإنني لا أحمل نفسي على بغضك.
- والشاهد فيه : أنَّه فسَّرَ قولَه "ترمِينَنَي بالطَّرف" بلفظةِ "أيْ"
- والبيت من الأبيات المجهولة القائل ، وقال النعساني في المفضل :313 : " لم يعزه أحد ممن استشهد به إلى قائله"
وهو في الخزانة: 11/ 255، وشرح المفصل لابن يعيش: 141/8، وهمع الهوامع:248/1.
[3] سورة ص / 6.
[4] سورة الصافات / 104.

وأمَّا "أنْ" المُفسِّرةُ. يعني: "أنْ" بفتحِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ تكونُ بمعنـى "أيْ" المُفسِّرة بشرط أنْ يكونَ الفعلُ الذي قبلَها بمعنى القولِ مثلَ النداءِ؛ لأنَّ النداءَ قولٌ، وشرَّطَ أنْ يكونَ ذلك الفعلُ تاماً, وكذلك "أيْ" المُفسِّرة يجبُ أنْ يكونَ قبلَها كلامٌ تامٌّ. قوله: ناديتُهُ أي قلن: أنْ، فهذا مجهولٌ ولم يدر أيَّ شيءٍ قالَ له محتاجٌ إلى التفسيرِ.وقوله: أنْ قُمْ. هذا تفسيرٌ لما ناداه به وكذلك باقي الأمثلةِ. قوله: وكتبْتُ إليهِ. ففي هذا أيضاً معنى القولِ؛ لأنَّ الكتابةَ بمنزلةِ التكلُّمِ، وقوله تعالى: وانطلقَ الملأُ منهم. يعني: ذهبَ جماعةُ أشرافِ قريشَ عن مجلسِ أبي طالبٍ(1) بعدَ أنْ سمعُوا كلامَ أبي طالبٍ في تعصُّب محمدٍ -صلَّى الله عليه وسلمَ- وقالَ بعضُهم لبعضٍ: امشُوا فأنتم لا حيلةَ لكم على محمدٍ. فلفظةُ "انطلقَ" ليست بالقولِ ولكنْ مُتضمِّنة أنْ قال بعضُهم لبعضٍ شيئاً فذلكَ الشيءُ مجهولٌ، ففسرهُ بقولِهِ: أنْ امشوا أي: كانَ ما قالوا: امشوا. وكذلك "وناديناه" يحتاجُ إلى بيانٍ أنَّه أيَّ شيءٍ ناداه ففسرَهُ بأنْ يا إبراهيم، يعني قلنا له: يا إبراهيمُ. قوله تعالى: "وآخر دعواهُم أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين"(2) لا يجوزُ أنْ تكونَ"أنْ" هنا مفسِّرةً؛ لأنَّ ما قبلَها ليس كلاماً تاماً. قوله تعالى: "ما قلْتُ لهم إلاَّ ما أمرتَني بهِ أنْ أعبدُ اللهَ رَبِّي وربِّكم"(3) قيلَ هنا "أنْ" مُفسِّرةٌ؛ لأنَّ ما قبلَها كلامٌ تامٌّ، وهو قولٌ. فإذا كانَ الكلامُ الذي معناهُ القولُ جازَ أنْ يُفَسَّر بـ"أنْ"، فكذلكَ "ما" كانَ قولاً. وقيلَ لا يجوزُ أنْ تفسَّرَ لفظةُ القولِ بـ"أنْ"؛ لأنَّا لم نجدْ بعدَ لفظِ القَولِ "أنْ" بمعنى التَّفسيرِ المَفْتوحةِ بل بمعنى "أنَّ" المُشَدَّدةِ.

من أصناف الحرف

"الحرفان المصدريان"

وهُما: "ما" و"أنْ" في قولك: أَعجبني ما صنعتَ، وما تصنَعُ، أي صنيعُكَ. وقال اللهُ تعالى: "ضَاقَتْ عليهمُ الأرضُ بما رَحُبَتْ"(4) أيْ برحبِها. وقد فُسِّرَ بهِ قولُهُ عز وجل: "والسَّماءِ وما بَناها"(1) وقالَ الشَّاعر:

---

(1) هو عبد مناف بن عبد المطلب القرشي الهاشميّ، كنيته "أبو طالب" سيد من سادات مكة ، وهو عَمُّ النبي – صلى الله عليه وسلم- خطيباً شاعراً مجيداً، مات قبل الهجرة.
انظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء: 291، الخزانة: 261/1.
(2) سورة يونس / 10.
(3) سورة المائدة / 117.
(4) سورة التوبة / 118.

85- يَسُرُّ المرء ما ذهبَ اللّيالي   وكانَ ذَهابُهنَّ له ذَهَابا

وتَقولُ: بلَغني أَنْ جاءَ عمرٌو، وأُريدُ أَنْ تفعَل، وإنَّهُ أَهلٌ أَنْ يَفعلَ، أَيْ: أَهلَ الفِعلِ. وقالَ اللهُ تعالى:"فما كانَ جَوابُ قَومِه إلاَّ أَنْ قَالوا"(2).

قالَ الحرفُ المَصْدريّ اثنانِ، وهي ثَلاثةٌ ذكرَ اثنينِ وتركَ الثَّالثَ وهو "أَنَّ" بفتحِ الهَمْزةِ وتَشْديدِ النُّونِ، لأَنَّ "أَنَّ" مع اسمِها وخبرِها بتَقديرِ المَصْدرِ. وإنَّما لم يذكرْ هذا الثَّالثَ لأَنَّهُ ذكرَ في بابِها(3). وقالَ الشَّاعرُ: ما ذهبَ اللَّيالِي أَيْ: ذَهابُ اللَّيالِي يعني: يجعلُ مرورُ الأَيامِ واللَّيالِي الرجلَ مَسْروراً معْ أَنَّ مرورَ الأَيامِ سَببُ ذهابِهِ من الدُّنيا، أَيْ: تنقصُ عمرَهُ. وتقولُ لفظةُ "أَنْ" معَ الفعْلِ الذي بعدَها بتقديرِ المَصْدرِ في هذهِ الأَمثلةِ، وما أَشبهها وتدخلُ على الماضِي والمُضَارِع.

فصل

وبعضُ العَربِ يرفعُ الفعلَ بعدَ "أَنْ" تَشْبِيها بـ "ما" قالَ الشاعر:

86- أَنْ تَقْرآنِ على أسماءَ ويحَكُما   مِنّي السلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أحَدا

وعن مجاهدٍ: "أَنْ يَتِمُّ الرَّضاعَةَ"(4). بِالرَّفعِ.

وبعضُ العَربِ. يعني: بعضُ العَربِ يشبّهُ "أَنْ" بلفظةِ "ما" في جَعْلِ الفعلِ الواقعِ بعدَها مَرفوعاً. تقولُ: أَعجبَني ما تصنعُ، وأَعجبَني أَنْ تصنعُ برفعِ العينِ في كُلِّ واحدٍ من المثالينِ. ووجهُ تشبيهِ "أَنْ" بـ "ما" أَنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنْهما مصدريَّةٌ. وهذا شَاذٌّ؛ لأَنَّ "ما" هذه ليسَتْ بعاملةٍ و"أَنْ" ناصبةٌ للمُضارِعِ، كما وردَ في القُرآنِ والأَحاديثِ والأَشعارِ. وقال:.

وقبلَ هذا البيتِ:

يا صاحبي فَدَتْ نَفْسي نفوسَكما   وحيثُما كنتُما لاقيتما رَشدا

أَنْ تَحملا حاجةً لي خَفَّ مَحملُها   وتصنعا نعمةً عِنْدي بها ويدا

---

(1) سورة الشمس / 5 .

85- البيت من البحر الوافر .

- المعنى: يسر الإنسان ذهاب الأيام ومرورها ، والحال أن مرور هذه الأيام إنما هو ذهاب به إلى الفناء.

- والشاهد فيه : رفع الفعل المضارع بعد "أن" تشبيهاً له بـ" ما" .

-والبيت مجهول القائل كما يقول النعساني في المفضل: 314: " لم أرَ من ينسبه إلى قائله"، وورد بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش:144/8، والإيضاح في شرح المفصل: 226/2، والمفصل:407.

(2) سورة النمل / 56.

(3) انظر المكمل فصل (وإنَّ وأنَّ) ، قسم الحروف من هذا الكتاب : 181.

86- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: يقول: أسألكما أن تحملا مني سلام إلى أسماء ، وأن توصلا هذا السلام إليها دون أن يعلم بالأمر أحد.

- والشاهد فيه: أَنَّه رفعَ ما بعدَ "أَنْ" وهو "تَقْرآن" وعلامةُ رفعهِ ثَباتُ النُّونِ.

- والبيت مجهول القائل ، كما قال النعساني في المفضل في شرح المفصل 315: "لم يسمِّ أحد قائله" ، والبيت في شرح المفصل لابن يعيش : 8/ 143، والمقاصد النحوية: 380/4 ، والخزانة: 3/ 559، والإيضاح في شرح المفصل:227/2، والمفصل:407.

(4) سورة البقرة /233.

الضميرُ في "بها" ضميرُ الحاجةِ. واليدُ هنا النعمةُ، يعني: أَنْ تَفعلا عليَّ نعمة بحملِ وإيصالِ حاجَتي إلى حبيبتِي وتلكَ الحاجةُ أَنْ تُقرأا سَلامي إليها. / قوله: ويَحكُما. أَيْ: وتَعْصِيا وتُوصِلا سَلامي إلى حبيبتِي. ويحَكُما أَصلُها ويحَكُمان. فحُذِفَتْ النُّونُ؛ لأَنَّهُ مَنْصوبٌ بـ"أَنْ" مُقدَّرةٍ أَيْ: وأَسأَلكما أَنْ تَحمِلا. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه رفعَ ما بعدَ "أَنْ" وهو "تَقْرآن" وعلامةُ رفعهِ ثَباتُ النُّونِ. وعن مجاهدٍ. يعني: قَرأ مجاهدٌ[1]: "أَنْ يتمُّ" برفعِ الميمِ تَشْبيهاً لـ "أنْ" بـ "ما" المصدريَّةِ، كما ذَكَرَ.

ومن أصنافِ الحرفِ

"حروفُ التحضيضِ"

وهي "لولا" و"لَوْمَا" و"هَلاَّ" و"أَلاَّ"، تقولُ: لولا فعلتَ كذَا، ولوما ضربتَ زيداً، وهلاَّ مَررتَ بهِ، وألاَّ قمتَ، تُرِيدُ استبطاءَهُ وحَثَّهُ على الفِعْلِ.

ولا تدخلُ إلاَّ على فعلٍ ماضٍ أو مستقبلٍ، قالَ اللهُ تعالى: "لولا أَخَّرْتَنِي إلى أَجلٍ قَريبٍ"[2] وقالَ الله تعالى: "لو ما تَأْتِينا بالمَلائِكَةِ"[3] وقالَ تعالى: "فلولا إنْ كنتم غيرَ مَدينينَ تُرْجِعُونَها إنْ كنتم صادقين"[4] دخلَ "لولا" على "تُرجِعونها"وإنْ وقعَ بعدها اسمٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ، كانَ بإضمارِ رَافعٍ أو نَاصبٍ، كقولك لمنْ ضربَ قوماً: لولا زيداً أي لولا ضَرَبْتَه.

قالَ سيبويه: وتقولُ: لولا خَيراً من ذلك، وهَلاَّ خيراً من ذلك، أيْ هلاَّ تَفعلُ خيراً من ذلك. قالَ: ويجوزُ رفعُه على معنى هَلاَّ كانَ منك خيرٌ مِن ذلك.

وقالَ جرير[5]:

87- تَعُدُّونَ عقرَ النِّيبِ أفْضلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

([1]) مجاهد : هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، من أعلام التابعين وأئمة المفسرين ، قرأ على عبدالله بن السائب وعبدالله بن عباس وأخذ عن القراء: ابن كثير وابن محيص وأبو عمرو بن العلاء ، وغيرهم ، وهو أحد الأعلام الأثبات (ت:103هـ).

- انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد: 158/7 ، وغاية النهاية: 2/41-42 ، والمعارف: 424.

([2]) سورة المنافقون / 10.

([3]) سورة الحجر / 7.

([4]) سورة الواقعة / 86-87.

([5]) سبقت الترجمته له، انظر شاهد: 3 .

87 - البيت من البحر الطويل .

- المعنى: إنكم تعدون عقر الإبل المسنة التي لا ينتفع بها أحد ولا يرجا نسلها أفضل مجدكم ، هلا تعدّون قتل الشجعان أفضل مجدكم ، وهذا تعريض بجبنهم وضعفهم عن مقارعة الشجعان، ونازلة الأقران.

- والشاهد فيه: أَنَّه أَدخلَ "لولا" على الاسمِ، ولكنَّ الفعلَ النَّاصبَ بعدَه مُضْمَرٌ وهو "تَعُدُّونَ".

- والبيت لجرير في ديوانه: 907، وهمع الهوامع: 148/1 ، والخصائص: 45/2، والخزانة: 1/ 129 ، والمفصل: 409 ، والمفضل في شرح المفصل: 302.

التحضيضُ: التَّحريضُ، وهو حَمْلُ أحدٍ على الفعلِ. قولُه: تريدُ استبطاءَهُ وحثَّهُ. يعني: تريدُ بقولِكَ "ألاَّ قمْتَ" أنَّكَ وجدتَّهُ مُسْتبطِئاً أيْ مُتَأَخراً مُتكاسلاً في القيامِ فتحثُّه أيْ: تحضُّه على القيامِ. وإنْ وقعَ. يعني: لا يقعُ بعدَ كلماتِ التَّحضيضِ إلاَّ القولُ لأنَّ التَّحضيضَ في الاسمِ مُحالٌ، فإنْ رأيتَ بعدَ كلماتِ التَّحضيضِ اسماً فاعلمْ أنَّ هناكَ فعلاً مُضْمَراً يكونُ الاسمُ الظاهرُ مَعْمولَ ذلكَ الفعلِ. كقولكَ لولا زيداً. أيْ: لولا ضربْتَ زيداً. قوله: لولا خيراً من ذلكَ. أيْ: لولا فعلْتَ خَيراً من ذلكَ. وقالَ جريرُ: "العَقْر" هنا نَحرُ البَعيرِ، "النَيبُ" جمعُ نابٍ، وهو البعيرُ المُسِنُّ. ضَوْطَرى: المرأَةُ الحمقاءُ. وعلم أنه بنى ضَوْطَرى: يعني: أولادُ الإماءِ. "الكَمِيَّ": الشُّجاعَ المُقنَّعَ لابسَ الدِّرعِ يعني: تَعُدُّونَ نحرَ البَعيرِ المُسِنِّ للأضيافِ أفضلَ مجدكُم فهذا تَعُدُّونَ قيلَ الرجلُ الشُّجاعُ في الحربِ أفضلَ مَجْدكُم. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّه أدخلَ "لولا" على الاسمِ، ولكنَّ الفعلَ النَّاصبَ بعدَه مُضْمَرٌ وهو "تَعُدُّونَ".

فصل

ولِـ"لَوْلا" و"لَوْما" معنىً آخرُ، وهو امتِناعُ الشَّيءِ لوجودِ غيرِه، وهما في هذا الوَجْهِ داخلتان على اسمٍ مبتدإ، كقولك: لولا عَليٌّ لهلكَ عُمَرُ.

و"لِلَوْلا" يعني: "لولا" و"لَوْما" كما يجيئانِ للتَّحضيضِ، وكذلكَ يجيئانِ لامتناعِ الشَّيءِ لوجودِ غيرِهِ. وفي هذا المعنى يَخْتصُّ دخولُهما على الاسمِ. وذلك الاسمُ مبتدأٌ، وخبرُه مَحْذوفٌ. وأُقِيمَ جوابُ "لولا" مَقامَ الخَبرِ، كما ذكرَ في خبرِ المُبتدأ[1].

ومن أصنافِ الحرفِ

"حرفُ التَّقريبِ"

وهو "قَد" تقرِّبُ الماضي من الحَالِ إذا قلتَ: قد فعلَ. ومنه قولُ المؤذِّنِ: قَدْ قَامت الصَّلاةُ، لا بُدَّ فيه من مَعْنى التوقُّعِ.

قالَ سيبويه: وأمَّا "قَدْ" فجوابُ "هَلْ فعلَ" وقالَ أيضاً: فجوابُ "لمَّا يفعلْ". وقالَ الخليلُ: هَذا الكلامُ لقومٍ ينتظرونُ الخبَرَ[2].

([1]) انظر : المكمل- قسم الاسماء 109.
([2]) لم يعلق الشارح على قولي : سيبويه والخليل.

لفظةُ "قد" فيها أربعةُ أسماءٍ: حرفُ التَّقريبِ وحرفُ التحقيقِ وحرفُ التوقّعِ وحرفُ التقليلِ، سُميَت حرفُ التَّقريبِ؛ لأنَّها تقرِّبُ الماضي من الحالِ نحو: قد قامَت الصلاةُ أي: حانَ وقتُ القيامِ إلى الصلاةِ قبيلَ هذا الحالِ بزمانٍ قريب. قولك: وذلك قد ذكرتُكِ أي: ذكرتُكِ قبلَ هذه الساعةِ بزمانٍ قريبٍ، وسُميَتْ حرفُ التحقيقِ، ويقالُ(1): حرفُ التأكيدِ؛ لأنَّ فيها تحقيقاً. فإذا قلتَ: قد ضربَ زيدٌ عمراً, فكأنَّك قلْتَ: إنَّ زيداً لضاربٌ عمراً قُبيلَ هذه الساعةِ، وسُميَتْ التوقُّعَ(2)؛ لأنَّها تُقال في جوابِ منتظرٍ أمراً نحو قولك: قد يركبُ الأميرُ، في جوابِ من انتظرَ ركوبَهُ، وسُميَتْ حرفَ التقليلِ؛ لأنَّ معناها معنى "رُبَّ" إذا دخلت المضارعَ كما يأتي بحثُها(3).

فصل

وتكونُ للتَّقليلِ بمنزلةِ "رُبَّما" إذا دخِلَت على الفِعْلِ المضارع، كقولهم: إنَّ الكذوبَ قَدْ يَصدُقُ.

وتكون للتقليل. إنَّ الكذوبَ قد صدقَ أي: يحصلُ منه صدقٌ على الندورِ والقلَّةِ.

فصل

ويَجوزُ الفصلُ بينَهُ وبينَ الفعلِ بالقَسَمِ، كقولك: قَدْ واللهِ أَحْسنتَ، وقَدْ لَعمِري بِتُّ ساهراً.

ويجوزُ طرحُ الفعلِ بعدَها إذا فُهِمَ، كقوله:

88- أفِدَ التَرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحَالِنا وكأنْ قَدِ

ويجوز. الفصلُ بينَ "قد" وبينَ الفعلِ بالقسمِ؛ لأنَّ "قد" والقسمَ كليهما لتأكيدِ الفعلِ، فيجوزُ أنْ يقعَ القسمُ بينَ الفعلِ وبينَ "قد". والأصلُ تقديمُ القسمِ على "قد"؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الفصلِ بينَ حرفِ التأكيدِ - وهو "قد" هنا- وبينَ المؤكَّدِ وهو الفعل الذي بعدها. قوله: ويجوزُ طرحُ الفعلِ بعدَها . يعني: يجوزُ أنْ تحذفَ الفعلَ المذكورَ بعدَ "قد" إذا دلَّت قرينةٌ / على حذفهِ. كقولِ الشاعرِ: أفِدَ الترحُّلِ ... إلى آخرهِ. "أفِدَ" على وزنِ "عَلِمْ" فعلٌ ماضٍ ومعناه: قَرُبَ. والمرادُ بالاستشهادِ: أنَّ قولَه "وكأنْ قد" تقديرُه: "وكأنْ زالَت" فحذفَ "زالَتْ".

ومن أصنافِ الحرفِ

---

(1) انظر كتاب سيبويه: 223/4 ، والإيضاح في شرح المفصل: 230/2 .

(2) هذا القول للخليل، انظر كتاب سيبويه: 223/4 ، والإيضاح في شرح المفصل: 230/2 .

(3) انظر المكمل: قسم الحروف- فصل رب : 167.

88- البيت من البحر الكامل ، وهو للنابغة الذبياني، (سبقت الترجمة له انظر شاهد 44) ، وهو له في ديوانه: 30، والخزانة: 34/1، 232/3 ، 362/4، والمفضل في شرح المفصل:306، والمقاصد النحوية:80/1، 314/2، وبلا نسبة في المفصل: 410.

- والشاهد فيه: أنَّ قولَه "وكأنْ قد" تقديرُه: "وكأنْ زالَت" فحذفَ "زالَتْ".

"حروفُ الاستقبالِ"

وهي: "سوفَ"، و"السين"، و"أنْ"، و"لا"، و"لَنْ".

قال الخليل: أن سيفعلُ جوابُ: "لَنْ يفعلَ" كما أنَّ "يفعل" جَوابُ "لا يفْعلُ" لما في "لا يفعَلُ" في اقتضاءِ القَسَمِ. وفي: "سوفَ" دَلالةٌ على زيادةِ تَنْفيسٍ. ومنه: سوَّفْتهُ، كما قيل من "آمين": أَمَّن، ويقال: سَفْ أَفعلُ.

و"أَنْ" تدخلُ على المُضارعِ والمَاضِي فيكونانِ مَعه في تَأْويلِ المصدرِ، وإذا دخلَ على المُضارعِ لم يكنْ معَه إلاَّ مُستقبلاً، كقولك: أُريدُ أنْ تَخرُجَ. ومن ثَمَّ لم يكنْ منها بُدٌّ في خبرِ "عسى" ولمَّا انحرفَ الشَّاعرُ[1] في قوله:

89- عَسى طَيئ من طَيئ بعدَ هذهِ   سَتُطفئ غُلاّتِ الكُلَى والجَوانحِ

عمَّا عليهِ الاستعمالُ جاءَ بالسِّينِ التي هي نَظيرةُ "أنْ".

يعني: هذه الحروفُ تدخلُ على الفعلِ المستقبلِ, والسينُ تكونُ جواباً لمَنْ قالَ: لن يفعلَ فلانٌ، فيُقالُ في جوابِهِ: سيفعلُ. كما أنَّ. يعني: "لا" و"لامُ التأكيدِ" مع النونِ المشددةِ يقعان جواباً للقسمِ، فإذا اشتركا في وقوعِهما جواباً للقسمِ. فإذا قيل: "لا يفعلُ" فتقول في جوابِه: لَيفعلَنْ؛ ليوافقَ الجوابُ ما قبلَه في التأكيدِ يعني: في قولِه: "لا يفعلُ" تأكيدٌ لنفي الفعلِ. وفي قولِهِ: "لَيفعلَنْ" تأكيدٌ في إثباتِ الفعلِ. وفي سوفَ. التنفيسُ: التأخيرُ يعني: السينُ أقربُ إلى زمانِ الحالِ, وسوفَ أبعدُ. فإذا أردْتَ أنْ تشتقَّ من هذا الحرفِ فعلاً فقلْ: سوّفَ يسوِّفُ تَسويفاً إذا قالَ سوفَ أفعلُ هذا, كما اشتقَّ من التأمينِ فعلاً فيقالُ: أمَّنَ تأْميناً. ويقالُ:. يعني: نحو حذف الواوِ من "سوفَ". وأنْ: يعني: "أنْ" تدخلُ على الماضي والمضارعِ فإنْ دخلَتْ على الماضي لم تقلب معناه إلى المستقبلِ، وإنْ دخلَت على المضارعِ يكونُ معناها الاستقبالُ. وتقعُ "أنْ" في خبرِ "عسى"؛ لأَنَّ "عسى" الاستقبال لتحقيقِ معنى الاستقبالِ. ولمّا انحرفَ. بعدَ هذهِ أي: بعدَ هذهِ الحالةِ أو الواقعةِ أو المصالحةِ. "الغُلاّتُ" بالغينِ المُعجمةِ وضمِّها جمعُ غُلَّةٍ وهي شدةُ العَطشِ. "الكُلَى" جمع كِليةٍ. و"الجوانحُ" جمعُ جانحةٍ وهي ضلعُ الجنبِ يعني: قربُ صلة في بعضهم من بعضٍ أنْ تصبهُ .الحرارةُ: العداوةُ والحقدُ, الذي سيغلُّ في صدورِهم. والمراد بالاستشهادِ: أنّه حذفَ "أنْ" من خبرِ"عسى" وأدخلَ "السينَ" بدلَها؛

([1]) هو قسام أو قسامة بن رواحة.

89 - البيت من البحر الطويل .

- المعنى: قرب الترحال لكن إبلنا لم تذهب بمتاعنا إلى الآن ، مع عزمنا على الرحيل ، وكأنها ذهبت وزالت.

- والبيت لقسام أو قسامة بن رواحة في الخزانة:87/4 ، ومعجم الشعراء: 340 ، والمؤتلف والمختلف: 185، وبلا نسبة في همع الهوامع: 130/1، ومغني اللبيب: 153، وشرح المفصل لابن يعيش: 148/4. - والشاهد فيه: أنّه حذفَ "أنْ" من خبرِ"عسى" وأدخلَ "السينَ" بدلَها؛ لأنَّ "السينَ" وإنْ كانت من حروفِ الاستقبالِ.

- وقسام أو قسامة بن رواحة بن جُلّ بن حِقّ الطائي ، شاعر جاهلي مغمور حيث قال الآمدي : ليس له عندي في شعراء طيء ذكر ، انظر : المؤتلف والمختلف:185 ، والخزانة: 88/4-89.

لأنَّ "السينَ" وإنْ كانت من حروفِ الاستقبالِ. وهذا يدلُّ على أنَّ خبرَ عسى لا بدَّ من أنْ يكونَ فيه ما يدلُّ على الاستقبالِ إلَّا إذا اضطرَّ الشاعرُ, فيحذفُ حروفَ الاستقبالِ.

نحو[1]:

عسى الهمُّ الذي ابتليْتُ فيه يكونُ وراءَه فرجٌ قريبٌ.

فصل

وهيَ مع فِعْلها ماضياً أو مُضارعاً بمنزلة "أنَّ" مع ما في حَيِّزِها.

يعني: "أنْ"المخفَّفةَ مع ما بعدَها من الفعلِ الماضي المضارعِ بتقديرِ مفردٍ كـ"أنَّ" المفتوحةِ المشددةِ مع اسمِها وخبرِها. وأرادَ بقوله: مع ما في خيزها واسمها دخولها، وبغيرِ الموضعِ تقولُ: أريدُ أنْ تقومَ أي: قيامَك. كما تقولُ: بلغني أنَّ زيداً قائمٌ, أي: قيامُه .

فصل

وتَميمٌ وأسدٌ يُحوِّلونَ همزَتها عيناً، فَيُنْشِدون بيتَ ذي الرُّمَّةِ[2]:

90- أأنْ ترسَّمْتَ من خَرْقاءَ مَنْزلةً

"أعَنْ ترسَّمْتَ" ، وهي عنعنةُ بني تميمٍ. وقد مرَّ الكلامُ في "لا" و"لَنْ".

وتَميمٌ. يعني: هاتانِ القبيلتانِ يَقْلِبان همزةَ "أنْ" المُخَفَّفةَ عيناً مُهمَلةً ويَقرأونَ:"أأَن ترسَّمَتْ" بالعينِ يعني: "أعنْ تَرسَّمَت".الرَّسمُ: النظرُ إلى أثرِ شَيءٍ. خَرقاءَ، بالخاءِ المُعْجَمةِ: اسم امرأةٍ. وتمامُ البيتِ:

أأنْ تَرسَّمَتْ من خَرقاءَ مَنْزلة ماءَ الصَّبابةِ من عينيكَ مَسْجوم

والمَسْجومُ: المَصْبوبُ والمَجْري فوقَه. وهي عَنْعنةُ بني تَميمٍ يعني: يُسَمِّي قلْبَ الهمزةِ عَيناً"عَنعنَةَ" بني تَميمٍ. وقد مَرَّ. يعني: مَرَّ في حُروفِ النَّفي بحثُ "لا" و"لنْ"[3].

---

(1) سبق تخريجه، انظر شاهد 34 من قسم الأفعال.

(2) سبقت الترجمة له، انظر شاهد: 29.

90- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: يقول: لأجل تأملك رسم دارها التي نزلت بها أسالت عينك دموعها.

- والشاهد فيه : كما بيّنه المصنف وتبعه الشارح.

- والبيت لذي الرُّمّة في ديوانه: 567 ، والخصائص: 11/2، والخزانة: 314/4، وشرح المفصل لابن يعيش: 79/8، 149 ، وهمع الهوامع: 77/2، 133.

(3) انظر المكمل فصل "لا": 213 وفصل "لن": 215.

ومن أصنافِ الحرفِ

"حرفا الاستفهام"

وهما: "الهَمزةُ" و"هَلْ"، في نحوِ قولك: أَزيدٌ قائِمٌ؟ وأَقامَ زَيدٌ، وهلْ عمروٌ خَارِجٌ، وهلْ خرجَ عمروٌ.

والهمزةُ أعمُّ تَصرُّفاً في بابها من أُختها، تَقولُ: أَزيدٌ عندك أَمْ عمروٌ، وأَزيداً ضربتَ؟ وأَتضربُ زيداً وهو أَخُوكَ؟ وتقولُ لمنْ قالَ لكَ: مَررتُ بزيدٍ، أَبزَيدٍ؟ وتُوقِعُها قبلَ الواوِ،والفاء، وثُمَّ، قالَ اللهُ تعالى: "أَوَ كُلَّما عاهَدوا عَهْداً"(1)، وقالَ: "أَفمنْ كانَ على بَيِّنَةٍ مِن رَبّهِ"(2)، وقال تعالى: "أَثُمَّ إذا ما وقَعَ"(3). ولا تقعُ "هَلْ" في هذه المواضع.

يعني: للاستفهامِ حَرفانِ:"الهَمزةُ" و"هل" ويدخلانِ على الجُملةِ الفِعليَّةِ والاسميةِ إلاَّ أَنَّ "الهمزةَ" أَكثرُ تَصرُّفاً من "هل" يعني: تدخلُ "الهمزةُ" في كثيرٍ من المَواضعِ ولا تدخلُ "هل" في تلكَ المَواضعِ، لأَنَّ الهمزةَ أَخفُّ؛ لأَنَّها على / حرفٍ واحدٍ. وبهذا قالَ سيبويهُ(4): "الهمزةُ" هي الأَصلُ في الاستفهامِ. أَحدُ المَواضعِ التي تدخلُها "الهمزةُ" دونَ" هل" قولُه: أَزيدٌ عِنْدَك أَمْ عمروٌ. ولا تدخلُ "هل" هنا لأَنَّ "أَمْ" المُتصِّلةَ يختصُّ وقوعُها بعدَ "الهمزةِ". الثاني قولُه: أَزيداً ضربْتَ، بنصبِ "زيداً"، ولا تجوزُ هنا: هل زيداً ضربْتَ؟. قالَ أَبو محمدٍ: علَّته أَنْ تقديرَه: أَزيداً ضربْتُ أَم عمراً؟ وقد قلْنا: أَنَّ "هل" لا تدخلُ على كلامٍ فيهِ "أَمْ" المُتَّصِلة. قولُه: أَتضربُ زيداً، وهو أَخوكَ؟، ولا يجوزُ: هل تضربُ زيداً وهو أَخوكَ؟ لأَنَّ هذا استفهامُ تَوبيخٍ، قالَ سيبويهُ(5): يختصُّ استفهامُ التَّوبيخِ "بالهمزةِ". الرّابعةُ أَنَّ الهمزةَ تدخلُ على بعضِ الكلامِ، كقولكَ: أَبزيدٍ؟ في جوابِ من قالَ: مررْتُ بزيدٍ؟، والتّقديرُ: أَبزيدٍ مررْتُ؟ ولا تدخلُ "هل" على بعضِ الكلامِ. الخامسةُ أَنَّ "الهمزةَ" تدخلُ على "واوِ العطفِ" و"فائهِ" و"ثُمَّ". ولا تدخلُ "هل" عَليهِنَّ؛ لأَنَّ حرفَ العطفِ مع ما بعدَها

---

(1) سورة البقرة / 100.
(2) سورة هود / 17.
(3) سورة يونس / 51.
(4) انظر كتاب سيبويه: 99/1، 217/4، والإيضاح في شرح المفصل:234/2، والمفضل في شرح المفصل: 317.
(5) انظر: المفضل في شرح المفصل: 318 .

91 - البيت من البحر البسيط .
- المعنى: يفتخر زيد الخير بشجاعته وشجاعة أصحابه فيقول: اسأل شجعان قبيلة يربوع عن حملتنا الشديدة التي حملناها عليهم عند الملاقاة : فقد رأونا بسفح تلك الأكمات، وعرفوا مقدار شدتنا في حربنا ، وصبرنا على ما نلاقيه من ويلات الحرب، وهذا استفهام تقريري.
- والشاهد فيه: أنّ الهمزة دخلت على "هل" في قوله:" أهل رأونا" وهو شاذّ ، وهل - هنا - بمعنى : قد.
- والبيت لزيد الخيل ، وهو له في ديوانه: 155، وفي شرح المفصل لابن يعيش:152/8، وبلا نسبة في الهمع:77/2، والمفضل في شرح المفصل: 323، والمفصل: 414، والخصائص:462/2، والمقتضب: 44/1، والخزانة: 506/4.

بعضُ الكلامِ؛ لأَنَّ المَعْطوفِ بدونِ المَعْطوفِ عليهِ بعضُ الكلامِ، و"هل" لا تدخلُ على بَعْضِ الكلامِ
.

فصل

وعندَ سيبويه أنَّ "هلْ" بمعنى "قَدْ" إلاّ أنَهَّم تركوا الأَلِفَ قبلَها لأنَّها لا تَقعُ إلاَّ في الاستفهامِ، وقد جاءَ دخولُها في قولهِ:

91- سَائِلْ فَوارِسَ يَربوعٍ بِشَدَّتِنَا   أهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ؟

وعندَ سيبويه[1]. يعني: "هل" معناها التَّحقيقُ كلفظةِ "قد" وإِنَّ المكسورةُ المُشدَّدةُ والدليلُ على أَنَّ الألفَ قبلَها، لأَنَّها لا تقعُ إلا في الاستفهامِ. يعني: إذا كانَتْ "هل" بمعنى "قدْ" و"أَنَّ" المشدَّدةِ. "هل" بمعنَى "قد" قولُه تعالى: "هل أَتى على الإنسانِ"[2]، أيْ: "قد أَتى". قولُه: إلاَّ أَنَّهم تركوا فالقياسُ أَنْ تدخلَها همزةُ الاستفهامِ كما دخلَتْ على "أَنَّ" في قولهِ تعالى:" أَئِنَّ لنا لأجراً"[3] إلاَّ أَنَّهم حذفُوا "همزةَ الاستفهامِ "قبلَ" "هل" ولم يدخلُوها عليها؛ لأَنَّ أكثرَ استعمالِها في الاستفهامِ. فإذا لم يستعملُوها في الأَكثرِ والأَغلبِ إلاَّ في الاستفهامِ استعملُوا "همزةً". واستعمالُها في الاستفهامِ عن إدخالِ "همزةِ الاستفهامِ" عليها. وقد دخلَتْ "همزةُ الاستفهامِ" عليها في الشّعرِ. ومعنى البيتِ: أَنَّ الشاعرَ يخاطِبُ أَحداً ويُظْهِرُ شجاعتَه وشجاعةَ قومهِ، ويقولُ له: إسأَلْ قبيلةَ "يربوع" عن شِدَّةِ حَملِنا على الأعداءِ، فإِنَّهم كانوا رأَونا مُحاربينَ في هذا الموضِعِ.

فصل

وتُحْذَفُ الهمزةُ إذا دَلَّ عليها الدَّليلُ. قال عمر بن أبي ربيعة[4]:

([1]) انظر الكتاب: 100/1.
([2]) سورة الإنسان/ 1
([3]) سورة الشعراء/ 41.
([4]) **92-** البيت من البحر الطويل.

- والشاهد فيه: أنَّه حذفَ "همزةَ الاستفهامِ" من قولِهِ: بِسَبعِ حُصَيَّاتٍ. والتَّقديرُ: أَبِسَبعِ

-والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 399، والمقاصد النحوية: 142/4، والخزانة: 447، والهمع: 132/2، والمفضل في شرح المفصل: 224، والمفصل: 414، وشرح المفصل لابن يعيش: 154/8.

92- لَعمــرُكَ مـــا أدَري وإنْ كنــتُ دَارياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بِثَـمـانِ

وتُحذَفُ الهمزةُ. قائِلِ هذا الشعرُ: عمر بن أَبي ربيعةٍ قالَ يوسفُ بن الحَسَنِ، والبيتُ في شعرِه:

بَدا لي منها معصمٌ يومَ جَمَّرَتْ وكَفٌّ خَضيبٌ زُيِّنَتْ ببنانِ
فلمَّا التقينا بالثنيَّةِ سَلَّمَتْ ونـازَعَنِي البغلُ اللّعينُ عِنانِي
فو اللهِ ما أَدري وإنّي لحاسبٌ بِسَبعِ رميْنَ الجمرَ أم بثمانِ

جَمَّرتْ، بتَشديدِ المِيمِ أيْ: رَمَتِ الجِمارَ في الحَجِّ. قوله: ونازَعَنِي البَغلُ اللّعينُ عِنَانِي. يعني: نَفَر بَغْلِي وخَسَّ ولم يتركْني أَنْ أنظرَ إليها زماناً. قولُه: وإنِّي لحاسِبٌ. أَيْ: كنْتُ أَعدُّ عددَ الجَمراتِ فنسيْتُ من غايةِ تَعلُّقِ قَلْبِي بها أَبِسَبعٍ رميْتُ أَم بثَمانٍ. وإنْ كنْتَ دَارياً. أَيْ: وإنْ كنْتَ عَالماً يعني: وإنْ كنْتَ على غَايةِ الفِعلِ والإدراكِ في غيرِ هذهِ السَّاعةِ ولكني تحرز في غيرِ هذهِ السّاعةِ، وغَلَبني النسيانُ. والمُرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه حذفَ "همزةَ الاستفهامِ" من قولِهِ: بِسَبعِ حُصَيَّاتٍ. والتَّقديرُ: أَبِسَبعٍ

فصل

وللاستفهامِ صدرُ الكلامِ، لا يجَوزُ تقدمُ شيءٍ مما في حيِّزِهِ عليه، لا تقولُ: ضَرَبْتَ أزَيْداً؟ وما أَشبَهَ ذلك.

وللاستفهام. قوله: مما في حيِّزِهِ. أي: لا يتعلَّق بالاستفهامِ أي: ما يُستفهمُ عنه لا يتقدَّمُ على حرفِ الاستفهامِ؛ لأنَّ العادةَ المعهودةَ أنْ يكونَ السؤالُ قبلَ المسؤولِ عنهُ, فلو أخَّرَ السؤالَ لظَنَّ السامعُ أنَّ المتقدِّمَ / هو مسؤولاً عنهُ بل المسؤولُ عنهُ شيءٌ آخرَ محذوفٌ، مثالُه إذا قلت: ضربْتَ أزيداً؟. لا يعلم المستمعُ أنَّكَ تسألُ عن ضربِ زيدٍ أو عن شيءٍ آخرَ.

ومن أصنافِ الحرفِ

"حرفا الشرطِ"

وهما "إنْ" و"لو" يَدْخُلاَنِ على جُملتين، فَيَجعلانِ الأُولى شَرطاً، والثَّانيةَ جَزاءً، كقولك: إنْ تَضْرِبْني أَضْرِبْكَ، ولو جِئْتَني لأكرمْتُكَ.

خَلا أَنَّ "إنْ" تَجْعلُ الفِعْلَ للاستقبالِ، وإن كان ماضياً، و"لو" تجعلُهُ للمُضِّي وإنْ كانَ مُستقَبَلاً، كقولهِ تَعالى: "لو يُطِيعُكَمْ في كَثيرٍ من الأَمرِ لعَنِتُّمْ"(1). وزعَم الفَرَّاءُ: أنَّ "لو" تُسْتَعمل في الاستقبالِ كـ"إنْ".

اعلمْ أَنَّ الشَّرطَ كُلُّ كَلمةٍ تربِطُ إحدى الجملتينِ الفِعليتينِ بالأُخرى، وتكونُ الجُملةُ الأُولى سبباً لحصولِ الثانيةِ وليسَت حرف بهذه الصفةِ إلا أن تكسر الهمزة وسكون النون. ولو وضعت "إنْ" لتعلَّقَ الشرطُ والجزاءُ بالزمانِ المستقبلِ نحو: إنْ تكرمْني أكرمْكَ يعني: إنْ تكرمْني في الزمانِ المستقبلِ أُكرمْكَ. فالجملةُ الأولى تسمى شرطاً"، والثانية جزاءً. و"لو" يكونُ للزمانِ الماضي، وهو تقديريّ لا وجوديّ. تقولُ: لو أَتيتَني لأُكرمْتُك يعني: لو أَتيتَني في الزمانِ الماضي لأكرمْتُك, ولكنْ ما أتيتَني-فلا جرمَ- لما أكرمتُك. و"لو" لامتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِه يعني: امتناعُ الجزاءِ لامتناعِ الشرطِ يعني: الإكرامُ امتنعَ لامتناعِ الإتيانِ. وزعمَ. يعني: قال الفرَّاءُ(2): لفظةُ "لو" إذا استُعمِلَتْ في فعلٍ ماضٍ تكونُ للزمانِ الماضي, وإذا استعمِلَتْ في فعلٍ مستقبلٍ تكونُ للزمانِ المستقبلِ كـ"إنْ" يعني في المستقبل تكون:"لو" كـ "إن" وفي الماضي:"ليت"كـ "إنْ" والذي وُجدَ في القرآنِ والأحاديثِ وكلامِ الفصحاءِ بخلافِ قولِ الفرّاءِ.

فصل

ولا يَخْلو الفِعْلانِ في بَابِ "إنْ" من أَنْ يَكونا مُضَارِعَيْنِ أوَ مَاضِيَيْنِ أو أحَدُهما مُضارِعاً، والآخرُ ماضِياً.

فإذا كانَا مُضارعَينِ فليس فيهما إلاَّ الجزمُ، وكذلك في أحَدِهما إذا وقعَ شَرْطاً، فإذا وقعَ جَزاءً فَفيهِ الجزمُ والرَّفْعُ، قالَ زهير(3):

93- وَإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْألةٍ   يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالي ولا حَرِمٌ

ولا يَخْلو الفِعْلانِ. اعلم أنَّ الشرطَ والجزاءَ أربعةُ أنواعٍ, أحدها: أنْ يكونا مضارعَين فيكونان مجزومَين. وإنَّما جزما؛ لأنَّ الجملةَ "الشرطيةَ" و"الجزائيةَ" مع حرفِ الشرطِ كشيءٍ واحدٍ. وكانا يعملانِ بحركةٍ، فاحتاج إلى التَّخفيفِ, فخفِّفت بالجزمِ؛ لأنَّ الجزمَ هو الإسكانُ, والسكونُ أخفُّ من الحركةِ. الثاني: أنْ يكونا ماضيَين, وهما مبنيان؛ لأنَّ الماضي مبنيٌّ على الفتحِ ولكنَّهما مجزوما المحلِّ. الثالثُ: أنْ يكونَ الشرطُ مضارعاً, والجزاءُ ماضياً، فالشرطُ مجزومٌ والجزاءُ مبنيٌّ في اللفظِ. الرابعُ: أنْ يكونَ الشرطُ ماضياً والجزاءُ مضارعاً. فالشرطُ مبنيٌّ. والجزاءُ يجوزُ جزمُه. ورفعهُ وهو الأفصحُ؛ لأنَّه قابلٌ للجزمِ. وأمَّا الرفعُ: لمَّا بَطُلَ الجزمُ في الشرطِ لكونِه ماضياً بَطُل في

(1) سورة الحجرات/ 7 .
(2) معاني القرآن: الفراء/354
(3) سبقت الترجمة له انظر شاهد 16/

الجزاءِ أيضاً مقالته. قال زهير: "حَرِمٌ" فاعلُ يقولُ. والتقدير: يقول حَرِمٌ لا غائبَ مالي ولا، ومفعولُ "لا" محذوفٌ يعني: يقولُ هرمُ بن سنانٍ المرّيّ[1] لسائلهِ: ليسَ مالي غائباً ولا مانعَ لي من الإعطاءِ بل أعطيكَ. والمراد بالاستشهاد: أنَّه رفعَ "يقولُ" مع أنَّه جوابُ الشرطِ. وإنَّما هو رفَعَهُ؛ لأنَّ الشرطَ ماضٍ فتركَ جزمَ الجزاءِ تبعاً للشرطِ .

فصل

وإنْ كانَ الجَزاءُ أمراً، أو نَهياً، أو ماضِياً صَحيحاً، أو مُبْتَدأً وخَبَراً، فَلا بُدَّ من الفَاءِ كَقولِكَ: إنْ أتاكَ زيدٌ فأكرِمْهُ، وإنْ ضَربكَ فلا تَضْرِبْهُ، وإنْ أَكرمْتَنِي اليومَ فقد أَكرَمْتُكَ أَمسِ، وإنْ جِئْتَنِي فأَنْتَ مُكْرَمٌ.

وقد تَجِيءُ الفاءُ محذوفةً في الشُّذوذِ، كقوله:

94- مَنْ يَفْعلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ

وتُقَامُ "إذا" مُقامَ الفَاءِ، قالَ اللهُ تعالى: "إذا هم يَقْنَطُونَ"[2].

وإنْ كانَ الجزاءُ. اعلم أنَّ جزاءَ الشرطِ في دخولِ الفاءِ عليه ثلاثةُ أنواعٍ أحدها: ما كانَ دخولُ الفاءِ عليهِ ممكناً, وذكرَ إذا كانَ ماضياً غيرَ صحيحٍ أو مستقبلاً على الماضي يعني بالماضي غيرِ الصحيحِ ما لم يكنْ زمانُ الماضي مذكوراً لرفعهِ. ويعني بالماضي الصحيحِ ما كانَ زمانُ الماضي مذكوراً مقدَّراً في: إنْ أكرمتَني اليومَ فقدْ أكرمتُك أمس. ولفظةُ "أمس" حُذفَت؛ لأنَّ الفعلَ قد وقعَ في الزمانِ الماضي، ونعني بالمستقبلِ بمعنى الماضي ما دخلَ عليه لفظةُ "لم"، فالماضي غيرُ الصحيحِ نحو: إنْ أكرمتَني أكرمْتكَ. والمستقبلُ بمعنى الماضي بمعنى: لم يدخلْ, فلا تحتاجُ هنا إلى إدخالِ

93- البيت من البحر البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: 153، والمقاصد النحوية: 4/ 429، وخزانة الأدب: 48/9، والمفضل في شرح المفصل: 328، والمفصل: 415، وشرح المفصل لابن يعيش: 157/8، والمقتضب: 70/2.

- والشاهد فيه:أنَّه رفعَ "يقولُ" مع أنَّه جوابُ الشرطِ. وإنَّما هو رفَعَهُ؛ لأنَّ الشرطَ ماضٍ فتركَ جزمَ الجزاءِ تبعاً للشرطِ .

[1] هو هرم بن سنان بن أبي حارثة المريّ من مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان ، كان رئيس قومه في الجاهلية، يعد من أجود العرب ، له قصة مع الشاعر زهير بن أبي سلمى مات نحو 15ق.هـ

- انظر ترجمته في: وفيات الأعيان- ابن خلكان تحقيق إحسان عباس – دار صادر بيروت- د.ت.

94- البيت من البحر البسيط .

- المعنى: يقول: إنه من فعل خيراً شكره الله عز وجل وضاعفه له ومن فعل سوءً فُعل به مثله.

- والشاهد فيه: . أَنَّ قولَه: "اللهُ يَشكرُها" مبتدأٌ وخبرٌ وَاقعينِ جزاءً للشَّرطِ، وحقُّه أَنْ يقولَ: "فاللهُ يَشكرُها" فحذفَ الفاءَ.

- البيت فيه تنازع في النسب بين ثلاثة شعراء من الأنصار: حسان بن ثابت وابنه عبدالرحمن ، وكعب بن مالك، فهو لعبدالرحمن في خزانة الأدب:365/2، والمقتضب:72/2، والمقاصد النحوية: 433/4، وهو لحسان بن ثابت في كتاب سيبويه: 65/3، ولكعب بن مالك في ديوانه: 288، والخصائص:281/2، وكذلك نسبه الشارح هنا لكعب.

[2] سورة الروم/ 36.

الفاءِ؛ لأنَّ "الفاءَ" للتعقيبِ يعني: الجزاءُ واقعٌ بعدَ الشرطِ / في الزمانِ المستقبلِ. وإذا قبلت حرفَ الشرطِ صيّرتَ حرف الشرطِ الماضي إلى المستقبلِ, واستفيد منه معنى التعقيبِ فاستغنى عن إدخالِ الفاءِ. النوعُ الثاني: ما كانَ إدخالُ "الفاءِ" فيه واجباً وهو ما كانَ موضوعاً للزمانِ المستقبلِ كالأمرِ, والنَّهي, أو كانَ ماضياً صحيحاً, أو مبتدأ, نحو: إنْ أتاكَ فأكرمْهُ، وإنْ ضربَكَ فلا تضربْهُ، وإنْ أكرمتُك اليومَ فقد أكرمتَني أمس، وإنْ جِئْتَني فأنتَ مُكرمٌ. فحذفُ الشرطِ في "الأمرِ والنَّهي" لم يقلبْ زمانَ الجزاءِ إلى الاستقبالِ؛ لأنَّ زمانَ "الأمرِ والنَّهي" زمانُ الاستقبالِ قبلَ دخولِ حرفِ الشرطِ في الماضي الصحيحِ أكثرُ من الماضي مستقبلاً بحرفِ الشرطِ لوجودِ لفظِ "أمس" وأشباهِه وفي المبتدأ والخبرِ ليسَ له زمانٌ حتى يقلبَ حرفُ الشرطِ زماناً إلى زمانٍ. فإذا لم يقلبْ حرفُ الشرطِ زماناً إلى زمانٍ بل كانَ الزمانُ باقياً على الحالةِ التي كانَ عليها قبلَ الدخولِ حروف الشرطِ فلا بُدَّ من إدخالِ "الفاءِ" لتدلَّ على التعقيبِ. النوعُ الثالثُ: أنْ يكونَ الزمانُ موضوعاً للحالِ والاستقبالِ وهو اللفظُ المضارعُ نحو: إنْ تأْتِني أُكرمْك و"فأكرمُك". وإنْ يضربْكَ لا تُفلحُ و"فتفلح". فيجوزُ هنا إدخالُ "الفاءِ" لتدلَّ على أنَّ الزمانِ للاستقبالِ لا للحالِ. ويجوزُ أنْ لا تدخلَها لاقتضاءِ الشَّرطِ الزمانُ المستقبلُ فيستفادُ الاستقبالُ من حَرفِ الشَّرطِ دونَ الفاءِ. وقد تَجيءُ الفاءُ. قائِلُ هذا الشَّعرِ: كعبُ بن مَالكٍ الأنصاريّ(1)، وقبلَ هذا:

فإنَّما هي الدُّنيا وزِينتُها   كالزَّادِ لا بُدَّ يوماً أنَّه فانِي
مَنْ يفعلْ الحَسناتِ اللهُ يَشكرُها   والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ

قوله: والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ. يعني: مَنْ يفعلْ شَرَّاً يُكتبْ عليهِ سيئةً لا سيئتينِ، ومَنْ يظلمْ أَحداً، اللهُ يَقتصُّ منهُ مثل ما فعلَ. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّ قولَه: "اللهُ يَشكرُها" مبتدأٌ وخبرٌ وَاقعينِ جزاءً للشَّرطِ، وحقُّه أنْ يقولَ: "فاللهُ يَشكرُها" فحذفَ الفاءَ. وقولُه: وتُقامُ إذا مَقامَ الفاءِ. يعني: إذا كانَ الجَزاءُ مبتدأً وخَبراً جازَ أنْ يقامَ فيهِ "إذا" المُفاجأةِ مَقامَ "الفاءِ" لأنَّ "إذا" المُفاجأةِ للتَّعقيبِ كالفاءِ. ولا يجوزُ إقامةُ "إذا" المُفاجأةِ مقامَ "الفاءِ" فيما إذا لم يَكُنْ الجَزاءُ مبتدأً وخبراً.

فصل

ولا تُسْتَعْمَلُ "إنْ" إلاَّ في المعاني المُحْتَمَلةِ المشكُوكِ في كَوْنِها، ولذلك قَبُحَ: إن احمرَّ البُسْرُ كانَ كذا، وإنْ طَلَعَتِ الشّمسُ آتِكَ. إلاَّ في اليومِ المُغيِّم، وتقولُ: إن ماتَ فُلانٌ كان كَذا، وإنْ كانَ موتُه لا شُبْهَةَ فيه إلاَّ أَنَّ وقْتَهُ غيرُ معلومٍ، فَهُوَ الّذي حَسُنَ فيه.

(1) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين الخزرجي الأنصاري ، آخى رسول الله –عليه السلام- بينه وبين طلحة بن عبيد الله وهو أحد شعراء الرسول عليه السلام ، وهو من الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك ، مات سنة 50 هـ .
انظر ترجمته في :- طبقات فحول الشعراء: 220 ، الإصابة: 309/5 ، الخزانة: 200/1 .

ولا تُستعملُ "إنْ". يعني: لم يستعملُوا "إنْ" فيما تَحقَّقَ وقوعُه بل فيما شُكَّ في أنَّه هل يقعُ أم لا؟ قِيلَ: هذا شيءٌ وصفُوهُ كذلكَ ولا عِلَّةٌ ولا دليلٌ لهم فيهِ. وقيلَ: بل له عِلَّةٌ، وهي أنَّ الجزاءَ غيرُ واقعٍ. فوجبَ أنْ يكونَ الشَّرطُ كذلكَ غيرَ واقعٍ؛ لأنَّ الشَّرطَ عِلَّةٌ، والجزاءَ مَعلولُها. فلو جازَ أنْ يكونَ الشَّرطُ واقعاً على التَّحقيقِ لوجبَ وُقوعِ العِلَّةِ دُونَ المَعلولِ. وهذا لا يَستقيمُ. قولُه: ولذلك قَبُحَ: إنْ احمرَّ البُسْرُ كانَ كذا. يعني: احمرارُ البُسْرِ ليسَ شَيئاً مَشْكوكاً فيهِ فلأَجلِ أنَّه ليسَ عَيباً مشكوكاً فيهِ قَبُحَ دُخولُ "إنْ" عليهِ. وكذلك قَبُحَ: "إنْ طلَعَتْ الشَّمسُ آتِكَ" لأنَّهُ لا شَكَّ في طُلوعِ الشَّمسِ. قولُه: إلاّ في اليومِ المُغيِّمِ. يعني: قَبُحَ إنْ طلعتِ الشَّمسُ آتِكَ إنْ كانَ هذا التَّعليقُ في يومٍ صَحْوٍ. وإنْ كانَ في غَيمٍ أيْ: سَحابٍ جازَ هذا التَّعليقُ لأنَّ التَّعليقَ بطلوعِ الشَّمسِ في يومِ الغَيمِ ليسَ المرادُ منهُ طُلوعُ الشَّمسِ من مَطْلَعِها بلْ المَرادُ مِنه: ذهابُ الغَيمِ وظُهورُ الشَّمسِ من بَينِ الغَيمِ مَشكوكاً فيهِ فاذا كانَ مَشكوكاً فيهِ جازَ أنْ تقولَ: في يومِ الغَيمِ إنْ طلعتِ الشَّمسُ آتِكَ؛ أيْ: إن ظَهرَتْ الشَّمسُ من بينِ الغَيمِ آتِكَ. وتَقولُ:. هذا جوبٌ دخلَ مُقدَّراً كأَنَّ قَائِلاً قالَ: لِمْ جَوْزتُم دُخولَ "إنْ" على قولِهِ: إنْ ماتَ فُلانٌ / معَ أنَّ موتَه لا شَكَّ فيهِ؟ فأجابَ: بأنَّ الشَّكَّ موجودٌ في وَقتِ الموتِ. قولُه: فهوَ الذي حَسُنَ فيهِ. الضَّميرُ في "فهوَ" ضَميرُ الشّكِّ في وَقتِ المَوتِ يعني: يَشُكُّ في وَقتِ مَوتِه، حَسُنَ فيهِ التَلَفُّظُ بهذهِ المَسأَلةِ.

فصل

وتَجِيءُ معَ زيادةِ "ما" في آخرِها للتأكيدِ. قالَ الله تعالى: "فإمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنّي هُدىً"(1).

وقال:

95- فإمَّا تَرَيْنِي اليومَ أزْجِي ظَعِينَتِي

وتَجِيءُ معَ قولُه: وتَجِيءُ مَعَ. أيْ: وتَجِيءُ "إنْ" الشَّرطيّةِ يعني: قد تُؤكَّد "إنْ" بأَنْ تُزادَ عليها "ما" الشَّرطيَّة، فيحصلُ لها تأْكيدٌ باجتماعِ "إن وما" الشرطِيتَينِ. وقال: فإمَّا تَرَيْنِي اليومَ أرجِي ظَعِينَتي. وتمامُ البيتِ:

أطوِّفُ(1) سَيراً في البلادِ وأُفْرِعُ

---

(1) سورة البقرة/ 38.

95 - البيت من البحر الطويل .

- المعنى: لكأن امرأته عاتبته ، فقال : لها إن تريني اليوم مزجياً على ضعينتي ، أصاعد الجبال وأبالغ في صعودها طوراً ، وأنحدر عنها طوراً.

- والشاهد فيه: قولُه: فإمَّا، فإنَّ أَصلُه: إنْ ما، فَزِيدَتْ "مَا" على "إنْ" وأُدغِمَتْ.

- والبيت لعبد الله بن همام السلولي في الخزانة:638/3 ، وشرح المفصل لابن يعيش:6/9.

فإنِّي من قَومٍ سِواكم وإنَّما رجالي فَهْم بالحجازِ[2] وأَشْجَعُ

ترينني: خِطابٌ للمرأةِ. أُزجِي أَيْ: أَسوقُ. ظَعينَتِي أَيْ: راحِلتي. أُطوِّفُ بتشديدِ الواوِ أَيْ: أَتردَّدُ. و"أُفرِعُ" بضمِّ الهمزةِ معناهُ: أَنحدرُ. والمرادُ منهُ: التردُّدُ. "فَهمٌ وأَشجعُ" اسم قبيلتينِ. والمرادُ بالاستشهادِ: قولُه: فإمَّا، فإنَّ أَصلُه: إنْ ما، فَزيدَتْ "مَا" على "إنْ" وأُدغِمَتْ.

فصل

والشَّرطُ كالاستفهامِ في أنَّ شيئاً ممّا في حَيِّزهِ لا يتقدّمُهُ، ونحو قولك: آتِيكَ إنْ تَأْتِني، وقد سألْتُكَ لو أعطيتَني، ليس ما تقدَّمَ فيه جزاءً مقدَّماً، ولكنْ كلاماً وارِداً على سَبيلِ الإخبارِ، والجَزاءُ محذوفٌ. وحذفُ جوابِ "لو" كثيرٌ في القرآنِ والشِّعْرِ.

والشَّرطُ. يعني: الشُّرطُ يشبهُ الاستفهامَ في أَنَّ كُلَّ واحدٍ منها مشكوكٌ فيهِ. وكما أنَّه لا يجوزُ تقديمُ المَسؤولِ عنه على السُّؤالِ. فلذلكَ لا يتقدَّمُ الشرطُ والجزاءُ ولا معمولُها على حرفِ الشّرطِ. لا تقولُ: أَضربُكَ إنْ تضربْني، فهذا مثالُ تقدُّمِ الجزاءِ. ولا تقولُ: زيداً إنْ ضَربْتَ يضربْكَ، فهذا مثالُ تَقدُّمِ مَعمولِ الشَّرطِ. ونحوَ قولِكَ: يعني: كقولِكَ: آتيكَ إنْ تَـأْتيني. رُبَّما يَظنُّه أَحدٌ أَنَّه جزاءُ الشرطِ تَقدَّمَ على الشَّرطِ. ولكن ليسَ كذلِكَ بل هو جملةٌ مُستقلَّةٌ بنفسِها، وجزاءُ الشَّرطِ مَحذوفٌ. والتقديرُ: آتيكَ إنْ تَأْتِني آتِكَ. فَحذَفَ "آتِكَ" الذي هو جزاءُ الشَّرطِ؛ لدلالةِ "آتيكَ" عليهِ. وقولُ القائلِ: أَنتِ طالقٌ إنْ دخلْتِ الدَّارَ. التقديرُ: أَنتِ طالقٌ إنْ دخلْتِ الدَّارَ أَنتِ طالقٌ، فحذفَ "أَنتِ طالقٌ" الثانيةَ. وهو الجزاءُ؛ لدلالةِ "أَنتِ طالقٌ" الأُولى عليهِ. وكذلكَ حكمُ ما أَشبهَ بهذا.

فصل

ولا بُدَّ من أَنْ يَلِيهما الفعلُ، ونحوُ قولِه تعالى: قُلْ لو أَنتم تَمْلِكون"[3] و"إن امرؤا هَلَكَ"[4] على إضمار فعلٍ يُفسِّرهُ هذا الظّاهِرُ، ولذلك لم يَجُزْ: لو زيدٌ ذاهِبٌ، ولا: إنْ عمروٌ خارجٌ.

ولطَلَبِهما الفعلَ وجب في "أَنَّ" الواقِعَةَ بعدَ "لو" أَنْ يكونَ خبرُهَا فِعلاً، كقولك: لو أَنَّ زيداً جاءَني لأكرمتُهُ، وقال اللهُ تعالى: "ولوْ أَنَّهم فَعلوا ما يُوعظَوُن بهِ"[5] " ولو قلتَ: لو أَنَّ زيداً حاضِريْ لأَكرمتُهُ، لم يَجُزْ.

ولا بُدَّ. الضَمِيرُ في "يليهما" ضميرانِ. ولو. يعني: حرفُ الشَّرطِ لا يدخلُ إلاَّ على الفعلِ، فإنْ كانَ بعدَه اسمٌ، فذلكَ الاسمُ معمولُ فعلٍ مُضْمَرٍ قَبلَهُ، يُفسِّره الفعلُ الظاهرُ، نحوَ قولِه تعالى:" لو أَنتم

([1]) في رواية: أُصعدُ.
([2]) في رواية: في الحجاز .
([3]) سورة الإسراء/ 100.
([4]) سورة النساء/ 176.
([5]) سورة النساء/ 66.

تَملكونَ". التقديرُ: "لو تَملكونَ". فحذفَ الفعلَ وجعلَ الضَّميرَ المُتَّصلَ وهو "الواوُ" مُنْفَصِلاً، فصارَ: "لو أنتم" ثُمَّ أتى بالفعلِ ليكونَ تَفسيراً للفعلِ المُضْمَرِ قبلَ "أنتم". فصارَ: "لو أنتم تَملكونَ"، وكذلكَ باقي الأمثلةِ. ولذلكَ. يعني: ولأجلِ أنَّ حرفَ الشَّرطِ يَقْتضي الفعلَ إمَّا مُظْهَراً أو مُضْمَراً على شريطةِ التَّفسيرِ لم يجزْ "لو زيدٌ ذاهبٌ" لأنَّهُ ليسَ بعدَ "لو" و"لا" بعدَ زيدٍ، وكذلكَ جميعُ المَسائلِ. ولطلبِهما. يعني: "أنَّ" المَفْتوحةُ الهمزةُ المُشَدَّدَةُ النُّون إذا وَقَعتْ بعدَ "لو" يلزمُ أَنْ يكونَ خَبرُها فعلاً؛ لأنَّ "لو" تَقْتضي الفِعلَ. والمرادُ بإيرادِ الآيتينِ: أنَّ خبرَ "أنْ" الواقعةَ بعدَ "لو" فعلٌ.

فصل

وقد تَجِيءُ "لو" في معنى التَّمني، كقولك: لو تَأْتِيني فتحدِّثَنِي، كما تقولُ: ليتَك تَأْتِيني فتُحدِّثَني، ويجوزُ في "فَتحدِّثُني" النّصبُ والرَّفعُ، وقالَ اللهُ تعالى: "ودُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ"[1]، وفي بعضِ المصاحِفِ "فيُدْهِنُوا".

وقد تَجِيءُ. يعني: قد تَأْتي "لو" بمعنى "ليتَ" فَتَقْتَضِي أَنْ يكونَ جوابُها بالفاءِ، وحينئذٍ يجوزُ نصبُ الجَوابِ بِإضمارِ "أنْ" الناصبةَ للمُضارعِ ويجوزُ رفعُ الجوابِ حَمْلاً على أَنْ "لو" حرفُ الشَّرطِ. وحرفُ الشَّرطِ يرفعُ جوابَها إذا كانَ بالفاءِ. وقال تعالى: يعني "لو" هنا للتّمني وجَوابُها بالفاءِ ورفعَ الجوابَ؛ لأَنَّ "لو" في الأَصلِ كلمةُ الشرطِ، وجوابُ الشَّرطِ مرفوع إذا كان بالفاء وعلامةُ رفعهِ هنا إثباتُ النُّونِ. وفي بعضِ المصحف. أَيْ: أَنْ كتبَ "فيُدْهِنُوا" بحذفِ النُّونِ؛ لأَنَّهُ منصوبٌ بجوابِ "لو" التي بمعنى التَّمنّي.

فصل

و"أَمَّا" فيها معنى الشَّرط.

قالَ سيبويهِ: إذا قُلتَ: أَمَّا زيدٌ فَمُنطلقٌ، فكأنَّكَ قلت: مهما يكُنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، أَلا يُرى أنَّ الفاءَ لازِمةٌ لها.

و"أمّا". قال صاحبُ المُفَصّلَةِ[2] "أمَّا" أَصلُها "أَيَّ" بتشديدِ الياءِ فـ"أَيَّ" كلمةُ الشَّرطِ و"ما" معناها شَيءٌ أو حالةٌ، تقديرُه: أيَّ شَيءٍ من الأحوالِ كانَ زيدٌ فيها قائمٌ أو عالمٌ، ثم حذفْتَ الياءَ المُدْغَمِ فيها فتبقى "أَيْ" بإسكان الياءِ وأُدغِمَتْ هذه الياءُ السّاكنةُ في الميمِ / فصارَ: "أَمَّا" بتشديدِ الميمِ. فهذا اللفظُ لتفصيل أمَّا أَجملَهُ العامِلُ، وفيهِ معنى الشرْط- لما ذكرْنا- ولتضمنه معنى الشَّرطِ. قرئَ سيبويه بها قوله: مهما يكنْ من شَيءٍ، فزيدٌ مُنْطَلِقٌ يعني أيَّ شَيءٍ أو أيَّ حالةٍ يكونُ فزيد ههنا

([1]) سورة القلم/ 9.
([2]) يقصد : الزمخشري.

مُنْطَلِقٌ، يعني: في "أَمَّا" عمومٌ. فإذا كانَ فيها عمومٌ، فهي بكلمات الشرط فيقتضي أن يكونَ هناك فِعْلٌ؛ لأَنَّ الشرطَ يلزمُ أَنْ يكونَ فعلاً ولأَجلِ كَونِها للشَّرطِ يلزمُ أَنْ تكونَ بعد... المجاراةُ، ثُمَّ اختلفُوا في قولِهم: أَمَّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، وأشباهه في أنَّ زيداً بل هو جزءٌ من متعلقاتِ الفعلِ المعتمد، وقبل الفاءُ أَمْ هو جزءٌ مما بعدَ الفاءِ فاختار سيبويه أنَّه مما بعدَ الفاءِ، ولهذا قالَ: مهما يكُنْ من شَيءٍ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ، بجعلِ زيد فيما بعدَ الفاءِ. فمن قالَ زيدٌ مما بعدَ الفاءِ تقديرُه: مهما يكُنْ من شَيءٍ، فزيدٌ مُنْطَلِقٌ، كما ذكرَ سيبويُه. ومن قالَ: زيدٌ من مُتعلقاتِ الفعلِ المُقدَّرِ قبلَ الفاءِ, فتقديرُه: مهما فعلَ فعل زيدُ فهوَ مُنْطلقٌ.

فصل

و"إذَنْ" جَوابٌ وجَزاءٌ، يقولُ الرَّجلُ: أَنا آتيكَ، فتقولُ: إذَنْ أُكرمَكَ. فهذَا الكلامُ قد أجبتَه بهِ، وصيَّرْتَ إكرامَكَ جزاءً له على إتيانه.

وقال الزّجّاجُ(1): تأويلُها: إنْ كانَ الأَمرُ كما ذكرتَ فإنّي أُكرِمُكَ.

وإنَّما تعملُ "إذَنْ" في فعلٍ مُستقبلٍ غيرِ مُعتمِدٍ على شيءٍ قبلَها، كقولك لمنْ يقولُ لكَ: "أَنا أُكرِمُكَ": إذَنْ أُجيئَكَ. فإن حدَّثَ، فقلتَ: إذَنْ أخالُكَ كاذِباً، أَلغيتَها، لأنَّ الفعلَ للحالِ. وكذلك إن اعتمدتَ بها على مُبتدأ أو شرطٍ أو قَسمٍ، فقلتَ: أَنا إذَنْ أُكرمُكَ، وإنْ تَأْتِني إذَنْ آتِكَ، وواللهِ إذَنْ لا أَفعلُ، وقال كُثَيِّر(2):

96- لَئِنْ عادَ لي عبدُ العَزيزِ بمثلِها ... وأمْكَنِني إذَنْ لا أَقِيلُها

وإذا وقعتْ بين الفاءِ والواو، وبينَ الفعِل، ففيها الوجهان قالَ اللهُ تعالى: "وإذاً لا يَلْبَثُونَ"(3). وقرئ "لا يَلْبَثوا". وفي قولك: إنْ تَأْتِني آتِكَ، وإذَنْ أُكرِمُكَ ثَلاثَةُ أَوجُهٍ: الجَزْمُ، والرَّفعُ، والنَّصبُ.

و"إذَن". يعني: "إذَن" بكسر الهمزةِ وفَتحِ الذَّالِ، وهو منها جوابٌ وجزاءٌ لِما قبلَها كما يقولُ لكَ الرجلُ: أنا آتيكَ، فتقول: إذَنْ أُكْرِمَكَ، أَيْ: إنْ تَأْتِني أُكرِمكَ. وإنَّما تعملُ. يعني: إذَنْ تعملُ بشرطينِ أَحدِهما: أَنْ يكونَ الفعلُ الواقعُ بعدَها مُستقبَلاً لا حالاً. والثاني: أَنْ لا يكونَ ذلكَ الفعلُ مُعْتمِداً على ما

---

(1) سبقت الترجمة له.

(2) هو: كثيِّر بن عبد الرحمن بن أبي جُمعة بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، شاعر حجازي مشهور، اشتهر بكثيِّر عَزِّه، لأنَّه أحبَّ عَزَّةَ الضَّمرية، كان رافضياً، مات سنة (105 هـ). انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 410، الخزانة: 221/5، الأعلام: 219/5.

96- البيت من البحر الطويل .

- المعنى: لئن عاد لي عبدالعزيز بمقالة مثل مقالته تلك، لا أطلب منه إلا ما لا اعتراض له عليّ فيه ولا قدح .

- والشاهد فيه: أَنَّهُ رفعَ "لا أقيلُها" مُقدِّمة الشَّرطِ.

- والبيت لكثيّر عزة في ديوانه: 305، والمقاصد النحوية: 382/4، وشرح التصريح: 234/2، والخزانة: 580/3، والمفضل في شرح المفصل: 348، والمفصل: 419، وبلا نسبة في الهمع:106/4 ، والإيضاح في شرح المفصل: 258.

(3) سورة الإسراء/ 76 .

قبلَ "إذن" نحوَ قولك: إذن آتِيكَ، في جوابِ من قالَ: أنا أُكرِمُكَ وعملُها نصبُ المُستقبَلِ. فإن حدَّثَ. يعني: إذا حدَّثَ أحد فقلتَ إذَاً أخالُكَ كاذباً، فرفعت "أخالك" لأن "أخالك" فعل حال لا مستقبل؛ لأنك تخاله كاذباً في تحدثه وهو يتحدث في الحال. فكيف تخاله كاذباً في زمان المستقبل؟ ومعنى أخالك أظن وتخال تظن. وكذلك. أي: وكذلك، أي كذلك ألغيت إذن أي: أبطلت عملها إذا كان قبل "إذن" مبتدأ أو شرط أو قسم؛ لأن الفعل حينئذٍ يعتمد أي: يتعلق بما قبل "إذن" وليس معتمداً على "إذن". قال كُثيّر. قائل هذا الشعر: كُثيّر[1]، والبيت الذي قبله:

خلعت ثوب الرافضات إلى منى   يقول البلاد تصلحها ودمنتها

الرافضاتُ: جمعُ رافضةٍ: وهي النَّاقةُ المُسرعَةُ في العَدْوِ. والغول: الهلاك. والمرادُ ههنا: أنَّ نص الرافضاتِ ودمنتها تقطعُ البلادَ أيْ: المفاوزَ، والنض الإسراع أو دون الإسراع. قوله لئن عاد لي. أي: لئن وعَدنِي عِدَةً أُخرى لا أقبلُها ولا أردَّها. قوله: لا أقيلُها. أي: أعترضها ولا أتركها. والمرادُ بالاستشهادِ: أنّهُ رفعَ "لا أقيلُها" مُقدِّمة الشَّرطِ. وإذا وقعَتْ. يعني: إذا وقعَ "إذَن" بينَ الواوِ وبينَ الفعلِ أو بينَ الفاءِ وبينَ الفعلِ جازَ إعمالُها وإلغاؤُها. فأمَّا إعمالُها؛ فلأنَّ الفِعْلَ لم يعتمدْ على ما قبلَ "إذَنْ" لأنَّ ما قبلَ "إذَن" هو الواوُ. والواوُ لَيسَ شَيئاً مُسْتَقِّلاً حتَّى يَعتمِدَ عليهِ الفعلُ. وأمَّا الإلغاءُ فلأنَّ الواوَ تَربطُ ما بعدَها بما قبلَها. فإذا ارتبط ما بعدَها بما قبلَها صارَ الفعلُ مُعتمِداً على ما قبلَ الواوِ من المَعْطوفِ عليهِ. قوله: إنْ تَأْتني آتِكَ، وإذنْ أُكرمْكَ.... إلى آخرهِ. يعني: / إذا عَطَفْتَ "إذَنْ" مع الفِعْلِ الذي بعدَها على جوابِ الشَّرطِ جازَ في الفعلِ الذي بعدَ "إذَنْ" ثلاثةُ أوجُهٍ: أحدُها : إعمالُ "إذَنْ". والثاني: إلغاؤها، لما ذَكرْنا. والثالثُ: الجَزْمُ؛ لأنَّه معطوفٌ على جوابِ الشَّرطِ.

من أصنافِ الحرفِ

"حرفُ التَّعليلِ"

وهو "كي" يَقولُ القائلُ: قَصدتُ فلاناً، فتقولُ له: كَيْمَهْ؟ فيقولُ: كَي يُحْسِنَ إليَّ.

و"كَيمْهَ" مثلُ: "فِيمَهْ" و"عَمَّهْ" و"لِمَهْ" دخلَ حرفُ الجرِّ على "ما" الاستفهاميّةِ محذوفاً ألِفُها، ولحقتْ هاءُ السَّكتِ. واختُلِفَ في إعرابِها، فهي عند البَصْريِيّن مجرورةٌ، وعند الكوفيّين منصوبةٌ بفعلٍ مُضْمرٍ، كأنكَ قلتَ: كَيْ تفعلَ ماذا؟ وما أرَى هذَا القَولَ بعيداً من الصَّوابِ.

---

[1] سبقت الترجمة له : انظر شاهد 96 .

يعني: "كي" إنَّما يُذْكَرُ لبيانِ عِلَّةِ الفعلِ، كما تَرى من فَعَلَ فِعْلاً. فتقولُ لـه: "كَيْمَه" فيقول: كـي يُحْسِنَ إلي أَيْ: لأَجلِ أَنَّ يُحْسِنَ إليَّ. قوله: كَيْمَه. فلفظةُ "كي" للتّعليلِ ولفظةُ "مَهْ" أَصلُه "ما" وهـي الاستفهاميّةُ سقطَتْ أَلفُها حينَ دخلَ عليها حرفُ الجرِّ، وهـي "كـي" والهاءُ التي بعدَها للسّكْتِ والأَلفُ المحذوفةُ. قولـه: مِثْلَ فِيمَهْ. يعني: كـانَ أَصلُهُ: فِيما. فَلّما دخلَ حرفُ الجرِّ على "مـا" الاستفهاميةِ حُذِفَتْ أَلفُها، ثم زِيدَتْ "هاءٌ" للسّكْتِ بعدَها. وقد ذَكرَ هذا البحثُ في المَوْصولاتِ في بحثِ "ما"[1]. واخْتُلِفَ. الضميرُ المُؤنَّثُ في "إعرابِها" ضميرُ "مـا" الاستفهاميةِ يعني: "كـي" عندَ البصريينَ من حُروفِ الجرِّ. فقولُكَ: "كَيْمَه". "فكَـي" جـارٌّ والميمُ أَصلُه" مـا"، كما ذكرَ، وهـي مجرورٌ، والهاءُ: للسّكْتِ وعندَ الكوفيينَ: مَحلُّ الاستفهامِ هنا مَنْصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، معناهُ "مـاذا". والتقديرُ: كي تَفْعَلَ مَاذا؟ قولُه: وما أَرى هذا. البصريونَ هو الصواب أَرى بفتحِ الهمزةِ و"مـا" في "ما أَرى" للنّفي يعني: ليسَ ما قالَ الكوفيونَ بعيداً؛ لأَنَّ "كي" من نَواصِبِ المُسْتَقبَلِ وهي تَقْتضي الفعلَ فلا تتعدَّى أَنْ يضمرَ بعدَها الفعلُ. وقالَ أَبو سعيدٍ: ما قالَ البصريونَ هو الصوابُ؛ لأَنَّ الأَلفَ من "ما" الاستفهاميةِ إنَّما تسقطُ إذا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ، فلو لم يَكُنْ "كي" من حُروفِ الجَرِّ لم تسقطْ أَلفُ "ما" .

فصل

وانتصابُ الفعلِ بعدَ "كي" إمَّا أَنْ يكونَ بها نفسِها، أو بإضْمارِ "أَنْ" وإذا دخلْتَ اللاَّم فقلتَ: لكي تفعلَ، فهي العَامِلَةُ، كأَنَّكَ قلتَ: لِأَنْ تفعلْ.

وانتصابُ. يعني "كي" إذا دَخلَتْ على الاسمِ، فهي حرفُ جَرٍّ. وإذا دخلَتْ على الفعلِ المُضارعِ فهي ناصبةُ الفعلَ المُضارعَ بنَفْسِها عندَ سيبويه. وقالَ الخليلُ[2]: بل النّاصبُ "أَنَّ"المُضْمَرةَ بعدَ "كي". ودليلُ سيبويهَ أَنَّ "كي" تدخلُ على الفعلِ المُضَارعِ وتدخلُ عليها اللّامُ الجَارَّةُ. كقولِكَ: لكـي، فهيَ مِثْلُ أَنْ تكونَ أَصْلاً برتبتِها في العَملِ. وإذا دَخلَتَ. يعني: قد قُلْنا: أَنَّهم اختلفُوا في أَنَّ "كـي" عاملةٌ بنفسِها أَو بإضمارِ "أَنْ" بعدَها، هذا إذا لم تدخلْ اللّامُ فإذا دخلَتْ اللامُ عليها فإنَّ "كي" عاملةٌ بنفسِها من غَيرِ إضمارِ "أَنْ" لأَنَّ "كي" لو لم تَكُنْ ناصبةً تكونُ حرفَ جَرٍّ. وحِينَئذٍ تدخلُ "اللّامُ" الجارَّةُ على حرفِ الجار وهذا لا يجوزُ. وقالَ الكوفيونَ: "اللّامُ" هي النَّاصبةُ للفِعلِ المُضَارعِ في قولِكَ: لكي تفعلَ ولَفظةُ "كي" زائدةٌ. وقيلَ: مجموعُ "اللّامِ وكـي" تَنْصِبُ الفعلَ. قولـه: كأَنَّكَ قُلْتَ: "لأَنْ تَفْعلَ" يعني: "كي" مثل "أَنْ" فتنصبُ المُضَارعَ بنفسِها إذا دخلَتْ عليها اللّامُ نحو: لكي.

فصل

---

(1) انظر : المكمل- قسم الأسماء: 242.
(2) انظر الإيضاح: 2/260-261.

وقد جاءَتْ "كي" مُظْهَرَةً بعدها "أَنْ" في قَوْلِ جَميل(1):

97- فقالَتْ أكُلَّ النَّاسِ أصبحْتَ مَانِحاً   لِسَانَكَ كَيْما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

وقد جاءَتْ. يعني تُعْطي لسانَكَ كُلَّ النّاسِ وتتكلَّم معهم بكلامٍ حلوٍ لتغريَهم وتخدَعَهم. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّهُ أَظهرَ "أَنْ" بعدَ "كي" وهذه لغةُ قومٍ.

ومن أصناف الحرف

"حرف الردع"

وهو "كَلاَّ"، قالَ سيبويه: هوَ ردعٌ وزَجْرٌ. وقالَ الزّجّاجُ: كلاَّ، ردعٌ وتَنْبِيهٌ، وذلكَ قولُكَ: كلاَّ، لمنْ قالَ لكَ شَيئاً تُنْكِرُه، نحو: فُلانٌ يَبْغِضُكَ وشِبْهُهُ، أيْ ارتدِعْ عن هذا وتَنَبَّهْ عن الخَطَأ فيه. قالَ اللهُ تَعالى بعدَ قولِهِ: "وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول رَبِّي أهانَن كَلاّ بل لا تكرمون اليتيمَ"(2). أَيْ لَيسَ الأَمرُ كذلك، لأنَّه قد يُوسِّعُ في الدُّنيا على مَنْ لا يُكرمُه من الكفَّار، وقد يضيِّقُ على الأنبياءِ والصَّالِحِين للاسْتِصْلاحِ.

يعني "كلا" كلمةُ تَردَعُ أيْ: تمنعُ / بها أحداً عن قولٍ. وقالَ الزَّجَّاجُ(3): كلمةُ ردعٍ وتنبيهٍ. قولُه: ذلكَ قولُكَ: لمن قالَ لكَ شيئاً تُنكرهُ نحوَ: فلانٌ يبغضُكَ وشبههُ. يعني: إذا قالَ لكَ: فلانٌ يبغضُكَ أو يشتمُكَ، وأنتَ تعلمُ أنَّ الذي أخبركَ بهذا الشّتمِ كاذبٌ؛ لأنَّ فلانًا لم يشتمْكَ فقلْ لهذا المُخبرِ: "كلا" يعني: ليسَ الأمرُ كما تقولُ بل فلانٌ صَديقي، اعلمْ أنَّهُ لا يشتمُني. قالَ اللهُ تعالى: أولُ الآيةِ: "فأَمّا الإنسان إذا ما ابتلاهُ ربُّه فأكرمَه ونَعَّمه فيقولُ ربِّي أكرمَن وأمّا إذا ما ابتلاهُ فقدّرَ عليهِ رزقَهُ فيقولُ ربِّي أهانَن"(4). ابتلاهُ أيْ: امتحنَهُ ببعضِ النِّعمِ ليعلمَ أنَّه يشكرُ أو يكفر. وابتلاه أيْ: امتحنَهُ بالمحَنِ. فيقدرَ عليهِ أيْ: يُضيِّقُ عليهِ رزقَهُ ليعلمَ أيصبرُ على الفقرِ أم يَجزعُ. فيقولُ من أعطاهُ اللهُ النِّعمَ: أكرمَني ربِّي. ولا يعلمْ أنّه امتحانٌ وليسَ بإكرامٍ. ويقولُ الذي ضَيِّقَ عليهِ الرزقَ: رَبِّي أهانني أيْ: آذانِي، حَسِبَ أنَّ بضيقِ الرزقِ إهانةً من اللهِ للعبدِ ولم يعلمْ أنَّهُ امتحانٌ. فقال الله تعالى رَدْعاً له عن

---

(1) سبق الترجمته له انظر شاهد: 7
97-البيت من البحرِ الطويل.
- والشاهد فيه: أَنَّهُ أَظهرَ "أَنْ" بعدَ "كي" وهذه لغةُ قومٍ.

- والبيت لجميل بن معمَّر صاحب بثينة، كما نسبه الزمخشري هنا وتبعه شراح كتابه ، وهو له في ديوانه: 108، وفي المفصل: 421، وشرح المفصل لابن يعيش: 14/9، والمقاصد النحوية:244/3، وبلا نسبة في همع الهوامع: 5/2، وشرح التصريح: 30/2، ونسبه آخرون إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه.
(2) سورة الفجر/ 16-17
(3) معاني القرآن-الزجاج:234
(4) سورة الفجر/ 15-16.

هذا الكلامِ: "كلاّ"[1] يعني: ليسَ الأمرُ كما تظنَّ بل إعطاءُ المالِ ليسَ لإكرامِ العبدِ. وتَضييقُه ليسَ لإهانتهِ.

ومن أصنافِ الحرفِ

"اللّاماتُ"

وهي "لامُ التَّعريفِ"، و"لامُ جَوابِ القَسمِ"، والـلاَّمُ الموطِّئةُ" للقَسَم، و"لامُ جَوابِ لو ولولا"، و"لامُ الأَمرِ"، و"لامُ الابتداءِ"، و"اللاَّمُ الفارِقةُ بين أن المخفَّفةِ والنَّافِيَةِ.

فأمّا لامُ التّعريفِ، فهي اللاّمُ السّاكنةُ التي تدخلُ على الاسمِ المنكُورِ، فَتُعرِّفَهُ تعريفَ جنسٍ، كقولك: أهلكَ النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرهَمُ، والرجلُ خيرٌ من المرأةِ، أي: هذَانِ الحَجرانِ المعروفانِ من بين سائرِ الأَحْجارِ، وهذا الجنسُ من الحَيوانِ من بينِ سائرِ أَجناسهِ.

أو تَعريفِ عهدٍ، كقولك: ما فعلَ الرَّجلُ، وأنْفقتُ الدِّرهمَ، لرجُلٍ ودِرهمٍ مَعْهودينِ بينَكَ وبينَ مُخاطَبِكَ. وهذه اللاّمُ وحَدها هي حرفُ التَّعريفِ عند سيبويه، والهَمزةُ قبلَها همزةُ وصلٍ مَجْلوبةٌ للابتداءِ بها، كهمزةِ "ابنٍ" و"اسمٍ".

وعند الخليل أنَّ حرفَ التَّعريفِ "أَلْ" "كهلْ" و"بَلْ" وإنّما استمرَّ بها التَّخفيفُ للكثرةِ، وأهلُ اليَمنِ يجعلونَ مكانَها الميمَ، ومنه: ليس من امبرِّ امْصيَامُ في امْسَفَرِ. وقالَ:

98- يَرْمي وَرائِي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

يعني: اللّاماتُ سَبعٌ أحدُها: "لامُ التعريفِ"، والتعريفُ نوعانِ: تعريفُ جنسٍ وتعريفُ عهدٍ. فتعريفُ الجنسِ: أَنْ يُعرَّفَ الجنسُ من بينِ سائرِ الأَجناسِ، وتعريفُ العهدِ: أَنْ يُعرَّفَ فرداً عرفته أَنتَ ومخاطبُكَ قبلَ الخطابِ، كما ذكرَ المُصنِّفُ مثالَ كلِّ واحدٍ منها، قولُه: هذانِ الحجرانِ أَيْ: الدينارِ والدرهمِ. قوله وهذه اللّام. يعني: الجِنسُ أي: حرفُ التعريفِ عندَ سيبويهِ هي اللامُ وحدَها كانَتْ الساكنةَ، ولم يمكنِ الابتداءُ بالسّاكنِ. فأُدخِلَتْ عليها هَمزةُ الوصلِ ليتمكنَ الابتداءُ. وعندَ الخليلِ[2]. حرفُ التعريفِ لفظة المعنى مجموعُ الهمزةِ واللّامِ. قوله: وإنَّما استمرَّ بها التَّخفيفُ. هذا جوابٌ دخلَ مقدرٌ كأَنَّ قائلاً قال: إذا كانتْ الهمزةُ أَصليةً عندَ الخليلِ، فلم حُذِفَتْ؟ فأَجابَ: بأَنَّ حذفَها للتَّخفيفِ. قوله: للكثرةِ. لما كَثُرَ استعمالُها ثَقيل فاحتاجَ إلى التَّخفيفِ فحُذفَت للتَّخفيفِ، وذلكَ عندَ الوصلِ دونَ الابتداءِ. فإنَّها ثابتةٌ عندَ الابتداءِ. قوله وأهلُ اليمنِ. هنا طائفةٌ من أَهلِ اليمن وهم بنو "طيءٍ". قوله: من امبرِّ[3]. أَيْ: ليسَ من البرِّ، "امصيامُ": يعني: الصيامُ، "في امسفرِ" يعني: في

---

[1] سورة الفجر/ 17 ، وتمام الآية : " كلا بل لا تكرمون اليتيم".
[2] انظر الإيضاح: 2/264.
- **98**البيت من البحر المنسرح.
- الشاهد فيه: مجيء الميم مكان " أل التعريف" في قوله : بامسهم وامسلمه، وهي لغة أهل اليمن.

السَّفرِ. الميمُ عندَهم هي حرفُ التَّعريفِ. والهمزةُ همزةُ وصلٍ. وقال: خَليلَيَّ. "ذو" بمعنى: الذي. السَّلِمه بكسرِ الَّلامِ: الحجَرُ، والمرادُ بالاستشهادِ: جعلُ الميمَ في "بامسهم" و"امسلمه" بدلَ لامِ التَّعريفِ.

فصل

ولامُ جَوابِ القَسمِ في نحو قولك: واللهِ لأفْعَلنَّ، وتدخلُ على الماضي كقولك: واللهِ لكذَبَ. وقالَ امرُؤ القيس(1):

99- حَلَفتُ لَها باللـهِ حَـلْفةَ فَـاجِـرٍ لنَامُوا فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صَالِي

والأكثرُ أَنْ تدخلَ عليه معَ "قَدْ"، كقولك: واللهِ لقد خَرجَ.

ولامُ جَوابِ القَسَمِ. يعني: الّلامُ الثانيةُ من الّلاماتِ: لامُ جوابِ القَسَمِ وهي إنْ دخلَتْ على المُضارِعِ يلزم أَنْ يكونَ معها نون التأْكيدِ. وإنْ دخلَتْ على الماضي لا يكونُ معها نونُ التأْكيدِ، لأَنَّ نونَ التأْكيدِ لا تدخلُ / على الماضي. وقالَ امرؤ القيس: الفاجرُ: الكافرُ. وإنْ في "فما إنْ" زائدة، وصالٍ التي تَصطَلي بالنّارِ أَيْ يعني نامَ كُلُّ واحدٍ من الرجالِ فما بقيَ من تَحدَّثَ بحديثٍ ولا من يصطَلي بالنَّارِ بل نامَ كُلُّهم. المرادُ بالاستشهاد: دخولُ لامِ القَسمِ على الماضي, والأكثرُ. الضميرُ في "عليهِ" يعودُ إلى الماضي يعني: إذا دخلَتْ "اللامُ" على الماضي فالأكثرُ أَنْ يكونَ مَعَها لفظةُ "قد" نحوَ: والله لقد فعل.

فصل

والموطِّئَةُ للقَسمِ، هي الّتي في قولكَ: واللهِ لَئِنْ أَكْرمتَنِي لأُكْرِمَّنكَ.

- المعنى: ذاك خليلي الذي يعاتبني على ما كان من تقصير ولا يوافقني عليه، إذا غبت دافع عني ورمى أعدائي مرة بالسهام ومرة بالحجارة.
- وهو لبجير بن غنمة في المقاصد النحوية: 464/1 ، وفي الدرر: 446/1 ، واللسان (سلم) ، وبلا نسبة في همع الهوامع: 79/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش:17/9 ، والمفضل في شرح المفصل: 368 ، والمفصل : 423.

-.

(3) يروى أنَّ النمر بن تولب حكى قال: سمعت رسول الله يقول ليس من امبر امصيام في امسفر، يريد: ليس من البر الصِّيام في السَّفر. فأبدل لام المعرفة ميماً، ويقال إنَّ النِّمر لم يروِ عن النبي غير هذا الحديث، إلا أنَّه شاذٌ لا يسوغ القياس عليه. (سِرّ صناعة الإعراب 423/1) والمشهور أن لغة حمير قلب لام التعريف ميماً. وانظر قول ابن يعيش في شرح المفصل: 20/9

انظر الحريري، القاسم بن علي (ت 516 هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص: 288 والحديث في ابن حنبل، أحمد (ت 241 هـ) مسند ابن حنبل، ط1، 49 مج، المشرف على التحقيق: شعيب الأرناؤط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت. 103/22، الرقم 14193. 302/22، الرقم 1

(1) سبقت ترجمته انظر شاهد: 2، 31، 45

99- البيت من البحر الطويل .

- والشاهد فيه: دخولُ لامِ القَسمِ على الماضي.
- والبيت لامرئ القيس في ديوانه: 32، وشرح المفصل لابن يعيش: 20/9، 97، وهمع الهوامع: 124/1، والمفصل: 423، والمفضل في شرح المفصل: 384.
- والشاهد فيه: دخولُ لامِ القَسمِ على الماضي.

والموطئةُ. التَّوطِئةُ: اللّينُ والتسهيلُ، هذا في الُّلغةِ. وفي الاصطلاحِ عبارةٌ عن لامٍ دخلَتْ على حرفِ الشَّرطِ بعدَ تَقدُّمِ القَسَمِ مُظْهَراً أَو مُضْمَراً. قال الفرَّاءُ[1]: ومعنى تَوطئةُ القَسَمِ أَنَّها جعلَتْ ما بعدَها من الكلامِ جَواباً للقَسَمِ، وزالَ حُكْمُ جزاءِ الشَّرطِ عن جوابِ القَسَمِ يعني: ما يأْتي بعدَ ذلكَ الشَّرطِ. فهوَ جوابُ القَسَمِ لا جزاءُ الشَّرطِ، وجزاءُ الشَّرطِ مُضْمَرٌ. فقولك: واللهِ لئِنْ أكرَمْتَني لأُكْرِمنَّكَ، فاللامُ في "لئِنْ" لامُ تَوطِئةِ القَسَمِ، واللامُ في "لأُكرمَنَّكَ" لامُ جوابِ القَسَمِ ولئن. فجزاءُ الشَّرطِ وجزاءُ الشَّرط مُضْمَرٌ، والتّقديرُ: واللهِ إنْ أَكرمْتَنِي أُكرمْتُكَ، لأُكرمَنَّكَ. "فأُكرمَنَّكَ" جوابُ الشَّرطِ. ولأُكرمَنَّكَ: جوابُ القَسَمِ. ولمَّا كانَ جوابُ الشَّرطِ وجوابُ القَسَمِ مُتَماثلينِ فاقتَصَر على جوابِ القَسَمِ وأَضمرَ جوابُ الشَّرطِ وقولُه تعالى: "لَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصرونَهم"[2]. فالقَسَمُ مُضْمَرٌ قبلَ "لامِ التَّوطِئَةِ" أَيْ: واللهِ لَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصرونَهم.

فصل

ولامُ جَوابِ "لو" و"لولا" نحوَ قولهِ تعالى: "لو كانَ فيهما آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لفَسَدتَا فسبحان الله رب العرش عما يصفون"[3]، وقوله تعالى: "ولولا فَضْلُ اللهِ عليكم ورحمتُه لاتَّبعتُم الشّيطانَ"[4].

ودُخولُها لتأكيدِ ارتباطِ إحدى الجُملتين بالأُخرى، ويجوزُ حَذفُها كقولهِ تعالى: "لو نَشاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجا"[5]. ويَجوزُ حذفُ الجَوابِ أَصلاً كقولك: لو كانَ لي مَالٌ، وتَسْكُتُ، أَي: لأَنفقتُ وفَعلتُ. ومنهُ قولهُ تعالى: "ولو أنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بهِ الجبالُ"[6] وقولُه تعالى: "لو أَنَّ لي بِكُمْ قُوَّةً"[7].

ولامُ جَوابِ "لو". يعني الرَّابعةُ من الّلاماتِ: لامُ جوابِ "لو" و"لولا" لتكونَ مُؤَكِّدةً لارتباطِ إحدى الجملتينِ بالأُخرى نحوَ: لو جِئْتَني لأُكرمنَّكَ. أَكدَّ ارتباطَ لأُكرمَنَّكَ بلو جِئتَنِي، ويجوزُ حذفُها أَيْ: حَذْفُ لامِ جَوابِ "لو" و"لولا". قولُه تَعالى: جَعلناهُ أَيْ: لجَعْلناه، الأَجاجُ: المالحُ. ويجوزُ. يعني: بقولهِ وفَعلْتُ أَيْ: لو نَشاءُ جَعلناهُ أُجاجاً أي: أَنَّهُ لو كانَ لي مالٌ لفَعلْتُ كذا ولفَعَلْتُ كذا فحذَفَ جوابَ "لو". ومنه. جوابُ "لو" محذوفٌ يعني: رأى الكفّارُ أَنَّ القُرآنَ يُقْرأُ على الجبالِ فتسيرُ، ويُقْرأُ على الأَرضِ فَتُشَق، أَو يُقْرَأ على المَوتى فَيجيئونَ من معجزتهِ ومن عَظَمَةِ القرآنِ ومع هذا لَمّا يؤمنُوا. وقوله تعالى:. يعني: جَوابُ "لو" محذوفٌ أَيضاً يعني: لو أَنَّ لي بكم قوةً وآوِي إلى رُكنٍ شديدٍ. الرُّكُن: القَوم يعني: لو كانَ لي قومٌ وأَنصارٌ لدفعتُكم عَنّي.

---

(1) معاني القرآن/ الفراء: 234
(2) سورة الحشر/ 12 .
(3) سورة الأنبياء/ 22 .
(4) سورة النساء/ 83 .
(5) سورة الواقعة/ 70 .
(6) سورة الرعد/ 31 .
(7) سورة هود/ 80 .

فصل

ولامُ الأمرِ، نحو قولك: لِيفعلْ زيدٌ، وهي مكسورةٌ، ويَجوزُ تَسْكِينُها عند واوِ العَطْفِ وفَائِهِ، كقوله تعالى: "فَلْيَستجِيبُوا لي وَلْيُؤْمِنُوا بي"(1).

وقد جاءَ حذفُها في ضَرورةِ الشِّعرِ، قالَ:

100- مُحمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالاَ

ولامُ الأَمرِ. يعني الخامسُ من اللاماتِ: لامُ الأمرِ، وهي مكسورةٌ؛ لأَنَّها تَختصُّ بالفعلِ كما أَنَّ اللامَ الجارَّةَ تَختصُّ بالاسمِ، فكما أَنَّ اللامَ الجارَّةَ مكسورةٌ إذا دخلَتْ على اسمٍ مُظْهَرٍ نحوَ: لزيدٍ، وكذلك لامُ الأَمرِ، وإذا اتَّصلَتْ بها "فاءُ" العطفِ أَو "واوه" أَو "ثُمَّ" جازَ تَسكينُها وجازَ كسرُها، وتَسكينُ الفاءِ أَكثرُ؛ لأَنَّ "ثُمَّ" كلمةٌ مُستقلَّةٌ بنفسِها؛ لأَنَّها ليسَتْ على حرفٍ واحدٍ. أَمّا الواوِ المُتَوسِّطةُ بينَ "الواوِ" وبينَ "ثُمَّ"؛ لأَنَّها تُشبهُ "الفاءَ" في أَنَّها على حرفٍ واحدٍ، وتُشبهُ "ثُمَّ" في أَنَّها سُكِّنَتْ منفصلةٌ غيرَ الَّلامِ. وقد جاءَ. يعني لا يجوزُ حذْفُ لامِ الأَمرِ، كما لا يجوزُ حذفُ لامِ الجرِّ إلا في ضَرورةِ الشِّعرِ. "التبالُ": الفسادُ والمرادُ بهِ حَذفُ لامِ الأَمرِ وجزمِ الفعلِ بأَنْ حُذِفَتْ الباءُ من "تَفْدِ". والفصيحُ أَنْ / يرفَعَ الفعلَ بعدَ حَذْفِ "لامِ الأَمرِ". كقولِه تعالى:" تؤمنونَ باللهِ"(2). والتَّقديرُ: ليؤمنُوا، بدليلِ أَنَّه جزمَ يغفرْ لكم ذنوبَكم ويدخلْكم في جوابِ الأَمرِ المُقَدَّرِ.

فصل

ولامُ الابتداءِ، هي اللَّامُ المفتوحةُ في قولك: لزيدٌ مُنْطلِقٌ.

ولا تدخلُ إلاَّ على الاسمِ والفعلِ المُضارعِ، كقولِه عز وجل: "لأَنْتَم أَشَدُّ رَهْبةً"(3) و"إنَّ رَبَّكَ ليحكمُ بينَهم"(4). وفَائِدَتُها تأكيدُ مضمونِ الجُملةِ. ويَجوزُ عِنْدَنَا إنَّ زيداً لسوفَ يَقومُ، ولا يُجوزُه الكُوفيُّون.

---

(1) سورة البقرة/ 186 .

100- البيت من البحر الوافر .

- المعنى: يخاطب الرسول- صلى الله عليه وسلم- يقول: يارسول الله لتفد كلّ نفس نفسك، ولتكن فداءها ، وذلك أنك إذا خفت وبال أمر أعددت له .

- والشاهد فيه: حذف لام الأمر من الفعل "تفدِ" لضرورة الشعر ، والأصل "لتفدِ"

- والبيت لأبي طالب عم النبي – صلى الله عليه وسلم – سبقت الترجمة له ، والبيت له في شرح شذور الذهب : 211، وهو لحسان وللأعشى وليس ديوانهما، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 35/7، 60، والمقاصد النحوية: 418/4، والمفصل: 424، والمفضل في شرح المفصل: 392. والشارح لم يتعرّض له.

(2) سورة الصف: 11 .

(3) سورة الحشر: 13 .

(4) سورة االنحل: 124 .

ولامُ الابتداءِ. يعني السادسةُ من اللاماتِ: "لامُ الابتداءِ" وهي اللامُ المفتوحةُ التي تدخلُ على المبتدإ؛ للتّأْكيدِ. قوله: والفعلُ المضارعُ. ففي هذهِ العبارةِ تَساهلٌ؛ لأَنَّ هذه اللامَ لا تدخلُ على جميعِ المُضارعِ، والذي يقعُ خبرَ المبتدأ. والحاصلُ أَنَّ "لامَ الابتداءِ" تدخلُ على المُبتدأ؛ لِئلاَّ يجتمعُ حرفا تأْكيدٍ، فإنْ قُلْتَ: إنَّ لزيداً قائمٌ، اجتمعَ حرفا تأْكيدٍ فكرهُوا اجتماعُهما، فَفرَّقوا بينهما بأَنْ أوقعُوا الّلامَ على الخَبرِ سواءٌ كانَ الخبرُ فِعلاً مُضارِعاً أَو غَيرَه. وقدْ ذكرْنا هذا البحثَ في بَحْثِ "إنَّ"[1] وأخواتِه. وفَائِدتُها. يعني: فَائِدةُ هذهِ اللامِ تُوكيدُ معنى المبتدأ والخَبرِ. فقولك: لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ. فائدةُ الّلامِ توكيدُ الإخبارِ عن زيدٍ بالانطلاقِ، ويجوزُ دخولُ هذهِ الّلامِ على فعلٍ مُسْتقبَلٍ نحو: "لسوفَ يقومُ" عندَ البصريينَ[2]؛ لأَنَّ هذه الّلامَ لَيسَتْ للحالِ بل لمُجرَّدِ التوكيدِ. فَجوَّزَ دخولَها على الحالِ والاستقبالِ. وقالَ الكوفيونَ[3]: هذه الّلامُ للحالِ فلا تدخلُ على الاستقبالِ.

فصل

واللاَّمُ الفَارِقةُ في نحو قولِهِ تعالى: "إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حَافِظٌ"[4] وقولِهِ تَعالى: "وإنْ كُنَّا عن دِرَاسَتِهِم لَغافِلِينَ"[5]، وهي لازمةٌ لخبرِ "إنَّ" إذا خُفِّفتْ.

واللامُ الفارقةُ. يعني: السَّابعةُ من الّلاماتِ الّلامِ التي تُفرِّقُ بينَ "إنْ" بكسرِ الهَمزةِ وسكونِ النُّونِ التي هي المُخَفَّفةُ من الثَّقيلةِ، وبينَ "إنْ" التي هي النّافيةُ. كقوله تعالى: "إنْ كلُّ نَفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ" . فمَنْ قَرأَ "لمّا" بتَشديدِ الميمِ تكونُ "إنْ" للنَّفيِ ومن قَرأَ "لمَا" بتخفيفِ الميمِ. فالّلامِ للتأْكيدِ و"ما" زائدةٌ، واسمُ "إنْ" مُضْمَرٌ وهو ضميرُ الشَّأْنِ. والتَّقديرُ: إنْ الأمرَ والشَّأْنَ لعليها حافظٌ. وهذهِ الّلامُ لازمةٌ في خَبَرِ "إنْ" المُخففةِ من الثَّقيلةِ يعني: حيثُ وجدْتَ "إنْ" المَكسورةَ المُخَفَّفةَ. فإنْ كانَتْ بعدَها الّلامُ فهي المُخَفَّفةُ عن الثَّقيلةِ وإنْ لم يكُنْ بعدَها الّلامُ فهي النّافيةُ.

فصل

لام الجر كقولك: المال لزيد..................[6]

ومن أَصنافِ الحرفِ

"تاءُ التَّأْنيثِ السَّاكِنَةُ"

([1]) انظر المكمل: قسم الحروف-فصل إنَّ: 181 .

([2]) انظر الإيضاح في شرح المفضل: 269.

([3]) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 29 ، وشرح الكافية للرضي: 2/226-227 ، الإيضاح في شرح المفصل: 269.

([4]) سورة الطارق/ 4 .

([5]) سورة الأنعام / 156 .

([6]) لم يتعرض إلى فصل "لام الجر " وكذلك فعل ابن الحاجب في الإيضاح: 269 ، وكذلك السخاوي في المفضل: (400-401) وابن يعيش في شرح المفصل ولعل السبب أنه تقدم الحديث عنه في فصل حروف الجر.

وهي:التَّاءُ في نحو: ضَربَتْ، ودُخولُها للإيذَانِ من أَوّلِ الأمرِ بأنَّ الفاعلَ مؤنَّثٌ، وحَقُّها السُّكونُ، ولتحرُّكِها في: رَمَتا، لم تُردَّ الألفُ السَّاقِطةُ لكونِها عارضةً إلاَّ في لُغَةٍ رَديةٍ يقولُ أهلُها: رَماتَا.

يعني: تاءُ التأْنيثِ نَوعانِ: ساكنةٌ ومتحركةٌ، فالسَّاكنةُ في آخرِ الفعلِ الماضي، والمتحركةُ في آخرِ الاسمِ. قولُه: ودُخولُها للإيذان.... إلى آخرِهِ. يعني: الأَصلُ أَنْ تكونَ تاءُ التأنيثِ في آخرِ الاسمِ المُؤَنَّثِ، وإِنَّما دخلَتْ تاءُ التَّأْنيثِ في آخرِ الفِعلِ قبلَ ذكرِ الفَاءِ في قولِكَ: ضَرَبَتْ هندٌ وأَشباهِهِ؛ للإعلامِ قبلَ ذكرِ الفاعل أي الفاعل هو مؤنث. قولـه: وحَقُّها السُّكونُ. يعني: الأَصلُ في هذه التاءِ السُّكونُ، فإِنْ تحركَتْ يكونُ تحركُها لالتقاءِ السَّاكنينِ وإِنَّما سُكِّنَتْ؛ لأَنَّها حرفٌ والحرفُ مَبْنِيٌّ، والأَصلُ في المَبْنِي السُّكونُ؛ لأَنَّها لحقَتِ الفعلَ الماضي، والفعلُ الماضي مَبنيٌّ فصارَتْ هذهِ التاءُ مبنيَّةً أَيضاً إلحاقاً للتَّابِعِ بالمَتْبوعِ. وإذا كانَتْ مبنيَّةً، فالسُّكونُ هو الأَصلُ في المَبنيِّ. قوله: ولتحرُّكِها في "رَمتَا" لم تُرَدّ الأَلفُ السَّاقطةُ. لسُكونِها وسكونِ التّاءِ، والقياسُ أَنْ تُرَدَّ هذه الأَلفُ السَّاقطةُ في "رمتا" لأَنَّ التاءَ مُتَحرِّكةً، فأجابَ عن هذا الإشكالِ: لأَنَّ الأَلفَ لم تُرَدَّ لأَجلِ حَرَكةِ التَّاءِ؛ لأَنَّ حركتَها عارضةٌ، والحركةُ العارضةُ كلا حركة بيانه أَنَّ التاءَ كانَتْ / ساكنةً. فأَتى بعدَها أَلفُ التَّثنيةِ، فاجتمعَ ساكنانِ "التَّاءُ والألفُ" وحُرِّكت التَّاءُ لالتقاءِ الساكنين وحُرِّكَتْ بالفتحِ؛ لأَنَّ ما قبلَ الألفِ لا تكونُ إلاّ مَفْتوحةً، فلّما كانَتْ حركةُ التاءِ لالتقاءِ السَّاكنينِ فقدْ بَيَّنَ أَنَّ حَركتَها عارضةٌ، وعِلَّةُ قَولِ من رَدَّ الأَلفِ الساقطةِ؛ لأَنَّهُ لا ينظرُ إلى أَصلِ سُكونِ التاءِ بل ينظرُ إلى حَركتِها في هذهِ الحالِ، فلمَّا كانَتْ متحركةً عادَت الأَلفُ الساقِطَةُ.

ومن أصنافِ الحرفِ" التنوينُ"

وهو على خَمسةِ أَضْربٍ: الدَّالُّ على المكانَةِ في نحو: زيد، ورجل.

والفَاصِلُ بين المعرفَةِ والنكرةِ في نحو: صَهٍ، ومَهٍ، وإيهٍ.

والعِوَضُ من المُضَافِ إليه في نحو: إذٍ وحينئذٍ، ومررتُ بكلٍّ قائماً.

ولاتَ أوانٍ. -101

والنائبُ مَنابَ حرفِ الإَطلاقِ في إنشاد بني تَميمٍ في نحو قولِ جرير[1]:

101- هذه قطعة من بيت لأبي زبيد الطائي (سبقت الترجمة له) ، من البحر الخفيف وتمامه:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن : لات حين بقاءِ

- المعنى: أن هؤلاء القومَ قد طلبوا صلحاً ، والحال : أن الأوان ليس أوان صلح، فقلت لهم : ليس الحين حين بقاء الصلح.

- والشاهد فيه: . ولاتَ أَوانُ فِعلِكَ، فَحُذِفَ المُضافُ إِليه، وهو "فِعلِكَ"، وعُوِّضَ عنه التنوينُ.

وهو له في ديوانه: 30، والخزانة:151/2، 144، والمقاصد النحوية: 156/2، والخصائص:377/2، وبلا نسبة في الهمع: 26/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 32، والمفضل في شرح المفصل : 412.

([1]) سبقت الترجمة له انظر شاهد: 3 .

102- أقِلّي اللّومَ عاذِلَ والعِتَـابَـنْ   وقُولي إنْ أصبتُ لقدْ أصابَنْ

والتَّنوينُ الغَالي، في نَحوِ قَولِ رُؤبة:

103- وَقاتِمِ الأعماقِ خَاوي المُخْتَرِقَنْ   مُشْتَبِه الأعلامِ لمَّاع الخَفَقِنْ

ولا يلحقُ إلاَّ القَافَية المقيَّدَة.

"المِكانَةُ والتَّمكينُ" معناهما: القوةُ في أَحدِ أَنواعِ النُّونِ ما يدلُّ على أَنَّ الاسمَ قويٌّ، وهو نون دخل اسماً مُعْرَباً مُنْصرفاً معرفةً كانَ أو نكرةً. قال ابنُ الحاجبِ(1): "التّنوينُ" نونٌ ساكنَةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ ليسَتْ بنونِ التأْكيدِ في الفِعلِ. والفاصِلُ. يعني: الثاني من التنوينـاتِ التّنوينُ الذي يُفرِّقُ بينَ المعرفةِ والنكرةِ وهو التّنوينُ الدّاخلُ على أَسماءِ الأَفعالِ. نحو: "صهْ" بسكونِ الهاءِ أَيْ: اسكُتْ السُّكوتَ. و"صهٍ" بكسرِ الهاءِ والتَّنوينِ أَيْ: اسكتْ سُكوتاً. وقد ذكرَ بحثُ هذا في أَسماءِ الأَفعالِ. والعِوَضُ. يعني الثالثُ: التَّنوينُ الذي يكونُ عِوَضاً عن المُضَافِ إليهِ. وقد ذُكِرَ في آخرِ الإضافةِ(2) قُبيلَ ذِكْرِ التَّوابعِ بثلاثةِ فُصولٍ. بكلٍّ. بالتَّنوينِ أَصلُه بكلِّ واحدٍ فَحُذِفَ المُضافُ إليه وعُوِّضَ عنهُ تنوينٌ و"قائِماً" منصوبٌ على الحالِ. ولاتَ. أَيْ: ولاتَ أَوانُ فِعلِكَ، فَحُذِفَ المُضافُ إليه، وهو "فِعلِكَ"، وعُوِّضَ عنه التنوينُ. والنائِبُ. يعني: الرّابعُ، التنوينُ الذي يكونُ عِوَضاً عن أَلفِ إطلاقِ الشِّعرِ أو واوِهِ أو يائِه في لغةِ بني تميمٍ. فإنَّهم يقيمونَ التَّنوينَ مقامَ حُروفِ إطلاقِ الشِّعرِ. بهذا البيتِ يخاطِبُ الشاعرُ امرأةً. وقولُه لها: أَقلّي مَلامي يا عاذلةً وتَفَكَّري في قَوْلي فإنْ كُنْتِ رَضيْتِ بالصَّوابِ فقولي: لقد أصابَنْ. والمرادُ بالاستشهادِ: إنَّ قولَ◌ه و"العِتَابَنْ" و"أَصابن" فالتّنوينُ فيهما بدلٌ عن أَلفِ إطلاقِ الشِّعرِ. والتَّنوينُ الغالي. من الغُلوِّ وهو تجاوزُه الحَدَّ القاتمَ، ذو قَتَمٍ وهو الغبارُ. والخاوي: الخالِي، المخترِقَنْ: الطريقُ. القافِيةُ المقيدةُ السَّاكنةُ يعني: الخامِسُ التنوينُ الذي يلحقُ آخرَ كُلَّ بيتٍ آخرُ حروفِه ساكنٌ. وقالَ في الحَواشي(3): الغَرضُ من إلحاقِ هذا التنوينِ الدلالةُ على

102- البيت من البحر الوافر .

- المعنى: يقول: أقلي لومي يا عاذلة ، ودعيني وتأملي ما أفعله، فإن كنت مصيباً فصوبيني ، ولا تلومي على شيء ما عرفته ولا تبينته، حتى تخبري فتقولي ما تقولينه على علم.

- والشاهد فيه: إنَّ قولَ◌ه و"العِتَابَنْ" و"أَصابن" فالتّنوينُ فيهما بدلٌ عن أَلفِ إطلاقِ الشِّعرِ.

- والبيت لجرير في ديوانه:813 ، والمقاصد النحوية: 91/1، والخزانة:34/1، وهمع الهوامع:80/2، 211، والمفضل في شرح المفصل: 407، 414، والمفصل: 426.

103- البيت من البحر الرجز .

- المعنى: رب مكان مظلم الأطراف ، خالي الطريق من مارّ يمرُّ فيه، ليس به علامة يهتدي بها ، يلوح فيه السرب لشدة بعد أطرافه، قطعته ولم أتهيبه.

- والشاهد فيه: أنه سُمِّي هذا التنوينُ غَالياً؛ لأنَّهُ قد غَلا عن الحدِّ أَيْ: جاوزَ عَنْ الحَدِّ أَيْ: هو زائدٌ على الكلمةِ.

- والبيت لرؤبة في ديوانه:104 ، والمقاصد النحوية: 38/1، والمفضل في شرح المفصل: 407، والمفصل: 426، وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل:2/ 154، 273.

(1) انظر الإيضاح: 2/ 272 .

(2) انظر المكمل: قسم الأسماء- الشروش: 43.

(3) المقصود بالحواشي هنا كتاب للزمخشري .

الوَقفِ؛ لأنَّ القافيةَ ساكنةٌ. والقافيةُ الساكنةُ يستوي فيها الوقفُ والوَصْلُ. فإذا أَردْتَ التَّنوينَ عُلِمَ أَنَّكَ واقفٌ. وسُمِّي هذا التنوينُ غَالياً؛ لأنَّهُ قد غَلا عن الحدِّ أيْ: جاوزَ عَنْ الحَدِّ أيْ: هو زائدٌ على الكلمةِ، ومعنى البيتِ: وربَّ بلدٍ بعيدُ القَفْرِ أيْ: أقفرْ خالي الطريقِ قطعتُهُ. وأَهَمَلَ المُصنِّفُ تَنويناً سادسةً وهو تنوينُ "المُقَابلةِ"(1) الذي يلحقُ جمعَ المُؤنَّثِ السَّالمِ نحو: مُسلماتٍ. وسُمِّي هذا التنوينُ تنوينَ "المقابلةِ"؛ لأنَّها تقابله نونُ جمعِ المُذكَّرِ.

فصل

والتَّنوينُ ساكنٌ أبداً إلاَّ إنْ يُلاقِيَ ساكناً آخرَ فَيُكْسَر أو يُضَمُّ كقوله تعالى: "وعَذابِنِ أرْكُضْ"(2) وقد قُرِىءَ بالضمِّ. وقد يُحذفُ كَقوله:

104- فَألفيتُه غيرَ مُسْتَعْتَـبٍ   ولا ذَاكِرَ اللهَ إلاّ قليلا

وقُرِئَ: "قُلْ هَو اللهُ أحَدُ اللهُ الصمدُ"(3).

والتنوينُ. وإنَّما كانَ التنوينُ ساكنا؛ لأنَّهُ حرفٌ والحرفُ مَبنيٌّ والأَصلُ في المَبنيِّ السُّكونِ فإذا لَقِيها ساكنٌ تَحرَّكَ بالكَسرِ؛ لأنَّ الأَصلَ في تَحريكِ السَّاكنِ الكَسرُ فَمَنْ حَرَّكَ بالضَّمِّ في "عَذابن أركُض"؛ فلإتباعِ / ضَمَّةِ الكافِ وحيثُ كانَ تنوينٌ أو لامٌ أو تاءٌ أو نُونٌ أو واوٌ أو ذالٌ، ومجموعُها: "لتنوذ". فإذا واحدةٌ من هذهِ الحروفِ ساكناً وبعدَهُ همزةُ وَصْلٍ، والحرفُ الثاني من الحرفينِ اللذينِ بعدَ همزةِ الوَصْلِ مَضْمومٌ لفظاً وتَقْديراً. فحينئذٍ قُرِئَ في القِراءِ السَّبعةِ: بتحريكِ الحرفِ الذي هو من حُروفِ "لتنوذ" بالكَسْرِ والضَّمِ، مثالُ الّلامِ: "قَلْ ادعو للهَ" بكسرِ الّلامِ من "قُلْ"؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ ويَضمُّها لإتباعِ ضَمَّةِ العينِ. مثالُ التّاءِ: "قالَتِ أُخرج"(4). مثالُ النُّونِ: "فَمَنِ اضْطرَّ"(5).

---

(1) زاده الأخفش والعروضيون وهذا تسميتهم ، وانكره الزجاج والسيرافي ، وجعله ابن يعيش ضربا من تنوين الترنُّم ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : 34/9، ومغني اللبيب: 378 ، والإيضاح في شرح المفصل: 2/ 273 .

(2) سورة ص/41-42، وهما بتمامهما " واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسني الشيطان بنصبٍ وعذابٍ ، اركض برجلك هذا مغتسلٌ باردٌ وشراب" .

104- البيت من البحر المتقارب .

- المعنى: يقول: جهدت في تذكيرها بما بيننا من المودة والألفة، فوجدت أن العتاب لا يصلح لحملها على ترك أفعالها القبيحة.

- والشاهد فيه : أنَّه نصبَ "الهاءَ" من لفظةِ "اللهِ"، وحَذَفَ التنوينَ من "ذَاكِرِ".

- أبو الأسود: هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جَنْدل الدُّولي، واضع علم النحو. وهو يُعَدُّ من التَّابعين، والفقهاء، والمحدّثين، والشعراء، والأشراف. سكن البصرة، ثم ولي إمارتها من قبل الإمام علي، مات سنة 69 هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 615، إنباه الرواة: 48/1، الخزانة: 281/1، الأعلام: 236/3.

- والبيت لأبي الأسود الدؤلي وهو له في شرح المفصل لابن يعيش : 9/2، والخزانة: 137/1، والدرر: 6/ 289، والمفضل في شرح المفصل: 421، والإيضاح في شرح المفصل: 274/2، وهمع الهوامع: 199/2.

(3) سورة الإخلاص (الصمد): 1- 2 .

(4) سورة يوسف/ 31.

(5) سورة البقرة/ 173.

مثالُ الواوِ: "أَو ادعو الرحمنَ". مثالُ الدَّالِ: "ولقدِ استُهزئَ"(1). مثالُ التنوينِ: قليلاً انظر، وأمَّا قولُه تعالى: "أَنِ امشُوا"(2)، لا يجوزُ تحريكُ النُّونِ بالضمِّ مع أنَّ الشينَ مَضْمومَةٌ؛ لأنَّ الشَّينَ مَضْمومةً لفظاً لا تَقْديراً؛ لأنَّ التَّقديرَ: "أَنْ امشُوا" بكسر الشّينِ وضَمِّ الياءِ.

فَنقِلَتْ ضمةُ الياءِ إلى الشّينِ وحُذِفَتْ الياءُ؛ لسكونِها وسُكونِ الواوِ. وقد يُحذَفُ. والبيتُ الذي قبلَهُ:

فذَكَرْتُه ثُمَّ عاتبتَهُ عِتَاباً رَفيقاً وقَولاً جَميلاً

قائلُ هذا الشّعرِ "أبو الأسودِ"، وجَرى بينَهُ وبينَ أَحدٍ عِتابٌ فأَنشدَ: غَيرَ مُسْتعتِبٍ؛ أيْ: غَيرَ طَالبٍ صُلْحِي وإرضائِي. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه نصبَ "الهاءَ" من لفظةِ "اللهِ"، وحَذَفَ التنوينَ من "ذَاكِرٍ". وقُرِئَ. يعني: وقُرئَ في الشَّاذِّ: "أَحدُ اللهُ"(3) بحذفِ التَّنوينِ؛ لالتقاءِ السّاكنينَ. وهي قراءَةُ عثمانَ- رضِي اللهُ عنهُ- مع جماعةٍ(4) .

ومِنْ أصنافِ الحرفِ

"النونُ المؤكدةُ"

فصل

وهي على ضَرْبيْنِ: ثَقيلةٌ وخَفيفةٌ. فَالخَفيفةُ تَقَعُ في جَميعِ مَواضِعِ الثَّقيلةِ إلاَّ في فِعْلِ الاثْنينِ، وفعلِ جَماعَةِ المُؤنَّثِ تقولُ: اضربَنَّ واضْرِبُنَّ واضْرِبِنَّ واضْربِنْ واضربُن. وتَقولُ: اضْرِبَانِّ واضْرِبْنَانِ، ولا تَقولُ: اضْربَانْ، ولا اضْرِبْنَانْ إلاّ عندَ يُونُس.

قولُه: ثَقيلةٌ، أرادَ بالثَّقيلةِ: المُشدَّدةِ، وبالخفيفةِ: السّاكنةِ. والتأْكيدُ في المُشَدَّدةِ أَكثرُ. واعلمْ أنَّ الثَّقيلةَ تدخلُ في جميعِ ما يمكنُ تصريفُهُ من الفِعلِ المُضارعِ بشرطِ أَنْ يكونَ أمراً أو نَهياً أو غيرَهما مما ذكرَ في الفصلِ الذي بعدَ هذا، والخَفيفةُ تدخلُ فيما تدخلُ فيهِ الثّقيلةُ إلاّ في التثنيةِ وجمعِ المُؤَنَّثِ. والخَفيفةُ لا تدخلُ في هذينِ المَوضعينِ عندَ البصريينَ(5)؛ كيلا يلتقي مُتَخالفانِ "أَلفُ التثنيةِ ونونُ الخَفيفةِ". وقالَ الكوفيونَ ويونسُ من البصريينَ(6): تدخلُ الخفيفةُ في التثنيةِ وجَمْعِ المُؤنَّثِ كالثّقيلةِ، ولا بأْسَ باجتماعِ الساكنينِ، لأنَّ اجتماعَ الساكنينِ إذا كانَ أَحدُ الساكنينِ الألفَ قد جاءَ في كلامِ

---

(1) سورة الأنعام/ 10.
(2) سورة ص/ 6.
(3) انظر المفضل في شرح المفصل :423 .
(4) الجماعة هم:ابن سيرين ،وزيد بن علي ، وأنس، وابن عمر وغيرهم،انظر المفضل في شرح المفصل: 423.
(5) انظر الإيضاح في شرح المفصل:276/2، والمفضل في شرح المفصل: 428.
(6) انظر المرجعين السابقين ، وانظر أيضاً شرح المفصل لابن يعيش: 9/ 38، ، والمقتضب: 17/3.
- ويونس بن حبيب الضَّبي الولاء، يُكنّى أبا عبد الرحمن كان أحد أئمة العربيّة البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره، وسمع من العرب، أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة ، أخذ عنه سيبويه في كتابه كثيراً.
انظر ترجمته في : مراتب النحويين: 44، أخبار النحويين البصريين: 27، بغية الوعاة: 365/2.

العربِ كثيراً، لأنَّ في الألفِ كثرةُ مَدِّ الصَّوتِ. وكثرةُ مَدِّ الصوتِ تقومُ مَقامَ فاصلٍ بينَ الساكنين. واعلمْ أنَّ النُّونَ المُشدَّدةَ مكسورةٌ في التثنيةِ: وجمعُ المُؤنَّثِ مَفتوحةٌ؛ لأَنَّ النُّونَ المُشَّددَة نُونانِ. والنُّونُ حرفٌ والحرفُ مَبنيٌّ والأصلُ في المَبْنيِّ السُّكونُ، فإذا التقى نونانِ ساكنتانِ فحركت الثانية بالفتحِ؛ لأَنَّ الفتحَ أَخفُّ الحركاتِ ولم تُحرَّك بالكسرِ كيلا تُشبّه بالمُشدَّدةِ الواقعةِ في التثنيةِ وجمعِ المُؤنَّثِ. فإذا حركْتَ الثانيةَ أَدغمْتَ الأَولى فيها. والمُخففَّةُ لا تكونُ إلا ساكنةً وما قبلَ المُشَدَّدةِ والمُخففَّةِ مضمومةٌ في الجَمْعِ المُذكَّرِ؛ لتدلَّ على واوِ الجَمْعِ المَحْذوفِ. وواوُ الجَمْعِ إنَّما حُذِفَتْ لسُكونِها وسُكونِ النُّونِ الخَفيفةِ أو النُّونِ الأُولى من نُونيّ المُشدَّدةِ ومكسورةٌ في الواحدةِ المُخَاطَبةِ؛ لتدلَّ على الياءِ المحذوفةِ. والياءُ حُذفت لما حُذفت واو الجمع فيما عدا جمع المذكر وللمخاطبة.

فصل

ولا يُؤَكَّدُ بها إلاَّ الفعلُ المستقبلُ الذي فيه معنى الطَّلبِ، وذلك ما كانَ قَسماً، أو أَمراً، أَو نَهياً، أو استفهاماً، أو عَرْضاً، أو تَمنِّياً، كقولك: باللهِ لأَفْعلنَّ، وأَقسمتُ عليكَ إلاَّ تَفْعلنَّ، ولَما تَفْعلنَّ، واضرِبَنَّ، ولا تَخْرُجَنَّ، وهل تذهبَنَّ، وأَلا تَنْزِلَنَّ، وليتَكَ تَخْرُجنَّ.

ولا يُؤَكَّدُ بها. وإنَّما اشترطَ أَنْ يكونَ دخولُها في الفعلِ المُسْتقبلِ لأَنَّ نونَ التأْكيدِ تُؤكِّدُ المُستقبلَ كما أَنَّ لفظةَ "قدْ" تُؤكِّدُ الماضي ولأَنَّ التأْكيدَ موضوعٌ للمُبالغةِ في الطّلبِ، والطلبُ في الماضِي وفي الحالِ / محالٌ بل الطّلبُ يختصُّ بالزَّمانِ المُسْتقبلِ. فإنْ قيلَ: ليسَ في القَسَمِ طَلَبٌ لأَنَّ القَسَمَ يُؤكِّدُ إخبارُه عَمَّا فَعلَ أَو عَمّا سَيفعلُ. قُلْنا في القَسَمِ طَلَبٌ أيضاً، لأَنَّ المُخَاطَبِ كأَنَّه يَطلبُ من المُقْسِمِ أَنْ يُحقِّقَ ما يقولُ من الإخبارِ عن الماضِي أو المُسْتقبلِ. قوله: وأَقسمْتُ عليكَ إلاَّ تَفْعلنَّ. "إلاَّ" بكسرِ الهَمْزةِ وتَشديدِ الّلامِ أَيْ: ما أَطلبُ منك إلاَّ فعلَكَ. وكذلك "لَمَّا يَفْعلنَّ" تقديرهُ: أَقسمْتُ عليكَ ألاّ تَفْعلنَّ. ومعنى "لَمَّا" هنا "إلاَّ". قوله: وأَلا تَنْزِلَنَّ؟ "أَلا" إنْ كانَتْ مُخَفَّفَةً فهي للعرضِ. وإذا كانَتْ مُشدَّدةً فهي للتّحضيضِ. ذكرَ المُصنِّفُ من المواضِعِ التي تَدخلُ فيها نونُ التأْكيدِ سِتّةَ مواضعِ وتركَ أَربعةً، أَمَّا الستّةُ: فهي ما ذكرَ المُصنِّفُ وأَمَّا الأَربعةُ: فهي "الدعاءُ"، و"التّحضيضُ"، و"الشّرطُ"، و"النفي". أَمّا "الدعاءُ" فإنّما لم يذكرْهُ؛ لأَنَّهُ داخلَ في الأمرِ؛ لأَنَّ لفظَهُ أَمرٌ نحوَ: "اللهمَّ أَنظرْني" وأَمَّا التحضيضُ فإنَّما لم يذكرْهُ لأَنَّهُ داخلَ في الاستفهامِ لأَنَّ لفظةَ "التّحضيضِ" استفهامٌ نحوَ: "أَلا تَفعلَنْ" و"هلاّ تَفعلَنْ وألا تفعلن". وأَمَّا الشّرطُ والنّفيُ فسيأْتِي بعدَ هذا.

فصل

ولا يُؤكَّدُ بها الماضِي ولا الحَالُ، ولا ما ليسَ فيه معنى الطَّلبِ.

وأما قولُهم في الجَزاءِ المُؤكَّدِ حرفُهُ "بما" إما تَفْعلنَّ. قالَ اللهُ تَعالى: "فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي "(1). وقالَ: "فإمَّا نذهبنَّ بِكَ"(2). فلتشبيهِ "ما" بلامِ القَسمِ في كونِها مُؤكِدَّةَ، وكذلك قولُهم: حيثما تكونَنَّ آتِكَ، وبجُهْدٍ ما تَبلُغَنَّ، وبعينٍ ما أَرينَّكَ فإن دخلَت في الجَزاءِ بغيرِ "ما"، ففي الشِّعرِ تَشْبيهاً للجَزاءِ بالنَّهْي. ومن التَّشْبيهِ بالنَّهي دُخولُها في النَّفْي، وفيما يُقارِبُهاُ من قولِهم: رُبَّما تقولَنَّ ذاكَ، وكَثُرَ: ما يقولَنَّ ذاك. قالَ عمرُو بنُ هِنْدٍ(3):

105- رُبَّما أوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفعَنْ ثَوبي شَمَالاتُ

ولا يُؤكَّدُ بها. قد ذكرَ قبيلَ هذا علَّةَ هذهِ المسألةِ. وأمَّا قولُهم: أرادَ بالجزاءِ: الشّرطَ. والمُؤكَّدُ بفتحِ الكافِ بتقديرِ فعلٍ مَجهولٍ. وحرفُهُ: مفعولُهُ. والتقديرُ: في الجزاءِ الذي أُكّدَتْ حرفُهُ بلفظةِ "ما". وأراد بحرفه لفظة "إنْ". إنَّ التي أكدْتَ معناها بلفظةِ "ما" كقولِكَ "إمَّا" بكسرَةِ الهمزةِ. إنمّا جازَ دخولُ النُّونِ التأْكيدِ على فعلها؛ لأنَّ هذا الكلامَ يشبهُ فعلَ القَسَمِ في أنَّ لفظةَ "إنْ" أُكِّدَتْ بلفظةِ "ما". كما أنَّ القَسَمَ أُكِّدَ بلامِ التأْكيدِ. فَلمّا جازَ دخولُ نُونِ التأْكيدِ في القَسَمِ جازَ دخولُها في الشّرطِ إذا كانَ بلفظةِ "إمَّا". وإذا عرفْتَ هذا فاعرفْ أنَّ قولَهُ: إما تَفعلَنَّ: مفعولُ. قولُه: وأَمَّا قولُهم. يعني: إنَّما لم يذكرْ في الفَصْلِ المُتَقدِّمِ دخولَ نُونِ التأْكيدِ على فعلِ شرط؛ لأنَّ فعلَ الشّرطِ و"إمَّا" الشرطيّة كالقَسَمِ. فإذا ذُكِرَ القَسَمُ فقدْ ذُكِرَ الشَّرطُ. قوله تعالى: فإمَّا تَرَيِنَّ. أصله: تراين، فَنُقلَتْ همزةُ فتحةِ الهَمْزةِ إلى الرَّاءِ، وحُذِفَتْ الهمزةُ تَخفيفاً ثم قُلِبتْ الياءُ الأولى ألفاً؛ لإيضاحِ ما قبلَها، ثم حُذِفَتْ الألفُ؛ لسكونِها وسُكونِ الياءِ ثمَّ حُذِفَتْ النُّونِ؛ لأنَّ هذه النُّونَ عَلامةُ الرّفعِ. والرفعُ يكونُ في المُعْرَبِ وهذا الفعلُ صارَ مَبْنيّاً باتصالِهِ بنونِ التأْكيدِ ثم حُرِّكَتْ النُّونُ لسُكونِها وسُكونِ النُّونِ الأولى من نُونيّ المُشدَّدَةِ. وكذلك. يعني: تدخلُ نونُ التأكيدِ في فعلِ الشرطِ بعدَ "حيثُما" قياسَاً على "إمَّا" المكسورةِ. قال في الحَواشي:"ما" في "حيثُما" للتّأْكيدِ كما في أَمَّا. ويُجْهدٍ. "ما" في هاتينِ الكلمتينِ؛ لتأْكيدِ الإبهامِ والتنكيرِ. فإذا كانَتْ "ما" للتّأْكيدِ جازَ دخولُ نُونِ التأْكيدِ في "تَبْلُغَنَّ" و"أَرينَّكَ"

---

(1) سورة مريم/ 26 .

(2) سورة الزخرف/ 41.

105- البيت من البحر المديد .

- المعنى : يصف نفسه أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا عدواً، فيكون طليعة لهم، وهذا مما يتمدح به لأنه يدل على: شهامة النفس، وحدة البصر.

- والشاهد فيه : إدخالُ نونِ التأْكيدِ "ترفَعْن" لوقوعِها بعدَ رُبَّما.

- وفيه شاهد آخر على أنَّ " ربَّ" إذا زيدت بعدها " ما " فالأكثر أن تكفها عن العمل وأن يليها حينئذٍ الفعل المضارع.

- والبيت لجذيمة الأبرش ، وهو له في شرح التصريح: 22/2، 206، والمقاصد النحوية: 344/3، ونوادر أبي زيد : 210، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 240/9، وهمع الهوامع: 38/2، والمقتضب : 3/ 15.

(3) المفصل ينسبه له ، والشارح ينسبه إلى جذيمة الأبرش.

كالقَسَمِ، و"بعينٍ ما أَرينَّكَ" مَرّ معناهُ في حروفِ الصلةِ. فإذا دخلَتْ. يعني: فإنْ دخلَتْ نُونُ التأْكيدِ في فعلِ الشرطِ ولم يدخلْ عليهِ "إذا" الشرطيّة لفظةُ "ما" جازَ في الشّعرِ، ووجهِ جوازِه تشبيهاً للشرطِ بالنّهي في أنْ حروفَ الشرطِ وحُروفِ النّهي جائزٌ فإن للمضارع، هذا ما قالَهُ المُصنِّفُ. وقالَ غيرُه(1): الأَولى أنْ يشبِّهَ / الشَّرطيةَ التي ليسَ عليها "ما الشرطية" بالتي عليها "ما"؛ لأنّهما مُتَماثِلانِ في كونِهما من حُروفِ الشّرطِ. تقولُ: "إنْ تأْتِني آتِك"، كما تقولُ: "أَما تأْتني آتِك". ومن التشبيهِ. يعني: تدخلُ نونُ التأْكيدِ في النَّفي لتشبيهِها بالنَّهي؛ لأنَّ حرفَ النَّفي وحرفَ النّهي كلاهما لفظيٌّ لا، ولأن النفي والنهي يكونان واجبين أيْ غيرَ مثبتين. وفيما يقاربُها. أيْ: وفيما يُقاربُ النّفيَ يعني: تدخلُ نونُ التأْكيدِ في الفعلِ الذي بعدَ ربما كثير أما ربُمَّا فلأنّه للتّقليلِ. والتّقليلُ يشبِهُ النَّفيَ؛ لأنَّ النَّفيَ ينفي الكُلَّ ورُبَّما تَنفي مُعْظَمَ المذكورِ وأمَّا فلأنّه نقيضُ رُبَّما. والعربُ تَحملُ النقيضَ على النقيضِ كما تَحْمِلُ النَّظيرَ على النَّظيرِ. قال الشاعرُ: قال هذا الشعرَ: جذيمةُ الأبرش(2). أوفيتُ أيْ: ارتفعْتُ، في عَلَمٍ أيْ: في جَبَلٍ. الشَّماليُّ: الرياحُ التي تجيءُ من جانبِ يمينِكَ. ويُحْتَملُ أنْ يريدَ بهذا البيتِ رفعَةُ الجاهَ. ويجوزُ أنْ يريدَ بهِ النُّزولَ على المكانِ المُرتفِعِ كما هو عادةُ الملوكِ. والمرادُ بالاستشهادِ: إدخالُ نونِ التأْكيدِ "ترفَعْن" لوقوعِها بعدَ رُبَّما.

فصل

وطَرْحُ هذه النُّونِ سَائغٌ في كلِّ مَوضعٍ إلاَّ في القَسمِ، فإنَّهُ فيهِ ضَعِيفٌ، وذلكَ قولُكَ: واللهِ لَيقومُ زَيدٌ.

وطَرْحُ هذهِ النُّونِ. يعني: يجوزُ أنْ تحذفَ نُونَ التأْكيدِ في جميعِ المَواضِعِ إلاَّ في "فعلِ القَسَمِ" وفي "إمّا" الشّرطيةِ. أَمَّا في فعلِ القَسمِ، فلأَنَّكَ لو طَرحْتَ نُونَ التأْكيدِ في القَسَمِ الذي بعدَهُ عن إنَّ المَكسورةُ المُشدَّدةُ لا تعرفُ أنَّ اللاّمَ في جوابِ القَسَمِ أَمْ هي الداخِلةُ على خبرِ إنَّ. نحو: واللهِ إنَّ زيداً ليقوم. وإذا لم يجزْ حذفُ نُونِ التأْكيدِ من جَوابِ القَسَمِ الذي بعدَهُ إنْ لم تجزْ في سائرِ أَنواعِ القَسَمِ؛ ليطّردَ بابُ القَسَمِ في إثباتِ نُونِ التأْكيدِ. وأَمَّا عدمُ جَوازِ حذفِ نُونِ التأْكيدِ بعدَ "أَمَّا" الشَّرطيّةِ فلما ذكرَ من تَشْبيهِها بلامِ القَسَمِ.

فصل

وإذا لَقِيَ الخَفِيفةَ سَاكنٌ بعدَها حُذِفَتْ حَذْفاً، ولم تُحرَّكْ كما حُرِّكَ التَّنوينُ، فتقولُ: لا تضرِبَ ابنَكَ. وقالَ الشاعر(3):

---

(1) انظر الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 276-277.
(2) هو جذيمة بن مالك بن نصر ، من بني أسد خزيمة، جدٌّ جاهلي لنسبة إليه"جذميّ - انظر: الأعلام2/114.
(3) **106**- البيت من البحر المنسرح.
- المعنى: لا تؤذ الفقير ولا تحتقره فإني أشفق عليك أن يزول عنك ما تترفع به عليه، ويصير إليه مثل ما كان لك ، فتحتاج إليه، ولم تكن أسلفته ما تستدرُّ به عطفه وحنانه.

106- لا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أنْ   تَركع يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعهْ

أيْ: لا تُهِينَنْ.

وإذا لَقِي. وإنَّما حُذِفَتِ النُّونُ الخَفيفةُ إذا لقيَها ساكنٌ، ولم تُحرَّكْ كما حُرِّكَ التنوينُ ليكونَ للتنوينِ مزيدُ قوةٍ على النونِ الخفيفةِ؛ لأَنَّ التنوينَ يدخلُ الاسمَ والنُّونُ الخَفيفةُ تدخلُ الفعلَ، وما يدخلُ الاسمَ أَقوى مما يدخلُ الفِعلَ. قولُهُ: لا تضربَ ابنَكَ. أَصلُه: لا تضربَنْ ابنَك، فَحُذِفَتْ النُّونُ الخفيفةُ؛ لسُكونِها وسُكونِ الباءِ بعدَها، لأَنَّ همزةَ الوَصْلِ مَعدومةٌ في الوَصْلِ. وقال لا تُهينَ الفقيرَ. أَصلُه: لا تُهِينَنْ، فحُذِفَتْ النُّونُ المُخَفَّفةُ؛ لسِكونِها وسُكونِ لامِ التّعريفِ. عَلّكَ. أيْ: "لعلَّكَ أَنْ تَركَعَ" يعني: أَنْ تَسقطَ عن المَنْصِبِ

من أصنافِ الحرفِ

"هاءُ السَّكْتِ"

وهي التي في نَحوِ قولِهِ تَعالى: "ما أَغْنَى عنِّي ماليَهْ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ"(1). وهي مُختصَّةٌ بحَالِ الوقْفِ، فإذا أَدرجْتَ قلتَ: "مالِيَ هَلَكَ سُلطانِيَ خُذوهُ". وكلُّ متحركٍ ليستْ حركتهُ إعرابيَّةً يجوزُ عليه الوقفُ بالهاءِ نحو: ثَمَّهْ، وليتَهْ، وكيفَهْ، وإنَّهْ، وحَيَّهلَهْ، وما أشبهَ ذلكَ.

يعني: تزادُ "هاء" ساكنةٌ على آخرِ الكلمةِ؛ لتبقى حركةُ الكلمةِ بحالِها وهي مِثْلُ همزةِ الوَصْلِ؛ لأَنَّ همزةَ الوَصْلِ تُزادُ في أوّلِ الكلمةِ؛ ليُمْكِنَ الابتداءُ بالسّاكنِ. و"هاءُ" السَكْتِ تُزادُ في الآخرِ؛ لتبقَى الحركةِ في الوَقْفِ، لأَنَّكَ إذا وَقفْتَ على الحركةِ فلا بُدَّ من إسكانِها في الوَقْفِ فزيدَتْ "هاءٌ" ساكنةٌ بعدِ الحركةِ؛ ليكونَ الوقف على الهاءِ السّاكنةِ؛ لتبقَى الحركةِ بحالِها. قولُه وإذا أَدرجَ. يعني: وإذا وَصَلَ، يعني: إذا لم يُوقفْ على الكلمةِ تَحذِفُ الهاءَ؛ لأَنَّها زِيدَتْ لبيانِ الحركةِ فإذا أُدرِجْتَ الكلمةُ ظهرَتْ حركتُها فلم يحتجْ إلى الهاءِ. وكلُّ مُتحركٍ. وإنَّما اختصَّ زيادتُها / في المَبْنياتِ؛ لأَنَّ المَبنيَّ أَحوجُ إلى بيانِ حركتهِ من المُعْربِ؛ لأَنَّ المُعْربَ يُعرفُ إعرابُه بالعاملِ. وما ذكرَهُ المُصنِّفُ فيهِ إشكالٌ؛ لأَنَّ الفعلَ الماضي حركتُه ليسَتْ بإعرابيّةٍ ومع ذلكَ لا يجوزُ إلحاقُ "هاءِ" السّكْتِ بهِ. وكذلك: "يا زيدُ"، و"يا رجلُ" لا يجوزُ الوقفُ عليهن بالهاءِ؛ لأَنَّهنَّ مُشبِهاتُ المُعْرَبِ، لأَنَّ المنادَى واسمَ "لا" لنفي الجِنْسِ بناؤُهما عارضٌ فلهُما مُشَابهةٌ بالمُعْربِ والماضِي مشبه بالمُضارعِ فقدْ شابَهَ المُعْربَ، ووجهُ مُشابهةِ المَاضِي للمُضَارعِ في الشَّرطِ والجَزاءِ.

- والشاهد فيه : أَصلُه: لا تُهِينَنْ، فحُذِفَتْ النُّونُ المُخَفَّفةُ؛ لسِكونِها وسُكونِ لامِ التّعريفِ.
- والبيت للأضبط بن قريع في الخزانة: 588/4، والمقاصد النحوية: 334/4، وهمع الهوامع: 134/1 ، 79/2 ، وشرح التصريح: 208/2 ، والدرر اللوامع: 1/ 111 ، 101/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 9/ 43 ، والكامل: 321/1 ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: 166/2، والمفصل: 430، والمفضل في شرح المفصل:436، والإيضاح في شرح المفصل:287/2.

(1) سورة الحاقة: 29.

فصل

وحَقُّها أَنْ تكونَ سَاكنةً، وتَحْريكُها لَحْنٌ، ونحوُ ما في إصلاحِ ابنِ السِّكِّيتِ من قولهِ[1]:

107- يا مَرْحَباه بحمارِ عَفْرَا

و:

108- يا مَرْحَباهُ بحمارِ نَاجِيَهْ

ممّا لا مَعْرَجَ عليه للقياسِ واستعمالِ الفُصَحاءِ، ومعذرةُ مَنْ قالَ ذلك أَنَّهُ أَجرى الوصلَ مَجْرى الوقْفِ مع تَشْبيهِ هَاءِ السَّكْتِ بهاءِ الضَّمير.

وحَقُّها. وإنَّما حَقُّها السكونُ؛ لأَنَّها تُزادُ لِيوقَفْ عليها، ولا يُوقَفُ إلاَّ على الساكِن. ونحوُ. ونحوُ: مُبتدأٌ. وممَّا لا مُعرَّج: خبرُه. وأَرادَ بالإصلاحِ هنا الكتابُ الذي اسمُه إصلاحُ المَنْطِقِ[2]. قولُه: يا مَرحبَاه بحمارِ عفراء. وأَوَّلُه:

إذا أَتى قَرَّبْتُه لِما شَاءْ

من الشَّعيرِوالحشيشِ والماءْ

يا مرحباهُ بحمارِ عَفْرا, جعلَ الشاعرُ شاء والماء عفرى مقصوراً للشعر. وعفراء: اسمُ امرأةٍ يعني: إذا أَتى حمارُ هذه المرأَةِ قَرَّبْتُه مِنّي وأَعطيتُهُ ما شاءَ لأَجلِ هذهِ المرأَةِ. والمرادُ بالاستشهادِ: أَنَّه حُرَّكَ "هاءُ" الاستراحةِ أَيضاً في: يا مرحبَاه بحمارِ ناجيه. أَوَّلُه: إذا أَتى قَرّبْتُه للسانيه. الثانية الناصحة: وهي الناقةُ التي يسقى بها الماء. الناجية: اسمُ امرأةٍ. والمراد بالاستشهاد :تحريك "ها" الاستراحة أيضا في: مرحباه. قولُه: لا مَعْرَجَ. بفتحِ الميمِ والرَّاءِ وسكونِ العينِ ويجوزُ كسرُ الرَّاءِ أَيْ: لا مَصْعَدَ عليهِ أَيْ: لا طريقَ إليه. قولُه: مَعْذِرةُ من قالَ ذلكَ إلى آخره. هذا ليسَ معطوفاً على ما قبلهِ ولكنْه استئنافٌ يعني: من جَوَّزَ تحريكَ "هاءِ" السكْتِ في الشّعرِ في الوَصْلِ أَجْرى الوَصْلَ مَجْرَى الوقفِ في إثباتِ "هاءِ" الاستراحةِ في الوَصْلِ يعني: القياسُ أَنْ لا تَثْبتَ "هاءُ" الاستراحةِ

([1])- 107البيت من البحر الرجز .
- المعنى: أن الشاعر رحب بحمار عفراء ، وأكمه ، وقدم له الطعام والشراب، لفرط محبته إياها ، وتعلقه بها .
- والشاهد فيه : أَنَّه حُرَّكَ "هاءُ" الاستراحة
- والبيت لعروة بن حزام العذري، في الخزانة: 592/4، وشرح المفصل لابن يعيش: 46/9، وبلا نسبة في إصلاح المنطق: 105 ، والمفضل في شرح المفصل:440، والمفصل: 431، والمنصف: 142/3، والإيضاح في شرح المفصل: 2/ 280.
108- البيت من البحر الرجز .
- والشاهد فيه : تحريك "ها" الاستراحة أيضا في: مرحباه.
- والبيت بلا نسبة في الخزانة: 400/1، 262/3 ، 4/ 593 ، وشرح المفصل لابن يعيش: 47/9 ، والمفضل في شرح المفصل:441، والمفصل: 432، والمنصف : 142/3، والإيضاح في شرح المفصل: 281/2.
([2]) كتاب إصلاح المنطق: لابن السكيت.

في الوَصْلِ، لأنَّها مُخْتَصَّةٌ بالوَقْفِ، ولكنْ أثبتَها هذا القائلُ في الوَصْلِ كما أثْبَتَها في الوَقْفِ، ثم حَرَّكَها إلى الضَّمِّ والكَسرِ تَشْبيهاً لها بهاءِ الضّميرِ.

ومن أصنافِ الحرفِ

"شينُ الوقفِ"

وهي الشِّينُ التي يُلْحِقُها بكافِ المؤنَّثِ إذا وقفَ مَن يقولُ: أكرمتُكِش، ومررتُ بِكِشْ. وتُسمى الكَشْكَشَة، وهي في تميمٍ. والكَسْكَسَةُ في بكرٍ، وهي إلحاقُهم بكافِ المؤنَّثِ سيناً.

وعن معاويةَ أنَّه قالَ يوماً: من أفصحُ النَّاسِ؟ فقامَ رجلٌ من جَرمٍ، وجَرمٌ من فُصَحاءِ النَّاسِ، فقال قومٌ: تَباعدوا عن فُرَاتِّيَةِ العِراقِ، وتَيامنوا عن كشْكَشَةِ تميمٍ، وتَياسَروا عن كَسْكَسَةِ بكرٍ، ليستْ فيهم غَمْغَمةُ قُضاعَةَ، ولا طُمْطُمانِيَّةُ حِمْيَر، قالَ معاويةُ: فمنْ هُم؟ قالَ: قَوْمِي.

يعني بنُو "تَميمٍ" إذا وَقفُوا على "كافِ" خِطابِ المُؤنَّثِ يُلْحقونَها "شَيناً" مُعجمةً ساكنةً؛ لبيانِ حركةِ الكافِ كما أَلحقَ غيرُهم "هاءَ" الاستراحةِ. وبنُو "بكرٍ" يلحقون "كافَ" المُؤنَّثِ "سيناً" مهملةً ساكنةً. وعن معاوية أنّهُ قالَ: مَنْ أَفصحُ الناسِ؟. استفهامُ "جَرْم" بالجيمِ المَنْقوطةِ والرّاءِ المُهْملةِ بطنانِ من قُضَاعة ومنْ طَيءٍ. قوله: فقالَ قَومٌ: يعني: قالَ ذاكَ الرجلُ قامَ أَفصحَ الناسِ قوم تباعدُوا من "فُراتيّة" العراقِ. "الفُراتيَّة" لغةُ أهلِ الفُراتِ، ولغتُهم غيرُ فصيحةٍ. والفراتُ: هو نهرُ الكوفةِ. وتَيامنوا. إذا ذَهبُوا إلى جانبِ اليمينِ يعني: تَباعدُوا عن "كَشْكَشَةِ" تميم بالشينِ المُعْجمةِ يعني: فمِنْ إلحاقِ الشَّينِ "كافُ" المُؤنَّثِ. وتَياسرُوا. يعني: وسِيرُوا الى جانبِ اليَسارِ، يعني: تباعدُوا عن "كَسْكَسة" بكرٍ بالسينِ المُهْملةِ؛ يعني غيرُ إلحاق السينِ "كافُ" المُؤنَّثِ. "الغَمْغَمةُ" الذي لم يبين الكلامَ. و"قُضاعةُ" اسمُ قبيلةٍ. ولا طُمطُمانية حِمْيَرَ. الطُمْطُمانيَّةُ أَنْ يكونَ الكلامُ شَبيهاً بكلامِ العَجَمِ. وحِمْيَر: اسمُ قبيلةٍ يعني: أَفصْحُ العربِ من ليسَ في كلامهِ شَيءٌ من هذهِ اللُّغاتِ. قال معاويةُ فمَنْ هُم. فـ"مَنْ" هنا استفهامٌ، فقالَ ذلكَ الرجلُ: هُمْ قَوْمِي.

ومن أصنافِ الحرفِ

"حرفُ الإنكارِ"

وهو زيادةٌ تَلحقُ الآخِرَ في الاستفهامِ على طَريقَيْنِ.

أَحدُهما أن تَلْحَق وحدَها بلا فَاصلٍ كقولك: أَزيدُنيهِ.

والثاني أنْ تَفصِلَ بينها وبينَ الحرفِ الذي قبلَها "إنْ" مزيدةً كالتي في قولهم: ما إنْ فعلَ، فيُقالُ: أَزيدُ إنيهْ.

اعلمْ أنَّ عادةَ بعضِ العَربِ إذا سمعُوا شيئاً من أَحدٍ وأَثارَهُ ذلكَ الشّيءُ يستفهمُوا عنهُ. وذلكَ الشَّيءُ على إعرابهِ الذي تكلَّمَ بهِ المُخْبِر وأَلحقُوا بآخرِهِ أَلفاً إنْ كانَ ذلكَ / الاسمُ مَفْتوحَاً. وواواً إنْ كانَ مضموماً وياءً إنْ كانَ مَكْسوراً. وأَلحقُوا ذلكَ الحرفِ ساكناً للوقفِ. ولم يلحقُوا حرفَ الإنكارِ إلاَّ في الاستفهامِ وعندَ الوقفِ. قولُهُ: بلا فاصلٍ. يعني: من غيرِ أَنْ يكونَ بينَ آخرِ الكَلمةِ وبينَ حرف الإنكارِ فاصلٌ: أَزيدٌ نيه. فالنونُ هي التنوينُ في زيدٍ فَحرِّكَتْ بالكسرِ؛ لسكونِها وسكونِ الإنكارِ. والهاءُ ساكنةٌ؛ لأَنَّها "ها" الوقفِ فإذا قالَ أَحدُهم: جاءَ زيدٌ، فَقلْ عِندَ الإنكارِ: أَزيدنيه. قولُه: في قولِهم ما إنْ فعل. يعني كما يزادُ لفظةٌ بينَ "إنْ" مكسورةِ الهمزةِ ساكنةِ النُّونِ بينَ "ما" النافيةِ وبينَ الفعلِ الذي بعدَها. فكذلك تزادُ لفظةُ "إنْ" بينَ حرفِ الإنكارِ وبينَ الكلمةِ التي أَلف. قوله: أَزيدُ إنيه. "زيداً" بالتَّنوينِ، و"إنيهِ" بكَسْرِ الهمزةِ والنُّونِ، وكانَتْ النُّونُ ساكنةً فَحرِّكَتِ النُّونُ بالكسرِ؛ لسكونِها وسكونُ ياءِ الإنكارِ.

فصل

ولها مَعْنيان: أحدُهما إنكارُ أنْ يكونَ الأَمرُ على ما ذكرَ المخاطبُ.

والثاني: إنكارُ أَنْ يَكونَ على خلافِ ما ذَكَر، كقولك لِمَنْ قالَ: قَدِمَ زيدٌ "أَزيدُنِيْه" مُنكراً لِقُدومه أو لخِلافِ قُدومِه. وتقولُ لِمَنْ قالَ: غَلبَني الأَميرُ: آلأَميرُوْهْ.

قالَ الأخفشُ: كأنَّك تهزأُ به وتَنْكرُ تعجبُّهُ من أنْ يغلِبَهُ الأَميرُ.

قالَ سيبويه: وسمعنا رجلاً من أهلِ الباديةِ قيلَ له: أَتخرجُ إنْ أَخصبَتِ الباديةُ؟ فقالَ: أَأنا إنِيْهْ؟ منكراً لرأيهِ أنْ يكونَ على خِلاَفِ أنْ يخرُجَ.

ولَها مَعْنيانِ. يعني: الإنكارُ هنا على نَوعينِ، أَحدُهما أَنْ يُنكرَ ما قالَ، فإذا قالَ: قَدِمَ، وكانَ قدومُهُ عندَكَ مُسْتبعَداً كاذباً، فتقولُ: أَزيدٌ؟ يعني: لم يقدْم زيدٌ. والثاني: أَنْ ينكرَ فُلانٌ ما قالَ يعني: يصدقه بما قالَ ولا شَكَّ فيما قالَ بلْ ينكرُ أَنْ يكونَ الأمرُ على خلافِ ما قالَ. فإذا قالَ: قَدِمَ زيدٌ. فتقولُ: "أَزيدُنِيْه" يعني: لا شَك في قدومهِ بل أَنكرَ عدمَ قدومهِ، كأَنَّكَ قلْتَ: إنَّ من يشك في قدومهِ حتّى تقولَ: قَدِمَ زيدٌ. وتقولُ. يعني: إذا قالَ أَحدٌ: غلبَنِي الأَميرُ. فهذا الكلامُ مُسْتَبْعدٌ عنْكَ؛ لأَنَّ غلبةَ الأَميرِ على الوجهِ شيءٌ مُتَحقِّقٌ لا يحتاجُ إلى قولِ القائلِ: غلبَنِي الأَميرُ. وليسَ هذا شيئاً يُتَعجَّبُ منهُ، فإذا كانَ هذا الكلامُ منْهُ مُسْتُبْعَدٌ فتنكرُ عليهِ هذا الكلامَ وتقولُ على سبيلِ الاستهزاءِ بهِ: الأَمِيرُوْهْ، والهمزةُ الأُولى للاستفهامِ والثانيةِ همزةُ الوَصْلِ قُلبَتْ مَدةٌ. قال سيبويه : الهمزةُ الأُولى في "أأنا" للاستفهامِ. ولفظةِ "أَنا" ضميرُ المُتكلِّم و"إنيهِ" كانَ أَصلُهُ: "إنْ" بكسرِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ، وهي زائدةٌ زيدَتْ بينَ "ياءِ" الإنكارِ وبينَ ضَميرِ المُتَكلِّمِ وحُرِّكَتْ نُونُها؛ لسُكونِ "ياءِ" الإنكارِ ويعني قالَ

لهُ رجلٌ: إنْ أَخصبَتِ الباديةُ أَيْ: تصيرُ ذاتَ خِصْبٍ، أَتخرجُ من البلدِ إلى الباديةِ؟ فأَنْكَر هذا القولَ عليهِ وقال: "أأنا إنيه"؛ يعني: وهل تشك في خروجي إلى الباديةِ إذا أَخْصَبتْ حتّى تَسأَلني هذا السؤالَ فهذا إنكارٌ لخلافِ الخُروجِ يعني: لا أَفعلُ إلاّ الخُروجَ.

فصل

ولا يَخلو الحرفُ الذي تَقُع بعدَهُ من أَنْ يكونَ مُتحرِّكاً، أو ساكناً. فإنْ كانَ مُتحركاً تَبَعْتُه في حَركتهِ فتكونُ ألفاً وواواً وياءً بعدَ المفتُوحِ والمضمومِ والمكسورِ كقولك في: هذا عمرُ "أَعُمرُوهْ". وفي: رأيتُ عثمان "أَعثمانَاهُ". وفي: مررتُ بحَذامِ "أَحَذامِيْهْ"، وإنْ كان ساكناً حُرِّكَ بالكسرِ، ثُمَّ تبعتْهُ، كقولك: أَزيدُنِيه، وأَزيدُإنِيْهْ.

أَيْ: يقعُ حرفُ الإنكارِ بعدَهُ أَيْ: بعدَ آخرِ الكلمةِ يعني: إنْ كانَ آخرُ الكلمةِ مَضْموماً يكونُ حرفُ الإنكارِ "واواً"، وإنْ كانَ مَفْتوحاً تكونُ "الفاءً"، وإنْ كانَ مَكْسوراً تكونُ "ياءً"، وإنْ كانَ آخرُ الكلمةِ ساكناً حُرِّكَ بالكسرِ، وإذا حُرِّكَ بالكسرِ يكونُ حرفُ الإنكارِ "ياءً"، وقد قُلْنا هذا أَنَّ المُستفهِمَ يجعلُ إعرابَ كلامهِ المُخبرِ فيقولُ المُسْتَفهِمُ: "أَعمروه"؟ وإنّما رفعَ "عمروه"؛ لأَنَّ المُخبر قالَ: "هذا عمرُ" بالرَّفْعِ. وعلى هذا قَِسْ جميعَ المَسائِلِ.

فصل

وإن أَجبتَ مَن قالَ: لقيتُ زيداً وعمراً،قلت: أزيداً وعَمرنيْهْ. وإذا قالَ: ضربتُ عُمَرٍ، قلتَ: أضربتَ عُمَراهُ، وإنْ قالَ: ضربتُ زيَدَاً الطويلَ، قُلتَ: أَزيداً الطَّويلاَهْ، فَتجعلُها في مُنتهى الكلام.

يعني: يجبُ إتباعُ حرفِ الإنكارِ في آخرِ الكلام حتّى لو عطفْتَ عشرةَ أَسماءٍ بعضها على بعض توقع حرف الإنكار / في آخرِها. نحَو: قول القائل: جاءَ زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ وخالدٌ. تقولُ: أَزيدٌ وعمروٌ وخالدٌ يجعلُ الإنكارَ ما للإنكار في خالدٍ وحدَهُ؛ لأَنَّ حرفَ الإنكارِ لا يلحقُ إلاَّ عندَ الوقفِ. والوقفُ في المعطوفاتِ إنّما يكونُ على آخرِها. وإذا قال. يعني: تجعلُ حرفَ الإنكارِ في آخرِ كلامِكَ لا في أَوَّلهِ ولا في أَوسَطهِ. كما ذكرَ الآية ان لمْ يجعلْ حرفَ الإنكارِ في "ضربْتَ" بل جعلتَها في "عَمروٍ"، وفي "الطَّويل" لا في المَوْصوفِ.

فصل

وتُترَكُ هذه الزيادةُ في حَالِ الدَّرْجِ، فيقالُ: أزيداً يا فتى؟ كما تركتَ العَلاماتِ في "مَنْ" حينَ قلتَ: مَنْ يا فَتى.

الدَّرْجُ: الوَصْلُ. يعني: تثبت حرفا الإنكارِ في الوَقْفِ. وتحذفُهما في الوَصْلِ كما فَعْلتَ في "مَنْ". فإنَّكَ إذا استفهمْتَ "بمَنْ" ألحقْتَ بها ألفاً إنْ كانَ منصوبَ المَحلِّ، و"واواً" في الرَّفعِ، و"ياءً" في الجَرِّ. فإذا قالَ: رأيْتَ رجلاً، فَقُلْ: "مِنَا". وإذا قِيلَ: جاءَ رجلٌ، فَقُلْ: "مِنو". وإذا قِيلَ: مررْتُ برجلٍ. فَقُلْ: "مِنّي". هذا إذا وقفْتَ على "مَنْ". فإذا وصلْتَ فاحذِفْ الألفَ والواوَ والياءَ. وقُلْ: "مِنّي".

ومن أصنافِ الحرفِ

"حرفُ التَّذكُّرِ"

وهو أَنْ يقولَ الرجلُ في نحو "قالَ" و"يقولُ" و"من العامِّ": قالاَ فيمدُّ فتحةَ اللاَّمِ، ويَقولُو، ومن العَامي، إذا تذكَّرَ ولم يُرِدْ أَنْ يقطعَ كلامَهُ.

اعلمْ أَنَّ حرفَ التّذكُّرِ هو "الألفُ" إنْ كانَ بعدَ فتحةٍ. و"الواوُ" إنْ كانَ بعدَ ضَمَّةٍ. و"الياءُ" إنْ كانَ بعدَ كسرةٍ. وحرفُ التّذكُّرِ يُلْحِقُهُ المتكلِّمُ إذا نَسِي بعضَ كلامهِ، فيمدُّ صوتَهُ حيثُ بلغَ من كلامِهِ ونَسِيَ ما بعدَهُ ينتظرُ تَذكُّرَ ما نَسِيَ، يجوزُ أَنْ يريدَ المُتكلِّمُ أَنْ يقولَ: قالَ فلانٌ: كذا وكذا، فلمَّا بلغَ إلى قولِهِ: "قالَ" نَسِيَ اسمَ فلانٍ فيمدُّ صوتَهُ بفتحةِ الّلامِ من "قالَ" وقالَ: "قالا" بالألفِ، ينتظرُ تَذكُّرَ ما نَسِي فيمدُّ صوتَهُ؛ لأنَّه يريدُ أَنْ يقطعَ كلامَهُ وينتظرَ تَذكُّرَ ما نَسِي. وكذلِكَ لو قالَ: "يقولُ" ونَسِيَ ما بعدَهُ يمدُّ صوتَهُ بضمةِ الّلامِ من "يقولُ"، فيحصلُ من مَدِّ صوتهِ بضمّةِ الّلامِ "واو". وكذلك لو قالَ: "مِنْ العامِّ" ونَسِي ما بعدَهُ، فيمدُّ صوتَهُ بكسرِ الميمِ فيحصلُ "ياءً".

فصل

وهذه الزِّيادةُ في اتِّباعِ ما قبلها إنْ كان مُتَحرِّكاً بمنزلةِ زيادة الإنكارِ، فإذا سَكَن حُرِّكَ بالكسرِ كما حُرِّكَ ثَمَّةْ، ثمّ تَبِعتْهُ.

قال سيبويه(1): سَمعناهُمْ يقولون: إنَّهُ قَدِي، وأَلِي، يعني في "قَدْ فَعَل" وفي "الألفِ واللامِ" إذا تذكَّر الحَارِثَ ونحوَهُ. قال: وسَمِعْنا من يُوثَقُ به يقولُ: هذا سَيْفُني، يريدُ: سيف من صفتِهِ كيتَ وكيتَ.

---

(1) انظر الكتاب: 325/3

وهذه الزِّيادةُ. يعني: حرفُ التَّذكُّرِ كحرفِ الإنكارِ في أَنَّهما زيادتانِ، وفي أَنَّهما يتبعان حركةَ ما قبلَهما فيصيرانِ بعدَ الفتحةِ "أَلفاً"، وبعدَ الضَّمَّةِ "واواً"، وبعدَ الكسرةِ "ياءً"، وإنْ كانَ ما قبلَهما ساكِناً تحرَّكَ السّاكنُ بالكَسرِ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ ثُمَّ يصيرُ حرفُ التَّذكُّرِ والإنكارِ "ياءً". قولُهُ: ثَمَّةْ. هذا إشارةٌ إلى بابِ الإنكارِ والتَّاءُ في "ثَمَّةَ" زائدةٌ. قولُهُ: ثمّ تَبِعتْهُ. يعني: يَتْبَع حرفُ التَّذكُّرِ كسرةَ ما قبلَهُ فتصيرُ "ياءً"؛ لأَنَّ حرفَ المَدِّ إذا كانَ قبلَهُ كسرةٌ يكونُ ياءً. قالَ سيبويهُ: يعني سمعْنا العربَ أَنّهم إنْ أرادُوا أَنْ يقولُوا: "قدْ فعلَ فلانٌ". فلمَّا بلَغُوا إلى لفظةِ "قدْ" ونَسوا ما بعدَها حرَّكُوا الدَّالَ بالكسرِ وألحقوها ياءً فقالُوا: "قَدِي"، فَمدُّوا أَصواتَهم بكسرِ الدّالِ مُنتظِرينَ تَذكُّرَ ما بعدَها. وإذا أَرادُوا أَنْ يَقولُوا: الحارِثِ أو الفَرَسِ أو نحوهُما، فلمّا بلَغُوا إلى "لامِ التّعريفِ" ونَسَوا ما بعدَها فحرَّكوا "لامَ التّعريفِ" بالكَسْرِ، ومدُّوا أَصواتَهم بكسرِ اللّامِ مُنْتظِرينَ تذكُّرِ ما بعدَها. قال: يعني: سمْعنا مَنْ يعتمد على قولِهِ يريدُ أَنْ يقولَ: هذا سَيْفٌ صفتُهُ كذا وكذا، فَلمّا بلغَ إلى قولِهِ: "هذا سيفٌ" نَسِيَ ما بعدَه فحرَّك التّنوينَ بالكسرِ ومَدَّ صوتَهُ بكسرِ التّنوينِ مُنْتظِراً تَذكُّرِ ما نَسِيَ.

تَمَّ الأقسامُ الثَّلاثةُ مِنْ الكتابِ. ./

1 - فهرس شواهد القرآن

رقم الآية	المستشهد به منها	الصفحة
128	{ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا }	89
186	{ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي}	257
195	{ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ }	169
214	{ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}	52
216	{ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ}	113
233	{ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ}	235
271	{ فَنِعِمَّا هِيَ }	124

<u>سورة آل عمران</u>

رقم الآية	المستشهد به منها	الصفحة
13	{ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً }	192
111	{ وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدُبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُون)	70
130	{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}	209

رقم الآية	المستشهد به منها	الصفحة
159	{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ}	231
200	{ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }	209

<u>سورة النساء</u>

رقم الآية	المستشهد به منها	الصفحة
2	وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ}	164
48	{ إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء وَمَن يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا}	164
66	{مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ}	249
73	{يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا }	49
79	{وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا }	169

17	{ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ }	209

سورة الزخرف

41	{ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ }	262

سورة الجاثية

24	{ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }	201

سورة الأحقاف

31	{ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ }	163

سورة محمد

38	وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ }	70

رقم الآية	المستشهد به منها	الصفحة
	سورة الفتح	
12	{ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا }	91
16	{ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ }	55
28	{ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا }	233
	سورة الحجرات	
5	{ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ }	244

سورة ق

2- فهرس الأمثال:

ت- **فهرس أقوال العرب:**

أقوال العرب	الصفحة
- أَسلَمتُ حتى أدخلَ الجَنَّةَ، وكلَّمتُهُ حَتّى يَأمُرَ لي بشيءٍ.	51
- اتَّقى اللهُ فُلاناً يفعل خيراً	64
- ذَرْهُ يَقولُ ذَاكَ، ومُرْهُ يَحْفُرهُا	66
- فلانٌ كالرامِي الكنانةَ لم يردْها	89
- إنَّ من أَفْضلِهم كانَ زَيداً	101
- وَلَدتْ فَاطِمَةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلَة من بَنِي عَبْسٍ لَم يُوجَدْ كانَ مِثْلُهم	101
- آتِيكَ خُفوقَ النَّجْمِ، وَمقدَم الحَاجِّ	110

4- **فهرس الشِّعر**

-الهمزة –

17- إن منعتم ما تسألون فَمَنْ حُدِّثْتُمُوه له عَلَيْنا العَلاَءُ

23- كأَنَّ سُلافةً -سَبيئةً- من بيتِ راسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ

على أنيابِها أو طعمَ غَضٍّ من التُّفاحِ هَصَّرهُ اجتناءُ

101- طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أن : لاتَ حين بقاءِ

- ب –

25- جِيَادُ بَني أَبِي بَكْرٍ تَسامَى على كانَ المُسوَّمةِ العِرَابِ

82 - ما إنْ رأيْتُ ولا سَمِعْتُ بهِ   كاليومِ هانِئَ أيْنُقٍ جُرْبِ

55- أمرتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ ما أمِرْتَ بهِ   فَقَدْ تركتُكَ ذا مَالٍ وذا نَشَبٍ

فقالَ لي قولَ ذي رأيٍ ومقدرةٍ   مُجرِّبٍ عاقلٍ نَزْهٍ عن العتبِ

85- يَسُرُّ المرء ما ذهبَ اللّيالي   وكانَ ذَهابُهنَّ له ذَهَابا

15- دَعْنِي فَأَذهَبَ جانِبَاً   يوماً وأَكْفِكَ جَانِبَا

9- وما هُوَ إلاّ أنْ أراها فُجَاءَةً   فَأَبْهَتُ حتَّى ما أكادُ أجِيبُ

34- عَسى الكَرْبُ الذي أَمسيْتُ فيهِ   يكونُ وراءَه فَرجٌ قَرِيبٌ

- ت –

105 - رُبَّما أوفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفعَنْ ثَوبي شَمَالاتُ

- ج –

14- مَتى تَأتِنا تُلْمِمْ بِنَا في دَيارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجا

- ح –

89- عَسى طَيئ من طَيئ بعدَ هذهِ   سَتُطفئ غُلاّتِ الكُلَى والجَوانحِ

36- إذَا غَيَّر الهَجْرُ المُحِبِّينَ لم يكَدْ   رَسِيسُ الهَوى مِنْ حُبَّ مَيَّةَ يَبْرحُ

21- لَقدْ كانَ لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي   وعَمّا ألاَقِي منهما مُتَزَحْزَحُ

- د –

احكمْ كحكمِ فتاةِ الحيِّ إذ نَظرَتْ   إلى حمامٍ سراعٍ وأراد الثمد

58- قَالَتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لَنا

13- متى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوءِ نَارِهِ   تَجِدْ خيرَ نَارٍ عندَها خَيْرُ مُوقِدِ

44-أفِدَ التَرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحَالِنا وكأنْ قَدِ

75- أفِدَ التَرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحَالِنا وكأنْ قَدِ

88- أفِدَ التَرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحَالِنا وكأنْ قَدِ

76- هَا إنَّ تا عِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ نَفعَتْ فَإنَّ صَاحِبَها قَدْ تاهَ في البَلَدِ

40- أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفِرَةٌ دَعَائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَورقُ البَلَدِ

66- باللهِ رَبِّكَ إنْ قَتلْتَ لَمُسْلِمَاً وَجَبت عليكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

39- تَزوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيك فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادا

86- أنْ تَقْرآنِ على أسماءَ ويحَكُما مِنِّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدا

57- أعِدْ نَظراً يا عبدَ قَيسٍ لَعلّما أضاءَتْ لَكَ النارُ الحمارَ المُقَيَّدا

10- علَى الحَكَمِ المَأتِيِّ يَوماً إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لا يَجُوزُ ويَقْصِدُ

60- ولكنَّنِي من حُبِّهَا لَعَمِيدُ

27- ومن فَعَلاتِي أنَّنِي حَسَنُ القِرَى إذَا اللّيلَة الشّهباءُ أضْحَى جَلِيدُها

– ر –

11- وقالَ رَائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلُها

46- هنَّ الحرائرُ لا ربّاتُ أخمره سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرأنَ بالسُّوَرِ

61- إنَّ امرأ خَصَّنِي عَمْداً مَوَّدتَهُ على التنَّائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُور

لقد رعاني أدناني وأظهرني على الأعادي بنصر غير تعذير

8- يُعالِجُ عاقراً أعيَتْ عَلَيهِ ليلقحَها فينتجَها حوارا

2- فَقلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَينكَ إنَّما نُحاوِلُ ملكاً أو نَموتَ فَنُعْذَرا

29- حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً

47- ألاَ هَلْ أتَاها والحَوادِثُ جَـَّمةٌ بأنَّ امرأ القَيسِ بن تَمْلِكَ بَيْقَرَا

24- فإنَّكَ لا تُبالِي بعدَ حَوْلٍ أَظبيٌ كانَ أُمَّكَ أَم حمارُ

فَقَدْ لَحِقَ الأَسافلُ بالأَعالي ومَاجَ اللُّؤمُ واختَلَطَ النِجارُ

62- إنَّ الخِلافَةَ والنُّبُوةَ فيهِمُ والمكرُماتُ وسَادَةٌ أطهَارُ

49- رُبَّما الجَامِلُ المُؤبَّلُ فيهِمْ وعَناجِيجُ بينَهُنَّ المِهَارُ

1- فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِباً وكم مِثلها فارقتُها وهي تَصفِرُ

33 – فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِباً وكم مِثلها فارقتُها وهي تَصفِرُ

12- كُرُّوا إلى حرَّتَيْكُم تَعْمُرُونَهُما كما تَكرُّ إلى أَوطانِها البَقرُ

79- أمَا والّذِي أبْكَى وأضْحَكَ والّذِي أماتَ وَأحْيَا والّذِي أمرُهُ الأمْرُ

لقد تركتْنَي أَحسدُ الوحشَ أَنْ أَرى أَليفينِ منه لا يروعُهما الذِّعرُ.

28- ثُمَّ أَضْحَوْا كأنَّهـم وَرَقٌ جَـ فَّ فَأَلْوتْ بهِ الصَّبَا والدَّبُور

إنّي أنَا ابن جلا إن كنْتَ تَعرِفُني يا رؤبَ والحيَّةُ الصمَّاءُ في الجَبلِ

20- أبِالأراجِيزِ يا ابنَ اللّؤْمِ تُوعِدُنِـي وفي الأراجِيزِ_خِلْتُ_اللؤمُ والخَوَرُ

38- ما أَقلَّتْ قدمَي أَنَّهم نَعِمَ الساعُونَ في الأَمْرِ المُبِرْ

- ض –

26- بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كـأنّـها قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها

- ع –

22- قفي قبلَ التفرُّقِ يا ضِباعاً ولا يَكُ موقفٌ منكَ الوَداعا

73- لعلّك يَوْماً أَنْ تُـلِـمَّ مُـلِـمَّةٌ عَليكَ من اللاّئي يَدَعْنك أجْدعا

97- فقالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصبحْتَ مَانِحاً لِسَانكَ كَيْما أَنْ تَغُرَّ وتَخْـدَعـا

87- تَعُدُّونَ عقرَ النِّيبِ أَفْضلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

95- فإمَّا تَرَيْنِي اليومَ أُزْجِي ظَعِينَتِي أَطوِّفُ سَيراً في البلادِ وأُفْرَعُ

فإنِّي من قَومٍ سِواكم وإنَّما رجالي فَهْم بالحجازِ

54- مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحةً وجُودا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

- ق –

إذا جزّرْتَ نواصي آلَ بدر فأدُّوها وأَسرى في الوثاقِ

64- وَإلاّ فاعلموا أَنَّا وأنْتم بُغَاةٌ مَا بَقِينا في شِقَاقِ

7- أَلَمْ تَسألِ الرَّبْعَ القَواءَ فَينطِقُ وهَلْ يُخْبِرْنكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

65- فلو أَنْكِ في يَومِ الرَّخاءِ سأَلْتِنِي فِراقَكِ لَمْ أَبْخل وأَنْتِ صَدِيقُ

37- يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنيَّتِهِ في بَعْضِ غرَّاتِهِ يُوافِقُها

من لم يَمُتْ عَبطَةً يَمُتْ هَرِماً الموتُ كأسٌ والمرءُ ذَائِقُها

- ل –

78- ألا يا أصْبِحاني قبلَ غَارةِ سِنْجَالِ وقبلَ منايا قدْ حضرْنَ وآجالِي

3- ولا تَشْتُمِ المولَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ فإنَّكَ إنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتُجْهَلِ

48- رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُه ذَلِكَ اليَوْ مَ وأسْرى من مَعْشرٍ أقيَالِ

أذلكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظلَّ فَرْخُها يلقي بشروري كاليتيمِ المعيّلِ

50- غَدَتْ من عليهِ بعدَ ما تمَّ ظمؤُها تصلُ وعن قيض بزيزاءَ مجهلِ

5- وما أنا للشَّيءِ الذي ليسَ نَافِعِي ويغضَبُ منُه صَاحِبي بِقَؤُولِ

100- مُحمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالاَ

104- فَألفيتُه غيرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذَاكِرَ اللهَ إلاّ قليلا

فذَكرْتُه ثُمَّ عاتبتَهُ عِتَاباً رَفيقاً وقَولاً جَمِيلاً

6- غَيْرَ أنّا لَمْ تَأتِنا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأميلا

41- فقلْتُ اقتُلُوها عَنْكم بِمِزَاجِها وحَُبَّ بِهَا مَقْتُولةً حينَ تُقْتَلُ

67- في فِتْيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وقد غدوْتُ إلى الحانوتِ يتبعني شاوٍ مِثْلَ شلولٍ شلشلٍ شولِ

96- لَئِنْ عادَ لي عبدُ العَزيزِ بمثلِها   وأمْكَنِني إذَنْ لا أقِيلُـهـا

خلعت ثوب الرافضات إلى منى   يقول البلاد تصلحها ودمنتها

حلفْتُ يميناً يا ابنِ قُحْفَانَ بالذي   تَكَفَّلَ بالأَرزاقِ بالسهلِ والجَبَلِ

30- تَزالُ حِبَالٌ مُبْرَماتٌ أَعُ ُدُّهَا   لها ما مَشى يوماً على خُفِّه جَمَلُ

- م –

53- حَاشَا أَبِي ثَوْبانَ أَنَّ بِـهِ   ضِنَّاً عن المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

59- وكنتُ أرى زَيداً كما قِيلَ سَيّداً   إذا أنَّهُ عبدُ القَفا واللّـهـازِمِ

91- سَائِلْ فَوارِسَ يَربوعٍ بِشَـدَّتِـنَـا   أَهَلْ رَأوْنا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ

56- تَحَلّلْ وعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وانْظَرْنَ   أبا جُعلٍ لعلّمـا أنْـتَ حَـالِـمُ

اتتنى يمين من أُناسٍ ليركبن   عليَّ ودُوني هُضُبٌ عوَلٌ مَقادِمُ

71- ويوماً تُوافَيْنا بوجهٍ مُقَسَّمٍ   كأَنْ ظَبْيةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

42- تَحلّمْ عَنْ الأَذْنَيْنِ واسْتَبِقِ وُدَّهُمُ   ولَنْ تَستطِيعَ الحِلْمَ حتّى تَحَلّمَا

93- وَإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْـألةٍ   يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالي ولا حَرِمٌ

90- أَأَنْ تَرسَّمَتْ من خَرقاءَ مَنْزلة   ماءَ الصَّبابةِ من عينيكَ مَسْجوم

- ن –

ومجر كيلان الا بينهم بالع   ديار العدوِّ وذي زها وأركانِ

45- سريْتُ بهم حتَّى تَكِلَّ غُزاتُهم   وحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأْرْسَانِ

69- ونَحرٌ مُشْرِقُ اللّونِ   كأنْ ثَدياهُ حِقّانِ

فإنَّما هي الدُّنيا وزِينتُها   كالزَّادِ لا بُدَّ يوماً أنَّه فانِي

94- مَنْ يفعلْ الحَسناتِ اللهُ يَشكرُها   والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ

بَدا لي منها معصمٌ يومَ جَمَّرَتْ   وكَفٌّ خَضيبٌ زُيِّنَبْ ببنانِ

فلمَّا التقينا بالثنيَّةِ سَلَّمَتْ   ونازَعَنِي البغلُ اللّعينُ عِنانِي

92- فو اللهِ ما أدري وإنّي لحاسبٌ   بِسَبعٍ رميْنَ الجمرَ أم بثمانِ

4- فَقُلتَ ادْعِيْ وأدْعُوَ إنَّ أنْدَى لِصَوتٍ أنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

19- أما الرحيلُ فَدُونَ بعدَ غَدٍ فَمتى تَقولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

18- أَجُهّالاً تَقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعمرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا

عن الرامي الكِنانةَ لم يردْها ولكنْ كادَ غيرَ مكايدِينَا

102- أقِلِّي اللّومَ عاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولي إنْ أصبتُ لقدْ أصابَنْ

- هـ -

80- وقُلْنَ: على الفِرْدوسِ أوَّلُ مَشْربٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانت أُبِيحَتْ دَعاثِرُهْ

106- لا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تَركعُ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعهْ

98 - ذاك خليلي وذو يعاتبني يَرْمي وَرائِي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

بكرَ العواذلُ في الصب وحِ يلمْنَني وألومُهنَّ

68- ويَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلا كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقلْتُ إنَّهْ

81- ويَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلا كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقلْتُ إنَّهْ

32- تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيي تَ بِهالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

والمرءُ يرجو الرَّجاءَ مُؤ مِّلاً والموتُ دونَهُ

- ي –

16- بدا ليَ أنّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَي ولا سَابقٍ شَيئاً إذَا كانَ جَائِيا

63- بدا ليَ أنّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَي ولا سَابقٍ شَيئاً إذَا كانَ جَائِيا

77- ونَحْنُ اقتَسمْنا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا فقلْتُ لهم هَذا لَها هَا وذَا لِيَا

99- حَلَفتُ لَها باللهِ حَلْفةَ فَاجِرٍ لنَامُوا فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صَالِي

31- فَقُلتُ لَها واللهِ أبرحُ قَاعِداً ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي

84- وتَرْمِينَنَي بالطّرفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ   وتَقْلِينَني لكنَّ إيَّاكِ لا أقَلْـِي

5- فهرس الأرجاز

70-   ومعتمد فظ غليظ القلب   كأَنْ وَرِيديْهِ رشَاءَا خُلْبِ

52-   خلى الذنابات شمالاً كثبا   وأُمَّ أوعـالٍ كَها أَو أَقْربَـا

ذاتَ اليمينِ غيرَ ما أنْ ينكبا

35 - ربع عفاه الدهر طولاً فامَّحى   قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يُمْصَحَا

107- يا مَرْحَباه بحمارِ عَفْرَا

إذا أَتى قَرَّبْتُه لِما شَاءْ

من الشَّعيرِ والحشيشِ والماءْ

إذا أتى قَرّبْتُه للسانيه

108- يا مَرْحَباهُ بحِمارِ نَاجِيَهْ

43- إذا تَخَازَرْتُ وما بِي مِنْ خَزَرْ

ثم كسرْتُ الطَّرفَ من غيرِ عَورْ

ألفيتني الوى بعيدُ المُشتمرْ أحملُ ما حمِّلْتُ من خيرٍ وشَرْ

ذا صولُة في المُصمئلاتِ الكِبَرْ

83- في بِئْرِ لا حُورٍ سَرىَ وما شَعَرْ

72- يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعَا

51- بيض ثلاث كنعاج جمٍّ يَضْحَكْنَ عن كالبَردِ المُنْهَمِّ

103- وَقاتِمِ الأَعماقِ خَاوي المُخْتَرِقَنْ مُشْتَبه الأَعلامِ لمَّاع الخَفَقِنْ

5- فَأَيَّ أَمرٍ سَيّءٍ لأفعَلَهْ

6- فهرس الأعلام

7- فهرس القبائل والأيام

8- فهرس الأماكن/ البلدان

9- الفهرس التفصيلي لكتاب المكمّل: (قسما الأفعال و الحروف)

10- ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

- **الآمدي،** أبو القاسم الحسن بن بشر (ت370هـ)، دط، **الموازنة**، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1961.

- **الأخطل،** غيّاث بن غوث (ت 90هـ)، **شعر الأخطل**، صنعه أبي سعيد السكري(ت275هـ)، ط2، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، 1979.

- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت215هـ) ، **معاني القرآن** ، ط1، تحقيق الدكتور فائز فارس الحمد ، المطبعة العصرية ، الكويت ، 1979.

- الأزهري، خالد بن عبدالله (ت905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح** ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- الاستراباذي، رضي الدين محمد(ت686هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، د.ط، تحقيق محمد نور الحسن محمد الرفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- الأسدي، بشر بن أبي خازم، (ت 22ق.هـ)، **ديوان بشر بن أبي خازم**، د.ط تحقيق الدكتور عزة حسَّن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1960.

- الأصفهاني، أبو الفرج، (ت356هـ)، **الأغاني**، د.ط، إشراف وتحقيق إبراهيم الأبياري، عن طبعة دار الكتب، مصر طبعة أخرى : تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج ، دار الثقافة – بيروت د.ت.

- الأعشى، ميمون بن قيس(ت 7 هـ)، **ديوان الأعشى الكبير**، د.ط، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب .

- امرؤ القيس (ت 80 ق هـ)، **ديوان أمرىء القيس**، ط3، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف : القاهرة ، 1969.

- أمية بن أبي الصلت (ت 5هـ)، **ديوان أمية بن أبي الصلت**، ط3، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية ، دمشق ، د.ت.

- الأنباري، أبو البركات، (ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، د.ط، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت ، 1987.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، (ت577هـ) ، **أسرار العربيّة**، د.ط، تحقيق : محمد البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق 1957.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، (ت577هـ) ، **أسرار العربيّة**، د.ط، تحقيق : محمد البيطار وعاصم البيطار، دار البشائر، ط2، دمشق 2004م.

- الأنباري ، أبو البركات (ت577هـ)، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، د.ط، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، القاهرة ، 1970.

- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن(ت577هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، د.ط، تحقيق محمد أبو الفضل أبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، دت.

- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ، (ت328هـ)، **الأضداد**، د.ط، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت ، 1960.

- الأندلسي، أبو حيَّان(ت745هـ)، **ارتشاف الضرّب من لسان العرب**، د ط، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 2005.

- الأنصاري، أبو زيد (ت215هـ)، **النوادر في اللغة**، ط1، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، جامعة الفاتح، طرابلس، د ت.

- الأنصاري، كعب بن مالك(ت 50 هـ)، **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، د.ط، دراسة وتحقيق مجيد طراد ، دار صادر بيروت، ط1 1997م.

- الأنصاري، ابن هشام(ت761هـ)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ط1، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1986.

- الباهلي، عمرو بن أحمر(ت 65هـ)، **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**، د ط، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية ، دمشق، د ت.

- البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيدالله (ت284هـ)، **الحماسة**، ط2، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، 1967م.

- بروكلمان، كارل (1974- 1975)، **تاريخ الأدب العربي**، ط3، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ج1، 2، 3، 6، والدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب (ج4، 5)، القاهرة : دار المعارف.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ط4، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي 1997م.

- الأنصاري ، عبد الله بن هشام (ت 761هـ)، **مغني اللبيب**، حققه، وفصله ، وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني 68 شارع العباسية – القاهرة د ت.

- البغوي، ركن الدين الحسين بن مسعود (ت516هـ) ، **مصابيح السُنة**، ط1، تحقيق الدكتور : يوسف عبد الرحمن الرعشلي ؛ ومحمد سليم سمارة وجمال الذهبي، دار المعرفة ، بيروت ، 1987.

- البكري، أبو عبيد(ت487هـ)، **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، ط2، تحقيق عبد العزيز الميمني، در الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

- تأبط شرًّاً، (ت نحو 80 ق هـ)، **ديوان تأبط شرّاً وأخباره**، ط1، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984

- التبريزي، الخطيب (ت502هـ)، **تهذيب إصلاح المنطق**، د،ط تحقيق الدكتور فوزي عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة ، مركز تحقيق التراث 1986.

- التبريزي، يحيى بن علي(ت502هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، د.ط، تحقيق محمد محيي عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة د ت.

- أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي(ت231هـ)، **ديوان الحماسة**، برواية الجواليقي(ت540هـ)، د.ط، تحقيق الدكتورعبد المنعم أحمد صالح، وزارة الأعلام ، دارالشؤون الثقافية العامة، بغداد.د ت

- ابن ثابت، عبد الرحمن بن حسّان(ت 104هـ)، **شعر عبد الرحمن بن حسّان**، ط1، جمعه وحققه سامي مكي العاني،دن، بغداد ، 1971.

- الثعالبي، أبو منصور (ت429هـ)، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، ط1، تحقيق وشرح إبراهيم صالح، دار البشائر ، دمشق، 1994.

- الثعالبي، أبو منصور (ت 429هـ)، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر مع التتمة**، ط، حققه وشرحه الدكتور محمد مفيد تميمة، دار الكتب العلمية ، بيروت 1983.

- ثعلب، ابو العباس أحمد بن يحيى(ت291هـ)، **مجالس ثعلب** ، د ط ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت.

- الجبوري، عبدالله (1974)، **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد،** بغداد : مطبعة العاني.

- الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ) ، **كتاب الجمل في النحو**، د.ط، شرح ودراسة وتحقيق : يسري عبد الغني ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1990.

- الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ) **المقتصد في شرح الايضاح**، ط1، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزراة الثقافة والاعلام، بغداد 1982.

- جرير ، (ت 110هـ) ، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب** (ت5245هـ)، د.ط، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ، القاهرة ، 1969.

- الجمحي ، محمد بن سلام(ت 231هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، د ط، حققه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة د.ت.

- ابن جني ، ابو الفتح ، (ت 392هـ) **الخصائص**، ط2، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت د.ت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، **اللمع في العربية**، ط2، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1985.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت 392هـ) ، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها**، د.ط تحقيق علي النجداوي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1966.

- ابن جني ، أبوالفتح عثمان(ت392هـ)، **المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)** ، ط1، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، وزارة المعارف ، القاهرة ، 1954.

- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت393هـ) ، ط1، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، طبعة جديدة منقحة مصححة ، دار الفكر 1998م..

- ابن الحاجب ، أبو عمرو بن عثمان(ت646هـ) ، **الايضاح في شرح المفصّل ط1**، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين 2005م.

- ابن الحاجب ، (ت 646 هـ) ، **الكافية لابن الحاجب شرح الرضي** ، لرضي الدين الإسترباذي (ت 686هـ) ، د ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1985.

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت1067هـ) ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،** مكتبة المثنى ، بيروت، د.ت.

- حسّان بن ثابت (ت 54 هـ)، **ديوان حسّان بن ثابت** ، د.ط، حققه وعلق عليه وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، 1974.

- الحمصي، اسماء،(1973)، **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية**، دط، دمشق: مجمع اللغة العربية، ، علوم اللغة العرية.

- الحموي ، ياقوت (ت 626هـ) ، **معجم الأدباء** ، طبعة منقحة ، مكتبة عيسى الباني الحلبي، دار المأمون ، القاهرة ، 1938.

- ابن خالويه ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت 370 هـ)، **الحجة في القراءات السبع** ، ط2، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، 1977.

- ابن خلّكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، د ط، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت د ت.

- الخوارزمي ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت 617هـ) **التخميرفي شرح المفصَّل** ، ط1، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990.

- الخوارزمي، فخر الدين (القرن الثامن الهجري)، **شرح أبيات المفصِّل** ، ط1، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان يوسف، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ، 1999.

- الدؤلي ، أبو الأسود(ت 69هـ)، **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صيغه أبي سعيد السكري(ت 275هـ)، ط1، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة أيف للطباعة والتصوير ، بيروت ، 1982.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 221هـ)، **جمهرة اللغة**، ط1، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية 1345هـ.

- ديوان **أبي دؤاد الأيادي** – نشره جوستاف جرونياوم ضمن دراسات في الأدب العربي – ترجمة د. إحسان عباس- بيروت 1959م.

- **ديوان جميل بثينة** ، دار الكتاب العربي بيروت ط1، 1992.

- ديوان **الحطيئة** – دار صادر – بيروت ، 1981.

- ديوان **الراعي النميري** – بيروت ، ط1، 1980.

- ديوان زيد الخيل- صنعه نوري حماد القيسي- النجف – العراق1968م.

ديوان **العباس بن مرداس- جمعه وحققه** : د . يحيى الجبوري – بغداد 1968.

- ديوان **عبيد الله بن قيس الرقيات** ، دار بيروت للطباعة والنشر1986.

- الذبياني، النابغة (ت 18 ق هـ)، **ديوان النابغة الذبياني،** صنعه ابن السِّكيت (ت244هـ)، دط، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر،دم،دت.

- ذو الرّمة، غيلان، (ت 177 هـ)، **ديوان ذي الرَّمة،**شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي(ت231،ورواية أبي العباس ثعلب (ت291هـ)، ط1 تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ، 1982.

- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن(ت379هـ) ، **طبقات النحويين واللغويين** ، دط، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة ، دت.

- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد (ت أول القرن الخامس)، **حجة القراءات** ، ط2، تحقيق سعيد الأأفغاني ، مؤسسة الرسالة، دم، 1979.

- الزركلي، خير الدين ، (1984) **الأعلام** ، ط6، بيروت : دارالعلم للملايين.

- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (ت538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** ط3، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي ، بيروت 1987.

- الزمخشري ، جارالله محمود بن عمر (ت538هـ) ، **المفصَّل في علم العربيّة،** دار الجيل ، بيروت ، دت، طبعة ثانية : تحقيق سعيد محمود عقيل، ط1، دار الجيل، بيروت2003.

- الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر (ت358هـ) ، **المستقصى في أمثال العرب** ، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1977.

- السامرائي ، فاضل صالح ، (1970)، **الدّراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ، دط، د م : دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع.

- السخاوي، علم الدين أبي الحسن علي بن محمد(ت643هـ)، **سفِر السعادة وسفير الإفادة** ، د.ط، تحقيق محمد أحمد الدّالي ، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، 1983..

- ابن السّراج، محمد بن سهيل ، (ت316هـ) ، **الأصول في النحو** ، ط1، تحقيق الدكتورعبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بير وت ، 1985.

- ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي(ت230هـ)، **الطبقات الكبرى**، د ط، دار صادر، بيروت د.ت.

- السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين(ت275هـ) ، **شرح أشعار الهذليين** ، د.ط، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني، القاهرة 1956.

- ابن السِّكيت(ت244هـ)، **إصلاح المنطق،** تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، القاهرة 1956.

- أبو سلمى، زهير بن أبي سُلمى(ت 13 ق هـ) ، **شرح ديوان زهير** ، صنعه أبي العباس ثعلب (ت291هـ)، د ط، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1944.

- ابن ابي سُلمى، زهير (ت 13 ق هـ)، **شعر زهير بن أبي سلمى،** شرح الأعلم الشنتمري(ت 476هـ) ، د ط، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1981.

- السواس، ياسين محمد(1986)، **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية** ، المجاميع ، دمشق: مجمع اللغة العربية .

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت189هـ)، **الكتاب،** المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة 1416هـ.

ط2، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1988، ط3: تحقيق أميل بديع يعقوب.

- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن اسماعيل (ت458هـ) ، **المخصص،** د ط، دار الفكر، بيروت ، د.ت

- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ)، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض** ، د.ط، مج، تحقيق : د. محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام ، القاهرة ، 1985.

- السيرافي، **شرح أبيات الكتاب،** د.ط، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث، دمشق.

- السيوطي ، جلال الدين (ت911هـ) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، د.ط ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، د.ت.

- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ) ، **شرح شواهد المغني،** دط، تحقيق أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، دمشق 1966.

- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** دط، حققه وشرحه الدكتورعبد القادر سالم مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1979.

- ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت542هـ)، **الأمالي الشجرية،** الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني، ط1، 1992م.

- ابن الشجري، **الحماسة الشجرية،** د.ط، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، وزارة الثقافة، دمشق، 1970.

- شعر خفاف بن ندبة ، مطبعة المعارف – بغداد 1968 .

- الشروش- علي أحمد ، **المكمل في شرح المفصل**- قسم الأسماء دراسة وتحقيق. د.ن.
- الشَّماخ بن ضرار الذبياني ، (ت 22 هـ)، **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، د.ط، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1968.
- الشنقيطي، أحمد ابن الأمين (ت 1313هـ)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1973.
- ابن الصمَّة، دريد (ت 8هـ)، **ديوان دريد ابن الصمة**، د.ط، جمع وتحقيق وشرح محمد حيز البقاعي، دار قتيبة، دمشق ، 1981.
- الضبِّي ، المفضَّل (ت 178هـ) ، **المفضَّليات**، ط3، حققه وشرحه أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، القاهرة 1964.
- الطائي، حاتم بن عبد الله (ت 46 ق هـ)، **ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره** ، صنعه يحيى بن مدرك الطائي، رواية حسام بن محمد الكلبي (ت204هـ) ، ط2، دراسة وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1990.
- طرفة بن العبد، (ت 60 ق هـ)، **ديوان طرفة بن العبد** ، دار صادر بيروت 1980م.
- ابن الطفيل ، عامر، (ت 11 هـ) ، **ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر الأنباري** (ت328هـ) عن أبي العباس ثعلب (ت291هـ)د.ط، تحقيثق وشرح محمد نبيل طريفي، دار كنان، دمشق، 1994.
- العامري ، لبيد بن أبي ربيعة(ت 41هـ)، **شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة** ، د.ط ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، 1962.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي(ت327هـ)، **العقد الفريد**، د.ط ، حققه وشرحه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب ، العربي، بيروت ، 1983.
- عبهري ، كمال جبري - **المفصل في صنعة الإعراب** ، تحقيق ودراسة- مخطوط،- د.ن.
- العجَّاج، عبد الله، (ت نحو 90 هـ)، **ديوان العجَّاج**، رواية الأصمعي (ت216هـ) ، شرحه، د.ط تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، توزيع مكتبة أطلس ، دمشق، 1971.
- العسقلاني، ابن حجر ، (ت852) ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط1، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت .
- العسكري، أبو هلال (ت365هـ) ، **جمهرة الأمثال**، ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1964.
- ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت669هـ)، **الممتع في التصريف** ، ط4، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الأوقاف الجديدة، بيروت 1979.

- ابن عقيل، عبدالله بن عقيل الهمداني(ت769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ط14، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت1964.

- العيني محمود (ت 855هـ) ، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى،** ط1، بهامش الخزانة ، مصورة عن طبعة بولاق، القاهرة1299هـ.

- ابن فارس ، ابو الحسين أحمد (ت 395هـ) ، **معجم مقاييس اللغة،** ط1، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت، 1911.

- الفارسي – أبو علي الحسن بن أحمد، **الإيضاح العضدي** ، تحقيق د.حسن شاذل فرهود. ط1، 1969.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ) ، **معاني القرآن،** ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.

- الفرزدق، همام بن غالب(ت 110 هـ) ، **شرح ديوان الفرزدق،** ط1، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ، 1936.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم ، (ت 276هـ)، **أدب الكاتب** ، ط1، تحقيق: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1982.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم ، (ت 276هـ)، **الشعر والشعراء** ، د ط، حققه وشرحه أحمد محمد شاكر ، دار الثقافة ، بيروت، 1964.

- القرطبي، محمد بن أحمد (ت671هـ) ، **تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن،** دار الكتاب العربي ، بيروت ، د ت.

- القطامي، (ت نحو 130 هـ)، **ديوان القطامي** ، ط1، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت 1960.

- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت 624هـ) ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة،** ط1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1955م.

- ابن قيس الرُّقيات، عبيد الله (ت نحو 85 هـ)، **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات** ، د.ط تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار بيروت، بيروت، 1986.

- القيسي ، مكي ابن ابي طالب (437هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، د.ط، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974.

- كثير عزَّة (ت 105 هـ)، **ديوان كُثيّر عَّزة،** د.ط، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة ، بيروت ، 1971.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت 672هـ) ، **شرح التسهيل**، ط1، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السَّيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ، 1990.

- ابن مالك ، جمال الدين (ت672هـ)، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ط1، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريري،مطبعة الأمانة ، دم، 1975.

-المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ)، **المقتضب**، دط، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دت.

- ابن مجاهد، أبو بكر (ت 324 هـ)، **السبعة في القراءات** ،دط، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مكتبة دار المعارف بغداد ، 1972.

- مجموع أشعار العرب: **ديوان رؤبة** ، ط2، تحقيق وليم أبن الورد البروسي ، مراجعة لجنة احياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، 1980.

- المخزومي، عمر بن أبي ربيعة(ت 93هـ)، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، دط، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الأندلس ، بيروت، د.ت.

- المخزومي، مهدي (1960) ، الخليل بن أحمد الفراهيدي: **أعماله ومناهجه**، دط ، بغداد : مطبعة الزهراء.

- المرادي، الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، **الجني الداني في حروف المعاني**، ط1، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية ، حلب، 1973.

- ابن مرداس السَّلمي، العباس (ت نحو 18 هـ)، **ديوان العباس بن مرداس السَّلمي** ، ط1، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية – بغداد 1968.

- المزرباني، أبو عبدالله ، محمد بن عمران (ت 384 هـ)، **معجم الشعراء**، دط، تحقيق عبدالستار فراح، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ، 1960.

- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت 421هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، ط1، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام محمد هارون، لجنة التاليف والترجمة، القاهرة 1951.

- ابن معدي كرب، عمرو(ت 21 هـ) ، **شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي**، ط2، جمعه ونسقه مطاغ الطرابيشي ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق، 1985.

- ابن منظور، محمد بن مكرم(ت711هـ)، **لسان العرب** ، ط2، حققه ورتبه ونسقه علي شيري، دراسة إحياء التراث العربي، بيروت مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، 1992، مطبعة دار صادر ، بيروت .د.ت.

- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت518هـ)، **مجمع الأمثال**، د ط، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ،دم ، 1955.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، مطبعة الحجازية بدمشق ، 1976م .

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338هـ)، **شرح القصائد التسع المشهورات** ، ط1، تحقيق أحمد خطّاب، دار الحرية للطباعة – مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1973.

- النعساني الحلبي، بدر الدين محمد بن مصطفى(ت 1362هـ) **المُفصَّل في شرح أبيات المفصّل،** طبع مع المفصّل، دار الجيل ، بيروت.

- هارون ، عبد السلام محمد(1972)، **معجم شواهد العربية** ، ط1، القاهرة : مكتبة الخانجي.

- الهذليين ، **ديوان الهذليين** ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1950.

- الهروي، علي بن محمد ، (ت415هـ)، **الأزهية في علم الحروف**، د.ط، تحقيق : عبد المعين الملّوحي، مجمع اللغة العربيّة، دمشق 1981.

- ابن هشام، جمال الدين عبدالله (ت 761هـ)، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ط5، تحقيق الدكتور مازن المبارك دار الفكر، بيروت 1979.

- الورد، عبد العزيز الأمير محمد أمين (1975) ، **منهج الأخفش الأوسط في الدراسة** النحوية ط1، بغداد : دار التربية ، بيروت: مؤسسة الأعلمي.

- اليشكري، الحارث بن حلّزة (ت نحو 50 ق هـ) ، **ديوان الحارث بن حلّزة**، ط1 صنعه مروان العطية، دار الإمام النووي ، دمشق دار الهجرة ، بيروت ، 1415هـ، 1994.

- ابن يعيش، موفق الدين (ت 643هـ) **شرح المفصّل** ، د ط ، إدارة الطباعة المنيرية ، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور.

AL-MUKAMMAL FI SHARH AL-MUFASSAL , EDITING AND STUDING NOUN'S PART

PREPARED BY

Atef Abdel Karim Muhamad Al Salamat

SUPERVISOR

DR. Kamal Jabri Abbari. PROF

ABSTRACT

This thesis studies and verifies the book entitled " Al-Mukammal Fe Sharh Al-Mufassal", for Muzhir Eddin Al-Zaydani, one of the seventh and eighth Hijri centuries scholars.

The thesis came in two sections, the first studies the book with regard to its author, ascription of the book to him, his testimonials and references, his methodology of writing, his attitude towards the preceding grammarians such as Al-Zamakhshary the author of Al-Mufassal. It also includes his grammatical method, his attitude of the contradiction issues, and the verification's introduction which includes two pivots : a description of the manuscripts utilized in the verification, and practical in verification.

The study has shown that Al-Mukammal's Author, Muzhir Eddin Al-Zaydani, laid out in writing his book a sheer educational method which kept him away from the philosophic phrase that is built on logic and excessiveness in explanation. So his words came fluent and simple so to guarantee fair margin of grammatical knowledge to grammatical science student.

The second section concerns the verified text, according to what the verification nature requires. The work in this section was confined to the section of n, and it almost composes half of the book;

And starts the second section in the Acts and ends items that the characte "character to remember," The first section of the manuscript, a division names may be addressed to Dr. ALSHROSH **ALI**, study and investigation

Following the verified text, the thesis contains a set of bibliographies that facilitates referring to any testimonial or indication within the book.

-تم بحمد الله-